الدكتور حسّان حلّاق

فلسطين

في المؤتمرات العربيّة والدوليّة

وثائق ومراسلات تنشر للمرّة الأولى

منشورات
روائع مجدلاوي
الاردن - لبنان - قطر

فلسطين

في

المؤتمرات العربية والدولية

وثائق ومراسلات تنشر للمرة الأولى

رقم التصنيف : ٩٥٦,٥
المؤلف ومن هو في حكمه : حسان حلاق
عنوان الكتاب : فلسطين في المؤتمرات العربية والدولية
الموضوع الرئيسي : ١ - التاريخ والجغرافيا
٢ - فلسطين - تاريخ
رقم الايداع : ١٩٩٧/٧/١٠٥٠
بيانات النشر : عمان : روائع مجدلاوي
* - تم اعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(١٩٩٧ / ٧ / ١٠٥٠)

الناشر

روائع مجدلاوي

الاردن - لبنان - قطر

عمان - الاردن ص.ب ١٨١٩ فاكس: ٦٢١٠٥٩ تلفون: ٦١١٧٠٦
بيروت - لبنان ص.ب ١١٦٦٦٨ فاكس: ٣٠٤٣٣٠ تلفون: ٣٠٦٤٨٧
الدوحة - قطر ص.ب ٣٣٨٨ فاكس : ٤٣٨٦٩٠ تلفون : ٤٢٦٠٠٨



الاهداء

الى أبنـاء وشـهداء فلسطين المحروسـه ،

الى أبناء وشهداء العرب والمسلمين الذين استشهدوا من اجلها ...

الى الذين ما زالوا صامدين يدافعون عن حقهم في ارضهم وتقرير مصيرهم ...

اليهم جميعا اهدي هذا الكتاب

حسان حلاق

فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

القسم الثاني

مقدمة

مرت القضية الفلسطينية بعد انتهاء الحكم العثماني في الولايات العربية عام ١٩١٨، بمراحل عديدة سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية كان لها الأثر الواضح في تكوين مستقبل فلسطين السياسي والقومي في التاريخ المعاصر. كما برزت المواقف الفلسطينية والعربية والدولية بوضوح أكثر إثر انتهاء الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ـ ١٩١٨.

وكان موقف الشعب الفلسطيني واضحاً منذ العهد العثماني في معارضته ومكافحته للهجرة اليهودية واستيطان الأراضي الفلسطينية، ولقد استمرت هذه المعارضة في فترة الانتداب البريطاني. ولم تقتصر ردود الفعل الفلسطينية على أشكالها السياسية فحسب، وإنما اتخذت طابعاً ثورياً، فقد شهدت فلسطين عدة تحركات وثورات ضد الانتداب البريطاني وضد القوى الصهيونية.

وعلى الصعيد العربـي فقد بدأ تعريب القضية الفلسطينية منذ أن طرح عدد من النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني في الفترة الممتدة بين ١٩٠٨ ـ ١٩١٤، أخطار الهجرة اليهودية إلى فلسطين وأخطار الاستيطان والنشاط اليهودي فيها. غير أن التعريب اتخذ شكلاً واضحاً منذ أن قدم الأمير فيصل بن الشريف حسين مطالب الولايات العربية السورية لقادة الحلفاء في مؤتمر ڤرساي في باريس عام ١٩١٩، ومنذ أن اجتمع مندوبو الولايات العربية في دمشق وأصدروا مقررات المؤتمر السوري العام ١٩٢٠، والتي تضمنت فيما تضمنته رفض العرب لإقامة وطن قومي يهودي في فلسطين. واعتبر هذا القرار أول قرار عربـي جماعي لممثلي الشعوب العربية في البلاد

السورية. ولقد استمرت التدخلات والوساطات العربية طيلة فترة الانتداب البريطاني، وقد كان بعضها لمصلحة الشعب الفلسطيني، بينما كان بعضها الآخر ضد مصلحته. أما فيما يختص بتدويل القضية الفلسطينية بعد الحرب العالمية الأولى، فقد برز بشكل واضح في مؤتمر ڤرساي وفي إرسال لجنة التحقيق الدولية (كنج ـ كراين) عام ١٩١٩ إلى المنطقة، ثم في مقررات مؤتمر سان ريمو في إيطاليا عام ١٩٢٠. وقد توج التدويل بقرار تقسيم البلاد الشامية بين بريطانيا وفرنسا تكريساً لاتفاقية سايكس ـ بيكو، وتكريساً للمطامع الأوروبية في فلسطين وسوريا ولبنان والعراق وشرقي الأردن.

وبالرغم من أن هذه الولايات العربية قد وقعت تحت سيطرة الانتدابين البريطاني والفرنسي، غير أن فلسطين يبقى وضعها مميزاً عن بقية هذه المناطق العربية، فلبنان وسوريا والعراق وشرقي الأردن ومصر أيضاً شهدت حكماً عسكرياً وسياسياً بريطانياً وفرنسياً، بينما واجهت فلسطين بالإضافة إلى الحكم العسكري والسياسي البريطاني، حركة صهيونية استيطانية تميزت أيضاً بالنشاط العسكري والسياسي، والتي كان في مقدمة أهدافها تهويد وصهينة فلسطين بمساعدة بريطانيا والقوى الدولية.

ومما ساهم في زيادة الخطر الصهيوني على الشعب الفلسطيني وقوف السياسة الأميركية إلى جانب الحركة الصهيونية، وقد عبر أكثر من رئيس أميركي عن سياسته المؤيدة لأهداف وتطلعات اليهود في فلسطين. والأمر اللافت للنظر أن مواقف بعض الأنظمة العربية ساهمت بدورها في إضعاف دور وموقف الشعب الفلسطيني، مما أضاف عنصراً جديداً ضد إرادة الفلسطينيين، فقد تمت الكثير من التسويات السياسية بين بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية

وكانت هزيمة العرب في عام ١٩٤٨ خاتمة مطاف ونتاج المواقف البريطانية والأميركية والدولية والعربية، الأمر الذي ساعد على قيام الدولة العبرية التي تيسرت لها الظروف الدولية العسكرية والسياسية لمواجهة القوى الفلسطينية التي لم يكن لها

من مؤيد سوى الشعوب العربية.

لذا يمكن الإشارة إلى أن فلسطين واجهت ما بين ١٩٢٠ ـ ١٩٤٨ قوى عدائية ساهمت بتهويد فلسطين وهذه القوى تتمثل بما يلي:

١ ـ القوى العسكرية والسياسية البريطانية.

٢ ـ القوى العسكرية والسياسية الصهيونية.

٣ ـ القوى العسكرية والسياسية الأميركية.

٤ ـ

إن هذه الدراسة المتعلقة بقضية فلسطين بين ١٩٢٠ ـ ١٩٤٨ تعتبر من البحوث العلمية الوثائقية، فقد حرصت على الاعتماد على عدد كبير من الوثائق والمراسلات السياسية، وابتعدت إلى حد كبير عن المصادر العامة غير الوثائقية، ولذا فإن الدراسة اتسمت بالطابع الوثائقي البحت. ومهما ظهرت دراسات عن القضية الفلسطينية فإن جوانب عديدة منها لا تزال مهملة أو غامضة أو مخفية وغير منشورة، ذلك لأن القضية الفلسطينية لم تكن قضية فلسطين فحسب وإنما كانت قضية العرب والعالم، ولهذا فإن عشرات الآلاف من الوثائق المتعلقة بها لا تزال غير منشورة، لا سيما المحفوظة في سجلات وزارات الخارجية في لندن وباريس وواشنطن وسواها أو في محفوظات الحكومات العربية، وفي محفوظات الأحزاب والهيئات والقادة الفلسطينيين والعرب والأجانب الذين قاموا بدور بارز في تلك المرحلة.

فبالإضافة إلى الوثائق والمراسلات المنشورة التي اعتمدت عليها لإخراج هذه الدراسة مثال: وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ ـ ١٩٣٩، وهي مجموعة وثائقية هامة خاصة بالأستاذ أكرم زعيتر، وملف وثائق فلسطين، والوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، وهي من ضمن مجموعة جامعة الدول العربية وسواها من الوثائق، هناك وثائق ومراسلات أخرى غير منشورة استطعت الحصول عليها من مصادر علمية متعددة مما أضفى على الدراسة طابعاً علمياً لا سيما أنـها وثائق تنشر للمرة الأولى. ويكفي الإشارة إلى بعض النماذج من هذه الوثائق وهي:

١ ـ وثائق ومراسلات وزارة الخارجية البريطانية (F.o.) وهي تعتبر سجلاً وثائقياً هاماً، ذلك لأنها تعبر عن وجهة النظر البريطانية والعربية والدولية، باعتبار أن المسؤولين البريطانيين كانوا على مراسلات دائمة سواء مع قناصلهم وسفرائهم أو مع المسؤولين العرب أو مسؤولي دول العالم. ولذلك فقد حرصت على عدم الاعتماد على تقارير دبلوماسية صادرة من منطقة واحدة، بل حرصت على تنويع مصادر التقارير لتسليط الأضواء على الاتجاهات السياسية المختلفة حيال القضية الفلسطينية، فمثلاً اعتمدت على تقارير واردة من القدس وبيروت ودمشق وحلب والقاهرة ولندن وواشنطن وسواها. ومن أجل ذلك فإن هذه الوثائق والمراسلات تلقي ضوءاً جديداً على تاريخ القضية الفلسطينية في الفترة ١٩٢٠ ـ ١٩٤٨.

٢ ـ وثائق ومراسلات الهيئة العربية العليا لفلسطين، وتعود أهميتها إلى أن أحداً لم يعمل بعد على هذه الوثائق، فقد كانت الهيئة العربية منذ أن كانت «اللجنة العربية العليا» تمثل اتجاهاً فلسطينياً عاماً، وتتمثل فيها مختلف القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، ولهذا فإن محفوظاتها ومراسلاتها كانت تعبر عن واقع وموقف فلسطيني حيال تطورات قضية فلسطين.

إن أهمية هذه المراسلات الخاصة بالهيئة العربية التي تنشر للمرة الأولى، تعود أيضاً إلى أنها تشكل جزءاً أساسياً وكبيراً من تاريخ حركة النضال الفلسطيني ضد الانتداب البريطاني والاستيطان اليهودي. ولا بد من الإشارة إلى ناحية هامة وهي أن وثائق الهيئة العربية العليا التي كانت محفوظة في منزل رئيسها المرحوم الحاج أمين الحسيني في منطقة المكلس (شرقي بيروت) قد أحرقت كلها دون استثناء في إبان الأحداث اللبنانية ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦. أما فيما يختص بوثائق الهيئة التي اعتمدت عليها في هذه الدراسة فقد قدر لمركز الأبحاث في بيروت التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية أن يحصل عليها تباعاً ونتفاً من الحاج أمين الحسيني قبل اندلاع الأحداث اللبنانية بفترة قليلة، وهذا سر بقاء بعض هذه الوثائق والمراسلات وحفظها من الاحتراق والضياع وقد قدر لي العمل على هذه الوثائق قبل الاجتياح الإسرائيلي لبيروت عام ١٩٨٢، واقتحام القوات الإسرائيلية لمركز الأبحاث ومصادرتها لجميع وثائق المركز

ولمكتبته. ومن هنا تكمن أيضاً أهمية هذه الوثائق التي أصبحت تعتبر من الوثائق القيمة والهامة والنادرة.

٣ ـ ملفات ووثائق المؤرخ والسياسي محمد جميل بيهم، وهي لا تقل أهمية عن الوثائق التي ذكرت، وهي تتضمن وثائق غير مصنفة ووثائق أخرى مصنفة في سبعة مجلدات اعتمدت على خمسة منها، وقد اتخذت أرقاماً وتصنيفات وفهارس، كان قد صنفها صاحبها قبل وفاته (١٨٧٨ ـ ١٩٧٨) وهي عبارة عن مراسلات بين العديد من القادة والهيئات والمنظمات الفلسطينية والعربية والدولية، وهي تلقي ضوءاً هاماً على بعض جوانب من النشاط الفلسطيني.

وهناك وثائق وبيانات أخرى اعتمدت عليها مثال: وثائق جامعة بيروت العربية، ووثائق اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية، ومحاضر جامعة الدول العربية وسوى ذلك من مراسلات ووثائق.

ومن الأهمية بمكان القول إن هذه الدراسة سارت وفق اتجاهات تأريخية حديثة على النحو التالي:

١ ـ القسم الأول من الدراسة ويتضمن بحثاً تاريخياً ووثائقياً عن القضية الفلسطينية بين ١٩٢٠ ـ ١٩٤٨، وتميز هذا القسم باعتماده بصورة أساسية على الوثائق والمراسلات كأداة للبحث العلمي، متجنباً الأسلوب الإنشائي الذي لا يخدم قضية فلسطين ولا قضية البحث العلمي. ولقد أبرزت في هذا القسم المواقف الفلسطينية والعربية والدولية من القضية الفلسطينية مع إبراز تطور مراحلها السياسية والعسكرية إلى عام ١٩٤٨.

٢ ـ القسم الثاني من الدراسة وقد تضمن النصوص الوثائقية المتعلقة بالقضية الفلسطينية في الفترة الممتدة بين ١٩٢٠ ـ ١٩٤٨. وقد حرصت على أن أضع النصوص غير المنشورة كاملة غير منقوصة ليتسنى للقارىء وللباحث العودة إليها مفصلة، كما أنه بالإمكان من خلال هذا الأسلوب جمع الوثائق المتعلقة بقضية فلسطين، للإسهام في تكوين رؤى أشمل وأوضح.

٣ ـ حرصت أيضاً على أن أذيل الدراسة ببعض الملاحق الوثائقية المصورة

الأصلية، وذلك بهدف الإيضاح، ولإعطاء فكرة عن الوثائق والمراسلات السياسية.

وأخيراً لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم في إخراج هذه الدراسة وأخص بالذكر الأخ الدكتور فاروق مجدلاوي صاحب مؤسسة مجدلاوي، متمنياً أن أكون قد أديت خدمة للقضية الفلسطينية، وللقضية العربية، وللباحث وللقارىء العربي[1].

د. حسان حلاق

بيروت في ١٣/١/١٩٩٧

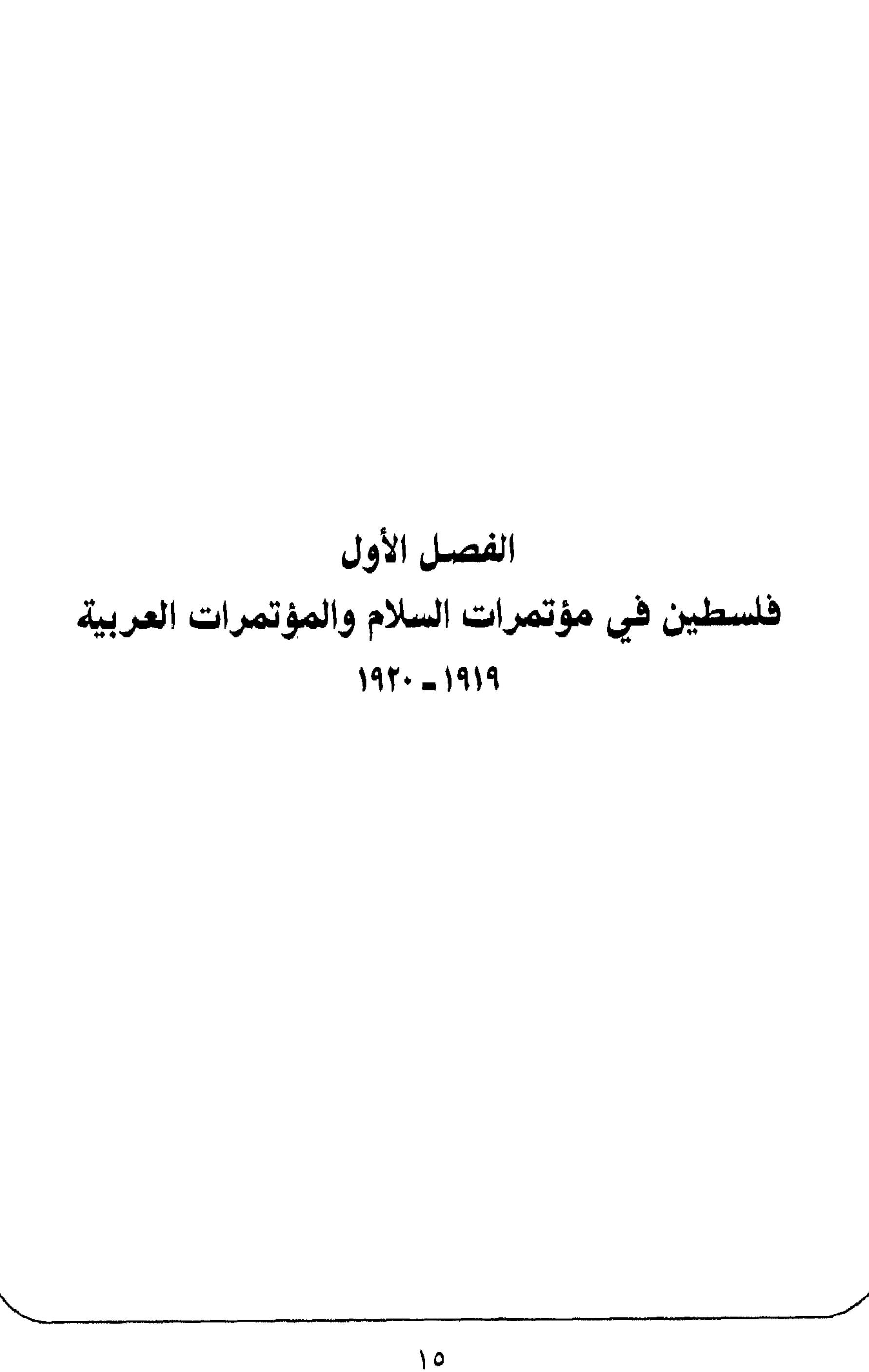
---

(١) كان من المأمول إصدار هذه الدراسة في عام ١٩٨٧، غير أن الظروف المتعددة لم تسمح بإصدارها في ذلك الوقت.

القسم الأول

القضية الفلسطينية
١٩٢٠ ـ ١٩٤٨

(بحث وثائقي تحليلي)



الفصل الأول

فلسطين في مؤتمرات السلام والمؤتمرات العربية

١٩١٩ ـ ١٩٢٠

الفصل الأول
فلسطين في مؤتمرات السلام والمؤتمرات العربية
١٩١٩ ـ ١٩٢٠

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ـ ١٩١٨ أصبحت القضية الفلسطينية هي الشغل الشاغل للشعب الفلسطيني والعربي وللدول الأوروبية بل وللولايات المتحدة الأميركية أيضاً، ففي ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩١٩ عقد مؤتمر الصلح لدول الحلفاء في ڤرساي بباريس للتباحث في نتائج الحرب والتخطيط لمستقبل العالم الذي كان خاضعاً لدول المحور وللدولة العثمانية. وفي هذا المؤتمر قدم الأمير فيصل بن الشريف حسين مذكرة إلى المؤتمرين أوضح فيها وجهة نظر السوريين في مستقبل بلادهم، وقد ركزت المذكرة على فلسطين ومما جاء فيها: «. . . أما في فلسطين فإن غالبية السكان الساحقة من العرب. واليهود يمتون بصلة نسب عرقية إلى العرب، وليس بين الشعبين من فوارق في الخلق والمزايا، فإننا واليهود ـ مبدئياً ـ شعب واحد. ومهما يكن من أمر فإن العرب لا يمكنهم تحمل مسؤولية الحفاظ على التوازن في حالة حدوث تصادم بين مختلف الشعوب والديانات في هذا الإقليم الذي كثيراً ما ورط دول العالم وأوقعها في مآزق صعبة»[١].

ونظراً لاختلاف في وجهات النظر بين القوى العربية والصهيونية بل وبين اللبنانيين أنفسهم، فقد قرر مؤتمر الصلح إرسال لجنة تحقيق دولية إلى المنطقة التي

---

(١) من مذكرة الأمير فيصل إلى مؤتمر الصلح في أول كانون الثاني (يناير) ١٩١٩. زين زين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط، ص ٣٠٣ ـ ٣٠٦، عبد العزيز نوار: وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧ ـ ١٩٢٠، ص ٥٢٣ ـ ٥٢٧.

اقتصرت أخيراً على أميركيين هما كنج وكراين (King-Grane)، وبعد اجتماعات عديدة في المنطقة العربية عادت اللجنة في ٢٨ آب (أغسطس) ١٩١٩، وأعدت تقريراً عن مهمتها ضمنته موقف البلاد السورية من الصهيونية ومما جاء فيه «. . . قد اتضح أيضاً أن الشعور العدائي ضد الصهيونية غير قاصر على فلسطين بل يشمل سكان سوريا بوجه عام، فإن ٧٢٪ من مجموع العرائض في سوريا ضد الصهيونية، ولم ينل مطلب نسبة أكبر من هذه النسبة غير الوحدة السورية والاستقلال. وقد أعرب المؤتمر السوري الدمشقي عن هذا الشعور العام في المواد (٧) و (٨) و (١٠) من بيانه. ولا ينبغي لمؤتمر الصلح أن يتجاهل أن الشعور ضد الصهيونية في فلسطين وسوريا بالغ أشده، وليس من السهل الاستخفاف به» وأضاف التقرير موضحاً بأن جميع الموظفين الإنجليز الذين حادثتهم اللجنة يعتقدون أن البرنامج الصهيوني لا يمكن تنفيذه إلا بالقوة المسلحة، ويجب أن لا تقل هذه القوة عن خمسين ألف جندي، وهذا في حد ذاته برهان واضح على ما في البرنامج الصهيوني من الإجحاف بحقوق غير اليهود[(١)]. ورأى لجنة كنج ـ كراين أنه من الواجب أن تحدد الهجرة اليهودية وأن تطرح جانباً فكرة جعل فلسطين دولة يهودية[(٢)]. لا سيما وإن عدد اليهود في فلسطين عند نهاية الحرب العالمية الأولى كان حوالي (٥٠) ألفاً بينما كان عدد العرب من المسلمين والمسيحيين ما يقارب (٦٢٠) ألفاً[(٣)].

وكانت الحركة الصهيونية قد قدمت لمؤتمر الصلح مذكرة في ٣ شباط (فبراير) ١٩١٩ تحت عنوان «تصريح المنظمة الصهيونية حيال فلسطين» ضمنتها الحدود المقترحة للدولة اليهودية بما فيها أجزاء من جنوب لبنان. ورأت أن تبدأ هذه الحدود في الشمال على شاطىء البحر الأبيض المتوسط بجوار مدينة صيدا، وتتبع مفارق المياه عند تلال سلسلة جبال لبنان حتى تصل إلى جسر القرعون. . . كما يجب

---

(١) من تقرير لجنة كنج ـ كراين آب (أغسطس) ١٩١٩. حسن الحكيم: مذكراتي: صفحات من تاريخ سورية الحديث ١٩٢٠ ـ ١٩٥٨، القسم الأول، ص ٢١٢. انظر أيضاً:

The Middle East and North Africa, pp. 54-55.

(٢) للمزيد من التفصيلات انظر:

J.C. Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, A documentary Record 1914-1950, vol. II, pp. 216-222, Zionism and Palestine before the Mandate, p. 138.

(٣) S. Fisher, The Middle East a History, p. 427.

التوصل إلى اتفاق دولي تحمي بموجبه حقوق اليهود في فلسطين من مياه الليطاني...[1] وفي ٣ آذار (مارس) ١٩١٩ نشرت صحيفة (New York Times) تصريحاً لحاييم ڤايتزمن (ch. Weizmann) حول تحديد حدود فلسطين، جاء فيه أن فلسطين كلها من متصرفية جبل لبنان المستقل إلى الحدود المصرية، ومن البحر إلى الخط الحجازي الحديدي يجب أن تفتح أبوابها أمام الاستيطان اليهودي الذي سيتحول أخيراً إلى كومنولث يهودي يتمتع بالحكم الذاتي[2].

ونتيجة لتطور الأوضاع المحلية والدولية حيال قضايا المنطقة العربية، ونتيجة لموقف مؤتمر الصلح، عقد المؤتمر السوري العام في دمشق وأصدر في ٧ آذار (مارس) ١٩٢٠ بحضور جميع الموفدين من البلاد السورية قراراً طالب فيه بإعلان استقلال سوريا بما فيها فلسطين ولبنان، وخصص القرار فقرة عن فلسطين جاء فيها: «... فأعلنا بإجماع الرأي استقلال بلادنا سوريا بحدودها الطبيعية ومنها فلسطين استقلالاً تاماً لا شائبة فيه على الأساس المدني النيابي وحفظ حقوق الأقلية ورفض مزاعم الصهيونيين في جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود أو محل هجرة لهم»[3] كما أكد بيان الوزارة السورية الثانية برئاسة هاشم الأتاسي أمام المؤتمر السوري العام على ضرورة المطالبة بوحدة سوريا بحدودها الطبيعية مع رد طلب الصهيونيين في جعل بعض القسم الجنوبي منها ـ وهو فلسطين ـ وطناً قومياً لليهود[4].

وبمناسبة هذه التطورات أبرق الجنرال اللنبي (Allenby) من القاهرة إلى وزارة الخارجية البريطانية في لندن في ٧ آذار (مارس) ١٩٢٠ برقية أشار فيها إلى توجهات الشريف حسين حول مستقبل البلاد السورية ـ بما فيها فلسطين ـ ومستقبل الجزيرة العربية وموضوع المؤتمر السوري العام ومما ذكره بأن الشريف حسين أبرق له بخصوص الاستقلال السوري مؤكداً على مبدأ الوحدة العربية «وأنه لا يبالي فيما إذا كان الشعب يكن له الإخلاص أم العكس... إنه يعرض ويؤيد قرارات المؤتمر

(١) J.C. Hurewitz, op. cit., vol. II, pp. 45-50.

(٢) New York Times, 3 March 1919, Esco Foundation... vol.I, pp. 161-162.

(٣) قرار المؤتمر السوري العام في ٧ آذار (مارس) ١٩٢٠. ساطع الحصري: يوم ميسلون، ص ٢٦١ ـ ٢٦٥.

(٤) بيان وزارة هاشم الأتاسي في ٣ أيار (مايو) ١٩٢٠. ساطع الحصري، المصدر نفسه، ص ٢٤٣.

السوري وبلاد ما بين النهرين (العراق) وفقاً لتصريحات مؤتمر السلام، ويستغيث بنا كي لا نؤيد اقتراحات أولئك الذين لا يؤيدون مصالحنا. . . وينهي رسالته بأن العرب الذين استجابوا لندائنا في الحرب ما زالوا أصدقاءنا. . . »[١].

وفي الوقت نفسه أرسل الملك فيصل رسالة إلى الرئيس الأميركي ويلسون أوضح فيها موقف البلاد السورية من مستقبلها السياسي وموقف السوريين من الوحدة والحرية والاستقلال ورفض تقسيم بلادهم. ومما جاء في هذه الرسالة «أن البلاد العربية المحررة من النير التركي (سوريا ـ وضمنها فلسطين ـ والحجاز والعراق) قد رزحت عدة قرون تحت الضغط وسوء الإدارة، وحال التوازن الدولي في أوروبا دون نجاح مساعي العرب التي كانت ولا تزال ترمي إلى إعادة كيانهم القومي والتمتع برغيد العدل» وبعد أن عرض في رسالته كيفية وقوف المسلمين والعرب ضد الأتراك منتظرين مساعدة الحلفاء بعد انتهاء الحرب فإذا بالحلفاء يقسمون سوريا مدعين بأنه تقسيم وقتي، أشار الملك فيصل بعد ذلك إلى أنه نظراً للحالة الراهنة في فلسطين وخوفاً من انتقال نيران الثورات إلى كل سوريا كان قرار المؤتمر السوري العام أنجع حل للوضع القائم والهادف إلى إعلان استقلال سوريا والمناداة بفيصل ملكاً «وكل هذا يتفق مع مواعيد الحلفاء وتصريحاتهم. وبما أننا لا نطلب إلا حقاً منحتنا إياه الطبيعة وزكته دماؤنا في الحرب وأيده تاريخنا فإننا نتوقع أن يتلقى الحلفاء حكومتنا الجديدة بارتياح ويمهدوا ما يعترضنا من العقبات في سبيل التقدم. وإننا لا نرغب سوى أن نعيش بكل طمأنينة وسلام تحت راية السلم العام ونحترم منافع الحلفاء في بلادنا ونحافظ على حقوق الغرباء كافة» وأضاف الملك فيصل في رسالته إلى أن تقسيم سوريا هو حجر عثرة في سبيل رقيها الاقتصادي والسياسي «ولا يمكن أن يخيم السلام فوق ربوعها إلا بعد أن تؤمن وحدتها ويضمن استقلالها»[٢].

وفي ٨ آذار (مارس) ١٩٢٠ أرسل الملك فيصل رسالة من دمشق إلى وزير

---

(١) Allenby to F.O. No. E 2491, of 27 March 1920, in F.O. 371/5034/44.
(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية F.O. غير المنشورة).

(٢) رسالة الملك فيصل إلى الرئيس الأميركي ويلسون في آذار (مارس) ١٩٢٠ ـ صحيفة العاصمة (الصحيفة الرسمية للحكومة العربية في دمشق) ٥ نيسان (أبريل) ١٩٢٠، العدد ١١٤، مجلد ٢.

الخارجية البريطانية اللورد كيرزون (Curzon) تظهر حرصه على صداقة بريطانيا وعلى حرج موقفه نتيجة قرارات المؤتمر السوري، ومما جاء في رسالته «إنني نادم كثيراً لاضطراري للبقاء هنا لأنني في مأزق حرج. الوطن في حالة قلقة تحتم عليّ الانتظار الطويل، فقد انعدمت الثقة وبدأ الخوف على المستقبل. وهكذا فقد أعلن الوطن استقلاله طبقاً للتأكيدات السابقة من السلطات والاعتراف الذي وعدوا به. إن هذا العمل بحد ذاته لا يضعف صداقتنا ولا حتى المفاوضات التي نشأت بيننا، إنما على العكس تماماً فإنها توطدها. . .»[1] وقد رد اللورد كيرزون على هذه الرسالة ببرقية في ٩ آذار (مارس) ١٩٢٠ مستفسراً عن التطورات الجديدة في البلاد السورية، معتبراً قرارات المؤتمر السوري العام أنه تصرف خلافاً لأراء الحكومتين الإنكليزية والفرنسية، غير أن الملك فيصل رد على هذه البرقية ببرقية مماثلة أوضح فيها أسباب وظروف انعقاد المؤتمر السوري الذي عقد اجتماعاته علانية وبدون أدنى احتجاج من السلطتين الإنكليزية والفرنسية، وعلى ذلك فإنه لا يعتبر خلافاً لأراء حكومتيها، خاصة وأن المؤتمر قد وضع أمامه بالوسيلة التي اتخذها «تسكين الشعب والمحافظة على البلاد من الأفكار المريبة التي بدأت بالانتشار في الشرق، وأعلن بأوضح أسلوب اتصاله وإخلاصه لدول الحلفاء وعلى الأخص للحكومتين (انكلترا وفرنسا) فالشعب وأنا في أوله قد أظهر لبلادكم تعلقه المخلص يوم كان للريب مجال وحارب في صفوفكم. . . ولكن يجب أن لا يذهب عن البال أنه أثر الوعود التي قطعت لنا أخذت على عاتقي إدخال الشعب العربي في الحرب العالمية وتعرضت لمسؤولية عظيمة تجاه الشعب، فهذا الشعب يطلب مني الآن إنجاز الوعود التي وعدته بها مما يضطرني أن أرجوكم إيجاد حالة تمكنني من إنجاز الوعد»[2] وتمنى أخيراً الاعتراف باستقلال سوريا ووحدتها مما يسمح له عندئذٍ بالذهاب إلى أوروبا لتقديم الشكر لحكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى.

---

(١) Faisal to Curzon, No. E2629, of 8 March 1920, in F.O. 371/5034/44.

(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية F.O. غير المنشورة).

(٢) برقية الملك فيصل إلى اللورد كيرزون في آذار (مارس) ١٩٢٠. صحيفة «العاصمة»، ٥ نيسان (أبريل) ١٩٢٠، العدد ١١٤، م ٢.

وفي ١٦ آذار (مارس) ١٩٢٠ حرص الملك فيصل على إطلاع الحكومة الفرنسية على وجهة النظر العربية فأبرق إلى الجنرال غورو برقية كي يرسلها بدوره إلى وزارة الخارجية الفرنسية (Quai d'Orsay) أعلمه فيها ببرقية وزير الخارجية البريطانية إليه، ومما جاء في برقية فيصل بأنه ليس في قرار المؤتمر السوري ما يناقض وعود الحكومتين البريطانية والفرنسية «وليس من شأن هذا القرار أن يعرقل بوجه من الوجوه مهمة مؤتمر الصلح في حل المسألة التركية... إن قرار المؤتمر السوري المتفق تمام الاتفاق مع رغائب الحلفاء قد تناول على الأخص صيانة السلم وتأييد الصلات الودية مع الحلفاء عموماً وفرنسا وإنكلترا خصوصاً» وأضاف في برقيته «أن الشعب السوري والمؤتمر السوري والحكومة السورية يقبلون بارتياح مشورة حلفائهم الشرفاء، ولهم الجسارة أن يأملوا بالحصول على مساعداتهم الشريفة لترقية البلاد مادياً وأدبياً في ما لا يمس استقلال البلاد التام ووحدتها الجغرافية والوطنية...»[1] وطلب فيصل من غورو إبلاغ الحكومة الفرنسية نص قرار المؤتمر السوري العام متمنياً المعاونة من «الحليفتين الشريفتين» لتسير سوريا في سبيل التقدم والحضارة.

والواقع أن الحكومة العربية برئاسة رئيسها رضا الركابي حرصت بدورها على إفهام الحكومة البريطانية حقيقة الموقف الجديد وحقيقة قرار المؤتمر السوري العام مع التأكيد على استمرار العلاقات الودية بين الحكومة الفيصلية والحكومة البريطانية، ففي ١٨ آذار (مارس) ١٩٢٠ أرسل رضا الركابي رسالتين إلى وزير الخارجية البريطانية اللورد كيرزون ـ بواسطة الكولونيل البريطاني مينرتزاغن MeinerTzhagen الموجود في القاهرة ـ وقد أكد فيها على مطالب الملك فيصل بالمحافظة على استقلال البلاد السورية ووحدة أراضيها والإفادة من مساعدة إنجلترا شرط عدم المساس بالاستقلال، ومما ذكره الركابي أنه «في الملاحظة التي أرسلتها قبل هذه عرضت على سعادتك البرنامج السياسي لحكومتنا ورغبتنا في المحافظة على مصالح كل أصدقائنا وعلى الأخص مصالح شعبكم. وبالنتيجة يمكنني منذ الآن أن أؤكد لسعادتك بأنه تفادياً لأي سوء تفاهم في هذا الموضوع، ومن أجل تسهيل مهمة مؤتمر السلام، فإن

(١) برقية الملك فيصل إلى الجنرال غورو في ١٦ آذار (مارس) ١٩٢٠. صحيفة «العاصمة»، ٥ نيسان (أبريل) ١٩٢٠، العدد ١١٤، م ٢.

الحكومة السورية مستعدة للدخول فوراً بالمحادثة مع حكومتكم على الأسس التالية:

١ ـ المحافظة على الاستقلال الداخلي والخارجي لسوريا وعلى وحدة أراضيها.

٢ ـ المحافظة على مصالح إنجلترا.

٣ ـ الإفادة من مساعدة إنجلترا ضمن الحدود التي يسمح بها استقلالنا.

وأضاف الركابي قوله: «إن حكومتي أكيدة أنه بسبب المبادىء الإنسانية التي تؤمن بها أمتكم العظمى، وبفضل إرادتنا الطيبة وحرصنا على المحافظة على السلام في الشرق ليس صعباً عليها المحافظة على الاتحاد والصداقة القائمة بيننا، والوصول أخيراً إلى إبرام اتفاقية يمكن أن ترضي الجهتين»[١].

وفي رسالته الثانية إلى اللورد كيرزون أكد رضا الركابي بأن الملك فيصل أكد لمجلس الوزراء في الحكومة العربية بأنه مقتنع بصداقة إنكلترا لسوريا لا سيما بعد جولاته السابقة في أوروبا واجتماعه بالمسؤولين الإنكليز والفرنسيين، كما أشار أيضاً «أن الإنكليز هم على أحسن استعداد ليس فقط من أجل الاعتراف ومساندة حرية هذا البلد... بل أيضاً لتقديم مساعداتهم ضمن الحدود التي يسمح لهم بها هذا الاستقلال. وأننا لسعيدون بسماع هذه الانطباعات من جلالته لأن من شأن ذلك ترسيخ ثقتنا دائماً بأمتكم العظمى... ولديّ كل القناعة بأن العلاقات التي تربطنا هي جيدة إلى درجة أنها لا تستطيع إلا المساهمة في تقدم وتطور بلدينا»[٢].

ويلاحظ من خلال هذه الوثائق والمراسلات بأن بريطانيا وفرنسا لم تكن تتوقع قيام المؤتمر السوري العام بإصدار مقرراته في الوحدة والاستقلال، وبالمقابل فإن الملك فيصل ورئيس وزرائه رضا الركابي أكدا على وحدة وسيادة واستقلال البلاد السورية، في الوقت الذي أكدت فيه الحكومة العربية أيضاً بالإبقاء على علاقة مميزة مع الحكومة البريطانية دون أن يؤدي ذلك إلى الإخلال بالوضع الاستقلالي لسوريا،

---

(١) R.Rikaby to col. Meinertzhagen (Cairo) (to Lord Curzon) (London) No. E2917, of 18 March 1920, in F.O. 371/5034/44.

(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية F.O. غير المنشورة).

(٢) R.Rikaby to col. Meinertzhagen (to Lord Curzon) No. E2917, of 18 March 1920, in F.O. 371/5034/44.

(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية F.o. غير المنشورة).

مع العلم أن تلك العلاقة في هذه الفترة كانت تتناقض مع حقيقة الاستقلال. غير أن إنكلترا لم تكن بدورها قادرة على السير قدماً لتحقيق تطلعات الملك فيصل وحكومته لا سيما وأن الحاجة إلى استمرار التحالف الفرنسي ـ البريطاني لم تسقط بعد، ولهذا فإن بريطانيا كانت حريصة أيضاً على التطلعات الفرنسية التقليدية في المنطقة مقابل حرص فرنسا على التطلعات البريطانية بالرغم من تناقض تطلعاتهما وصراعاتهما حول المنطقة.

والأمر الملاحظ أن قرارات المؤتمر السوري العام ظلت الشغل الشاغل للسياستين البريطانية والفرنسية نظراً لأن هذه القرارات مسّت هاتين السياسيتين سواء في فلسطين والعراق أو في سوريا ولبنان وبعض الأنحاء السورية الأخرى، ولهذا فقد كانت وجهة نظر الجنرال البريطاني اللنبي (Allenby) ضرورة العمل للاعتراف بتلك القرارات وبسيادة الملك فيصل على الأمة السورية مع الإبقاء على الإدارتين البريطانية والفرنسية في المنطقة السورية. وقد عبر عن وجهة نظره هذه في برقية أرسلها في أواسط آذار (مارس) ١٩٢٠ من القاهرة إلى وزارة الخارجية البريطانية، وقد أشار فيها أيضاً إلى أن تتويج فيصل ملكاً سيجعله ملتزماً بصورة لا رجوع عنها بسياسة تقوم على سوريا المستقلة وغير المجزأة «فإذا ثابرت الدول على موقفها بإعلان ما قام به فيصل والمؤتمر السوري لا قيمة له ولاغياً، فإحساسي الأكيد أن الحرب ستندلع، وإذا ما بدأت العمليات الحربية، فسيعتبر العرب الفرنسيين والإنكليز كليهما أعداءهم وسيجرنا الفرنسيون إلى حرب ضد مصالحنا، فضلاً عن أننا لسنا مستعدين لها الاستعداد اللازم» ثم نصح اللنبي وزارة خارجيته بأن تعترف الدول بسيادة فيصل على أمة عربية أو كونفدرالية تشمل سوريا وفلسطين وما بين النهرين (العراق) على أن تكون إدارة سوريا مؤمنة للفرنسيين وإدارة فلسطين وما بين النهرين للبريطانيين. «مثل هذا التدبير في اعتقادي سيكون مقبولاً من فيصل، ويبقى العرب أصدقاءنا، إذ لا أرى كيف يمكن أن نكون من الخاسرين إذا اعتمدناه»[١].

وفي ١٩ آذار (مارس) ١٩٢٠ رد وزير الخارجية البريطانية اللورد كيرزون على

---

(١) Allenby to F.O. March 1920, in F.O. 371/5023/44.
انظر: دورين انغرامز: أوراق فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٢٢، ص ٨٩ ـ ٩٠.

برقية الجنرال اللنبي مشيراً إلى أن ثمة سوء فهم للموقف «إذ أن آخر ما نفكر به هو الحرب مع فيصل. في الوقت الراهن يجري سلخ فلسطين وما بين النهرين عن الإمبراطورية التركية بموجب معاهدة السلام التي هي قيد الصياغة والتي ستحمل تركيا على توقيعها قسراً، وأن الانتداب الذي يضع إدارة هذه الأقطار في أيدي بريطانيا بإشراف عصبة الأمم هو قيد الإعداد. وسيكون لسوريا المصير نفسه على أن يكون الفرنسيون هم المنتدبون. فهل تقترحون أن هذا الذي طبق على كل أرض واقعة تحت الانتداب يستغنى عنه هنا، وأن تعتبر سوريا وفلسطين وما بين النهرين من نصيب فيصل سلفاً ودون مفعول المعاهدة وأن نقبل بانتدابه؟ وكيف يمكن تطبيق هذا الإجراء على فلسطين وكيف يتلائم الاعتراف بفيصل ملكاً مع المزاعم الصهيونية؟»[1].

ويمكن أن نتلمس من خلال مراسلات اللنبي ـ كيرزون بأن هناك بعض الخلافات في وجهات النظر البريطانية حيال مستقبل فلسطين وبقية البلاد السورية وحول مستقبل الملك فيصل نفسه، ففي الوقت الذي رأى فيه اللنبي ضرورة الاعتراف بفيصل ملكاً على الأمة العربية السورية، رأى اللورد كيرزون ـ رغم استبعاده الحرب مع فيصل ـ أن ذلك الاعتراف لا سيما على فلسطين لن يكون متلائماً مع المزاعم الصهيونية في امتلاك فلسطين وجعلها دولة يهودية.

أما فيما يختص بوجهة النظر الفرنسية فإن الجنرال غورو كان منسجماً مع آراء الجنرال اللنبي لا سيما حول احتمال قيام الحرب ضد الملك فيصل، ثم إن غورو أظهر في برقيته إلى وزارة الخارجية الفرنسية (Quai d'Orsay) في ٢٥ آذار (مارس) ١٩٢٠ مدى تشدد فيصل حيال استقلال فلسطين والعراق وكافة البلاد السورية مع ضمان وحدتها ورفض إقامة دولة يهودية في فلسطين. ومما ذكره في برقيته بأن الأمير فيصل لن يسافر إلى فرنسا قبل الحصول على الضمانات التالية:

١ ـ استقلال العرب في العراق وفي سوريا وهذه الأخيرة تضم فلسطين.

٢ ـ التخلي عن المشروعات الصهيونية.

---

(١) Curzon to Allenby, 19 March 1920, in F.O. 371/5023/44.

انظر: دورين انغرامز، المصدر السابق، ص ٩٠.

٣ ـ الوعد بدرس دقيق لمسألة الوحدة السورية.

ومن الواضح ـ كما أشار غورو ـ «فإن الأمير فيصل ينتظر أيضاً انسحابنا المقبل من المنطقة الغربية تبعاً لمقررات مؤتمر دمشق. وقد أعلن الأمير أن الشعب العربي سيحارب ولن يسمح بإقامة دولة يهودية في فلسطين، غير أنه يخشى أن يؤخذ كرهينة في أوروبا إذا ما أعلن عمل عدائي خلال غيابه» وأخيراً رأى غورو بأن الأمير ـ لم يقل الملك ـ وشعبه «يميلان للدخول في حرب قد تكون حتمية وكارثة أكيدة لهما يجب العمل على تلافيها، وبالتالي فإن الأمير غير قادر على الدفاع عن دعوى المؤتمر»[١].

والأمر الملاحظ من هذه البرقية أنها تشير بشكل أو بآخر إلى اتجاهات سلبية إزاء فيصل ومقررات المؤتمر السوري، بل أكثر من ذلك فإن الطائفة الإسرائيلية في لبنان وجدت بدورها أن من مصلحتها ومصلحة الحركة الصهيونية عدم خضوع فلسطين وبقية البلدان السورية للحكم الفيصلي، ولهذا أرسلت من طرابلس الشام برقية إلى مؤتمر السلام في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٢٠ احتجت فيها على مقررات المؤتمر السوري العام وإعلان فيصل ملكاً على سوريا «ذلك لأننا غير راضين عن هذا المؤتمر وهذا الإعلان الذي تحدث باسم جميع الشعوب السورية والذي يريد إذابة جزء منها... نرفض أيضاً كل ما صدر عن المؤتمر باسمنا ونطالب لسوريا بحكومة تحت الحماية الفرنسية»[٢].

وفيما يختص بردود الفعل الفلسطينية حول ما يثار عن مستقبل فلسطين السياسي، فقد أرسل الكابتن رويلند (Rowland) المسؤول السياسي البريطاني في مصر تقريراً إلى وزير الخارجية اللورد كيرزون في ٢٧ آذار (مارس) ١٩٢٠ تضمن معلومات عن المؤتمر الذي عقد في فلسطين والذي رفض الهجرة اليهودية إلى فلسطين أو فصل فلسطين عن سوريا، مشيراً أيضاً إلى أن المؤتمر الذي سبق أن عقد

(١) Général Gouraud à Quai d'Orsay, No. E2864, 25 Mars 1920, F.O. 371/5034/44.
(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية .F.O غير المنشورة).

(٢) Communauté Isarëlite du Sandjak Tripoli à Congrès de la paix-paris, No. E2594, 26 Mars 1920, F.O. 371/5043/44.
(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية .F.O غير المنشورة).

في ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٢٠ ناقش القضية السورية ـ الفلسطينية وقد صدر عنه أربعة قرارات أساسية موقعة من قبل رئيس المؤتمر عبد القادر المظفر وهذه المقررات هي:

أولاً: سوف ندعم ما صرحت به الأمة رسمياً بأن فلسطين غير قابلة عن الانفصال عن سوريا. . . .

ثانياً: إن سكان سوريا الشمالية بالإضافة إلى المواطنين الذي يقطنون على السواحل يعتبرون الهجرة الصهيونية خطراً بالنسبة إليهم، لأنها تهدد وجودهم السياسي والاقتصادي في المستقبل. . . لم يزل الشعب متحداً مع بعضه البعض لمقاومة الصهيونية فعلاً إذا ثابر الحلفاء على فرض قوتهم وسياستهم المعروفة.

ثالثاً: إن سكان سوريا الشمالية وسكان الساحل يشاركون المؤتمر الفلسطيني في رفض أية حكومة وطنية أو أي اجتماع سياسي يمكن أن يعقد في فلسطين قبل أن تعترف السلطات المحلية بمطالب الفلسطينيين التي قدمت للجنة الأميركية وفحواها أن منطقتهم يجب أن لا تنفصل عن سوريا وأنه يجب منع الهجرة الصهيونية. . . .

رابعاً: . . . حيث أن المستعمرين الصهاينة يفصلون كلمة «فلسطين» عن سوريا في جميع إعلامهم، وذلك كي يضللوا الرأي العام ـ وإذا تحققت تلك المثاليات معاذ الله ـ فإنهم سيشكلون خطراً شديداً على السلام العام في جميع المناطق العربية. وهكذا فإن سكان سوريا الشمالية والساحل يودون أن يوضحوا للجميع بأن حركتهم الوطنية موجهة ضد جميع هؤلاء الذين يرغبون في الوقوف في طريق وحدة البلد ولن يسمحوا أبداً لأية منطقة أن تنفصل عن الأخرى[١].

وحول موقف اليهود والملك فيصل من مستقبل فلسطين أشار الجنرال غورو في تقرير إلى وزارة خارجيته في ٥ نيسان (أبريل) ١٩٢٠ إلى اتفاق فيصل ـ وايزمن وأوضح بعض المعلومات الجديدة بهذا الخصوص، وبخصوص موقف فيصل من تطلعات الحركة الصهيونية، فذكر غورو في تقريره من أن فيصل ـ بخلاف نواياه السابقة المعلنة ـ لم يلمح خاصة إلى الصهيونية في طلبه الذي وجهه لفرنسا وإنكلترا

(١) Captain Rowland to Lord curzon, No. E2915, of 27 March 1920, in F.O. 371/5034/44.
(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية F.O. غير المنشورة).

بهدف الحصول من قبلهما على إعلان استقلال السوريين وذلك قبل توجهه إلى أوروبا «بحيث أن لدي تأكيد بأن الأمير فيصل يعتبر أن هذه الأماني سيحصل عليها إزاء الحركة اليهودية بسبب العهد الذي قطعه للدكتور وايزمن خلال مروره في لندن» غير أن غورو أضاف بأن اتفاق فيصل - وايزمن «لن يكون صحيحاً ولن ينفذ إلا في حال تحقيق استقلال البلاد العربية. وبالتالي فإن الصهيونيين يوافقون على إلحاق فلسطين بسوريا وعلى أن تكون أيضاً خاضعة لحكومتها مقابل أن تعترف هذه الحكومة بالحقوق الإسرائيلية سواء للمقيمين منهم في البلد أو للمهاجرين»[1].

أما وجهة النظر الفرنسية الصادرة من السفارة الفرنسية في لندن حول فلسطين والقضية السورية فقد ظهرت من خلال تقريرها إلى وزارة الخارجية الفرنسية في ٧ نيسان (أبريل) ١٩٢٠، ومما جاء فيه أن رئيس الوزراء الفرنسي ميلران (Millerand) أعلم الجنرال غورو بأن اقتراحات اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية والمتعلقة بالوضع في سوريا وفلسطين كانت تأخذ بعين الاعتبار التعليمات المعطاة من الجنرال اللنبي «وقد رجاه أن يعلمه بشعوره وتفسيره لهذه الاقتراحات. . . بانتظار الجواب ونتيجة للمعلومات المعطاة من قبل المفوضية العليا في بيروت فإن الأمير فيصل لا يضع أية شروط لسفره إلى فرنسا سوى الاعتراف باستقلال البلاد العربية». وأضافت السفارة الفرنسية في تقريرها بأنه ليس هناك مجال الآن للاعتراف بفيصل ملكاً على سوريا، غير أن باستطاعة الجنرال غورو أن ينقل لفيصل موقف الحكومة الفرنسية بصيغة الإعلان التالي: «إن الحكومة الفرنسية استناداً إلى تصريحاتها السابقة من جهة، ومن جهة أخرى استناداً إلى الأسس العامة لحرية الشعوب والتعاون الودي المعلن من قبل مؤتمر السلام، فإنها تعلن اعترافها بالحق الثابت للشعوب الناطقة باللغة العربية على الأراضي السورية ولجميع الأديان، على أن تجتمع فيما بينها تحت شعار «أمة مستقلة»، وأن يعتبر هذا الشعب بأن التاريخ يوجب عليه أن يقبل الانتداب الذي سيؤمن عليه من قبل عصبة الأمم. . . ثم سوف يضمن استقلالها ضد أي اعتداء على الحدود التي يحددها مؤتمر السلام ضمن إطار ثلاث نقاط تؤخذ بعين الاعتبار:

---

(١) Gen. Gouraud à Quai d'Orsay, No. E4078, 5 Avril 1920, F.O. 371/5035/44.
(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية .F.O غير المنشورة).

قومي، لغوي، جغرافي. ويؤخذ في الاعتبار بعض الاستقلالية الضرورية».

أما فيما يختص بفلسطين بصورة بحتة فقد جاء في التقرير بأنه ليس في نية السيد ميلران العودة إلى التنظيم المتفق عليه، ورأى ضرورة تدويل فلسطين ومما ذكرته السفارة الفرنسية بهذا الصدد من أن ميلران أراد إعطاء ملاحظة فيما يخص فلسطين «هذا البلد الذي يجب أن يكون مبدئياً خاضعاً لنظام دولي. وأن فرنسا يجب أن لا تبتعد عن التنظيم والتدخل في هذا الإطار، وأن الحكومة البريطانية يجب أن لا تتفق مع الأمير فيصل قبل أن تكون قد أجرت حواراً سابقاً مع الحكومة الفرنسية بشأن المحافظة على المصالح التي تمتلكها في فلسطين»[١].

والجدير بملاحظته أن بريطانيا التي كانت تدعي صداقتها للعرب وللملك فيصل لم تحاول عملياً التجاوب مع الأماني العربية، إنما سارت وفق أطماعها في المنطقة ووفق المصالح الفرنسية أيضاً، ووفق ما أشارت إليه وجهة النظر الفرنسية القائلة «بأن الحكومة البريطانية يجب أن لا تتفق مع الأمير فيصل قبل أن تكون قد أجرت حواراً سابقاً مع الحكومة الفرنسية...». ومن أجل ذلك كان الرد العملي على قرارات المؤتمر السوري العام وعلى المطالب العربية بأن أصدر قادة دول الحلفاء في ٥ أيار (مايو) ١٩٢٠ في مؤتمر «سان ريمو» (San Remo) بإيطاليا، جملة من القرارات في مقدمتها تقسيم المشرق العربي بين بريطانيا وفرنسا إقراراً منهم وتمسكاً ببنود اتفاقية سايكس ـ بيكو[٢](Sykes-Picot). والأمر اللافت للنظر هو اشتراك الزعيم الصهيوني هربرت صموئيل (H. Samuel) في المؤتمر وتقديمه مذكرة تضمنت مقترحاته بشأن وضع حل أو تسوية لمنطقة الشرق الأوسط[٣]. غير أن الأمر اللافت للنظر بأن بريطانيا بعد أن أسست الإدارة المدنية أصدرت قراراً في تموز (يوليه) ١٩٢٠ قضى بتعيين هربرت صموئيل أول مندوب سامي بريطاني على فلسطين[٤].

والحقيقة أن قرارات مؤتمر «سان ريمو» كانت ضربة صاعقة للشعوب العربية

---

(١) Ambassade de France à Londres à F.O. No. E2813, 6 Avril 1920, F.O. 371/5034/44.

(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية F.O. غير المنشورة).

(٢) I.Friedman; The question of Palestine 1914-1918, pp. 92-93.

(٣) L. Stein; The Balfour Declaration, p. 659.

(٤) M. Jansen; The United States and The Palestinian people, p. 11.

ومؤلمة في الوقت نفسه للملك فيصل، لأنه تبين عملياً بأن الدول الكبرى قدمت مصالحها على مصالح وأماني الشعوب السورية التي ظنت لفترة أنها ستبقى متحدة فيما بينها كما كان عليه الحال زمن الدولة العثمانية ولكن تحت ظل تاج عربي. وكانت ردود الفعل الفلسطينية أكثر بروزاً لمعرفة الفلسطينيين حقيقة ما سيترتب على تنفيذ مقررات «سان ريمو» لا سيما على صعيد المطامع الصهيونية في الأراضي المقدسة، ولهذا قامت فئات الشعب الفلسطيني بمختلف مناحيه ومذاهبه محتجاً على تلك المقررات، فاجتمعت الجميعة الإسلامية ـ المسيحية في القدس وقررت رعاية المؤتمر الفلسطيني الذي يعقد في ١٤ أيار (مايو) ١٩٢٠، وبالمناسبة أصدرت الجمعية احتجاجاً على مقررات مؤتمر الصلح في «سان ريمو» «لما فيه من الإجحاف بحقوقنا المقدسة ونعلن أننا لا نتخلى عن مطالبنا المنحصرة باستقلال سوريا المتحدة من طوروس إلى رفح ورفض الهجرة الصهيونية بصورة قطعية وعدم فصل فلسطين عن سوريا... لأن فصل فلسطين عن سوريا يضر بمصالح البلاد الاقتصادية والعمرانية وبمصالح الوطنيين القومية والوطنية... ولأن الهجرة اليهودية ستزيد النفوس وتسبب المجاعات وتؤهل البلاد إلى حالة الثورة والشغب الدائم...»[١] وكانت الجمعية الإسلامية ـ المسيحية قد وجهت هذا الاحتجاج إلى مجلس مؤتمر الصلح للنظر في مطالبها.

بالإضافة إلى ذلك فقد قدمت بعض القوى السياسية الفلسطينية مذكرة إلى رئاسة المؤتمر السوري العام[٢] في ١٥ أيار (مايو) ١٩٢٠ أشارت فيها إلى أن قرار مؤتمر سان ريمو هو الظلم كله «وأننا نعلم العلم اليقين بأن هذا القرار هو ليس بالقرار الذي كان يجب على مؤتمر الصلح أن يتخذه في شأننا بعد أن عملنا مع الحلفاء من الحسنى ما عملنا وساعدناهم حتى بالقيام على الدولة التركية التي تربطنا وإياها روابط متينة،

---

(١) مذكرة احتجاج الجمعية الإسلامية ـ المسيحية (القدس) إلى مؤتمر الصلح (باريس) في أيار (مايو) ١٩٢٠. وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ب II، وثيقة رقم (٤١) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

(٢) وقع على هذه المذكرة كل من: محمد إسحاق درويش، رشيد الحاج إبراهيم، فخر الدين النشاشيبي، حافظ طوقان، عبد القادر يوسف عبد الهادي، حيدر عبد الهادي.

فقصمنا تلك الروابط وثرنا عليها طمعاً بالاستقلال الذي نرى اليوم أن الحلفاء الذين وعدونا به حين احتاجونا يريدون أن يحرمونا منه حين آن زمانه» وجاء في المذكرة أن الفلسطينيين قرروا عقد مؤتمر عام، غير أن السلطات البريطانية منعت انعقاده، ولهذا فإن الممثلين الفلسطينيين طلبوا من رئاسة المؤتمر السوري العام تشكيل وفد فلسطيني للذهاب إلى أوروبا «وأننا نرجو من هذا الوفد أن يهتم في رفض المهاجرة اليهودية رفضاً باتاً مع رد وعد بلفور القائل بإنشاء وطن قومي لبني إسرائيل في فلسطين وطن العرب»[١].

ومما زاد في استياء الشعب الفلسطيني خاصة والعربي بشكل عام هو القرار الصادر عن الحكومة البريطانية الذي قضى بتعيين الصهيوني هربرت صموئيل أول مندوب سامي بريطاني على فلسطين. وكان الجنرال اللنبي قد أرسل برقية إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٦ أيار (مايو) ١٩٢٠ إثر تعيين صموئيل أشار فيها إلى أن هذا القرار سيكون له ردود فعل عنيفة من قبل المسلمين والمسيحيين ضد اليهود في فلسطين، ومما ذكره أنه «بصدد الأثر على أبناء البلد اعتقد بأن تعيين الحاكم الأول يهودياً سيكون بالغ الخطورة. فقد سبق وأصبح السكان المحمديون في حالة هياج كبير انطلاقاً من الأنباء القائلة بأن تصريح المستر بلفور سيشتمل في معاهدة السلام. أنهم سيعتبرون تعيين يهودي أول حاكم ـ حتى ولو كان يهودياً بريطانياً ـ بمثابة تسليم البلاد دفعة واحدة إلى إدارة صهيونية دائمة» وتوقع اللنبي حصول حركة عامة ضد الصهاينة «وأن علينا التأهب لمواجهة انتهاكات ضد اليهود وحصول اغتيالات وغارات على القرى اليهودية وغارات على أرضنا من الشرق إذا لم تكن الحركة أوسع» أما فيما يختص بموقف السكان المسيحيين فإنهم بدورهم سيستاؤون استياءً عميقاً من انتقال الحكم إلى سلطة يهودية وسيلقون بكامل ثقلهم ضد الإدارة «وأنهم ذو تأثير كاف بجعل أي حكم من أي نوع كان صعباً»[٢].

---

(١) مذكرة وجهاء فلسطين (القدس) إلى المؤتمر السوري العام (دمشق) في ١٥ أيار (مايو) ١٩٢٠. وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ب II، وثيقة رقم (١٥) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

(٢) Allenby to F.O. 6 May 1920, in F.O. 371/5203/44.
انظر: دورين انغرامز، المصدر السابق، ص ١٠٣ ـ ١٠٤.

وبالفعل ففي أول حزيران (يونيه) ١٩٢٠ أرسل الجنرال «بولز» ـ المسؤول الإداري الرئيسي البريطاني في فلسطين ـ تقريراً إلى وزارة الخارجية البريطانية أشار فيه إلى ردود الفعل العربية والصهيونية على السواء من قرار تعيين صموئيل، ومما ذكره بأن الرعب والجزع والقنوط تعبر عن مشاعر السكان المسلمين والمسيحيين «والمسيحيون ـ إذا كان ذلك ممكناً ـ هم أشد مرارة من المسلمين، وأن الكثيرين من الوجهاء يعربون عن عدم تصديقهم تعيين صموئيل قائلين «أنهم لا يصدقون أن تصل الحكومة البريطانية إلى هذا الحد في خداعهم بعد كل ما تعهدت به. وأنه ليستحيل إقناع أي من الفئتين في وضعهم النفسي الراهن، بقبول المستر هربرت صموئيل كرجل دولة بريطاني معتقده الديني: اليهودية» ذلك لأن الفلسطينيين يعتبرونه أولاً وقبل كل شيء يهودياً وصهيونياً وأنه يمثل حكومة يهودية لا بريطانية ولذلك فإنه سيكون صهيونياً متحيزاً. أما ردود الفعل اليهودية في فلسطين على قرار تعيين صموئيل فقد كانت إيجابية، وقد شاع بين اليهود شعور بالرضى للشرف الذي أسبغ على أحد أبناء ديانتهم، مع تخوف من اليهود المتدينين بأنهم قد لا يستطيعون ممارسة شعائرهـم الدينية بكل حرية على ما كان عليه الوضع في ظل إداري مسيحي إنكليزي. وأضاف «بولز» في تقريره بأن يهودياً بارزاً من غربـي أوروبا لخص موقف الفلسطينيين إزاء المستر صموئيل بقوله: «في الأشهر الستة الأولى سيحتاج إلى حرس بريطاني لحمايته من المسلمين والمسيحيين، ولكن بعد ستة أشهر ستيطلب مضاعفة الحرس البريطاني لشخصه لحمايته من الصهاينة»[1].

والواقع فإن الأفكار التي طرحها كل من اللنبـي وبولز كانت حقيقية إلى حد كبير سواء على الصعيد السياسي أم على الصعيد الأمني أو العسكري، فقد بدأت القوى الفلسطينية تناهض السياسة البريطانية ـ الصهيونية بمختلف الأساليب، وبدأت فلسطين تشهد تحركاً سياسياً واسعاً، فقد عقد المؤتمر الفلسطيني اجتماعاً لبحث التطورات المستجدة أرسل على أثره في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٠ برقية إلى عصبة الأمم تضمنت رفض قيام الوطن اليهودي في فلسطين والشكوى من الحلفاء الذين نكثوا

---

(١) Bols to F.O. June 1920, in F.O. 371/5114/44.
انظر: دورين انغرامز، المصدر السابق، ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

بوعودهم والتنديد بوعد بلفور الذي اعتبره المؤتمر الفلسطيني «اعتداء على حقوقنا الطبيعية» كما أنه خرق لحرمة الحقوق الدولية التي زعم الحلفاء خوض الحرب لأجلها «والتي لا تجوز أن تسلب رعية الدولة المغلوبة حق توطنها من وطنها» كما أن ذلك الوعد يعتبر انتهاك لحركة الشرائع المدنية وهو «عبث بالعهود التي قطعها الحلفاء بينهم بتحرير الشعوب الخارجية من تركيا، وهزؤ بوصايا ولسون ودماء شهداء الحرب التي سفكت وفاءً بتلك العهود سيما العرب الذين منحوا الحلفاء دماءهم وسيوفهم. . . إننا لا نكون مسؤولين عن نتائج هذا التصريح وما سيكون له من الآثار في الشرق التي من أولها جلب البلشفية إليه كما ظهر في فلسطين من الأعمال والنشرات اليهودية البلشفية»[١].

وفي ١٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٠ أرسل المؤتمر الفلسطيني[٢] المنعقد في حيفا مذكرة إلى المندوب السامي البريطاني تضمنت المطالبة بالحرية والاستقلال وتشكيل حكومة فلسطينية وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي. وتضمن المذكرة الإشارة إلى أن المؤتمر الفلسطيني غير راض عن شكل الإدارة الحالية لأنها مخالفة لرغائب الشعب لأسباب أهمها: اتخاذ الإدارة البريطانية صلاحية سن القوانين بدون مجلس تشريعي منتخب، واعترافها بالجمعية الصهيونية كهيئة رسمية وشروعها بتنفيذ المآرب الصهيونية بإدخالها المهاجرين الصهيونيين واستعمالها العبرانية لغة رسمية وسكوتها على وجود راية صهيونية، بالإضافة إلى وجود زعماء صهيونيين في أعلى مراكز الإدارة[٣]. غير أن السياسة البريطانية لم تلتفت إلى المطالب العربية، إنما استمرت في سياستها المؤيدة للصهيونية وهو ما سيتكرس بأسلوب مضاعف في المرحلة المقبلة.

---

(١) برقية المؤتمر الفلسطيني الثالث (حيفا) إلى عصبة الأمم المتحدة (جنيف) في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٠. وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ب II، وثيقة رقم (٢٠) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

(٢) للمزيد من التفصيلات حول محاضر جلسات ووقائع المؤتمر الفلسطيني الثالث يمكن العودة إلى: أوراق أكرم زعيتر: وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ ـ ١٩٣٩، ص ٣٩ ـ ٥٨.

(٣) مذكرة المؤتمر الفلسطيني (حيفا) إلى المندوب السامي البريطاني ومنه إلى الحكومة البريطانية (لندن) في ١٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٠. وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ب II، وثيقة رقم (٢١) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

الفصل الثاني
تطورات القضية الفلسطينية في ظل الانتداب البريطاني
١٩٢١ ـ ١٩٣١

١ ـ النشاط الفلسطيني في فلسطين ولندن والبلاد العربية ١٩٢١ ـ ١٩٢٢ .
٢ ـ السياسة البريطانية والصهيونية لتهويد فلسطين ١٩٢٣ ـ ١٩٢٩ .
٣ ـ لجان التحقيق وسياسة التمييع البريطانية ١٩٣٠ ـ ١٩٣١ .

الفصـل الثانـي
تطورات القضية الفلسطينية في ظل الانتـداب البريطانـي
١٩٢١ ـ ١٩٣١

١ ـ النشاط الفلسطيني في فلسطين ولندن والبلاد العربية ١٩٢١ ـ ١٩٢٢

في عام ١٩٢١ بدأت الأمور تسير في فلسطين سيراً خطيراً بسبب تطور الصراع العربي ـ الصهيوني، ونتيجة للممارسات الصهيونية والبريطانية ضد الشعب الفلسطيني، شهدت مدينة يافا احتكاكات عنيفة بين العرب واليهود توجت بأحداث الأول من أيار (مايو) ١٩٢١. وقد أصدرت السلطات البريطانية البلاغ الرسمي الأول عن هذه الاضطرابات مدعية أن «ما حدث بالتدقيق فهو غير معلوم ولكن حدث مشاجرة بين المسلمين واليهود، وفي أثنائها قتل جمهور من اليهود وبعض من المسلمين، فطلب حاكم يافا قوة عسكرية من اللد لحفظ النظام... وفي صباح ٢ الجاري استؤنفت الاضطرابات وقتل فيها بعض من المسلمين واليهود...»[(١)] وقد أسفرت الأحداث عن مصرع أربعين شخصاً ٣٠ منهم من اليهود وعشرة من العرب وبلغ عدد الجرحى في المستشفيات (١٤٢) يهودياً و (٢٧) من العرب باستثناء الذين تركوا المستشفيات.

والحقيقة الواضحة لهذه الاضطرابات هي الممارسات الصهيونية غير المسؤولة

---

(١) البلاغ الرسمي الأول عن اضطرابات يافا صادر في القدس في ٢ أيار (مايو) ١٩٢١. أوراق أكرم زعيتر، المصدر السابق، ص ٧٢.

وغير المراقبة من قبل السلطات البريطانية، فالسكرتير القضائي الصهيوني نورمان بنتويش (N. Bentwich) أحد كبار المسؤولين القضائيين. ما من قضية تعرض أمامه إلا وتنتهي لصالح الصهيونيين وما من قانون يسنه إلا لمصلحتهم أيضاً. بالإضافة إلى ذلك فقد سبق لليهود أن قتلوا خمسين شخصاً عربياً داخل قرية «ملبس» اليهودية، مستخدمين نيران الفضة والقنابل اليدوية والآلات القاطعة دون تمييز بين الرجال والنساء والأطفال، كما هتك اليهود أعراض النساء وبقرت بطونهن. وقد أشارت إلى ذلك الجمعية الإسلامية ـ المسيحية في يافا في احتجاج أرسل إلى الحاكم العسكري الجنرال بيرون في ٨ أيار (مايو)، وقد جاء في الاحتجاج أيضاً بأن يهود ملبس «ألفوا قوة منظمة ومسلحة بالبنادق في رؤوسها حراب ومجهزة بسائر وسائل وآلات القتل والتعذيب، وما زال أهالي ملبس مدججين بالأسلحة رغم وجود العساكر في قريتهم وتحت مشاهدتهم، وفي ذلك من امتهان أوامر الحكومة وقوتها وسلب الأمتعة وإيجاز الاضطراب ما لا يخفى»[1] وطالب الاحتجاج باعتقال إبراهيم ميخو والزعماء الصهيونيين الذين يعاونونه واستحضار جثث المقتولين.

والجدير بالملاحظة أن هناك رأياً بريطانياً سرياً حول سبب أحداث أيار (مايو) ١٩٢١، وقد عبر عنه الكابتن البريطاني برنتون ـ من أركان المخابرات العامة في يافا ـ في مذكرة أرسلها إلى وزارتي الخارجية والمستعمرات البريطانية. ومما جاء فيها أنه «منذ احتلالنا البلاد والسكان يمقتون سياسة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. إن هذا الشعور قد تطور تدريجياً إلى ما لا يقل عن العداء المرير المنتشر، وأصبح السكان العرب ينظرون إلى الصهاينة بكراهية وإلى البريطانيين بامتعاض، وقد وضعت زيارة المستر تشرشل اللمسات الأخيرة على الصورة، فقد أيد القضية الصهيونية، وعالج المطالب العربية كأنها مطالب معارضة لا قيمة لها». وقد استطاع الكابتن برنتون أن يضع أصبعه على الأسباب الحقيقية لمعارضة المسلمين والمسيحيين وكرههم للسياسة البريطانية الصهيونية وهي برأيه ما يلي:

الامتيازات الخاصة الممنوحة لليهود، ونفوذ البعثة الصهيونية واستعمال العبرية

(١) احتجاج الجمعية الإسلامية ـ المسيحية (يافا) إلى الجنرال بيرون (القدس) بواسطة الحاكم الإداري بيافا في ٨ أيار (مايو) ١٩٢١. انظر: أكرم زعيتر، المصدر السابق، ص ٧٣.

لغة رسمية وهجرة أعداد كبيرة من الطبقات الدنيا من اليهود وسلوك المهاجرين اللاأخلاقي، وصلف اليهود إزاء المسلمين والمسيحيين، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، وعدم منح العرب أي تمثيل في حكومة البلاد، وعدم الاهتمام بالمطالب العربية في وقت تبدي فيه الإدارة البريطانية كل اهتمام بالمطالب اليهودية، كما أن استخدام العلم الصهيوني سبباً من أسباب معارضة الفلسطينيين. وختم برنتون بقوله: «فإذا لم يصر تعديل هذه السياسة فإن انفجارات اليوم قد تصبح ثورة الغد»(1).

وإثر الاضطرابات بين العرب واليهود عثر أيضاً على تقرير مغفل التوقيع تضمن الأوضاع الفلسطينية ومحذراً من الصهيونية البلشفية ورافضاً للوطن القومي اليهودي، وقد جاء فيه عرض لموقف الفلسطينيين إزاء مستقبل بلادهم أمام لجنة التحقيق الأميركية وموقفهم من وعد بلفور ومقررات مؤتمر سان ريمو ورفضهم لها «وقد جاء المستر تشرشل في الشهر الماضي ووقف بنفسه على مقدار الاستياء السائد على جميع طبقات الشعب الإسلامي والمسيحي في فلسطين من جراء ذلك، ولكن أيضاً لم يصغ إلى مطالبنا الحقة بتأثير النفوذ الصهيوني، فإذا لم يصغ الحلفاء لكل ما مضى وكل ما كان من الاحتجاجات والمظاهرات والحوادث الدامية، فلينعطفوا الآن بأبصارهم إلى حوادث يافا الأخيرة الدامية المؤلمة» واتهم التقرير اليهود البلاشفة بتحريك الاضطرابات في فلسطين بمناسبة عيد العمال الذي صادف في أول أيار (مايو). ولما وقعت الواقعة فإذا برجال الشرطة من اليهود قد بدأوا بمساعدة أبناء جنسهم مستهينين بواجب وظيفتهم، فقتلوا الكثيرين من العرب بسلاح الحكومة. وإزاء هذه الأحداث فقد رأى منظمو التقرير أنه يستحيل أن يعيش اليهود والعرب معاً في فلسطين، وأن وعد بلفور لليهود بإنشاء وطن قومي لهم في فلسطين «هو خيال يستحيل تحقيقه» كما أن السماح بالوطن القومي الصهيوني لا تكون له نتيجة سوى تأسيس حكومة بولشفية في فلسطين تنشر الفوضى في هذه الديار. ومن أجل ذلك «نستصرخ العالم أجمع

(1) S.D. Printon to F.O. (C.A.B.) May 1921, in C.A.B. 24/125/31.

انظر: دورين انغرامز، المصدر السابق، ص ١١٧ ـ ١١٨. انظر أيضاً تأكيدات بريطانيا لأسباب انتفاضة العرب في تقرير لجنة «هايكرافت» في: الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين (١٩١٥ ـ ١٩٤٦)، جـ ١، ص ١٢٤ ـ ١٢٧.

ودول الحلفاء. . . أن يأخذوا بناصرنا ويحولوا دون تأسيس حكومة بولشفية يهودية في فلسطين قلب المسيحية وقبلة الإسلام الأولى، وذلك بإلغاء وعد بلفور وإلغاء قرار مؤتمر سان ريمو بخصوص فلسطين ومنع المهاجرة الصهيونية إلى بلادنا وتعيين مندوب سامي إنكليزي غير يهودي وتشكيل حكومة وطنية عربية نيابية من أبنائها لغتها واحدة وهي اللغة العربية. . .»[1].

ونظراً لعدم تجاوب السلطات البريطانية مع المطالب الفلسطينية، حرصت بعض القيادات العربية في فلسطين على تشكيل وفد للتوجه إلى لندن للاجتماع بالمسؤولين البريطانيين واطلاعهم على وجهة النظر العربية، وقد اتخذ هذا القرار في ٢٣ حزيران (يونيه) ١٩٢١ بعد أن انتخب كاظم الحسيني رئيساً للوفد، وتوفيق حماد ومعين الماضي وإبراهيم شماس وروحي عبد الهادي وشبلي الجمل وفؤاد حمد وأمين التميمي وجمال الحسيني أعضاء، كما طلب الوفد من الآنسة البريطانية نيوتن مرافقته إلى أوروبا لأنها سيدة محاطة باحترام الناس في حيفا ومعروفة جيداً في فلسطين[2]. وبالفعل ففي تموز (يوليه) ١٩٢١ سافر الوفد باتجاه أوروبا ومن ثم لندن. وفي الوقت نفسه كانت بعض القوى السياسية السورية والفلسطينية تعمل في أوروبا لنصرة القضيتين الفلسطينية والسورية، وبدأوا بعقد اجتماعات عرفت باسم المؤتمر السوري ـ الفلسطيني الذي عقد في جنيف لمدة ١٥ يوماً بين آب (أغسطس) وأيلول (سبتمبر) ١٩٢١ برئاسة ميشال لطف الله. وقد بذل وفد اللجنة التنفيذية للمؤتمر جهوداً كبيرة من أجل نجاح مهمته، وكان الوفد مؤلفاً من الأمير شكيب أرسلان وإحسان الجابري ورياض الصلح[3]. وطلب المؤتمر في مذكرة أرسلها إلى عصبة الأمم تحقيق الاستقلال للبلاد السورية وإنهاء الانتداب الفرنسي ـ البريطاني ورفض المطامع الصهيونية[4].

---

(١) تقرير عن الأوضاع في فلسطين إثر اضطرابات أول أيار (مايو) ١٩٢٠، وهو مغفل التوقيع، وقد وجد بين أوراق الوفد العربي الفلسطيني إلى لندن. انظر: أوراق أكرم زعيتر، المصدر السابق، ص ٦١ ـ ٦٢.

(٢) انظر تقرير: H. Samuel to C.O. August 1921, in C.O. 737/4/31.
انظر: دورين انغرامز، المصدر السابق، ص ١٣١ ـ ١٣٢.

(٣) أسعد داغر: مذكراتي على هامش القضية العربية، ص ١٥٥.

(٤) أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى، م ٣، ص ٥٤، ص ٢٦٤ ـ ٢٨٦.

وفي تقرير عن أعمال المؤتمر السوري ـ الفلسطيني تبين بأن المؤتمر قرر تأليف لجنة مركزية دائمة يكون مقرها مصر وإيجاد مكاتب في جنيف، وأنه قام باتصالات حثيثة في عصبة الأمم في جنيف وقرر إرسال وفد إلى أميركا الشمالية والجنوبية. أما مبادىء المؤتمر فقد وضعها في مطالبه إلى عصبة الأمم وهي تتمحور حول الأمور التالية:

١ ـ الاعتراف بالاستقلال وبالسلطان القومي لسورية ولفلسطين ولبنان.

٢ ـ الاعتراف بحق هذه البلاد في أن تتحد معاً بحكومة مدنية مسؤولة أمام مجلس نيابي ينتخبه الشعب وأن تتحد مع باقي الممالك العربية المستقلة في شكل ولايات متحدة (فدراسيون).

٣ ـ إعلان إلغاء الانتداب مباشرة.

٤ ـ جلاء الجنود الفرنسية والإنكليزية عن سوريا ولبنان وفلسطين.

٥ ـ إلغاء تصريح بلفور المتعلق بوطن قومي لليهود في فلسطين[١].

وفي الوقت نفسه كان الوفد العربي الفلسطيني الذي شارك في المؤتمر السوري ـ الفلسطيني لا يزال في جنيف يسعى للقضية الفلسطينية، وقد أرسل الوفد رسالة من جنيف إلى رئيسه كاظم الحسيني ـ الذي سبقه إلى لندن ـ يعلمه بمقررات المؤتمر المشترك السوري ـ الفلسطيني وبالمساعي المبذولة[٢]. غير أنه لوحظ بأنه هناك خلافات في وجهات النظر بين كاظم الحسيني وبين بقية أعضاء الوفد الذي بقي في جنيف مشاركاً السوريين في اتخاذ القرارات الخمسة السابقة. فقد أرسل الحسيني من لندن في ١٠ أيلول (سبتمبر) رسالة إلى الوفد بحث فيها قضية السفر إلى أميركا، غير أنه أشار إلى مقررات المؤتمر السوري ـ الفلسطيني بقوله: «لا نكتمكم أننا رأينا

---

(١) تقرير أعمال المؤتمر السوري ـ الفلسطيني المنعقد في ٢٥ آب (أغسطس) ١٩٢١. وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ب II، وثيقة رقم (٢٣) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

(٢) رسالة الوفد العربي الفلسطيني (جنيف) إلى كاظم الحسيني (لندن) في ٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٢١. انظر: أوراق أكرم زعيتر، المصدر السابق، ص ١٤٣ ـ ١٤٤.

خطتكم هذه كانت نتيجة حماس وطني زائد ولا تنطبق على خطتنا التي قررناها هنا وفقاً للحالة الحاضرة ولمقررات المؤتمرات. فلا نعلم الضرورة التي أدت بكم لأن تصرحوا برفض الانتداب صراحة عارية، وبعد أن تصرحوا في ذلك، فسحب الجنود المحتلة نتيجة طبيعية فما هي الضرورة التي قضت بالتصريح في هذا الأمر أيضاً بهذا الشكل... فلا ندري ماذا سيكون لقراراتكم هذه من التأثير هنا وفي البلاد»[1] ومن هنا يلاحظ بأن كاظم الحسيني كان معارضاً بعض قرارات المؤتمر السوري ـ الفلسطيني لا سيما حول قرار إلغاء الانتداب. والحقيقة لا يعني ذلك بأنه كان مؤيداً للبريطانيين وبقائهم في فلسطين، ولكنه كان حريصاً ـ طالما أنه والوفد الفلسطيني سيفاوضان الحكومة البريطانية في لندن ـ على اتباع الأساليب الدبلوماسية والمفاوضات للحصول على المطالب الفلسطينية أو بعضاً منها.

ومن الملاحظ أن الوفد العربي الفلسطيني قام بنشاطات ملحوظة ودؤوبة في إنكلترا حيث قابل العديد من الشخصيات والمسؤولين البريطانيين ومجلس اللوردات البريطاني ومع سكرتير تشرشل وزير المستعمرات، كما حرصت بريطانيا في وقت لاحق من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢١ من جمع الوفد العربي الفلسطيني بالوفد الصهيوني برئاسة وايزمن في مقر وزارة المستعمرات، غير أن مثل هذه اللقاءات لم تسفر عن نتائج إيجابية خاصة وأن رئيس الوفد العربي أصر على مواقف الشعب الفلسطيني بضرورة وجود وطن عربي فلسطيني واحد والتفاوض مع الحكومة البريطانية وليس مع المنظمة الصهيونية. وبالرغم من بقاء الوفد العربي إلى فترة متأخرة من عام ١٩٢٢ في لندن إلا أن النتائج النهائية لم تكن إيجابية.

أما على صعيد النشاط الصهيوني في فلسطين فقد وجهت القوى اليهودية نداء إلى الشعب الفلسطيني في أيلول (سبتمبر) ١٩٢١ تضمن اعترافات وادعاءات بأنه ليس في نية اليهود استلام السلطة والحكم في فلسطين وإنما العيش مع الفلسطينيين لتطوير فلسطين. ومما جاء في هذا النداء بأن الشعب الإسرائيلي عاد إلى هذه الأرض المقدسة «لخدمتها خدمة صادقة بنية صافية ومحبة أكيدة... في أن نعمل وإياكم على

---

(١) رسالة جوابية من كاظم الحسيني (لندن) إلى الوفد العربي الفلسطيني (جنيف) في ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٢١. انظر: أوراق أكرم زعيتر، المصدر السابق، ص ١٤٨ ـ ١٤٩.

بناء هذه البلاد العزيزة عليكم وعلينا وترقيتها بعزم ثابت. . . إننا إخوانكم، الإخوان الذين انفصلوا مدة عن بعضهم ثم نادوا فتلاقوا وتقاربوا. . . إننا لم نفكر قط باستلام السلطة والأحكام، بل كل غايتنا هي أن نعيش عيشة هادئة آمنة في هذه البلاد الحرة مهد صبانا وسائر الشعوب الموجودة فيها. . .»[1] وفي بيان آخر إلى الشعب الفلسطيني وجهت الهيئة القومية الإسرائيلية كلمة لاستمالة الفلسطينيين ولوقف معارضتهم للوجود الإسرائيلي، وقد وجهت هذه الكلمة إلى «إخواننا في العنصرية، إخواننا في اللغة، إخواننا في التاريخ الماضي والحاضر والعتيد. إننا أبناء الأمة الإسرائيلية القاطنين معاً هذا الوطن المقدس العزيز، جئنا اليوم ندعوكم إلى الإخاء والسلام إلى المحبة والوئام إلى الوفاق والاتحاد والعمل المشترك، ولنبين لكم إخلاصنا لكم ونوايانا الصافية نحوكم» وراحت الهيئة القومية الإسرائيلية في بيانها تؤكد بأن الإسرائيليين لم يأتوا لفلسطين للتحكم في رقاب العباد أو لنشر لواء الظلم والاستبداد، وإنما لإعمار البلاد وتطويرها، وطالبت الهيئة الشعب العربي الفلسطيني بالتعاون مع الشعب الإسرائيلي لأن «في حياتنا حياتكم وفي نهضتنا نهضتكم وفي نجاحنا نجاحكم وحريتنا مقرونة بحريتكم، ضموا أيديكم إلى أيدينا للتصافح والتآخي ثم للعمل المشترك. . .»[2].

ويلاحظ من خلال النداءات والبيانات الصهيونية الموجهة إلى الشعب العربي الفلسطيني أنها كانت تسير وفق الأسس التالية:

١ ـ استمالة الشعب الفلسطيني باتباع أسلوب دبلوماسي وتودد ظاهر عن طريق تقارب الشعبين العربي والإسرائيلي من حيث الجنس والأخوة التاريخية.

٢ ـ التحدث عن جهود اليهود في تطوير البلاد وإعمارها من الناحية الاقتصادية والزراعية والاجتماعية.

---

(١) نداء القوى اليهودية في فلسطين إلى الشعب العربي الفلسطيني في أيلول (سبتمبر) ١٩٢١. وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ب II، وثيقة رقم (٢٦) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

(٢) بيان الهيئة القومية الإسرائيلية الفلسطينية إلى الشعب الفلسطيني في ١٩٢١. وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ب III، وثيقة رقم (١٣) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

٣ ـ عدم إظهار الرغبة الصهيونية في تسلم مقاليد البلاد والسيطرة عليها، وذلك لنشر الاطمئنان في نفوس الشعب الفلسطيني.

غير أنه يمكن القول بأن الشعب الفلسطيني لم يأخذ بهذه الأساليب الصهيونية لا سيما وأن الوقائع أثبتت مدى التحالف الصهيوني ـ البريطاني لتحقيق بدايات عملية للوطن القومي اليهودي سواء من حيث المساعدة على الهجرة اليهودية إلى فلسطين أو صبغ الإدارة بصبغة صهيونية يهودية، أو باستعمال العبرية لغة رسمية واستخدام الطوابع اليهودية في المعاملات الرسمية، وإقامة المستعمرات المعزولة وتسلحها تسلحاً بارزاً إلى ما هنالك من ممارسات دعت الشعب الفلسطيني في استمرار معارضته، وإبداء شكوكه بالأهداف الصهيونية والبريطانية على السواء أو على حد ما جاء في تقرير لجنة «هايكرافت» حول سبب الاضطرابات في فلسطين من «أن الصهيونيين جعلوا حكومة بريطانيا العظمى عند استلامها زمام إدارة فلسطين تتخذ خطة موجهة في الغالب نحو تأسيس وطن قومي لليهود وليس لمنفعة كافة الفلسطينيين على السواء»[١].

والواقع أن الشعوب العربية لا سيما في البلدان السورية كانت تقف الموقف نفسه من الحركة الصهيونية باستثناء قلة من الفئات الطائفية في لبنان[٢]، ولذلك تبين بأن الزعامات السورية استمرت في تعاونها مع الزعامات الفلسطينية لا لوجود سلطتين أجنبيتين بريطانية وفرنسية في المنطقة فحسب، ولكن لشعور كل البلدان السورية بخطورة أهداف الحركة الصهيونية التي لن تقتصر على فلسطين. ومن أجل ذلك اجتمعت اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري ـ الفلسطيني في مصر وأرسلت في ٢٣ آذار (مارس) ١٩٢٢ برقية إلى مندوبي مؤتمر الشرق الأدنى في باريس احتجت فيه على بقاء الاحتلال العسكري وعلى تمزيق الوحدة الوطنية باستصناع دول سميت فلسطين وشرق الأردن وجبل الدروز ودمشق ولبنان والعلويين وحلب ودير الزور وكيليكيا الخ وذلك خلافاً لرغائب الشعب. ثم أكدت اللجنة التنفيذية على مطالبها السابقة المتضمنة

---

(١) من تقرير لجنة هايكرافت في أيار (مايو) ١٩٢١. انظر: الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ١٩١٥ ـ ١٩٤٦، جـ ١، ص ١٢٥.

(٢) للمزيد من التفاصيل انظر كتابنا: موقف لبنان من القضية الفلسطينية ١٩١٨ـ١٩٥٢، مركز الأبحاث ـ بيروت ١٩٨٢.

الاعتراف باستقلال فلسطين وسوريا ولبنان والاعتراف بحقها في أن تتحد معاً بما فيه جلاء الجنود الفرنسيين والإنكليز من هذه المناطق الثلاث مع إلغاء الانتداب فوراً، وإلغاء تصريح بلفور المتعلق بوطن قومي لليهود في فلسطين[١].

وفي أيار (مايو) ١٩٢٢ تم تبادل البرقيات بين مجلس الوصاية في عصبة الأمم وبين المؤتمر السوري ـ الفلسطيني، فقد أبرق «رابار» رئيس فرع الوصايات إلى ميشال لطف الله يعلمه بأن إنكلترا تريد أن تعرض للبحث مشروع الوصاية على فلسطين، فما كان من لطف الله رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري ـ الفلسطيني إلا أن أجاب مبرقاً مؤكداً على القرارات التي وضعها المؤتمر السوري ـ الفلسطيني في جنيف في عام ١٩٢١ ورفعها يومذاك إلى العصبة وهي خمسة قرارات تتضمن المطالبة بالاستقلال والاتحاد وإلغاء الانتداب وجلاء القوات الأجنبية في كل من سوريا ولبنان وفلسطين وإلغاء تصريح بلفور[٢].

بالإضافة إلى هذه التحركات العربية نشطت التحركات الفلسطينية على الصعيد الإسلامي والعربي، ففي عام ١٩٢٢ وقبل إصدار صك الانتداب على فلسطين في ٢٤ تموز (يوليه) من العام نفسه تشكل وفد فلسطيني عرف باسم «الوفد الفلسطيني الإسلامي للحجاز» وهدفه العمل للحصول على مؤازرة الشعوب الإسلامية لرد الهجمة والخطر الصهيوني عن فلسطين. وقبل توجهه إلى الحجاز أصدر عدة نداءات منها: نداء عام إلى الأمة الإسلامية، ونداء للأمة العراقية، ونداء إلى ملوك وأمراء المسلمين ورؤساء حكوماتهم في مشارق الأرض ومغاربها وبرقية إلى ملوك الدول الإسلامية، ونداء إلى الأمة المصرية وكل هذه النداءات تحذر من الخطر الصهيوني في فترة تموز (يوليه) ١٩٢٢ . ومما جاء في النداء للأمة المصرية بأن «للصهيونية في فلسطين أطماع وأماني لو تحققت لا قدر الله كانت وبالاً على المسلمين وشراً مستطيراً. فالجمعية

---

(١) برقية المؤتمر السوري ـ الفلسطيني (القاهرة) إلى مؤتمر الشرق الأدنى (باريس) في ٢٣ آذار (مارس) ١٩٢٢. وثائق الهيئة العربية العليا، ملف ب II، وثيقة رقم (٤٠) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة) انظر أيضاً: أوراق أكرم زعيتر، المصدر السابق، ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨.

(٢) البرقيات المتبادلة بين مجلس الوصاية في جمعية الأمم (جنيف) وبين المؤتمر السوري ـ الفلسطيني (القاهرة) في ١٢ و ١٣ أيار (مايو) ١٩٢٢. وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ب II، وثيقة رقم (٤٢) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

الصهيونية التي تسعى لتأسيس ملك لليهود في فلسطين وسلب المسجد الأقصى من المسلمين... ترمي إلى أن تجعل من فلسطين قاعدة لبسط النفوذ اليهودي على الجزيرة والشرق بأجمعه» ثم طلب النداء تأييد الأمة المصرية للشعب الفلسطيني ثم أنه «لقد دنا الوقت الذي يتم فيه تحقيق الأماني الصهيونية أو فشلها وموعده ١٥ يوليو ١٩٢٢ حيث ينظر مجلس جمعية الأمم في صك الانتداب لفلسطين الحاوي وعد بلفور المشؤوم أو القضاء المبرم على الإسلام في فلسطين وقهر الأمة الإسلامية. فنستصرخكم والعالم الإسلامي أجمع أن تحتجوا لدى العالم ولدى جمعية الأمم على هذا الاغتصاب الشائن المخالف للحق وللعدالة»[١].

وفي ٢ تموز (يوليه) ١٩٢٢ أرسل عبد القادر المظفر رئيس الوفد الفلسطيني الإسلامي للحجاز رسالة إلى رئيس الوفد الفلسطيني العربي في لندن أشار فيها إلى الجهود المبذولة لإنقاذ فلسطين سواء على الصعيد المحلي أو الإسلامي أو الدولي، كما شكره على إخلاصه وقدرته لتحويل الرأي العالم الغربي لجانب القضية الفلسطينية «وقد جاء قرار مجلس اللوردات حسنة من حسناتكم وثمرة من ثمرات جهادكم المبارك...» وعلى الأثر أبرق الوفد العربي من لندن برقية إلى جمعية الأمم في جنيف في ٣ تموز (يوليه) ١٩٢٢ أشار فيها إلى مناقشة مجلس اللوردات البريطاني لصك الانتداب المقترح ولمطالب العرب مؤكداً إلى أن هذا المجلس قرر بأكثرية كبرى ضرورة إجراء تعديلات أساسية في صك الانتداب توفيقاً للعهود المعطاة للعرب عامي ١٩١٥ و ١٩١٨ و «أن الوفد العربي الممثل لـ ٩٣٪ من أهل فلسطين يستلفت نظركم إلى قرار اللوردات ويرجو أن لا يحصل تصديق قبل الوقوف على رغائب الأهلين باسم العدل والسلم» وفي ١٧ تموز (يوليه) أردف الوفد العربي الفلسطيني في لندن برقيته بمذكرة إلى جمعية الأمم طالبها فيها بضرورة الاعتراف باستقلال فلسطين.

وفي ٢٤ تموز (يوليه) ١٩٢٢ وخلافاً لكل الوعود والمواثيق سواء التي أعطيت للعرب قبل الحرب العالمية أو في أثنائها وبعدها، فقد أصدرت جمعية الأمم صك

---

(١) نداء الوفد الفلسطيني الإسلامي للحجاز إلى الأمة المصرية في عام ١٩٢٢. انظر: أوراق أكرم زعيتر، المصدر السابق، ص ١٩٣ ـ ١٩٤. انظر بقية النداءات في المصدر نفسه، ص ١٩٣ ـ ١٩٦.

الانتداب البريطاني على فلسطين ممهدة صراحة لهذا الصك بمقدمة تشير فيها إلى التزام بريطانيا «بإنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين على أن يفهم جلياً أن لا يؤول ذلك إلى إلحاق الأذى بالحقوق المدنية والزمنية التي تتمتع بها الجماعات غير اليهودية المتواجدة الآن في فلسطين» والأمر اللافت للنظر في هذه المقدمة أنه أشير صراحة إلى وجود «شعب يهودي» بينما لم يشر إلى «شعب فلسطيني» إنما أشير إليه بعبارة «الجماعات غير اليهودية» وهي قد تعني كل من كان موجوداً على الأرض الفلسطينية من غير اليهود. ثم إن مواد الصك (الـ ٢٧) أشارت صراحة إلى تصرف بريطانيا بأمور الشعب الفلسطيني في كل المجالات السياسية والإدارية والاقتصادية والعسكرية في وقت أشارت المادة الثانية من الصك إلى أن الدولة المنتدبة «تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي، كما أشارت المادة الرابعة إلى «الاعتراف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عامة لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين والتعاون معها، ثم إن المادة السادسة ضمنت تسهيل هجرة اليهود وتوطينهم في الأرض بما فيها الأراضي الأميرية والأراضي الموات، بينما أشارت المادة السابعة إلى تسهيل «اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود» في وقت جاء في المادة (٢٢) نص يعترف باللغة العبرية كلغة رسمية إلى جانب اللغتين الإنكليزية والعربية[١].

ومن الأهمية بمكان القول إن صك الانتداب اعتبر ضربة صاعقة من بريطانيا والمجتمع الدولي بحق الشعب الفلسطيني والعربي، وقد حاولت عصبة الأمم من خلال صك الانتداب ترجمة الممارسات الدولية والبريطانية غير القانونية والشرعية ببنود زعم أنها صيغت بأساليب قانونية. وكان لهذا الصك ردود فعل عنيفة في الأوساط الفلسطينية والعربية، وكان مؤشراً لازدياد حدة الصراع العربي ـ الصهيوني في فلسطين. وعلى الصعيد السياسي أرسل كاظم الحسيني رئيس الوفد العربي الفلسطيني في لندن احتجاجاً إلى مجلس جمعية الأمم في جنيف على إصراره لصك الانتداب، وأرسل احتجاجات مماثلة إلى وزراء خارجية كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا. وفي ٢٦ تموز (يوليه) ١٩٢٢ أعرب الوفد العربي في لندن عن استيائه لقرار

(١) انظر بنود صك الانتداب كاملة في: الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، جـ ١ (١٩١٥ ـ ١٩٤٦) وثيقة (٢٧) ص ١٣٠ ـ ١٣٧. دورين انغرامز: أوراق فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٢٢، ص ١٦٧ ـ ١٧٣.

مجلس النواب البريطاني المؤيد لسياسة الحكومة البريطانية فى فلسطين، ورأى الوفد

والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في مصالح السكان غير اليهود. . .» وقد جاء هذا الاقتراح في رسالة وزير المستعمرات البريطاني إلى المندوب السامي في فلسطين في ٤ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٢٢ ولكنها عرضت على البرلمان البريطاني في تشرين الثاني (نوڤمبر) ١٩٢٣. وقد طلب وزير المستعمرات البريطاني من المندوب السامي هربرت صموئيل أن يعرض اقتراحه على العرب على أن تأسيس وكالة عربية لا يعني رفض الهجرة اليهودية أو منعها، إنما يجري تنظيمها تنظيماً صحيحاً «وربطها بدقة بمقدرة البلاد على استيعاب سكان جدد» لأن ذلك من المسائل الحيوية بالنسبة لأهالي فلسطين[1]. وبالفعل فقد عرض المندوب السامي اقتراح وزير المستعمرات بإنشاء وكالة عربية على القيادات الفلسطينية، غير أن هذه القيادات رفضت الاقتراح لأنه على حد قولهم لا يحقق مطالب الشعب العربي. وقد اجتمعوا بالمندوب السامي وسلموه مذكرة بهذا الخصوص، وقد أرسلها بدوره إلى وزارة المستعمرات البريطانية. وكان في مقدمة القيادات المشتركة في الاجتماع مع المندوب السامي كل من: الحاج أمين الحسيني وكاظم الحسيني والحاج سعيد الشوا وعبد الله الدجاني والشيخ عمر زعيتر وسليمان طوقان وأمين عبد الهادي ووديع البستاني وعيسى البندك والشيخ أسعد الشقيري وسواهم من ممثلي الشعب الفلسطيني. وفي الاجتماع نفسه رد المندوب السامي على القيادات الفلسطينية مؤكداً بأن لا تراجع عن تصريح بلفور وأن الحكومة البريطانية «لا ترى سبيلاً للعدول عنه وقد قبل بهذا التصريح جميع الحلفاء وأقره بإجماع الرأي مجلسا النواب والشيوخ في الولايات المتحدة وأدرج في صك الانتداب الذي صدقت عليه الآن عصبة الأمم تصديقاً نهائياً. وتعد الحكومة هذا التصريح كالتزام دولي لا يمكن البحث في العدول عنه» غير أن الحكومة البريطانية مستعدة للاعتراف بوكالة عربية على حد قول صموئيل.

والواقع أنه بالرغم من أنه كان للفلسطينيين مبرراتهم القومية والسياسية والعاطفية برفضهم إنشاء «وكالة عربية» للمشاركة في إدارة البلاد، غير أن من النتائج الأولى لهذا

---

(١) رسالة وزير المستعمرات البريطانية (لندن) إلى المندوب السامي البريطاني هربرت صموئيل (القدس) نوقشت في البرلمان البريطاني في تشرين الثاني (نوڤمبر) ١٩٢٣. أكرم زعيتر، المصدر السابق، ص ٣٠٩ ـ ٣١١.

ويدعمهم، فليس من متحد أو جماعة يهودية من شنغهاي إلى كاليفورنيا ومن أمستردام إلى رأس الرجاء الصالح ألا وتعرف ما يصنعه اليهود في فلسطين» أما عن الكتاب الأبيض فقد أشار صموئيل إلى مدى تشجيعه للسياسة البريطانية على السير قدماً لتحقيقه لأنه برأيه يمكن أن يؤدي إلى تقارب بين الأطراف المتعارضة، ثم أعرب عن شكوكه بالمستقبل السياسي بقوله: «فلا نحن في فلسطين ولا الوزراء في لندن باستطاعتهم الجزم بأي قدر من الطمأنينة. إن الأحداث ستظهر وكما يقول أناتول فرانس: ليس باستطاعة أحد أن يعاين المستقبل حتى الذين يصنعونه»[١]. غير أن الجدير بذكره في صدد الكتاب الأبيض هو اعتراف حاييم وايزمن (ch. weizmann) نفسه من أن المندوب السامي البريطاني هربرت صموئيل هو الذي وضع أسس مشروع الكتاب، وأن الحكومة البريطانية عرضته على اللجنة الصهيونية قبل القيام بإصداره. فما كان من الزعماء اليهود إلا أن وافقوا عليه في ١٨ حزيران (يونيه) ١٩٢٢، فقامت بريطانيا وأصدرته في ٢٢ حزيران (يونيه) ١٩٢٢[٢]. ومن هنا يلاحظ مدى التنسيق البريطاني ـ الصهيوني لتنفيذ مخطط «صهينة فلسطين وتهويدها».

مما يلاحظ بأن الشريف حسين كان لا يزال حتى هذه الفترة يعتبر نفسه مسؤولاً عن البلاد الشامية والحجازية على السواء، كما أن بريطانيا كانت تحاول باستمرار توطيد علاقاتها معه لما فيه ترسيخ وجودها في المنطقة بأساليب كانت تراها شرعية وقانونية من حيث إبرام الاتفاقات الثنائية على غرار المعاهدة المعروفة باسم المعاهدة البريطانية ـ الحجازية في صيف ١٩٢٣. غير أن هذه المعاهدة لقيت معارضة من القوى الفلسطينية والسورية نظراً لإصرار الحكومة البريطانية على موقفها من فلسطين. لقد رفض الشريف حسين هذا الواقع وتجزئة البلاد السورية. وبسبب هذه المعارضة أبرق الشريف حسين برقية إلى رئيس الوفد العربي الفلسطيني كاظم الحسيني في شهر أيار (مايو) ١٩٢٣ أشار فيها إلى أنه يرغب في اطلاعه وعموم أهالي فلسطين على

---

(١) H. Samuel to Deffoncheer, 8 Dec. 1922, in C.A.B. 24/140.
انظر: دورين انغرامز، المصدر السابق، ص ١٦٥ ـ ١٦٦.

(٢) Ch. Weizmann; trial and Error, p. 352.

تتقيد به الأمة. . .»[1].

ولكن الشريف حسين استمر في محاولاته لتبديد معارضة ومخاوف سكان فلسطين العرب، فأرسل إلى القدس موفده الشيخ عباس المالكي الذي ألقى بيان الحسين في ٢٥ آب (أغسطس) ١٩٢٣ على قادة وأهالي القدس، وقد تضمن حرص الحسين على استقلال فلسطين، وتفسيراً للمعاهدة البريطانية ـ الحجازية الذي قام الحسين بطلب تعديل موادها عندما عرضت عليه «فعدلها تعديلاً مهماً نص فيه على استقلال فلسطين استقلالاً تاماً يخول الفلسطينيين حق إدارة أنفسهم واختيار طريقة الحكم، فترك هذا التدبير وعد بلفور كأن لم يكن إذ قضي عليه بالموت» كما نص التعديل على دخول فلسطين في الوحدة العربية طبقاً للعهود البريطانية المقطوعة للشريف حسين «ويؤكد لكم بأنه إذا لم تقبل بريطانيا أن تكون المعاهدة مطابقة للتعديل الذي اقترحه، فلا يمكن أن يوقع عليها بل يرفضها رفضاً باتاً، ويؤكد لكم أنه لن يذهب شبر من أراضي فلسطين وهو وأولاده أحياء على وجه الأرض. . .»[2].

٢ ـ السياسة البريطانية والصهيونية لتهويد فلسطين ١٩٢٣ ـ ١٩٢٩

الأمر اللافت للنظر أن بريطانيا كانت تسير وفق التطلعات الصهيونية والمصالح البريطانية في المنطقة أكثر مما كانت تسير وفق المصالح العربية بما فيها مصالح أصدقائها العرب الموالين لبريطانيا، الذين كانوا يمثلون اتجاهاً سياسياً أضعف مما كانت تمثله الوكالة اليهودية مثلاً من اتجاهات صهيونية لها أبعاد دولية. وبالرغم من ذلك فقد حاولت وزارة المستعمرات البريطانية إرضاء القوى الفلسطينية بمحاولة منها للموافقة على تأسيس «وكالة عربية» في فلسطين على غرار «الوكالة اليهودية» يكون لها الامتيازات والحقوق نفسها التي للوكالة اليهودية «وأن يعترف بهذه الوكالة العربية كهيئة عمومية لإسداء المشورة إلى الإدارة والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية

---

(١) بيان اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري ـ الفلسطيني المنعقد في مصر في ٢٠ حزيران (يونيه) ١٩٢٣. المنار ١٤ تموز (يوليه) ١٩٢٣، جـ٧، م ٢٤، ص ٥٤٤ ـ ٥٤٥.

(٢) بيان الشريف حسين إلى أهل فلسطين في ٢٥ آب (أغسطس) ١٩٢٣. أمين سعيد: أسرار الثورة العربية ومأساة الشريف حسين، ص ٣٥١ ـ ٣٥٢.

الرفض أنه تسنى الوقت لبريطانيا وللصهيونية معاً على السير قدماً في تهويد فلسطين سواء من حيث التنظيمات السياسية أو التشريعات الإدارية والاجتماعية والقضائية. وأصبح اليهودي ينفذ أهدافه في الإدارة دون أي رقيب عربي فلسطيني. وبذلك يمكن القول بأن العرب أخطأوا حينما رفضوا المشاركة في إدارة البلاد، وهم بذلك يتساوون في أخطائهم مع الوحدويين اللبنانيين الذين رفضوا بدورهم المشاركة في إدارة دولة لبنان الكبير منذ عام ١٩٢٠ حتى لا تفسر مشاركتهم بأنها تخلي عن مبادىء الوحدة السورية، وبذلك تركوا إدارة البلاد لسواهم من القوى الطائفية التي اصطبغت الإدارة اللبنانية بها فترة طويلة من الزمن على غرار اصطباغ الإدارة الفلسطينية بالصبغة اليهودية والبريطانية. ولما شعر الشعب الفلسطيني بعمليات تهويد بلاده العربية بدأت ردود فعله تزداد ضد السلطات البريطانية وضد القوى اليهودية على السواء.

ونتيجة لردود الفعل الفلسطينية ضد تهويد فلسطين، علم «كيش» (Kisch) رئيس اللجنة الصهيونية الفلسطينية أهمية ردود الفعل هذه، ورأى ضرورة إقامة علاقات جيدة بين اليهود والعرب في الداخل والخارج ولذا «فإني كنت ولا أزال اعتقد أن التفاهم الذي يجب أن نتوصل إليه مع الفلسطينيين العرب لا يتحقق إلا بتحسين علاقاتنا مع العالم العربي بشكل عام، وبمعنى آخر تحسين العلاقات مع الزعماء الحقيقيين أصحاب السلطة في البلدان العربية المجاورة»[(١)] ولذا فإن اللجنة الصهيونية كانت لا تزال تعتبر حتى هذه الفترة من عام ١٩٢٤ أن الشريف حسين هو القادر على الحل والربط وهو الذي ينوب عن الفلسطينيين وبقية شعوب البلدان السورية. ومن أجل ذلك حرصت على مقابلته في ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٤، فانتدبت اللجنة رئيسها الكولونيل «كيش» وجاكوب ماير (Jacob Mayer) كبير حاخامي اليهود في فلسطين، وقدما له مضبطة بالمطالب الصهيونية. ثم خطب الكولونيل كيش بين يدي الحسين متمنياً أن يتم الاتفاق اليهودي ـ العربي بواسطته، غير أن الملك في هذه المرة أوضح للوفد معارضته إقامة دولة يهودية في فلسطين، ولكنه لا يمانع بإقامة اليهود كمواطنين لا سيما وأن العرب لا يفرقون بين الأديان[(٢)]. والحقيقة أن هذا الاجتماع لم يسفر عن

---

(١) L.T. Colonel Kisch; Palestine Diary, p. 361.

(٢) أمين سعيد، المصدر السابق، م ٣، ص ١٧٥. انظر أيضاً:

L.T. Kisch; op. cit; pp. 92-97.

أية نتيجة حاسمة ونهائية لا سيما وأن عرب فلسطين استمروا في معارضتهم لإنشاء الوطن القومي اليهودي. ولم يمض شهر واحد على اجتماع اللجنة الصهيونية بالملك حسين حتى وقعت اضطرابات في مدينة يافا في شهر آذار (مارس) ١٩٢٤ أسفرت عن عدد من القتلى والجرحى من اليهود والعرب.

ومما زاد في تفاقم الوضع في فلسطين مسألة تسرب الأراضي الفلسطينية إلى المهاجرين اليهود عبر الوكالة اليهودية التي كانت تتعاون مع السلطات البريطانية لاحتلال الأراضي أو شرائها، لا سيما وأن المادة السادسة من صك الانتداب أشارت صراحة إلى تسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتوطين اليهود فيها بما في ذلك توطينهم في الأراضي الأميرية وأراضي الموات. وقد كانت هذه الأراضي الحكومية شاسعة منذ عهد الدولة العثمانية، وبذلك سعت السلطات البريطانية بالتنسيق مع الوكالة اليهودية إلى تحسين هذه الأراضي واستقلالها وتقديمها للمهاجرين اليهود، مع السعي الدؤوب إلى استخلاص أراض أخرى من أيدي الفلاحين الفلسطينيين سواء بالإكراه أو بالإغراء وفرض الضرائب والقيود عليه أو بواسطة الملاكين الكبار من غير الفلسطينيين. وبالفعل فقد بدأت عمليات تهويد الأرض الفلسطينية عندما بدأ المندوب السامي البريطاني الصهيوني هربرت صموئيل بالإيعاز للبنوك بالضغط على الفلاح الفلسطيني لتسديد ديونه المتراكمة منذ العهد العثماني وبسبب الظروف السيئة التي مرت عليه في السنوات الأربع في الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ـ ١٩١٨. ومن هنا اضطر بعض الفلاحين إلى بيع ممتلكاتهم للبنوك التي بدورها بدأت تبيعها للشركات اليهودية. كما شهد صيف عام ١٩٢٤ بيوع أراض شاسعة لليهود قام بها بعض الأشخاص من آل سرسق العائلة اللبنانية المعروفة. وبالمناسبة وجهت اللجنة التنفيذية العربية مذكرة إلى المندوب السامي البريطاني في ٢٥ آب (أغسطس) ١٩٢٤ احتجت فيها ضد آل سرسق والغرباء الذين باعوا الأراضي الفلسطينية للصهيونيين، وطالبت بوقف هذه البيوع. ومما جاء في هذه المذكرة، بأن عرب فلسطين على اختلاف مللهم وطبقاتهم تلقوا خبر بيع آل سرسق للصهيونيين أراضي قرية العفولة وخنيفس وجباتا

وشطه وسولم التابعة لقضاء الناصرة بالاستفظاع والدهشة، ليس لأن البائع والمشتري تساوياً في التهجم على هذه القرى، بل لأن الفلاح الفلسطيني له حقوق أساسية في تلك الأراضي لم يؤبه لها ونفوس ساذجة سيقضي عليها بدون رحمة ولا شفقة. وجاء في المذكرة أيضاً بأنه كان من الواجب أن تعطى سنوات طابو للفلاح الذي اشتغل في الأراضي زمناً طويلاً. ورأت اللجنة التنفيذية أن هذه الأراضي ليست هي لآل سرسق إنما للملاكين الفلسطينيين الذين سجلوها باسم آل سرسق تهرباً من القوانين العثمانية، فإذا بآل سرسق يستولون عليها ويبيعونها. وكانت الحكومة البريطانية قد درست حالات مماثلة كثيرة وحكمت بعدها بتسليم كثير من تلك الأراضي إلى أصحابها الأصليين وزراعها الحاليين. ثم حذرت اللجنة التنفيذية من تغاضي الحكومة على مثل هذه البيوع وطالبت بوقف البيوع ودرس هذه القضية(١).

ولم تكتف القوى الصهيونية والبريطانية بتهويد الأرض العربية، بل أرادت أيضاً تهويد الثقافة العربية أو على الأقل زرع ثقافة عبرية في فلسطين تستطيع منافسة الثقافة العربية وتشكيل خطر عليها بما متاح لها من إمكانيات سياسية ونفوذ مالي. ولهذا كان مشروع الجامعة العبرية التي افتتحت في آذار (مارس) ١٩٢٥ تحت شرف اللورد آرثر بلفور الذي واجهته في القدس إضرابات عامة. وكانت خطوة الجامعة العبرية في فلسطين لا تهدف إلى المساهمة في تطور فلسطين الثقافي والحضاري بقدر ما كانت تهدف إلى إيجاد تعددية ثقافية وحضارية وإحداث تغيير في المجتمعات اليهودية المهاجرة سواء من الشرق الأوروبـي أو الغرب الأوروبـي، وإذابتها ضمن الثقافة واللغة العبرية وتكوين مجتمع عبري لغته الأساسية العبرية وليست اللغات التي تعلمها اليهودي في الشرق والغرب، وذلك كي تنصهر المجتمعات اليهودية في بوتقة يهودية واحدة وبتفكير واحد تمهيداً لتنفيذ الفكرة الصهيونية بإنشاء الوطن القومي اليهودي ولكن الأمر الذي يستدعي التوقف عنده هو أن بعض المسؤولين العرب في القدس شاركوا في حفل الافتتاح مما أثار الاستهجان والدهشة والاحتجاج، وكان في مقدمة

(١) مذكرة اللجنة التنفيذية العربية إلى المندوب السامي البريطاني في ٢٥ آب (أغسطس) ١٩٢٤. وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية ١٩١٨ ـ ١٩٣٩، ص ٨٤ ـ ٨٦. تصنيف د. عبد الوهاب الكيالي.

هؤلاء راغب النشاشيبي رئيس بلدية القدس وعلي أفندي جار الله. ومن أجل ذلك أصدر حافظ طوقان رئيس الجمعية الإسلامية ـ المسيحية في نابلس بياناً باسم الأمة التي اعتبرت اشتراكهما مع اللورد بلفور في حفل الافتتاح خرقاً لحرمتها واستخفافاً بشعورها. وأرسل طوقان برقية لكل منهما جاء فيها «أن عدم احترامكما شعور الأمة بإجابتكما دعوة سكرتير الجامعة العبرية واندماجكما بحفلة مشؤومة شهدها اللورد بلفور الناطق بحكم إعدام فلسطين العربية الرافض مقابلة وفد الأمة بجنيف يعد قبولاً بإذلالها ورضاءً بانتصار أعدائها عليها... إن تأمينكم بوظائفكم هو بفضل الحركة الوطنية وأن مرتباتكم التي تتقاضونها هي من أموال الأمة وليست من أموال اليهود... وسيسجل التاريخ للأجيال المقبلة أحسن الذكرى للمحسن إلى الأمة ويخصص أسوأ الصحائف للمسيء لها...»[1].

والواقع أن فترة المندوب السامي البريطاني الجديد اللورد بلومر (١٩٢٥ ـ ١٩٢٨) لم تكن أفضل من الفترة السابقة للمندوب هربرت صموئيل، وإن وضعت محاولات وتجارب للحكم المحلي الذاتي الفلسطيني. كما جرى استرضاء الفلسطينيين لفترة مؤقتة بإجراء تعديلات على قانون المهاجرة اليهودية إلى فلسطين. غير أن محاولات الإصلاح هذه أو محاولات الاسترضاء لم تكن سوى إصلاحات هامشية لم يكن هدفها مطلقاً وقف الهجرة اليهودية أو إلغاء فكرة الوطن اليهودي وهذا ما كان يريده الشعب العربي في فلسطين. ولهذا استمرت الاضطرابات في ١٩٢٥ ـ ١٩٢٨)، وراح المؤتمر العربي الفلسطيني الذي عقد مؤتمراً في ٢٠ حزيران (يونيه) ١٩٢٨ ينشط على الصعيد الداخلي والدولي، وقام بإرسال برقية إلى جمعية الأمم ووزارة المستعمرات البريطانية تضمنت المطالبة مجدداً بإنشاء هيئة تمثيلية وحكومة برلمانية لفلسطين. ومما جاء في البرقية «إن فلسطين لا تقل في تقدمها المدني عن أخواتها من البلاد العربية المجاورة والتي تتمتع بقسط وافر بالنسبة من الأنظمة البرلمانية المختلفة. إن سكان فلسطين لا يطيقون ولن يطيقوا أن يصبروا على نظام

(١) برقية حافظ طوقان رئيس الجمعية الإسلامية ـ المسيحية (نابلس) إلى راغب النشاشيبي وعلي جار الله (القدس) في ١٧ آذار (مارس) ١٩٢٥. وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ب III، وثيقة رقم (٢) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

الحكم الحالي الاستعماري، ويطلبون بكل ما لهم من حقوق تأسيس هيئة تمثيلية تضع دستوراً فلسطينياً يضمن لها إيجاد حكومة برلمانية»[1]. وبالرغم من إصدار بريطانيا كتاباً أبيض جديداً في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٨ غير أن شيئاً لم يتحقق للفلسطينيين.

ولما لم تستجب الحكومة البريطانية للمطالب العربية، ولما استمرت سياستها في صهينة وتهويد فلسطين، ثار عرب فلسطين وبدأوا بهجمات عنيفة ضد التجمعات اليهودية وضد السلطات العسكرية البريطانية لا سيما في آب (أغسطس) ١٩٢٩. وعلى أثر الاضطرابات وجه المندوب السامي الجديد «تشانسلور» منشوراً في أول أيلول (سبتمبر) ١٩٢٩ أبدى فيه استياءه من ردود الفعل الفلسطينية ضد اليهود في فلسطين ومما قاله متعجباً: «... قد راعني ما علمته من الأعمال الفظيعة التي اقترفتها جماعات من الأشرار سفاكي الدماء عديمي الرأفة وأعمال القتال والوحشية التي ارتكبت في أفراد من الشعب اليهودي خلواً من وسائل الدفاع بقطع النظر عن عمرهم... فواجبي الأول أن أعيد النظام إلى نصابه في البلاد، وإن أوقع القصاص الصارم بأولئك الذين سوف يثبت عليهم أنهم ارتكبوا أعمال العنف...»[2] كما أنه أشار إلى أنه بسبب هذه الأحداث عدل عن إجراء تغييرات دستورية تبعاً لما سبق أن اتفق مع اللجنة التنفيذية العربية.

وكانت بعض القيادات الفلسطينيـة قد سبقت المندوب السامي وأصدرت بياناً في ٢٤ آب (أغسطس) ١٩٢٩ طلبت فيه من الفلسطينيين الإخلاد إلى السكينة وحقن الدماء وحسم الفتنة وصيانة الأرواح[3]. وقد وقع على هذا البيان: محمد أمين الحسيني رئيس المجلس الإسلامي الأعلى، راغب الشاشيبي رئيس بلدية القدس،

---

(١) برقية المؤتمر العربي الفلسطيني (القدس) إلى جمعية الأمم ووزارة المستعمرات البريطانية (جنيف ـ لندن) في ٢٠ حزيران (يونيه) ١٩٢٨. وثائق المقاومة الفلسطينية العربية؛ ص ١١٢. أكرم زعيتر، المصدر السابق، ص ٣٢١ ـ ٣٢٢.

(٢) منشور تشانسلور المندوب السامي البريطاني في فلسطين إلى أهالي فلسطين في أول أيلول (سبتمبر) ١٩٢٩. أحمد طربين: محاضرات في تاريخ قضية فلسطين، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤.

(٣) بيان القيادات الفلسطينية إلى الشعب الفلسطيني في ٢٤ آب (أغسطس) ١٩٢٩. وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ب IV، وثيقة رقم (٤) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

موسى كاظم الحسيني رئيس اللجنة التنفيذية، محمود الدجاني، إسحاق الشهابي، عارف الدجاني، مصطفى الخالدي عضو محكمة الاستئناف. ولكن ما إن اطلعت اللجنة التنفيذية العربية على منشور المندوب السامي الذي ساق فيه اتهامات كثيرة ضد الفلسطينيين حتى بادرت إلى الرد عليه في ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٩. وقد تضمن بيانها دهشة عرب فلسطين على المنشور مؤكداً بأن أكثر اليهود كانوا مسلحين أثناء الاشتباكات، وأن الحكومة قد سلحت عدداً منهم، كما أنه لم يوجد بين قتلى اليهود أي تمثيل أو تشويه بينما مثل في القتلى العرب من النساء والأطفال على يد اليهود والجنود البريطانيين كما «أن اضطرابات فلسطين السابقة والحالية إنما هي ناشئة مباشرة عن السياسة البريطانية الصهيونية التي ترمي إلى إفناء القومية العربية في وطنها الطبيعي لكي تحل محلها قومية يهودية لا وجود لها» ثم طالبت اللجنة التنفيذية في ردها إجراء تحقيق نزيه من أشخاص من خارج فلسطين يحققون بما جرى، كما أنه كان ينبغي على المندوب السامي إصدار منشوره بعد إجراء التحقيقات التي ينشدها العرب وليس قبل إجرائها[1].

وفي هذه الفترة بالذات حاولت القوى الصهيونية إشاعة جو من الفتن الطائفية وإذاعة الأخبار عن تناحر طائفي إسلامي ـ مسيحي في فلسطين، وذلك لتأمين استمرارية الوجود الصهيوني في فلسطين في ظل الخلافات الفلسطينية، غير أن الجمعية الإسلامية والجمعية المسيحية في حيفا بادرت على الفور إلى إصدار بيان في ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٩ نفت فيه الإشاعات الصهيونية ذلك أنه «لما كان المسلمون والمسيحيون لا يعرفون إلا أنهم إخوان ويذكرون العرق العربي الشريف الذي هم منه متحدرون، والواجب الملقى على عواتقهم إزاء غارة الصهيونية... فقد اجتمعت الجمعية المسيحية بالثغر مساء أمس الأحد مع الجمعية الإسلامية في ناديها واتفقت الجمعيتان على توحيد المساعي لأجل مصلحة الوطن ولا سيما في أثناء هذه المحنة

---

(١) جواب اللجنة التنفيذية العربية على منشور تشانسلور في ٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٩. وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ب IV ووثيقة رقم (ف و ٢) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة) انظر أيضاً: أحمد طربين، المصدر السابق، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٦، أكرم زعيتر، المصدر السابق، ص ٣٢٣.

الملمة بالعرب على أيدي الدخلاء والسياسة المؤيدة لهم...»[1].

والواقع أن ما كان يجري في فلسطين استأثر باهتمام الشعوب والمنظمات والأحزاب العربية المؤيدة للقضية الفلسطينية، وكان رئيس اتحاد الشبيبة الإسلامية محمد جميل بيهم قد أرسل رسالة إلى الحاج محمد أمين الحسيني رئيس المجلس الإسلامي في القدس في أيلول (سبتمبر) ١٩٢٩ بمناسبة الأحداث في فلسطين بين العرب واليهود عارضاً المساعدة وتخفيف ما نزل على الشعب الفلسطيني وذلك بإرسال بعثة طبية للمشاركة في تطبيب المتضررين. وفي ١٢ أيلول (سبتمبر) أرسل الحسيني رسالة جوابية إلى بيهم شكر فيها اتحاد الشبيبة الإسلامية في بيروت على إبداء مساعدتها لأهل سوريا الجنوبية طالباً «جمع الإعانات من أهل الغيرة والحمية وإرسال ذلك إلى اللجنة العامة في القدس، يكون خيره أقرب تناولاً من إرسال بعثة طبية. وقد كان من غيرة الأطباء في فلسطين واهتمام دائرة الصحة هنا ما جعل جرحى المسلمين ينالون الإسعاف الطبي والمداواة على وجه كاف، وقد بقيت الحاجة إلى إعانة عائلات الشهداء والجرحى، فإذا تفضلتم وجميع الإخوان الكرام بالعناية بهذا تكونون قد مددتم إلى إخوانكم يد العون المباركة يتقبلونها بعظيم الشكر والامتنان» ومما جاء في رسالة الحسيني إلى بيهم تحذير من الدعاية الصهيونية «ليظهروا أمام العالم أنهم قوم مظلومون، سلب حقهم واعتدي عليهم... وفي مثل هذه الظروف تود فلسطين لو ظلت المؤازرة المعنوية من إخوانها أهل سورية الشمالية قائمة مستمرة، ولا سيما فإن لجنة التحقيق ستصل إلى هنا عما قريب. وحينئذٍ إذا كان من الممكن أن ترفع سورية الشمالية صوتها الكريم بالعطف على فلسطين، فإن ذلك يبرهن للجنة أن سورية الجنوبية ليست بعزلة عن شقيقتها القريبة...»[2].

---

(١) بيان الجمعيتان الإسلامية والمسيحية إلى الشعب العربي الكريم في فلسطين في ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٩. وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ب IV، وثيقة رقم (١٠) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

(٢) جواب محمد أمين الحسيني (القدس) إلى محمد جميل بيهم (بيروت) في ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٩. محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩١١ ـ ١٩٦٥، الملف ٣، ص ٣٢ ـ ٣٣ (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة).

هذا وقد استمرت المراسلات السياسية بين الحسيني وبيهم للتنسيق في كيفية الدفاع عن فلسطين ودعم قضيتها، ففي ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٩ أرسل بيهم رسالة أخرى إلى المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى أشار فيها إلى جمع الأموال من أجل فلسطين وإرسالها للمجلس كـي يوزعها على أسر الشهداء العرب، كما تضمنت الرسالة جهود اتحاد الشبيبة الإسلامية على الصعيد الدولي. وقد أرسل الحسيني بدوره رسالة جوابية في ٢٣ أيلول (سبتمبر) شكر فيها أعضاء اتحاد الشبيبة الإسلامية على المؤازرة «وقد حمدنا لكم البرنامج الذي قررتموه في بعث الرسائل إلى المقامات الدينية العليا وسواها في العالم، ووضع رسالة جامعة عن بهتان مزاعم الصهيونية وحقيقة مواقف الوطنيين. إن الاستمرار في النشر والدعاية وتكذيب مفتريات اليهود هو من أجلّ الأعمال وأنفعها في قضيتنا. . .»[١] وأرفق الحسيني برسالته منشور المجلس حول البراق الشريف وأقوال بعض زعماء اليهود التي تدل على مطامع الصهيونية فيه وفي فلسطين.

وفي هذه الفترة كانت اتحاد الشبيبة الإسلامية تواصل جهودها من أجل فلسطين، فأرسلت رسائل إلى رئيس أساقفة كنتربري ورسالة إلى البابا لإعلامهما بوجهة النظر العربية حيال مستقبل وواقع فلسطين، كما أرسلت برقيات إلى المندوب السامي في القدس وإلى جمعية الأمم في جنيف وإلى وزارة المستعمرات البريطانية وإلى وزارة الخارجية البريطانية وإلى البرلمان الإنكليزي، وقد تضمنت هذه البرقيات احتجاجات بشأن الموقف البريطاني من فلسطين ومن قضية البراق. وقد أرسل الحسيني رسالتي شكر وطلب استمرار الدعم من اتحاد الشبيبة الإسلامية[٢].

وسارت الجهود اللبنانية والعربية جنباً إلى جنب مع الجهود الفلسطينية لا سيما

(١) رسالة محمد أمين الحسيني (القدس) إلى محمد جميل بيهم (بيروت) في ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٩. محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩١١ ـ ١٩٦٥، الملف ٣، ص ٣٤ (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة).

(٢) رسائل محمد أمين الحسيني (القدس) إلى محمد جميل بيهم (بيروت) في ٨ تشرين الأول (اكتوبر) وفي ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٩. محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩١١ ـ ١٩٦٥، الملف ٣، ص ٣٥، ٣٦ (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة).

على الصعيد الدولي. ورأت اللجنة التنفيذية العربية ضرورة التوجه إلى الشعب الأميركي لاطلاعه على ما يدور في فلسطين من ممارسات بريطانية وأطماع صهيونية ريثما يستطيع هذا الشعب حث حكومته الأميركية على ممارسة نفوذها تأييداً لحقوق العرب الفلسطينيين مع العلم أن السياسة الأميركية منذ فترة مبكرة وقفت إلى جانب القوى اليهودية لتحقيق أطماعها في فلسطين. ومهما يكن من أمر فقد وجه موسى كاظم الحسيني رئيس اللجنة التنفيذية العربية نداء إلى الشعب الأميركي في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٩ شرح فيه القضية الفلسطينية وطالب بإلغاء وعد بلفور وتأسيس الحكم الوطني الفلسطيني. وقد تضمن النداء شرحاً للدعايات الصهيونية ذلك «إن عرب فلسطين الذين يرون أن الدعاية اليهودية الصهيونية في البلاد الأميركية قد وصلت إلى الدرجة التي غيرت فيها حقائق الأمور في فلسطين، يضعون أمام الشعب الأميركي الكريم قضيتهم ويطلبون منه. . . أن ينظر إلى هذه القضية بنظر العطف والعناية وأن لا يدع الدعاية الصهيونية اليهودية تطمس عليها وتحاول التضليل فيها» ثم راح البيان ـ النداء يتحدث عن القضية الفلسطينية منذ إعطاء وعد بلفور ١٩١٧ لليهود بالرغم من أنه يناقض وعود بريطانيا للشريف حسين عام ١٩١٥ بإنشاء حكومة عربية مستقلة. وشرح كيف أن بريطانيا بسياستها في فلسطين تساعد وتسهل إنشاء الوطن القومي اليهودي، ومعنى ذلك «تسخير الأكثرية العربية الساحقة صاحبة البلاد، لمصالح أقلية تُجمع جمعاً من جميع أنحاء الأرض» كما أن السياسة البريطانية أدت إلى حرمان أهل فلسطين العرب من كل حق قومي وسياسي في بلادهم وأن ما رآه اليهود من تحيز بريطاني لهم، حملهم على الطمع بمقدسات أهل البلاد «فأرادوا أن يجعلوا أحد أمكنتهم المقدسة التي لا نزاع في ملكيتهم لها، والمعروف بالبراق الشريف كنيساً يهودياً، فكان هذا الطمع من جملة الأسباب التي أدت إلى الاضطرابات الدموية المشؤومة» وجاء في البيان أن أهل فلسطين لا يريدون سوءًا بأحد، إنما يطلبون الحل العادل لقضيتهم، وهذا الحل لن يكون إلا في الإسراع بإلغاء وعد بلفور والعدول عن تطبيق السياسة الصهيونية، وتنفيذ الوعد للشريف حسين والمبادرة إلى تأسيس حكم وطني ديمقراطي نيابي في فلسطين يشترك فيه المسلمون والمسيحيون واليهود بنسبتهم العددية «والعرب مستعدون لأن يعطوا الضمانات الكافية لحرية الأديان

والعقائد والآداب وحقوق الأقليات والأجانب ولا يمانعون الهجرة إلى بلادهم على أساس مصلحتها الاجتماعية واستطاعتها الاقتصادية»[1].

٣ ـ لجان التحقيق وسياسة التمييع البريطانية ١٩٣٠ ـ ١٩٣١

تبعاً للاضطرابات الدموية التي أشار إليها بيان اللجنة التنفيذية العربية، ونظراً لأن السياسة البريطانية كانت تريد إلهاء الشعب الفلسطيني عن طريق «لجان التحقيق» و «الكتب البيضاء» والمشروعات المتعددة، شكلت لجنة تحقيق عرفت باسم «لجنة شو»[2] التي نشرت في آذار (مارس) ١٩٣٠ توصياتها المتضمنة ضرورة تطوير الوضع الزراعي والاقتصادي للفلسطينيين العرب ووضع حد للهجرة اليهودية، والقيام بتحقيق علمي بواسطة خبراء عن إمكان إدخال أساليب الزراعة الحديثة، وأن يوضع حد لوقف إجلاء المزارعين عن الأراضي التي يزرعونها، وأن ينظر في إعادة البنك الزراعي والعمل على إقراض المزارعين، وتعيين لجنة لتحديد حقوق العرب واليهود في حائط المبكى. ومن توصيات اللجنة أيضاً ضرورة العمل على تطبيق سياسة الحكم الذاتي للعرب، وأن تصدر الحكومة البريطانية بياناً صريحاً حول سياستها المستقبلية في فلسطين وعلى تفسير واضح حول أحكام صك الانتداب التي تنص على صيانة حقوق الطوائف غير اليهودية، وأن تجاهر الحكومة البريطانية مرة أخرى بأن المقام الخاص المسوح به للجمعية الصهيونية لا يخولها الحق في أن يكون لها نصيب في حكم فلسطين كما جاء في الكتاب الأبيض عام ١٩٢٢. ورأت اللجنة أن اعتماد هذه التوصيات هي التي يمكن أن تؤدي إلى منع تكرار مثل هذه الانفجارات التي وقعت مؤخراً[3].

ولقد تبين حقيقة أن السلطات البريطانية لم تعمد إلى تنفيذ ما جاء في تقرير «لجنة شو» من توصيات لأن معنى ذلك الحد من التطلعات الصهيونية ومن ثم ترقية

---

(١) نداء اللجنة التنفيذية العربية إلى الشعب الأميركي في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٩. وثائق المقاومة الفلسطينية العربية، ص ٦٥٢ ـ ٦٥٤.

(٢) كانت اللجنة برئاسة السر «ولتر شو» (W.Show) وقد عرفت باسمه.

(٣) خلاصة توصيات «لجنة شو» البرلمانية التي نشرت في آذار (مارس) ١٩٣٠. الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، جـ ١ (١٩١٥ ـ ١٩٤٦) ص ١٦٠ ـ ١٦١.

السكان العرب، غير أن القيادات والفئات الفلسطينية استمرت في مساعيها ناشطة لعله يحدث تغيير في السياسة البريطانية في فلسطين، ولهذا كان الوفد العربي الفلسطيني[1] لا يزال في لندن منذ ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٠ إلى أيار (مايو) من العام نفسه يسعى للحصول على تغييرات في السياسة البريطانية إزاء مطلبين أساسيين هما:

أولاً: توقيف المهاجرة اليهودية والمحافظة على أراضي العرب.

ثانياً: تأليف حكومة ديمقراطية من جميع العناصر بنسبة عددهم.

والواقع فإن الحكومة البريطانية لم تستجب لهذه المطالب بل رفضتها، وأخبر الوفد العربي في برقية إلى اللجنة التنفيذية في القدس في أيار (مايو) ١٩٣٠ من أن الحكومة البريطانية «أعلمتنا بأنها أوفدت شخصاً خبيراً لدرس حالة الأراضي والمهاجرة، وأنها ستدخل عن قريب بعض التعديلات الدستورية في الحكومة التي تحقق مطالبنا. ونحن نعتقد أن إعادة التحقيق في مسألتي المهاجرة والأراضي بعد درسهما درساً دقيقاً من قبل لجنة التحقيق يعني إهمال مشروعية مطالبنا. . . وسيعود الوفد إلى البلاد معتقداً أن القضية العربية سوف لا تحل حلاً عادلاً من قبل الحكومة الإنكليزية التي يؤثر عليها الصهيونيون» غير أن الوفد أبدى تصميم الشعب الفلسطيني على مواصلة الكفاح ضد إبادته، ومما جاء في البرقية بأنه «لما كنا قانعين بأن المثابرة على هضم حقوقنا من أجل السياسة الصهيونية تعني إبادتنا كأمة وفناءنا في البلاد، فحالتنا إذن هي حالة حياة أو موت، ولذلك فإنا نعتقد بأن شعبنا سيقاوم هذه السياسة بكل ما لديه من قوى سلمية، كما أننا متأكدون بأن كل عربي فلسطيني يفضل الموت في سبيل الدفاع عن حقوقه الطبيعية على أن يقبل الظلم. . .»[2].

وفي فلسطين نشرت حكومة فلسطين بلاغاً في ٣٠ أيار (مايو) ١٩٣٠ حول مهمة

---

(١) تألف الوفد العربي الفلسطيني إلى لندن من: موسى كاظم الحسيني، الحاج أمين الحسيني، راغب النشاشيبي، الفرد روك، جمال الحسيني، عوني عبد الهادي.

(٢) برقية الوفد العربي الفلسطيني (لندن) إلى اللجنة التنفيذية العربية (القدس) في أيار (مايو) ١٩٣٠. وثائق المقاومة الفلسطينية العربية، ص ١٧٢ ـ ١٧٣.

ونتائج الوفد العربي الفلسطيني أشارت فيه إلى فشل المحادثات البريطانية ـ العربية، ولكنها طمأنت الأهالي ـ خلافاً للحقيقة ـ بأن لا مسوغ للمخاوف التي أبدتها بعض الدوائر العربية حول الخطر المحيط بالشعب العربي في فلسطين «ومن الأهمية أن يذاع ـ لمصلحة أهل فلسطين عموماً ـ أن كل محاولة يقوم بها أشخاص مخدوعون لإذاعة أخبار مضللة بشأن نيات حكومة جلالته مما يخل بالقانون والنظام في فلسطين عموماً سيعاقب عليها أشد العقاب» وأشار البلاغ إلى عزم حكومة جلالته على الالتزام بصك الانتداب وعدم إلحاق الضرر بالطوائف غير اليهودية، كما تضمن إشارة إلى إرسال السرجون هوب سمبسون للتحقيق في مسألتي المهاجرة والأراضي ورفع تقرير عنهما[١].

وبالفعل فقد وصل السرجون هوب سمبسون إلى فلسطين في ٢٠ أيار (مايو) ١٩٣٠، وبعد مضي ما يقارب ثلاثة شهور من التحقيق والتقصي أصدر تقريره في ٢٢ آب (أغسطس) ١٩٣٠ أكد فيه على بعض الأمور ومنها:

١ ـ أدت الهجرة اليهودية إلى الإضرار بمصالح الشعب العربي في فلسطين، وأنه من الثابت أيضاً أن هناك أعداداً كبيرة من المهاجرين تدخل إلى فلسطين بطرق غير قانونية، ولا يمكن مراقبة الهجرة إلى البلاد «ما لم تتخذ الإجراءات للضرب على أيدي الذين يدخلون البلاد خلافاً للقانون».

٢ ـ إن الوكالة اليهودية هي المسؤولة عن جميع الحوادث المخالفة للقانون.

٣ ـ إن البطالة بين العرب في الوقت الحاضر أصبحت من المظاهر الخطرة في حياة البلاد الاقتصادية.

٤ ـ لقد ثبت ثبوتاً قاطعاً أنه لا يوجد في الوقت الحاضر أية أرض إضافية يستطاع إقرار المزارعين من المهاجرين الجدد فيها.

٥ ـ إن حالة الفلاح العربي قلما تحسنت عن حالته في عهد الحكومة العثمانية، ذلك أنه لم تتبع سياسة مقررة لتحسين الأراضي التي يملكها العرب تحسيناً

---

(١) بلاغ حكومة فلسطين حول سياسة الحكومة البريطانية في فلسطين وحول فشل المباحثات مع الوفد العربي في ٣٠ أيار (مايو) ١٩٣٠. الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، جـ١ (١٩١٥ ـ ١٩٤٦) وثيقة رقم (٣٠) ص ١٦٢ ـ ١٦٣.

زراعياً يساعد على رفع مستوى معيشتهم.

وانتهى تقرير جون هوب سمبسون إلى أنه من واجب الإدارة البريطانية بموجب صك الانتداب أن تكفل عدم إلحاق أي حيف أو ضرر بحقوق العرب من جراء مهاجرة اليهود كما أنه من واجبها أيضاً بمقتضى صك الانتداب أن تشجع استقرار اليهود بكثرة في أراضي البلاد. ومن الصعب التوفيق بين هذين الواجبين المتناقضين حسب الظاهر، إلا باتباع سياسة فعالة للعمران الزراعي يكون هدفها استقرار كلا العرب واليهود بكثرة في الأراضي وتوسيع زراعتهم[1].

وما هي إلا شهور قليلة حتى أصدرت بريطانيا «الكتاب الأبيض الثاني» في شهر تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٠، وقد وضع هذا الكتاب وأشرف عليه وزير المستعمرات البريطاني اللورد «باسفيلد»[2] وقد تضمن تأكيدات على تنفيذ توصيات اللجان السابقة ووضع بعض النصوص التي تقلل أحياناً وتقيد أحياناً أخرى انتقال الأراضي العربية لليهود، كما حدد الهجرة اليهودية، ووضع الملامح الرئيسية في قضايا الأمن العام والتطورات الدستورية والتطور الاقتصادي والاجتماعي وموضوع الأراضي والمهاجرة ومما جاء في هذا «الكتاب الأبيض» بأن السكان العرب واليهود معاً يجب أن يكونوا موضعاً لعناية الحكومة «ومما يلاحظ بهذا الشأن أن النص القائل باتخاذ التدابير مع الوكالة اليهودية لإقامة أو إدارة الأعمال والمصالح والمنافع العمومية هو نص اختياري فقط لا إجباري وليس من الجائز أن يتعارض مع مصلحة الأهالي المطلقة» وطالب الكتاب بضرورة إيجاد مجلس تشريعي للفلسطينيين وضرورة تجاوبهم مع هذا المجلس، كما أشار أيضاً إلى أنه ليس من الجائز أن تضع الحكومة البريطانية الأراضي الأميرية ـ التي هي تحت تصرف المزارعين العرب ـ تحت تصرف اليهود لاستعمارها نظراً لوجودها في أيدي المزارعين العرب، ولضرورة إيجاد أراضي إضافية أخرى لإسكان المزارعين من العرب الذين أصبحوا الآن بلا أرض. وتضمن الكتاب رأياً

(١) خلاصة تقرير السير جون هوب سمبسون عن الهجرة ومشاريع الإسكان والعمران في ٢٢ آب (أغسطس) ١٩٣٠. الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، جـ ١ (١٩١٥ ـ ١٩٤٦) ص ١٦٤ ـ ١٦٦.

(٢) كان يعرف اللورد باسفيلد قبل أن يرقى إلى مصاف اللوردية باسم «سدني وب» وهو أحد أركان الجمعية الفابية التي اشتهرت في إنكلترا بالدعوة إلى الإصلاح الاجتماعي بالطرق السلمية.

حول المهاجرة من أنه سبق أن توقفت الحكومة البريطانية في شهر أيار (مايو) ١٩٣٠ عن إصدار شهادات لإدخال المهاجرين الذين يعملون عند الغير، غير أن هذا القانون لم ينفذ عملياً بسبب عدم المراقبة الفعالة وعلى هذا فإن «كل قرار يتخذ لإدخال المهاجرين اليهود دون اعتبار هذه القيود، يجب استنكاره ليس فقط بالنظر إلى مصالح سكان فلسطين عموماً وإنما بالنظر إلى مصالح الطائفة اليهودية المخصوصة أيضاً». وعلى هذا يمكن القول بالنظر إلى المشكلات التي تعاني منها فلسطين أنه «لا يمكن تحقيق تصورات الوطن القومي اليهودي بأي وجه من الوجوه إلا متى كانت فلسطين متمتعة بالطمأنينة والسلام والرخاء. فبالتعاون الودي بين العرب واليهود والحكومة يمكن أن يخيم الرخاء في البلاد». وأخيراً دعا اللورد باسفيلد في كتابه الأبيض كل من العرب واليهود إلى تقديم تنازلات فطلب من العرب بذل الجهد المستمر لترقية البلاد، وطلب من الزعماء اليهود الاعتراف «بضرورة إجراء بعض التنازل من جهتهم عن التصورات الاستقلالية الانفصالية»[1].

ومن الأهمية بمكان القول إن العرب في هذه المرة لم يرفضوا توصيات «الكتاب الأبيض» مما دعا القوى الصهيونية والمتصهينين البريطانيين إلى رفض أكثر توصياته لا سيما وإن في بعضها ما يدعم الرأي العربي وموقف الشعب الفلسطيني. كما ذكرت بعض الصحف العربية ـ خطأ ـ من أن المندوب السامي البريطاني بدأ يظهر تأففه وتبرمه من المساومات البريطانية مع زعماء الصهيونية الذين طالبوا بإلغاء الأقسام الجوهرية من الكتاب الأبيض، وأنه سيعمد إلى تقديم استقالته إذا أدت المفاوضات إلى مثل هذه النتيجة. وكانت صحيفة «الحياة» القدسية قد نشرت هذا النبأ. فما كان من حاكم القدس البريطاني إلا أن أرسل تكذيباً واضحاً لهذا الخبر طالباً نشر ما يلي: «عطفاً على ما جاء بمقالتنا الافتتاحية بتاريخ ٨ كانون الثاني سنة ١٩٣١ بخصوص المفاوضات بين أعضاء الوكالة اليهودية وحكومة جلالته تبلغنا رسمياً أنه ليس صحيحاً أن فخامة المندوب السامي صرح بعدم رضائه عن مثل هذه المفاوضات وأن فخامته لا

(١) الكتاب الأبيض الصادر في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٠ عن الحكومة البريطانية بشأن تطور العلاقات اليهودية ـ العربية في فلسطين. الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، جـ١ (١٩١٥ ـ ١٩٤٦) وثيقة رقم (٣١) ص ١٦٧ ـ ١٨٧.

يحجم عن أن يلوح بتقديم استقالته إذا أدت المفاوضات إلى النتيجة التي قدمناها وأننا نأسف لنشرنا هذه المعلومات التي لا أساس لها»[١].

ومن المستغرب أيضاً في هذا الصدد أن وزير المستعمرات نفسه أنكر الكثير مما ورد في الكتاب الأبيض، كما أن رئيس الوزراء البريطاني «رمزي ماكدونالد» (Ramsey Macdonald) أرسل كتاباً رسمياً إلى الدكتور حاييم وايزمن (Ch. Weizmann) في ١٣ شباط (فبراير) ١٩٣١ أوضح فيه الموقف الرسمي البريطاني المخالف للكتاب الأبيض وذلك بفعل الضغوط الدولية والصهيونية والبريطانية المحلية، ومما جاء فيه تأكيد لخطاب سابق لمكدونالد أشار فيه مجدداً بأن حكومة جلالته مسؤولة عن تشجيع إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين. كما أنه «وجهت انتقادات كثيرة إلى الكتاب الأبيض، على أنه يحتوي بصورة أكيدة على مزاعم تمس حق الشعب اليهودي ومنظمة العمل اليهودية، في حين أنه من السهل دحض أي قصد كهذا يمكن أن ينسب إلى حكومة جلالته». وفي إشارة أخرى أوضح ماكدونالد لوايزمن بأن الالتزام بتسهيل الهجرة اليهودية وتشجيع استيطان اليهود المكتظ في الأراضي، يبقى التزاماً إيجابياً للانتداب يمكن إنجازه، دون الإجحاف بحقوق الطوائف الأخرى من سكان فلسطين ومركزها، ونفى أن تكون سياسة الكتاب الأبيض من شأنها إقامة العراقيل في وجه الهجرة اليهودية، أو منع امتلاك اليهود لأراضٍ إضافية، ثم «إن حكومة جلالته لم تأمر كما لا تفكر أصلاً بوقف الهجرة اليهودية أو منعها مهما كان نوعها» ثم أكد في رسالته حرص حكومة جلالته على التقيد بهذه الالتزامات التي تعتبر التزامات دولية مقدسة[٢]. وهكذا أسقطت السياسة البريطانية أولى تجاربها التي كادت أن تنجح في فلسطين لولا المصالح الصهيونية والبريطانية على السواء، ولولا ضغوط الوكالة اليهودية.

وفي ٢١ شباط (فبراير) ١٩٣١ أصدرت اللجنة التنفيذية العربية بياناً إلى الأمة

---

(١) رسالة حاكم القدس البريطاني لصحيفة «الحياة» القدسية في كانون الثاني (يناير) ١٩٣١. صحيفة «الشعب» ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٣١، العدد ١٠٢٩.

(٢) كتاب رمزي ماكدونالد رئيس الوزراء البريطاني إلى الدكتور حاييم وايزمن رئيس الوكالة اليهودية في ١٣ شباط (فبراير) ١٩٣١. الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، جـ ١ (١٩١٥ ـ ١٩٤٦) وثيقة (٣٢) باللغتين العربية والإنكليزية، ص ١٨٨ ـ ٢٠٢.

العربية تضمن احتجاجاً على موقف بريطانيا من تفسيرها الجديد للكتاب الأبيض. واعتبرت اللجنة أن كتاب رمزي ماكدونالد إلى حاييم وايزمن يعتبر «نسخاً تاماً لجميع ما جاء في الكتاب الأبيض» وهو خرق جديد للعهود التي قطعتها الحكومة البريطانية للعرب ولعصبة الأمم «وعلينا قبل كل شيء أن ننزع من مخيلتنا الاعتماد على الحكومة البريطانية في الدفاع عن كياننا القومي والاقتصادي، إذ أن هذه الحكومة ضعيفة تجاه القوى اليهودية العالمية» كما رأت اللجنة التنفيذية أن وثيقة المستر ماكدونالد الجديدة قضت على البقية الباقية من الحرمة الرفيعة التي كان يحملها العربـي في نفسه للحكومة البريطانية، فلقد رأى العربـي أن هذه الحكومة لا تبالي بالمتناقضات من الأمور ولا تستحي أن تقول عن الأسود أبيض وعن الأبيض أسود. فبينما نقول إنه لا توجد أراضي يمكن إسكان اليهود بها وإنه لا يجوز فتح باب المهاجرة لليهود، فإذا بهذه الحكومة تتراجع عن هذا القول وتفتح لليهود باب المهاجرة على مصراعيه كما كان في السابق وتسمح لهم بشراء الأراضي القليلة الباقية بيد العرب. ثم طالبت اللجنة التنفيذية الاعتماد على النفس والتعاون مع البلاد العربية والإسلامية للحفاظ على فلسطين، ووجهت نداء إلى العـرب أشارت فيه «فيا أيها العرب من فلسطينيين وسوريين وعراقيين وغيرهم، إن الخصم يريد إرهاقنا بأنواع المظالم حتى يحرجنا فيخرجنا من ديارنا»[1].

وفي صيف ١٩٣١ شهدت فلسطين جملة جديدة من الاحتجاجات على السياسة البريطانية، فقد قدم موسى كاظم الحسيني رئيس اللجنة التنفيذية العربية احتجاجاً إلى المندوب السامي البريطاني في ٢٩ حزيران (يونيه) ١٩٣١ بسبب السماح لليهود بتدريب شبانهم ورعاية الحكومة البريطانية لهذه التدريبات في المستعمرات اليهودية، وتضمن الاحتجاج على أسلوب الإدارة البريطانية التي ترعى رسمياً تدريب إطلاق النيران ووضع الضباط البريطانيين تحت تصرف الصهيونيين، ومعنى ذلك حسبما جاء في كتاب الاحتجاج دلالة صريحة لا يمكن تأويلها إلا إعداد اليهود للقتال وإن كانت الحكومة قد نفت ذلك مدعية أن هذه التدريبات ليست هي إلا من قبيل الدفاع عن النفس

(١) بيان اللجنة التنفيذية العربية إلى الأمة العربية في ٢١ شباط (فبراير) ١٩٣١. وثائق المقاومة الفلسطينية العربية، ص ٢٢٨ ـ ٢٣١.

«لأن من المستغرب جداً أن حكومة تنفق ما يقرب من ربع ميزانيتها على الأمن العام يعلن بمثل هذا التصريح أنها غير قادرة على حماية السكان» وتضمن الاحتجاج تعجب العرب من استمرار بريطانيا في سياستها الصهيونية وفي تماديها في تسليح الغرباء الذين تعلمهم طرق قتل أهل البلاد «فكأنها لم تكتف بقتلهم سياسياً وأدبياً فهي تعد العدة لإبادتهم»[(1)].

وفي الأول من آب (أغسطس) ١٩٣١ عقد مؤتمر خاص في نابلس لمناقشة قضية تسلح اليهود، وقد حضره مندوبون عن القدس وحيفا ويافا وجنين وطولكرم والرملة واللد والخليل وقلقيلية وغزة ورام الله ونابلس. وكانت مناقشات هذا المؤتمر قد سارت وفق الخطوط الرئيسية التالية:

١ ـ الدعوة إلى تأليف قوى مسلحة من الجنود والضباط الذين سبق أن تدربوا في الجيش العثماني.

٢ ـ التنديد بالسياسة البريطانية الهادفة إلى تقوية اليهود ضد العرب.

٣ ـ إعلام العالم الإسلامي وعصبة الأمم برفض العرب لسياسة تسليح اليهود، كما تقرر إعلام الوفد السوري في أوروبا بموضوع التسلح ليذاع تفاصيله على الرأي العام الأوروبـي.

٤ ـ مطالبة السلطات البريطانية باسترداد السلاح الموزع على اليهود نظراً لخطورة الموضوع، على أن تعامل القرى العربية المحاطة بمستعمرات يهودية بالمثل فتوزع عليهم السلاح.

واستمر موضوع تسليح اليهود الشغل الشاغل للعرب، لإدراكهم أن القوى الصهيونية بامتلاكها الأداة العسكرية في البلاد، يمكنها فرض هيمنتها وشروطها وممارسة ضغوطها على الشعب الفلسطيني. ومن هنا كانت حركة الاحتجاجات المستمرة ضد هذه الممارسات مع بدء الحرص على امتلاك السلاح بطريقة سرية لمواجهة أي طارىء سياسي أو عسكري في مناطقهم. ولهذا تقدمت اللجنة التنفيذية العربية في ٢٣ آب (أغسطس) ١٩٣١ إلى المندوب السامي لتسلمه احتجاجها لخرق الحكومة القوانين بتسليح المستعمرات اليهودية، واحتجاجاً على وجود (٢٥) ألفاً من

---

(١) كتاب رئيس اللجنة التنفيذية العربية إلى المندوب السامي البريطاني، في ٢٩ حزيران (يونيه) ١٩٣١. أوراق أكرم زعيتر، المصدر السابق، ص ٣٥٦ ـ ٣٥٧.

اليهود «شذاذ الآفاق الذين دخلوا البلاد بصورة غير قانونية». غير أن مدير الأمن العام منع من الدخول إلى مقر المندوب السامي وعاملهم بخشونة. الأمر الذي اضطر اللجنة التنفيذية إلى تقديم احتجاج آخر للمندوب السامي جاء فيه «إن هذه الخطة الإرهابية التي أخذ يسير عليها باسمكم مدير الأمن العام الجديد والتي ظهرت بوادرها في فظائع نابلس وهذه المعاملة في القدس لا تؤثر على أحد في وطنيته وفي إصراره على مقاومة الظلم ما دام في أجسام هذه الأمة قلوب تخفق ورؤوس تعي...»[1].

والواقع فإن مثل هذه الاحتجاجات قلّما كان يسمع لها في الأوساط البريطانية والصهيونية بالرغم من أن اللجنة التنفيذية العربية تكاد تكون إحدى أهم القوى السياسية في فلسطين. وكانت هذه الاعتراضات والاحتجاجات تثير حساسية الشعب الفلسطيني وتبقيه في إطار قضيته للعمل لها، بينما كان المخطط الاستعماري البريطاني والاستيطاني الصهيوني يسير بخطى ثابتة منطلقاً من قوته العسكرية والسياسية والمالية، غير مكترث من الناحية العملية بمثل تلك الاحتجاجات. وبالرغم من هذا الواقع المرير الذي كان يمر به الشعب الفلسطيني، غير أنه استمر في محاولاته الدؤوبة لحماية بلاده من الغزو الصهيوني. ففي أيلول (سبتمبر) ١٩٣١ عقدت اللجنة التنفيذية العربية مؤتمراً في نابلس دارت مناقشاته ومقرراته حول استقلال فلسطين ومقاطعة الصهيونية والعمل لإنشاء صندوق الأمة. وقررت اللجنة أن لا تتفاوض مع الحكومة البريطانية إلا على أساس المطالبة بالاستقلال ضمن الوحدة العربية، وأن تؤلف لجنة للعمل على مقاطعة البضائع البريطانية والمتاجر اليهودية والعمل لترويج الصناعات الوطنية. وجاء في القرار الثالث أنه بمناسبة إشاعات الصهيونيين بميلهم للتفاهم مع العرب «يجدر بالعرب أن يعلنوا مرة أخرى أن هذا التفاهم بين الفريقين مستحيل ما دام الصهيونيون يصرون على اتباع مبادىء تخالف مبادىء العرب الوطنية والسياسية»[2].

هذا وقد استمرت ردود الفعل الفلسطينية ضد تهويد فلسطين وضد السلطات البريطانية التي سعت إلى عمليات التهويد ومحاربة عروبة فلسطين.

---

(١) كتاب موسى كاظم الحسيني رئيس اللجنة التنفيذية إلى المندوب السامي البريطاني في ٢٧ آب (أغسطس) ١٩٣١. صحيفة «الشعب» ٣١ آب (أغسطس) ١٩٣١، العدد ١١٩٨.

(٢) قرارات مؤتمر اللجنة التنفيذية العربية في نابلس في أيلول (سبتمبر) ١٩٣١. صحيفة «الشعب» ٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٣١، العدد ١٢١٩.

الفصل الثالث
ردود الفعل الفلسطينية والمواقف العربية من القضية الفلسطينية
١٩٣٢ ـ ١٩٣٨

١ ـ المواجهة الفلسطينية والعربية للنشاط الصهيوني ١٩٣٢ ـ ١٩٣٥ .
٢ ـ الثورات الفلسطينية ضد السياسة البريطانية والصهيونية ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦ .
٣ ـ دور المواقف العربية الرسمية في إخماد الثورات الفلسطينية ١٩٣٦ ـ ١٩٣٧ .
٤ ـ المواقف البريطانية والأردنية واللبنانية والعربية من قضية فلسطين ١٩٣٨ .

الفصل الثالث

ردود الفعل الفلسطينية والمواقف العربية من القضية الفلسطينية

١٩٣٢ ـ ١٩٣٨

١ ـ المواجهة الفلسطينية والعربية للنشاط الصهيوني ١٩٣٢ ـ ١٩٣٥ :

في هذه الفترة حاولت القوى الفلسطينية مواجهة الخطر الصهيوني بأساليب اقتصادية ومالية، فقد أنشأت «صندوق الأمة» الذي كان من أهدافه جمع الأموال وشراء الأراضي الفلسطينية لمن يضطر بيعها من الفلسطينيين، وتأليف شركة خاصة لهذا الغرض تسمى «الشركة العربية لإنقاذ أراضي فلسطين». كما وجهت اللجنة العليا لصندوق الأمة نداء إلى الأمة لشراء سجائر «صندوق الأمة» التي ستكون الفائدة العائدة منها من أهم الأسباب لإنقاذ أراضي فلسطين[١]. كما رأت القوى الفلسطينية مواجهة الخطر الصهيوني والإبقاء على عروبة فلسطين بواسطة الأساليب الثقافية العربية والإسلامية لا سيما وإن الجامعة العبرية في فلسطين لم تكن أهدافها ثقافية بحتة بقدر ما كانت ثقافية ذات طابع سياسي وقومي. ومن أجل ذلك انطلق المؤتمر الإسلامي العام في القدس برئاسة الحاج محمد أمين الحسيني في قيادة حملة لإنشاء «جامعة المسجد الأقصى» وقد خصص لذلك وقف فندق الأوقاف الكبير في القدس ـ وكان يساوي وقتذاك مئة ألف جنيه استرليني ـ كما أن المجلس الإسلامي أبدى استعداده للاشتراك في نفقات هذه الجامعة. وقد طلب الحاج محمد أمين الحسيني في أواخر

---

(١) قرارات اللجنة العليا لصندوق الأمة في ١١ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٢. وثائق المقاومة الفلسطينية العربية، ص ٢٦٨ ـ ٢٦٩.

عام ١٩٣٢ من بعض القوى العربية والإسلامية المساهمة في هذا المشروع، وطلب أيضاً من رئيس اتحاد الشبيبة الإسلامية في بيروت محمد جميل بيهم التعاون والمساهمة لتحقيق هذا المشروع[1].

والجدير بالذكر أن الإحساس بضرورة التعاون الفلسطيني ـ اللبناني لم يكن نابعاً من عوامل دينية فحسب، وإنما كان العامل القومي أحد عناصر هذا التعاون، بدليل أن القوى الوطنية في فلسطين ولبنان معاً شعرت بخطورة الأهداف الصهيونية التي لم تقتصر على فلسطين فحسب، ولهذا وجّه أيضاً حزب الاستقلال العربي في فلسطين نداء إلى أهالي سورية الشمالية (سوريا ولبنان) في ٢٢ حزيران (يونيه) ١٩٣٣ نبههم فيه إلى الخطر الصهيوني، ذلك أن من مخططات الصهيونية بعد أن يتأكدوا من نجاحهم في فلسطين «لن يترددوا أن يمدوا بكل قوة ونشاط أصابعهم إلى الأنحاء الساحلية والداخلية من سورية، ذلك لأن فلسطين لن تتسع إلا لجزء قليل من اليهود، ولن تشفي غليل الحركة اليهودية القومية التي ترمي إلى جمع اليهود في صعيد واحد تحت لواء قومي وكيان سياسي واحد». ومما يدل على مخططات الصهيونية في سورية الشمالية مساعيهم النشيطة لإدخال خمسين ألفاً من المهاجرين إلى الساحل السوري ومائة ألف إلى الشرق السوري والسهول الحورانية وشراء عشرات الألوف من دونمات الأراضي هناك. ثم حذر البيان أهالي سورية من الانخداع بأي مظهر من مظاهر اليهودية والصهيونية، ونبه العرب إلى أنهم أمام حركة خطيرة «فيها كل الخطر على قوميتكم وكيانكم ومصالحكم إن لم تنتبهوا لها كل الانتباه...»[2].

وللتأكيد حول ما ذكره بيان حزب الاستقلال وما نبه إليه من أخطار صهيونية، فقد أكد القنصل البريطاني في دمشق في تقرير إلى وزارة خارجيته في ٢٤ آذار (مارس) ١٩٣٤ بأن بيع الأراضي ونقل الملكيات إلى الصهيونيين تتم على الحدود بين سوريا

---

(١) رسالة محمد أمين الحسيني (القدس) إلى محمد جميل بيهم (بيروت) عام ١٩٣٢ ـ ١٣ شعبان ١٣٥١. محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩١١ ـ ١٩٦٥، الملف ٣، ص ٥٤ (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة).

(٢) بيان حزب الاستقلال العربي في فلسطين إلى أهالي سورية الشمالية في ٢٢ حزيران (يونيه) ١٩٣٣. أوراق أكرم زعيتر، المصدر السابق، ص ٣٧٦ ـ ٣٧٧.

ولبنان وبين فلسطين وشرقي الأردن، وأن وراثة عبد الرحمن باشا اليوسف قد باعوا للصندوق القومي الصهيوني قطعة أرض واسعة تعرف باسم «البطيحة» في منطقة الزاوية على طرف بحر الجليل. وأضاف القنصل البريطاني «بأن الأنباء عن نقل الأراضي في سوريا إلى منظمة صهيونية قد أثارت عاصفة قوية معادية من الرأي العام. وبالرغم من ذلك فقد علمت بأن صك البيع قد وُقع ودفع المبلغ وقدره أربعون ألف ليرة ذهبية تركية» أي حوالي (٧٥) ألف جنيه استرليني وهو قسط من قيمة المشترى العام وهو (١٥٠) ألف ليرة تركية ذهبية أي حوالي (٢٦١) ألف جنيه استرليني. وأنهى القنصل البريطاني تقريره بالقول: «لقد تداولوا في دمشق بأن الصهاينة قد أجروا مساومة ممتازة بشرط أن ينجحوا بالاستمتاع في الممتلكات يجب أن تتمعن بالفقرة الأخيرة من هذه الوثيقة»[١].

وبالرغم من الوثوق والتأكد من الخطر الصهيوني على فلسطين والبلدان العربية فإن بعض القوى السياسية لم تر مانعاً من التعاون مع الحركة الصهيونية لأسباب سياسية واقتصادية، وكان في مقدمة هذه القوى بعض الفئات اللبنانية الطائفية والتي تنطلق في نظرتها إلى القضية الفلسطينية من منطلقات طائفية وليست من منطلقات قومية، ولهذا فقد بدأت المفاوضات بين الزعامات الصهيونية والشخصيات الرسمية والدينية في لبنان، وذلك بهدف شراء أراض في جنوب لبنان وإقامة مستوطنات يهودية فيه. ولهذا فقد وصل إلى بيروت في نيسان (أبريل) ١٩٣٤ الزعيم الصهيوني حاييم وايزمن في عهد رئيس الجمهورية حبيب باشا السعد (١٩٣٤ ـ ١٩٣٦) وقابل بعض المسؤولين السياسيين وبينهم العميد أميل أده ـ رئيس الوزراء وقتذاك ـ كما قابل عبد الله بيهم أمين سر الدولة والبطريرك الماروني أنطون عريضة، وقد تداول معهم في الكثير من الشؤون المتعلقة بالهجرة اليهودية.

وبعد أن أصبح أميل أده رئيساً للجمهورية اللبنانية (١٩٣٦ ـ ١٩٤١) اجتمع في باريس برئيس الوزراء الفرنسي اليهودي ليون بلوم (L.Blum) وتباحثا في العلاقات

---

(١) British Consulate (Damascus) to F.O. (London) No. 23, of 24 March 1934, in F.O. 371/17946/31.

(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة).

اللبنانية الطائفية ـ الصهيونية العنصرية، وكان من نتائج هذه المداولات تسهيل بيع أراضـي في جنوب لبنان لبعض الأشخـاص والشركات اليهوديـة . فما كان من المطران غريغوريوس حجار ـ مطران الروم الكاثوليك في فلسطين ـ إلا أن وجه رسالة إلى اللبنانيين المتعاملين مع الحركة الصهيونية قال فيها: «. . . فأنتم في لبنان مخدوعون بأمر الصهيونية لا ترون فيها غير المال الذي جاءت به إلى بلادنا، ولكن مال اليهود باق لليهود. . .» ثم أضاف قائلاً: «هل تعتقدون أن الشعب الفلسطيني وصل إلى هذه الحالة من الحماسة والتضحيات وركوب الأخطار إلا بعد أن استولى اليأس عليه تماماً، ولم يعد يجد منفذاً سلمياً يخرج منه؟ وهل تعتقدون أن وجود اليهود عندنا ثروة لنا، وبينكم من يتغنى بهم، ومن أحباركم الأجلاء من يأخذ جانبهم»[1].

وكانت الفئات الدينية المارونية «والأحبار الأجلاء» الذي أشار إليهم المطران غريغوريوس حجار ممن يؤيدون ويتعاونون مع الحركة الصهيونية، وكان البطريرك الماروني أنطون عريضة في مقدمة هذه الفئات، ومما يدل على ذلك رسالة تأييد لجهود اليهود أرسلها في ١٠ نيسان (أبريل) ١٩٣٤ إلى عمدة الجمعيات الاثني عشرية اليهودية في الأرجنتين رداً على رسالة العمدة إليه، ومما جاء في رسالة البطريرك «تحريركم اللطيف المعرب عما تكنه قلوبكم الطيبة من عبارات الشكر والامتنان لما أظهرنا نحو أمة اليهود الكريمة من العطف في آن الاضطهاد الذي لم يكن له مبرر، والرسم الذي صورته قريحتكم الوقادة عربون الولاء والمحبة سيحفظ في الكرسي البطريركي للذكر المؤبد» ثم أكد البطريرك على العلاقات التاريخية والدينية بين الموارنة واليهود، مؤكداً تأييده ومؤازرته بما يؤدي إلى نجاح جهودهم بقوله: «أما نحن فقد رأينا أنه من الواجب الإنساني والمحبة الأخوية والعلائق التاريخية والدينية التي تربطنا بكم أن نرفع صوتنا عالياً بالاحتجاج على ما ينابكم من الاضطهاد والمكروه، ونظهر لكم عطفنا ورغبتنا فيما يأول [يؤول] لخير أمتكم ونجاحها سالكين

(١) نداء المطران غريغوريوس حجار ـ مطران الروم الكاثوليك في فلسطين ـ إلى اللبنانيين. محمد جميل بيهم: فلسطين أندلس الشرق، ١٩١٧ ـ ١٩٤٥، ص ١٧٣.

بذلك على خطة الإنجيل المقدس وطريقة سلفائنا البطاركة»[1]. ثم تمنى البطريرك زيادة العلاقات بين الجانبين وتمنى لليهود التوفيق لمدى الأجيال.

ورأت الحركة الصهيونية أن علاقاتها ونشاطاتها يجب أن تمتد أيضاً إلى خارج لبنان لإقامة اتصالات مع الشخصيات العربية المقيمة في أوروبا، لعلها تستطيع إقناعها بالأهداف الصهيونية. ولهذا فقد حرص الزعيم الصهيوني بن غوريون رئيس اللجنة التنفيذية للحركة الصهيونية على التوجه من باريس إلى جنيف للاجتماع بالأمير شكيب أرسلان ـ أحد الزعامات اللبنانية السورية ـ وبموسى العلمي ـ أحد الشخصيات السياسية الفلسطينية ـ لإقناعهما بأفكاره الصهيونية. وقد أكد هذا اللقاء الأمير شكيب أرسلان نفسه في رسالة إلى أكرم زعيتر ـ أحد الشخصيات السياسية الفلسطينية ـ في ٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٤ ومما جاء في رسالته: «إن الخطر على فلسطين أصبح مسألة مفروغاً منها، وكان اليهود في الماضي يتسترون بعض الشيء فالآن أصبحوا يعلنون بدون محاباة أنهم آتون إلى فلسطين» أما ما قاله بن غوريون له ولموسى العلمي فقد وصفه بقوله: «لم يتجمجم في أن يقول لنا أنا وزميلي إن اليهود لا بد أن يجيئوا إلى فلسطين وشرق الأردن وأن يبلغوا عدد المهاجرين منهم إلى هذين القطرين ستة ملايين بالأقل». فأجاب أرسلان والعلمي: ما دامت هذه خطتهم فلماذا أتى بن غوريون للقائهما فأجاب بن غوريون باسم الصهيونيين: «لأنهم يرجحون أن يكون هذا الأمر بدون خصام وخلاف ولأنهم يريدون أن يؤكدوا لنا أنهم لا ينوون التعدي على عرب فلسطين ولا إخراجهم من ديارهم. نعم مسألة كون أكثرية البلاد ينبغي أن تصير يهودية هذه لا جدال فيها. فأجبناه بكل هدوء قائلين: إننا نحن سنمنعهم من المجيء ومن أخذ البلاد لا شرقي الأردن فقط بل فلسطين نفسها ستبقى عربية» فقال بن غوريون: وكيف ستمنعون اليهود؟ وهنا يتبين مدى عدم التخطيط العربي في إنقاذ فلسطين وذلك بموقف أرسلان والعلمي عندما أشار أرسلان في رسالته على جواب بن غوريون: «فضبطنا أنفسنا وقلنا أننا سنمنع وأما الكيف فمجهول. ومهما حصل فنعود ونقنعكم بأن البلاد باقية عربية» ثم أوضح شكيب أرسلان بأن بن غوريون بدأ يلفق

---

(١) رسالة البطريرك الماروني أنطون عريضة (بكركي) إلى عمدة الجمعيات الاثنتي عشرية اليهودية (الأرجنتين) في ١٠ نيسان (أبريل) ١٩٣٤. مجموعة وثائق محمد جميل بيهم ـ غير مصنفة.

اقتراحات سخيفة كقوله، إن اليهود قوة عظيمة وباستطاعتهم مساعدة العرب على نيل استقلالهم، وأن اليهود مستعدون لإقراض العراق لإصلاح ميزانيته. وكان جواب أرسلان السخرية من هذه الاقتراحات ورفضها، غير أن أرسلان أشار في آخر رسالته إلى استيائه من الوضع الفلسطيني بقوله أنه الوقت الذي ينشط فيه الصهيونيون لامتلاك فلسطين «بينما عرب فلسطين غير مهتمين إلا في انتخابات البلدية وفي السفاسف التي تعلمونها. وما بليتنا نحن باليهود كبليتنا في أنفسنا. . .»[1].

وكانت هناك بعض المواقف العربية الفردية العاملة أيضاً ضد القضية الفلسطينية، فبالإضافة إلى النشاط الصهيوني السياسي مع بعض العرب، كان النشاط الصهيوني لشراء الأراضي الفلسطينية من بعض الملاكين العرب، وذلك تأكيداً لما أشار إليه بن غوريون في لقائه مع الأمير شكيب أرسلان وموسى العلمي من أن اليهود يريدون فلسطين وعلى أن يكونوا فيها أكثرية. ولهذا بدأت عمليات شراء الأراضي الفلسطينية لا سيما من الأشخاص اللبنانيين والسوريين. وبعد استفحال هذا الموضوع وامتداداته، راحت القوى الفلسطينية تتبع أسلوباً دينياً للحيلولة دون بيع الأراضي لليهود أو للحد منها، فقد أصدر الشيخ السيد محمد رشيد رضا ـ بطلب من الفلسطينيين ـ فتوى دينية معتمدة على الشرع الإسلامي أكد فيها أن من يبيع الأراضي لليهود أو يساعدهم على امتلاك فلسطين سواء بالبيع أو بالترغيب أو بالسمسرة يعتبر خائناً. وأشار في فتواه إلى خطر الصهيونية ليس على فلسطين فحسب وإنما على البلدان المجاورة لها بقوله «إن فقد فلسطين خطر على بلاد أمتنا المجاورة لهذا الوطن منها. فقد صار من المعلوم بالضرورة لأهل فلسطين والمجاورين لهم ولكل العارفين بما يجري فيها من عزم اليهود على تأسيس الوطن القومي الإسرائيلي. . . إن هذا الخطر سيسري إلى شرق الأردن وسورية والحجاز والعراق، بل هو خطر سينقل من سيناء إلى مصر. وجملة القول أن الصهيونية البريطانية خطر على الأمة العربية في جميع أوطانها الآسيوية وفي دينها ودنياها، فلا يعقل أن يساعدهم عليه عربي غير

(١) رسالة الأمير شكيب أرسلان (برلين) إلى أكرم زعيتر (نابلس) في ٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٤. أوراق أكرم زعيتر، المصدر السابق، ص ٣٨٧ ـ ٣٨٨.

خائن لقومه ووطنه، ولا مسلم يؤمن بالله تعالى. . .»[١] وفي الوقت نفسه من عام ١٩٣٤ أصدر المفتي محمد أمين الحسيني[٢] والشيخ محمد سليمان القادري الجشتي[٣] ـ رئيس جمعية علماء الهند ـ فتاوى أكدوا فيها على عدم جواز بيع الأراضي لليهود، وأن من يبيع أرضاً لهم لا يجوز دفنه في مقابر المسلمين.

ومما كان يزيد في فداحة وخطورة بيع الأراضي لليهود هو إخراج العرب من أراضيهم ومن الأراضي التي يعملون بها كأجراء في الزراعة. وكانت السلطات البريطانية تساعد في تطبيق هذه السياسة، الأمر الذي دعا مجدداً الفلسطينيين للاحتجاج على الممارسات الصهيونية والبريطانية، وقد قدمت الجمعية الإسلامية في حيفا في شباط (فبراير) ١٩٣٥ احتجاجاً للمندوب السامي البريطاني حول مقتل شاب عربي من الزبيدات أثناء محاولة الحكومة إخراجه وبقية الفلاحين من أراضيهم وتسليمها لليهود، بالإضافة إلى وقوع عدد من الجرحى بين العرب. ورأت الجمعية الإسلامية في احتجاجها أن «هذه مأساة جديدة يسجلها العرب في تاريخ قضيتهم الوطنية، ولقد كان لها أسوأ أثر في النفوس، وأصبح يعتقد الرأي العام أن السلطة دائبة على إفناء الشعب العربي في فلسطين بجميع الوسائل الفعالة. . . إن تكرر هذه الحوادث المؤلمة يزيد الأفكار قلقاً واضطراباً، فإذا لم تضع الحكومة حداً لسياستها الحاضرة فإن العاقبة ستكون ولا ريب خطراً على الأمن العام في هذه البلاد»[٤].

والأمر الذي لا بد أن يذكر في هذا الصدد من أنه في الوقت الذي كانت الأخطار الصهيونية والبريطانية تحدق بفلسطين، كانت القوى السياسية الفلسطينية متباعدة

(١) فتوى الشيخ السيد محمد رشيد رضا عام ١٩٣٤. وثائق الهيئة العربية العليا، ملف ب II، وثيقة رقم (٢٧) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

(٢) انظر: فتوى المفتي الشيخ محمد أمين الحسيني عام ١٩٣٤. وثائق الهيئة العربية العليا، ملف ب II، وثيقة رقم (٢٢) (مجموعة وثائق الأبحاث غير المنشورة).

(٣) انظر: فتوى الشيخ محمد سليمان القادري الجشتي عام ١٩٣٤. وثائق الهيئة العربية العليا، ملف ب II، وثيقة رقم (٢٣) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

(٤) احتجاج الجمعية الإسلامية (حيفا) إلى المندوب السامي البريطاني (القدس) في شباط (فبراير) ١٩٣٥. وثائق الهيئة العربية العليا، ملف ب II، وثيقة رقم (٢٨) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

ومتناحرة ومتنازعة بسبب بعض القضايا المحلية، أو كما سبق وأشار الأمير شكيب أرسلان في أواخر عام ١٩٣٤ خلافات حول بعض «السفاسف» «وما بليتنا باليهود كبليتنا في أنفسنا». وبالفعل ونظراً لهذا الواقع الأليم فقد حرصت بعض القوى العربية المخلصة للقضية الفلسطينية على التدخل والتوسط لحسم وإنهاء الخلافات الفلسطينية الداخلية. وكانت جمعية اتحاد الشبيبة الإسلامية في بيروت قد عقدت اجتماعات متواصلة لبحث هذا الموضوع، وأرسلت في أيار (مايو) ١٩٣٥ كتاباً إلى أحمد حلمي باشا ـ أحد الزعامات الفلسطينية ـ أعربت فيه عن مخاوفها إزاء الوضع الداخلي في فلسطين، ومما جاء فيه «تراقب سوريا الشمالية بأعين ملؤها الحزن وقلوب طافحة بالخوف من التنازع الحزبي الذي يتفاقم يوماً بعد يوم في شقيقتها فلسطين، وهو تنازع نعيذ البلاد من شره... ويضعف اعتماد المكافحين على أنفسهم فيساعد كل ذلك على ضياع القضية... ويجري كل هذا في وقت استفحل فيه الخطر على البلاد المقدسة استفحالاً لم نعهده من وقت استشرى فيه الأعداء واستهانوا بنا متحدين، فشرعوا يكتسحونا كتائب وراء كتائب تغذيها الأموال وتثير حماسها الآمال» كما تضمن الكتاب الجزع والخوف الذي أصاب اتحاد الشبيبة الإسلامية من تنازع القيادات الفلسطينية، وطالبت بإنشاء هيئة حيادية لتوحيد الصفوف وفض النزاعات، وطلبت من أحمد حلمي باشا التدخل شخصياً لحفظ كرامة العرب وسمعتهم بالطلب إلى الصحف الفلسطينية «أن تتهاون وتكن عن هذه المثالب والانتقادات وأن تتفاضل بالضغط على العواطف في سبيل المصلحة العامة» وتمنت اتحاد الشبيبة الإسلامية أن لا تمثل فلسطين في هذا العصر ما مثلته القسطنطينية يوم حاصرها السلطان محمد الفاتح من تنازع وتنابذ[1].

وفي الشهر نفسه أجاب أحمد حلمي على رسالة اتحاد الشبيبة الإسلامية شاكراً غيرتها وألمها لما يجري من تصدع وخلاف، «وإنه ليسرني أن أخبركم أن المسعاة الأولى التي بذلت في سبيل وقف الحملات قد أثمرت ثمراً طيباً، فأخذ الفريقان بالشكيم وحلت بينهما هدنة، نرجو أن يعقبها وفاق دائم موطد الأركان، يساعد على

---

(١) كتاب محمد جميل بيهم (بيروت) إلى أحمد حلمي باشا (القدس) في أيار (مايو) ١٩٣٥. مجموعة وثائق محمد جميل بينهم غير المنشورة ـ غير مصنفة.

توجيه القوى جميعها إلى الغاية العليا، غاية الكفاح لإنقاذ هذه البقاع المقدسة»[1].

ومن المواقف العربية اللبنانية المؤيدة للقضية الفلسطينية موقف حزب الاستقلال الجمهوري، الذي قرر تأليف وفد لبناني للذهاب إلى فلسطين للمشاركة في مؤتمر نابلس الكبير تنديداً بذكرى وعد بلفور في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٥، غير أن السلطات الفرنسية منعت الوفد من التوجه إلى فلسطين، ولذا فقد اضطر عزيز الهاشم رئيس حزب الاستقلال من إرسال كتاب اعتذار وتأييد إلى أكرم زعيتر ذكر فيه «أن تخلفنا الاضطراري عن حضور اجتماعكم الكبير الذي يعقد في نابلس لمناسبة ذكرى وعد بلفور المشؤوم لا يؤخذ دليلاً على عدم مشاركتنا إياكم في هذه المظاهرة، الوطنية، فإن حزب الاستقلال الجمهوري يؤيد عرب فلسطين كل التأييد في تظلمهم من جور الوعد المذكور الذي نعتقد أنه خطر على كياننا الوطني هنا كما هو خطر على إخواننا هناك» واعتبر أخيراً أن هناك شعور مشترك بين لبنان وفلسطين في التظلم، وأن هذا الشعور سيؤدي يوماً «إلى تحررنا وخلاصنا جميعاً ووصول بلادنا إلى أهدافها العليا المقدسة»[2].

أما فيما يختص بموقف مصر غير الرسمي من قضية فلسطين فقد تمثل بجمعية الفكرة العربية الذي مثلها عبد الرحمن عزام في ذكرى وعد بلفور، وقد ألقى كلمة في اجتماع نابلس أشاد بها بالأمة العربية واعتبرها أمة المستقبل لما تضمه من خيرات وقوة، وطالب بعدم البكاء في ذكرى وعد بلفور، ذلك أن قضية فلسطين هي جزء من قضية العرب العامة، ولا يتصور لها خسران حتى يفقد سبعون مليوناً أملهم في حياة العزة والمجد «وما قيمة وعد بلفور وهو وعد ممن لا يملك بما لا يملك، قصد به غش اليهود ليتعلقوا بآمال غايتها الاصطدام بأهل الشرق والاستسلام لأهل الغرب، ونتيجته الوقوع في خصومة أبدية مع الشعوب العربية وأمم الإسلام. . . إن الغرب لن

---

(١) جواب أحمد حلمي (القدس) إلى محمد جميل بيهم (بيروت) في ٢٨ أيار (مايو) ١٩٣٥. محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٠٨ ـ ١٩٣٥، الملف ٤، ص ٢١٠ (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة).

(٢) رسالة عزيز الهاشم (بيروت) إلى أكرم زعيتر (نابلس) في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٥. أكرم زعيتر، المصدر السابق، ص ٣٩١ ـ ٣٩٢.

يستقيم لليهود ما دام الغرب على علمنا وعلم اليهود، فهل يريد الصهيونيون أن يرثوا فلسطين ويرثوا معها عداوة خالدة في المشرق؟».

أما الموقف السوري فقد تمثل بكلمة جميل مردم بك مبعوث الكتلة الوطنية السورية، الذي ندد بوعد بلفور، غير أنه تخوف من أن يضيع الحق العربي في فلسطين نظراً لإمكانية وقوع الخلافات أو ضعف في النفوس «وأن تعصف بقضية الوطن وحقوقه الأهواء فيتكالب المتكالبون على المنافع الذاتية بدلاً من المجد الباقي، وتنسيهم هذه المنافع حق الوطن وقضيته...». وكانت قد وصلت إلى مؤتمر نابلس من الدول العربية العديد من برقيات التأييد والمؤازرة لا سيما من بغداد ودمشق والقاهرة وبيروت وعمان، لا سيما برقيات صائب شوكة وأسعد داغر وخالد الهاشمي وصبري العسلي ومحمد علي دروزة وأديب الصفدي وسامي طيارة وسواهم من القوى السياسية.

٢ ـ الثورات الفلسطينية ضد السياسة البريطانية والصهيونية ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦

في الوقت الذي كانت فيه المنظمات والأحزاب العربية تقف فيه إلى جانب الشعب الفلسطيني، كان هذا الشعب قد انتقل بدوره إلى مرحلة حاسمة من مراحل الصراع العربي ـ البريطاني والصهيوني، وبدأت تتكون فرق مسلحة لمهاجمة القوات البريطانية وكانت أشهرها فرقة الشيخ عز الدين القسام التي كانت قد نظمت عدة هجمات مسلحة ضد البريطانيين في نابلس وكفرقاد وحيفا وطولكرم وجنين وقرية الشيخ زيد، غير أن القوة الفلسطينية لم تكن تقاس مطلقاً بالقوة البريطانية الأمر الذي أدى إلى ملاحقة هذه الفرق فاعتقل أفراد منها وقتل آخرون في مقدمتهم الشيخ عز الدين القسام نفسه الذي قتل في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٥ مع عدد من المناضلين والتي أسمتهم بريطانيا بالعصابات المسلحة وبالأشقياء.

وكان من نتيجة هذه الممارسات البريطانية وقتل المناضلين الفلسطينيين أن انتشرت الثورة الفلسطينية الكبرى عام ١٩٣٦، ويمكن القول بأن الموقف العربي منها كان موقفاً إيجابياً بدليل اشتراك أفراد من البلدان العربية في أحداثها وتطوراتها العسكرية لا سيما من لبنان وسوريا ومصر والعراق والأردن، وكان أشهر الأشخاص

غير الفلسطينيين الذين اشتركوا في الثورة وتولوا قيادتها اللبناني فوزي القاوقجي صاحب الخبرة العسكرية الطويلة.

وبالفعل فقد بدأت الثورة والاضطرابات في المناطق الفلسطينية، وجرت حوادث كثيرة قتل فيها بعض اليهود وبعض العرب لا سيما في منتصف شهر نيسان (أبريل) ١٩٣٦. ووجه الحرس الوطني الفلسطيني نداء إلى الشعب في ٢٥ نيسان (أبريل) من العام نفسه ندد فيه بالإنكليز مؤكداً على اتباع نهج جديد في التعامل مع البريطانيين ومما جاء في النداء بأنه «رأينا أن نغير أساليب كفاحنا قبل أن نطلب إلى الإنكليز تغيير سياستهم، ووسائلنا معهم كانت احتجاجات وبيانات. وسيلتنا الآن كفاح عملي شريف، هم الأصل في قضيتنا واليهود الفرع. هم الذين رمونا بالصهيونية وهم الذين يهدرون دماء أبنائنا دفاعاً عن هذه الحركة الآثمة» وطالب النداء من الشعب الفلسطيني الاستمرار في الإضراب حتى النهاية وعدم مهادنة بريطانيا لأنه «يئسنا من كل شيء اسمه عدالة بريطانيا: رجونا، طلبنا، استعطفنا، ولكن ذهبت كل محاولاتنا عبثاً... أيها الإنكليز لا مهادنة بيننا وبينكم حتى تجاب مطالبنا الحقة... يدنا مبسوطة للسلام والخصام، فاختاروا الذي تريدون...»[١].

وكان هذا الاتجاه الثوري من الحرس الوطني الفلسطيني هو الاتجاه المطلوب عملياً، غير أن بعض الأحزاب الفلسطينية[٢] كانت لا تزال ترى ضرورة اتباع الأسلوب الدبلوماسي مع بريطانيا ولهذا اجتمع راغب النشاشيبي وجمال الحسيني باسم هذه الأحزاب بالمندوب السامي البريطاني «آرثر واكهوب» في ١٨ نيسان (أبريل) ١٩٣٦، وتباحثا معه بالتطورات الجارية في فلسطين، وباقتراح وزير المستعمرات البريطاني دعوة وفد فلسطيني مؤلف من الأحزاب الفلسطينية لزيارة لندن للبحث في حل قضية الاضطرابات. غير أن ممثلي الأحزاب اختلفوا في تسمية أعضاء الوفد لأسباب ليست بعيدة عن التدخل البريطاني لإفشال المطالب الفلسطينية. وكان من نتيجة المداخلات

---

(١) نداء الحرس الوطني الفلسطيني إلى الشعب الفلسطيني، في ٢٥ نيسان (أبريل) ١٩٣٦. أحمد طربين: محاضرات في تاريخ فلسطين، ص ٢٧٠ ـ ٢٧١.

(٢) كانت هذه الأحزاب هي: الحزب العربي الفلسطيني، حزب الكتلة الوطنية، حزب الإصلاح العربي الفلسطيني، حزب الدفاع الوطني، مؤتمر الشباب، أما حزب الاستقلال فهو لم يكن حزباً ثورياً عسكرياً إنما كان لا يؤمن بالتعاون أو التباحث مع الإدارة البريطانية.

البريطانية وتقريبها بعض الزعامات إليها، إن وجه أكرم زعيتر ـ أحد الشخصيات الفلسطينية ـ مذكرة إلى المندوب السامي البريطاني في ١٨ نيسان (أبريل) ١٩٣٦ أشار فيها صراحة إلى أساليب المندوب السامي في تفريق الشمل الفلسطيني ونجاحه فيما فشل به في السابق المندوب الصهيوني هربرت صموئيل. ومما جاء في المذكرة قول أكرم زعيتر «. . . لقد عينت أبناء الذوات في الوظائف، وأجلست أبناء بعض العائلات على الكراسي فغدوا رهائن لديك وارتبطوا بالسلطة ارتباطاً مادياً عجيباً أنساهم واجباتهم الوطنية». ورأى زعيتر أنه بذكاء المندوب السامي اشترك بعض الزعماء العرب في حفلة افتتاح محطة الإذاعة والاستماع إلى الخطب تلقى بالعبرية ويدشنون مؤسسة هي أبرز مظاهر نجاح الفكرة الصهيونية «بل إنهم سمعوا كلمة أرض إسرائيل، فلم تقو أعصابهم على الثورة والاستنكار وظلوا قاعدين. ومن هؤلاء يا جناب المندوب من كانوا في عهد هربرت صموئيل أعز الناس نفساً وآباهم للضيم، وفيهم من كان هربرت صموئيل يرجو لقاءه فيعف. . . وعلى هذا تكون قد نجحت من حيث فشل صموئيل. . . »[1].

وفي ١٩ نيسان (أبريل) ١٩٣٦ كانت الإضرابات العامة أو ما عرف باسم «الإضراب الكبير» وذلك بعد تفاحل الخطر الصهيوني وتطاول اليهود على العرب لا سيما أحداث هجوم اليهود على الفلسطينيين في يافا إثر جنازة اليهودي القتيل إسرائيل بن إبراهيم كازان. وتولت مدينة نابلس قيادة الحركة الوطنية وتألفت فيها اللجنة القومية كما تقرر في هذه الفترة عدم القبول بفك الإضراب العام وعدم القبول بإرسال لجان تحقيق جديدة، والعمل على مناهضة الإنكليز والصهيونيين معاً، ودعوة كافة المدن الفلسطينية للمشاركة في هذا التحرك العام، والتأكيد على رفض الهجرة اليهودية ووقفها وقفاً تاماً.

ويبدو أن الأوضاع الفلسطينية بدأت تسوء تباعاً في مختلف الأنحاء، فبدأت الاضطرابات في يافا حيث قتل بعض الأشخاص من اليهود والعرب بين ١٩ و ٢٠ نيسان (أبريل) ١٩٣٦، كما عمت الإضرابات القدس وحيفا وصفد، كما وجه كل من عوني عبد الهادي ومحمد عزة دروزة وعبد الحميد شومان وعجاج نويهض نداء إلى الأمة العربية وإلى عرب فلسطين تضمن دعوة للاستمرار في الإضراب حتى تنال الأمة

---

(١) مذكرة أكرم زعيتر (نابلس) إلى المندوب السامي البريطاني آرثر واكهوب (القدس) في ١٨ نيسان (أبريل) ١٩٣٦. أوراق أكرم زعيتر، المصدر السابق، ص ٤٠٧ ـ ٤٠٩.

مطالبها. كما وجه أسعد الشقيري ـ أحد زعامات فلسطين والنائب السابق لمجلس المبعوثان العثماني ـ نداء في ٢١ نيسان (أبريل) ١٩٣٦ أشار فيه إلى أنه لا يمكن العيش والتآلف بين اليهود والعرب ولذا اقترح انسحاب الأعضاء الفلسطينيين من مجالس البلدية التي يشاركهم بها اليهود، واستغناء رجال الفكر عن الإذاعة الفلسطينية وكذلك مقاطعة اللجان الزراعية والاقتصادية التي يجتمع فيها فلسطينيون مع يهود.

والأمر الملاحظ في اضطرابات عام ١٩٣٦ أن بعض القوى الفلسطينية السياسية لم تكن قادرة دائماً على التصريح عن آرائها. ومما يؤكد مواقفها السياسية رسالة الأمير عبد الله ـ أمير شرقي الأردن ـ إلى المندوب السامي البريطاني السير آرثر واكهوب في ٢٢ أيار (مايو) ١٩٣٦، وهذه الرسالة تشير بدورها إلى أحد المواقف العربية وهو الموقف الرسمي لشرقي الأردن. فقد جاء في هذه الرسالة أن لجنة فلسطينية تكونت من عشرة أشخاص عرفت باسم «لجنة العشرة العربية» والتي حاول الأمير عبد الله إقناعها بالموافقة على اللجنة الملكية المزمع إرسالها إلى فلسطين. وعلى أثر ذلك زار عوني عبد الهادي وجمال الحسيني الأمير عبد الله باسم اللجنة «وأخبراني بأن الذين وراءهم يسرّون بحل الأزمة الفلسطينية، ويحبون أن يتعاونوا مع الحكومة على الوصول إلى نتيجة مرضية دائمة، وأن دليلهم على ذلك قبولهم اقتراح الحكومة بتأليف وفد منهم يسافر إلى لندن» غير أن المعارك العربية ـ اليهودية أخرت مشروع السفر، وأكد عوني عبد الهادي وجمال الحسيني أن هناك ضغوطاً من الرأي العام «فالرأي العام في فلسطين ـ وهو الدافع لهم في ما يبدونه من مطالب ـ غير مطمئن، ما لم يشهد مقدمة تسبق وصول اللجنة... أما أعضاء اللجنة فلا يجرؤون على عرض فك الإضراب من غير برهان فعلي يقدمونه للرأي العام وقد نوهوا بذلك لفخامتكم» وأضاف الأمير عبد الله في رسالته إلى المندوب السامي بأنه تأكد له من «أن الوفد مملوك غير مالك، متصرّف به غير متصرِف بقيادة البلاد كما كانت الحالة قبلاً. وتصل بعضهم كتب تهديد في ما إذا ضعفوا ولم يقوموا بما عليهم من خدمة الشعب، وبعض تلك الكتب يذيّل بإمضاء (عزرائيل وجبرائيل الأمة)...» وأخيراً نصح الأمير عبد الله المندوب السامي بحل الأزمة ليتسنى للجنة الملكية أن تصل البلاد في جو هادىء مستقر. واستأذن المندوب السامي في تفسيره للأحداث وهو خوف الشعب الفلسطيني

على بلاده ومصيره والإشاعات المنتشرة بين الناس بأن لليهود الرأي المطلق في تسيير الإدارة البريطانية «واستأذنكم كذلك في القول بكل صراحة أن عرض اللجنة الملكية على العرب، قد جاء مشفوعاً بإعطاء شهادات جديدة بمهاجرين جدد من اليهود، وأن ذلك وفي الأخص في الظرف الاستثنائي الحاضر لم يكن من الخطوات المشجعة»(1).

ومهما يكن من أمر فقد لوحظ بأن السلطات البريطانية بدأت بمحاولاتها لإجهاض الثورة الفلسطينية وذلك بإلقاء القبض على زعماء الثورة وعلى الوطنيين من «اللجنة العربية العليا» وفي مقدمتهم عوني عبد الهادي وأكرم زعيتر وعجاج نويهض وعبد القادر عبد الهادي وراشد أبو غزالة ومحمد راتب أبو غزالة وربيع الخطيب وعلي الجعبري ومحمد عودة ومحمد عزة دروزة ومحمد صبري عابدين وصبحي الخضرا وأحمد جبريل النجار وسواهم، وبدأت بنقلهم إلى منطقة الحفير في صحراء سيناء ومن ثم تم نقلهم إلى منطقة صرفند. وبالرغم من أن القوى الوطنية نفيت إلى خارج المدن الفلسطينية غير أنها استمرت في نشاطها السياسي بمحاولات للاتصال بالقادة العرب وبعصبة الأمم وبالقوى الدولية. ومما يلفت النظر أنه في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تحاول إجهاض الثورة الفلسطينية، عملت من جهة أخرى على استقبال وفد فلسطيني في حزيران (يونيه) ١٩٣٦ للتداول في أمر القضية الفلسطينية، وكان من عداد هذا الوفد جمال الحسيني وعزت طنوس وشبل الجمل.

وبعد عدد من الجلسات بين الوفد الفلسطيني والحكومة البريطانية صرح جمال الحسيني في لندن في ٢ تموز (يوليه) ١٩٣٦ لصحيفة «بريطانيا العظمى والشرق» بقوله: «أما الإضراب السلمي في فلسطين فقد كانت نتيجته أن تهيج الشعب تهيجاً شديداً أدى إلى سفك الدماء سفكاً لا مرد له ولكن مع هذا لا يصح القول أن هذا الصدام هو بين العرب والإنكليز. وأما الذين يسببون الاضطرابات فهم أناس من السذج الجهلة». وإثر نشر هذا التصريح بادر المبعدون على الفور إلى رفع مذكرة إلى اللجنة العربية العليا الذي يعتبر جمال الحسيني أحد أعضائها، احتجت فيها على أقواله ومما جاء في المذكرة «إن هذه الأقوال لا تعبر عن الحقيقة المحسوسة في

---

(1) رسالة الأمير عبد الله (شرقي الأردن) إلى المندوب السامي آرثر واكهوب (القدس) في ٢٢ أيار (مايو) ١٩٣٦. الآثار الكاملة للملك عبد الله، ص ٣٣٧ ـ ٣٤٠.

فلسطين قطعياً. فقد قال جمال أفندي أنه لا يصح القول أن الصدام هو بين العرب والإنكليز. والحقيقة التي يعرفها كل إنكليزي فضلاً عن كل عربي في فلسطين أن هذه الثورة اليوم هي ضد الحكم الإنكليزي المستعمر مباشرة. وقال جمال أفندي أن الذين يسببون الاضطرابات أناس سذج. والحقيقة أن الذي يقوم بهذه الثورة هم عرب فلسطين الأقحاح المجاهدون على اختلاف طبقاتهم وليس بينهم من يستحق أن يقال عنه ساذج أو جاهل، لأن الوطنية الحقيقية لا تعرف السذاجة ولا الجهل» وجاء في المذكرة أن مثل هذه التصريحات في إنكلترا تعتبر مزرية بجلال الثورة النبيلة، وأن الإنكليز واليهود أنفسهم لم يقولوا مثل هذا القول، وإذا كان قصد الحسيني من تصريحاته استمالة الرأي العام البريطاني «فهذا الأسلوب في الدعاية خاطىء بنفسه من حيث الوسيلة وغير مقنع من حيث الغاية»[١].

والحقيقة فإن البلدان العربية الأخرى ـ رغم انشغالها بالسيطرة الفرنسية أو البريطانية ـ فإنها لم تكن بمنأى عن هذه الأحداث الدائرة في فلسطين، بل إنها كانت تسعى مع السلطات البريطانية للبحث في حل للقضية الفلسطينية. وكانت بعض القيادات السياسية العربية تتصل بالسلطات البريطانية لتحقيق هذه الغاية، ففي ٥ تموز (يوليه) ١٩٣٦ أرسل بشير السعداوي ـ أحد القيادات الشامية ـ مذكرة إلى القنصل البريطاني في دمشق لإرسالها بدوره إلى السير لامبسون (Sir Lampson) المفوض البريطاني في القاهرة، وقد تضمنت المذكرة اقتراحاً للمساعدة في حل الاضطرابات في فلسطين، وجاء فيها «بأن الوضع القلق في فلسطين قد تفاقم إلى حد خطير للغاية مما سبب للزعامات السياسية العربية الكثير من الاضطرابات. وقد يؤدي لأذى أكثر للعرب الذين هم بأمس الحاجة لتبادل الثقة بينهم وبين بريطانيا العظمى لأن مصالح الطرفين مرتبطة ارتباطاً وثيقاً» وأضاف بشير السعداوي في مذكرته «لهذا السبب أتمنى أن أقدم خدمة لبريطانيا العظمى ولفلسطين، وذلك بتقديم اقتراح للمعنيين بالوطن العربي، وهو تشكيل وفد مؤلف من: العراقيين والمصريين والسوريين وذلك لوقف

---

(١) مذكرة معتقلي صرفند إلى اللجنة العربية العليا احتجاجاً على تصريحات جمال الحسيني في لندن، في ٢ تموز (يوليه) ١٩٣٦. أكرم زعيتر، المصدر السابق، ص ٤٤٥.

الخلافات ولجلب السلام للطرفين»[1] وأشار أخيراً إلى أن العديد من الزعماء السوريين عقدوا اجتماعات ووافقوا على اقتراحه، وبعد تقرر دعوة عدد من الشخصيات السورية واللبنانية والمصرية والعراقية[2].

أما فيما يختص بالموقف اللبناني من أحداث فلسطين، فقد جاء واقعياً من خلال مذكرة رفعها «فرلونـغ» (Furlong) نائب القنصل البريطاني في بيروت إلى المستر «ايدن» (Eden) وزير الخارجية البريطانية، وذلك في ١٤ آب (أغسطس) ١٩٣٦، فقد تضمنت التناقض في مواقف اللبنانيين من القضية الفلسطينية، وأشار «فرلونـغ» من أن المسيحيين اللبنانيين مرتبطون اقتصادياً أكثر مما هو سياسياً بقضية فلسطين، وكلهم منتفعون وبشكل كبير من التدفق اليهودي إلى فلسطين الذي يزيد في رفاهيتهم ومما يؤدي إلى مضاعفة التجارة وتدفق السياح الفلسطينيين إلى مراكزهم «غير أن متاعب ومشاكل الأشهر القليلة الأخيرة أقلقتهم بعمق، وذلك بسبب انخفاض مستوى التجارة والأرباح» وتمنوا لو أن باستطاعة بريطانيا مناقشة بعض التنازلات واحترام أفضل لمشاعر الفلسطينيين العرب «وهذا بدوره كان من الممكن أن يضع حداً سريعاً للأعمال العدوانية». واعتبر «فرلونـغ» أن الرابط الرئيسي بين فلسطين والعناصر المسيحية في لبنان هو رابط تجاري.

أما فيما يختص بموقف المسلمين من أحداث وقضية فلسطين فقد قسمه نائب القنصل البريطاني إلى قسمين أساسيين:

الأول: موقف المسلمين الوطنيين غير التقليديين، فالعناصر الإسلامية الشابة

---

(١) Sir Lampson (Cairo) to F.O. No. E5190, of 5 July 1936, in F.O. 371/20023/31.
(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة).

(٢) إن أسماء الزعامات التي اقترحها بشير السعداوي لتأليف الوفد هي التالية:
عن دمشق: شكري بك القوتلي، بشير بك السعداوي، يوسف بك العبسي، مطران الكاثوليك، مطران الروم الأرثوذكس. عن حلب: الدكتور عبد الرحمن بك الكيالي. عن حماه: الدكتور توفيق بك الشيشكلي. عن طرابلس: عبد الحميد كرامي. عن حمص: مظهر باشا أرسلان، عن بيروت: جميل بك بيهم. عن مصر: حمد باشا الباسل، علي باشا علوبة، أحمد خشبة باشا. عن العراق: جميل بك مدفعي، مولود باشا مقلز، سعيد بك ثابت.

سريعة الحماس، حساسة وغالباً بوطنية ملتهبة وعندهم تيقظ مع زيادة خوف من استمرار تدفق اليهود ورأسمالهم داخل فلسطين. وقد عبروا عن استيائهم الشديد من احتمالات سيطرة اليهود على فلسطين لا لأنها تتعارض مع ديانتهم وجنسهم فحسب، بل لأنها تتعارض أيضاً مع الفكرة التي يرتكز عليها الاتحاد الكونفدرالي العربي في كل مناطق الشرق الأدنى. وأضاف نائب القنصل بأنه في شهر أيار (مايو) أقفلت المحال في صيدا وفي بيروت، ووجهت عدة تنظيمات إسلامية احتجاجات بواسطة القنصل العام للحكومة في فلسطين، وشكلت مجموعات لإرسال الإعانات إلى العرب من ضحايا الثورة، كما أن التجار الذين كانوا يحاولون جلب البضائع إلى فلسطين أو خارجها قد هوجموا وأوقفوا في كثير من الحالات.

الثاني: موقف المسلمين التقليديين الذين وصفهم «فرلونـغ» بأنهم أقل تصلباً، وأنه بالرغم من تعاطفهم مع عرب فلسطين، غير أنه بسبب طبيعتهم الجشعة قد وضعوا الاعتبارات التجارية فوق الاعتبارات السياسية. وهم كمسيحيي لبنان يدركون المنافع المادية التي تجلبها الهجرة اليهودية وكذلك الازدهار التجاري بين فلسطين ولبنان. والجدير بالذكر أن هناك عائلتان إسلاميتان لبنانيتان ذات نفوذ تقومان بمفاوضات مع منظمات يهودية لبيعهم أراض في لبنان.

وأخيراً لخص نائب القنصل البريطاني موقف اللبنانيين عامة من بريطانيا ومن القضية الفلسطينية بقوله: «إن العبارات القاسية التي تطلق جزافاً ضد بريطانيا يجب عدم أخذها بالجدية التامة هنا في لبنان. إن الغالبية العظمى مهتمة بالأمور التي تتعلق بالفوائد الشخصية وبأمور المعتقد والسياسة، وحبهم أو عدم حبهم تعبر عنها الكلمات فقط التي قليلاً ما تترجم إلى أعمال حقيقية. وكثيراً ما كان يصار إلى إعلان المقاطعة للبضائع الإنكليزية في مناسبات عدة كدليل احتجاج على عمل معين أو تصرف من بريطانيا، غير أن هذه المقاطعة كانت تسقط بعد يوم أو يومين على الأكثر بعد تبرير أو إذعان فاتر يعوزه الحماس»[١].

---

(١) Furlong to Eden, No E5475, of 14 August 1936, in F.O. 371/20023/31.
(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة).

والجدير بالذكر أن نائب القنصل البريطاني استطاع بواسطة تقريره إلى وزارة خارجيته أن يسبر غور المواقف الحقيقية للبنانيين من القضية الفلسطينية ومن بريطانيا لا سيما بعد أن حلل مواقفهم تحليلاً واقعياً عبر تقسيمه للبنانيين إلى فئات عدة. بالرغم من أنه لم يشر إلى المواقف العملية للشباب اللبناني الذي شارك عملياً في ثورة ١٩٣٦، وكان في مقدمة هؤلاء القائد فوزي القاوقجي والمناضل معروف سعد وسواهما من اللبنانيين.

٣ ـ دور المواقف العربية الرسمية من الثورات الفلسطينية ١٩٣٦ـ١٩٣٧

لا بد من الإشارة إلى أن المواقف العربية الأخرى من قضية فلسطين لم تكن أيضاً على مستوى الخطر الصهيوني، لا سيما وإن القضايا العربية كانت تخضع بشكل أو بآخر لعدم التنسيق، ولهذا فقد بدأت بعض الزعامات والقيادات العربية بالتحرك لدى قادة فلسطين لإقناعهم بوقف الثورة وإيقاف الإضراب العام الشامل، والطلب إليهم القبول بلقاء لجنة التحقيق البريطانية الجديدة. ففي ٢٦ آب (أغسطس) ١٩٣٦ أرسل الأمير عبد الله ـ أمير شرقي الأردن ـ رسالة إلى الحاج أمين الحسيني رئيس اللجنة العربية العليا، أوضح فيها مدى سروره من عزم ملوك العرب على التدخل لحل الأزمة الفلسطينية، وجهود نوري باشا السعيد من أجل هذه الغاية لدى قادة فلسطين والمسؤولين البريطانيين، وجهود المملكة العربية السعودية، غير أن الأمير عبد الله لفت نظر الحاج أمين الحسيني بقوله: «أكرر لفت أنظاركم إلى نقطة أخرى وهي عدم لزوم تبشير الشعب بما هو فوق متناول أيدي الوسطاء مخافة التورط وعدم استطاعة الرجوع فيما بعد وتبقى فلسطين بلجانها وشعبها تقاسي مر البلاء وآلام البلواء...».

وفي الوقت الذي كانت فيه القوى الشعبية العربية من فصائل سورية وعراقية ولبنانية وفلسطينية تشترك معاً بقيادة فوزي القاوقجي للدفاع عن فلسطين، وتقاتل القوى الصهيونية والبريطانية على السواء[1]، في هذا الوقت كان الأمير عبد الله يحاول

---

(١) انظر: البلاغ رقم (٣) الصادر عن القائد العام للثورة العربية في سورية الجنوبية في ٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٦.

خضر العلي محفوظ: تحت راية القاوقجي، ص ٧٠ ـ ٧٢.

إنقاذ الموقف وإقناع القائد فوزي القاوقجي وقف الثورة والتفاوض مع الإنكليز والابتعاد عن «أهواء اللجنة العربية العليا». ففي شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٣٦ أرسل رسالة إلى القاوقجي امتلأت مديحاً بإخلاصه ووطنيته ضمنها عبارة «إن الأخبار عنكم مشوبة بالكثير من الغموض» ثم أشار الأمير عبد الله إلى جدية بريطانيا في حل المشكلة بعد أن أهملتها فترة، لافتاً نظره إلى دعم بريطانيا لقوتها العسكرية في فلسطين «دأبها في كل حرب خارجية أو غائلة في مستعمراتها، ولقد أقبل الشتاء وهي بادئة أعمالها، وفلسطين متعبة تحت تأثير التعطيل في الأعمال والإضراب، ولا يعلم ما وراء هذا إلا الله». أما عن اللجنة العربية العليا فبالرغم من مواقفه السابقة الجيدة منها غير أن الأمير عبد الله رأى في رسالته إلى القاوقجي أنه بالرغم من إخلاصها «إلا أن الأوطان كانت أثمن من أن تعرض للخطر لمجرد ملاحظات غير مدعمة ببراهين أو لوعود غير مؤيدة بحقائق». أما عن رأي الأمير عبد الله من المفاوضات المقبلة مع بريطانيا، فرأيه أن أهل فلسطين «إذا اغتنموا الفرصة قبل فواتها، سينالون في المفاوضات بعض المهم مما يطلبون، ويدرءون الكثير من الخطر الذي يخافون، ولا أخالكم ورفاقكم المحترمين إلا على هذا الرأي إن كانت الوضعية العامة كما أعلم، ولم يكن لديكم جميعاً ما يخفى عليّ. . .»[1] غير أن فوزي القاوقجي استمر في ثورته مع بقية القوى العربية، الأمر الذي أدى إلى إرباك القيادات البريطانية والزعامات العربية الموالية لبريطانيا. ومما يلاحظ بأن الملوك والأمراء العرب استمروا في محاولاتهم لدى القيادات الفلسطينية لا سيما اللجنة العربية العليا، لإقناعها بإيقاف الثورة والإضراب العام الشامل، فالملك السعودي عبد العزيز آل سعود أرسل في ٨ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٦ برقية إلى الحاج أمين الحسيني طلب منه وبقية الفلسطينيين الإخلاد إلى السكينة لا لشيء إلا لأن الملوك العرب والأمير عبد الله «معتمدين على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل» أما الملك غازي ملك العراق فقد أرسل في ٩ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٦ برقية إلى رئيس اللجنة العربية العليا أشار فيها أيضاً دعوته للإخلاد إلى السكينة حقناً للدماء

(١) رسالة الأمير عبد الله أمير شرقي الأردن إلى قائد الثورة فوزي القاوقجي، في أيلول (سبتمبر) ١٩٣٦. فوزي القاوقجي: فلسطين في مذكرات القاوقجي، جـ ٢، ص ٣٨ ـ ٣٩.

«معتمدين على حسن نوايا حليفتنا الحكومة البريطانية المعلنة من تطبيق العدل». أما الأمير عبد الله فقد أرسل من عمان برقية إلى رئاسة اللجنة العربية العليا في ٩ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٦ طلب فيها أيضاً الإخلاد إلى السكينة «معتمدين على حسن نيات الحكومة البريطانية المعلنة في تطبيق العدل».

والأمر اللافت للنظر في هذه الرسائل الملكية والأميرية الملاحظات التالية:

أولاً: اتفاقات وتنسيق في المواقف بين الملك عبد العزيز والملك غازي والأمير عبد الله للسعي لدى القيادات الفلسطينية بوقف الثورة الفلسطينية والإضراب العام حقناً للدماء.

ثانياً: التأكيد على أن حل الأزمة سيعتمد على الصديقة والحليفة بريطانيا.

ثالثاً: استخدم الملوك العرب في رسائلهم عبارات مشتركة مما يشير إلى اتفاقات مسبقة بينهم للعمل على تهدئة الحال.

رابعاً: من المرجح أن اتخاذ هذه المواقف العربية إنما جاءت بتنسيق مع بريطانيا نظراً للصداقة التي تربط بين هذه الحكومات وبين الحكومة البريطانية.

والحقيقة فإن هذه المساعي العربية لقيت قبولاً لدى اللجنة العربية العليا فأصدرت في ١١ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٦ بياناً إلى الشعب الفلسطيني أشارت فيه إلى المساعي المبذولة من الملوك العرب لإنهاء الاضطراب والإضراب «ولما كان الامتثال لإرادة أصحاب الجلالة والسمو ملوك العرب وأمرائهم والنزول على إرادتهم من تقاليدنا العربية الموروثة، وكانت اللجنة العربية العليا تعتقد اعتقاداً جازماً بأن أصحاب الجلالة والسمو لم يأمروا أبناءهم إلا لما فيه مصلحتهم وحفظ حقوقهم... تدعو الشعب العربي الكريم إلى إنهاء الإضراب والاضطراب، إنفاذاً لهذه الأوامر السامية التي ليس لها من هدف إلا مصلحة العرب»[1]. وفي الوقت نفسه أبلغت اللجنة العربية العليا الملك عبد العزيز والملك غازي والأمير عبد الله النزول عند رغبتهم بوقف الإضراب الذي دام أكثر من ستة شهور، وقد ردوا على برقية اللجنة العربية

(١) بيان اللجنة العربية العليا إلى الأمة العربية في فلسطين لإنهاء الإضراب في ١١ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٦. أكرم زعيتر: وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ ـ ١٩٣٩، ص ٤٥٩.

ببرقيات ارتياح معربين عن سرورهم، معتبرين أن هذا القرار حكيم.

أما فيما يختص بموقف اللجنة العربية العليا من اللجنة الملكية البريطانية «لجنة بيل» (Peel Commission) فقد أصدرت بياناً رفضت فيه لقاء اللجنة لا سيما بعد تصريح وزير المستعمرات البريطانية المعادي لأماني الشعب الفلسطيني ولحقوقهم في تقرير مصيرهم، الأمر الذي دعا مجدداً توسط الملوك العرب لإقناع الفلسطينيين بلقاء اللجنة الملكية، وقد رأى الملك عبد العزيز ملك العربية السعودية في رسالة إلى اللجنة العربية العليا في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦ «إن أحسن وسيلة لوصول أهل فلسطين لمطالبهم في الوقت الحاضر هو السكون والهدوء... لما نعتقد فيه من المصلحة لأهل فلسطين أنفسهم وليس لأن فيه مصلحة للحكومة البريطانية وحدها. نعم بيننا وبين الحكومة البريطانية صلات صداقة وود ولكن لولا ما رأيته من مصلحة فلسطين وأهلها لما تدخلنا في الأمر، ومقاطعة اللجنة الملكية في الوقت الحاضر فيه إبطالاً للنتائج التي سعينا من أجلها في إيقاف الإضراب وتأييداً لمصلحة أعداء العرب....»[١] أما الملك غازي فقد أبرق من بغداد إلى الأمير عبد الله في عمان في ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦ أوضح فيها أن وزير الخارجية العراقية قابل السفير البريطاني بشأن فلسطين والهجرة اليهودية، وقد «وعدنا بأنه سيكتب إلى حكومته وقال إنه يحبذ أن تعيد اللجنة العربية العليا النظر في قرارها بخصوص مقاطعة اللجنة الملكية لأن ذلك قد يؤدي إلى نتائج غير طيبة من حيث تحقيق المطاليب... أرجو إبلاغ اللجنة إذا أمكن إعادة النظر في أمر المقاطعة لأن ذلك أولى»[٢].

ويبدو أن اللجنة العربية العليا بالرغم من تجاوبها مع الوساطات العربية غير أنها كانت لا تزال في قرارة أعمالها تشكك بهذه الوساطات

(١) برقية من الملك عبد العزيز (الرياض) إلى الحاج أمين الحسيني (القدس) في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦.

(٢) برقية رمزية من الملك غازي (بغداد) إلى الأمير عبد الله (عمان) في ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦.

للجنة الملكية. الأمر الذي أدى إلى انزعاج الأمير عبد الله، فأرسل على الفور في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٦ رسالة إلى الحاج أمين الحسيني عاتبه فيها على ما جاء في صحيفة «اللواء» مؤكداً بأنه كان يريد الإدلاء للجنة الملكية «بالحجج والمجادلة عن الحق الذي لا مرية فيه. فما الحاجة إذاً والحال ما ذكر إلى ما فيه المساس بشعوري على صحائف «اللواء» والتعريض بـي كأنني سأتطفل على اللجنة وأتكلم عنها أمام لجنة أجنبية» ثم عاتب الأمير عبد الله الحاج أمين الحسيني على النية في عقد مؤتمر في مصر للاحتجاج ضد الملك غازي والحكومة العراقية لنفيه أحرار العراق. وتساءل كيف يمكن اللجوء إلى هذا الأسلوب في الوقت الذي فيه فلسطين أحوج ما تكون إلى عطف كل هيئة عربية لها كيان سياسي «فكأن موجة سياسية تتوجه من فلسطين ضد البيت الهاشمي في كل محل هو فيه، فلم ومم؟!»[1].

وقد تبين من خلال الاتصالات والمراسلات العربية مع القيادات الفلسطينية أن هناك إصرار من الملك عبد العزيز آل سعود والملك غازي والأمير عبد الله على إلغاء اللجنة العربية العليا لقرارها بمقاطعة اللجنة الملكية، مما دعا اللجنة العربية إلى إرسال وفد إلى الملكين عبد العزيز وغازي مؤلف من عوني عبد الهادي وكامل القصاب وعزة دروزة ومعين الماضي، وذلك للبحث معهما حول أسباب قرار اللجنة بالمقاطعة. غير أن ملك السعودية وملك العراق أقنعا الوفد بضرورة مقابلة اللجنة الملكية مع تأكيد على أن لقاءها سيؤدي إلى خير فلسطين وشعبها، ثم سلما الوفد رسائل تطمين، فقد أشار الملك عبد العزيز في رسالته إلى الحاج أمين الحسيني في الأول من كانون الثاني (يناير) ١٩٣٧ أنه «لما لنا من الثقة بحسن نية الحكومة البريطانية في إنصاف العرب، فقد رأينا أن المصلحة تقضي بالاتصال باللجنة الملكية والإدلاء إليها بمطاليبكم العادلة لأن ذلك أضمن لحقوقكم وأدعى لمساعدة أصدقائكم في حسن الدفاع عنكم. . .» أما الملك غازي فقد حمّل الوفد رسالة إلى الحاج أمين الحسيني مؤرخة في ٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٧ كانت هي في الحقيقة صورة طبق الأصل لرسالة الملك عبد العزيز آل سعود باستثناء تاريخ كتابتها، مما يشير إلى

---

(١) رسالة الأمير عبد الله (عمان) إلى الحاج أمين الحسيني (القدس) في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٦. الآثار الكاملة للملك عبد الله، ص ٣٧١ ـ ٣٧٢.

استمرار الاتصالات السعودية ـ العراقية للعمل على إقناع القيادات الفلسطينية لوقف التحرك السلبي الفلسطيني، ولتذليل العقبات في وجه الإدارة البريطانية. وكان من أثر هذه الرسائل وهذه الوساطة التي رافقتها تأكيدات «ملكية» للوفد الفلسطيني على إيجابية النتائج، أن وافقت اللجنة العربية العليا على الاتصال باللجنة الملكية استجابة لوساطتي الملك السعودي والملك العراقي[١].

ورأت الإدارة البريطانية والقوى الصهيونية أنه من الضروري تفتيت الصف الوطني الفلسطيني قبل مثول القيادات الفلسطينية أمام اللجنة الملكية، فبدأت تلك القوى بإثارة الفتن الطائفية بين المسلمين والمسيحيين ليتأكد للجنة الملكية أن الفلسطينيين أنفسهم غير قادرين على العيش معاً لمجرد أن فلسطين تضم مسلمين ومسيحيين، فكيف يمكن أن يركن اليهودي إلى الفلسطيني العربي؟ ولإعطاء مبرر للجنة بأن تصدر قرارات مؤيدة لليهود والصهيونية. فما كان من اللجنة العربية العليا إلا أن سعت قبل مقابلة اللجنة الملكية إلى توطيد الوحدة الوطنية، فأصدر الحاج محمد أمين الحسيني بياناً إلى الأمة ذكّرها بالبيان السابق الذي اشتمل على تحذيرها «وتنبيهها إلى وجود أيد أثيمة تثير نعرة طائفية خبيثة يرمي مثيروها من أعداء البلاد، إلى تشويه جمال الوحدة العربية والأخوة الوطنية في هذه البلاد المقدسة، كما اشتمل على دعوتها أبناء الأمة الكريمة مسلمين ومسيحيين إلى محاربة تلك الدسيسة وقمعها والقضاء عليها. . .»[٢].

ومهما يكن من أمر فقد حرصت القيادة الفلسطينية على أن يلتقي اللجنة الملكية البريطانية الشخصيات الإسلامية والمسيحية على السواء لإضفاء الطابع الوطني على لقاء اللجنة، ففي ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٧ ألقى الحاج أمين الحسيني بياناً شاملاً

(١) رسالة الملك عبد العزيز آل سعود في الأول من كانون الثاني (يناير) ١٩٣٧، ورسالة الملك غازي في ٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٧، وبيان اللجنة العربية العليا في ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٧ بقبول الوساطة كلها موجودة ضمن مجموعة وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ب I/VII وثيقة رقم (٣) مخطوطة ومطبوعة (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

(٢) بيان من اللجنة العربية العليا إلى الأمة العربية في فلسطين، في ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٧ وثائق الهيئة العربية العليا، ملف ب I/VII وثيقة رقم (٢) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

وشهادة مفصلة أمام اللجنة أشار فيها إلى تاريخ القضية الفلسطينية وخيبة الأمل من موقف الحلفاء لا سيما من جراء وعد بلفور واتفاقية سايكس ـ بيكو ومؤتمر سان ريمو وصك الانتداب. ثم أوضح أساليب الهجرة اليهودية وكيفية انتزاع الأراضي من العرب، وكيف أن لجان التحقيق التي أرسلتها بريطانيا لم تحقق النتائج المرجوة بسبب نفوذ اليهود وضغطهم على الحكومة البريطانية. وأشار إلى أسباب الاضطرابات في فلسطين التي مردها إلى حرمان العرب من حقوقهم، واتباع بريطانيا سياسة إنشاء الوطن القومي اليهودي. ورأى الحسيني أخيراً أن حل قضية فلسطين لا يمكن أن تتم إلا بالعدول عن تجربة الوطن القومي اليهودي وبوقف الهجرة اليهودية وبمنع انتقال الأراضي العربية لليهود، وإنهاء قضية فلسطين على غرار قضايا العراق وسوريا ولبنان بإنهاء عهد الانتداب وعقد معاهدة بين بريطانيا وفلسطين(١).

أما المطران غريغوريوس حجار ـ مطران عكا وحيفا والناصرة ـ فقد ألقى ببيان تفصيلي أمام اللجنة الملكية لا باعتباره رجل دين فحسب وإنما لينقل إلى اللجنة آراء الشعب الفلسطيني في المدن والقرى. واعتبر أن الخلاف العربي ـ الصهيوني هو أعمق ما يظن، موضحاً أن سبب الأزمة هو وعد بلفور الذي يهدف إلى إقامة الوطن القومي اليهودي. ورأى أن الإسلام والمسيحية في فلسطين هما ضد الصهيونية، وأنه لا يمكن اتفاقهما مع اليهود لعدم إخلاص اليهود. ثم تحدث عن أن الوجود اليهودي في البلاد أعاق من حرية النصارى الدينية وأثقل عاهل الفلاح الفلسطيني مؤكداً أخيراً رفض المسلمين والمسيحيين للسيطرة اليهودية على فلسطين(٢). كما أن جورج أنطونيوس كانت له مرافعة هامة أمام اللجنة في الدفاع عن فلسطين وشعبها منتقداً السياسة البريطانية الموالية للصهيونية(٣). ويمكن القول أيضاً بأن اللجنة الملكية استمعت أيضاً إلى عدد من الشهادات اليهودية.

---

(١) بيان الحاج أمين الحسيني أمام اللجنة الملكية البريطانية في ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٧. وثائق الهيئة العربية العليا، ملف ب I/IIV، وثيقة رقم (٥) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث) انظر أيضاً: مجموعة شهادات العرب في فلسطين أمام اللجنة الملكية. جمع جميل الشقيري، ص ٧ ـ ١٠.

(٢) بيان المطران غريغوريوس حجار أمام اللجنة الملكية في كانون الثاني (يناير) ١٩٣٧. مجموعة شهادات العرب في فلسطين أمام اللجنة الملكية البريطانية، ص ٤٠ ـ ٤٤.

(٣) انظر: مرافعة جورج أنطونيوس أمام اللجنة في: مجموعة شهادات العرب، ص ٨٥ ـ ٨٨.

والجدير بالذكر أن جميع الآراء العربية التي ذكرت أمام اللجنة لم يؤخذ بها، إنما وضعت اللجنة تقريراً مفصلاً نشرته الحكومة البريطانية باللغتين العربية والإنكليزية في ٧ تموز (يوليه) ١٩٣٧، وقد تضمن عرضاً تاريخياً للقضية الفلسطينية منذ الحرب العالمية الأولى وكيفية مجيء المهاجرين اليهود، واضطرابات فلسطين المستمرة بين العرب واليهود، وموقف الأديان من الأماكن المقدسة. ورأت اللجنة الملكية بعد أن عرضت ظلامات العرب واليهود أن كل ما يمكن تقديمه لفلسطين هو بمثابة مسكنات، ولا يمكنها أن تستأصل شأفة الداء «فهو متأصل إلى درجة حملت اللجنة على الجزم في الاعتقاد بأن الأمل الوحيد بشفائه لا يأتي إلا عن طريق إجراء عملية جراحية». واقترحت اللجنة أن هذه العملية الجراحية لن تكون إلا بتقسيم فلسطين إلى شطرين عربي ويهودي «فليس ثمة سياسي منصف يسعه أن يفكر في تسليم الأربعمائة ألف يهودي الذين سهلت الحكومة البريطانية دخولهم إلى فلسطين بموافقة عصبة الأمم إلى الحكم العربي، أو في تسليم مليون من العرب إلى الحكم اليهودي فيما لو أصبح اليهود الأغلبية في البلاد» وعلى هذا فإن في إمكان كل عنصر منهما أن يحسن الحكم في قسم من فلسطين «فالتقسيم يفسح مجالاً لتوطيد السلام في النهاية، الأمر الذي لا يتيحه أي مشروع آخر» واقترحت اللجنة في مشروعها بأن الحدود المقترحة للمقاطعتين تستلزم إدخال أراضي الجليل الجبلية الواقعة بين صفد وسهل عكا في المنطقة اليهودية، على أن تبقى المدن المختلطة السكان وهي: طبريا وصفد وحيفا وعكا تحت سلطة الانتداب، أما المقاطعة العربية فيجب أن تضم منطقي السامرة واليهودية اللتين تتمركز فيهما روح القومية العربية، بالإضافة إلى مدينة يافا وغزة. أما حيفا ومرفأها المطل على البحر المتوسط فيمكن للدولة العربية أن تستخدمه أيضاً لأغراضها الاقتصادية. ومن ثم فبالإمكان بعد تأسيس الدولتين العربية واليهودية تبادل الأراضي والسكان بينهما. وتضمن التقرير أيضاً فوائد العرب واليهود من تقسيم فلسطين، رغم إشارته إلى أن العرب واليهود لن يقبلوا المشروع للوهلة الأولى[١].

---

(١) انظر البلاغ البريطاني الرسمي رقم ٣٧/٩؛ ٧ تموز (يوليه) ١٩٣٧ المتضمن تقرير اللجنة الملكية في: الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، جـ ١، ص ٢٠٣ ـ ٢٣٨.

وفي الوقت نفسه أصدرت الحكومة البريطانية بياناً صادراً عن وزارة المستعمرات في تموز (يوليه) ١٩٣٧ أشارت فيه إلى أن حكومة صاحب الجلالة نظرت في التقرير الاجتماعي الذي رفعته اللجنة الملكية، ووجدت أنها توافق بصورة عامة على الحجج التي استندت إليها اللجنة والاستنتاجات التي توصلت إليها. وجاء في البيان أيضاً «لقد كانت حكومة جلالته في تأييدها لحل مشكلة فلسطين على أساس التقسيم، متأثرة تأثيراً عميقاً بما ينطوي عليه هذا الحل من الفوائد لكل من العرب واليهود، فبواسطته ينال العرب استقلالهم القومي، ويصبح في وسعهم أن يتعاونوا مع عرب البلاد المجاورة على قدم المساواة في سبيل تحقيق وحدة العرب ورقيهم. . . ومن جهة أخرى سيؤمن مشروع التقسيم إنشاء الوطن القومي اليهودي وينقذه من احتمال خضوعه لحكم العرب في المستقبل. . .».

وبالرغم من هذه التقارير والبيانات البريطانية غير أن العرب واليهود لم يقبلوا بمشروع التقسيم، فقد اعتبره العرب انتقاصاً لحقوقهم التاريخية الثابتة في فلسطين وانتزاعاً لأراضيهم، بينما اعتبره اليهود أنه مخالف لوعد بلفور وللتطلعات الصهيونية لامتلاك فلسطين «الأرض الموعودة». وبالفعل فقد جرت اتصالات عربية ويهودية بالمندوب السامي البريطاني تضمنت احتجاجات على مشروع التقسيم، وغرابة الرفض للمشروع لا تكمن في الموقف العربي، إنما في الموقف الصهيوني وفي موقف المهاجرين الغرباء عن الأرض الفلسطينية الذين أظهروا تشدداً في الموضوع.

وفيما يختص بموقف اللجنة العربية العليا، فقد انتابتها الصدمة من جراء مشروع التقسيم، وذلك بسبب اعتمادها على الوعود العربية من ملوك وأمراء وقادة العرب، الذين وعدوا الفلسطينيين بالوصول إلى حقوقهم «معتمدين على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية» والذين طلبوا من قادة فلسطين الاجتماع إلى اللجنة الملكية لأن «مقاطعة اللجنة الملكية في الوقت الحاضر فيه إبطالاً للنتائج التي سعينا من أجلها في إيقاف الإضراب وتأييداً لمصلحة أعداء العرب. . .».

ويلاحظ إذاً بأن إنهاء الإضراب العام ومقابلة اللجنة الملكية تحت إلحاح الملوك والأمراء العرب، لم تسفر عن أية نتيجة إيجابية للفلسطينيين في تحقيق مطالبهم

وآمالهم في حرية واستقلال كامل بلدهم. لذا عادت اللجنة العربية العليا إلى من وعدوا شعب فلسطين بتحقيق آماله، فأبرقت في ٨ تموز (يوليه) ١٩٣٧ برقية إلى الملوك والمسؤولين العرب أشارت فيها إلى قرار التقسيم الذي يعني اقتطاع أخصب وأهم أقسام فلسطين في المناطق الساحلية مضافاً إليها القسم الشمالي، ووضع (٣٠٠) ألف عربي تحت سيطرة الدولة اليهودية. أما العرب فسيحشدون فيما تبقى من الأراضي الجبلية القاحلة وفي مدينة يافا. «وهكذا تتمزق هذه البلاد شر ممزق وتنقض العهود التي قطعتها الحكومة البريطانية لجلالتكم بإنصاف العرب في هذه المرة»[١] ثم ناشدت اللجنة العربية العليا الملوك العرب إنقاذ فلسطين من شرور الاستعمار والتهويد والتمزيق.

ونظراً لأن قرار التقسيم أحدث حرجاً لملكي السعودية والعراق وأمير شرقي الأردن، لا سيما وإن فلسطين بدأت تشهد اضطرابات وثورة جديدة، فقد أرسلت وزارة الخارجية العراقية مذكرة سرية في ١١ تموز (يوليه) ١٩٣٧ إلى مفوضياتها في الخارج تطالب فيها الاحتجاج على موضوع تقسيم فلسطين مُذكِّرة الحكومة البريطانية بنداءات الملوك العرب للشعب الفلسطيني ودعوتهم «الإخلاد إلى السكينة حقناً للدماء معتمدين على حسن نوايا حليفتنا الحكومة البريطانية» وأكدت وزارة الخارجية العراقية في مذكرتها بأن نداءات الملوك العرب «كان مطابقاً لرغبات حكومة صاحب الجلالة البريطانية التي رحبت «بكل نفوذ يشعر أي عاهل عربي أو حكومة عربية صديقة بأنه في استطاعتهم استخدامه نحو عرب فلسطين، مما يوقف الاضطرابات والعنف بأسرع وقت لكي لا تتأخر مهمة البحث عن إيجاد حل مرضي دائم لجميع الأحزاب بواسطة اللجنة الملكية»[٢]. ثم تضمنت المذكرة خيبة أمل العراق من مقررات اللجنة الملكية المتضمنة اقتراح بتقسيم فلسطين، مؤكدة على حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم[٣].

---

(١) برقية اللجنة العربية العليا (القدس) إلى الملوك العرب، في ٨ تموز (يوليه) ١٩٣٧. وثائق المقاومة الفلسطينية العربية، ص ٦٠١.

(٢) من خطاب السير برسي لورين سفير بريطانيا في تركيا إلى نوري باشا السعيد، في ٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٦. وقد اعتمدت وزارة الخارجية العراقية في مذكرتها على هذا الخطاب.

(٣) مذكرة وزارة الخارجية العراقية موقعاً عليها من عباس مهدي وكيل وزير الخارجية إلى المفوضيات الملكية في أنقرة وطهران وجنيف في ١١ تموز (يوليه) ١٩٣٧. رقم س/٣٧/١. سري للغاية.

وبرأي الوزير السعودي المفوض في لندن أن بعض عرب فلسطين ومصر إنما بأسئلتهم وطلب الفتاوى من علماء نجد، إنما يضمرون إيجاد المشاكل لنجد ولحاكمها «فإنه لا بقصد من هذه الفتاوى واستنهاض الهمم إلا إشعال الفتنة من جديد في فلسطين.

وقد وافق العلماء أخيراً على الأناة والصبر لمدة شهرين أو ثلاثة ريثما تنجلي الأحوال وتنكشف الحالة العامة، وقد تقنع الحكومة البريطانية بحل آخر غير التقسيم». وأخيراً أرفق الوزير حافظ وهبه طي هذه المذكرة كتاب العلماء إلى الملك ورده عليه. ومما جاء في كتاب علماء السعودية إلى الملك في ٢٩ آب (أغسطس) ١٩٣٧[1]، أنه وردت عليهم أسئلة كثيرة من الهند ومصر والعراق وفلسطين ومن بعض أهالي نجد والحجاز «يستفتوننا فيها عن حكم الإسلام في اقتطاع أرض المسلمين لليهود وإنشاء دولة يهودية في فلسطين. وقد طلب منا بعض المستفتين أن نرسل إليهم الإجابة سراً من دون اطلاعك، لا شكاً فيما فطرت عليه من الإخلاص للدين ولكن لأن هذه المسألة لها بعض المساس بالسياسة ولا سيما بالدولة البريطانية التي بينك وبينها صلات عهدية» ثم أورد العلماء في كتابهم أحاديث نبوية وآيات قرآنية تؤكد معاداة اليهود للمسلمين وبطلان إنشاء الدولة اليهودية على الأرض الإسلامية، ثم «إننا سلمك الله لم نر أن نرسل الفتاوى التي استفتينا فيها إلى الأمصار إجابة لسائليها حتى نتراجع وإياك فيها ونتعرف موقفك إزاء هذه المصيبة التي لم يصب الإسلام بمثلها من قبل. ولا نظن أن أعمال الدولة البريطانية في فلسطين سوف لا ينتج منها غير القضاء على العرب والإسلام بإنشاء الدولة اليهودية». ومما جاء في كتاب العلماء:

---

(١) كتاب علماء السعودية إلى الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل السعود في ٢٩ آب (أغسطس) ١٩٣٧ ـ ٢٢ جمادى الثانية ١٣٥٦. وهو من ضمن مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية مصنف على النحو التالي: E5726, in F.O. 371/20815/31, pp. 23-27.

«وإننا لا نخفي عليك أن من واجبنا استنهاض المسلمين لدفع هذه الكارثة عن الإسلام، وأن من أكبر الإثم السكوت. إننا سنرفع علم الجهاد إعلاء لكلمة الله، ولا نظنك إلا موافقنا، فإن خالفتنا في الرأي فاتركنا وشأننا حتى يبني اليهود مملكتهم على أشلاء المسلمين ونحن واثقون من نصر الله وتأييده لنا». وبالرغم من أن العلماء أشاروا في كتابهم إلى الملك عبد العزيز ضرورة الرجوع «لولي الأمر» في موضوع إعلان الجهاد والاعتماد على مشورته، ولكنهم خالفوا هذا الرأي في موضوع فلسطين ذلك لأن مسألة اليهود «ليست مسألة جهاد فقط ولكنها مسألة دفاع عن الإسلام والمسلمين وعن منازل الوحي، وليس في هذا الأمر استثناء ولا عذر فيه لأحد، ولذلك فالدفاع واجب ويجوز لأهل الثغور من المسلمين إذا رأوا ضرورة الدفاع فإنهم يدافعون ولو بغير استشارة ولي الأمر فأي جهاد أكبر من هذا الجهاد». وأوضح علماء السعودية[1] للملك عبد العزيز أنه من الضروري أن يعلم أن لليهود أطماعاً في المدينة وخيبر وتيما، ولهذا السبب وبسبب نيتهم إقامة دولة يهودية في أرض المسلمين فإن الواجب يقضي مقاتلتهم.

أما رد الملك عبد العزيز آل سعود إلى علماء السعودية في ٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧، فهو يبين موقفاً من مواقفه المؤيدة للقضية الفلسطينية، فقد جاء في رده تأكيد بأنه لا يريد إلا أن يقدم مصالح المسلمين على جميع رغائبه ومصالحه الخاصة، وأنه يوافق على جميع ما جاء في كتابهم مشيراً إلى «أن الخطر على ملكي وأهل بيتي أكثر من الخطر على جميع الخلق... وقد رأيت لمعالجة هذا الخطر مواصلة السعي مع الحكومة البريطانية بالطرق السياسية... ليس لمصلحة من مصالح الدنيا»[2]. وأكد بأن تعاونه مع إنكلترا لا لشيء إلا لأن هذه الدولة «أهون شراً من غيرها وتمتاز على غيرها بكثير من المزايا منها الأناة والتباعد عن الشر والرغبة التي نراها منها في موادة

(١) وقّع على كتاب علماء السعودية كل من: محمد بن عبد اللطيف آل الشيخ، محمد بن إبراهيم آل الشيخ، محمد بن بشير، عبد الله بن بليهد، عبد الرحمن بن زاحم، عمر بن سليم.

(٢) رد الملك عبد العزيز على كتاب العلماء في ٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧ ـ ٢٧ جمادى الثانية ١٣٥٦. وهو من ضمن مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية مصنف على النحو التالي:

E5726, in F.O. 371/20815/31, pp. 28-30.

العرب، ولذلك كنت ولا أزال أرى أن مصلحة بلادنا أن نكون وبريطانيا في مسالمة وتواد وصداقة» ورأى الملك في رده بأن نشر الفتوى والحث على الجهاد إنما سيكون «صدمة لصديقتنا بريطانيا بلا مبرر» ورجاهم التريث في هذه المسألة حتى تنتهي المراجعات مع الحكومة البريطانية وإلا فإنه لن يتمكن من منع أي شخص يريد إظهار مبادىء دينه. «وقد أرسلت إلى مندوبي في لندن وأحضرته هنا لأتكلم معه بما يلزم ويخبر الحكومة البريطانية به. ومن عادتي التي تعرفونها إني لا أحب المجاهرة بأعمالي وأعمل بالسر حتى أتمكن من الوصول للنتيجة وأقوم بكل واجبي».

وكان الملك عبد العزيز قد أرسل في ٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧ مذكرة إلى الحكومة البريطانية[١] أشار فيها إلى أنه ليس بحاجة للتأكيد على أنه وبريطانيا يسيران وفق خطة موحدة متفق عليها «بالرغم من أن الحكومة البريطانية كانت تقف في أكثر الأحيان موقفاً سلبياً من حيث عدم رغبتها في التقيد بسياسة معينة ثابتة» ورأى أنه في هذه الظروف الحرجة لا بد من مفاتحة «صديقتنا» بكل صراحة في موضوع فلسطين «وقد تحققت للحكومة البريطانية من دون شك رغبتنا الأكيدة في المساعدة على معالجة هذه القضية بروح النصفة والاعتدال حين اشتداد الاضطرابات بفلسطين في العام الماضي وحين تحقيقات اللجنة الملكية. وبنفس تلك الروح قد أبلغنا للسير ريدر بولارد دهشتنا من تقرير اللجنة الملكية واعتبارنا له ضربة مؤلمة تصيبنا نحن خاصة، فضلاً عن إصابتها لأماني العرب والمسلمين في الصميم». وقدم الملك عبد العزيز ملاحظاته حول القضية الفلسطينية بقوله:

أولاً: إن عدم حل قضية فلسطين على وجه مقبول قد يؤدي إلى إيجاد هوة سحيقة بين العرب وبين بريطانيا.

ثانياً: إن قضية فلسطين قضية عربية إسلامية لا يمكن لأية بلاد عربية أو إسلامية أو لأي حاكم عربي مسلم أن يغفلها أو يهملها دون أن يعرض نفسه للانتقاد والتخطئة.

---

(١) مذكرة الملك عبد العزيز آل سعود إلى الحكومة البريطانية في ٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧ ـ أول رجب ١٣٥٦هـ. وهي من ضمن مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية مصنفة على النحو التالي:
E 5726, in F.O. 371/20815/31, pp. 31-35.

ثالثاً: إن البيانات التي أصدرتها السعودية والعراق وشرقي الأردن بالاتفاق مع بريطانيا كان لها الأثر الفعال والمباشر في وقف الاضطرابات وتعاون العرب مع اللجنة الملكية.

وأفصح الملك السعودي عن موقفه من قرار تقسيم فلسطين بقوله: «لم نشأ أن نزيد في الصعوبات الكثيرة التي تواجهها الحكومة البريطانية بالاحتجاج على تقرير التقسيم أو بإعلان استهجاننا له وعدم موافقتنا عليه، وإنما اكتفينا بإبداء ملاحظاتنا وبيان رأينا لها رأساً وفيما بيننا لوثوقنا أنها تتلقى ما نوضحه لها بكل صراحة وإخلاص». غير أنه رأى أن مضي بريطانيا في هذه السياسة تجاه فلسطين سيؤدي إلى قيام نزاع عنصري بين العرب وبريطانيا «وهذا أمر يجب أن نبذل جهودنا للحيلولة دونه» وإن كان أشار إلى أن ذلك يبدو مستحيلاً. ولكنه رأى أن بريطانيا لا بد أن تعود عن قرار التقسيم، لأن في هذا القرار إجحاف بحقوق العرب لا سيما حول ما عرف باسم «تبادل السكان» بين المنطقتين وهو أمر لم يجر له مثيل من قبل، كما أن وعد بلفور نفسه لم ينص على جلاء العرب من بلادهم، وأخيراً اقترح الملك عبد العزيز على الحكومة البريطانية عدة اقتراحات لحل قضية فلسطين حلاً نهائياً وهي تندرج فيما يلي:

أولاً: تأسيس حكومة دستورية في فلسطين يشترك بها سكان فلسطين الحاليون بنسبة عددهم في الوقت الحاضر على أسس يتفق عليها، وتوضع ضمانات كافية لحماية الأماكن المقدسة والوصول إليها للجميع وكفالة حقوق الأقليات وتوزيع العدالة وضمان مصالح بريطانيا العظمى.

ثانياً: تحديد الهجرة اليهودية بنسبة ثابتة هي النسبة الحالية بين سكان فلسطين، بحيث لا يجوز زيادتها عن ذلك مهما تقلبت الأحوال.

ثالثاً: وضع تدابير معينة لانتقال الأراضي بشكل يضمن عدم تجريد العرب من أراضيهم.

وبعد أن قدم الملك هذه الاقتراحات أعرب عن أمله في أن تلاقي قبولاً لدى الحكومة البريطانية الصديقة، وأن توافيه بآرائها قبل استفحال الخطر، وستجد فيه

ذلك الصديق الذي يهمه متابعة حسن التفاهم وتثبيت الصداقة بين العرب وبريطانيا.

غير أن الأمر الملاحظ في هذه الفترة أن بريطانيا كانت باستمرار تحصل على تنازلات عربية رسمية وعلى مكاسب سياسية دون أن تقدم أية مساعدة للقضية الفلسطينية، ولوحظ أيضاً بأن الدول العربية كانت تحاول باستمرار إرضاء الحكومة البريطانية بمحاولاتها تخفيف الوطأة ضد بريطانيا، أو إلغاء مؤتمر يندد بالسياسة البريطانية في المنطقة. فبالرغم من تيقن الملك عبد العزيز آل سعود بأن بريطانيا تقف إلى جانب الصهيونية وتؤيد تقسيم فلسطين وإنشاء دولة يهودية، فقد استمر في تحالفه مع بريطانيا، وحاول مع العرب إيقاف المؤتمر العربي في بلودان الذي تقرر عقده في ٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧. وقد سلم الأمير فيصل بن عبد العزيز مذكرة بهذا المعنى للوزير البريطاني المفوض في جده المستر «تروت» (Trott)، وقد تضمنت المذكرة فشل المساعي السعودية في صدد إلغاء المؤتمر، وكان «تروت» قد أرسل مذكرة سرية بهذا المعنى إلى وزير الخارجية البريطانية «انتوني ايدن» (A. Eden) في ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧[١]. فما كان من أنتوني ايدن إلا أن أرسل جواباً حث فيه الملك على الوقوف إلى جانب بريطانيا موجهاً بعض اللوم إلى صدور قرارات مؤتمر بلودان المعادية لبريطانيا.

وكان الأمير فيصل بن عبد العزيز قد سلم باسم وزارة الخارجية السعودية مذكرة إلى الوزير البريطاني المفوض جاء فيها بأن جلالة الملك اطلع على جواب المستر إيدن رداً على الرسالة الملكية «التي كنتم بلغتكم إياها بتاريخ ١٩ جمادى الثانية ١٣٥٦ ـ الموافق ٢٦ أغسطس ١٩٣٧، وأن جلالة الملك يريد أن يوضح للحكومة البريطانية أن الشيخ كامل القصاب[٢] سافر من هنا مقتنعاً بعدم لزوم عقد مؤتمر عربي عام كالذي كانت النية متجهة إلى عقده من قبل، ولكن بسبب تأخره في الوصول قبل الميعاد الذي ظن أنه يكفي لرجوعه فإن الذين كانوا يودون عقد المؤتمر كانوا تسرعوا في إرسال الدعوات ليوم ٨ سبتمبر، وقد كان المشتركون معهم من العراق قد وافقوهم على عقده. وبناءً على ذلك فقد اعتذر لنا أهل المؤتمر بأنهم مع موافقتهم على رأينا

(١) Trott to Eden, No. E 5784, of 13 sept. 1937, in F.O. 371/20815/31.

(٢) الشيخ كامل القصاب عضو اللجنة العربية العليا وأحد قيادات فلسطين.

ورغبتهم في النزول على رغبتنا فإن الترتيبات كانت سارت شوطاً بعيداً لم يكن من المصلحة أن يعدل عنها بالكلية، ولذلك اكتفي بأقل ما يمكن من الترتيبات»[١].

والواقع فإن الحكومة السعودية بسياستها إزاء بريطانيا، سواء أرادت من ذلك الحصول على تنازلات بريطانية أو أنها كانت تعمل لمصلحة القضية العربية أو لمصلحة الشعب الفلسطيني، فمهما تكن المبررات فإن الوقائع والوثائق والأسانيد أثبتت عدم النجاح فيما يختص بقضية فلسطين، لأنه ثبت مواصلة بريطانيا سياستها لتهويد فلسطين وإنشاء الدولة اليهودية، كما ثبت فشل بقية الدبلوماسيات العربية أيضاً، وهذا ما سيتكرر أيضاً بالنسبة للسياسات العربية إزاء الموقف الأميركي من قضية فلسطين لا سيما بعد الحرب العالمية الثانية.

ومهما يكن من أمر، فقد كان المؤتمر العربي القومي قد عقد في بلودان وأصدر مقرراته في ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧ وهي:

١ ـ إن فلسطين جزء لا ينفصل من أجزاء الوطن العربي.

٢ ـ رفض ومقاومة تقسيم فلسطين وإنشاء دولة يهودية فيها.

٣ ـ الإصرار على طلب إلغاء الانتداب ووعد بلفور وعقد معاهدة مع بريطانيا تضمن للشعب العربي الفلسطيني استقلاله وسيادته، وأن تكون حكومته دستورية، للأقليات فيها ما للأكثريات من الحقوق وفقاً للمبادىء الدستورية العامة.

٤ ـ تأييد طلب وقف الهجرة اليهودية عاجلاً وإصدار تشريع يمنع انتقال الأراضي من العرب لليهود.

٥ ـ يعلن المؤتمر أن استمرار الصداقة بين الشعبين البريطاني والعربي متوقف على تحقيق المطالب السابقة وأن إصرار إنكلترا على سياستها في فلسطين يرغم العرب أجمع على اتخاذ اتجاهات جديدة، كما أن الائتلاف بين العرب واليهود لا يتم إلا على هذه الأسس[٢].

---

(١) Emir Faisal (Mecca) to British Legation (Jedda), No. E 5784, of 12 sept. 1937, in F.O. 371/20815/31. p. 129.

(٢) قرارات المؤتمر العربي القومي في بلودان بسوريا في ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧ الذي عقد برئاسة ناجي السويدي. أوراق أكرم زعيتر، المصدر السابق، ص ٤٧٠.

وكان لهذه القرارات أثر سيء على السياسة البريطانية في المنطقة لا سيما وإن المؤتمر بلغ القرارات إلى مجلس عصبة الأمم في جنيف وطلب منه إصدار قرار لحل قضية فلسطين، كما بلغها إلى الوفد البريطاني لدى العصبة وإلى وفود مصر والعراق وتركيا وإيران وأفغان وفلسطين في جنيف وإلى رئيس الوزراء البريطاني والمكتب العربي في لندن وإلى صحف: التايمز، والإيڤنينج ستاندرد والدايلي تلغراف والدابلي اكسبرس وسواها.

وقد رافق هذه القرارات عودة الاضطرابات إلى فلسطين واتساع نطاق المعارضة على السياسة البريطانية لا سيما اتجاهاتها لتقسيم فلسطين، واتخذت المعارضة في هذه المرة طابع الثورة المسلحة والقيام بعمليات عسكرية.

٤ ـ المواقف البريطانية والعربية من قضية فلسطين عام ١٩٣٨

شهدت القضية الفلسطينية مع مطلع عام ١٩٣٨ تطورات جديدة على الأصعدة المحلية والعربية والبريطانية، ففي ٤ كانون الثاني (يناير) أصدر وزير المستعمرات البريطاني ما عرف باسم «الكتاب الأبيض» الذي تضمن إصراراً بريطانيا على تقسيم فلسطين مع إجراء بعض التعديلات الطفيفة، وإرسال لجنة تحقيق جديدة لدراسة القضية من جديد ولاتخاذ ما تراه مناسباً في موضوع التقسيم.

وكانت مسألة تكوين «لجان التحقيق» البريطانية وإرسالها إلى فلسطين قد بات أمراً تقليدياً ومزعجاً في الوقت نفسه للشعب الفلسطيني. وبمناسبة هذا الوضع أصدرت اللجنة العربية العليا بياناً رداً على الكتاب الأبيض أشارت فيه بأن اللجنة تلاحظ بأن الحكومة البريطانية لا تزال تفكر في التقسيم، وفي إقامة دولة يهودية في فلسطين، «واللجنة العربية العليا تأسف أشد الأسف إذ ترى هذا الإصرار من جانب الحكومة البريطانية على خطة ظهر فسادها، وسلبت البلاد أمنها وهناءها... إن الموقف الإجماعي الصريح الذي وقفه الشعب العربي ضد مشروع التقسيم لا يصح مطلقاً أن يوصف بأنه «انتقاد بعض نقاط مشروع التقسيم المقترح على سبيل التجربة في الباب الثالث من تقرير اللجنة الملكية»... ولم تكن المقاومة العربية للتقسيم محصورة في تفاصيل ذلك المشروع كما ورد، وإنما كانت قبل كل شيء موجهة إلى

مبدأ التقسيم، مهما كانت صوره وأشكاله». وجاء في بيان اللجنة العربية أيضاً أن الشعب العربـي لا يطلب إبدال مشروع للتقسيم بمشروع آخر، وإنما يطلب إلغاء فكرة التقسيم إلغاء نهائياً «وقد صمم على الثبات في مقاومة التقسيم مهما كانت صوره ومشاريعه حتى النهاية، لأنه يعتبره أظلم وأقتل ما يمكن أن يوجه إلى كيانه وحياته من ضربات».

وأعربت اللجنة عن عدم
ثقتها بسياسة لجان التحقيق وعن دهشتها في اتباع الحكومة البريطانية لهذه الأساليب، بينما تتجنب عن قصد وعمد «الطريق السوي الواضح والحق الطبيعي الثابت والحل العملي العادل الوحيد» وطالبت أخيراً بتنفيذ مطالب الشعب الفلسطيني المتمثل ببنود «الميثاق القومي» والذي وافقت عليه سائر الأقطار العربية في «مؤتمر بلودان»، وهي تتضمن الاعتراف بحق العرب في الاستقلال التام، وبالعدول عن تجربة إنشـاء الوطن القومي اليهودي، وبإنهاء الانتداب البريطاني وإنشاء دولة في فلسطين ذات سيادة، وبوقف الهجرة اليهودية وبيع الأراضي لليهود[1].

وكانت لجنة التحقيق الجديدة المعروفة باسم «لجنة وودهيد» قد وصلت في ٢٧ نيسان (أبريل) ١٩٣٨ إلى القدس في خضم اضطرابات عنيفة في مختلف المناطق الفلسطينية ووسط احتجاجات ومعارضة القوى الفلسطينية والعربية
. ففي ٢٢ نيسان (أبريل) وقبل وصول اللجنة
إلى فلسطين أصدر أسعد داغر السكرتير العام للجنة التنفيذية للمؤتمر السوري

(١) بيان من اللجنة العربية العليا لفلسطين رداً على الكتاب الأبيض، في ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٨. وثائق الهيئة العربية العليا، ملف ب I/VIII، وثيقة رقم (٣) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

ـ الفلسطيني بياناً أكد فيه موافقته ودعمه لقرار اللجنة العربية العليا بمقاطعة لجنة التحقيق البريطانية، وطالب «بأن يبرق زعماء العرب والمسلمين وهيئاتهم في العالم كله إلى اللجنة البريطانية الجديدة مؤيدين أهل فلسطين في موقفهم ومكررين رفض العرب والمسلمين لمشروع تقسيم فلسطين ومصرين على إعطاء العرب مطالبهم الحقة كاملة غير منقوصة وعلى مطالبة الحكومة البريطانية برفع هذا الظلم»[1] وفي الوقت نفسه بدأت الهيئات والمنظمات والقادة العرب يبرقون إلى المسؤولين البريطانيين احتجاجاً على السياسة البريطانية، فمن لبنان وسوريا ومصر وصلت العديد من برقيات التأييد للشعب العربي الفلسطيني، كما قامت قيادات ووجوه مدينة صيدا في جنوب لبنان بإرسال برقية إلى القنصل البريطاني في بيروت أعلنوا فيها عن وفاء مدينة صيدا لشهداء فلسطين ولعروبتها «وتعلن استعدادها للسير مع العالم العربي في أي تضحية واجبة لإنقاذ تلك الديار المستشهدة». وطلبوا من القنصل البريطاني «أن ترفعوا إلى حكومتكم أملنا بأن تكف بريطانيا عن تأييد أكبر جريمة قومية عرفها التاريخ لكي يحل الحق والسلام محل القتال والخراب»[2].

وفي الوقت الذي كانت فيه القوى العربية الوطنية تعمل لما فيه دعم مطالب الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال، كان الأمير عبد الله أمير شرقي الأردن يستقبل لجنة التحقيق البريطانية ويقدم مقترحات تهدف إلى تسوية المشكلة ومما ذكرته لجنة التحقيق في مقدمة تقريرها بأنه «قضينا في شرق الأردن تسعة أيام تمكنا خلالها من تكوين فكرة عامة عن القسم الأكبر من المنطقة الزراعية في تلك البلاد. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن عظيم تقديرنا للحفاوة التي لقيناها من صاحب السمو الأمير عبد الله ومن حكومة شرق الأردن. . .»[3] وكان

---

(١) بيان اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري ـ الفلسطيني (القاهرة) إلى الهيئات والقيادات العربية والإسلامية في ٢٢ نيسان (أبريل) ١٩٣٨. مجموعة وثائق الهيئة العربية العليا، ملف ب I/VIII وثيقة رقم (٢٢) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

(٢) برقية وجوه مدينة صيدا إلى القنصل البريطاني في بيروت في ١٢ أيار (مايو) ١٩٣٨. مجموعة وثائق الهيئة العربية العليا، ملف ب I/VIII وثيقة رقم (٣١) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

(٣) من مقدمة تقرير لجنة وودهيد إلى وزير المستعمرات البريطاني مالكولم ماكدونالد، في تشرين الأول=

الأمير عبد الله قد قدم مقترحاته لحل المشكلة الفلسطينية إلى اللجنة وإلى الحكومة البريطانية وقد تضمنت مقترحاته الخطوط الرئيسية التالية:

١ ـ تتشكل مملكة موحدة من فلسطين وشرقي الأردن تحت يد ملكية عربية.

٢ ـ تعطي هذه المملكة إدارة مختارة لليهود في المناطق اليهودية التي تتعين خرائطها بواسطة لجنة تتألف من بريطانيين وعرب ويهود.

٣ ـ يكون لليهود التمتع بكامل ما تتمتع به أية إدارة مختارة. وتنحصر الهجرة اليهودية بنسبة معقولة إلى تلك الأراضي التي ستكون فيها الإدارة المختارة.

٤ ـ لا اعتراض على بقاء الجيش البريطاني مدة عشر سنوات وهي سنوات تجربة الوضع الجديد[1].

وتبين بأن هذا المشروع لقي معارضة كبرى من الأوساط الفلسطينية والعربية، فقد أرسل عوني عبد الهادي رسالة إلى الأمير عبد الله ضمنها احتجاج الفلسطينيين على هذه المقترحات وطلب منه سحبها، وأبدى له تخوفه من أية هجرة يهودية تتجاوز ستين ألفاً من اليهود إلى بعض فلسطين.

فما كان من الأمير عبد الله إلا أن أرسل جواباً في ٢٤ أيار (مايو) ١٩٣٨ رداً على رسالة عوني عبد الهادي، أوضح فيه بأن دوام الحالة الراهنة هي الويل لفلسطين وللعرب «عدا هذا فإنني معك في سحب الاقتراح إذا أقنعتني بأن في دوام الحالة الراهنة ما يردع اليهود عن شرقي الأردن بعد فلسطين... ولك ملء الحق في التخوف من أي هجرة تتجاوز الستين ألفاً من اليهود إلى بعض فلسطين أو كل فلسطين، لأنها حتماً ستضمن لهم التساوي بالعرب في النفوس، ولكن أسأل من يعرف في أنه هل ببقاء الحالة الراهنة ما يمنع هذه المخاوف؟ كلا، ثم كلا». واعتبر

= (اكتوبر) ١٩٣٨. الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، جـ١ (١٩١٥ ـ ١٩٤٦) الوثيقة رقم (٣٥)، ص ٢٤٤.

(١) مقترحات الأمير عبد الله إلى لجنة التحقيق والحكومة البريطانية في أيار (مايو) ١٩٣٨. الآثار الكاملة للملك عبد الله، ص ٣٩٠ ـ ٣٩١.

الأمير عبد الله بأن الحالة الراهنة ليست في مصلحة العرب وإنما هي في المصلحة المحضة لليهود. وتابع قائلاً: «وإليك يا حبيبي مزيداً من الشكر في حرصك على سمعتي، وأنني أبشرك بأنها لله الحمد سالمة من كل شائبة، فإنني لست من يعجز عن الدفاع عن سمعته، ولست بالذي فرط بشبر من أرض أو بحق من الحقوق». ورأى أن مسعاه هو الذي حفظ شرقي الأردن من مطامع اليهود بينما فلسطين تعج بنصف مليون يهودي، وتنبأ بموت فلسطين ووقوعها بيد اليهود قائلاً: «هذه فلسطين فاستعدوا لصلاة الجنازة عليها، ولقد تركت بدون مدبر أو مشير»[1].

أما اللجنة العربية العليا لفلسطين فقد أصدرت بيانا في الأول من حزيران (يونيه) ١٩٣٨ ردا على مقترحات الأمير عبد الله المذكوره سابقا .

والحقيقة فان القيادات الفلسطينية كانت تسعى باستمرار لمنع تهويد الاراضي الفلسطينية ، وقد قام الشيخ محمد علي الجعبري[2] بمساع حثيثة في هذا الأطار حيث شارك في النشاط السياسي الفلسطيني فحضر المؤتمر العربي الفلسطيني السابع في حزيران (يونيه) ١٩٢٨ مندوبا عن مدينة الخليل . وخلال شهر تموز (يوليه) سنة ١٩٣٦ اعتقل في معتقل الصرفند فكان أحد الموقعين على بيان موجه الى " الأمة " يحيون ثباتها ، وعلى رسالة موجهة الى اللجنة العربية العليا مؤرخة في ١٩٣٦/٧/٦ يحثونها فيها على اتخاذ الموقف الحازم واجتناب التردد أو المهاودة . كما حضر المؤتمر العربي القومي في بلودان سنة ١٩٣٧ ضمن الوفد الفلسطيني .

(١) رسالة الأمير عبد الله الى عوني عبد الهادي في ٢٤ أيار (مايو) ١٩٣٨ . الآثار الكاملة للملك عبد الله ، ص ٣٧٢-٣٧٤ .

(٢) الموسوعة الفلسطينية ، مجلد ٤ ، ص ١٥١ ، الطبعة الاولى ، دمشق - ١٩٨٤ .

وفي ٢٣ حزيران (يونيه) ١٩٣٨ ـ وكانت لا تزال لجنة التحقيق في فلسطين ـ وجهت هيئة العلماء المسلمين في بيروت مذكرة إلى رئيس وزراء إيران محمود جم خان الذي مر في بيروت، أعربوا فيها عن أملهم في أن تتدخل إيران لمنع إقامة دولة يهودية في فلسطين، وبالرغم من أن عرب فلسطين أوقفوا إضرابهم الكبير عام ١٩٣٦ نتيجة الوعود غير أن بريطانيا «أعلنت عزمها على تقسيم البلاد بما يضمن استيلاء اليهود على ساحل البحر لتقوم فيه دولة يهودية تكون مركزاً للمطامع الدولية ومصدر قلق دائم بالشرق الأدنى. . .» ولذا فإن المطلوب من إيران الحيلولة دون تهويد فلسطين وتشريد العرب والمسلمين(٢).

---

(٢) مذكرة هيئة العلماء المسلمين في بيروت إلى رئيس وزراء إيران، في ٢٣ حزيران (يونيه) ١٩٣٨. مجموعة وثائق الهيئة العربية العليا، ملف ب I/VIII، وثيقة رقم (٣٧) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

ولما غادرت لجنة التحقيق فلسطين في ٣ آب (أغسطس) ١٩٣٨ تبين بأن أعمال العنف استمرت في المدن الفلسطينية وأكدت اللجنة ذلك بقولها: «استمرت أعمال العنف في فلسطين بعد سفرنا منها وازدادت شدة عن ذي قبل»[١]. أما فيما يختص بتقرير اللجنة البريطانية فقد جاء فيه بأن اللجنة مخولة بوضع توصية لحدود الدولتين العربية واليهودية وتقديم أفضل مشروع للتقسيم، غير أنه تضمن أيضاً بأن مسألة قابلية التطبيق «هي مسألة تحتاج إلى أخذ ورد، ولا يمكن الإعراب عن رأي نهائي فيها دون أن تؤخذ بعين الاعتبار مسائل أخرى كالنتائج التي تنشأ عن رفض التقسيم...». أما عن موقف العرب الفلسطينيين من التقسيم فإنهم سيقفون «موقف عداء مستحكم من التقسيم مهما كان شكله، وإننا موقنون أن المشروع الذي أوصت به اللجنة الملكية من شأنه أن يؤدي إلى نشوب ثورة عامة لا يمكن إخمادها إلا بإجراءات عنيفة طويلة الأمد. ولكن لا ندري ماذا يكون موقف العرب من المشروع. فقد كان رأى أحد الشهود الرسميين الذين استطلعنا آراءهم بشأن المشروع قبيل مغادرتنا فلسطين في أوائل شهر آب، إن العرب سيقاومون بالعنف كل مشروع للتقسيم مهما كان شكله. ولم يكن في وسع أحد من هؤلاء أن يقول إن العرب سيقبلون بالمشروع بهدوء وطيبة خاطر، وقد أدى هؤلاء الشهود شهادتهم في جلسات سرية... ولكن... بعض الشهود على الأقل لا يستبعدون إمكان التسوية على هذا الأساس... بيد أننا موقنون أنه لو عدنا إلى استشارة هؤلاء الأشخاص اليوم، لرأيناهم أشد تشاؤماً من ذي قبل». أما فيما يختص بموقف اليهود من التقسيم فقد «قيل لنا في معرض البينة أن اليهود لن يقبلوا بأي مشروع يمكنهم من إنشاء دولة لا تفي بحاجاتهم، ولا سيما إذا كانت تلك الدولة لا تشمل حيفا والجليل وقسماً من القدس». بالإضافة إلى المواقف العربية واليهودية الذي تضمنها التقرير فقد تضمن دراسة وضع الأقلية العربية في الدولة اليهودية ومسائل الدفاع والإدارة والمالية والمصالح الاقتصادية وموضوع تزايد السكان وتصورات تطبيق هذه الأمور بما فيها مسألة «التحالف الاقتصادي» بين الدولتين. غير أن أحد الشهود اليهود رفض مشروع التحالف الموضوع قائلاً: «إنني موقن بأن ذلك

(١) من مقدمة تقرير لجنة وودهيد إلى وزير المستعمرات البريطاني مالكولم ماكدونالد، في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٨. الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، جـ ١، ص ٢٤٤.

سيكون عبارة عن سياسة انتحار. فأول أمر لا بد من وقوعه حتماً هو أن تتجه الدولة العربية نحو دمشق وبغداد بدلاً من اتجاهها نحو القدس وحيفا». وجاء في تقرير اللجنة بأن هذا التعليق حافل بالمعاني «ونحن لا نود مطلقاً عرقلة حركة تؤدي إلى تقوية الاتحاد بين الدولة العربية والأقطار العربية الأخرى، ولكننا موقنون بأنه إذا حدث شيء من ذلك، كان في صالح الدولة اليهودية أن يفسح لها المجال للانضمام إلى تلك الحلقة السياسية والاقتصادية نفسها». أما عن العلاقة بين الدولة العربية وشرقي الأردن فقد رأت اللجنة أن من الأفضل إقامة اتحاد جمركي بينهما[1]، ولكنها لم تحدد في تقريرها حدود ومناطق الدولتين العربية واليهودية.

وفي ٩ تشرين الثاني (نوڤمبر) ١٩٣٨ أذاعت الحكومة البريطانية بلاغاً رسمياً حول تقرير وأعمال لجنة تقسيم فلسطين «لجنة وودهيد»، وقد أشار البلاغ إلى أن اللجنة أوصت برفض مشروع التقسيم الذي سبق أن اقترحته اللجنة الملكية، مع ضرورة إقامة اتحاد جمركي بين الدولتين المقترح إقامتهما. واستعرض البلاغ البريطاني ما أشارت إليه اللجنة في تواصيها، ورأت الحكومة البريطانية صعوبة تحقيقها، ولذلك فقد رفضت تواصي وقرارات اللجنة، وانطلاقاً من ذلك «فإن حكومة جلالته ستواصل الاضطلاع بمسؤولياتها في حكم فلسطين بأجمعها وهي تواجه الآن مشكلة إيجاد وسائط أخرى تمكنها من تلافي ما تطلبه الحالة الشاقة التي أتت اللجنة الملكية على وضعها». ورأت الحكومة البريطانية في بلاغها أن أفضل حل لإقامة دعائم السلام والتقدم في فلسطين هو في التفاهم العربي - اليهودي، وأن بريطانيا على استعداد للمؤازرة في الوصول إلى هذا التفاهم «وتحقيقاً لهذه الغاية تنوي أن توجه الدعوة في الحال إلى ممثلين عن عرب فلسطين والدول المجاورة من الجهة الواحدة، وعن الوكالة اليهودية من الجهة الأخرى، للتداول معهم في أقرب فرصة ممكنة في مدينة لندن حول السياسة المقبلة، بما فيها مسألة الهجرة إلى فلسطين. أما فيما يتعلق بتمثيل عرب فلسطين في هذه المباحثات فإن حكومة جلالته يجب أن تحتفظ لنفسها بحق رفض قبول الزعماء الذين تعتبرهم مسؤولين عن حملة الاغتيال والعنف». وعلى

---

(١) من خلاصة تقرير لجنة وودهيد إلى وزير المستعمرات البريطاني مالكولم ماكدونالد، في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٨. الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، جـ ١، ص ٢٤٦ - ٢٦٣.

هذا تكون بريطانيا قد وضعت مسبقاً شروطاً لاشتراك الفلسطينيين في مؤتمر لندن المزمع عقده. غير أنه يجب الملاحظة إلى أنه لولا رفض القوى الفلسطينية لمشروعات التقسيم في هذه الفترة، لما كانت بريطانيا تراجعت عن هذه المشروعات، أضف إلى ذلك أن الإرادة الفلسطينية أخذ بها بعين الاعتبار عنوة أكثر مما أخذ بعين الاعتبار آراء ومواقف بقية القوى العربية.

وفي ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨ ألقى مالكولم ماكدونالد (M. Macdonald) - وزير المستعمرات البريطاني - بياناً هاماً في مجلس العموم البريطاني ضمنه حقائق عن الوضع السائد في فلسطين مع اعترافات رسمية بريطانية بالإجحاف اللاحق بالفلسطينيين، فأوضح أولاً عن انتشار الثورة العربية ونمو الاضطرابات والاغتيالات في فلسطين في وقت تسعى فيه السلطات البريطانية إلى توطيد الأمن في مختلف مدن ومناطق فلسطين، غير أنه نفى ما أشيع عن أعمال الجنود البريطانيين بحق العرب من تعذيب وقتل رغم أن الوثائق المعاصرة تؤكد صحة التعذيب، ولكنه اعترف أيضاً بأن بريطانيا لن تستطيع أن توطد أركان السلام في فلسطين. وبالرغم من اعترافه بمساعدة بريطانيا لليهود منذ وعد بلفور، إلا أنه أشار بصراحة إلى الوضع والظرف القائم والتفسير الحقيقي لوعد بلفور بقوله: «أراني مضطراً إلى الإدلاء بكلمة على سبيل التحذير، فإننا عندما وعدنا بتسهيل إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، لم نكن نتوقع قط أن يحدث هذا الاضطهاد الشديد في أوروبا. إننا لم نقطع على أنفسنا عهداً بجعل تلك البلاد موطناً لكل شخص يود أن ينجو من تلك الكارثة العظمى، ولو أن فلسطين كانت خالية من شعب آخر بالمرة لما كان في استطاعة تربتها الفقيرة أن تعيل أكثر من جزء صغير من مجموع اليهود الذين يودون الفرار من أوروبا». ثم رأى وزير المستعمرات البريطاني «إن مسألة اللاجئين في أوروبا الوسطى لا يمكن تسويتها على حساب فلسطين، بل يجب أن تحل في ميدان أوسع كثيراً من ذلك الميدان، وفي استطاعة فلسطين أن تساهم بالطبع في هذا المضمار وهي تقوم بنصيبها الآن». ثم تحدث عن مبررات مخاوف العرب من اليهود، فأشار إلى صدور وعد بلفور وصك الانتداب دون مشورتهم، ورأى العرب الزحف اليهودي إلى بلادهم وكيفية انتقال أراضيهم إلى سواهم «فلو كنت أنا عربياً لتولاني الذعر أيضاً، وإذا كان

لنا أن نصل يوماً إلى إدراك كنه هذه المشكلة وقدر لنا أن تقوم بنصيبنا في إيجاد حل موفق لها، وجب علينا أن نضع أنفسنا لا في موضع اليهود فحسب، بل في موضع العرب أيضاً».

بالإضافة إلى ذلك فقد انتقد وزير المستعمرات في بيانه «أولئك الذين فكروا قبل عشرين سنة في إمكان تسهيل إنشاء وطن قومي لليهود» لأنهم لم يدروا أنه يقيم بين نهر الأردن والبحر المتوسط شعب من العرب يزيد عن ستمائة ألف نسمة وهم الآن أصبحوا حوالي المليون، وسيزداد هؤلاء زيادة كبرى في السنوات المقبلة. وبعد أن أكد مجدداً رفض بريطانيا للتقسيم رأى أنه لا بد من إيجاد التفاهم بين الشعبين الذي ساد في فترة من الزمن «فلقد عبر عندئذٍ الدكتور وايزمن بالنيابة عن الجمعية الصهيونية نهر الأردن وقابل الأمير فيصلاً في سرادقه المضروب في الصحراء يحيط به مضيفوه العرب، وبعد أشهر وقع هذان الرجلان اتفاقاً يتعلق بفلسطين. فإلى مثل هذه الصلة بين العرب واليهود نود أن نعود الآن»[1].

والحقيقة فإن السياسيين البريطانيين الذين انتقدهم وزير المستعمرات ماكدونالد في خاتمة بيانه سبق لأحدهم وهو السير هنري مكماهون أن نشر بياناً نفى فيه أن يكون في مراسلاته مع الشريف حسين بين عامي ١٩١٥ ـ ١٩١٦ قد وعد باستقلال فلسطين ومما ذكره في بيانه حول مستقبل فلسطين بعد تفسير المراسلات من قبل العرب واليهود قائلاً: «أشعر بوجوب التصريح وأصرح نهائياً وبكل تأكيد بأنه لم يكن في النية عند تأدية ذلك التعهد للملك حسين إدخال فلسطين في منطقة الاستقلال الذي وعد به العرب، وكنت مقتنعاً كل الاقتناع

وإزاء نشر هذا البيان بادر الأمير عبد الله بن الحسين إلى إرسال كتاب إلى

---

(١) بيان وزير المستعمرات ماكدونالد في مجلس العموم البريطاني في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨، صادر ببلاغ رسمي رقم ٩ ـ ٣٨. الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، جـ ١، وثيقة رقم (٣٧)، ص ٢٦٧ ـ ٢٧٥.

المندوب السامي البريطاني مكذباً ما جاء في بيان مكماهون ومؤكداً على أن الشريف حسين أكد على عروبة واستقلال فلسطين في مراسلاته. وأورد الأمير عبد الله الكثير من الفقرات الواردة في مراسلات الحسين ـ مكماهون للتأكيد بأن والده طالب على الدوام باستقلال فلسطين. ثم ختم رسالته بالقول: «إن حق العرب في بلادهم فلسطين لا يحتاج إلى وثيقة أو وعد، فهم أصحاب البلاد وأهلها منذ أجيال. . . والذي أرجوه من فخامتكم الآن، هو أن تثقوا ببطلان ما ذكرته الإذاعة من أن العهود المقطوعة لوالدي لم تتناول فلسطين. . .»[1].

ومهما يكن من أمر فقد قررت القوى العربية لا سيما أعضاء المجالس النيابية دعم القضية الفلسطينية ومحاولة إفهام الرأي العام الدولي حقيقة هذه القضية، فبعد المؤتمر البرلماني العربي الذي عقد في مصر بين ٧ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٨ إلى ١١ منه وقراراته الرافضة لتقسيم فلسطين واستمرار الهجرة اليهودية، اجتمعت في الفترة ذاتها اللجنة العربية العليا لفلسطين واللجنة المركزية لإعانة المنكوبين الفلسطينيين في القاهرة تقرر على أثره إرسال وفد لزيارة أميركا الشمالية والجنوبية للاجتماع بالمغتربين العرب والحصول على دعمهم الإعلامي والمالي، وللاتصال بالمسؤولين الأميركيين لاطلاعهم على وجهة النظر العربية حيال القضية الفلسطينية. وقد حرصت اللجنة العربية واللجنة المركزية على اختيار لبناني وفلسطيني للقيام بهذه المهمة، فانتدبت محمد جميل بيهم رئيس جمعية اتحاد الشبيبة الإسلامية رئيساً للوفد وأميل الغوري سكرتير الحزب العربي الفلسطيني عضواً.

وفي ٢٦ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٨ توجه الوفد من الإسكندرية إلى جنوى ومنها إلى الولايات المتحدة الأميركية. وبهذه المناسبة كتب الأمير شكيب أرسلان مقالاً هاماً أرسله من جنيف إلى صحيفة «البيان» العربية في نيويورك وكان تحت عنوان «فلسطينكم أيها العرب» أوضح فيه خطورة الحركة الصهيونية ومدى ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من قتل وتدمير، كما انتقد البلاد العربية لأنها لم تقم بالدعم اللازم لفلسطين لأنها تخضع للضغوطات الأجنبية لا سيما إنجلترة ومما قاله: «أقرب

---

(١) كتاب الأمير عبد الله بن الحسين إلى المندوب السامي في فلسطين في ٢٥ تموز (يوليه) ١٩٣٨. أمين سعيد، المصدر السابق، ص ٢٠٨ ـ ٢١٢.

الديار إلى فلسطين وهي شرقي الأردن والخطر هو عليها كما هو على فلسطين، . . . .، فكيف تريدون أن تكون حالة البلاد التي هي أبعد عن فلسطين من شرقي الأردن. وعلى كل حال نحن نشاهد مشهداً مؤلماً جداً وهو خذلان العرب بعضهم لبعض واقتصارهم على إعانات مالية ضئيلة لا تغني ولا تسمن من جوع، وعلى مظاهرات في الشوارع قد ذهبت هيبتها من القلوب لعدم اقترانها بالأفعال». وأضاف الأمير شكيب أرسلان منتقداً البلاد العربية والإنجليز معاً لأنه «ما دام الإنكليز يعلمون بواسطة جواسيسهم من العرب أنفسهم أنه لا خوف من زحف العرب لنجدة فلسطين بالمئات والألوف من سورية والعراق وشرقي الأردن والحجاز ونجد، وما دامت إنكلترا قابضة على نواصي حكومات عربية كثيرة، فلا أمل أن تعود إنكلترا عن مشروعها الخبيث الذي هو تهويد فلسطين شيئاً فشيئاً لتكون مملكة يهودية تحت حماية إنكلترا، تدفع بها في صدر العرب وتمنع بدسائسها وأموالها وحدتهم وتفسد أخلاقهم إن كان قد بقي فيها بقية صلاح» وأضاف الأمير شكيب منددا بالعملاء العرب بقوله: «فاعلموا أن إنكلترا لم تكن لتمضي هذا المضي في هذا المشروع ـ بالرغم مما يحيط به من الخسائر والمحاذير ومن غضب المسلمين في الأرض ومن غضب المسيحيين أنفسهم ـ لو لم يكن هناك لها صنائع بين العرب يروجون سياستها ويبثون إشراكها ويقطعون أوصال العرب في ما بينهم. . .» ثم ختم مقاله مشيراً إلى مهمة الوفد العربي المالية والإعلامية فأشار إلى أنه «متوجه الآن كل من السيد محمد جميل بيهم والسيد أميل الغوري من نخبة رجالات العرب إلى أميركا لأجل هذا العمل المقدس»[1].

وفي ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨ وصل الوفد العربي إلى الولايات المتحدة الأميركية في خضم أنباء تطور الثورة والاضطرابات في فلسطين وازدياد عدد القتلى العرب واليهود والإنكليز. وقد صرح محمد جميل بيهم للصحف الأجنبية والعربية بأن المسلمين واليهود والمسيحيين عاشوا بسلام في فلسطين أربعمائة عام في

(١) الأمير شكيب أرسلان: فلسطينكم أيها العرب. صحيفة «البيان» (نيويورك) ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨.

ظل الأتراك، «وإننا نحن لسنا معادين للسامية ولكن معادين للصهيونية»[1] وفي اليوم التالي بدأ الوفد العربي ينشط على كافة الأصعدة سواء بين المغتربين العرب أو بين الأوساط الأميركية، الأمر الذي دعا الأمير عادل أرسلان إلى إرسال كتاب إلى صحيفة «البيان» طلب فيه دعم مهمة الوفد مشيداً بالفلسطينيين معتبراً أن الباطل الصهيوني له أنصار كثيرون وأجراء من أهل النقود والشأن في الولايات المتحدة «لكني أريد أن يعلم كل سوري أن ثبات عرب فلسطين قد حال دون تقسيم سورية وفصل شمالها عن جنوبها ودون صيرورة لبنان وطناً آخر للصهيونية»[2].

وفي الوقت نفسه وجه رئيس اللجنة العليا المفتي محمد أمين الحسيني بياناً إلى المغتربين العرب طلب فيه دعم مهمة الوفد لأن «حالة المنكوبين العرب من مسلمين ومسيحيين في فلسطين المجاهدة قد وصلت إلى درجة محزنة تفتت الأكباد وتذيب الجماد، وأن ما تجريه السلطات في البلاد المقدسة من الأعمال وما تتخذه من الإجراءات الصارمة الجائرة يومياً بحق الأهالي المسالمين يزيد في عدد المنكوبين وبؤسهم وشقائهم». ثم طلب من المغتربين «يد المساعدة للمنكوبين ومعاونة فلسطين المجاهدة التي يقوم أبناؤها عن بكرة أبيهم للدفاع عن كيانها وحفظ عروبتها»[3] كما وجه محمد جميل بيهم وأميل الغوري بياناً إلى المهاجرين العرب طلبا فيه الدعم المالي للمنكوبين الفلسطينيين «ومن كان مثلكم لا يحتاج إلى إسهاب في وصف الحالة المؤلمة والحاجة الماسة للمال. وحسبنا أن نذكركم بأن قضية فلسطين على مفرقة الطريق بين الحياة والموت، فإن عطفتم فالحياة الخالدة، وإن تهاونتم فالموت

---

(١) The New York Times, 12 Nov. 1938. للمزيد من التفصيلات عن أخبار الوفد العربي في أميركا انظر الصحف التالية في بلاد الاغتراب: البيان (نيويورك) ١٠ تشرين الثاني (نوڤمبر) ١٩٣٨، السمير (بروكلن - نيويورك) ١٢ تشرين الثاني (نوڤمبر) ١٩٣٨، مرآة الغرب (نيويورك) ١٤ تشرين الثاني (نوڤمبر) ١٩٣٨، البيان (نيويورك) ١٥ تشرين الثاني (نوڤمبر) ١٩٣٨، السائح (نيويورك) ١٥ تشرين الثاني (نوڤمبر) ١٩٣٨.

(٢) من نداء الأمير عادل أرسلان إلى الجالية السورية في المهجر. «البيان» ١٥ تشرين الثاني (نوڤمبر) ١٩٣٨.

(٣) بيان المفتي الحاج أمين الحسيني (القدس) إلى المغتربين العرب (أميركا الشمالية) في تشرين الثاني (نوڤمبر) ١٩٣٨. «البيان» (نيويورك) ١٥ تشرين الثاني (نوڤمبر) ١٩٣٨.

الأكيد، وفي ضياع فلسطين ضياع للقضية العربية بأسرها»[1].

ولما كان من الضروري إبلاغ الأميركيين وجهة النظر العربية فقد أرسل محمد جميل بيهم في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨ رسالة إلى الرئيس الأميركي «فرانكلن روزفلت» (F. Roosvelt) عرض فيها القضية الفلسطينية مؤكداً بأن فلسطين لا يمكنها أن تحل المشكلة اليهودية «ثم إن فكرة دولة يهودية تدافع عن يهود العالم في كل البلاد تعود بالضرر الجسيم على أولئك اليهود الذين يريدون أن يعيشوا بسلام كوطنيين في البلدان التي عطفت عليهم والتي يريدون أن يندمجوا في جنسيتها»[2]. وقد أجابه رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى ـ سكرتير الدولة «والاس موراي» (Wallace Murray) باسم الرئيس روزفلت في رسالة جاء فيها «تلقت الدائرة من المرجع المختص في البيت الأبيض وبتوصية من الرئيس رسالتكم المؤرخة في ١٩ نوفمبر ١٩٣٨، والموجهة إلى الرئيس والمتعلقة بالقضية الفلسطينية. فنحن مع شكرنا لكم على إبداء وجهة نظركم التي بينتموها في رسالتكم، نود أن نؤكد لكم بأننا سنثابر على الاهتمام الكلي والملائم لجميع العوامل المختلفة التي تتعلق بالمعضلة الفلسطينية في الصميم»[3].

وفي الوقت الذي كان فيه محمد جميل بيهم يعمل للقضية الفلسطينية باسم العرب واللبنانيين، قامت بعض القوى الطائفية من المغتربين تناهض قضية فلسطين وتهاجم الوفد العربي، ففي الوقت الذي أيدت جمعية «الجامعة العربية» جهود الوفد العربي، كانت «الجمعية اللبنانية» تعمل ضد الوفد وضد القضية الفلسطينية، وكان في مقدمة المعادين لهذه القضية سلوم مكرزل صاحب صحيفة «الهدى» الذي عتم في صحيفته على مهمة الوفد[4]. غير أن الوفد العربي استمر في نشاطه السياسي على

---

(١) نداء محمد جميل بيهم وأميل الفوري في الولايات المتحدة الأميركية إلى المغتربين العرب، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨. «الهدى» (نيويورك) ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨.

(٢) M.J. Beyhum to pr.F. Roosvelt, 19 Nov. 1938.
نص باللغة الإنكليزية ضمن مجموعة محمد جميل بيهم الوثائقية ـ غير مصنفة.

(٣) W. Murray to M.J. Beyhum, 22 Nov. 1938.
نص باللغة الإنكليزية ضمن مجموعة محمد جميل بيهم الوثائقية ـ غير مصنفة.

(٤) انظر: محمد جميل بيهم: لبنان بين مُشرّق ومغرّب، ص ٤٢ ـ ٤٨.

صعيد المغتربين والأميركيين، فاجتمع بالمسؤولين في وزارة الخارجية الأميركية، كما زار بعض المدن الأميركية، وعقد عدة لقاءات صحفية وإذاعية لإيضاح مهمة الوفد وملابسات القضية الفلسطينية[1].

أما فيما يختص بموقف رجال الدين المسيحيين فقد انقسم إلى قسمين أساسيين ليس على أساس ديني وإنما على أساس وطني وقومي حيال القضية الفلسطينية أو على أساس طائفي عنصري بالنسبة لرجال الدين الآخرين، فقد كان المطران الكاثوليكي غريغوريوس حجار ـ مطران عكا وحيفا والناصرة ـ مثالاً وطنياً للدفاع عن قضية فلسطين، ففي ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨ وجه بياناً إلى المهاجرين العرب في أميركا طالبهم فيه دعم ومساعدة الفلسطينيين، ومما ذكره أن فلسطين تجتاز الآن مرحلة من أشق مراحلها التاريخية، وقد تحول سلامها إلى اضطراب ورخائها أمسى ملطخاً بدماء أبنائها وأصبح وجهها مشوهاً بآثار التخريب والتدمير وسائر الفواجع. وبعد أن شرح الموقف المأساوي في فلسطين طلب من المهاجرين دعم القضية الفلسطينية ومساعدة المشردين والمعوزين للتخفيف من ويلات المنكوبين[2]. كما أن رئيس أساقفة الأرثوذكس في نيويورك أنطونيوس بشير أبدى استعداداً طيباً لمساعدة الوفد العربي وحث المهاجرين على تقديم العون لفلسطين، ففي ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨ وجه بياناً إلى المهاجرين دعاهم فيه إلى نجدة المنكوبين في فلسطين المقدسة «التي شاء طمع الطامعين وجشع الصهيونيين أن تصلب كمعلمها الخالد. . . وأن تسلب حريتها المقدسة إرضاءً لفئة جائرة من الحزب الصهيوني المتطرف الذي ضج العالم بأسره وفي مقدمته عقلاء اليهود أنفسهم من تصلبه وعناده» وأشار إلى أن العرب عطفوا ويعطفون على المضطهدين «وأنه ليس بين شعوب الأرض قاطبة أمة عطفت على بؤسهم وشقائهم كالأمة العربية في فلسطين» وحث أنطونيوس بشير أبناء

---

(١) انظر: The Detroit News, 23 Nov. 1938، مرآة الغرب (نيويورك) ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨، السمير (بروكلن ـ نيويورك) ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨، بيروت، أول كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨.

(٢) بيان المطران غريغوريوس حجار (فلسطين) إلى المهاجرين العرب (أميركا) في ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨. من ضمن مجموعة محمد جميل بيهم الوثائقية ـ غير مصنفة.

رعيته على التبرع لأبناء فلسطين، ودعا رجال الأكليروس أيضاً والموجودين في أميركا الشمالية بالصلاة من أجل فلسطين وجمع الأموال للمنكوبين[1].

أما بالنسبة لدور رجال الدين الموارنة وموقفهم من مهمة الوفد العربي في أميركا الشمالية، فقد سبق لرئيس الوفد العربي محمد جميل بيهم أن طلب من محمد إسحاق درويش ـ مدير النادي العربي في القدس ـ السعي لدى رجال الدين المسيحيين في لبنان وفلسطين لإصدار بيانات وتوجيهات توجه للمغتربين العرب لا سيما الموارنة منهم وذلك بهدف دعم القضية الفلسطينية مالياً وإعلامياً، غير أن محمد إسحاق درويش أرسل رسالة إلى بيهم في نيويورك في ١٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨، أوضح له فيها تحفظ واعتذار رجال الدين الكاثوليك والموارنة من تلبية الطلب «وسبب تأخري عليكم بالجواب هو اضطرارنا لمراجعة أصحاب الغبطة بطريرك الطائفة المارونية والروم الكاثوليك اللذان اعتذرا عن تلبية طلبكم بحجة أن أميركا خارجة عن منطقة نفوذهم ولا يمكنهم إرسال مثل هذا البيان الذي يحض أبناء طائفتهم على مد يد المساعدة إلا بعد استئذان قداسة البابا في روما وهذا أمر يطول شرحه». وأشار محمد إسحاق درويش بأنه استطاع أن يأخذ بيان من المطران حجار ـ مطران حيفا وعكا والناصرة للكاثوليك ـ «وسنأخذ من المطران المعوشي مطران صور للطائفة المارونية، فإن نجحنا نرسله وإلا فمساعيكم وحسن نيتكم وما تتحلون به من المزايا والخصال الحميدة كافية لنجاح المقصد والغاية إن شاء الله»[2].

ويمكن أن يدون الباحث في صدد هذه المواقف الملاحظات التالية:

أولاً: من الثابت أن البطريرك الماروني أنطون عريضة أقام عدة اتصالات مع الزعماء الصهيونيين وفي مقدمتهم وايزمن، وأبدى تأييده في أكثر من مرة لجهود

---

(١) بيان أنطونيوس بشير رئيس أساقفة الأرثوذكس (بروكلن) إلى المهاجرين العرب وكافة الرعية في أميركا الشمالية في ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨. السمير (بروكلن ـ نيويورك) ١٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨.

(٢) رسالة محمد إسحاق درويش (بيروت) إلى محمد جميل بيهم (نيويورك) في ١٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨. محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٣٦ ـ ١٩٦٥، الملف ٥، ص ٣٦ (مجموعة محمد جميل بيهم غير المنشورة).

الحركة الصهيونية، وما تذرعه وبطريرك الروم الكاثوليك في لبنان بأنهما لا يستطيعان إرسال بيان تأييد ودعم القضية الفلسطينية إلا بعد استئذان البابا، ما هو إلا مجرد ادعاء وتهرب لئلا يحرج موقفهما تجاه زعماء الحركة الصهيونية.

ثانياً: من الثابت أيضاً بأن المطران المعوشي (البطريرك فيما بعد) كان أحد مبعوثي البطريرك عريضة إلى فلسطين للاجتماع بالزعيم الصهيوني وايزمن. ونظراً لهذه العلاقة المارونية ـ الصهيونية فقد فشل محمد إسحاق درويش في الحصول على البيان المطلوب من المطران المعوشي والذي كان من المفروض أن يوجه إلى المهاجرين الموارنة.

ثالثاً: لقد وجه المطران الكاثوليكي غريغوريوس حجار نداء إلى المهاجرين العرب في أميركا الشمالية حثهم فيه على دعم القضية الفلسطينية دون أن يقدم ذرائع ومبررات بأنه لا يستطيع توجيه البيان قبل استئذان البابا، مع العلم أنه يتبع أيضاً البابوية في روما.

ومن الأهمية بمكان أن نشير بأن الوفد العربي في أميركا لم يوفق كثيراً في جمع الإعانات، رغم الجهود الحثيثة من قبل أعضاء الوفد، وقد أشار محمد إسحاق درويش في رسالة إلى محمد جميل بيهم في ٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٩ «إن المبالغ التي تفضلتم بإرسالها وصلت جميعها وأرسلت إيصالاتها مع تحارير شكر للمرسلين، وإن كانت هذه المبالغ قليلة ولكن أثرها كان عظيماً، والغيث أوله قطر ثم ينهمر»[1]. ومما يؤكد تدني المساعدات العربية في الاغتراب للوفد العربي ما ذكره أحمد حمزة فواز رئيس النهضة العربية الهاشمية في متشيغن وباسم الجمعية الإسلامية الأميركية فيها، فقد أرسل رسالة إلى محمد جميل بيهم في ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٩ أوضح فيها عتبه على الوفد لأنه تأخر عن موعده للقاء أعضاء الجمعية الإسلامية الأميركية، وأنهى رسالته بالقول «فعليه الآن تجدون طيه حوالة بقيمة خمسة وعشرون دولار تبرعات

---

(١) رسالة محمد إسحاق درويش (بيروت) إلى محمد جميل بيهم (نيويورك) في ٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٩. محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٣٦ ـ ١٩٦٥، الملف ٥، ص ٣٩ ـ ٤٠ (مجموعة محمد جميل بيهم غير المنشورة).

الإخوان الكرام أعضاء الجمعية الإسلامية الأميركية في متشغن ستي لإعانة منكوبي فلسطين»[1].

ويتبين من خلال ذلك أن الوفد العربي الذي عانى المشاق لقي نجاحاً إعلامياً على الصعيد الأميركي والاغترابي دون أن يلقى الدعم المالي الكافي، في وقت كانت فيه القوى الصهيونية في العالم تمد يد المساعدة والتمويل للمهاجرين اليهود في فلسطين بمئات الألوف من الجنهيات الاسترلينية، في وقت حرص فيه هؤلاء المهاجرون اليهود بين أعوام ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ على تنظيم قوتهم المسلحة التي كانت سبباً في احتكاك المدن العربية بالمستعمرات اليهودية[2]. بينما كانت القوى الشعبية الفلسطينية تخوض ثورة وحرباً ضد هذه المستعمرات وضد الجيش البريطاني الذي عمل ما بوسعه في هذه الفترة على ضرب الثورة والمقاومة.

---

(١) رسالة أحمد فواز (متشيغن) إلى محمد جميل بيهم (ديترويت) في ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٩. محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩١١ ـ ١٩٦٥، الملف ٣، ص ٨٢ (مجموعة محمد جميل بيهم غير المنشورة).

(٢) M. Wumbrand et Roth, Le Peuple juif. quatre mille ane de survivanve, p. 424.

الفصل الرابع
الموقف الدولي والعربي من القضية الفلسطينية
١٩٣٩ - ١٩٤٧

١ - الموقف الدولي والعربي من القضية الفلسطينية.

٢ - موقف لبنان من القضية الفلسطينية في ضوء المواقف العربية والدولية ١٩٤٤ - ١٩٤٧.

الفصل الرابع
الموقف الدولي والعربي من القضية الفلسطينية
١٩٣٩ ـ ١٩٤٧

١ ـ الموقف الدولي والعربي من القضية الفلسطينية ١٩٣٩ ـ ١٩٤٤

إن التوتر الدولي الذي بدأ يخيم على أوروبا والتطورات السياسية والعسكرية انعكست كلها على القضية الفلسطينية وعلى وضع اليهود في أوروبا، ومما زاد في أثر هذه التطورات على القضية الفلسطينية بل وعلى البلاد العربية الأخرى هو في ظهور التنافس الحاصل بين دول المحور (ألمانيا وإيطاليا) وبين دول الحلفاء (بريطانيا وفرنسا بصورة خاصة وفيما بعد الولايات المتحدة)، ولقد تبين للسياسة البريطانية والفرنسية بأن بعض القوى العربية يمكن أن تقيم علاقات مع ألمانيا خاصة، وذلك للتخلص من النفوذ البريطاني والفرنسي ولإنهاء المشكلة الفلسطينية لما فيه إزالة الخطر الصهيوني عن فلسطين. وبالرغم من أن هذا التصور العربي بالاتجاه نحو ألمانيا للتخلص من استعمار آخر هو الاستعمار البريطاني والفرنسي لم يكن صحيحاً تماماً، غير أنه استمر في الساحة العربية لفترة طويلة لا سيما إبان الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥.

وبدأ التخوف البريطاني واضحاً من الدعاية الإلمانية في المنطقة العربية والقائلة بأن ألمانيا هي المؤهلة الوحيدة لإنقاذ العرب من البريطانيين والفرنسيين واليهود. وكانت دعايات مماثلة أخرى قد بدأت تظهر معادية للسياسة البريطانية في فلسطين، ومن بين أساليب الدعاية التي انتشرت في البلاد السورية هي في نشر الإسطوانات التي حملت اسم «الشركة الشرقية لإسطوانات سوديا (Sodwa) وقد أكد ذلك القنصل

البريطاني في بيروت «هاڤارد» (Havard) في تقرير إلى وزير خارجيته في لندن في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨، ومما ذكره في تقريره تأكيده لما ورد في تقرير الوزير البريطاني المفوض في جده حول الدعاية المعادية لبريطانيا بسبب سياستها في فلسطين، وذلك بواسطة الشركة الشرقية في حلب التي تطبع تلك الإسطوانات. وأضاف القنصل «هاڤارد» في تقريره: «لي الشرف أن أخبركم بأنني قد اجتمعت البارحة مع نائب المندوب السامي الفرنسي وقد لفت انتباهه إلى هذه الدعاية المضادة ضد الإمبراطورية، وطلبت منه أن تتخذ إجراءات بواسطة الأمن العام لمصادرة أي نوع مشابه لهذه الإسطوانات ومصدر توزيعها. ولقد كان السيد «ميريا» (Meyrier) متعاطفاً معي بهذا الشأن، وأخبرني أنه إذا كان باستطاعتي أن أضم كل هذه الاعتراضات في مذكرة والتي بالفعل قد قمت بكتابتها. وبالتالي فإنه سيبحث هذه القضية مع مدير الأمن العام لإيجاد حل لإيقاف هذه الدعاية المعارضة»[1] ونظراً لأهمية الموضوع وعلاقته بفلسطين فقد أرسل القنصل البريطاني نسخاً من تقريره إلى المندوب السامي البريطاني في القدس وإلى سفراء بريطانيا في القاهرة وبغداد وجدة والقنصل البريطاني في حلب.

وبسبب الأخطار الخارجية والداخلية على السياسة البريطانية في المنطقة العربية وفلسطين، وبسبب استمرار المعارضة العربية المستمرة على الهجرة اليهودية إلى فلسطين، بدأت بريطانيا بمحاولات جديدة لامتصاص النقمة العربية، فعمدت إلى التحضير لمؤتمر يعقد في لندن في شباط (فبراير) ١٩٣٩، ومهدت لذلك بإطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين في سيشل. وكان لإطلاق سراحهم أثر إيجابي في نفوس الفلسطينيين والعرب، غير أن بعض القوى الفلسطينية كانت لا تزال تعاني من خلافات داخل الصف الفلسطيني ففي ٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٩ أرسل محمد إسحاق درويش رسالة من بيروت إلى محمد جيل بيهم رئيس الوفد العربي في الولايات المتحدة أشار فيها إلى التطورات الجديدة ومما قاله: «إخواننا معتقلو سيشل وصلوا

---

(١) Havard (Beirut) to v. Halifax (London) No. E 236, of 31 Dec. 1938, in F.O. 371/23219/31.

(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة).

مصر وسيحضروا إلى بيروت في وقت قريب. ربما يصلكم كتابي هذا ويكونوا عندنا، حيث تجتمع اللجنة العربية وتنتخب وفدها ليسافر إلى لندن. وكان لإطلاق سراحهم أثر عظيم في تقوية معنويات الأمة وهي قوية جداً. . . وأما ما قام به فخري النشاشيبي من مساعي إفسادية لشق صفوف الأمة فلم يكن له أي أثر قطعياً رغم تهويش صحف اليهود والإنكليز. حاول عبد الرؤوف البيطار أن يقوم بحركة إفسادية شبيهة بحركة فخري النشاشيبي ففشل»[١].

وفي ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٩ اجتمعت اللجنة العربية العليا في منطقة الذوق في لبنان وبحثت موضوع مؤتمر لندن وكيفية الاشتراك فيه وما يمكن عمله من أجل القضية الفلسطينية. وبعد انتهاء الاجتماع أصدرت اللجنة بياناً موقعاً من رئيسها الحاج أمين الحسيني[٢]، وقد تضمن هذا البيان عدة قرارات منها:

١ ـ رفع الشكر والامتنان للدول الهيئات العربية لما قدمته من تأييد للقضية الفلسطينية.

٢ ـ إرسال تحيات وتأييد اللجنة للشعب العربي في فلسطين.

٣ ـ موافقة اللجنة على قبول الدعوة إلى مؤتمر لندن على أمل أن تكون الحكومة البريطانية حسنة النية وعازمة عزماً صادقاً على إيجاد حل نهائي لقضية فلسطين بالموافقة على مطالب العرب في ميثاقهم القومي.

٤ ـ تأليف وفد المفاوضة من أعضاء اللجنة العربية العليا وهم: الحاج أمين الحسيني، أحمد حلمي، جمال الحسيني، عوني عبد الهادي، د. حسين الخالدي، عزة دروزة، ألفرد روك، عبد اللطيف صلاح، يعقوب الغصين، فؤاد سابا، موسى العلمي، أمين التميمي وجورج أنطونيوس على أن يكون الجميع هيئة واحدة في درس

---

(١) رسالة محمد إسحاق درويش (بيروت) إلى محمد جميل بيهم (نيويورك) في ٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٩. محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٣٦ ـ ١٩٦٥، الملف ٥، ص ٣٩ ـ ٤٠ (مجموعة محمد جميل بيهم غير المنشورة).

(٢) بيان اللجنة العربية العليا في اجتماع الذوق ـ لبنان في ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٩. من أوراق أكرم زعيتر، المصدر السابق، ص ٥٧١ ـ ٥٧٢.

الأبحاث والمقترحات. وقد اعتذر عن الذهاب إلى لندن كل من أحمد حلمي، وعزة دروزة، بينما تعذر على الحاج أمين الحسيني الذهاب فانتدب للرئاسة مكانه جمال الحسيني.

٥ ـ تقيد الوفد الفلسطيني بالميثاق القومي، والمتضمن الاعتراف بحق العرب في الاستقلال والعدول عن تجربة إنشاء الوطن القومي اليهودي ومنع الهجرة اليهودية وإنهاء الانتداب البريطاني.

وفي ٧ شباط (فبراير) ١٩٣٩ بدأت جلسات مؤتمر لندن، وقد حضره وفود عن بريطانيا وفلسطين ومصر والعراق والسعودية وشرقي الأردن واليمن. وفي جلسة الافتتاح ألقى رئيس الوزراء البريطاني نيڤل تشمبرلن كلمة أشار فيها إلى أن غاية بريطانيا من دعوة ممثلي العرب واليهود إلى مباحثات منفصلة إنما ليتاح للشعبين بسط آرائه ومقترحاته. وإن بريطانيا ستدخل هذه المباحثات وهي مقيدة بتعهداتها بمقتضى بنود الانتداب سواء للعرب أو لليهود. وأضاف قائلاً بأن «المسألة التي تواجهنا صعبة، وقد قيل عنها أحياناً أنها لا تحل ولكن كلما كانت المسألة أصعب، كان اقتناعي أعظم بأهمية الاتصال الشخصي بين الرجال ذوي النفوذ الذين يعنيهم الأمر».

وفي ٩ شباط (فبراير) ١٩٣٩ ألقى جمال الحسيني كلمة الوفد الفلسطيني الذي جاء فيها بأن العرب يعتقدون بأن قضيتهم قضية حق صريح قائم على الحق الطبيعي لكل شعب في أن يبقى مطمئناً على ملكية بلاده. واعتبر بأن القضية العربية ليس لها أية علاقة باللاسامية وليست منبعثة أيضاً عن أي كره للشعب البريطاني، «إنما هي قضية شعب مسالم ومضياف بطبعه يحاول أن يحتفظ بوحدة وطنه وأن يمنع البلاد التي ارتبط بها ارتباطاً متيناً من أن تتحول بالقوة إلى وطن قومي لشعب آخر». ثم أشار إلى مواقف بريطانيا المؤيدة لليهود منذ عام ١٩١٨، موضحاً إلى أن عدد اليهود كان لا يزيد عن (٥٣) ألفاً عند انتهاء الحرب العالمية الأولى بينما عددهم في هذه الفترة يقدر بأكثر من (٤٠٠) ألفاً في بلد لا يزيد عدد سكانه عن مليون وأربعمائة ألف. ثم أضاف بأن اليهود كانوا لا يملكون سوى (٦٠) ألف دونم في عام ١٩١٨ بينما الآن يملكون أكثر من (١,٣٣٢٠٠) دونم من أصل (٧) ملايين دونم وهو مجموع الأراضي القابلة للزراعة في فلسطين. وفي نهاية كلمته ذكر مطالب عرب فلسطين التي لخصها بحرية

واستقلال فلسطين ورفض الوطن اليهودي وإلغاء الانتداب البريطاني مع الاستعداد لعقد معاهدة مع بريطانيا تؤمن لها مصالحها المعقولة مع الموافقة على صيانة الأماكن المقدسة وحفظ حقوق الزيارة وحماية جميع الحقوق المشروعة للأقلية اليهودية أو أية أقلية أخرى في فلسطين.

وفي ١١ شباط (فبراير) ١٩٣٩ عقب وزير المستعمرات البريطاني مالكولم ماكدونالد على كلمة جمال الحسيني معارضاً ومفنداً ما جاء فيها وقال: «إنه ليس ذنب الحكومة البريطانية أن عرب فلسطين لا ينعمون الآن بقسط وافر من الحكم الذاتي فقد عرض عليهم في سنة ١٩٢٢ مجلس تشريعي يقضي باطراد النقص في الأقلية الرسمية ولكنهم رفضوا هذا النظام الذي كان من الممكن أن يقوم الآن بدور كبير في حكومة البلاد، كما رفضوا اقتراحات بريطانية أخرى عرضت عليهم فيما بعد» وأضاف بأن بيان الوفد الفلسطيني أهمل وجود تعهدات لليهود «وأن حكومة جلالته لتقدر الموقف الذي يتخذه زعماء عرب فلسطين في هذا الموضوع ومثابرتهم على رفض الاعتراف بتصريح بلفور أو غير ذلك مما يتفرع عن هذا أو ذاك، ولكن لحكومة جلالته موقفاً آخر مختلفاً».

ولقد تبين من خلال موقف وزير المستعمرات أن بريطانيا لا تزال على تأييدها للصهيونية ولا توافق على المواقف الفلسطينية والعربية. وفي ١٣ شباط (فبراير) ألقى نور السعيد رئيس الوزراء العراقي كلمة في المؤتمر طالب فيها بإعطاء فلسطين حكماً ذاتياً ذلك «إننا متأكدون من أنه لا يمكن أن يسود السلم في فلسطين ويضمن دوامه في المستقبل إلا بإعطائها حكماً ذاتياً».

وفي ١٤ شباط (فبراير) ١٩٣٩ ألقى الأمير فيصل وزير الخارجية السعودية كلمة في المؤتمر ركز فيها على ضرورة استمرار العلاقات الودية بين العرب وبريطانيا موضحاً إلى «أن حكومتي تعتقد مخلصة أن من مصلحة الإنكليز والعرب نبذ الأمور التي كانت مداراً لهذا الشقاق الجسيم بينهم في فلسطين، والعمل بصورة جدية في حل الخلاف بروح العدل والإنصاف، وتعتقد أن الوقت قد حان لتصفية الموقف تصفية حقيقية، وهذا لا يتأتى إلا بإقدام الحكومة البريطانية على اتخاذ الخطوة الحاسمة التي تنير أمامنا سبيل البحث وتمكننا من وضع الأمور في نصابها وإعادة الحق إلى مجراه».

وفي ١٥ شباط (فبراير) استمرت المناقشات وتكلم الوفد الأردني حول الموضوع، بينما تحدث في جلسة ١٦ شباط (فبراير) وزير المستعمرات ماكدونالد موضحاً الآراء حول معنى «الوطن اليهودي» وأنه بسبب التخوف العربي منه فإن بريطانيا تريد إزالة الشكوك حول هذا الموضوع، إذ «أنه ليس من العدل أن يظل هذا الشك قائماً وهي تنوي أن تصرح أنه ليس في نيتها ولا من أغراضها أن تصبح فلسطين دولة يهودية اللهم إلا إذا أراد العرب أنفسهم ذلك». فقاطعه جورج أنطونيوس قائلاً: هل هذا التأكيد يسري على أي جزء من فلسطين؟ فرد ماكدونالد: بأن حكومة جلالته لا تفكر في قيام دولة يهودية في أي جزء من فلسطين، بل تفكر في أن يقوم حكم ذاتي فيها على أن لا يسيطر أحد من الفريقين (اليهود والعرب) على الآخر.

وهنا طرح الأمير فيصل سؤالاً على ماكدونالد قائلاً: هل قبل فعلاً مبدأ قيام دولة عربية مستقلة، فإذا كان الأمر كذلك فإن البحث يجب أن يجري على هذه القاعدة. غير أن ماكدونالد رد بقوله بأن بريطانيا تريد أن تسمع الحجج المؤيدة لاقتراح الوفد الفلسطيني بإقامة دولة فلسطينية، ذلك أن الوفد البريطاني لم يقبل إلى الآن الاقتراح كجزء من اتفاق. وأضاف بأنه تبين للوفود العربية بأن الحكومة البريطانية تقبل المبادىء الآتية:

١ ـ أن لا تكون هناك دولة يهودية.

٢ ـ أن لا يبقى الانتداب إلى الأبد.

٣ ـ إن النية متجهة إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

واعتبر جمال الحسيني أن كلام ماكدونالد لا جديد فيه، لأن الحكومة البريطانية منذ عام ١٩٢١ تؤكد للعرب أن الانتداب لن يدوم، وأن المجلس التشريعي هو الخطوة الأولى في سبيل الاستقلال وأنه لن تقوم هناك دولة يهودية، «فكلام المستر ماكدونالد لم يتقدم بالموضوع خطوة واحدة إلى الأمام».

هذا وقد استمرت اجتماعات مؤتمر لندن إلى ١٧ آذار (مارس) ١٩٣٩ تخللتها المناقشات والبيانات والاتصالات الجانبية، وانتهت إلى مقترحات بريطانية جديدة قرأها ماكدونالد في جلسة ١٥ آذار (مارس) ملخصها ما يلي:

١ ـ إن غاية الحكومة البريطانية هي إقامة دولة فلسطينية مستقلة تكون ذات صبغة اتحادية ومرتبطة مع بريطانيا العظمى بمعاهدة.

٢ ـ ليس من أهداف بريطانيا أن تصبح فلسطين دولة عربية أو دولة يهودية، بل ينبغي إقامة دولة يشترك فيها العرب واليهود على السواء.

٣ ـ وضع دستور للبلاد وسلامة الأماكن المقدسة وحماية الطوائف المختلفة.

٤ ـ إنشاء مجلس تشريعي يضم العرب واليهود حسب عدد كل طائفة منهم، والعمل لإجراء انتخابات هذا المجلس التشريعي.

٥ ـ رفع نسبة عدد اليهود بواسطة الهجرة إلى فلسطين خلال السنوات الخمس التالية إلى ثلث تعداد السكان في فلسطين.

٦ ـ إن الحكومة البريطانية مصممة على منع الهجرة اليهودية غير المشروعة ومنع بيع الأراضي.

وتبين أخيراً لا سيما في جلسة ١٧ آذار (مارس) ١٩٣٩ من أن المؤتمر فشل في تحقيق الأهداف العربية، ولهذا فقد رفضت الوفود العربية المقترحات البريطانية وأنهى ماكادونالد الجلسة بقوله: «من دواعي الأسف أن الوفود لا يسعها بعد كل هذا المجهود إلا أن تعترف بأنها لم توفق. فلا مفر إذن من أن تنتهي المباحثات لأنها إذا استؤنفت لن تؤدي إلا إلى إعادة كل ما قيل في الأسابيع الماضية»[١] ثم وجه التفاتة إلى الوفد الأردني والوفد السعودي.

ومن المؤكد أن الوفد الصهيوني في لندن لم يستحسن الموقف البريطاني في المؤتمر بالرغم من التأييد البريطاني الواضح لقوى يهودية لا يحق لها بأرض مثل فلسطين. وكان عدم استحسانها للموقف البريطاني نابع من شدة تطرفها حيال فلسطين التي يعتبرونها أرضاً لليهود. وكانت الوكالة اليهودية في أثناء انعقاد المؤتمر قد نشطت

---

(١) للمزيد من التفصيلات الوافية عن مناقشات ومحاضر جلسات مؤتمر لندن ٧ شباط (فبراير) إلى ١٧ آذار (مارس) ١٩٣٩: الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، جـ ١، ص ٢٧٩ ـ ٣٠٩. أو إذا تيسر الحصول على الكتاب السري الصادر عن وزارة الخارجية السعودية المرسل إلى الحكومات العربية تحت عنوان «مؤتمر فلسطين العربي ـ البريطاني المنعقد في مدينة لندن في ٧ فبراير ١٩٣٩» ترجمة إبراهيم المازني، إشراف خير الدين الزركلي، برعاية الأمير فيصل بن عبد العزيز.

بدورها للحصول على دعم بريطاني كامل، ولذا فقد أرسل داڤيد بن غوريون باسم الوكالة اليهودية مذكرة إلى وزير المستعمرات البريطانية ماكدونالد في ١٤ شباط (فبراير) ١٩٣٩ طلب فيها الدعم البريطاني لليهود، وقد ضمنها المواقف السابقة للأمير فيصل حيال الصهيونية وفلسطين لا سيما خلال مؤتمر السلام في باريس. وأرفق بهذه المذكرة تصريح من الأمير فيصل لوكالة رويتر في عام ١٩١٨ والاتفاق الذي تم بين وايزمن والأمير فيصل في ٣ كانون الثاني (يناير) ١٩١٩. وذلك لتأكيد صحة وجهة النظر الصهيونية في مستقبل فلسطين[١].

وفي ١٧ أيار (مايو) ١٩٣٩ أصدرت الحكومة البريطانية بلاغاً رسمياً عرف باسم «الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩» وقد تضمن مقترحات تفصيلية لخطتها السياسية المستقبلية في فلسطين، وهي لا تزيد عما تقدم به ماكدونالد في السابق ولا تزيد عن الآراء البريطانية السابقة[٢]. ولهذا فقد لقي الكتاب الأبيض سلسلة جديدة من الاعتراضات العربية واليهودية على السواء، غير أن بن غوريون كان يطالب باستمرار بضرورة التحالف البريطاني ـ الصهيوني وذلك لتحقيق الأهداف الصهيونية في فلسطين وللقضاء على الثورة العربية القائمة في فلسطين[٣].

وفي هذه الفترة كانت فلسطين لا تزال تشهد ثورة وتحركات عربية ضد الصهيونية، وكان ماكدونالد الذي زعم الصهيونيون أنه وقف ضد تطلعاتهم في فلسطين، كان قد اتخذ كافة الأسباب للقضاء على الثورة العربية في فلسطين وعلى قادتها وقد مقدمتهم الحاج أمين الحسيني. وقد أصدر ماكدونالد قراراً قرر فيه إبعاد الحاج أمين عن فلسطين إلى أجل غير مسمى «بصفة كونه رئيساً للجمعية التي اعتبرت مسؤولة عن حملة الإرهاب والاغتيال ضد البريطانيين واليهود، وكونه أيضاً رئيساً

---

(١) D. Ben Gurion t M. Macdonald, No. E 75928, of 14 Feb. 1939, in C.O. 733/414/31.
(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة).
انظر أيضاً حول هذا الموضوع:
I. Friedman; The Question of palestine, p. 92.

(٢) انظر نص الكتاب الأبيض في البلاغ الرسمي البريطاني رقم ٢/٣٩ المنشور في الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، جـ ١، الوثيقة رقم (٣٨) ص ٣١٠ ـ ٣٢٢.

(٣) D. Ben Gurion; Rebirth and Destiny of Israel, pp. 89-98.

للعصابة التي واصلت منذ عدة أشهر حملة مماثلة ضد عدد كبير من العرب». وبمناسبة هذا القرار أصدرت اللجنة العربية العليا بياناً في ٣٠ أيار (مايو) ١٩٣٩ استنكرت فيه هذا القرار وتصريح وزير المستعمرات ومما جاء في بيان اللجنة: «إن اللجنة العربية العليا ترد هذه التهمة بكل قوة وتستنكر كل الاستنكار تصريحاً كهذا يفوه به وزير مسؤول من رجال الحكومة البريطانية، واتهامات خطيرة يوجهها وزير المستعمرات إلى الهيئة العربية الوحيدة التي تمثل عرب فلسطين وبصورة خاصة إلى رئيسها الذي يتمتع باحترام العالمين العربي والإسلامي». ثم اتهم البيان السلطات البريطانية بأنها لا تزال تنقاد للضغوط الصهيونية، وإنها تسعى بكافة الأساليب الهمجية للقضاء على كل حركة عربية وعلى روح الحرية والإباء في نفوس عرب فلسطين. ثم حذرت اللجنة السلطات البريطانية من التمادي في سياستها المعادية للعرب وقتل الأطفال والنساء والشيوخ وهدم المنازل وهتك الأعراض، واعتبرت اللجنة «أن السلطات البريطانية وفي مقدمتها وزارة المستعمرات الواقعة تحت طائلة النفوذ اليهودي، ووزارة الحربية التي يرأسها بالفعل وزير يهودي، هي التي تتحمل وحدها مسؤولية هذه الأعمال الإرهابية الفظيعة... كما أنها المسؤولة الوحيدة عن إفساد ضمائر بعض الناس وإيقاع الشقاق بينهم وإغرائهم بما تتوسل به من وسائل شتى لا تقدم على مثلها حكومة ترغب في مصلحة أهل البلاد وإحلال الوئام والسلام بينهم»[(١)].

والحقيقة أن من يطلع على التقارير السرية لحاكم لواء الجليل لا سيما في شهر حزيران (يونيه) ١٩٣٩ يطلع على الأساليب البريطانية في إثارة الفلسطينيين بعضهم على البعض، وفي المحاولات الحثيثة لضرب الثورة الفلسطينية[(٢)].

وفي هذه الفترة كانت الحرب العالمية الثانية الدائرة في أوروبا تعكس معاركها

---

(١) بيان من اللجنة العربية العليا لفلسطين ضد وزير المستعمرات البريطاني مالكولم ماكدونالد في ٣٠ أيار (مايو) ١٩٣٩. وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ت I، وثيقة رقم (٧) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

(٢) انظر تقارير حاكم لواء الجليل عن النصف الأول والثاني من شهر حزيران (يونيه) ١٩٣٩ عن مناطق صفد وقضائها وبيسان وطبريا وعكا والناصرة في وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ت I، وثيقة رقم (٩) و (١٠) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

ونتائجها وظروفها على منطقة العالم العربي، كما أنها شغلت زعماء بريطانيا والعالم بمجرياتها، كما انعكس على الوضع في فلسطين وبقية البلدان المحيطة بها. غير أن الشعوب العربية استمرت تنظر إلى أن السياسة البريطانية هي المسؤولة عما آلت إليه الأوضاع في فلسطين، وفي تقرير صادر من القنصلية البريطانية في بيروت إشارات واضحة إلى موقف السوريين واللبنانيين من السياسة البريطانية في فلسطين، وبالرغم من إشارته إلى اختلاف وجهات نظر اللبنانيين حيال سياسة بريطانيا، غير أنه أكد بأن المسلمين الوطنيين ينفرون من سياستنا في فلسطين ويعلقون على الوعود الإلمانية آمالاً لتحقيقها، بينما بعض كبار رجال الأكليروس المسيحيين في لبنان بما فيهم الموارنة يؤيدون سياستنا في فلسطين[١].

والجدير بملاحظته أن السياسة البريطانية حيال فلسطين رغم ما أشيع من أنها تعمل لحل القضية الفلسطينية مع ما يتناسب وآمال الفلسطينيين، غير أن الواقع كان بخلاف ذلك، فقد استمرت بريطانيا في دعم الحركة الصهيونية سواء في داخل فلسطين أو خارجها. وقد أشارت التقارير البريطانية إلى حقيقة هذا التأييد البريطاني، ففي ٧ شباط (فبراير) ١٩٤١ أرسل «أبا هيلل سيلڤر» (Abba Hillel Silver) رئيس مجلس الطوارىء الصهيوني رسالة شكر إلى وكيل وزارة الخارجية البريطانية «بتلر» (Butler) أوضح فيها أنه «نيابة عن زملائي المشاركين في اللجنة أود أن أعرب عن امتناني وتقديري للرسالة التي أرسلتها إلى المؤتمر القومي بشأن فلسطين الذي عقد في واشنطن العاصمة في ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤١. ولقد تأثر الوفد إلى المؤتمر القومي بالكلمات التي بعثتها والمتضمنة التشجيع والأمل».

وأشار سيلڤر في رسالته بأن هناك تصميم على إعادة تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين. وأعرب عن تأييده للسياسة البريطانية مشيراً إلى أنه «تقرر إعطاء كل الدعم للسياسة البريطانية في مقاومتها جميع أشكال الديكتاتورية في المنطقة. ونحن على يقين بأن اليهود في فلسطين هم كاليهود في الولايات المتحدة سيقومون

(١) British Consulate (Beirut) to F.O. (London) No. E 2867, of 17 sept. 1940, in F.O. 371/24595/89.

(وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة).

بواجبهم بالمحافظة على أسس الديمقراطية والحرية الشخصية»[1].

وأشارت الكثير من التقارير السرية البريطانية إلى سياسة بريطانيا المؤيدة للجهود الصهيونية في فلسطين، ففي ٣٠ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٢ أرسلت رسالة من رئاسة الوزراء البريطانية إلى وزارة الخارجية تضمنت موقف ونستون تشرشل رئيس الوزراء البريطاني من السياسة الصهيونية ومما جاء فيها: إن رئيس الوزراء لا يحبذ إعلان أية رسالة بمناسبة الاحتفالات بمرور (٢٥) عاماً على إعلان وعد بلفور في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) «ولكنه سيكون ممتناً إذا قام اللورد هاليفكس (Halifax) بتسليم نص رسالة خاصة وبسرية تامة إلى الدكتور وايزمن الموجود في أوتيل سان ريجز (st Regis) في نيويورك» وتضمنت الرسالة تذكيراً بأن رسالة رئيس الوزراء تشرشل ليست للنشر وهي ما يلي: «إلى الدكتور حاييم وايزمن. إن جميع حواسي وخواطري هي معكم في هذه المناسبة، وذلك فإننا نرجو أن تتمكنوا من تحقيق كل ما حاربتم من أجله ببطولة»[2].

وفي ١٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٢ أرسلت وزارة الحربية برقية سرية إلى السفارة البريطانية في واشنطن أشارت فيها إلى أنه في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) سأل السيد حنا (Hannah) ـ ممثل الجمعية الإنكلو ـ أميركية للجيش اليهودي ـ وزير الحربية فيما إذا وافقت حكومة صاحب الجلالة على تكوين لجنة لدرس مشروع إنشاء الجيش اليهودي مع وفد من أميركا. وقد كان جواب وزير الحربية أنه ليس هناك أي تغيير في السياسة البريطانية المقررة منذ ٦ آب (أغسطس)[3].

ومن خلال هذه الوثائق والمراسلات الدبلوماسية لا سيما السرية منها وغير

---

(١) Abba Hillel Silver (washington D.C.) To Butler (London) E No.?. of 7 Feb. 1941, in F.O. (C.O). 733/443/31.

(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة).

(٢) J.M.M. (London) to V.G. Lawford (F.O. London) No. E 4, of 30 oct. 1942, in F.O. (C.O.) 371 (7330/443/31.

(وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة).

(٣) The war office (London) 10 J.S.M. (washington) No. E 87698, of 19 Dec. 1942, in F.O. (C.O.) 371 (733)/448/31.

(وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة).

المنشور، يتبين بأن بريطانيا لم تتخلَ مطلقاً عن سياستها المؤيدة للصهيونية سواء بالأساليب العلنية أم السرية، بينما كانت تحاول إيهام العرب عن تأييدها لمطالبهم ومطالب الشعب الفلسطيني بأساليب سرية أكثر منها علنية لئلا تحرج السياسة البريطانية أمام القوى الصهيونية في العالم.

وكانت الدبلوماسية البريطانية تحاول إرضاء العرب نظرياً، وتلقي المسؤولية من جديد على الضغوط الأميركية المتزايدة ضد سياستها في فلسطين، وفي الوقت نفسه كانت بريطانيا لا تريد إظهار حتى مساعيها النظرية المؤيدة للعرب. ففي تقرير سري مرسل من وزارة الخارجية البريطانية إلى وزارة المستعمرات في ١٧ آذار (مارس) ١٩٤٣ حول النشاط الصهيوني في الولايات المتحدة الأميركية، فقد أشار «باكستر» (Baxter) في تقرير إلى «كامبل» (Campbell) «بأن اهتمامنا منصب على ملاحظات «ألنغ» (Alling) للسفير العراقي بشأن الوسيلة التي باستطاعة العرب أن يحصلوا بواسطتها على اعتراف باسترجاع حقوقهم. وستلاحظ من البرقية رقم (٨١) المرسلة إلى جدة بأننا نشجع الحكومات العربية للإعراب عن وجهات نظرها إلى الحكومة الأميركية وكذلك إلى الشعب الأميركي. ولقد اقترحنا أيضاً بأن علي جودت باستطاعته استعمال الطرق المؤدية إلى هذه الغاية» غير أن «باكستر» أكد كثيراً على أنه «سيكون من الضروري تجنب توريط السفارة في أية دعاية مؤيدة للعرب» ولكنه في سبيل خدمة المصالح البريطانية «لن يكون هناك أي ضرر من تسريب بعض هذه الأخبار عن سياستنا». وكشف عن الخطط والموقف البريطاني حيال الهجرة إلى فلسطين التي يحاول من خلاله إرضاء العرب واليهود بقوله: «نحن نشجع بأن يقوم بعض الأشخاص من ذوي المناصب العليا في الدولة بالإعلان عن تأييدهم للهجرة اليهودية إلى فلسطين على أن لا يؤول ذلك إلى الإضرار بمصالح السكان المحليين، والإعلان بأن الأحلام اليهودية بإنشاء وطن قومي في فلسطين ستؤدي إلى انتقاص حق الفلسطينيين»[١].

---

(١) C.W. Baxter (F.O.) to Campbell (C.O.) No. E 1369, of 17 March 1943, in F.O. 371/506/65.

(وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة).

ومنذ بداية عام ١٩٤٤ كانت الاتجاهات الدولية لا سيما الأميركية والبريطانية تسير وفق المنظور الصهيوني ووفق الخطط الصهيونية، ويعتبر هذا العام عاماً هاماً بالنسبة للحركة الصهيونية لا سيما وأنه شهد انتصارات للحلفاء في أوروبا والشرق، كما شهد قرارات حزبية أميركية وبريطانية مؤيدة لإنشاء الوطن القومي الصهيوني. واعتبر عام ١٩٤٤ «عام الإعلانات عن قيام وطن قومي صهيوني في فلسطين»، فبعد قرارات الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة الأميركية بين ٢٧ حزيران (يونيه) و ٢٤ تموز (يوليه) ١٩٤٤ بمناسبة انتخابات الرئاسة، وهي القرارات المؤيدة لقيام الوطن الصهيوني في فلسطين، جرت حركة احتجاجات واسعة في العالم العربي ضد السياسة الأميركية والأوروبية على السواء. وفي ٢٥ تموز (يوليه) ١٩٤٤ أصدر مجلس النواب اللبناني قراراً بالأكثرية استنكر فيه «كل فكرة ترمي إلى تأسيس وطن قومي للصهيونية في القطر العربي الفلسطيني العريق، لأن لبنان يعتبر نفسه مهدداً مباشرة بالخطر الصهيوني. ويرجو المجلس إبلاغ قراره إلى سفراء الدول الحليفة العظمى لكي تتفضل بنقله إلى الحكومات الأميركية والبريطانية والفرنسية». ورأى المجلس النيابي في قراره بأن مبادىء وثيقة الإطلنطيك تتعارض مع فكرة تحويل أية بقعة من الأقطار العربية إلى وطن قومي للصهيونية[١].

وفي مصر أصدر «الاتحاد العربي» بياناً في أول آب (أغسطس) ١٩٤٤، تضمن استياء من السياسة الدولية لا سيما الأوروبية والأميركية، مشيراً إلى خيبة ظن العرب من الحلفاء الذين لم يتقيدوا بمبادىء ميثاق الإطلنطي، والذين لم يبروا بوعودهم للشعوب في تقرير مصيرها ومنها الشعوب العربية[٢].

وفي الفترة الواقعة بين ٢٥ أيلول (سبتمبر) و ٧ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٤ بدأت في مصر مناقشات إنشاء جامعة للدول العربية، وقد صدر في نهاية المناقشات قرار خاص بفلسطين جاء فيه «أن فلسطين ركن مهم من أركان البلاد العربية وأن حقوق

---

(١) مضبطة الجلسة الثانية لمجلس النواب اللبناني، ٢٥ تموز (يوليه) ١٩٤٤، ص ٥٦٤، ٥٦٦.

(٢) بيان الاتحاد العربي (القاهرة) في أول آب (أغسطس) ١٩٤٤. محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧، الملف ٦، ص ٢ (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة).

العرب لا يمكن المساس بها من غير إضرار بالسلم والاستقرار في العالم العربي. كما ترى اللجنة أن التعهدات التي ارتبطت بها الدولة البريطانية والتي تقضي بوقف الهجرة اليهودية والمحافظة على الأراضي العربية والوصول إلى استقلال فلسطين هي من حقوق العرب الثابتة. . . » كما صدر قرار آخر خاص بفلسطين إثر التوقيع على ميثاق الجامعة يهدف إلى تولي مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب فلسطين للاشتراك في أعماله ريثما يتمتع القطر باستقلاله[1].

ولوحظ أنه في بداية جلسات المشاورات العربية لم يؤت كثيراً على موضوع فلسطين ولم يتطرق المجتمعون كثيراً إلى هذا الموضوع، غير أن مندوب فلسطين موسى العلمي ـ الذي وافق المجلس بعد لأي على تمثيله لفلسطين ـ بادر إلى عرض الأخطار المحدقة بفلسطين من جراء الهجرة اليهودية إليها ومن جراء انتزاع الأراضي من الفلسطينيين وبمساعدة البريطانيين، وذلك في جلسة ٥ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٤. ثم اتهم بعض العرب صراحة لا سيما الملاكين اللبنانيين والسوريين بالتآمر على فلسطين والأراضي العربية فيها وقال: «اسمحوا لي أن أبيّن لكم كيف تتسرب الأراضي من أيدي العرب إلى أيدي اليهود:

أولاً: ثبت من تحقيق اللجان الإنكليزية المختلفة أن أكثرية البيوع وقعت من قبل ملاك لبنانيين وسوريين.

ثانياً: إن المشترين اليهود للأراضي الزراعية لم يكونوا أفراداً يشترونها لأنفسهم، بل كانت شركة يهودية عالمية اسمها «كيرن كايمت» (Keren Kayemeth) ـ شركة الصندوق القومي اليهودي وهي شركة مسجلة في إنكلترا ـ هي التي تستملك الأراضي في فلسطين وسوريا وشرقي الأردن ولبنان والعراق ومصر، وتسجلها وقفاً على الأمة اليهودية في العالم على أن لا تباع ولا تؤجر لغير اليهودي ولا تشغل ولا يعمل فيها غير يهودي. فلذلك ترون أن خطر الزوال ليس فقط علينا في فلسطين، بل إنه واقع عليكم أنتم أيضاً حينما يتم استملاك فلسطين.

ولما واصل موسى العلمي حديثه اتهم الدول العربية المجاورة لفلسطين لأن

---

(١) كراس ميثاق جامعة الدول العربية، ص ٨، ١٩.

الهجرة اليهودية تتم عبر أراضيها وأوضح قائلاً أنه «يمكن للدول العربية أن تساعدنا وذلك بالمساهمة في منع الهجرة غير المشروعة. إن هذا النوع من الهجرة لم يقف حتى طيلة الحرب لا من البحر ولا من البر. فلبنان وسوريا وشرقي الأردن ومصر كلها طريق يمر منه المهاجرون، والإحصاءات السرية تدل على أنه عن طريق لبنان وحده يدخل البلاد نحو (٦٠٠٠) يهودي سنوياً. ويقدر مجموع عدد المهاجرين غير الشرعيين بعشرين ألفاً في السنة في هذه الأيام»[1].

والحقيقة فإن هذه الحقائق التي واجه بها ممثل فلسطين الدول العربية لتؤكد مدى المسؤولية العربية ـ وليس فقط الدولية ـ في تردي أوضاع فلسطين والشعب الفلسطيني، كما تؤكد أيضاً مدى مساهمة العرب في تسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتسهيل تملك الأراضي الفلسطينية. وإزاء هذه الحقائق دافع سعد الله الجابري ممثل سوريا عن موقف بلاده، موضحاً إلى أنه منذ أن تسلمت الحكومة السورية الحدود قضت على التهريب، كما أن رياض الصلح دافع عن الموقف اللبناني بقوله: «لا يزال بعضهم يمرون ولكن بعدد قليل. ولقد خابرنا بصورة خاصة المعتمد التركي في بلادنا لأن تركيا هي التي تسهل هذا الموضوع». وفي نهاية المناقشات بحث المجتمعون في مستقبل فلسطين والمشروعات المطروحة لتقسيمها، غير أن المؤتمرين لم يستطيعوا اتخاذ تدابير عملية سوى قرارات كان حافزها الأول إرضاء الفلسطينيين الذين كشفوا بواسطة ممثلهم موسى العلمي إهمال البلدان العربية للقضية الفلسطينية، بل ومشاركتها بطريقة أو بأخرى في تهويد فلسطين.

٢ ـ موقف لبنان من القضية الفلسطينية في ضوء المواقف العربية والدولية ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧

نتيجة لتزايد الخطر الصهيوني في فلسطين وبمناسبة وعد بلفور أصدر «اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية»[2] مذكرة في ٢ تشرين الثاني (نوڤمبر) ١٩٤٤

---

(١) مضبطة الجلسة السابعة للجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام في الإسكندرية، ٥ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٤، ص ٦٢ ـ ٦٣.

(٢) تأسس «اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية» في ١٥ آب (أغسطس) ١٩٤٤، وانتخب محمد=

وجهت إلى الدول العربية وإلى دول الحلفاء، وقد تضمنت عدة قرارات ومبادىء وهي[1]:

١ ـ رفع احتجاجات صارخة على أنصار الصهيونية ودعاتها الذين يعملون على إقامة ملك مغتصب للصهيونيين.

٢ ـ مكافحة العدوان الصهيوني المخالف لروح العدل الإنساني والمناقض لحق الشعوب الطبيعي في تقرير مصيرها.

٣ ـ رفع الاحتجاجات إلى سائر الدول العربية والدول الحليفة وذلك لإنقاذ فلسطين من براثن الصهيونية ودفع خطرها المداهم عن كافة الأقطار العربية.

وبمناسبة ذكرى وعد بلفور أيضاً جرت احتجاجات ضد الصهيونية في بيروت وطرابلس، كما أن الطلاب العرب في الجامعة الأميركية وجهوا رسالة إلى الوزير الأميركي المفوض «ودسورث» (Woodsworth) احتجوا فيها على استمرار الهجرة اليهودية إلى فلسطين[2].

ولكن صانعي وعد بلفور والمحافظين على سياسته لم يكترثوا بكل الاحتجاجات والاعتراضات الفلسطينية والعربية، بل على العكس فقد استمر البريطانيون والمتصهينون خاصة بتأييد إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين، ولم يجد حزب العمال البريطاني غضاضة من إخراج العرب من بلادهم وإدخال اليهود مكانهم، بل أكثر من ذلك، فقد طالب بتوسيع رقعة فلسطين على حساب الأراضي المصرية والسورية والأردنية وذلك لمصلحة اليهود. ففي شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٤، أصدر حزب العمال البريطاني بياناً حول «التسوية الدولية بعد

= جميل بيهم رئيساً له، وقد ضم عدة أحزاب وهيئات ومنظمات وهي: منظمة النجادة، منظمة الكتائب، الحزب الشيوعي اللبناني، الكتلة الإسلامية، اتحاد الشبيبة الإسلامية، عصبة العمل القومي، اللجنة القومية، منظمة الغساسنة، عصبة مكافحة النازية والفاشستية، المؤتمر الوطني، الاتحاد القومي، اتحاد نقابات العمال، منظمة الطلائع، الصحافة اللبنانية.

(١) مذكرة اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية إلى الدول العربية ودول الحلفاء في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٤. (مجموعة وثائق اتحاد الأحزاب اللبنانية غير المنشورة).

(٢) C.O.C (Cahiers de l'Orient Contemporain) vol. I, p. 61.

الحرب» فيما يخص فلسطين، فرأى أن «لا معنى لوطن قومي لليهود ما لم نكن على استعداد للسماح لليهود إن هم رغبوا في دخول هذه البلاد الصغيرة فلسطين، بأعداد كبيرة لكي يصبحوا أكثرية... فليشجع العرب على الخروج بينما اليهود يدخلون، وليجزل لهم في التعويض عن أراضيهم... وبالحقيقة يجب علينا أن نعيد دراسة إمكانية توسيع حدود فلسطين الحالية بالاتفاق مع مصر وسوريا وشرقي الأردن» بل أكثر من ذلك فإنه لا بد من كسب عطف وتأييد كل من الحكومتين الأميركية والروسية في تنفيذ هذه السياسة في فلسطين[١].

وانضم إلى حزب العمال البريطاني في دعوته المؤيد للصهيونية أساتذة الجامعات الأميركية، ففي ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٥ طلب ألفين من أساتذة الجامعات الأميركية من الرئيس الأميركي ممارسة نفوذه وإرادته كي تبقى أبواب فلسطين مفتوحة أمام اليهود وتقديم كل التسهيلات لإعمار فلسطين وجعلها دولة حرة وديمقراطية على حد ما جاء في مطالبتهم[٢].

وفي شباط (فبراير) ١٩٤٥ جرت تطورات مؤثرة على مستقبل منطقة الشرق الأوسط لا سيما البلدان الشامية، فقد أشار كميل شمعون ـ وزير لبنان المفوض في لندن يومذاك ـ في ٢٠ شباط (فبراير) من أن ثلاث صحف لندنية نشرت معلومات ذكرت أنها تلقتها من القاهرة مؤداها أن رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل (W. Churchill) اتفق مع شخصيات عربية على مشروع سيفصح عنه في مجلس العموم يظهر فيه خطة عامة لتنظيم الشرق الأوسط تتضمن ما يلي:

١ ـ تأسيس اتحاد للبلدان العربية.

٢ ـ ضم العراق وسوريا وشرقي الأردن وقسم من فلسطين في دولة واحدة يرأسها الملك عبد الله.

٣ ـ ضم لبنان والقسم الآخر من فلسطين في دولة واحدة يهودية ـ مسيحية

---

(١) قرار حزب العمال البريطاني حول قضية فلسطين بعد الحرب، في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٤. الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، جـ١، ص ٣٤٤.

(٢) C.O.C. vol. II, p 244.

يمكن أن تؤلف كياناً مستقلاً أو جزءاً من دولة الاتحاد العربـي[1].

ونظراً لانتشار هذا المشروع ومدى تأثيره على مستقبل المنطقة برمتها، فقد بدأت الاتصالات العربية والدولية تنهال على المفوضية اللبنانية في لندن للاستفسار عن صحة هذا المشروع، غير أن كميل شمعون نفـى صحته أو علمه به. كما أن الصحف الصادرة في ٢١ شباط (فبراير) نفت وجود خطة لتنظيم الشرق الأوسط على نحو ما ذكرت الصحف اللندنية الثلاث. مع العلم أن خطة المشروع كانت قد وضعت على بساط البحث وإن كان الجزء الثالث منها لا ينص على قيام دولة واحدة يهودية ـ مسيحية، بل كان المشروع يتضمن قيام دولتين واحدة يهودية في فلسطين وأخرى مسيحية في لبنان، مع إعلان اتحاد عربـي يشمل بعض الدول العربية.

وفي الوقت الذي نشطت فيه الجهود الدولية لتنظيم المنطقة العربية وفق المصالح الصهيونية والغربية، كانت الجهود المحلية تنشط أيضاً لخدمة هذه المصالح بشكل أو بآخر، وفي مقدمة هذه الجهود بيع الأراضي الفلسطينية للشركات اليهودية بواسطة بعض الملاك اللبنانيين والسماسرة العرب، ونظراً لخطورة الموضوع فقد أرسل توفيق صالح الحسيني ـ وكيل رئيس الحزب العربـي الفلسطيني ـ رسالة من القدس إلى محمد جميل بيهم رئيس اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية، في ١٧ نيسان (أبريل) ١٩٤٥ أوضح فيها أنه «بلغنا مؤخراً أن بعض الأسر اللبنانية التي تمتلك أراضي في قرية زبوبا الواقعة في مرج بن عامر على طريق اللجون ـ حيفا، ومن تلك الأسر أسرة المطران وأبيض، وفهمنا أن سعادة الأستاذ موسى بك نمور أيضاً يمتلك حصصاً في تلك الأراضي أو على الأقل يعرف أسماء المالكين. ونظراً لأن الذين يساومون على شراء تلك الأراضي من العرب يعملون لحساب الصهيونيين، نرجوكم الاتصال بتلك العائلات المالكة وحثها على عدم البيع وإظهار الأخطار الناجمة عن بيعهم لأراضيهم، وهي أخطار تلحق أكبر الأذى بكيان العرب في فلسطين». وأضاف توفيق الحسيني في رسالته من أن المساعي تبذل لتأليف شركة عربية برأسمال كبير لإنقاذ الأراضي في وقت قريب «فإن كانت تلك العائلات المالكة

(١) كميل شمعون: مراحل الاستقلال، لبنان ودول العرب في المؤتمرات الدولية، ص ١٤٢ ـ ١٤٣.

لأراضي زبوبا في اضطرار للبيع فيمكنها الانتظار إلى حين قيام الشركة»[١].

وبسبب الأخطار الدولية والمحلية المحيطة بفلسطين والمنطقة اقترح اتحاد الأحزاب اللبنانية على الدول والهيئات والمنظمات العربية عقد مؤتمر يخصص لبحث الوسائل الكفيلة بإنقاذ فلسطين. ولوحظ بأن الهيئات الشعبية والحزبية تجاوبت مع الفكرة، فالحزب العربي الفلسطيني أبدي موافقته، كما أرسل محمد علي العجلوني ـ رئيس المؤتمر الأردني ـ رسالة إلى الاتحاد في ٢٠ نيسان (أبريل) ١٩٤٥ أبدى فيها موافقته على عقد مثل هذا المؤتمر، «ونحن نرى معكم بأن الوقت وظروف القضية الفلسطينية ونشاط الصهيونيين كل ذلك يحتم علينا المبادرة للقيام بالواجب بأسرع الوسائل...»[٢] كما أرسل فؤاد أباظة ـ رئيس الاتحاد العربي في القاهرة ـ رسالة تأييد لاقتراح عقد مؤتمر عربي في لبنان. بالإضافة إلى موافقة الاتحاد النسائي الذي أرسل رسالة تأييد وموافقة في ٣٠ نيسان (أبريل) ١٩٤٥ موقعة من أمينة السر نازك سركيس[٣]. وبالرغم من تجاوب العديد من الهيئات العربية غير الرسمية لعقد هذا المؤتمر، غير أن الرسميين العرب لم يتجاوبوا مع ذلك الاقتراح واكتفوا باجتماعات تقليدية في إطار جامعة الدول العربية، بالرغم من استمرار المشروعات الخطرة على فلسطين.

استمرت الدول الكبرى في دعم الجهود والمشروعات الصهيونية، واستمرت بريطانيا في مسعاها لتقسيم فلسطين عملياً، ففي ١٤ آب (أغسطس) ١٩٤٥ نشرت التايمز (Times) مقالاً عن فلسطين يبدو أنه يعبر عن رأي الحكومة البريطانية، فقد اقترحت تقسيم فلسطين إلى منطقتين: يهودية وعربية على أن تتمكن فلسطين العربية

---

(١) رسالة توفيق صالح الحسيني (القدس) إلى محمد جميل بيهم (بيروت) في ١٧ نيسان (أبريل) ١٩٤٥. محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧، الملف ٦، ص ١٨ (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة).

(٢) رسالة محمد علي العجلوني (عمان) إلى محمد جميل بيهم (بيروت) في ٢٠ نيسان (أبريل) ١٩٤٥. محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧، الملف ٦، ص ١٥ (مجموعة محمد جميل بيهم غير المنشورة).

(٣) رسائل فؤاد أباظة ونازك سركيس إلى محمد جميل بيهم في ٢٣ و ٣٠ نيسان (أبريل) ١٩٤٥. محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧، الملف ٦، ص ١٤، ١٧.

من الانضمام إلى الجامعة العربية بأقرب وقت ممكن[١].

وفي ١٥ آب (أغسطس) ١٩٤٥ وبعد أن نشرت مقررات المؤتمر الصهيوني حول فلسطين أرسل اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية مذكرة إلى رئيس الوزراء اللبناني عبد الحميد كرامي جاء فيها أنه «إزاء النشاط الصهيوني الحاضر وتحت تأثير القلق الذي شمل الأوساط العربية في كل الأمصار على أثر البيان الأخير الذي أصدره المؤتمر الصهيوني في لندن يتقدم اتحاد الأحزاب اللبنانية من دولتكم راجياً رجاءً حاراً أن توجه حكومتكم الجليلة طلباً إلى الجامعة العربية حسب الأصول لدعوة ممثلي الدول المشتركة بالجامعة لعقد اجتماع استثنائي في أقرب وقت ممكن لدرس الأحداث الحاضرة المتعلقة بفلسطين»[٢].

وبمناسبة مقررات المؤتمر الصهيوني المنعقد في لندن أبرق توفيق صالح الحسيني - وكيل الحزب العربي الفلسطيني - ببرقية إلى اتحاد الأحزاب اللبنانية في ١٦ آب (أغسطس) ١٩٤٥ أكد فيها على مطالب الفلسطينيين بمنع الهجرة اليهودية ووقف بيوع الأراضي لليهود وتأليف حكومة عربية. ومما جاء في البرقية أيضاً بأن أهل فلسطين لا يقبلون أي حل لقضية بلادهم يتعارض مع هذه المطالب، ثم «إن عدم حل القضية الفلسطينية على هذا الأساس يزيد في خلق المشاكل والمصاعب، ويهدد السلم العالمي في فلسطين والعالمين العربي والإسلامي. ويطلب أهل فلسطين قاطبة السماح بعودة زعماء البلاد المبعدين لحاجة الأمة الماسة إليهم لقيادتها إلى أهدافها وإطلاق سراح السجناء المعتقلين في فلسطين. . .»[٣].

ولم تكن الولايات المتحدة أو بريطانيا وحدهما الداعمتان للسياسة الصهيونية في فلسطين، بل إن فرنسا التي كانت تكافح النازية والفاشستية كانت تؤيد الصهيونية التي كانت أهدافها في فلسطين أشد خطراً من أخطار النازية على أوروبا، ولهذا فقد

---

(١) Times, 14 Aout 1945.

(٢) مذكرة اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية في بيروت إلى رئيس الوزراء اللبناني عبد الحميد كرامي في ١٥ آب (أغسطس) ١٩٤٥. ملف اتحاد الأحزاب اللبنانية، مجموعة جامعة بيروت العربية الوثائقية غير المنشورة.

(٣) برقية توفيق صالح الحسيني (القدس) إلى محمد جميل بيهم (بيروت) في ١٦ آب (أغسطس) ١٩٤٥. وثائق اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية، (المجموعة غير المنشورة).

وجه اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية مذكرة إلى الجنرال ديغول ـ رئيس الحكومة الفرنسية المؤقتة ـ في ٢٤ آب (أغسطس) ١٩٤٥ تضمنت احتجاجاً على الموقف الفرنسي المؤيد للصهيونية، وتضمنت تذكيراً بميثاق الأطلسي وسياسة فرنسا الجديدة التي تحاول فيها إقامة علاقات جيدة مع العالم العربي، وجاء في المذكرة أنه «بينما يحدث كل ذلك يسوؤنا أن نعلم بأن حكومة باريس تقف من قضية فلسطين العربية موقفاً غير حيادي، بل هو موقف تشجيع للصهيونية من شأنه أن يوسع الخلاف بين فرنسا والشعوب العربية المتحدة». وأشار الاتحاد في مذكرته مدى التأييد الفرنسي للصهيونية ومدى العداء الذي تلقاه القضية الفلسطينية في باريس، ومن جملة ذلك أن جمعية أصدقاء فلسطين العربية أخذت رخصة بالطرق القانونية لعقد اجتماع في ١٧ نيسان (أبريل) لإظهار وجهة النظر العربية حيال قضية فلسطين، وكان بين خطباء الحفلة بعض الشخصيات الفرنسية المعروفة، وبعد أن وزعت المنشورات والدعوات، فوجئت الجمعية في اليوم المحدد لإقامة الحفلة بمنع إقامتها بأمر من السلطات الفرنسية بحجة أنها تعكر الأمن العام «ولدى سؤال بعض سفراء الدول العربية بصورة خاصة عن سبب هذا المنع أجيبوا بأن حكومة فرنسا تمنع كل اجتماع لفلسطين سواء أكان القائمون به هم العرب أم اليهود، بيد أن الواقع جاء على خلاف ذلك، ففي مساء يوم ٣ حزيران الماضي عقد اليهود وأنصارهم اجتماعاً كبيراً في عاصمة فرنسا أرصد ريعه ـ كما أعلن صراحة منظمو هذا الاجتماع ـ لتسفير المهاجرين إلى فلسطين، وكان هذا الاجتماع تحت رعاية لجنة (France- Palestine)».

وجاء في مذكرة اتحاد الأحزاب اللبنانية أيضاً بأن العالم العربي يعتبر قضية فلسطين قضية تأتي في طليعة الشؤون التي يعيرها الاهتمام الشديد، بل يعتبر أن فلسطين العربية هي المقياس الذي تقاس به عواطف الأمم نحوه «أن هذا العالم العربي يرى أن كل مسعى للتصادق والتواثق لا يقوم على أساس المحافظة على حقوق العرب المشروعة في فلسطين من شأنه أن يؤول للفشل، كما أنه سواء كان من سكان المغرب أو المشرق يعد كل تأييد للصهيونية تحدياً له وعملاً موجهاً ضد قوميته»[١].

(١) مذكرة محمد جميل بيهم (بيروت) إلى الجنرال ديغول (باريس) في ٢٤ آب (أغسطس) ١٩٤٥. وثائق اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية (مجموعة الاتحاد غير المنشورة).

وأخيراً طالب الاتحاد فرنسا بالوقوف إلى جانب الحق العربي وعدم تأييد الظلم الصهيوني.

ولكن بالرغم من هذه المذكرة الاحتجاجية، فإن السياسة الفرنسية لم تتجاوب مع المطالب العربية، وهي بذلك على غرار سواها من الدول الأوروبية المؤيدة للسياسة الصهيونية. بل إنه ثبت بأن فرنسا استمرت في سياستها المؤيدة لليهود والصهيونية، ومما يؤكد ذلك الرسالة المرسلة من عبد الجبار جومرد ـ رئيس جمعية أصدقاء فلسطين العربية ـ من باريس إلى رئيس اتحاد الأحزاب اللبنانية في ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥ فقد أشار فيها إلى أن «أخبرتكم سابقاً عن منع الحكومة الفرنسية جمعيتنا عن عقد اجتماعات عامة للدفاع عن قضية فلسطين، فقد بقي هذا الاجتماع ممنوعاً حتى اليوم، على أن اليهود الصهيونيين مستمرون بالطبع في دوائرهم على أعمالهم وعقدهم الاجتماعات وإقامة الحفلات. ومن الحفلات التي أقيمت أخيراً في ٣ تموز في إحدى صالات باريس اجتماع فيها خلق كثير وكانت التبرعات تنهال فيها. وكانت إعلانات هذه الحفلة تعلن بصراحة أن ريعها سيكون لإرسال اليهود إلى فلسطين. وقد قدمنا صورة هذه الإعلانات إلى بعض السفارات العربية. وفي طيه تجدون صورة من ذلك».

وأضاف رئيس جمعية أصدقاء فلسطين من أن راديو باريس أذاع أواخر شهر آب (أغسطس) من أن باخرة افرنسية تحمل (٢٨٠٠) يهودياً قد وصلت فلسطين «ومن مصادر موثوقة أن بواخر أخرى مستعدة للإبحار في سبيل الهدف نفسه». وأشار في رسالته أيضاً إلى أنه سبق أن كتب رسائل إلى موسى العلمي وعبد الرحمن عزام طلب فيها تشكيل دائرة رسمية للدفاع عن القضية الفلسطينية في فرنسا أو أي بلد أوروبي آخر، والسبب في طرح هذا الاقتراح أن القائمين بأعمال جمعية أصدقاء فلسطين كلهم من الطلاب وسيعود معظمهم إلى أوطانهم ولذا «نخشى أن تكون غداً الحركة ضعيفة في هذا الخصوص»[1].

---

(١) عبد الجبار جومرد (باريس) إلى محمد جميل بيهم (بيروت) في ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥. محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧، الملف ٦، ص ٣٥ (مجموعة وثائق محمد جميل دبيهم غير المنشورة).

وفي هذه الفترة الحرجة للقضية الفلسطينية تبين بأن مسار هذه القضية يسير وفق اتجاهات عديدة منها على سبيل المثال:

١ ـ نشاط صهيوني مكثف ومركز لتحقيق الأهداف الصهيونية بالاتفاق مع القوى الدولية.

٢ ـ نشاط عربي لمواجهة الأخطار الصهيونية.

٣ ـ استمرار الخلافات الفلسطينية، وكان ذلك يعطي بعداً سلبياً للقضية.

وتظهر هذه الاتجاهات من خلال وثيقتين تبودلتا بين فلسطين ولبنان، ففي ٣٠ آب (أغسطس) ١٩٤٥ أرسلت «الجبهة العربية» بيافا دعوة ومذكرة إلى اتحاد الأحزاب اللبنانية بمناسبة اقتراحها ومشروعها لإقامة مؤتمر قومي من أجل فلسطين في ٢١ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥، وقد جاء في مبررات الدعوة أنه «للمطالبة بحق فلسطين الطبيعي بتأسيس دولة عربية ذات سيادة فيها عملاً ببروتوكول الإسكندرية... ورداً على المؤتمر الصهيوني ومطالبته بإقامة دولة يهودية في فلسطين... ونحن في فلسطين أقوياء بإيماننا ولكننا سنكون أقوى من ذلك وأصلب عداً وأثبت عند الشدائد إذا لقينا التأييد الرسمي والشعبي من إخواننا في الأقطار العربية، فلا نقف وحدنا أمام المطامع الصهيونية وقوتها العالمية المدججة بأسلحة المال والدعاية». ورأت «الجبهة العربية» إن الدولة اليهودية ستقام بمساعدة الاستعمار الغربي «إذا تخلى إخواننا عنا، فلم يؤيدنا ولم يشدوا أزرنا في المطالبة بحقنا الطبيعي المقدس بالحرية والاستقلال والسيادة»[(١)].

هذا وقد تجاوب اتحاد الأحزاب اللبنانية مع هذه الدعوة، غير أنه قبل أن يبت بها نهائياً أرسل رسالة إلى المسؤولين في الحزب العربي الفلسطيني في القدس تضمنت ما جاء في دعوة «الجبهة العربية» بيافا، فإذا بأميل الغوري يرسل رسالة باسم الحزب العربي الفلسطيني إلى محمد جميل بيهم رئيس اتحاد الأحزاب اللبنانية يشكره فيها

---

(١) عن سكرتير الجبهة العربية (يافا التوقيع غير واضح) إلى اتحاد الأحزاب اللبنانية (بيروت) في ٣٠ آب (أغسطس) ١٩٤٥. محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧، الملف ٦، ص ٢٩ (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة).

على مواقفه من قضية فلسطين، ويشكك في الوقت نفسه في مواقف «الجبهة العربية»، ومما ذكره بشأن المؤتمر الذي تدعو إليه الجبهة في يافا «فلا شأن للحزب العربي بتلك الحركة. ونحن نعتقد أن سعادة الأخ الكريم لا ينخدع بمثل تلك الأعمال التهويشية التي يقوم بها نفر من الناس سموا أنفسهم «الجبهة العربية» وقصدهم الظهور وإعادة ثقة الناس بهم بعد أن فقدوها. ومن الذين يعملون بتلك الجبهة الشيخ عبد القادر المظفر وغيره وهو أحسنهم. نرجو أن يأخذ سعادة الأخ علماً بهذا الأمر وينبه على سائر الإخوان في سوريا ولبنان عدم الالتفات إلى مثل تلك الشنشنات... وإغفال الرد أو الإبراق للجبهة العربية المذكورة، يعتبره الوطنيون المخلصون أحسن جواب على من يحاول الظهور على حساب الأمة وحساب مصلحتها، وإذا اجتمع بسعادتكم السيد أحمد الإمام فلا بد أن يفهمكم كل شيء».

وأضاف أميل الغوري في رسالته بأن الحزب العربي الفلسطيني «هو الحزب الوحيد الذي يعمل في فلسطين وهو حزب الأكثرية الساحقة في البلاد، وفي غياب إخواننا عنا يحمل لواء الجهاد والحركة الوطنية في فلسطين مكتب الحزب العربي»[1]. والواقع فإن هذه الرسائل المتبادلة تؤكد حقيقة الأخطار الصهيونية وحقيقة الخلافات المستحكمة بين الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية الأمر الذي كان يتيح للقوى الصهيونية استغلال هذه الثغرات في العمل الفلسطيني والعربي على السواء خاصة في موضوع الاستيطان اليهودي المنظم في فلسطين وعلى الحدود المتاخمة لها.

---

(١) رسالة أميل الغوري (القدس) إلى محمد جميل بيهم (بيروت) في ٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥. محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧، الملف ٦، ص ٣٣ (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة).

هذا وقد ذكر أميل الغوري أعضاء مكتب الحزب العربي الفلسطيني على النحو التالي:

توفيق صالح الحسيني، إبراهيم سعيد الحسيني، فريد العنبتاوي.

رفيق التميمي، رفيق الحسيني، يوسف صهيون.

موسى الصوراني، ميشال عازر، عبد الله السمارة.

محمود نجم، كامل الدجاني، أميل الغوري.

والملاحظة الجديرة بالتسجيل هنا هي أن بعض القوى العربية التي كانت تحارب الصهيونية إنما كانت تحاربها ليس بسبب الأخطار الصهيونية على فلسطين فحسب وإنما لخطورتها على البلدان العربية لا سيما المجاورة لفلسطين مثل سوريا والأردن ومصر ولبنان. وللدلالة على ذلك ما تبين في هذه الفترة من عام ١٩٤٥ بأن التوسع الصهيوني لم يكتف بالأراضي الفلسطينية بل امتد إلى لبنان، مما دعا اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية إلى الطلب من رئيس الوزراء اللبناني سامي الصلح لاتخاذ موقف رسمي للحيلولة دون بيع وتسرب الأراضي اللبنانية لليهود ولكل أجنبي، ويمنع هربهم إلى داخل البلاد. وبالفعل فقد أصدر رئيس الوزراء (التعميم) رقم (٨٠) والتعميم رقم (٨٥) وطلب فيهما من المسؤولين عن العقارات وعن الأمن التنبه ومنع البيوع والقضاء على التهريب[١]. وكان أحمد حلمي باشا ـ رئيس مجلس إدارة صندوق الأمة العربية ـ قد أرسل رسالة في ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥ إلى رئيس اتحاد الأحزاب اللبنانية طلب فيها منه اتخاذ الوسائل الفعالة لمنع اللبنانيين الذين يمتلكون أراض في فلسطين من بيعها لليهود، «فقد تكررت هذه المعاملات الأثيمة وألحقت بالبلاد أشد الأضرار والأخطار»[٢]. ومن هنا يتبين أيضاً بأن الاستيطان الصهيوني في فلسطين كان يتم بواسطة بعض اللبنانيين والعرب.

وبينما كانت بعض القوى الشعبية والرسمية في لبنان حريصة على مواجهة الخطر الصهيوني بعدد من القرارات والتنظيمات، فقد كانت بعض القوى الرسمية في السلطة اللبنانية تتعاون مع الصهيونية، فمن الثابت أن أحد الوزراء اللبنانيين باع بعض أراضيه في جنوب لبنان للشركات الصهيونية، وقد نشرت صحيفة «الهدف» اللبنانية وثيقة خطيرة محفورة على الزنك تبين أن وزير الدفاع بـاع أراضٍ في قرية العديسة

---

(١) التعميم رقم (٨٠) ورقم (٨٥) في ١٢ و ٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥. نسخة مرسلة من رئيس الوزراء سامي الصلح إلى محمد جميل بيهم رئيس اتحاد الأحزاب. وثائق اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية (مجموعة الاتحاد غير المنشورة).

(٢) رسالة أحمد حلمي (القدس) إلى محمد جميل بيهم (بيروت) في ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥. محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩١١ ـ ١٩٦٥، الملف ٣، ص ٩٨ (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة).

للقوى اليهودية، وهذه الوثيقة هي عقد موقع عليه من الوزير، وكان لنشره ضجة كبيرة. وأشارت صحيفة «النهار» يومذاك أنه «إذا ثبت أن التوقيع صحيح كان للمسألة عواقب خطيرة»[١].

وكانت التطلعات الصهيونية قد بدأت تتزايد نحو لبنان، لا سيما بعد الحديث عن اقتراح لإنشاء مشروع خط باصات حيفا ـ بيروت الذي تبين بأن الصهيونيين يتجهون للسيطرة عليه وعلى موارده واستغلاله لأغراضهم السياسية والاقتصادية. وقد أرسلت غرفة التجارة بيافا مذكرات إلى السكرتير العام لحكومة فلسطين وإلى قناصل الدول العربية وإلى الغرف التجارية العربية وإلى الهيئات الشعبية في البلاد العربية، وحذرت الغرفة التجارية هذه المراجع من مغبة تحقيق ذاك المشروع وفق الإرادة الصهيونية[٢].

وإزاء الخطر الصهيوني الاقتصادي والسياسي المتزايد تألف «الوفد التجاري الفلسطيني» إلى لبنان والدول العربية، وبعد اتصالات مكثفة مع المسؤولين اللبنانيين والعرب نشر الوفد مقترحاته للحد من الأخطار الصهيونية على فلسطين والدول العربية ومما جاء في هذه المقترحات[٣]:

١ ـ أن تضع حكومات الدول العربية المجاورة لفلسطين تشريعاً دستورياً تحول بواسطته من تهويد أي مشاريع عامة لها مساس بكيان البلاد الاقتصادي وخصوصاً موضوع المواصلات بين لبنان وبقية الأقطار العربية.

٢ ـ أن تتخذ قراراً بتشكيل لجنة خاصة عربية مهمتها وضع الأسس والقواعد التي تضمن عدم تسرب رؤوس أموال صهيونية وتغلغلها في مختلف مشاريع البلاد العربية لما يترتب على ذلك من نتائج ضارة في مصلحة لبنان أولاً وبقية الأقطار العربية.

---

(١) النهار، ١٦ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٥، العدد ٣٢١٨.

(٢) رسالة غرفة التجارة (يافا) إلى اتحاد الأحزاب اللبنانية (بيروت) في ٢٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥. محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧، الملف ٦، ص ٣٧ ـ ٣٨ (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة).

(٣) النهار، ١١ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٥، العدد ٣٢١٥.

٣ ـ دعوة أصحاب الشركات العربية الفلسطينية للاشتراك بمذاكرات أي مشروع تتقدم به أية هيئة أو شركات لتأمين مواصلات منظمة بين فلسطين ولبنان.

٤ ـ اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة كي لا تتخذ الحكومة أي قرارات تجعل للصهيونية أي اشتراك في أي مشروع عام له مساس في فلسطين.

ونظراً لتزايد الأخطار الصهيونية الاقتصادية على فلسطين والبلدان العربية، فقد أرسل اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية رسائل إلى الغرف التجارية وجمعيات التجار في العالم العربي في ٩ تشرين الثاني (نوڤمبر) ١٩٤٥ تضمنت اقتراحاً لمنع المصنوعات الصهيونية من الدخول للبلاد العربية ورفع البرقيات إلى أمين عام جامعة الدول العربية حول هذا الموضوع، والعمل لإقناع التجار والمستوردين العرب من قطع معاملاتهم مع الصهيونيين[١].

ونتيجة للجهود المبذولة في لبنان لمواجهة الخطر الاقتصادي الصهيوني، فقد أصدر ألفرد نصر ـ رئيس جمعية تجار بيروت ـ بياناً إلى التجار والمواطنين اللبنانيين في ١٢ شباط (فبراير) ١٩٤٦ حذر فيه من «الاجتياح الصهيوني» «لبلادنا والاستيلاء على مواردها ومرافقها ومواطن الرزق والحياة فيها». واعتبر أن تأسيس الوطن القومي الصهيوني في فلسطين واكتسابه الصفة الدولية يحمل عوامل الفناء للشعب الفلسطيني الشقيق وعوامل الاستثمار والاستعباد لسائر البلاد العربية المجاورة. وأشار ألفرد نصر إلى الخطر الصهيوني الاقتصادي على التاجر والعامل والصانع والمزارع والشركات والمصانع، لذلك فإنه طلب من التجار والمواطنين معاونة الحكومة على تنفيذ قرارها بمنع استيراد البضائع والمنتوجات الصهيونية ومقاطعتها مقاطعة تامة ومقاطعة الوسطاء الصهيونيين والتشهير بمن يشذ عن هذا القرار وإعلان اسمه واعتباره خائناً لوطنه خارجاً على أمته. وأشار أيضاً إلى «أن المقاطعة التامة للصهيونيين هي السلاح الماضي الوحيد والضربة الأخيرة القاضية على أحلام هؤلاء المغتصبين، بل هي الوسيلة الوحيدة لإنقاذ لبنان وتجارة لبنان وكل ما يتعلق في نواحي الحياة والعمل في

(١) كتاب اتحاد الأحزاب اللبنانية إلى الغرف التجارية وجمعيات التجار في العالم العربي في ٩ تشرين الثاني (نوڤمبر) ١٩٤٥. وثائق اتحاد الأحزاب غير المنشورة.

لبنان من خطر الصهيونية»[1].

والحقيقة فإن موقف لبنان من القضية الفلسطينية يشكل مظهراً بارزاً من مظاهر المواقف العربية إن لم يكن أبرزها وأجدرها بالدراسة وذلك نظراً لارتباط القضيتين الفلسطينية واللبنانية بعضهما بالبعض الآخر نظراً لتجاورهما ولتطلع الصهيونية نحو لبنان أيضاً، وبسبب تباين آراء اللبنانيين أنفسهم نحو القضية الفلسطينية ذاتها، ففي ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٤٦ أرسلت وزارة الخارجية اللبنانية مذكرة إلى المفوضية البريطانية في بيروت أوضحت لها بأن الحكومة اللبنانية أصدرت مذكرة خاصة بمنطقة الحظر (Forbidden zone) الواقعة بين الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية، وأشارت فيها إلى أن الحكومة اللبنانية مصممة على محاربة كل نشاط عدائي عبر الحدود. وفي ٢٦ شباط (فبراير) أرسل شون (Shone) الوزير البريطاني المفوض في بيروت تقريراً إلى وزارة الخارجية البريطانية وإلى السير آلان كننغهام (Alan Cunningham) المندوب البريطاني العام في فلسطين ضمنه نسخة من المذكرة اللبنانية، وأشار في التقرير إلى محتويات المذكرة طالباً إعلامه عن الجواب الذي يمكن أن يعطيه بهذا الخصوص للحكومة اللبنانية[2].

وفي ٢٩ آذار (مارس) ١٩٤٦ جاء الرد من حكومة فلسطين في القدس إلى المفوضية البريطانية في بيروت والتي سلمته بدورها إلى وزارة الخارجية اللبنانية، وقد تضمن الرد معلومات عن أوضاع الحدود بين فلسطين ولبنان مشيراً إلى أنه سبق أن تم تعيين هذه الحدود بواسطة السلطات البريطانية والفرنسية في عامي ١٩٤٠ ـ ١٩٤١، وفي الرد تفصيلات وافية حول هذه الحدود، كما شرح عمليات استيطان الأراضي التي تمت بإرادة حكومة فلسطين بما فيها إقامة (٨) بلدات على الحدود و(١٠٦) بلدات

---

(١) بيان ألفرد نصر رئيس جمعية تجار بيروت إلى التجار والمواطنين اللبنانيين، في ١٢ شباط (فبراير) ١٩٤٦. محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧، الملف ٦، ص ٥٨ (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة).

(٢) Shone (Beirut) to A. Cunningham (Jerusalem) No. E 2138, of 26 Feb. 1946, in F.O. 371/52494/88.

(وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة).

تجاوزتها بمساحة ٤٠ كلم[١].

وفي ٣٠ آذار (مارس) ١٩٤٦ وصل رد آخر من حكومة فلسطين سلمه (Shone) إلى وزارة الخارجية اللبنانية، واعتبر أنه الرد الأخير ومؤداه أنه ليس لحكومة فلسطين رغبة بترك أي مقدار من الأراضي التي أعطيت لها، وأنها قادرة على حفظ القانون والنظام في منطقة الحدود[٢].

وكان موضوع الهجرة اليهودية غير الشرعية من لبنان إلى فلسطين لا يزال يثار على الصعيد اللبناني والعربي والبريطاني، ولهذا أرسلت وزارة الحربية البريطانية (The war office) مذكرة إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٢ نيسان (أبريل) ١٩٤٦ رداً على مطالب الحكومة اللبنانية بتعيين الحدود بين لبنان وفلسطين ومراقبتها وموضوع الهجرة اليهودية غير الشرعية. ومما جاء في المذكرة بأن المجلس وافق مبدأياً على أية خطة جيدة تساعد على منع الهجرة غير الشرعية وبطيب خاطر، غير أنه يرفض أي اقتراح من الدول العربية يشكك ببريطانيا وبمواقفها من إلغاء هذه الهجرة. وجاء في المذكرة أيضاً بأنه يوجد إيهام في خطة الحكومة اللبنانية، وغير واضح أيضاً فيما إذا كانت الحكومة اللبنانية تريد إدخال المناطق المقترحة في المنطقة اللبنانية أو على جانبي الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية، وأن المجلس يريد التثبت من الحلول المقترحة[٣].

واستمرت قضية الهجرة اليهودية وتهريب اليهود إلى فلسطين عبر الحدود اللبنانية تتفاعل في الأوساط السياسية، ففي ٣١ أيار (مايو) ١٩٤٦ ناقش بعض النواب في المجلس النيابي اللبناني هذه القضية، وطلب النائب عبد الله اليافي من وزير

---

(١) Shone (Beirut) to the Ministry of E. Affairs (Beirut) No. E 3170, of 29 March 1946, in F.O. 371/52494/88.

(وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة).

(٢) Shone to the Ministry of E. Affairs (Beirut) No. E 3220, of 30 March 1946, in F.O. 371/52494/88.

(وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة).

(٣) The war office to F.O. (London) No. E 2975, of 2 April 1946, in F.O. 371/52494/88.

(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة).

الداخلية تطبيق القانون واعتبار تهريب الصهيونيين جريمة. كما أن النائب كاظم الخليل قـد حذر من بيع الأراضي الجنوبية لليهود، وذكر أنه سبق أن تقدم باقتراح اعتبر فيه أن البيع أو السمسرة خيانة وطنية يعاقب عليها القانون[1].

هذا وقد كشفت المحفوظات البريطانية عن أهمية هذا الموضوع بالنسبة لفلسطين وللبنان، وأهمية موضوع الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية، وقد تخوفت الأوساط المارونية في لبنان من ضم أجزاء من فلسطين إلى لبنان. ففي ٣١ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٦ أرسل تقرير من وزارة الخارجية البريطانية إلى وزارة المستعمرات البريطانية تضمن معلومات عن الرسالة التي وصلت إلى الوزارة من البطريرك الماروني عن موضوع إشاعة عزم السلطات المختصة فصل قسم من فلسطين وضمه إلى لبنان. ثم اقترح التوسط وأخبار البطريرك أن هذه الإشاعة ليست صحيحة[2]. وأرفق بالتقرير رسالة البطريرك الماروني أنطون عريضة التي أرسلها منذ ٢ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٦ إلى وزير الخارجية البريطانية آرنست بيڤن ومما جاء فيها أنه «اطلعنا على إشاعة حول مشروع السلطات المختصة لفصل جزء من فلسطين لإلحاقه بلبنان. إن هذا المشروع لا يناسب اللبنانيين ولا بطريركيتنا المارونية في لبنان»[3].

غير أن الأمر الملاحظ في صدد هذا الموضوع هو موقف المطران الماروني أغناطيوس مبارك الذي أرسل في ١٢ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٦ رسالة إلى وزير الخارجية البريطانية أشار فيها إلى الحديث الدائر عن إمكانية ضم جزء من فلسطين إلى لبنان، وكان موقفه معارضاً لعملية الضم والإلحاق لا لشيء إلا «لأن من نتيجته زيادة عدد المسلمين في لبنان وجعل المسيحيين أقلية في هذا البلد» وأضاف قائلاً: «إن سعادتكم لا تجهلون بأن لبنان كان دوماً ملجأ المسيحيين في الشرق» وطالب بريطانيا

---

(١) مضبطة الجلسة السابعة عشرة لمجلس النواب اللبناني، ٣١ أيار (مايو) ١٩٤٦، ص ٦٦٨.

(٢) J.G.S. Beith (London-F.O.) to J. Higham (London-C.O.) No. E 10647, of 31 oct. 1946, in F.O. 371/52494/88.

(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة).

(٣) A.P. Arida (Beirut) to E. Bevin (London) No. E 10647, of 2 oct. 1946, in F.O. 371/52494/88.

(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة).

بإبقاء هذه الميزة المسيحية للبنان، أما إذا كان هناك إصرار على تغيير طبيعة الحدود بين لبنان وفلسطين فإن المطران أغناطيوس لا يجد مانعاً من فصل جزء من لبنان الجنوبي حتى الليطاني وضمه إلى فلسطين، بدلاً من ضم جزء من فلسطين إلى لبنان، وبذلك يتضاءل عدد المسلمين في لبنان وتبرز خاصة هذا البلد المسيحي(١).

وبعد هذه المراسلات والمذاكرات المتبادلة أرسلت وزارة الخارجية البريطانية رسائل إلى وزارة المستعمرات وإلى المفوضية البريطانية في بيروت تضمنت طمأنة البطريرك والمطران المارونيين بأن لا صحة لما أشيع وأن بريطانيا لن تضم الجليل إلى لبنان(٢). وفي الوقت الذي كانت فيه بعض القوى اللبنانية مهتمة بقضية الحدود بين لبنان وفلسطين، تبين بأن الرئيس السابق للجمهورية اللبنانية إميل إده كان يسعى مع بعض الأطراف العربية لإقامة مشروع سوريا الكبرى الذي ينص على إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ووطن قومي مسيحي للمسيحيين في لبنان والشرق. وقد سبق أن طرح هذا الموضوع في إبان الحديث عن قضية الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية، ففي ٢٨ أيار (مايو) ١٩٤٦ أرسل الوزير البريطاني في بيروت «شون» برقية إلى وزارة خارجيته أوضح فيها أنه من المحتمل أن يجتمع أميل إده بالمستر بيڤن في باريس، وأنه يبدو وكأنه مشجع عن طريق الإنكليز لإقامة مشروع سوريا الكبرى ولإقامة الوطنيين القوميين اليهودي في فلسطين والمسيحي في لبنان(٣). غير أن وزير الخارجية البريطانية أرنست بيڤن أرسل في ٣١ تموز (يوليه) ١٩٤٦ برقية إلى شون في بيروت نفى فيها الإشاعات التي ذكرت بأنه اجتمع بإده في باريس ونفى تشجيع الحكومة البريطانية لمشروع سوريا الكبرى(٤).

ونظراً للخطر الصهيوني المحدق بفلسطين ولبنان معاً، فقد أوضح الحاج أمين

---

(١) I. Mobarak (Beirut) to E. Bevin (London) No. E 10647, of 12 oct. 1946, in F.O. 371/52494/88.
(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة).

(٢) Furlong (F.O.) to G. young (Beirut) No. E 10647, of 29 Nov. 1946, in F.O. 371/52494/88.
(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة).

(٣) Shone (Beirut) to F.O. (London) No. E 5046, of 28 May 1946, in F.O. 371/52499/88.
(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة).

(٤) E. Bevin (London) to Shone (Beirut) No. E 7125, of 31 July 1946, in F.O. 371/52499/88.
(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة).

الحسيني في رسالة إلى محمد جميل بيهم في ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧ بأن الصهيونية لن تكتفي بالسيطرة على فلسطين وإنما تريد إنشاء دولة تضم أكثر البلاد العربية وفي مقدمتها لبنان «إنهم يسيرون إلى هذه الأهداف خطوة خطوة، وإن أولى خطواتهم تقسيم فلسطين وما بعد التقسيم إلا الدولة اليهودية، فحشد الملايين من المهاجرين وتجييش الجيوش من برية وبحرية وجوية، فالزحف والتوسع والسير بالأهداف إلى غاياتها. . . وإني لواثق بأن الأقطار العربية لن ترضى بأن تقوم في وسط بلادها دولة أجنبية ذات أهداف خطرة ترمي للقضاء عليهم والسيطرة على بلادهم. . .»[1].

هذا، وقد قرر اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية إرسال مذكرة إلى أرنست بيفن وزير الخارجية البريطانية في ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧ لتحديد موقفه من مؤتمر لندن الخاص بالقضية الفلسطينية، وقد تضمنت مذكرة اتحاد الأحزاب إلى بيفن المطالب التالية[2]:

١ ـ عدم القبول بأي حل يؤدي إلى استمرار وجود الجيوش البريطانية في فلسطين.

٢ ـ عدم القبول باستمرار الانتداب البريطاني على فلسطين.

٣ ـ عدم الاعتراف بكل قرار يرمي إلى تقسيم فلسطين.

٤ ـ عدم القبول باستمرار الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

٥ ـ الاحتجاج على إثارة الروح العنصرية التي أدت فيما أدت إليه إلى انبثاق الفاشستية والنازية. والعالم لم ينس بعد ما جرته هذه من ويلات على المدنية والإنسانية معاً.

---

(١) محمد أمين الحسيني (القاهرة) إلى محمد جميل بيهم (بيروت) في ٢٠ صفر ١٣٦٦ ـ ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧. محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٣٦ ـ ١٩٦٥، الملف ٥، ص ٩٣ (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة).

(٢) M.J. Beyhum (Beirut) to E. Bevin (London) of 30 Janu. 1947.
ملف اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهونية ـ مجموعة جامعة بيروت العربية غير المنشورة.

٦ ـ يرى الاتحاد أن من واجبه أن يلفت نظر المؤتمر إلى أنه قد يصبح من الصعب بعد الآن إقناع الشعوب العربية بوجوب استمرار اللجوء إلى المفاوضات السلمية، هذه المفاوضات التي لم تجد إلى الآن أية فائدة.

٧ ـ . . . إن هذه المؤتمرات التي تعقد من أجل القضية الفلسطينية وإرسال لجان التحقيق إنما هي في الواقع محاولات ترمي إلى كسب الوقت ولإضاعة الظروف الدولية المؤاتية على العرب.

ولما تبين بأن الأمم المتحدة أصدرت قراراً جديداً بتعيين لجنة تحقيق دولية من أجل فلسطين، كما تبين بأن هناك رغبة دولية في تمييع القضية الفلسطينية، عند ذاك أرسل اتحاد الأحزاب اللبنانية في ٣ آذار (مارس) ١٩٤٧ مذكرة احتجاج إلى الوزير البريطاني في بيروت أعرب فيها عن استيائه لهذه السياسة البريطانية والدولية.

الفصل الخامس

الموقف الأميركي من القضية الفلسطينية

١٩٣٨ ـ ١٩٤٨

١ ـ الجهود العربية والصهيونية لدى الأوساط الأميركية ١٩٣٨ ـ ١٩٤٥ .

٢ ـ الموقف الأميركي من القضية الفلسطينية ١٩٤٦ ـ ١٩٤٨ .

الفصل الخامس

الموقف الأميركي من القضية الفلسطينية

١٩٣٨ ـ ١٩٤٨

١ ـ الجهود العربية والصهيونية لدى الأوساط الأميركية ١٩٣٨ ـ ١٩٤٥

إن تحول السياسة الصهيونية من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأميركية لم يكن أمراً فجائياً أو سريعاً، إنما تحولت هذه السياسة عبر خطوات انتقالية تمهيدية هادئة، في وقت كانت تسير فيه أيضاً في خط متوازن للحصول على تأييد بريطاني ـ أميركي معاً. ولما تطورت اهتمامات السياسة الأميركية في منطقة الشرق العربي بدأ التأييدُ الأميركي يظهر واضحاً في المساعدة على إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين.

وكانت البدايات الأولى الاهتمام الأميركي بقضايا المنطقة منذ عام ١٩١٨[١] كما تمثلت بإرسال لجنة التحقيق الأميركية كينغ ـ كراين (king-Crane) عام ١٩١٩ إلى فلسطين وسوريا ولبنان للتحقيق في مطالب شعوب هذه البلدان[٢]. وبدأت ملامح النفوذ الأميركي تظهر في المنطقة من خلال لبنان حيث طالب فريق من اللبنانيين

(١) عن الجهود الصهيونية في أميركا والمؤتمر الصهيوني الذي عقد فيها في ١٧ ك ١ (ديسمبر) ١٩١٨ انظر: I, Friedman; Op. Cit, p. 318.

(٢) للمزيد من التفصيل انظر:

S.N. Fisher; The Middle East, a History, p. 378. E. Rabbath; La Formation Historique du Liban, pp. 287-288.

جورج أنطونيوس: يقظة العرب، ص ٣٩٩.

بالاستقلال تحت الحماية الأميركية كما أظهرت نتائج لجنة التحقيق[1].

وبدأت القوى الفلسطينية العاملة من أجل فلسطين تشعر بأهمية الرأي العام الأميركي والحكومة الأميركية منذ البدايات الأولى للقضية الفلسطينية، ففي ٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٢١ أرسل الوفد العربي الفلسطيني في جنيف رسالة إلى رئيس الوفد في لندن كاظم باشا الحسيني تضمنت إمكانية إرسال اثنين من الوفد إلى أميركا للعمل للقضية لا سيما وإن مجلس الوصاية تأخر في قراره حول فلسطين وسواها لأخذ رأي أميركا. وفي ١٠ أيلول (سبتمبر) من العام نفسه أجاب كاظم الحسيني على هذا الاقتراح بقوله: «ذهاب قسم منا إلى أميركا أمر نحن أيضاً فكرنا به إنما لدى البحث علمنا أن مصاريف الطريق... للشخص الواحد فقط تبلغ ٨٠ ـ ١٠٠ جنيه... فالشخص الذي سيذهب لأميركا لا يقدر أن يعيش بأقل من (١٠٠) جنيه شهرياً، كما أنه يحتاج إلى مصاريف غير ملحوظة لا تقل عن (١٥٠) جنيه أيضاً...» ورأى كاظم الحسيني أنه بالرغم من العائق المالي إلا أن الذهاب لأميركا له ثلاثة فوائد وهي:

أولاً: إجراء البروباغندا لدى الرأي العام الأميركي وحكومته بواسطة الأحزاب العربية وغيرها.

ثانياً: إيقاف إخواننا في المجر على حقيقة الموقف وإجراء تشكيلات منظمة منهم لتعمل دائماً وبانتظام.

ثالثاً: الاستحصال على مساعدات مالية مستعجلاً لأجل نفقات الوفد، وهذه أهم الفوائد بنظرنا الآن، ولكن هل يمكن تأمين هذه المساعدات التي يجب أن تزيد عن النفقات المذكورة زيادة تذكر؟[2].

وفي ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٢١ أرسل الوفد العربي الفلسطيني من جنيف

---

(١) من تقرير لجنة كنج ـ كراين، حسن الحكيم: مذكراتي، جـ١، ص ١٧٧ ـ ١٧٨، جورج أنطونيوس، المصدر السابق، ص ٦٠٠ ـ ٦٢١.

The Middle East and North Africa, pp. 54-56.

(٢) رسالة الوفد العربي الفلسطيني (جنيف) إلى كاظم الحسيني (لندن) في ٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٢١، ورد الحسيني على الرسالة في ١٠ من الشهر نفسه. من أوراق أكرم زعيتر: وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ ـ ١٩٣٩ ص ١٤٣، ١٤٨.

رسالة إلى رئيسه كاظم الحسيني أعلمه فيها أنه بتاريخ ٧ أيلول (سبتمبر) أبرق الوفد لجمال الحسيني ـ سكرتير اللجنة التنفيذية للمؤتمر الفلسطيني العربي ـ «بلزوم الاستغاثة برقياً من الشعب الأميركي وحكومته، فلا بد أن يكون لحد الآن تقدمت برقيات متعددة من فلسطين كما أبرق المؤتمر هنا أولاً وثانياً»[١] وفي ١٣ أيلول (ستمبر) رأى كاظم الحسيني في رسالة أرسلها إلى الوفد في جنيف أن لا فائدة من اشتراك أو اندماج الوفد الفلسطيني بوفد حزب الاتحاد السوري الذي ينوي السفر إلى أميركا «فنحن إذا أرسلنا وفدنا إلى أميركا على حدة نكون حافظنا على أهمية قضيتنا الخاصة واستقلالنا بالعمل من جهة، وتمكنا من أن ننال مساعدة عموم الأحزاب في أميركا من جهة أخرى لأن مبدأ الاتحاد السوري له معارضون كثيرون، أما مبدأنا أو قضيتنا تتفق الكلمة على تعضيدها. . .»[٢].

ومما يلاحظ أنه بالرغم من اختلاف وجهات النظر حول صيغة إرسال وفد فلسطيني إلى أميركا، غير أن الرأي الفلسطيني كان متفقاً حول أهمية إرسال هذا الوفد، ولكن لوحظ بأن العائق الوحيد هو «تأمين ألف جنيه على الأقل» للسفر. والحقيقة فإن المراسلات بين الوفد العربي الفلسطيني في جنيف وبين رئيسه في لندن، إنما كانت في كل مرة تركز على موضوع إرسال وفد لأميركا رغم العوائق المالية[٣]. في وقت كان الوفد الفلسطيني يحاول كسب الوقت بإرسال البرقيات لكسب الرأي العام والحكومة الأميركية، التي استمر يثق بهما فترة طويلة من الزمن على أمل أن السياسة الأميركية إنما تريد خدمة الشعوب ومساعدتها في الوصول إلى حريتها واستقلالها. ولذا فقد وجهت جمعية فلسطين القومية في نيويورك نداء في ٩ شباط (فبراير) ١٩٢٢ إلى الأميركيين المسيحيين وكانت تحت عنوان: نداء فلسطين للعدل. وفي ١٨ نيسان (أبريل) ١٩٢٢ وجه الوفد العربي الفلسطيني في لندن برقية

(١) رسالة الوفد العربي الفلسطيني (جنيف) إلى كاظم الحسيني (لندن) في ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٢١. أكرم زعيتر، المصدر السابق، ص ١٤٩.

(٢) رسالة كاظم الحسيني (لندن) إلى الوفد العربي الفلسطيني (جنيف) في ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٢١. أكرم زعيتر، ص ١٥٠.

(٣) انظر: أكرم زعيتر، المصدر السابق، ص ١٥١، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥.

إلى الرئيس «هاردنج» (Harddinig) أشار فيها إلى أسلوب الصهاينة في إشاعة الأخبار عن تأييد أميركي لإقامة وطن يهودي في فلسطين ولكن «لا يمكننا تصديق هذا الأمر الغير ممكن لأنه ينافي قواعد العدالة ومبدأ تقرير المصير. فنسترحم منكم أن تسمعوا اللجنة الوطنية الفلسطينية قبل أن تقرروا شيئاً نهائياً في الأمر»[1].

والحقيقة أن ما أشاعته الصهيونية لم يكن بعيداً عن الواقع السياسي الأميركي في هذه الفترة، بالرغم من أن بعض المصادر رأت أن الرئيس الأميركي السابق ويلسون (Willson) كان معارضاً للسياسة التوسعية لكل من بريطانيا وفرنسا في الشرق لا سيما في مؤتمر الصلح. في حين أكدت مصادر أخرى بأن فرنسا وبريطانيا جددت مساعيهما للحصول على موافقة الولايات المتحدة الأميركية بصدد المعاهدات السرية لاقتسام ممتلكات الدولة العثمانية[2]. ومعنى ذلك الإقرار والموافقة على وعد بلفور لليهود، ورأى البعض الآخر بأن الحكومة الأميركية وافقت على تعديل مشروع يمكن الصهيونيين من تحويل فلسطين إلى وطن قومي للشعب اليهودي[3]. ولا بد من الإشارة إلى أن كلا الرئيسين ويلسون وهاردنج قد وافقا على وعد بلفور[4]. كما أن الرئيس هاردنج وقع في ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٢ على القرار القاضي بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين[5]. مع العلم أنه في هذه الفترة كان يقطن فلسطين ٩٠٪ من الفلسطينيين العرب، ولم تكن الأكثرية من اليهود[6].

والجدير بالذكر أن الحركة الصهيونية أدركت أهمية الموقف الأميركي وسعت لصهينته، وكان الفارق بين النشاط الصهيوني والنشاط الفلسطيني حيال السياسة الأميركية، هو أن الحركة الصهيونية تفوقت على الحركة الفلسطينية وتميزت عنها بميزتين وهما:

---

(١) برقية الوفد العربي الفلسطيني (لندن) إلى الرئيس هاردنج (واشنطن) في ١٨ نيسان (أبريل) ١٩٢٢. أكرم زعيتر، المصدر السابق، ص ٢٣١.

(٢) H. Howard; The King-Crane Commission, p. 9.

(٣) عمر عبد العزيز عمر: دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ص ٦١٨ ـ ٦١٩.

(٤) J.J. Terry; Attitudes of united states Congressman, p. 5.

(٥) Terry; Ibid. p. 9.

(٦) M. Jansen; The united States and the Palestinian people, p. 6.

أولاً: الوجود اليهودي والصهيوني الكثيف في الولايات المتحدة مما سهل التحرك الصهيوني على أكثر من صعيد شعبي ورسمي أميركي.

ثانياً: القدرات والإمكانيات المالية الكبرى التي وضعت بين يدي الحركة الصهيونية وزعمائها مما أعطى بعداً إعلامياً وسياسياً للنشاط الصهيوني أكثر مما هو للنشاط العربي.

ومن أجل ذلك كان حاييم وايزن (Ch. Weizmann) حريصاً منذ العام ١٩٢٥ على اتخاذ قرار في المؤتمر الصهيوني على أن يكون ٤٠٪ من أعضاء مجلس الوكالة اليهودية من اليهود الأميركيين وليس من الضرورة أن يكونوا من الصهيونيين، لأن إدخال اليهود في ذلك المجلس إنما اعتبر هدفاً أولياً لحشد التأييد اليهودي العالمي[١]. وكانت الحركة اليهودية الأميركية عاملاً أساسياً في بدء التحول الأميركي لتأييد الفكرة الصهيونية في فلسطين، ومما يدل على ذلك النشاط اليهودي المكثف لجمع المساعدات المالية وبالمحاولات الدؤوبة لكسب تأييد وود أعضاء الكونغرس الأميركي والحصول على موافقتهم للهجرة اليهودية إلى فلسطين. وبالفعل فقد أصدر الكونغرس عدداً من القرارات المؤيدة للصهيونية مبنية على روح وعد بلفور.

ويبدو أن اهتمام السياسة الأميركية بالقضية الفلسطينية جعلت العرب بدورهم ينشطون في اتجاه الولايات المتحدة، ولذا كان سفر الوفد العربي الفلسطيني عام ١٩٣٨ إلى أميركا الشمالية والجنوبية. ولما وصل الوفد إلى نيويورك في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨ حرص رئيسه محمد جميل بيهم على أن يصرح للصحف الأميركية بأن الزيارة إنما تهدف إلى توضيح قضية العرب للأمة الأميركية. وحذر أميركا من أن تأييدها للصهيونية سيؤدي بالعرب إلى مقاطعة البضائع الأميركية، لا سيما وإن الشعب الفلسطيني قد بدأ فعلاً بمقاطعة البضائع الأميركية والبريطانية على السواء. وفي الوقت نفسه حرص الوفد على نقل القضية الفلسطينية إلى المهاجرين العرب في أميركا، لإفهامهم بأن ضياع فلسطين هو ضياع للقضية العربية بأسرها[٢]. وبعد تجوال الوفد

---

(١) I. Cohen; A Short History of Zionism, p. 125-126.

(٢) The New York Times, 12 Nov. 1938.

الهدى (نيويورك) ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨.

في عدد من المدن الأميركية صرح محمد جميل بيهم بأن الهدف من زيارته للمدن الأميركية هي محاربة الدعاية الصهيونية التي أفسدت الجو وضللت الرأي العام الأميركي. وكان لنشاط الوفد العربي أثر كبير على الأوساط العربية والأميركية، التي نشطت بدورها لمقاومة الدعاية الصهيونية في أميركا، وقد استمالت إليها طائفة من الأميركيين الذين عاشوا في الشرق والذين يعتقدون أنه ليس للولايات المتحدة الحق في التدخل في مسألة فلسطين لمصلحة اليهود[١].

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أحد المواقف العربية المبكرة إزاء السياسة الأميركية من قضية فلسطين، فبعد ظهور ملامح التأييد الأميركي للسياسة الصهيونية في فلسطين، قام الملك عبد العزيز آل سعود بإرسال رسالة إلى الرئيس الأميركي روزفلت في أوائل كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨ وهي من الرسائل التي لم تشر إليها المصادر التاريخية[٢]، غير أن السفير البريطاني في جده هو الذي كشف عن هذه الرسالة في تقرير أرسله إلى وزير خارجيته الڤيكونت هاليفكس (V. Halifax) في ١٣ كانون الأول (ديسمبر) وقد جاء فيه بأن رسالة ابن سعود تتضمن احتجاجاً حول قضية فلسطين، وأن فؤاد حمزة وكيل وزارة الخارجية السعودية أخبر السفير البريطاني من أن رسالة ابن سعود للرئيس الأميركي روزفلت هي بلهجة مرنة «وهذا التساهل من فؤاد بك لن يكون بالضرورة مقبولاً من حكومة جلالة ابن سعود، ولكن الحقيقة تقال أن الاحتجاج ليس عنيفاً... ولكن بشكل عام فإن هذا الاحتجاج يتعارض مع الذين يؤيدون الوطن القومي اليهودي، وإذا كان من ذكر له فهو يحتج على فضيحة الظلم الذي تمارس ضد السكان المسالمين في وطنهم». وأكد السفير أخيراً لوزير خارجيته بأنه يجب أن يذكر بأن هذه الوثيقة ليست للنشر[٣].

---

(١) مرآة الغرب (نيويورك) ٣٠ تشرين الثاني (نوڤمبر) ١٩٣٨.

The Detroit News, 23 Nov. 1938.

(٢) أشارت أكثر المصادر الوثائقية العربية والأجنبية إلى مراسلات ابن سعود ـ روزفلت ابتداءً من عام ١٩٤٥ وما بعده، ولم تشر إلى مراسلاتهما في هذه الفترة من عام ١٩٣٨.

(٣) R. Bullard (Jedda) to V. Halifax (London) No. E 163, of 13 Dec. 1938, in F.O. 371/23219/31.

(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة).

ومن هنا يلاحظ بأن السياسة السعودية الخارجية كانت تعتقد بأن الموقف الأميركي أخطر من الموقف البريطاني في مسار المشكلة الفلسطينية، مع العلم أن السياستين الأميركية والبريطانية كانتا بمثابة حلقتين متصلتين متتابعتين في دعم النشاط الصهيوني في فلسطين وخارجها[1]، وكأن السياسة البريطانية سلمت في هذه الفترة سياستها الصهيونية للمسؤولين الأميركيين. ومما زاد في توجه الصهيونية نحو السياسة الأميركية هو أن بريطانيا منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية بدأت تتظاهر بتأييدها للحقوق العربية ظناً منها بأن هذا التحول السياسي المؤقت إنما سيؤدي إلى وقوف العرب إلى جانبها ضد ألمانيا وإيطاليا في وقت كانت فيه بعض القوى العربية تقف إلى جانب دول المحور بهدف التخلص من السيطرتين البريطانية والفرنسية من المناطق العربية. غير أن بريطانيا كانت من الناحية العملية لا تزال تعمل ضد القضية الفلسطينية بالاتفاق مع الولايات المتحدة الأميركية، ففي كانون الثاني (يناير) عام ١٩٤٠قدم المستشار البريطاني «سنت جون فلبي» (S.J. Filby) اقتراحاً للملك عبد العزيز بن سعود لحل قضية فلسطين على حساب الشعب الفلسطيني ولإقامة وطن قومي يهودي وقد تضمن هذا الاقتراح المدعوم أميركياً ما يلي:

١ ـ تترك فلسطين بأسرها لليهود.

٢ ـ يصار إلى توطين جميع العرب الفلسطينيين الذين يتركون ديارهم في أماكن أخرى على نفقة اليهود، ويخصصون لذلك مبلغ عشرين مليون جنيه استرليني لعملية التوطين توضع تحت تصرف الملك السعودي.

٣ ـ يعترف باستقلال جميع الأقطار العربية الأخرى في آسيا باستثناء محمية عدن.

٤ ـ تقترح كل من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا هذه الترتيبات على ابن سعود وتضمنانها له بالتكافل والتضامن في حال قبول العرب بها.

---

(١) انظر التقرير المرسل من سيلفر رئيس مجلس الطوارىء الصهيوني إلى بتلر وكيل الخارجية البريطانية:

Abba Silver (Washington) to Butler (London) of 7 Feb. 1941, in F.O. 733/443/31.

والواقع فإن هذا المشروع الذي لم يبصر النور في عام ١٩٤٠، استمرت السياسة البريطانية والأميركية تسعى بين عامي ١٩٤١ ـ ١٩٤٣ لتنفيذه، واستمرت الاتصالات مع الملك السعودي لا لإقناعه بهذا المشروع فحسب، وإنما للاجتماع بالزعيم الصهيوني حاييم وايزمن، غير أن هذه المحاولات باءت كلها بالفشل نظراً لوقوف الشعب الفلسطيني والشعوب العربية موقفاً معارضاً من كل محاولة ترمي إلى تهويد فلسطين «ولأن الملك عبد العزيز بن سعـود لا يستطيع التكلم باسم فلسطين ولا أن يسلمها إلى أيدي اليهود، حتى ولو كان يقبل للحظة بالنظر في اقتراح كهذا»[١]، علماً أن الملك عبد العزيز بن سعود رفض هذا المشروع تماماً.

ولقد أثبتت التطورات السياسية بأن القوى اليهودية والصهيونية باتت تعتمد أكثر من ذي قبل على النفوذ الأميركي وعلى السياسة الأميركية، لا سيما وإن الصهيونيين الأميركيين بدأوا يطالبون عام ١٩٤٢ بإنشاء «كومنولث يهودي» (Jewish Commonwealth) في فلسطين، وقد أقر هذا الاقتراح فعلاً في المؤتمر الصهيوني الذي عقد في ٦ أيار (مايو) ١٩٤٢ في نيويورك والذي عرف باسم «مؤتمر بلتيمور»[٢] (Bel Timore Congress) والذي اتخذ مقررات طالب فيها بما يلي:

١ ـ تأسيس كومنولث يهودي.

٢ ـ رفض مقررات الكتاب الأبيض الصادر في أيار (مايو) ١٩٣٩.

٣ ـ السماح بهجرة يهودية غير مقيدة.

٤ ـ تكليف الوكالة اليهودية الإشراف على الهجرة إلى فلسطين والتوطن فيها.

٥ ـ إنشاء قوة عسكرية يهودية لها رايتها الخاصة يكون معترف بها، وتشارك في المجهود الحربي مع الحلفاء[٣].

---

(١) C. Hull; The Memoirs of Cordell Hull, vol. II, p. 1533.

(٢) سمي هذا المؤتمر باسم مؤتمر بلتيمور لأنه عقد في فندق بلتيمور في نيويورك.

(٣) بنود مؤتمر بلتيمور في نيويورك في ٦ أيار (مايو) ١٩٤٢. انظر:

Esco Foundation for Palestine, vol. II, p. 1084, Ben Gurion Look Back, pp. 112-113, Arab world, 11 May 1942, Jewish Agency, p. 227, The Middle East and North Africa, pp. 60-61.

وبين عامي ١٩٤٣ ـ ١٩٤٤ شهدت الساحة الأميركية نشاطاً يهودياً ملحوظاً نظراً للدعم الأميركي للصهيونية ونظراً للحرية التي تمتع بها اليهود في أميركا، بينما كان اليهود في أوروبا ـ كسائر الأوروبيين ـ يعانون من وطأة الحرب العالمية الثانية ومن أزماتها العسكرية والاقتصادية. وبدأت الصهيونية تكتسب مؤيدين أميركيين جدد في مجلسي الشيوخ والنواب ومن الوزراء وحكام المقاطعات ورجال الصحافة والإعلام ورجال الأعمال، وبمسعى صهيوني راحت هذه المجموعات الأميركية تندد بالنازية وبالاضطهاد النازل باليهود، مطالبة بإنشاء وطن يهودي في فلسطين يضمن سلامة الشعب اليهودي، بينما بدأت الحكومة الأميركية اتصالات مكثفة مع الحكومة البريطانية للعمل معاً من أجل المساهمة في إنهاء محنة اليهود، فقد اعتمد الرئيس الأميركي روزفلت قرار مؤتمر بلتيمور بتجاوز مقررات الكتاب الأبيض الذي سبق أن حدد عدد اليهود المهاجرين إلى فلسطين، كما طلب روزفلت من بريطانيا قبول مائة ألف مهاجر يهودي للإقامة في بريطانيا على أن تعمد الولايات المتحدة إلى إدخال مائة ألف آخرين، ولكن اليهود رفضوا مثل هذه المقترحات لأنهم يريدون العودة إلى فلسطين «الأرض الموعودة» على حد زعمهم.

ويبدو أن الساحة الأميركية شهدت بعض ملامح من المعارضة للحركة الصهيونية ولأهدافها، لأن السياسة الصهيونية تورط الولايات المتحدة الأميركية في سياسات لا يتأتى من ورائها سوى الضرر للشعب الأميركي. وقد ظهرت ملامح هذه المعارضة إلى حد أن أحد الدبلوماسيين البريطانيين اعتبر أن في الولايات المتحدة الأميركية معارضة شديدة ضد الصهيونية، ولكن وزارة الخارجية البريطانية لم تتجاوب مع أفكار هؤلاء الدبلوماسيين البريطانيين. ففي ١٧ آذار (مارس) ١٩٤٣ أرسل «باكستر» (Baxter) أحد المسؤولين في وزارة الخارجية البريطانية تقريراً سرياً إلى وزارة المستعمرات شكر فيه «كامبل» (Campbell) على معلوماته حول النشاط الصهيوني في الولايات المتحدة «ونحن نوافقكم الرأي بأن «ألنغ» (Alling) يبالغ في اعتقاده بأن هناك معارضة قوية للصهيونية في الولايات المتحدة». وأضاف في تقريره أن الدبلوماسية البريطانية لا ترى مانعاً من تشجيع الحكومات العربية للأعراب عن وجهات نظرها إلى الحكومة الأميركية وكذلك إلى الشعب الأميركي، وقد بدا ذلك

واضحاً من خلال البرقية المرسلة إلى جدة[1]. إذ طلب فيها من السياسة السعودية أن تباشر في هذه الفترة اتصالها مع السياسة الأميركية بدعوى أن مثل هذه الاتصالات قد تخفف من الضغوط الأميركية على السياسة البريطانية في فلسطين.

وبالرغم من أن الحرب كانت مشتعلة في الشرق والغرب فقد برزت اتصالات أميركية ـ سعودية لا سيما بين شهري نيسان (أبريل) وأيار (مايو) من عام ١٩٤٣، فقد أرسل الملك عبد العزيز آل سعود رسالة إلى الرئيس الأميركي روزفلت أشار فيها إلى الضغوط العربية التي تمارس ضده لتحذير الولايات المتحدة الأميركية من مغبة اعتماد سياسة مؤيدة للصهيونية، وأنه بالرغم من ممارسة هذه الضغوط فإنه امتنع حتى هذه الفترة عن القيام من مثل هذا التحذير، وذلك كي لا يحرج مجهود الحلفاء الحربي الذي لا يمكن إلا وأن يتضرر نتيجة ازدياد الخلافات بين العرب واليهود. وأخيراً طلب الملك تأكيدات من الولايات المتحدة بأنها لن تتخذ أية خطوات نهائية بالنسبة إلى فلسطين قبل أن تطلعه عليها سلفاً.

وفي ٢٦ أيار (مايو) ١٩٤٣ نقل وزير الخارجية الأميركية «كوردال هال» (Cordell Hull) جواب الرئيس الأميركي إلى الملك عبد العزيز، وقد أعرب فيه عن تقديره «لموقف الملك» ومشيراً «إلى الرغبة الملحة في التوصل إلى تفاهم بين العرب واليهود بشأن فلسطين قبل أن تضع الحرب أوزارها» ووعد الرئيس الأميركي بأنه لن يتخذ قراراً نهائياً وأساسياً حول فلسطين «دون استشارة اليهود والعرب استشارة تامة»[2] غير أن النفوذ الصهيوني قام بدور بارز في ممارسة الضغوط على البيت الأبيض، فقد طلب من الرئيس روزفلت عدم تكرار وعودة لابن سعود حول قضية

---

(١) C.W. Baxter (F.O.) To Campbell (C.O.) No. E 1369, of 17 March 1943, in F.O. 371/506/65.

(وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة).

(٢) الرسائل المتبادلة بين ابن سعود والرئيس الأميركي روزفلت في نيسان (أبريل) وأيار (مايو) ١٩٤٣. انظر:

Cordell Hull; The Memoirs of Cordell Hull, Vol. II, p. 1532.

ريتشارد ستيفنس: الصهيونية الأميركية وسياسة أميركا الخارجية، ١٩٤٢ ـ ١٩٤٧، ص ١١٩ ـ ١٢٠.

فلسطين، لأن ذلك يعني تقرير أمر فلسطين بمشورة عربية، وهذا ما لم يره الصهيونيون.

وفي أوائل عام ١٩٤٤ أصدرت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي قراراً تضمن تأييده لقيام وطن قومي يهودي في فلسطين. ولذا فقد أعلنت بعض الحكومات العربية احتجاجها على هذا القرار، كما اتخذت الحكومة اللبنانية في أول آذار (مارس) ١٩٤٤ قراراً احتجت فيه على إمكانية قيام الوطن القومي اليهودي، كما استدعى وزير الخارجية اللبنانية الوزير الأميركي المفوض في بيروت وأبلغه احتجاج الحكومة اللبنانية على قرار لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي، ثم سلمه مذكرة احتجاج، وفي الوقت نفسه أرسل رئيس المجلس النيابي احتجاجاً مماثلاً إلى الوزير الأميركي المفوض[١].

وفي ٢٩ آذار (مارس) ١٩٤٤ أشار الوزير البريطاني المفوض في بيروت أنه في ٢٧ الجاري أبدى النواب في المجلس النيابي اللبناني معارضة للسيطرة اليهودية على فلسطين، وأن المجلس أدان الجهود الصهيونية لتحقيق تلك السيطرة. وقد رحب رئيس الوزراء رياض الصلح بهذا الرأي، وأشار إلى أن الحكومة احتجت مؤخراً وبقوة ضد رأي السيناتور «واغنر» (Wagner's) في الكونغرس الأميركي. وأعلن أيضاً بأنه منذ (٢٥) عاماً اعترض على فكرة الوطن القومي اليهودي في فلسطين[٢].

والأمر اللافت للنظر بأن الاحتجاجات العربية ضد السياسة الأميركية لم تجدِ نفعاً، بل على العكس فقد استمر التأييد الأميركي للأهداف اليهودية، واستمر النفوذ الصهيوني في الأوساط الأميركية، فقد سبق أن أعلن بأن الهجرة اليهودية إلى فلسطين ستتوقف في آذار (مارس) ١٩٤٤، وكان هذا القرار قد اتخذته الحكومة البريطانية في السابق، غير أن ضغوطاً أميركية وصهيونية مورست في هذه الفترة لاستمرار فتح أبواب فلسطين أمام اليهود. ففي ١٦ آذار (مارس) ١٩٤٤ صرح الرئيس الأميركي في

---

(١) النهار، ٢ آذار (مارس) ١٩٤٤، العدد ٢٨٥٢.

(٢) British Legation (Beirut) to F.O. (London) No. E 2396, of 29 March 1944, in F.O. 371/40301/89.

(وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة).

واشنطن بأن الحكومة الأميركية لم توافق مطلقاً على الكتاب الأبيض الصادر عام ١٩٣٩ «وأن الرئيس مسرور لأن أبواب فلسطين مشرعة اليوم أمام اللاجئين اليهود، وعندما يتم في المستقبل التوصل إلى قرارات، فسوف ينصف أولئك الذين يطالبون بوطن قومي يهودي، وهو الأمر الذي كانت تشعر نحو حكومتنا والشعب الأميركي ـ واليوم أكثر من أي وقت سابق ـ بالعطف العميق، نظراً للنكبة المحزنة التي حلت بمئات الألوف من اللاجئين اليهود الذين لا وطن لهم»[1] والأمر الملاحظ في هذا التصريح أنه سبق لرئيسي مجلس الطوارىء الصهيوني الأميركي أن صرحا في ٩ آذار (مارس) ١٩٤٤ بعد مقابلتهما لروزفلت، بأن الحكومة الأميركية لم يسبق لها قط أن وافقت على الكتاب الأبيض الصادر عام ١٩٣٩، وهو ما صرح به بعد أيام الرئيس الأميركي.

وكانت الانتخابات الرئاسية الأميركية والمنافسة القائمة بين الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري قد اتخذت من قضية فلسطين ومن إقامة الوطن اليهودي فيها، ورقة انتخابية لدى الطرفين، ففي ٢٧ حزيران (يونيه) ١٩٤٤ أصدر الحزب الجمهوري المنافس للرئيس روزفلت قراراً دعا فيه إلى فتح أبواب فلسطين للمهاجرين اليهود بدون قيود، وضرورة تملكهم الأراضي «لكي تصبح فلسطين وفق مقصد وغاية وعد بلفور سنة ١٩١٧ وقرار الكونجرس الجمهوري عام ١٩٢٢ كومنولث حر ديمقراطي» ثم أدان القرار الرئيس روزفلت بالقول «ونحن ندين الرئيس لتقصيره في الإصرار على الدولة المنتدبة على فلسطين لتنفيذ نصي وعد بلفور والانتداب، بينما هو يتظاهر بتأييدهما»[2].

أما الحزب الديمقراطي (حزب الرئيس) فقد أصدر قراراً بدوره في ٢٤ تموز (يوليه) ١٩٤٤ أشار فيه إلى ما يلي: «نحن نحبذ فتح أبواب فلسطين لهجرة يهودية غير محددة ولاستعمار يهودي، واتخاذ سياسة من شأنها أن تؤدي إلى إنشاء كومنولث

---

(١) Book of Documents, Submitted to The General Assembly of The United Nations, by the Jewish Agency for Palestine.

الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، جـ ١، الوثيقة رقم (٣٩) ص ٣٤٠.

(٢) قرار مؤتمر الحزب الجمهوري الوطني في ٢٧ حزيران (يونيه) ١٩٤٤. الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، جـ ١، الوثيقة رقم (٤٠) ص ٣٤٢.

يهودي حر وديمقراطي هناك»[1] كما أن الرئيس الأميركي روزفلت كتب باسم الحزب الديمقراطي وباسمه إلى الصهيوني «واغنر» (Wagner) قائلاً: «ستبذل الجهود للعثور على السبل والوسائل الملائمة لتنفيذ هذه السياسة في أقرب وقت ممكن عملياً. فإني أعلم كم مضى من الوقت على الشعب اليهودي وكم جاهد وصلى لإقامة فلسطين دولة يهودية حرة ديمقراطية، وإني مقتنع بأن الشعب الأميركي يؤيد هذا الهدف، وإذا أعيد انتخابي سأساعد في تحقيقه»[2].

وكان للموقف الأميركي من قضية فلسطين أثر سيء على البلدان العربية، وقد ظهرت عدة احتجاجات وبيانات ضد السياسة الأميركية الموالية للصهيونية، ففي أول آب (أغسطس) ١٩٤٤ أصدرت الأحزاب والشخصيات العربية بياناً من القاهرة تضمن استياء من السياسة الأميركية والأوروبية معاً لأنها تهدف إلى إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين، ومما جاء فيه أنه «في الوقت الذي يسعى العرب لعقد مؤتمر لتأمين وحدتهم تبعاً لحقهم الطبيعي مطمئنين لنيات الحلفاء وميثاق الإطلنطي، إذ بالصحف تطلع علينا بأنباء تنافس الحزبين الكبيرين (الجمهوري والديمقراطي) في أميركا للحصول على رئاسة الجمهورية الأميركية بسلاح ذي حدين يكسبهم عطف اليهود وينفر منهم الشعوب العربية بأكملها» ورأى الاتحاد العربي في بيانه أن الأخلاق تأبى أن يجود الإنسان بمال غيره، «ولذلك يرى العرب أنه يمكن لأميركا أن تعمل على إسكان هؤلاء اليهود المضطهدين في ولاياتها الواسعة أو في بلاد حلفائها أو في أي مكان آخر غير فلسطين، فإن هذا هو الحل الملائم لهذه المشكلة، بل هو الحل الذي يتفق وديمقراطية الأنجلو سكسون التي لا يمكن أن تسوغ جرائم النازية والفاشية بارتكاب أوزار مماثلة لها ضد عرب فلسطين والعالم العربي بصفة عامة» وبالرغم من أن «الاتحاد العربي» يقدر ظروف كل من روزفلت وديوي بشأن اتخاذهما كل الوسائل لكسب معركتهما الانتخابية «إلا أننا نأمل من حكمتهما وحكمة حزبيهما أن لا يغاضبا

---

(١) قرار مؤتمر الحزب الديمقراطي في ٢٤ تموز (يوليه) ١٩٤٤. الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، جـ١، الوثيقة رقم (٤١)، ص ٣٤٢.

(٢) كتاب روزفلت إلى واغنر في ١٥ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٤. ريتشارد سيتفنس، المصدر السابق، ص ١٣٥.

العالم العربي الذي قطع العهد على نفسه ـ مهما كانت القوات التي ستقف ضد رغبته ـ بأن لا يقبل اعتبار فلسطين وطناً قومياً للصهيونية اليهودية بحال من الأحوال. . . »[١].

هذا وقد قدر للرئيس روزفلت من النجاح في الانتخابات الأميركية، واعتبر نجاحه مرحلة جديدة من مراحل الموقف الأميركي من المطالب الصهيونية والعربية على السواء. وبدأ الرئيس الأميركي محاولاته من جديد مع العاهل السعودي مراهناً على المساعدات الاقتصادية التي يمكن أن تقدمها الولايات المتحدة للعرب وللسعودية مقابل الموافقة على إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين، معتقداً أن القادة باستطاعتهم التحدث والنيابة عن العرب في هذا الموضوع، غير أنه ثبت للرئيس الأميركي بأن المعارضة العربية لا سيما الفئات الشعبية والهيئات والمنظمات الوطنية كانت تشكل باستمرار العامل الضاغط على المسؤولين العرب لرفض مجرد الحديث بوطن يهودي في فلسطين، ولهذا فإن الملك عبد العزيز آل سعود رفض فكرة البحث في إنشاء الوطن اليهودي في الأراضي المقدسة. وكانت بعض القوى العربية الرسمية وفي مقدمتها عبد الرحمن عزام ـ أمين عام جامعة الدول العربية ـ قد روج لحديث مؤداه بأن الرئيس الأميركي روزفلت وعد ابن سعود بأنه لن يؤيد أي تحرك من شأنه إعطاء فلسطين لليهود، وأن هذا الوعد أعطي في لقاء سابق بين روزفلت وابن سعود[٢]. غير أن روزفلت ذكر في أوساطه الأميركية بأن اجتماعه بابن سعود «كان نجاحاً بارزاً جداً، كما أنه كان خبرة ممتعة ومثيرة لأقصى حد».

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وانتصار الحلفاء ظن العرب أن مرحلة سياسية جديدة ممكن أن تمر بها قضية فلسطين، ولذا فقد وجه الملك عبد العزيز آل سعود رسالة بهذه المناسبة إلى الرئيس الأمير روزفلت في ١٠ آذار (مارس) ١٩٤٥، تحدث فيها عن حق العرب في فلسطين، عارضاً لتاريخ الشعوب التي مرت

(١) بيان صادر من فؤاد أباظة رئيس الاتحاد العربي (القاهرة) في أول آب (أغسطس) ١٩٤٤. محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧، الملف ٦، ص ٢ (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة).

(٢) New York Times, 24 August 1945.

في فلسطين، مؤكداً على حق العرب في امتلاك البلاد، ومما جاء في رسالته «أن حل قضية اليهود المضطهدين في العالم تختلف عن قضية الصهيونية الحائرة، فإن إيجاد أماكن لليهود المشتتين يمكن أن يتعاون عليها جميع العالم، وفلسطين قد تحملت قسطاً فوق طاقتها، وأما نقل هؤلاء المشتتين ووضعهم في بلاد آهلة بسكانها والقضاء على أهلها الأصليين فأمر لا مثيل له في التاريخ البشري». واعتبر الملك السعودي أن الخطر الصهيوني لن يكون على فلسطين فحسب وإنما على سائر البلاد العربية، وأشار إلى التنظيمات العسكرية اليهودية في فلسطين والتي باتت تقوم بأعمال عدوانية ليس ضد العرب وحدهم وإنما ضد البريطانيين أيضاً، وانتهى أخيراً إلى القول «إن تكوين دولة يهودية بفلسطين سيكون ضربة قاضية لكيان العرب ومهدد للسلم باستمرار، لأنه لا بد وأن يسود الاضطراب بين اليهود والعرب، فإذا نفذ صبر العرب يوماً من الأيام ويئسوا من مستقبلهم، فإنهم يضطرون للدفاع عن أنفسهم وعن أجيالهم المقبلة إزاء هذا العدوان... لذلك أردت بيان حق العرب في فلسطين على حقيقته لدحض الحجج الواهية التي تدعيها هذه الشرذمة من اليهودية الصهيونية دفعاً لعدوانهم...»[1].

وفي ٥ نيسان (أبريل) ١٩٤٥ رد الرئيس الأميركي على رسالة ابن سعود برسالة أشار فيها إلى اجتماعهما السابق وإلى مباحثاتهما حول قضية فلسطين، مؤكداً له بأنه سبق أن أوضح موقف الحكومة الأميركية «بأن لا يتخذ قرار فيما يختص بالوضع الأساسي في تلك البلاد بدون استشارة تامة مع كلا العرب واليهود. ولا شك أن جلالتكم تذكرون أيضاً أنه خلال محادثاتنا الأخيرة أكدت لكم أني سوف لا أتخذ أي عمل بصفتي رئيساً للفرع التنفيذي لهذه الحكومة يبرهن أنه عدائي للشعب العربي... وإني أعلمكم بأن سياسة هذه الحكومة في هذا الخصوص غير متغيرة»[2]

(١) رسالة الملك عبد العزيز بن سعود (جده) إلى الرئيس الأميركي فرانكلن روزفلت (واشنطن) في ١٠ آذار (مارس) ١٩٤٥ ـ ٢٦ ربيع الأول ١٣٦٤هـ. الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، جـ ١، الوثيقة رقم (٤٢) ص ٣٤٦ ـ ٣٥٠ الملف ٦٠/ ٥/ ٦ قسم المحفوظات في جامعة الدول العربية (القاهرة).

(٢) رسالة الرئيس الأميركي روزفلت (واشنطن) إلى الملك السعودي عبد العزيز بن سعود (جده) في ٥ نيسان (أبريل) ١٩٤٥. الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، جـ ١، الوثيقة (٤٣) ص ٣٥١، الملف ٦٠/ ٥/ ٦ قسم المحفوظات في جامعة الدول العربية (القاهرة).

وفي هذا الوقت الذي أكد فيه الرئيس الأميركي أنه لن يتخذ قرار من شأنه أن يعتبر عدائياً للعرب، فإذا به يؤكد للمسؤولين الصهيونيين بأنه لن يغير موقفه من الصهيونية ومن إنشاء وطن يهودي «وسأستمر بالسعي لتحقيقه في أقرب وقت ممكن». ومن المعروف عن الرئيس روزفلت أيضاً بأنه كان مؤيداً للصهيونية وللهجرة اليهودية ولإنشاء الوطن اليهودي في فلسطين(١).

وكان للموقف الأميركي أثر سيء في الأوساط العربية نظراً لمؤازرته للقوى الصهيونية وتأييده لإقامة وطن قومي يهودي في فلسطين، ولذا فقد حرص «اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية» على توجيه مذكرة إلى الوزير الأميركي المفوض في بيروت «ودسورث» (Woodsworth) في ٢٢ آذار (مارس) ١٩٤٥ احتج فيها الاتحاد على تصريحات الرئيس الأميركي المؤيدة للصهيونية ورفع إليه «التأثير البالغ الذي شمل لبنان من جراء التصريح المنسوب للرئيس روزفلت بشأن الوطن القومي الصهيوني في فلسطين العربية، خصوصاً وأن التصريح الأخير جاء مؤيداً للتصريح السابق الذي أحدث خيبة أمل وامتعاض شديدين في نفوس اللبنانيين... لأن هذين التصريحين يطعنان الأمة العربية في أعز أمانيها». وطلب اتحاد الأحزاب من الكونغرس والحكومة والأمة الأميركية أن لا تستهويهم الصهيونية، وطلب من الوزير المفوض الأميركي إبلاغ قرار اتحاد الأحزاب إلى وزارة الخارجية في واشنطن(٢).

والواقع أن السياسة الأميركية استمرت في تأييدها للسياسة الصهيونية في فلسطين، وباتت الإدارة الأميركية والهيئات والمجالس التابعة لها تعمل لدعم إنشاء الوطن اليهودي، وفي ١٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٥ أصدر الكونغرس الأميركي قراراً إجماعياً اعتمد فيه على قراره الصادر في ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٢٢ المؤيد «إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين»، كما برر هذا التأييد مجدداً باضطهاد

---

(١) M. Jansen; op. cit; pp. 14-15.

(٢) مذكرة اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية (بيروت) إلى الوزير الأميركي المفوض ودسورث (بيروت) في ٢٢ آذار (مارس) ١٩٤٥. (وثائق اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية، المجموعة غير المنشورة).

اليهود في أوروبا، وأن تدفق المهاجرين اليهود إلى فلسطين قد أدى إلى تحسين أحوالها، وحيث أن الرئيس الأميركي حث على السماح لمائة ألف مهاجر يهودي بالدخول إلى فلسطين «لذلك فإن المجلس الممثل للأمة يقرر بالاتفاق أن الاهتمام الذي أبداه الرئيس في حل هذه المشكلة كان في محله، وأن الولايات المتحدة سوف تستعمل مساعيها الحميدة لدى السلطة المنتدبة لجعل أبواب فلسطين مفتحة لدخول اليهود بحرية إلى ذلك القطر إلى أقصى قدرته الزراعية والاقتصادية، وسوف تتوفر هناك فرصة كاملة للاستعمار والتنمية بحيث تكون لهم الحرية في استئناف بناء فلسطين كوطن قومي لليهود»[١] ولم تكتف الولايات المتحدة بالدعم المالي والسياسي والإعلامي، بل إنها لم تمانع في بيع الأسلحة بأسعار متدنية للحركة الصهيونية التي بادرت إلى شرائها وإرسالها إلى فلسطين على أنها معدات صناعية»[٢].

٢ ـ الموقف الأميركي من القضية الفلسطينية ١٩٤٦ ـ ١٩٤٨

منذ أواخر عام ١٩٤٥ بدأت الولايات المتحدة الأميركية تسعى مع بريطانيا لإرسال لجنة تحقيق أنجلو ـ أميركية إلى البلاد العربية بحجة البحث في الأسباب الحقيقية للقضية الفلسطينية، ومن ثم لإيجاد الحلول الناجعة لها، في وقت كانت فيه المواقف الأميركية والبريطانية على السواء تؤكد التأييد التام للحركة الصهيونية وللهجرة اليهودية إلى فلسطين ومن ثم التأييد العلني لإقامة الدولة اليهودية. ولهذا فقد ألقى وزير الخارجية البريطانية «أرنست بيڤن» (E. Bevin) بياناً مسهباً في مجلس العموم في ١٣ تشرين الثاني (نوڤمبر) ١٩٤٥ حول لجنة التحقيق الأنجلو ـ أميركية المزمع تشكيلها وإرسالها إلى البلاد العربية. وقد تحدث في بيانه عن أوضاع المضطهدين اليهود في أوروبا، ورأى أن فلسطين لا تستطيع أن تحل كل المشكلة اليهودية، واعترف بأن بريطانيا فشلت في التوفيق بين اليهود والعرب في فلسطين منذ بداية انتدابها لها. وأكد بأن الوضع الذي وصلت إليه البلاد دعت الحكومتين الأميركية والبريطانية إلى تشكيل لجنة مشتركة لبحث مشكلة يهود أوروبا ومشكلة فلسطين

---

(١) قرار الكونغرس الأميركي في الجلسة الأولى من الاجتماع التاسع والسبعين، في ١٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٥. الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، جـ ١، الوثيقة رقم (٤٧) ص ٣٧٨ ـ ٣٧٩.

(٢) BenGurion Look Back, p. 140.

والبحث في الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فلسطين وعلاقة ذلك بالهجرة اليهودية، ومن ثم إعطاء الحلول الملائمة لليهود والعرب على السواء. ثم أضاف قائلاً: «إن إقدام حكومة جلالته وموافقة حكومة الولايات المتحدة على معالجة جميع المشكلة التي ولدها الاضطهاد النازي، لدليل قاطع على تصميمها على معالجة المشكلة معالجة إنشائية، وبروح إنسانية، بيد أنه ينبغي أن أؤكد أن هذه المشكلة لا تمكن معالجتها فيما يتعلق بفلسطين وحدها فحسب، بل إنها تتطلب توحيد الجهود وتضافر القوى لتفريج كربة هذه الشعوب المتألمة».

هذا، وقد بدأت اللجنة الأنجلو ـ أميركية نشاطها في أوائل عام ١٩٤٦، حيث بدأت بالاجتماعات مع بعض المعنيين بالقضية الفلسطينية أمثال حاييم وايزمن، كما اجتمعت إلى آخرين سواء في الولايات المتحدة الأميركية أو بعد وصولها إلى لندن حيث اجتمعت فيها إلى ممثلي الدول العربية برئاسة الأمير فيصل الذي طالب بوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين ورفض قيام وطن يهودي فيها.

وفي شباط (فبراير) ١٩٤٦ كانت اللجنة قد وصلت إلى منطقة الشرق الأوسط وعقدت عدة اتصالات واجتماعات مع المسؤولين العرب، وفي الثاني من آذار (مارس) كان الاجتماع الهام في القاهرة المخصص للوفود الرسمية للدول العربية في لقائها مع اللجنة لتقديم آرائها حول المشكلة الفلسطينية. وقد أوضح عبد الرحمن عزام أمين عام جامعة الدول العربية أمام اللجنة أن العرب يرفضون أن يسيطر عليهم سواء الدول العظمى أم الأمم المشتتة. كما أن بقية الوفود العربية قدمت مذكرات رسمية تضمنت رفضها لإنشاء الوطن اليهودي أو الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وقدم الوفد اللبناني أيضاً مذكرة مسهبة حول جذور وملابسات نشوء القضية الفلسطينية ومما جاء فيها: «. . . فإن لبنان يرى في قدوم لجنة التحقيق الإنكليزية ـ الأميركية سبيلاً للإعراب من جديد عن وجهة نظره لافتاً الاهتمام إلى أن من العدل ومن المنطق السليم أن تواجه اللجنة المحترمة بهذا التحقيق جميع زعماء العرب في فلسطين المقيمين منهم والمغتربين، كما تواجه زعماء الصهيونية كيما تستطيع أداء مهمتها بروح العدالة والتجرد». ثم فندت المذكرة الادعاءات الصهيونية بأن المهاجرين كانوا سبباً في تحسين الأراضي الزراعية، كما أكدت على الحقوق القومية العربية في فلسطين.

وأشار الوفد اللبناني في مذكرته أخيراً بالقول: «فإن اللبنانيين الذين تربطهم بفلسطين الروابط الجغرافية والتاريخية وأواصر القرابة فضلاً عن شعورهم الخاص نحو فلسطين يجدون أن ما يمكن أن يحيط بفلسطين من أخطار يهدد مصيرهم أيضاً سواء أكان ذلك في الشؤون السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية. وقد برهن ربع القرن المنصرم للبنانيين بشكل محسوس على أن الخطر الصهيوني قد مد أصابعه إلى الأراضي اللبنانية، كما أنه حاول أن يطغى على الأسواق التجارية فيها. فنحن في لبنان إذ ندافع مع إخواننا العرب عن فلسطين العربية إنما نقوم بذلك بدافع من المصلحة المشتركة وباعث من القومية الواحدة»[١].

وما إن انتهت اللجنة الأنجلو ـ أميركية من تحقيقاتها وزياراتها لبلاد المنطقة، حتى قدمت تقريراً في نيسان (أبريل) ١٩٤٦ جاء لمصلحة الحركة الصهيونية وتأميناً لرغائبها مطالباً بأن تفتح أبواب فلسطين لليهود وإنشاء الوطن القومي اليهودي[٢]. غير أن مناحم بيغن اعتبر أن قرارات اللجنة جاءت لمصلحة بريطانيا لأنه جاء في التوصيات أن فلسطين لن تكون دولة يهودية أو دولة عربية[٣]. غير أن الدارس للتوصيات العشر للجنة يدرك انحيازها للحركة الصهيونية[٤]، ولهذا فقد جرى في لبنان وسوريا تظاهرات ضد مقررات وتوصيات اللجنة الأنجلو ـ الأميركية[٥]. ومما جاء في توصيات اللجنة ما يلي[٦]:

---

(١) مذكرة الوفد اللبناني المقدمة إلى لجنة التحقيق الأنجلو ـ أميركية في ٢ آذار (مارس) ١٩٤٦ في القاهرة. محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٠٢ ـ ١٩٦٥، الملف ٧، نص المذكرة كاملاً من ص ١ إلى ص ١٤ (مجموعة محمد جميل بيهم الوثائقية غير المنشورة).

(٢) انظر: محمد جميل بيهم: قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، جـ ٢، ص ١٢٨ ـ ١٩٢، Arab world, 2 March 1946, New York Times, 1 May 1946.

(٣) مناحم بيغن: يوميات مناحم بيغن، ص ٢٢٩.

(٤) انظر تقرير اللجنة وتوصياتها في: R. John, s. Hadawi; The Palestine Diary 1945-1948 vol. II, pp. 54-59.

(٥) S.H. Longrigg; Syria and Lebanon under French Mandate, p. 352.

(٦) للمزيد من التفصيلات انظر التوصيات وتقرير اللجنة في: الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، جـ ١، الوثيقة رقم (٤٦) ص ٣٦٢ ـ ٣٧٧.

١ ـ أن يصدر في الحال إجازة تخول دخول فلسطين لليهود الذين كانوا ضحية اضطهاد النازية وتعسف الفاشية.

٢ ـ أن تمنح الإجازات لمائة ألف مهاجر يهودي بالدخول إلى فلسطين وإن أمكن خلال هذا العام (١٩٤٦).

٣ ـ لا سيادة لليهود على العرب ولا للعرب على اليهود في فلسطين.

٤ ـ أن لا تكون فلسطين دولة يهودية ولا دولة عربية.

٥ ـ العمل على تقدم اليهود والعرب في فلسطين بشكل متساوٍ.

٦ ـ استمرار انتداب بريطانيا على فلسطين وفقاً لصك الانتداب.

٧ ـ إصدار قوانين جديدة تستند إلى سياسة حرة في بيع الأراضي وإيجارها والانتفاع منها.

٨ ـ التشاور مع الوكالة اليهودية ومع الحكومات العربية المجاورة للعمل على تطوير فلسطين الزراعي الصناعي.

٩ ـ إصلاح نظام التعليم لليهود والعرب.

١٠ ـ إن كل محاولة من العرب أو اليهود لتهديد السلم في فلسطين ستقمع بحزم.

ونظراً لأن هذه التوصيات جاءت مخالفة للحقوق العربية الثابتة في فلسطين، ونظراً لمساواتها اليهود بالعرب في التنظيمات المستقبلية للبلاد، وبما أن الحكومة الأميركية كانت مسؤولة مباشرة عن إصدار مثل هذه التوصيات، فقد وجهت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مذكرة إلى الحكومة الأميركية في ١٢ حزيران (يونيه) ١٩٤٦ أعربت فيها عن رفضها لتوصيات لجنة التحقيق «ولقد سبق لجامعة الدول العربية أن بينت عند تشكيل هذه اللجنة أنها لا تعترف بقانونيتها ولا اختصاصها، وكان لديها من المعلومات بعد تشكيلها ما يجعلها تشك في حيدة بعض من أعضائها، ورغم ذلك ومجاملة لحكومة الولايات المتحدة ورغبة في تمكينها من الاطلاع على رأي العرب ملوكاً ورؤساء وحكومات وشعوباً قررت عدم مقاطعتها...» وبعد مجاملات ومدح بالروح والمبادىء الأميركية أوضحت الأمانة العامة للجامعة العربية بأن المساعدات الأميركية التي ترد على الصهيونيين جعلت الجماعات اليهودية تقوم

بتنظيم قوات مسلحة هي نواة الجيش اليهودي الجديد وجمعيات إرهابية هي أداة القتل والتدمير «وليس مما يساعد على التهدئة هذا العطف الذي تبديه جماعة من مواطني الولايات المتحدة على أغراض الصهيونية السياسية، ومع أنه ليس من شأننا أن نتعرض لما يقال من ضغط اليهودية الصاخبة في أميركا وأثره على سياسة الولايات المتحدة. . . فإننا نشعر بأن السياسة الصهيونية توشك أن تنجح في إحداث صدام عنيف بين مصالح شعوب الشرق العربي وسياسة الولايات المتحدة ومصالحها». ومما جاء في المذكرة أيضاً «أننا نود أن نلفت نظر حكومة الولايات المتحدة إلى خطر آخر أبغض إلينا من التسلح الصهيوني، ذلك أن الدعوة القائمة في فلسطين المؤيدة بفريق من مواطني الولايات المتحدة قد أخذت تسمم أفكار أهل الشرق ضد اليهود فتعلمهم العداء لليهود «اللاسامية» التي لا عهد لهم بها. . .» واعتبرت الأمانة العامة أن ما ورد في تقرير اللجنة الأنجلو ـ أميركية هي توصيات مغرضة ولا يمكن أن تأتي بالسلام لفلسطين أو الشرق «وأخيراً فمع علمنا بأن تحقيق اللجنة ليس الاستشارة الموعودة بها فإننا نؤكد أن هذه المذكرة ليست رداً يخلي الحكومة الأميركية من تعهدها باستشارة العرب، فإن ذلك يقضي تبادل الرأي بطريقة أضمن للحاجة والتفاهم» ثم انتهت إلى التذكير بالموقف الأميركي زمن الرئيس السابق روزفلت الذي أكد في رسالته للملك عبد العزيز في ٥ نيسان (أبريل) ١٩٤٥ عدم اتخاذ موقف دون التشاور مع العرب حيال قضية فلسطين[١].

وفي الوقت الذي أرسلت فيه الجامعة العربية مذكرتها إلى الحكومة الأميركية في ١٢ حزيران (يونيه) ١٩٤٦ اتخذت في الجلسة ذاتها ملاحظات وتعليقات رفضت فيها توصيات لجنة التحقيق الأنجلو ـ أميركية ومما جاء فيها:

١ ـ لقد اتضح بعد تعيين أعضاء اللجنة تحيز عدد منهم للجانب الصهيوني.

٢ ـ لقد اتضح أن اللجنة جاءت لإقرار سياسة مرسومة سلفاً مثل إقرارها هجرة مائة ألف يهودي وهو ما اقترحه الرئيس الأميركي ترومان.

---

(١) مذكرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القاهرة) إلى الحكومة الأميركية (واشنطن) في ١٢ حزيران (يونيه) ١٩٤٦. الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، جـ١، الوثيقة رقم (٤٨) ص ٣٨١ ـ ٣٨٤.

٣ ـ لقد اتضح أن اللجنة بسبب دراستها السريعة أوصت بتوصيات تتنافى مع حقوق العرب والجامعة العربية والدول العربية.

٤ ـ لقد اتضح أن اللجنة لم تكن عملية في توصياتها لأن التعاون بين الصهيونيين والعرب لا يمكن أن يتحقق، كما أنها أوصت بالهجرة اليهودية قبل أن تحقق في أثر ذلك على العرب.

٥ ـ لقد ثبت أن اللجنة تناقض نفسها بنفسها، ففي حين تدعي تمسكها بالمبادىء الديمقراطية وبمادىء ميثاق الأمم المتحدة، فإنها في الوقت نفسه تريد فرض سياسة معينة بالقوة على شعب له صفة في الحياة. . . .

وفي الفترة الممتدة بين ١٠ أيلول (سبتمبر) و ٢ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٦ عقد في لندن مؤتمر فلسطين بحضور المسؤولين العرب والبريطانيين، ولكنه لم يسفر عن نتيجة حاسمة لحل قضية فلسطين. وعلى أثر ذلك ظهر الموقف الأميركي مجدداً في ٤ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٦ عندما أسف الرئيس الأميركي ترومان لتوقف مؤتمر لندن، غير أنه أعرب عن سروره إلى التوصيات السابقة للجنة التحقيق الأنجلو ـ أميركية فقد «كانت إحداها إقرار لاقتراحي السابق ألا وهو قبول مائة ألف يهودي للدخول إلى فلسطين. والإدارة [الأميركية] اهتمت حالاً باستنباط الطرق والوسائل لنقل مائة ألف مشرد والاعتناء بهم عند وصولهم» ولخص آراؤه حيال فلسطين واليهود بقوله:

١ ـ إن هجرة أساسية إلى فلسطين لا يمكن أن تنتظر إيجاد حل للقضية الفلسطينية وأنها يجب أن تبدأ حالاً، وأن التدابير لهذه الحركة قد تم اتخاذها من قبل الحكومة الأميركية التي هي على استعداد لمد يد المساعدة حالاً.

٢ ـ إنه من الضروري أن تتحرر قوانين الهجرة في البلاد الأخرى بما فيها الولايات المتحدة الأميركية بحيث تسمح بقبول أناس مشردين.

٣ ـ لو اقترح حل عملي لفلسطين «سأكون مستعداً لتوصية الكونغرس بمشروع للمساعدة الاقتصادية من أجل تقدم هذه البلاد»[1].

---

(١) تصريح الرئيس الأميركي ترومان في ٤ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٦. الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، جـ ١، الوثيقة رقم (٥٢)، ص ٤٥٩ ـ ٤٦١. =

وعلى أثر نشر هذا التصريح للرئيس الأميركي ترومان أرسل العاهل السعودي الملك عبد العزيز رسالة إليه في ١٥ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٦ أشار فيها إلى دهشته للإذاعات الأخيرة التي نسبت لترومن «بدعوى تأييد اليهود في فلسطين وتأييد هجرتهم إليها بما يؤثر على الوضعية الحاضرة فيها خلافاً للتعهدات السابقة. ولقد زاد في دهشتي أن التصريح الذي نسب أخيراً لفخامتكم يتناقض مع البيان الذي طلبت مفوضية الولايات المتحدة في جدة من وزارة خارجيتنا أن ينشر في جريدة أم القرى باسم بيان أدلى به البيت الأبيض بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٤٦، وذلك البيان صريح في أن حكومة الولايات المتحدة الأميركية لم تتقدم بأية فكرة من جانبها لحل مشكلة فلسطين... وإني لعلى يقين بأن شعب الولايات المتحدة الذي بذل دمه وماله في مقاومة العدوان الغاشم لا يمكن أن يسمح بهذا العدوان الصهيوني على بلد عربي صديق...»(١).

وفي ٢٨ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٦ أرسل ترومن برسالة جوابية إلى الملك السعودي أوضح فيها بأنه متأكد «أن جلالتكم سيوافق بسهولة على أن وضع اليهود المفجع ـ ممن هم بقية ضحايا اضطهاد النازي في أوروبا ـ يكون قضية ذات أهمية وتأثير لا يمكن لأناس ذوي نية طيبة وغرائز إنسانية أن يتجاهلوها... إن كثيراً من هؤلاء الأشخاص تنظر إلى فلسطين كمأوى يأملون أن يجدوا فيه ملجأ بين أناس من أبناء دينهم، ويباشرون قضاء حياة هادئة مفيدة ويساهمون في اضطراد تقدم الوطن القومي اليهودي» وأضاف الرئيس الأميركي بأن حكومته وشعبه عاضد مفهوم الوطن القومي اليهودي في فلسطين وأنه لا يزال ملتزماً بوجوب إقامة هذا الوطن في فلسطين، وأنه من الطبيعي أن تشجع الحكومة الأميركية «دخول عدد هام من المشردين اليهود في أوروبا إلى فلسطين لا ليجدوا هنالك ملجأ بل أيضاً ليتمكنوا من المساهمة بمواهبهم وجهودهم في سبيل تشييد الوطن القومي اليهودي». وراح الرئيس الأميركي يؤكد للملك السعودي بأن زعماء اليهود لا يفكرون بسياسة عدوانية ضد البلاد العربية الملاصقة لفلسطين، كما أنه «لا يمكنني أن أوافق جلالتكم ولا بصورة على أن تصريحي الصادر في ٤ أكتوبر يتناقض والموقف الذي اتخذ في التصريح

---

(١) كتاب الملك عبد العزيز آل سعود (جدة) إلى الرئيس ترومان (واشنطن) في ١٥ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٦. الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، جـ ١، الوثيقة رقم (٥٣) ص ٤٦٥ ـ ٤٦٦.

الصادر باسمي في ١٦ أغسطس» ثم اعتبر أن موافقته وتأييده لإدخال مائة ألف مهاجر يهودي إلى فلسطين لا يشكل عملاً عدائياً نحو العرب، وطلب من الملك السعودي المساهمة في حل هذه المشكلة ثم أكد له «بأن حكومة الولايات المتحدة وشعبها سيبقيان حماة عن مصالح العرب ورفاهيتهم، كما أنهما يعلقان قيمة عظيمة على صداقتهم التاريخية»[1].

ومن الملاحظ أن السياسات الانتخابية الأميركية جعلت قضية المهاجرين اليهود في صلب السياسة الأميركية بل في صلب سياسة ترومان نفسه، ولذا تبين بأن الإدارة الأميركية ضاعفت اهتمامها بموضوع فلسطين وأجرت عدة اتصالات مع القادة اليهود والعرب على السواء، ولكن لم يكن الهدف من هذه الاتصالات إلا الحصول على مزيد من التنازلات العربية لتحقيق الأهداف الصهيونية في فلسطين. وبالإضافة إلى ذلك فقد استمر الرئيس الأميركي في الإعلان عن تأييده لدخول المهاجرين اليهود إلى فلسطين، وبدأ بتحقيق ذلك عملياً عندما بدأت القوات الأميركية المتواجدة في أوروبا بتسهيل الهجرة وتشجيع المهاجرين اليهود للتوجه إلى فلسطين، الأمر الذي اضطر مجدداً جامعة الدول العربية إلى إرسال مذكرة احتجاج إلى الحكومة الأميركية في ٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦ أشارت فيها إلى انزعاج العالمين العربي والإسلامي من التدخل الأميركي في شؤون فلسطين ومن تصريحات الرئيس ترومان المؤيدة لليهود، وأشارت المذكرة أيضاً إلى استياء العرب مما «يبذل في مناطق الاحتلال الأميركية في أوروبا من تشجيع وتسهيل للهجرة الصهيونية إلى فلسطين» وتمنى مجلس الجامعة أن تعمل الحكومة الأميركية «على وضع حد لهذه التصرفات التي لا يمكن أن تفسر إلا بالتحيز لأحد طرفي النزاع في القضية القائمة بين العرب واليهود والتي لا تزال موضع البحث والدرس أملاً في الوصول إلى حل عادل. . .»[2].

---

(١) جواب الرئيس هاري ترومان (واشنطن) إلى الملك عبد العزيز (جدة) في ٢٨ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٦. الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، جـ ١، الوثيقة رقم (٥٤)، ص ٤٦٧ ـ ٤٧٠.

(٢) مذكرة جامعة الدول العربية (القاهرة) إلى الحكومة الأميركية (واشنطن) في ٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦. الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، جـ ٢ (المجموعة الثانية ١٩٤٧ ـ ١٩٥٠) الوثيقة رقم (١) ص ٣. =

وفي ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧ ردت الحكومة الأميركية على هذه المذكرة مؤكدة أنه «منذ نهاية الحرب العالمية الأولى عاضدت الولايات المتحدة حكومة وشعباً فكرة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، وإذن فحكومتي إنما تتصرف طبقاً لسياسة الولايات المتحدة التقليدية عندما تدعو إلى اتخاذ التدابير التي ترمي إلى تعزيز إبراز هذه الفكرة إلى حيز الوجود». كما أوضح الرد الأميركي عدم تنازل أو تراجع الحكومة الأميركية عن تأييدها للوطن اليهودي أو للهجرة اليهودية إلى فلسطين، ورفض ما جاء في المذكرة العربية من مطالبة بوضع حد لتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين من المناطق الأوروبية، بل أكثر من ذلك «أنه ليبدو مخالفاً للمبادىء الإنسانية لجميع الشعوب إنكار حق الباقين الآن في مراكز المشردين في أوروبا في البحث عن مأوى لهم في بلاد أخرى ومنها فلسطين. . .»[١].

ونظراً لتدهور الأوضاع الداخلية في فلسطين وبسبب التدخل الدولي لا سيما الولايات المتحدة الأميركية بالإضافة إلى الوجود البريطاني فيها، لذا فقد اقترحت بريطانيا تقسيم فلسطين، كما دعت لعقد مؤتمر في لندن لبحث وجهات النظر العربية والبريطانية حول مستقبل فلسطين لا سيما بعد تزايد التدخل الأميركي، وقد عقد المؤتمر بالفعل في ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧ إلى ١٤ شباط (فبراير). وكان الموقف العربي بشكل عام رفض تقسيم فلسطين أو إنشاء دولة يهودية في فلسطين. وكانت المفوضية البريطانية في بيروت قد أوضحت في تقرير لها في ١٤ كانون الثاني (يناير) من أن هناك قلق عظيم من نتائج مؤتمر فلسطين يمكن إدراكه في أن المؤتمر قد يكون لصالح بريطانيا وليس لصالح القادة العرب[٢].

وعند انعقاد مؤتمر لندن عرض وزير الخارجية البريطانية «بيفن» مشروعاً لتقسيم

(١) رد الحكومة الأميركية (واشنطن) إلى جامعة الدول العربية (القاهرة) في ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧. الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، جـ ٢ (المجموعة الثانية ١٩٤٧ ـ ١٩٥٠) الوثيقة رقم (١) ص ٣ ـ ٤.

(٢) British Legation (Beirut) to F.O. (London) No. E 1153, of 14 Jan. 1947 in F.O. 371/61710/88.

(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة).

فلسطين وإنشاء دولة اتحادية على غرار سويسرا غير أن العرب رفضوا هذا المشروع[1]. وكان الأميركيون قد اشترطوا على بريطانيا هذا الموضوع والموافقة على إدخال مائة ألف مهاجر يهودي لقاء المساعدات الأميركية لتركيا واليونان[2]. ولما بدأت بعض الأوساط الأميركية والبريطانية والأوساط السياسية الدولية تشير إلى ارتباط المصالح الأميركية (الانتخابية) بالمصالح اليهودية في فلسطين وقف الرئيس الأميركي ترومان معارضاً ونافياً هذا الارتباط واعتبر أن ما يقال بأن مصلحة الولايات المتحدة في فلسطين وتوطين اليهود فيها تسيرها السياسات الحزبية الضيقة قول مضلل[2].

وفي هذه الفترة عادت سياسة لجان التحقيق تبرز مجدداً إلى الساحة الدولية والفلسطينية، فتعين لجنة جديدة عرفت باسم لجنة التحقيق الدولة (UNSCOP) وذلك بقرار صادر من هيئة الأمم المتحدة في ٣١ آب (أغسطس) ١٩٤٧. وكانت الأمم المتحدة قد استبقت هذا القرار بقرار صدر في ٥ أيار (مايو) ١٩٤٧ يقضي بمنح الوكالة اليهودية فرصة الإدلاء بشهادتها أمام اللجنة الخاصة بالقضية الفلسطينية. وقد تبنت الجمعية العامة هذا القرار بـ (٤٤) صوتاً بما فيهم الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوڤيتي مقابل (٧) أصوات معارضة وامتناع (٣) دول عن التصويت هي الهند وإيران وسيام، بينما الدول الرافضة للقرار فهي: أفغانستان، مصر، العراق، لبنان، السعودية، سوريا، تركيا[3].

وفي ٧ أيار (مايو) ١٩٤٧ صدر قرار آخر منحت فيه الهيئة العربية العليا لفلسطين فرصة الإدلاء بشهادتها[4]. ولكن تبين بأن لجنة التحقيق الدولية كانت قد تعرضت مسبقاً لضغوطات أميركية كي تأتي بتوصيات مؤيدة لإيجاد دولة يهودية في فلسطين. وقد أكد ذلك الرئيس اللبناني بشارة الخوري عندما أشار إلى أن اللجنة

---

(١) انظر: R. John, s. Hadawi, op. cit; vol, II, pp. 117-123.

انظر أيضاً: Le jour, 8 Feb. 1947, New York Times, 1 April 1947.

(٢) New York Times, 27 Feb. 1947.

(٣) Resolution No. 104/s.1/s.75/ 5 May 1947.

انظر: united Nations Resolutions on Palestine and the Arab-Israeli conflict 1947-1974, p. 3. Editor: George j. Tomeh.

(٤) Resolution No. 105/s.I/s.76/ 7 May 1947, Ibid. p. 3.

الدولية بعد أن أتمت لقاءاتها مع المسؤولين العرب عادت فوراً إلى جنيف «وبدا لنا أن نشاطها كان شكلياً محضاً وأن رأيها سبق درسها. . . فضعف أملنا بها»[1] وتبين بأن اللجنة الدولية تبنت السياسة الأميركية والبريطانية الهادفة إلى تقسيم فلسطين، وقد تأكد ذلك من خلال التوصيات التي نشرتها اللجنة في ٣١ آب (أغسطس) ١٩٤٧. فما كان من اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية التي عقدت اجتماعاتها في مصيف صوفر في لبنان في ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧ إلا أن رفضت توصيات اللجنة وأوعزت إلى الدول العربية إرسال مذكرات احتجاج إلى كل من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، وقد جاء في هذه المذكرات استنكار لمقترحات لجنة التحقيق لأنها تهدم استقلال فلسطين كدولة عربية، ولذلك «فإن عرب فلسطين وأهل البلاد العربية جميعاً يستنكرون هذه المقترحات ويرفضونها من أساسها ويعلنون من الآن أنه ليست هناك سلطة شرعية تملك أن تقتطع جزءاً من فلسطين العربية وتمنحه للصهيونية لتقيم فيه دولة يهودية، كما يعلنون أنه ليست هناك سلطة شرعية تملك أن تجيز غزو فلسطين بقوم من اليهود لا صلة لهم بها ولا حق لهم في دخولها». وجاء في المذكرات العربية المرسلة إلى الحكومتين الأميركية والبريطانية من أن الحكومات العربية لن تستطيع أن تكبت شعور شعوبها الثائرة، ولا أن تقف هي بدورها مكتوفة الأيدي أمام الخطر اليهودي «بل إنها ستضطر إلى مباشرة كل عمل حاسم يكون من شأنه أن يدفع العدوان ويعيد الحق إلى نصابه. ولن يكون موقف كهذا من جانب الشعوب العربية أو حكوماتها أمراً شاذاً بعد أن ثبت لديها في مناسبات متعددة أن الصهيونيين يعتمدون في تسلحهم وحركاتهم الإرهابية ونشاطهم الحربي للتنكيل بعرب فلسطين على مساعدات مادية ومعنوية تقدمها لهم بعض الحكومات الأجنبية وبعض الهيئات والمنظمات التي تشجعها تلك الحكومات» وحملّت الحكومات العربية مسؤولية تدهور الأمن وتهديد السلم في المنطقة إلى الحكومتين الأميركية والبريطانية لا سيما إذا اتخذ أي قرار يمس حق فلسطين في أن تكون دولة عربية مستقلة[2].

---

(١) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ٣، ص ٥٥.

(٢) مذكرة الحكومات العربية إلى الحكومتين الأميركية والبريطانية تبعاً لقرار جامعة الدول العربية في ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧. الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، جـ ٢، الوثيقة رقم (١٠)، ص ١٢٥.

ولم تقتصر ردود الفعل على المواقف الرسمية العربية، بل ظهرت ردود فعل شعبية في أكثر البلدان العربية، وجرت عدة تظاهرات احتجاج ضد الدعم الأميركي والروسي لتقسيم فلسطين[١]. كما قامت تظاهرات طلابية في بيروت ندد فيها بالسياسة الأميركية، وجرى تحطيم نوافذ الإدارات الرسمية في شركة التابلاين[٢].

ومن الملاحظ أن بعض القوى العربية بدأت بمهادنة السياسة الأميركية في المنطقة، بل دعت بعض الأقلام الصحفية إلى مهادنة الصهيونية وإجراء اتصالات عربية ـ صهيونية لحل المشكلة القائمة «فليس بدعة أن يتم هذا الاتصال بواشنطن بل يجب أن يتم فيها وأن تسهله الحكومة الأميركية[٣]. وقد جاء هذا الاقتراح من ميشال شيحا ـ صهر رئيس الجمهورية اللبنانية ـ. وفي الوقت نفسه بدأت المصادر الغربية تخيف الدول العربية من تطلعات الاتحاد السوفيتي في المنطقة وفلسطين بالذات كي تعطي مبرراً لبقاء النفوذ الغربي في الشرق الأوسط. ولذا فقد طرح مشروع وصاية أميركية ـ بريطانية ـ فرنسية على منطقة الشرق الأوسط للحيلولة دون تنفيذ المخططات السوفيتية على حد ما جاء في المشروع[٤]. كما أكد الجنرال غلوب (Glubb) حول أحداث فلسطين عام ١٩٤٨ من أن اليهود استغلوا نفوذهم في الولايات المتحدة الأميركية التي راحت تتدخل في الشرق الأوسط وتضغط على بريطانيا للانسحاب من فلسطين[٥].

والجدير بالذكر أن السياسة الأميركية عبر مراحلها المختلفة قد أخذت على

---

(١) H. Boswall (Beirut) to F.O. (London) No. E 11425, of 30 oct. 1947, in F.O. 371/61710/88.

(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة).

(٢) H. Boswall (Beirut) to F.O. (London) No. E 11441, of 2 Dec. 1947 in F.O. 371/61743/88.

(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة).

(٣) Le jour, 3 Mars 1948.

(٤) للمزيد من التفصيلات انظر:

New York Times, 20 Janu 1948, 9, 25 March 1948.

(٥) الجنرال غلوب: رجل من الماضي. مجلة الوطن العربي (باريس) العدد ١٤٣، ٨ ـ ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩.

عاتقها دعم المطالب الصهيونية والعمل على إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين. وبالرغم من أن هذه الاتجاهات الأميركية قد برزت في عهد الرئيسين روزفلت وترومان، غير أنه من الثابت أن السياسة الأميركية أيدت الاتجاهات الصهيونية في فلسطين منذ عام ١٩٢٠، وبدت الإدارة الأميركية منذ عهد مبكر وقد تحالفت مع القوى اليهودية والصهيونية، وهو التحالف القائم على خدمة المصالح الأميركية مقابل الدعم الأميركي للوطن القومي اليهودي في فلسطين.

الفصل السادس
القضية الفلسطينية على مفترق الطرق
١٩٤٨

١ ـ تسارع الأحداث السياسية والعسكرية وإعلان قيام الدولة العبرية.

٢ ـ أثر الجهود الدولية والتفكك العربي في قيام الدولة العبرية.

الفصل السادس
القضية الفلسطينية على مفترق الطرق
١٩٤٨

١ ـ تسارع الأحداث السياسية والعسكرية وإعلان قيام الدولة العبرية

مرت القضية الفلسطينية بمراحل سياسية وعسكرية واجتماعية واقتصادية في غاية الصعوبة والتعقيد، ولقد أظهرت الأحداث والتطورات والمواقف الدولية بأن التخطيط لتهويد فلسطين ولبناء الوطن القومي اليهودي يسير وفق المخططات الصهيونية والدولية. وكانت لجان التحقيق مثالاً حياً لتمييع القضية الفلسطينية ولإلهاء العرب عن قضيتهم الأساسية، وبلغ الأمر حداً أن بعض القوى الفلسطينية اقترحت إقامة دولة فلسطينية مستقلة يتمتع فيها العرب واليهود بالمساواة التامة في الحقوق والواجبات، وقد ظهر هذا الاقتراح في صيف عام ١٩٤٧ دون أن يتضمن المبادىء القائلة بتوزيع المناصب حسب أعداد السكان العرب واليهود. وقد ذكر وقتذاك بأن موسى العلمي وزميله في «المكتب العربي» سيسيل حوراني الكابتن في الجيش البريطاني هما اللذان أعدا ذلك المشروع لحل قضية فلسطين لعرضه في جنيف على اللجنة الدولية التي أوفدتها هيئة الأمم المتحدة للتحقيق في قضية فلسطين.

والحقيقة فإن هذا المشروع رفض في حينه من قوى فلسطينية أخرى، وقد كتب أحدهم مطالعة سريعة موقعة باسم «سياسي» دون الإشارة إلى اسمه، اعتبر أنه من الخيانة العظمى والإجرام الذي لا يغتفر القبول بإقامة دولة فلسطينية تتساوى فيها الأقلية اليهودية الطارئة مع الأكثرية العربية في الحقوق، وإهمال إقامة دولة عربية، مؤكداً بأن مشروع العلمي ـ حوراني هو في خدمة اليهود والسياسة البريطانية. وأضاف

«السياسي» بأن عرب فلسطين وعلى رأسهم الهيئة العربية العليا وسائر الشعوب العربية يرفضون مشروع العلمي كما سبق أن رفضوا مشروع نوري السعيد، ويطالبون بإقامة دولة عربية في فلسطين طبقاً للنظام الديمقراطي على أن تضمن للأقلية اليهودية نفس الحقوق التي تعامل بها الأقليات في الدول المستقلة. وراح التقرير السري يهاجم موسى العلمي لأن ليس له أية صفة تخوله التحدث باسم عرب فلسطين ولم يكلفه أحد من العرب إعداد هذا المشروع المخالف للميثاق الوطني «وأن هذا العمل يعتبر طعنة مسمومة يصوبها إلى قلب فلسطين العربية بقبوله ما يحقق وجهة النظر الاستعمارية. . .»[1].

ومما يجب ذكره في هذا المجال بأن اللجنة الدولية لم تأخذ بعين الاعتبار جميع المواقف الفلسطينية سواء المؤيدة لإقامة دولة عربية في جميع فلسطين يكون فيها الحكم للعرب، أو للمواقف المؤيدة لإقامة دولة فلسطينية يتساوى فيها اليهود والعرب، وإنما الذي وضعته في تواصيها العمل لتقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية. وقد كشف النقاب عن تقرير سري مؤرخ في ٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧ جاء فيه ما يلي: «صرح لي ليلة أمس الصديق أ.د. عما دار من حديث بينه وبين المستشار للمفوضية الأميركية في اجتماع ضم الشيخ ح.ب. وخلاصة ما أخبرني به كان ما يلي: . . . فيما يتعلق بفلسطين فقد صرح المستشار المذكور أنه في الأغلب ستقبل الجمعية العمومية تواصي لجنة التحقيق وقال: إن هناك أمراً مقرراً وهو أن الولايات المتحدة سوف لا ترسل جنوداً إلى فلسطين. وقال أيضاً مستفهماً: ألا تخشون القوى اليهودية العسكرية الموجودة في فلسطين. وكان الهدف الذي يرمي إليه من حديثه عن فلسطين معرفة مدى مقاومة العرب إذا صودق على مقررات اللجنة»[2].

ويلاحظ بأن توصيات لجنة التحقيق الدولية (UNSCOP) لقيت تأييداً من الدول

---

(١) مطالعة موقعة باسم «سياسي» تحت عنوان «مشروع موسى العلمي لحل قضية فلسطين» صيف ١٩٤٧. وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ث ٢/١٧، وثيقة رقم (١٣) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

(٢) تقرير دبلوماسي مغفل التوقيع في ٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧. وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ث ٢/١٧، وثيقة رقم (١٢) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

الكبرى، وكانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وفرنسا و (٣٠) دولة أخرى قد وافقت على قرار التقسيم، بينما امتنعت بريطانيا وتسع دول أخرى عن التصويت، أما الدول العربية والإسلامية وكوبا واليونان فقد وقفت ضد القرار الذي اتخذ في هيئة الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧[١]. وقد سبق لجامعة الدول العربية أن اتخذت في ٩ تشرين الأول (اكتوبر) قراراً بدعم القضية الفلسطينية ودعم حقوق الفلسطينيين وتقديم المساعدات العسكرية والمالية لهم وتنفيذ المقررات السرية لاجتماع بلودان. كما ظهرت ردود الفعل المعادية واضحة في لبنان ضد الدعم الأميركي والروسي لتقسيم فلسطين[٢].

واعتبرت صحيفة (Le jour) البيروتية أن قرار تقسيم فلسطين بإنشاء الدولة اليهودية من أعظم الضلالات التي أوجدتها السياسة المعاصرة. وتوقعت حدوث هزات عنيفة إزاء قرار التقسيم إذ «لا نكون قد امتهنا العقل إذا قلنا إن هذه القضية ستعمل على زعزعة الأرض من أساسها»[٣].

وفي ٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧ بحثت القضية الفلسطينية في اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية، وقد تقرر مواصلة الدعم للقضية الفلسطينية بالمال والرجال والعتاد لتبقى فلسطين دولة عربية مستقلة[٤]. وفي ٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧ قدمت اللجنة العسكرية تقريرها إلى اللجنة السياسية، وقد تضمن ضرورة تسليح الفلسطينيين ودعمهم في كافة المجالات.

---

(١) K.C.A. 1946-1948, vol. VI, pp. 8967-8977, 8977-8980.

(٢) Houston Boswall (Beirut) to F.O. (London) No. E 11425, of 30 oct. 1947, in F.O. 371/61710/88.

(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة).

(٣) Le jour, 5 Dec. 1947.

(٤) النهار، ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، العدد ٣٧٥٤.

ومنذ أوائل عام ١٩٤٨ بدأت الصدامات العسكرية تزداد في فلسطين بين العرب واليهود، وقد بلغ عدد القتلى العرب (١٠٥٠) قتيلاً بينما بلغ عدد القتلى اليهود (٧٥٠) وعدد القتلى الإنكليز (١٠٣). وبالرغم من كثرة القتلى العرب فإن منظمة «الهاجانا» الصهيونية أصدرت بياناً ادعت فيه أن الطائفة اليهودية تريد السلام، وهي لم تنتقم إلا رداً على الضحايا اليهود الذين قتلهم العرب، مع العلم أن الجرائم التي ارتكتبها الهاجانا ليس من شأنها إلا تعقيد الأحوال في فلسطين[١].

وكان للاضطرابات في فلسطين انعكاسات على الأوضاع اللبنانية نظراً لدعم اليهود في لبنان للصهيونيين في فلسطين. وقد أشار الوزير البريطاني المفوض في بيروت «هوستون بوزويل» (Houston Boswall) في برقية أرسلها إلى وزارة خارجيته في ٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ من أن البوليس اللبناني اكتشف قنابل ومتفجرات كانت مخبأة في الحي اليهودي في بيروت، وأن اثنين أو ثلاثة أوقفوا لقيامهم بهذا العمل، كما اتخذت في الوقت نفسه تدابير لحماية الحي غير أن واحداً من اليهود طعن في ٨ الجاري[٢].

وفي منتصف آذار (مارس) ١٩٤٨ اجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية لبحث المشكلة الفلسطينية وبحث مسألة الهدنة في فلسطين بعد تفاقم الأوضاع فيها. وذكر الوزير البريطاني المفوض في بيروت بأنه صدرت تعليمات إلى المبعوثين العرب مؤداها أن العرب يعارضون التقسيم في فلسطين، وأنهم مستعدون للتعاون على إرساء الأمن فيها[٣].

وبالفعل ففي ١٨ آذار (مارس) ١٩٤٨ أبرقت جامعة الدول العربية برقية من بيروت إلى القنصلية اللبنانية في نيويورك لإيصالها إلى كميل شمعون وشارل مالك اللذين كانا مع بقية الوفود العربية يبحثان في الموقف الدولي من القضية الفلسطينية

---

(١) النهار، ٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، العدد ٣٧٧٢.

(٢) H. Boswall (Beirut) to F.O. (London) No. E 395, of 8 Janu. 1948, in F.O. 371/68493/88.
(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة).

(٣) H. Boswall (Beirut) to F.O. (London) No. E 5420, 30 March 1948, in F.O. 371/68489/88.
(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة).

وكيفية الوصول إلى حل لها. وطلبت الجامعة في برقيتها أن يعلنا مع فارس الخوري الممثل السوري وسواه من الممثلين العرب البيان التالي في مجلس الأمن الدولي وهو ينص على «أن الدول العربية تحدوها الرغبة في انتشال فلسطين من الفوضى والدمار وسفك الدماء وتحرص على المحافظة على السلم الدائم في الشرق الأوسط. ولهذه الغاية فهي مستعدة متى وافقت هيئة الأمم على إخراج الإرهابيين من الأرض المقدسة وعلى تجريد الهاجانا... وغيرها من المنظمات اليهودية العسكرية من السلاح تجريداً كاملاً... إن الدول العربية تكون مستعدة في هذه الحالة لأن تبذل غاية جهدها للوصول إلى حل سلمي عادل للقضية الفلسطينية... ولأن تعمل مع الأمم المتحدة كذلك على نزع السلاح نزعاً كاملاً من أهالي فلسطين» وبعد أن استعرضت الجامعة في بيانها مدى الهجرة اليهودية إلى فلسطين وأخطارها أشارت إلى أن العرب لن يفروا من الميدان ولن يرفضوا مواجهة عدوهم، كما أن الدول العربية «لن تغير شيئاً من موقفها تجاه مشروع تقسيم فلسطين أو إقامة دولة يهودية فيها أو استمرار الهجرة إليها وستعارض كل عمل من شأنه أن يؤدي إلى ذلك...»(١).

وفي التاريخ نفسه أي في ١٨ آذار (مارس) ١٩٤٨ أرسلت الجامعة العربية برقية أخرى إلى القنصلية اللبنانية في نيويورك لإبلاغ الوفود العربية استعداد الهيئة العربية العليا مساعدة مجلس الأمن لحل القضية الفلسطينية، وقد تضمنت البرقية مدى استعداد الهيئة العربية لإمداد مجلس الأمن بالمعلومات والبيانات وقد أجابت الهيئة فعلاً على عدد من الأسئلة التي وجهها إليها السكرتير العام للأمم المتحدة «ولكن تعاون الهيئة معلق على استبعاد مشروع التقسيم وعدم إقحام الهيئة العربية في أي بحث متصل به من قريب أو بعيد...»(٢).

---

(١) برقية جامعة الدول العربية (بيروت) إلى القنصلية اللبنانية (نيويورك) في ١٨ آذار (مارس) ١٩٤٨. وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ث ٧، وثيقة رقم (٣٤) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

(٢) برقية جامعة الدول العربية (بيروت) إلى القنصلية اللبنانية (نيويورك) في ١٨ آذار (مارس) ١٩٤٨. وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ث ٧، وثيقة رقم (٣٥) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

وفي هذه الفترة كانت فلسطين لا تزال تعاني من العمليات العسكرية القائمة بين العرب واليهود والبريطانيين أيضاً، وقد تطورت أعمال الإرهاب الصهيوني وقتل المدنيين العرب لا لمجرد القتل فحسب وإنما لنشر الذعر والخوف في نفوس الفلسطينيين المدنيين، وكانت مجزرة دير ياسين تمثل هذا الاتجاه السياسي ـ العسكري للصهيونية. وفي ١٦ نيسان (أبريل) ١٩٤٨ جرت إضرابات ومظاهرات في بيروت احتجاجاً على هذه المذبحة، ولفت وزير الخارجية اللبنانية نظر الوزير البريطاني المفوض إلى مخاطر مشاكل حيفا وإلى مخاطر وقوف القوات البريطانية على الحياد. وأشار الوزير البريطاني في تقريره السري لشهر نيسان (أبريل) بأنه بعد عودة رياض الصلح رئيس الوزراء من القاهرة في ٢٧ نيسان (أبريل) وأنه من مصادر موثوق بها ذكرت بأن رئيس الوزراء ركز على أخطار التدخل الرسمي قبل ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، كما ركز على أخطار استيلاء اليهود على قطع من الأراضي العربية الهامة إذا لم يتم التدخل. وخلال مناقشة مجلس الوزراء جرى الكثير من النقد للسياسة البريطانية[١].

ونظراً لأعمال العنف في فلسطين وامتدادها إلى مدينة القدس فقد أصدرت الأمم المتحدة في ٢٦ نيسان (أبريل) ١٩٤٨ قراراً يهدف إلى حفظ النظام والأمن في مدينة القدس واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المدينة وسكانها[٢]. ولكن القوات الصهيونية لم تكترث بهذا القرار بل واصلت عملياتها العسكرية ضد العرب المدنيين وطردتهم من حيفا ويافا وطبريا وصفد على حد ما اعترف به بن غوريون نفسه[٣].

والأمر الملاحظ أن الموقف العربي الرسمي حيال ما كان يحصل في فلسطين لم يكن الموقف الذي باستطاعته أن يحقق انتصارات على الموقف الصهيوني

---

(١) H. Boswall (Beirut) to F.O. (London) No. E 7086, of 30 April 1948, in F.O. 371/68489/88.
(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة).

(٢) Resolution No. 185/s.2/29 April 1948, op.cit., p. 14.

(٣) D. BenGurion; Rebirth and Destiny of Israel, p. 291.

والقوى الغربية المتحالفة معه، خاصة وأن أكثر الدول العربية كانت في تلك الفترة محكومة برفض القوى الغربية إمدادها بالسلاح، ولذا فإن سياسة بعض الدول العربية كانت تنطلق من هذا الواقع. ومما يجب ذكره في هذا المجال ما ذكره القائد فوزي القاوقجي قائد جيش الإنقاذ في فلسطين، فقد أرسل برقية في ٧ أيار (مايو) ١٩٤٨ إلى القيادة العامة في دمشق أوضح

في برقيته أن انسحاب الجيش الأردني من فلسطين يسبب ذعراً وهجرة عامة نحو الشرق، لأن وجوده والأمل في دخول قوات عربية أخرى «هو الطمأنينة الوحيدة للأهلين»[١]. وفي الوقت الذي كانت المفاوضات السياسية قائمة بين مختلف القوى فإذا بالمسؤولين في الوكالة اليهودية توعز إلى رجال الهاجانا بالاستعداد لمقاتلة الأردنيين[٢]. غير أن الأمر اللافت للنظر بأن الملك عبد الله كان في هذه الفترة ينتقد مواقف الدول العربية الأخرى بسبب مواقفها، بل إنه صرح في ١٠ أيار (مايو) بأن معركة فلسطين لا تستغرق سوى عشرة أيام[٣]. وتنتهي بانتصاره على القوات اليهودية.

وفي خضم العمليات العسكرية الصهيونية المنظمة وفي خضم التشرذم في المواقف الرسمية للدول العربيـة أعلن مجلس الشعب اليهودي قيام الدولة اليهودية في فلسطين عشية ١٤ أيار (مايو) ١٩٤٨، ومما جاء في هذا الإعلان بأن «أرض إسرائيل هي مهد الشعب اليهـودي. هنا تكونت شخصيته الروحية والدينية والسياسية. وهنا أقام دولة للمرة الأولى وخلق قيماً حضارية ذات مغزى قومي

---

(١) برقية فوزي القاوقجي (فلسطين) إلى القائد العام (دمشق) في ٧ أيار (مايو) ١٩٤٨. فوزي القاوقجي: فلسطين في مذكرات القاوقجي، جـ ٢، ص ١٨٣.

(٢) أنيس صايغ: الهاشميون وقضية فلسطين، ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤.

H. Levin; Jersualem Embatted, p. 102.

R.John, s. Hadawi; op, cit., vol. II, p. 377.

(٣) النهار، ١١ أيار (مايو) ١٩٤٨، العدد ٣٨٨١.

وإنساني جامع، وفيها أعطى للعالم كتاب الكتب الخالد» وتحدث الإعلان عن المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧ وعن أوضاع اليهود في ألمانيا النازية وعن دور اليهود في الحرب العالمية الثانية. ودعا البيان العرب إلى وقف القتال وإلى التعاون لإقرار السلام، كما دعا يهود العالم إلى مؤازرة الشعب اليهودي لإقامة دولته على أرض فلسطين ولتحقيق حلمهم. وقد وقع على هذا البيان عدد كبير من الصهيونيين في مقدمتهم: دافيد بن غوريون، وإسحاق بن زفي، جولدا مايرسون، موردخاي شامير، موشي شرتوك وسواهم[1].

وتبين أنه في الوقت الذي رفضت فيه بعض الدول العربية التدخل عسكرياً في فلسطين قبل انسحاب بريطانيا منها في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، تخوفاً من أن تظن بريطانيا بأن التدخل موجه ضدها على غرار الموقف اللبناني مثلاً[2]، فإذا بالقوى الصهيونية تظهر عدم اكتراثها بمثل هذه الاعتبارات بل أعلنت دولتها المزعومة في ظل حالة الفوضى العربية وعدم تنسيق المواقف العسكرية، بل أكثر من ذلك فقد بلغت السياسة الصهيونية حداً من الاستهتار بالمواقف العربية، أنها كانت تتلقى سيل المهاجرين من المقاتلين اليهود عبر الموانىء العربية، ومما يؤكد ذلك ما أشار إليه الوزير البريطاني المفوض في بيروت في برقية سرية إلى وزارة خارجيته في ٢٦ أيار (مايو) ١٩٤٨ أوضح فيها بأن السفينة «مارين كارب» وصلت إلى مرفأ بيروت وهي تقل عدداً من المهاجرين اليهود الذين يحملون جنسيات كندية وأميركية وهم في طريقهم إلى فلسطين، غير أنه تبعاً لقانون حالة الطوارىء المعلن في لبنان قامت السلطات المحلية باعتقالهم. وقد أضاف الوزير البريطاني بأن وزير الخارجية اللبنانية أفصح له بصراحة عن سبب اعتقال اليهود «وهو العمل للحيلولة دون تعزيز القوة

---

(١) إعلان مجلس الشعب اليهودي المؤقت قيام دولة إسرائيل عشية ١٤ أيار (مايو) ١٩٤٨. ملف وثائق فلسطين، جـ ١ (٦٣٧ ـ ١٩٤٩) ص ٩٣١ ـ ٩٣٣. الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، جـ ٢ (١٩٤٧ ـ ١٩٥٠) ص ١٣١ ـ ١٣٤.

C.O.C. vol. XIII, pp. 84-86.

النهار، ١٦ أيار (مايو) ١٩٤٨، العدد ٣٨٨٦، الحياة، ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، العدد ٦١٨.

(٢) Boswall (Beirut) to F.O. (London) No. E 7086, of 30 April 1948, in F.O. 371/68489/88.

العسكرية التي تسمح بقيام إسرائيل»[1].

وعوضاً من أن تتخذ السياسة العربية سياسة دفاعية واحدة ومشتركة لمواجهة القوات الصهيونية، فإذا بالمعارك الحربية تسفر عن نتائج سلبية للقوات العربية تبعاً لعدم تعاونها. وفي ٢٧ أيار (مايو) ١٩٤٨ أرسل صالح صائب الجبوري رئيس أركان الجيش العراقي تقريراً سرياً للغاية إلى وزير الدفاع العراقي أوضح فيه بأنه منذ بدء العمليات العسكرية في فلسطين، فقد تبين بأنها لا تنطبق والخطة المقررة والمتفق عليها «وقد قامت بعض قيادات الجيوش العربية بحركات من تلقاء نفسها دون أن تكون لتلك الحركات صلة بالخطة أو بتوجيه من القيادة العامة المسؤولة، من توحيد وتوفيق الأعمال، بل إن الأمر على العكس من ذلك، إذ أنه على ما ظهر ليس للقيادة العامة السيطرة المطلوبة على الجيوش». وجاء في التقرير أيضاً أن مثل هذه التصرفات ستؤدي إلى نتائج خطيرة على الجيوش والبلاد العربية، وطلب من وزير الدفاع أن تقوم حكومته بالتوسط لدى الحكومات العربية للإيعاز لجيوشها بعدم التحرك من تلقاء نفسها وبأن تنصاع للقيادة العامة[2].

ولما تبين بأن الحكومات العربية لم تهتم بالملاحظات العراقية، فقد استقال نور الدين محمود رئيس هيئة أركان الجيش العراقي الذي كان يتولى في الوقت نفسه القيادة العامة للجيوش العربية. وجاء في كتاب استقالته في ٨ حزيران (يونيه) ١٩٤٨ من أن سبب الاستقالة هو أن كل جيش عربي يتلقى الأوامر من حكومته مباشرة ولا يتلقاها من القيادة الموحدة.

وفي الوقت نفسه أرسل نور الدين محمود تقريراً سرياً إلى رئيس أركان الجيش

(١) Boswall (Beirut) to F.O. (London) No. E 7050, of 26 May 1948, in F.O. 371/68493/88. (مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة).

(٢) تقرير صالح صائب الجبوري (فلسطين) إلى وزير الدفاع العراقي (بغداد) في ٢٧ أيار (مايو) ١٩٤٨ ـ رقم ٦٠/د. سري للغاية وشخصي. صالح صائب الجبوري: محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية، ص ١٩٠.

ووزير الدفاع والجامعة العربية وإلى ضباط الارتباط في الجيوش السورية واللبنانية والأردنية والمصرية، أشار فيه إلى أوضاع الجيوش العربية وكيفية انتقالها من حالة الهجوم إلى حالة الدفاع في حربها ضد القوات الصهيونية. وأضاف: أنه بسبب هذه الأوضاع «لا يؤمل انتقال الجيوش العربية إلى حركات هجومية خلال الأيام القليلة القادمة ما لم تضاعف قوات الجيشين المصري والأردني»[1].

وبسبب الأوضاع العربية المتردية وبسبب التدخل الدولي وافقت القوى العربية والصهيونية على وقف القتال في فلسطين في الأول من حزيران (يونيه) ١٩٤٨. وبالمناسبة فقد أرسل صالح صائب الجبوري رئيس أركان الجيش العراقي تقريراً سرياً إلى وزير دفاعه في ١٥ حزيران (يونيه) أوضح فيه أنه بمناسبة وقف إطلاق النيران فإنه يمكن القول أن باستطاعة القوات العربية الانتصار لو أن الجيوش العربية تقيدت بالأوامر ولو أن الحكومات العربية وفت بالتزاماتها. وأضاف قائلاً: «إن الموقف من الوجهة العسكرية كان في صالح القوات العربية عند إعلان الهدنة التي تمت ولا شك من جراء تأثيرات سياسية. واعتقد بأنه لو بذلت جهود أخرى من الحكومات العربية لكان في الإمكان تضييق الخناق على الصهاينة ومراكزهم الحيوية» وأشار الجبوري في تقريره إلى تحذير هام وإلى ناحية خطيرة «وهي أن الصهيونيين إذا أكملوا استحضاراتهم خلال فترة الهدنة ـ وهذا أمر غير عسير عليهم ـ فلا يستبعد أن يباغتوا الجيوش العربية كلها أو قسم منها على انفراد بحركة قوية قبل انقضاء مدة الهدنة أو حال انتهائها مباشرة خاصة ولدينا المعلومات التي تبين أنهم لم يحترموا شروط الهدنة». أما عن موقف اليهود فقد جاء في التقرير ذاته بأنهم استماتوا في القتال منذ بدء الحرب «ومما لا شك فيه أنهم سيعملون المستحيل لحصولهم على الأسلحة والطائرات والمهمات العسكرية على اختلاف أنواعها من الحكومات المشجعة لهم والتي تسند قضيتهم»[2].

---

(١) تقرير اللواء الركن نور الدين محمود (القدس) إلى رئيس أركان الجيش العراقي و... (بغداد والعواصم العربية) في ٨ حزيران (يونيه) ١٩٤٨ ـ رقم ح/٢/ص/٤٥. سري. صالح صائب الجبوري، المصدر السابق، ص ٢٠٠ ـ ٢٠١.

(٢) تقرير صالح صائب الجبوري (فلسطين) إلى وزير الدفاع العراقي (بغداد) في ١٥ حزيران (يونيه) =

٢ ـ أثر الجهود الدولية والتفكك العربي في قيام الدولة العبرية

تمثل الموقف الدولي في هذه الفترة بهيئة الأمم المتحدة التي أرسلت الكونت برنادوت ـ الوسيط الدولي ـ إلى المنطقة. وفي ٢٧ حزيران (يونيه) ١٩٤٨ قدم مقترحاته للعرب واليهود وقد تضمنت إيجاد دولتين عربية ويهودية في فلسطين وشرقي الأردن على أن يجمعهما اتحاد يكون من أهدافه ترقية المصالح الاقتصادية بين الفريقين والاشتراك في إدارة المصالح المشتركة وبينها الجمارك والعملة والمشروعات العامة، مع تنسيق السياسة الخارجية والدفاع المشترك[١].

ولكن تبين بأن العرب واليهود على السواء رفضوا مقترحات الكونت برنادوت، ففي أوائل تموز (يوليه) ١٩٤٨ أرسلت جامعة الدول العربية مذكرة إلى الكونت برنادوت تضمنت رفضاً لمقترحاته وذلك للأسباب التالية[٢]:

١ ـ رفض اعتبار مملكة شرقي الأردن جزءاً من فلسطين لأن قبول ذلك فيه التأكيد لمزاعم الصهيونيين.

٢ ـ إن الاقتراحات تذهب إلى تحقيق أماني الصهيونيين بإنشاء دولة لهم، مع استفادتهم من الوحدة الاقتصادية.

٣ ـ إن اقتراح الاتحاد يفسح المجال للمهاجرين اليهود من الدخول ليس إلى الجزء اليهودي فحسب وإنما إلى الجزء العربي أيضاً.

= ١٩٤٨. رقم ٦٧/و. سري للغاية وشخصي. صالح صائب الجبوري، المصدر السابق، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٧.

(١) مقترحات الكونت برنادوت في ٢٧ حزيران (يونيه) ١٩٤٨ المقدمة للعرب واليهود. العميد محمد فايز القصري: حرب فلسطين عام ١٩٤٨، جـ ١، ص ١٨٩ ـ ١٩١، محمد فيصل عبد المنعم: أسرار ١٩٤٨، ص ٤٠٨ ـ ٤١١.

انظر أيضاً تقرير:

Boswall (Beirut) to F.O. (London) No. E 10301, of 30 June 1948, in F.O. 371/68489/88.

(٢) مذكرة جامعة الدول العربية إلى الكونت برنادوت في تموز (يوليه) ١٩٤٨. ملف وثائق فلسطين، جـ ١، ص ٩٥٩ ـ ٩٦٠.

٤ ـ إن الوحدة الاقتصادية ترمي إلى حماية مصالح الصهيونيين.

٥ ـ أما حماية حقوق الأقليات وصون الأماكن المقدسة فإن العرب ما زالوا يعلنون عن تمسكهم به وتحقيقه.

وبالرغم من مزايا الاقتراحات التي قدمها برنادوت لصالح الصهيونيين غير أنهم رفضوها بدورهم، وقدم موسى شاريت وزير خارجية الدولة العبرية مذكرة إلى الكونت برنادوت في ٥ تموز (يوليه) تضمنت أيضاً رفضه لمقترحات الوسيط الدولي بسبب تجاهله قيام دولة إسرائيل ووضع القدس. ومما جاء في مذكرته ما يلي[١]:

١ ـ دهشة حكومة إسرائيل المؤقتة تجاهل المقترحات لقرار الجمعية العامة في ١٩٤٧/١١/٢٩ وتجاهلها للوضع القائم أي تجاهل قيام دولة إسرائيل.

٢ ـ إن قرار التقسيم نص على تقسيم فلسطين أي الجزء الغربي من الأردن، بين اليهود وبين عرب فلسطين، وكل محاولة لضم القسم العربي من فلسطين إلى أية دولة عربية مجاورة هو خروج عن روح قرار التقسيم عن حرفيته.

٣ ـ إن الحكومة المؤقتة لن توافق على أي تعد على سيادة دولة إسرائيل.

٤ ـ إن إسرائيل على استعداد لقبول فكرة الاتحاد الاقتصادي الواردة في قرار التقسيم على شرط أن تتحقق جميع مواد وأسس هذه الفكرة.

٥ ـ ترفض الحكومة بشدة أي تدخل في إنشاء دولتها وفي حرية الهجرة إليها.

٦ ـ إن الحكومة جرحت أشد الجرح في كرامتها لاقتراح ضم القدس للعرب، واليهود يعتبرون هذا الاقتراح كارثة لهم.

هذا وبعد خرق اليهود للهدنة الأولى واستئناف القتال وجه الكونت برنادوت بياناً إلى العرب واليهود ناشدهم فيه وقف القتال لمدة عشرة أيام دون قيد أو شرط،

(١) مذكرة موسى شاريت إلى الكونت برنادوت في ٥ تموز (يوليه) ١٩٤٨. العميد محمد فايز القصري، المصدر السابق، جـ١، ص ١٩٢ ـ ١٩٤، محمد فيصل عبد المنعم، المصدر السابق، ص ٤١٣ ـ ٤١٥.

غير أنه وجه اللوم للعرب، ومما ذكره: «إنني لست مسروراً من العرب بصورة خاصة لرفضهم تمديد الهدنة، وإنني ألفت النظر إلى اقتراح مجلس الأمن الدولي في السابع من تموز (يوليه)، إذ ناشد العرب واليهود مناشدة عاجلة قبول تمديد المهادنة مبدئياً للمدة التي يعينها الوسيط حتى يتاح لي المضي في مساعي من أجل السلم»[١].

وبعد جهود دولية مكثفة أقر العرب واليهود الهدنة الثانية، وعلى أثر ذلك وصل إلى لبنان رالف بونش (R. Ponche) ـ مساعد الكونت برنادوت ـ في تموز (يوليه) وقابل أمين عام جامعة الدول العربية وسلمه دعوة الوسيط الدولي للاجتماع بالإسرائيليين في رودوس. ولكن رأت وزارة الخارجية البريطانية أنه رغم موافقة الدول العربية على وقف إطلاق النيران فإن الفكرة لا تزال ضعيفة[٢]. وفي ٢٤ تموز (يوليه) وصل برنادوت إلى بيروت، وفي ٢٥ منه عقد لقاء ثنائياً مع الرئيس بشارة الخوري الذي كلف بإبداء رأي العرب ولبنان في القضية الفلسطينية ومستقبلها. ومما ذكره رئيس الجمهورية لبرنادوت: «إن رؤساء الدول العربية لم يقبلوا هذه الهدنة إلا بمزيد المرارة والألم، وما ذلك إلا ليعطوا مثلاً صالحاً كأعضاء للمنظمة التي جارت عليهم بتأثير معنوي لم يسبق له مثيل. وقبولهم للهدنة وإن أصبح نافذاً حالاً لم يكن بدون قيد ولا شرط، بل قيدته اللجنة السياسية بشروط ثلاثة، أولها وأهمها بنظرنا هي مسألة وقف الهجرة. ومهما يكن من أمر فالهدنة ليست إلا ترتيباً مؤقتاً». واعتبر الكونت برنادوت أنه لا يمكن الحديث إلا على أساس التقسيم الذي قررته هيئة الأمم المتحدة وعلى أساس وجود «دولة صهيون».

غير أن رئيس الجمهورية أوضح بأنه طالما لم تجد هيئة الأمم حلاً للقضية الفلسطينية يرضى عنه العرب، فإن العرب ينشدون التنظيم ولن يدعوا دولة إسرائيل ترتاح يوماً واحداً، وستبقى النار تحت الرماد في عالم مضطرب ينقصه شرارة صغيرة لإشعال حرب طاحنة. وأضاف رئيس الجمهورية رافضاً قيام دولة إسرائيلية بجانب لبنان بقوله: «إن الرجل البعيد النظر قد يرى في ذلك أفكاراً مبطنة هي إيجاد دولة

---

(١) بيان الكونت برنادوت إلى العرب واليهود في تموز (يوليه) ١٩٤٨. الحياة، ١٤ تموز (يوليه) ١٩٤٨، العدد ٦٦٨.

(٢) F.O. to washington, No. E 9660, of 20 July 1948, in F.O. 371/68493/88.

صهيونية على الشاطىء تتصل بدولة مسيحية و........، وأن مجرد التفكير بذلك يزيد الطين بلة ويسيء إلى المسلمين ويسيء إلى نصارى لبنان» واعتبر رئيس الجمهورية أن قيام الدولة الصهيونية وكدولة عنصرية يهدد كيان لبنان الذي قام على أساس ميثاق عام ١٩٤٣ «وواجب هيئة الأمم أن تساعد لبنان في هذه التجربة التي توطد السلام في هذه البقعة من الأرض»[١].

والحقيقة فإن المواقف العربية الرسمية كانت متشددة من الوجهة الشكلية فحسب، أما فيما يختص بالوجهة العسكرية مثلاً فإنها كانت أقل مما يجب. ومما يؤكد هذه الاتجاهات الرسمية العربية قرار جامعة الدول العربية بتسريح جيش الإنقاذ عن طريق تخفيض عدده وعدم إمداده بالمؤن والسلاح والعتاد، الأمر الذي دعا قائده فوزي القاوقجي إلى تقديم استقالته إلى أمين عام الجامعة عبد الرحمن عزام في ٥ آب (أغسطس) ١٩٤٨ مستنداً ومبرراً هذه الاستقالة على كتاب وصله من أمين عام الجامعة في ٢٩ تموز (يوليه) ١٩٤٨ تضمن على أن الجامعة العربية لم يعد بمقدورها متابعة تمويل جيش الإنقاذ وتسليحه. وأشار القاوقجي في كتاب استقالته عن المناطق الهامة التي يحتلها جيش الإنقاذ وفي مقدمتها منطقة الجليل الأعلى والمرابطة على جبهة طولها (١٤٣) كلم، وأضاف «إن تخفيض جيش الإنقاذ إلى النصف يعني بصورة جازمة لا يخالفني فيها أي قائد عسكري. إنني لا أستطيع البقاء والاحتفاظ بالجهة التي أرابط فيها، ويعني ضرورة الانسحاب إلى مقربة من الحدود اللبنانية، إن لم أقل إلى داخل الحدود اللبنانية، ويعني هذا فقدان الجليل بكامله، أي إعطاء اليهود إمكانيات اقتصادية وعسكرية وسياسية واسعة جداً، وتكليف الدول العربية إعانة ماية ألف لاجىء فلسطيني آخر. أما قضية استعادة ما سنفقد من الأراضي بواسطة جيش فلسطيني ينظر في إنشائه الآن، فهذا أمر خيالي»[٢].

وكان جيش الإنقاذ يعاني في هذه الفترة من قلة الذخيرة وقد أكد ذلك فوزي

---

(١) التقرير الرسمي الصادر عن رئاسة الجمهورية اللبنانية في ٢٥ تموز (يوليه) ١٩٤٨ حول اجتماع رئيس الجمهورية مع الكونت برنادوت. بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ٣، ص ٥١٦ ـ ٥١٩.

(٢) كتاب استقالة فوزي القاوقجي إلى أمين عام الجامعة العربية عبد الرحمن عزام في ٥ آب (أغسطس) ١٩٤٨. رقم ١٤٧. فوزي القاوقجي: فلسطين في مذكرات القاوقجي، جـ٢، ص ٢٣٩ ـ ٢٤١.

القاوقجي، ثم أكد ذلك المقدم محمد صفا أحد ضباط جيش الإنقاذ عندما أبرق إلى القائد طه الهاشمي مفتش المتطوعين العام وإلى بقية المسؤولين في ١٨ آب (أغسطس) ١٩٤٨، وقد جاء في برقيته بأن اليهود هاجموا قرية كفرمندة وأن مسلحي جيش الإنقاذ انسحبوا منها لعدم وجود الذخيرة، وأضاف «نستغرب قبولكم بوضع كهذا. وتعريضكم أرواح الناس وأنتم وراء مكاتبكم قابعون. يمكنكم الحصول على الذخيرة من الجيش اللبناني أو من الجيش العراقي، فإن أبيتم تدارك الموقف فتفضلوا وانزلوا بأنفسكم لنرى عبقريتكم ونتعلم منكم. اطلب رفع برقيتي هذه إلى صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية ورئيس الجمهورية اللبنانية. إني أتكلم باسم جنودي وباسم ما لا يقل عن (٥٠) ألف من الفلسطينيين الموجودين في منطقتي. ألم تتعظوا بمأساة الناصرة؟»[١].

---

(١) برقية المقدم محمد صفا إلى القائد طه الهاشمي ونسخاً إلى رئيس الجمهورية السورية ورئيس الجمهورية اللبنانية وإلى قائد قوات الإنقاذ، في ١٨ آب (أغسطس) ١٩٤٨ ـ رقم ٢٤٤ الساعة ١٦. فوزي القاوقجي، المصدر السابق، جـ ٢، ص ٢٤٢ ـ ٢٤٣.

وفي ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ ابتدأت المفاوضات الأردنية ـ الإسرائيلية، ثم ابتدأت المفاوضات السرية اللبنانية ـ الإسرائيلية في الناقورة في جنوب لبنان، ثم أصبحت علنية منذ شباط (فبراير) ١٩٤٩، ثم تلتها مفاوضات مصرية وسورية مع الجانب الإسرائيلي ووقع الجميع فيما بعد اتفاقات الهدنة العربية ـ الإسرائيلية في رودوس باستثناء لبنان الذي وقعها في الناقورة.

ومن الأهمية بمكان القول بأن القضية الفلسطينية في الفترة الممتدة بين ١٩٢٠ ـ ١٩٤٨ مرت بمراحل صعبة وشاقة، وقد واجه خلالها الشعب الفلسطيني مختلف أنواع الممارسات السياسية والعسكرية الضاغطة لتهويد بلاده وجعلها دولة يهودية يعيش فيها الشعب الفلسطيني حياة الأقلية. ويمكن الإشارة أيضاً بأن القوى الغربية والبريطانية والأميركية ساهمت إلى حد كبير بتردي أوضاع الشعب الفلسطيني الذي لم يستطع حقيقة مواجهة هذه القوى الدولية التي صممت منذ العام ١٩١٨ على مساعدة

الحركة الصهيونية في تحقيق أهدافها في فلسطين، واستمرت في هذا الدعم إلى إعلان الدولة اليهودية عام ١٩٤٨ وما بعده، وذلك لترسيخ إحدى القواعد الاستيطانية الغربية في قلب العالم العربي، لتنفيذ سياسة الغرب والصهيونية في مواجهة حركة المد والتحرر العربي.

القسم الثاني

النصوص غير المنشورة للوثائق وللمراسلات المتعلقة بالقضية الفلسطينية ١٩٢٠ - ١٩٤٨

الوثيقة رقم (١)

رسالة الملك فيصل من دمشق إلى الرئيس الأميركي ويلسون بعد إصدار قرارات المؤتمر السوري العام في ٧ آذار (مارس) ١٩٢٠ موضحاً موقف السوريين (سوريا، لبنان، فلسطين، العراق. . .) من مستقبل بلادهم في الوحدة والحرية والاستقلال ورفض تقسيمها[١].

يا فخامة الرئيس

إن البلاد العربية المحررة من النير التركي (سوريا ـ وضمنها فلسطين ـ والحجاز والعراق) قد رزحت عدة قرون تحت الضغط وسوء الإدارة، وحال التوازن الدولي في أوروبا دون نجاح مساعي العرب التي كانت ولا تزال ترمي إلى إعادة كيانهم القومي والتمتع برغيد العدل. وعندما نشبت الحرب الكبرى وأخذت الأمم تخوض غمارها الواحدة تلو الأخرى هب العرب وانحازوا إلى الحلفاء بعد أن أعلنوا الحرب على الترك وشقوا عصا الطاعة لخليفة المسلمين الأمر الذي نجم عنه عدم انتشار دعوة الخليفة وجعلها هباءً منثوراً ولم تقف المسألة عند هذا الحد بل نشط المسلمون بعدما رأوا منا ما رأوه من صدق العزيمة وانضموا إلى الحلفاء بعد أن ناضلوا بحماسة وإخلاص وساعدوهم على إحراز الظفر الباهر.

وكان العرب يتوخون من قيامهم أن يصلوا إلى تحقيق أمانيهم التي اعترف بصوابها جميع الحلفاء، وأخص بالذكر منهم دولة بريطانيا العظمى، وقد قبل الحلفاء بارتياح مبادئكم السامية التي وضعتموها وبنيتم فيها أن القصد من هذه الحرب هو تحرير الشعوب لا السعي وراء الظفر وذكرتم أن لكل أمة الحق في اختيار مصيرها ونوع الحكومة التي تتوسم فيها الخير لبلادها ولا سيما سوريا فإنه سيكون لها الحق

---

(١) صحيفة «العاصمة» (الجريدة الرسمية للحكومة العربية في دمشق) ٥ نيسان (أبريل) ١٩٢٠، العدد ١١٤ مجلد ٢.

في اختيار الشكل الذي تريده. وبعد أن استوثق العرب من هذه المواعيد خاضوا غمار الحرب وقلوبهم مـلأى ثقة واطمئناناً بأن حلفاءهم لا بد أن ينجزوا مواعيدهم للأمة العربية عندما تلقى الحرب أوزارها.

وقد انقسمت سوريا عقب الهدنة إلى أربع مناطق إدارية وذلك وفقاً لمعاهدة سرية لا نعلم من حقيقتها شيئاً، فحنق الشعب عندما رأى ما آلت إليه حالة بلاده ولم يسكن جأشه إلا بعد التأكيدات العديدة بأن هذه التقسيمات وقتية لا بد أن تضمحل مع الحكم العسكري، ولم يطل هذا الأمر حتى ذاع خبر اتفاق عقد بين بريطانيا العظمى وفرنسا يؤول إلى فرط عقد البلاد وتقسيمها. فكان لهذا النبأ وقع سيء في النفوس حتى أن الشعب عيل صبراً ورجع بعضه إلى امتشاق الحسام للذود عن وحدة سوريا التي أصبح أمرها مبهماً. وبما أن القسم الشمالي من سوريا يتاخم بلاداً لا تزال تتأجج فيها نيران الثورات أوجسنا خيفة من أن يتسرب ذلك الاضطراب إلى سوريا بأجمعها. ولم يُرَ دواء أنجع من جمع المؤتمر السوري المنتخب من الشعب وإعلان استقلال سوريا والمناداة بي ملكاً عليها ـ مما أدى إلى إرجاع الأمن إلى نصابه في البلاد ـ وكل هذا يتفق مع مواعيد الحلفاء وتصريحاتهم.

وبما أننا لا نطلب إلا حقاً منحتنا إياه الطبيعة وزكته دماؤنا في الحرب وأيده تاريخنا فإننا نتوقع أن يتلقى الحلفاء حكومتنا الجديدة بارتياح ويمهدوا ما يعترضنا من العقبات في سبيل التقدم. وإننا لا نرغب سوى أن نعيش بكل طمأنينة وسلام تحت راية السلم العام ونحترم منافع الحلفاء في بلادنا ونحافظ على حقوق الغرباء كافة.

إن تقسيم سوريا الحاضر هو حجر عثرة في سبيل رقيها الاقتصادي والسياسي ولا يمكن أن يخيم السلام فوق ربوعها إلا بعد أن تؤمن وحدتها ويضمن استقلالها.

ولي وطيد الأمل بأن فخافتكم تستفيدون بما لكم من السلطة والنفوذ للذود عن قضيتنا هذه وفقاً لمنطوق مبادئكم الحق. وأقبلوا فائق احتراماتي الخالصة.

المخلص لكم

فيصل

الوثيقة رقم (٢)

رسالة الأمير فيصل من دمشق إلى وزير الخارجية البريطانية اللورد كيرزون في ٨ آذار (مارس) ١٩٢٠ أشار فيها إلى قرارات المؤتمر السوري العام بإعلان الاستقلال ورفض الهجرة اليهودية إلى فلسطين[١]

(أصل مطبوع)

دمشق ٨ آذار (مارس) ١٩٢٠

عزيزي اللورد كيرزون

أقدم لك احترامي وأخلص تهاني. إنني نادم كثيراً لاضطراري للبقاء هنا لأنني في مأزق حرج. الوطن في حالة قلقة تحتم عليّ الانتظار الطويل، فقد انعدمت الثقة وبدأ الخوف على المستقبل. وهكذا فقد أعلن الوطن استقلاله طبقاً للتأكيدات السابقة من السلطات والاعتراف الذي وعدوا به.

إن هذا العمل بحد ذاته لا يضعف صداقتنا ولا حتى المفاوضات التي نشأت بيننا، إنما على العكس تماماً فإنها توطدها خاصة إذا باشرت بريطانيا العظمى بالاعتراف هذا جهاراً وبصورة رسمية.

إنني أرسل هذا الكتاب بواسطة الجنرال نوري السعيد الذي سيأتي مع السيد محمد حيدر وسيعلمك بالتفاصيل شفهياً.

أنهي رسالتي هذه وأرجو أن تتقبل فائق احترامي وتحياتي.

ودمتم صديقك

فيصل

---

(١) Faisal (Damascus) to curzon (London) No. E 2629, of 8 March 1920, in F.O. 371/5034/44.

(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية .F.O غير المنشورة).

الوثيقة رقم (٣)

برقية عوني عبد الهادي ـ أحد رجالات فلسطين ـ باسم الملك فيصل في آذار (مارس) ١٩٢٠ إلى اللورد كرزن وزير الخارجية البريطانية طالب فيها بالاعتراف باستقلال البلاد السورية كلها والاعتراف بوحدتها[١].

يا حضرة الكولونيل[٢]

أتشرف بأن أرجوكم أن تتكرموا بإرسال البرقية الآتية إلى فخامة اللورد كرزن وهي البرقية التي أمرني جلالة مولاي الملك فيصل الأول المعظم بإرسالها إليكم:

«جواباً على برقيتكم المؤرخة في ٩ آذار سنة ١٩٢٠ أتشرف بأن ألفت نظر فخامتكم إلى أن المؤتمر السوري الذي اجتمع في السابع من هذا الشهر هو نفس المؤتمر الذي عقد اجتماعات عديدة على مرأى ومسمع من السلطة البريطانية التي كانت في يدها قيادة سوريا في ذلك الحين. وقد اجتمع هذا المؤتمر أيضاً لإبداء آرائه للجنة الأميركية التي جاءت لأخذ آراء الأهالي وفقاً لآراء مؤتمر الصلح وطال اجتماعه بعد ذلك ثلاثة أشهر. وفي نهاية السنة الماضية عقد اجتماعاً آخر وبحث في مسائل داخلية متنوعة ولم تقابل اجتماعاته الأخيرة بأدنى احتجاج من السلطات البريطانية أو الفرنسوية، وهو مؤلف من هيئة نظامية أعضاؤها مندوبون منتخبون انتخاباً قانونياً، فبعقده اجتماعه الأخير الذي أعلن فيه استقلال البلاد والمناداة بـي ملكاً عليها لا يمكن أن يعتبر أنه تصرف خلافاً لأراء الحكومتين (الإنكليزية والفرنسوية) ما دام بيانه مؤسساً على ما لهاتين الحكومتين وسواهما على الحلفاء من التصريحات والوعود يضاف إلى ذلك أن المؤتمر قد وضع أمامه بالوسيلة التي اتخذها تسكين الشعب والمحافظة على البلاد من الأفكار المريبة التي بدأت بالانتشار في الشرق، وأعلن بأوضح أسلوب

---

(١) صحيفة «العاصمة» ٥ نيسان (أبريل) ١٩٢٠، العدد ١١٤، م ٢.

(٢) الكولونيل ايستون المعتمد البريطاني في دمشق.

اتصاله وإخلاصه لدول الحلفاء وعلى الأخص للحكومتين (إنكلترا وفرنسا). فالشعب وأنا في أوله قد أظهر لبلادكم تعلقه المخلص يوم كان للريب مجال وحارب في صفوفكم وكان له السرور أنه في الظفر الذي تم في الشرق لا يمكن أن يتصرف اليوم خلافاً لمصالح بريطانيا العظمى وحلفائها، بل بعكس ذلك يدافع دفاع المتحمس عن هذه المصالح ويكون مستعداً على الدوام لوضع كل موارده في خدمة الحلفاء وقد أظهرت الحرب الأخيرة برهاناً ساطعاً على نياتنا. ولكن يجب أن لا يذهب عن البال أنه إثر الوعود التي قطعت لنا أخذت على عاتقي إدخال الشعب العربي في الحرب العالمية وتعرضت لمسؤولية عظيمة تجاه الشعب، فهذا الشعب يطلب مني الآن إنجاز الوعود التي وعدته بها مما يضطرني أن أرجوكم إيجاد حالة تمكنني من إنجاز الوعد. وإن لي مزيد الأمل في هذه الظروف إنكم تبلغوني ـ جواباً على هذه البرقية ـ الاعتراف مبدئياً باستقلال سوريا التام ووحدتها الأمر الذي يسمح لي بالذهاب إلى أوروبا لأقدم الشكر لحكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى على ذلك ولتنوير المجلس الأعلى عن موقف سوريا الحقيقي».

وتفضلوا يا حضرة الكولونيل بقبول فائق احترامي.

عوني عبد الهادي

الوثيقة رقم (٤)

برقية عوني عبد الهادي باسم الملك فيصل إلى الجنرال غورو في ١٦ آذار (مارس) ١٩٢٠ طالب فيها إبلاغ الحكومة الفرنسية قرارات المؤتمر السوري العام الهادفة إلى استقلال البلاد السورية ووحدتها[١].

دمشق في ١٦ آذار سنة ١٩٢٠

يا حضرة الكولونيل[٢]

أتشرف بأن أقدم لكم في ما يأتي رسالة من جلالة مولاي الملك وأرجوكم أن ترسلوها إلى الجنرال غورو: «يسرني أن أقدم لكم طيه نسخة من البرقية التي جاءتني من وزير خارجية بريطانية العظمى متكلماً فيها باسم الحكومتين الفرنسية والإنكليزية وجوابي على تلك البرقية وأورد لكم الملاحظات الآتية بهذا الشأن:

ليس في قرار المؤتمر السوري ما يناقض وعود الحكومتين الفرنسية والإنكليزية ومقاصدهما وليس من شأن هذا القرار أن يعرقل بوجه من الوجوه مهمة مؤتمر الصلح في حل المسألة التركية. ولم يقم المؤتمر السوري بعمله هذا إلا بعد ما تأكد [من] نيات الحلفاء الولائية ورغبتهم في مساعدة العرب في حياتهم الجديدة، كما أكدوا ذلك مراراً عديدة وأيده بتصريحات ووعود علنية وأخصها تصريحات الحكومتين الفرنسية والإنكليزية في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨.

إن قرار المؤتمر السوري المتفق تمام الاتفاق مع رغائب الحلفاء قد تناول على الأخص صيانة السلم وتأييد الصلات الودية مع الحلفاء عموماً وفرنسا وإنكلترا خصوصاً.

إن الشعب السوري والمؤتمر السوري والحكومة السورية يقبلون بارتياح مشورة

---

(١) صحيفة «العاصمة» ٥ نيسان (أبريل) ١٩٢٠، العدد ١١٤، م ٢.

(٢) الكولونيل كوس المعتمد الفرنسي في دمشق.

حلفائهم الشرفاء، ولهم الجسارة أن يأملوا بالحصول على مساعداتهم الشريفة لترقية البلاد مادياً وأدبياً في ما لا يمس استقلال البلاد التام ووحدتها الجغرافية والوطنية.

إن الشعب السوري بدخوله في الحرب بجانب الحلفاء قد أخذ على عاتقه تأييد عرى الصداقة الوثقى والتعاون المتبادل الذي يربطه بهم، فيسرني إذن ـ تجنباً لكل سوء تفاهم ـ أن تبلغوا حكومتكم نص قرار المؤتمر السوري وتؤكدوا لها إخلاص مقاصدنا التي ترمي إلى استقلال سوريا التام بحدودها الطبيعية. وتعتمد سوريا على المعاونة والمساعدة من حليفتيها الشريفتين لتسير في سبيل التقدم والحضارة.

وانتظر جواباً مناسباً من حكومة الجمهورية يؤيد أماني الشعب السوري وأرجوكم أن تقدموا لها الملاحظات المذكورة».

واقبلوا يا حضرة الجنرال فائق احترامي

وتفضلوا يا حضرة الكولونيل بقبول مزيد اعتباري

عوني عبد الهادي

الوثيقة رقم (٥)

رسالة رئيس وزراء الحكومة العربية رضا الركابي إلى وزير الخارجية البريطانية اللورد كيرزون في ١٨ آذار (مارس) ١٩٢٠ أكد فيها على مطالب الملك فيصل بالمحافظة على استقلال البلاد السورية ووحدة أراضيها والإفادة من مساعدة إنكلترا شرط عدم المساس بالاستقلال[١].

(أصل مطبوع)

صاحب السعادة

لي الشرف أن أذكرك بأن في الملاحظة التي أرسلتها لك في ١٠/ ٣/ ٢٠ شددت فيها على وثوقنا الدائم بأمتكم العظمى وعلى الفائدة التي نحصل عليها في توطيد العلاقات الموجودة بيننا. وأنهيت الملاحظة بالقول بأن العلاقات التي تربطنا هي جيدة وأنها لا تستطيع إلا أن تساهم في تطوير وتقدم بلدينا.

وفي الملاحظة التي أرسلتها قبل هذه عرضت على سعادتك البرنامج السياسي لحكومتنا ورغبتنا في المحافظة على مصالح كل أصدقائنا وعلى الأخص مصالح شعبكم. وبالنتيجة يمكنني منذ الآن أن أؤكد لسعادتك بأنه تفادياً لأي سوء تفاهم في هذا الموضوع، ومن أجل تسهيل مهمة مؤتمر السلام، فإن الحكومة السورية مستعدة للدخول فوراً بالمحادثة مع حكومتكم على الأسس التالية:

١ ـ المحافظة على الاستقلال الداخلي والخارجي لسوريا وعلى وحدة أراضيها.

٢ ـ المحافظة على مصالح إنكلترا.

---

(١) أرسلت هذه الرسالة إلى الكولونيل مينرتزاغن المعتمد البريطاني العسكري في القاهرة ومنه إلى اللورد كيرزون وهي من ضمن مجموعة وثائق الخارجية البريطانية غير المنشورة الموجودة في دار الوثائق العامة. (P.R.O.).

R.Rikaby (Damascus) to col. Meinertzhagen (CAIRO) (to Lord curzon) No. E 2917, of 18 March 1920, in F.O. 371/5034/44.

٣ ـ الإفادة من مساعدة إنكلترا ضمن الحدود التي يسمح بها استقلالنا.

إن حكومتي أكيدة أنه بسبب المبادىء الإنسانية التي تؤمن بها أمتكم العظمى، وبفضل إرادتنا الطيبة وحرصنا على المحافظة على السلام في الشرق ليس صعباً عليها المحافظة على الاتحاد والصداقة القائمة بيننا والوصول أخيراً إلى إبرام اتفاقية يمكن أن ترضي الجهتين.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاعتبار.

رئيس مجلس الوزراء

رضا الركابي

الوثيقة رقم (٦)

رسالة رئيس وزراء الحكومة العربية رضا الركابي إلى وزير الخارجية البريطانية اللورد كيرزون في ١٨ آذار (مارس) ١٩٢٠ أشار فيها إلى موقف وانطباعات الملك فيصل من السياسة الإنكليزية[١].

(أصل مطبوع)

سيدي الوزير

إن جلالة الملك فيصل الذي تُوج ملكاً على سوريا، تكرّم خلال اتصاله الأول مع المجلس وأعطى الوزراء الذين دعاهم لمشاركته ملخصاً عن انطباعاته السياسية التي خرج منها بعد جولته الطويلة في أوروبا وبعد اتصاله برجال الدولة في إنكلترا وفرنسا.

ونتيجة لهذه الانطباعات فإن جلالته مقتنع كلياً بصداقة إنكلترا لسوريا، وإن الإنكليز هم على أحسن استعداد ليس فقط من أجل الاعتراف ومساندة حرية هذا البلد تبعاً لتقاليدهم ومصالحهم الحقيقية، بل أيضاً لتقديم مساعداتهم ضمن الحدود التي يسمح لهم بها هذا الاستقلال.

وإننا لسعيدون بسماع هذه الانطباعات من جلالته، لأن من شأن ذلك ترسيخ ثقتنا دائماً بأمتكم العظمى وبالتصريحات الرنانة التي تخص سوريا التي صرح بها رجال دولتكم. ولديّ كل القناعة بأن العلاقات التي تربطنا هي جيدة إلى درجة أنها لا تستطيع إلا المساهمة في تقدم وتطور بلدينا.

بهذه العواطف سيدي الوزير لي الشرف بأن أقدم لك احتراماتي. . . .

الركابي

---

(١) R.Rikaby (Damascus) to col. Meinertzhagen (CAIRO) (to Lord curzon), No. E 2917, of 18 March 1920, in F.O. 371/5034/44.
(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية F.O. غير المنشورة).

الوثيقة رقم (٧)

برقية من الجنرال غورو في بيروت إلى وزارة الخارجية الفرنسية في ٢٥ آذار (مارس) ١٩٢٠ حول شروط سفر الملك فيصل إلى أوروبا بما فيها رفضه إقامة دولة يهودية في فلسطين[١].

(أصل مطبوع)

بيروت في ٢٥ آذار (مارس) ١٩٢٠ الساعة ١١
واصل في ٢٦ الساعة ٧,١٥
الرقم ٧٠٠/٦

تبعاً للمعلومات غير الواضحة من الكولونين[٢](Deux Colonels) فإن الأمير[٣] فيصل قبل كل قرار متعلق بسفره إلى فرنسا، فإنه يريد الحصول من جهتنا وبأدنى جهد على الضمانات التالية:

١ ـ استقلال العرب في العراق وفي سوريا وهذه الأخيرة تضم فلسطين.
٢ ـ التخلي عن المشروعات الصهيونية.
٣ ـ الوعد بدرس دقيق لمسألة الوحدة السورية.

ومن الواضح دون تشدد، فإن الأمير فيصل ينتظر أيضاً انسحابنا المقبل من المنطقة الغربية تبعاً لمقررات مؤتمر دمشق. وقد أعلن الأمير أن الشعب العربي سيحارب ولن يسمح بإقامة دولة يهودية في فلسطين، غير أنه يخشى أن يؤخذ كرهينة في أوروبا إذا ما أعلن عمل عدائي خلال غيابه.

أجبت أن لا خوف على الأمير من أن يحجز في أوروبا مهما كانت الظروف، وأن الحكومة الفرنسية ممكن أن تقدم له تشريفات من المؤكد أنها غير ملكية، غير أنها

---

(١) Général Gouraud (Beyrouth) à Quai d'Orsay (Paris), No. E 2864, 25 Mars 1920, in F.O. 371/5034/44.
(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية .F.O غير المنشورة).
(٢) المقصود بهما الكولونيل (Toulat) والكولونيل (Cousse).
(٣) لم يقل الملك.

تعبر عن المحبة الصادقة تجاه الشعب السوري.

وأخيراً فإن الأمير وشعبه يميلان للدخول في حرب قد تكون حتمية وكارثة أكيدة لهما يجب أن يعمل على تلافيها، وبالتالي فإن الأمير غير قادر على الدفاع عن دعوى المؤتمر.

غورو

الوثيقة رقم (٨)

برقية من الطائفة الإسرائيلة في طرابلس الشام إلى مؤتمر السلام في باريس في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٢٠ احتجاجاً على مقررات المؤتمر السوري العام وإعلان الأمير فيصل ملكاً على البلاد السورية(١).

(أصل مطبوع)

طرابلس ـ سوريا: ٦٥٣/ ٧٥/ ١٥

مؤتمر السلام في باريس

نحتج على مؤتمر دمشق الذي أعلن الأمير فيصل ملكاً على سوريا، ذلك لأننا غير راضين عن هذا المؤتمر وهذا الإعلان الذي تحدث باسم جميع الشعوب السورية والذي يريد (إذابة جزء منها). نحن نحتج ضد هذا الإعلان الذي يريد (إذابتنا) بشكل تعسفي. نرفض أيضاً كل ما صدر عن المؤتمر باسمنا ونطالب لسوريا بحكومة تحت الحماية الفرنسية.

الطائفة الإسرائيلية في سنجق طرابلس.

---

(١) Communauté Israëlite du sandjak Tripoli à congrès de la paix (Paris) No. E 2594, 26 Mars 1920, F.O. 371/5034/44.

(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية F.O. غير المنشورة).

الوثيقة رقم (٩)

برقية من الجنرال اللنبي في مصر إلى وزارة الخارجية البريطانية في لندن في ٢٧ آذار (مارس) ١٩٢٠ تشير إلى توجهات الشريف حسين حول مستقبل البلاد السورية والجزيرة العربية وموضوع المؤتمر السوري العام[١].

(أصل مطبوع)

سياسي - مصر
رقم (٢٩٨)

لقد أبرق لي الملك حسين بخصوص الاستقلال السوري مؤكداً على مبدأ الوحدة العربية. إنه لا يبالي فيما إذا كان الشعب يكن له الإخلاص أم العكس. إنه يستشهد حرفياً بأمن بريطانيا العظمى وبالتحديد بذلك الجزء من رسالة مكماهون في ٣٠ آب (أغسطس) ١٩١٥ والتي تؤكد على رسالة اللورد كتشنر فيما يختص باستقلال الجزيرة العربية وموضوع الخلافة.

إنه يعرض ويؤيد قرارات المؤتمر السوري وبلاد ما بين النهرين (العراق) وفقاً لتصريحات مؤتمر السلام، ويستغيث بنا كي لا نؤيد اقتراحات أولئك الذين لا يؤيدون مصالحنا المقيدة بمصالحكم، وينهي رسالته بالتصريح بأن العرب الذين استجابوا لندائنا في الحرب ما زالوا أصدقاءنا.

تبعاً للتقارير فقد استلم عبد الله الكثير من برقيات التهنئة مع انتشار الحماس المحلي، غير أن أكثرية السكان قد نفروا من أي تعظيم «للعائلة الشريفة».

(Sherifian Family) وقد باشر الملك بتدوين اسمه بملك العرب الكبير.

(موجهة لوزارة الخارجية رقم ٢٩٨. وتعاد إلى بغداد).

اللنبي

---

(١) Allenby (Cairo) to F.O. (London) No. E 2491, of 27 March 1920, in F.O. 371/5034/44.
(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية F.O. غير المنشورة).

الوثيقة رقم (١٠)

تقرير من الكابتن رويلند المسؤول البريطاني السياسي في مصر إلى وزير الخارجية اللورد كيرزون في ٢٧ آذار (مارس) ١٩٢٠ تضمن معلومات ومقررات مؤتمر فلسطين الرافض للهجرة اليهودية إلى فلسطين أو فصل فلسطين عن سوريا[١].

(أصل مطبوع)

ايسترن EASTERN
رقم (٣٨)(سري)

مؤتمـر فلسطيـن

نقدم لكم خلاصة المقررات التي صدرت في الاجتماع العام الذي عقد في مبنى النادي العربي في دمشق في ٢٧ شباط (فبراير) من قبل ممثلي المناطق الثلاث للأمة السورية.

أما المجتمعون فهم: ممثلو لجنة الدفاع الوطني، عدة أعضاء من المؤتمر السوري، مندوبو الأحزاب السياسية، حزب الاستقلال العربي، الوحدة السورية، العهد السوري، العهد العراقي، النادي العربي السوري الوطني، أمراء القبائل العربية في حوران: الصقور، الفضل، الكرك، الجراكسة، وجهاء الكص، الكهنة، المحامون، الأطباء، الصحافيون، رؤساء التجار، وعدد كبير من طلاب المدارس العليا من جميع الطوائف والعقائد.

لقد ناقشت الأمة السورية كلياً القضية السورية ـ الفلسطينية، وقد أعطت أربعة قرارات والتي توقفت فيها عند نهايتها بما يلي[٢]:

---

(١) Captain Rowland (Cairo) to Lord curzon, (London) No. E 2915, of 27 March 1920, in F.O. 371/5034/44.

(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة).

(٢) هذه المقررات مترجمة عن النص الإنكليزي.

أولاً: سوف ندعم ما صرحت به الأمة رسمياً بأن فلسطين هي غير قابلة عن الانفصال عن سوريا، ولن يتوقفوا عن المطالبة بهذه الوحدة، وهم على استعداد بأن يدافعوا عن حقوقها حتى يذرفوا آخر نقطة دم تجري في عروقهم.

ثانياً: إن سكان سوريا الشمالية بالإضافة إلى المواطنين الذين يقطنون على السواحل يعتبرون الهجرة الصهيونية خطراً بالنسبة إليهم، لأنها تهدد وجودهم السياسي والاقتصادي في المستقبل. وهكذا ما زال جميعهم يرفضون تلك الهجرة تماماً كما فعلوا بحضور اللجنة الأميركية. لم يزل الشعب متحد مع بعضه البعض لمقاومة الصهيونية فعلاً إذا ثابر الحلفاء على فرض قوتهم وسياستهم المعروفة.

ثالثاً: إن سكان سوريا الشمالية وسكان الساحل يشاركون المؤتمر الفلسطيني في رفض أية حكومة وطنية أو أي اجتماع سياسي يمكن أن يعقد في فلسطين قبل أن تعترف السلطات المحلية بمطالب الفلسطينيين التي قدمت للجنة الأميركية وفحواها أن منطقتهم يجب أن لا تنفصل عن سوريا، وأنه يجب منع الهجرة الصهيونية، وكذلك فإنهم يطالبون بالاستقلال السياسي التام، ويرفضون أي قرار آخر يمكن أن يتخذه أبناء الوطن خصوصاً إذا جاء مناقضاً للقرار الأول الذي سبق أن اتخذوه.

رابعاً: حيث إن الحركة الوطنية في هذه الأرض تطالب باستقلال سوريا وحدودها الطبيعية وكذلك باستقلال بلاد ما بين النهرين، وحيث ان المستعمرين الصهاينة يفصلون كلمة «فلسطين» عن سوريا في جميع إعلامهم، وذلك كي يضللوا الرأي العام ـ وإذا تحققت تلك المثاليات معاذ الله ـ فإنهم سيشكلون خطراً شديداً على السلام العام في جميع المناطق العربية. وهكذا فإن سكان سوريا الشمالية والساحل يودون أن يوضحوا للجميع بأن حركتهم الوطنية موجهة ضد جميع هؤلاء الذين يرغبون في الوقوف في طريق وحدة البلد، ولن يسمحوا أبداً لأية منطقة أن تنفصل عن الأخرى (إذا حفظ السلام العام).

رئيس الجمعية وسكرتير المؤتمر

عبد القادر المظفر

هذه النسخة مطابقة للأصلية وموقعة من قبل جميع الأعضاء في ٤ آذار (مارس) ١٩٢٠

الوثيقة رقم (١١)

تقرير من الجنرال غورو من بيروت إلى وزارة الخارجية الفرنسية في ٥ نيسان (أبريل) ١٩٢٠ أشار فيه إلى اتفاق فيصل ـ وايزمن والموقف الجديد لفيصل[١].

(أصل مطبوع)

....

أشرت إلى سعادتكم بأن الأمير فيصل ـ بخلاف نواياه السابقة المعلنة ـ لم يلمح خاصة إلى الصهيونية في طلبه الذي وجهه لفرنسا وإنكلترا بهدف الحصول من قبلهما على إعلان استقلال السوريين وذلك قبل توجهه إلى أوروبا، بحيث أن لدي تأكيد أن الأمير فيصل يعتبر أن هذه الأماني سيحصل عليها إزاء الحركة اليهودية بسبب العهد الذي قطعه للدكتور وايزمن خلال مروره في لندن.

إن هذا الاتفاق الذي حصل كل منهما على نسخة منه لن يكون صحيحاً ولن ينفذ إلا في حال تحقيق استقلال البلاد العربية. وبالتالي فإن الصهيونيين يوافقون على إلحاق فلسطين بسوريا، وعلى أن تكون أيضاً خاضعة لحكومتها مقابل أن تعترف هذه الحكومة بالحقوق الإسرائيلية سواء للمقيمين منهم في البلد أو للمهاجرين.

غورو

---

(١) Gen. Gouraud (Beyrouth) à Quai d'Orsay (Paris) No. E 4078, 5 Avril 1920, F.O. 371/5035/44.

(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية .F.O غير المنشورة).

الوثيقة رقم (١٢)

تقرير من السفارة الفرنسية في لندن إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٧ نيسان (أبريل) ١٩٢٠ تضمن الموقف الفرنسي من مستقبل البلاد السورية بما فيها فلسطين[١].

(أصل مطبوع)

السفارة الفرنسية في لندن

لقد أعلم السيد ميلران (Millerand)[٢] الجنرال غورو أن اقتراحات اللورد كيرزون (Curzon) المتعلقة بالوضع في سوريا وفلسطين كانت تأخذ بعين الاعتبار التعليمات المعطاة من المارشال اللنبي، وقد رجاه أن يعلمه بشعوره وتفسيره لهذه الاقتراحات، إذا ما وجدت هناك المعطيات المقدمة من قبل المارشال اللنبي، سوف يرسل إلى اللورد كيرزون جواب الجنرال غورو حال وصوله إليه.

بانتظار الجواب ونتيجة للمعلومات المعطاة من قبل المفوضية العليا في بيروت فإن الأمير فيصل لا يضع أية شروط لسفره إلى فرنسا سوى الاعتراف باستقلال البلاد العربية. اعتراف مشروط في الاتفاق المؤقت في السادس من كانون الثاني (يناير) الماضي.

ليس هناك الآن أي مجال للاعتراف به ملكاً على سوريا، أما بخصوص تحديد الشروط التي تعترف به ملكاً فإن السيد ميلران لا يرى أي اعتراض، ولكن هذا لن يكون عملياً، إذ أن الشروط لن تملى إلا عندما تكون حالة الأمور الحاضرة في سوريا داخلياً وخارجياً قد أصلحت تماماً.

وقرر السيد ميلران أن الحكومة الفرنسية تستطيع أن تعرض للجنرال غورو

---

(١) Ambassade de France à Londres à [F.O.], No. E 2813, 7 Avril 1920, F.O. 371/5034/44.
(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية .F.O غير المنشورة).

(٢) ميلران رئيس وزراء فرنسا.

للإجابة على الأمير فيصل فيما يخص سوريا بالإعلان التالي الذي يبدو بطبيعة الحال مرضي للأمير:

«إن الحكومة الفرنسية استناداً إلى تصريحاتها السابقة من جهة، ومن جهة أخرى استناداً إلى الأسس العامة لحرية الشعوب والتعاون الودي المعلن من قبل مؤتمر السلام، فإنها تعلن اعترافها بالحق الثابت للشعوب الناطقة باللغة العربية على الأراضي السورية، ولجميع الأديان، على أن تجتمع فيما بينها تحت شعار «أمة مستقلة». وأن يعتبر هذا الشعب بأن التاريخ يوجب عليه أن يقبل الانتداب الذي سيؤمن عليه من قبل عصبة الأمم لإعطاء هذه الشعوب نصائحها ولمساعدتها لتحقيق طموحاتها شرعياً والسماح لها أن تتحد في أمة بعد ضيق طويل والخروج من حرب غطت البلاد بالخراب. هذه الشعوب ليس لها غير هذا الطموح. ثم سوف يضمن استقلالها ضد أي اعتداء على الحدود التي يحددها مؤتمر السلام ضمن إطار ثلاث نقاط تؤخذ بعين الاعتبار: قومي ـ لغوي ـ جغرافي. ويؤخذ في الاعتبار بعض الاستقلالية الضرورية».

أما فيما يختص بفلسطين، فليس في نية السيد ميلران العودة إلى التنظيم المتفق عليه. لقد أراد فقط أن يعطي ملاحظة فيما يخص هذا البلد الذي يجب أن يكون مبدئياً خاضع لنظام دولي. إن فرنسا يجب أن لا تبتعد عن التنظيم والتدخل في هذا الإطار، وأن الحكومة البريطانية يجب أن لا تتفق مع الأمير فيصل قبل أن تكون قد أجرت حواراً سابقاً مع الحكومة الفرنسية بشأن المحافظة على المصالح التي تمتلكها في فلسطين.

AlBert Gate House

7 Avril 1920

الوثيقة رقم (١٣)

مذكرة من القوى ووجهاء فلسطين إلى رئاسة المؤتمر السوري في ١٥ أيار (مايو) ١٩٢٠ طالبوا فيها بتشكيل وفد فلسطيني للسفر إلى أوروبا للعمل ضد إنشاء وطن يهودي في فلسطين[١].

(أصل مخطوط)

لجانب رئاسة المؤتمر السوري المحترمة

قد اتصل بكم ولا شك قرار مؤتمر سان ريمو على حق البلاد العربية خصوصاً وأنكم تعلمون أن هذا القرار هو الظلم كله.

قرر الفلسطينيون أن يعقدوا مؤتمراً عاماً يمثل فلسطين كلها لبحث هذا القرار، وأننا نعلم العلم اليقين بأن هذا القرار هو ليس بالقرار الذي كان يجب على مؤتمر الصلح أن يتخذه في شأننا بعد أن عملنا مع الحلفاء من الحسنى ما عملنا وساعدناهم حتى بالقيام على الدولة التركية التي تربطنا وإياها روابط متينة ففصمنا تلك الروابط، وثرنا عليها طمعاً بالاستقلال الذي نرى اليوم أن الحلفاء الذين وعدونا به حين احتاجونا يريدون أن يحرمونا منه حين آن زمانه.

علمت الحكومة بأمر هذا المؤتمر فمنعت اجتماعه ورفضته وإن ذلك كله يعلمنا سوء مصيرنا وينبئنا بمستقبل رهيب تعلمون ذلك كله حراجة الموقف الحالي عندنا، وقد كان بودنا أن ننتخب لجنة تسافر إلى أوروبا قبل انتهاء الأجل المسمى لمندوبي الأتراك. وإننا نرى الآن أن ذلك يستحيل لما نراه من المشاكل والعثرات التي توجدها الأحوال الحاضرة. ذلك عدا عن مشكلة جمع الدراهم في وقت قصير وانتخاب مندوبين يقع عليهم الاجتماع، فلا يعترض أحد عليهم وقبول المندوبين الذين سينتخبون للسفر لأوروبا وسماح الحكومة لهم بذلك، وعدم تشويش السياسة الخارجية السورية.

---

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ب II، وثيقة رقم (١٥) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير وهي غير منشورة).

لذلك كله جئنا نرجوكم نحن ممثلو فلسطين أن تسرعوا في تهيئة وفد، وخير أن يكون فلسطينياً لوقوف الفلسطينيين على أحوال البلاد والحركات الصهيونية وذلك لتمثيلنا في أوروبا في هذه الأيام التي سيظهر من بعدها الموت الأولي أو حياتنا السعيدة، وإننا نرجو من هذا الوفد أن يهتم في رفض المهاجرة اليهودية رفضاً باتاً مع رد وعد بلفور القائل بإنشاء وطن قومي لبني إسرائيل في فلسطين وطن العرب. ونرجوكم أن تهتموا في المسائل الباقية من طرق أخرى كيما يصعب على المندوبين حل كل ذلك في وقت قصير. هذا وتفضلوا بقبول فائق احترامنا والسلام.

عن القدس/ ١٥ مايس سنة ١٩٢٠

مدير إدارة النادي العربي بالقدس
محمد إسحاق درويش

مندوب المؤتمر ومفوض
الجمعيةالإسلامية بحيفا
رشيد الحاج إبراهيم

معتمد المنتدى الأدبي
بالقدس
فخر الدين النشاشيبي

معتمد الجمعية الإسلامية
المسيحية لواء نابلس
حافظ طوقان

مندوب جنين
عبد القادر يوسف عبد الهادي

مندوب ومفوض قضاء جنين
حيدر عبد الهادي

الوثيقة رقم (١٤)

احتجاج الجمعية الإسلامية المسيحية في القدس إلى مؤتمر الصلح في باريس في أيار (مايو) ١٩٢٠ تضمن المطالبة باستقلال البلاد السورية ورفض الهجرة اليهودية[(١)].

(أصل مطبوع)

تقرر تعيين يوم الجمعة الواقع في ١٤ أيار سنة ١٩٢٠ ميعاداً لعقد المؤتمر الفلسطيني في مدينة القدس وقد أتمت جميع المدن الفلسطينية انتخاب مندوبيها كما أنها رفعت كلها احتجاجات قوية ترفض بها قرار مؤتمر الصلح.

نحن أعضاء الجمعية الإسلامية المسيحية الممثلة لجميع أهالي لواء القدس نحتج على القرار الصادر من مؤتمركم العالي بخصوص مستقبل فلسطين ونرفضه رفضاً باتاً لما فيه من الإجحاف بحقوقنا المقدسة ونعلن أننا لا نتخلى عن مطالبنا المنحصرة باستقلال سوريا المتحدة من طوروس إلى رفح ورفض الهجرة الصهيونية بصورة قطعية وعدم فصل فلسطين عن سوريا للأسباب الآتية:

١ ـ لأننا لم نقاتل الأتراك الذين تجمعنا وإياهم الرابطة الشرقية ونقاتل بجانب الحلفاء لتعطى بلادنا هدية لأناس أجانب عنها وليس لهم حقاً من حقوق التملك فيها بل لننال حقنا من الاستقلال في الحياة.

٢ ـ لأن فصل فلسطين عن سوريا يضر بمصالح البلاد الاقتصادية والعمرانية وبمصالح الوطنيين القومية والوطنية.

٣ ـ لعدم كفاية أراضي البلاد لأهلها الوطنيين الذين هم بازدياد مستمر سيما وفي النية الاهتمام بأمر إسكان وتحضير القبائل البدوية والقاطنة فيها.

---

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ب II، وثيقة رقم (٤١) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

٤ ـ لأن الهجرة ستزيد النفوس وتسبب المجاعات وتؤهل البلاد إلى حالة الثورة والشغب الدائم.

٥ ـ لو لم يكن دخول الأجنبي مضراً بمصالح البلاد الاقتصادية والأدبية لما منعت أرقى دول العالم مدنية وأشدها قوة واقتداراً كدولة بريطانيا وأميركا دخول الأجنبي لبلادهم فكيف بفلسطين المنهوكة القوى من هذه الحرب الطاحنة تحتمل هجرة أشد الشعوب طمعاً وأكثرهم أنانية إليها.

فلذلك نطلب من المجلس الموقر أن ينظر إلى مطالبنا الهامة بعين الإنصاف ويؤيد هذا الحق الطبيعي الذي لا حياة للبلاد إلا به، ونلقي تبعة كل ما يحدث في البلاد مستقبلاً على عاتق المؤتمر والسلام.

الوثيقة رقم (١٥)

صورة البرقية التي رفعها المؤتمر العربـي الفلسطيني الثالث إلى عصبة الأمم المتحدة في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٠ تضمنت رفض قيام الوطن اليهودي في فلسطين والشكوى ضد الحلفاء الذين نكثوا بوعودهم[١].

(أصل مخطوط)

المؤتمر العربـي الفلسطيني الثالث الممثل لجميع طبقات الشعب الإسلامي والنصراني يتظلم من تصريح بلفور بالوطن القومي لليهود الذي مهما بولغ في تلطيفه تأميناً من شره فهو مخالف لكل الشرائع السماوية والوضعية فهو:

١ ـ اعتداء على حقوقنا الطبيعية بانحصار وطننا بنا لتناسلنا فيه وعمارتنا له من بضع عشر قرناً ووراثتنا له عن أبائنا الذين شروه بدمائهم.

٢ ـ خرقه لحرمة الحقوق الدولية التي زعم الحلفاء خوض الحرب لأجلها والتي لا تجوز أن تسلب رعية الدولة المغلوبة حق توطنها من وطنها، وأن يعتبر ذلك الحق غنيمة حربية تعطيه الدول الغالبة لمن شاءت بل إن حقوق الفتح في القرون الخالية قصارى ما كانت تأتيه إجلاء الشعب المغلوب عن بلاده.

٣ ـ انتهاك حرمة الشرائع المدنية التي تعتبر وطن الشعب كمسكن الفرد ليس لغيره حق مشاركته فيه إلا أن يثبت حقه بكثرة الجنسية أو حدود جغرافية وليس لليهود في بلادنا إلا سبعة في المماية من النفوس واثنان من الماية من الثروة.

٤ ـ عبث بالعهود التي قطعها الحلفاء بينهم بتحرير الشعوب الخارجة من تركيا، وهزؤ بوصايا ولسون ودماء شهداء الحرب التس سفكت وفاء بتلك العهود سيما العرب الذين منحوا الحلفاء دماءهم وسيوفهم. إن دول عصبة الأمم سيما ذوات

(١) وثائق الهيئة العربية، ملف ب II، وثيقة رقم (٢٠)، (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

المصالح في الشرق، أحكم من أن تسدد إلى الشرق هذا السهم وأن تضرب به العالمين الإسلامي والمسيحي في الموضع الحساس من نفسه في دينه ومقدساته، تتركنا نولي وجهنا شطر ذينك العالمين نستشير حميتها. وإننا لا نكون مسؤولين عن نتائج هذا التصريح وما سيكون له من الآثار في الشرق التي من أدلها جلب البلشفية إليه كما ظهر في فلسطين من الأعمال والنشرات اليهودية البلشفية.

إن فلسطين تضيق بسكانها فكيف بشعب غريب أصبح يتدفق كالسيل الدم ونوجه نظركم إلى أن إنكلترا آخذة في تنفيذ ذلك التصريح على رغم منا.

١٥ كانون الأول سنة ١٩٢٠.

رئيس المؤتمر
كاظم باشا الحسيني

الوثيقة رقم (١٦)

مذكرة المؤتمر الفلسطيني المنعقد في حيفا إلى المندوب السامي البريطاني في ١٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٠ تضمنت المطالبة بالحرية والاستقلال وتشكيل حكومة فلسطينية وطنية[١].

(أصل مخطوط)

إن هذا المؤتمر الفلسطيني العربي الثالث الممثل قانوناً لجميع طبقات الشعب الفلسطيني العربي وعناصره المنعقدة في مدينة حيفا منذ اليوم الثالث من شهر كانون أول (ديسمبر) سنة ١٩٢٠ استناداً على العهد الذي عقدته دولة بريطانيا العظمى مع حليفها جلالة ملك الحجاز سنة ١٩١٥ وعلى تصريحات سائر رؤساء الحكومات المتحالفة وساستها المؤيدة لضرورة منح الشعوب المحررة المنفصلة عن السلطة العثمانية، حق تعيين مصيرها واختيار شكل الحكومة التي ترضاها. هذا المؤتمر يطلب باسم الشرف الدولي وشرف الإنسانية وباسم الدينين الإسلامي والنصراني إلى دولة بريطانيا العظمى، عدل المبادرة إلى تشكيل حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي، ينتخب أعضاؤه الشعب المتكلم باللغة العربية القاطن في فلسطين حتى أول الحرب إحقاقاً لمبادئها السامية التي ترغب في تطبيقها في العراق وشرقي الأردن المتكلمتين بالعربية وتأييداً وتوفيقاً للمودة المتأصلة بينها وبين الأمة العربية على الإطلاق. وهذا المؤتمر على يقين تام من أن طلبه هذا مصادف خير قبول وأسرع تلبية وأن التردد في إجابته استدامة لما لا ضرورة له ويمكن تجنبه من استياء الشعب العربي وتحميل الشعب البريطاني نفقات باهظة في سبيل الراحة الداخلية والخارجية.

فإن هذا المؤتمر متكلماً باسم الشعب غير راض عن شكل الإدارة الحالية لأنها مخالفة لرغائبه وحقوقه لأسباب أهمها:

---

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ب II، وثيقة رقم (٢١) (مركز الأبحاث) انظر أيضاً: أحمد طربين: محاضرات في تاريخ قضية فلسطين، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣.

١ ـ اتخاذها صلاحية سن القوانين لنفسها، أي بدون مجلس تشريعي نيابي منتخب وقبل صدور قرار جمعية الأمم النهائي.

٢ ـ اعترافها بالجمعية الصهيونية كهيئة رسمية.

٣ ـ شروعها بتنفيذ المآرب الصهيونية بإدخالها المهاجرين الصهيونيين واستعمالها العبرانية لغة رسمية وسكوتها على وجود راية صهيونية.

٤ ـ تأليفها مجلساً استشارياً عينته تعييناً لتوهم أن في فلسطين مجلساً تشريعياً يمثل الأهالي.

٥ ـ وجود زعماء صهيونيين في أعلى مراكزها مع أن فلسطين هذه هي البلاد المقدسة للعالمين النصراني والإسلامي، ولا يجوز وصول أمرها إلى يد غير إسلامية ونصرانية. وأن هذا المؤتمر يرفع لبريطانيا العظمى شكره بنسبة ثقته في أنها تحل طلبه هذا محل النظر والتلبية والسلام.

في ١٨ كانون أول (ديسمبر) سنة ١٩٢٠

الوثيقة رقم (١٧)

تقرير مغفل التوقيع عن أعمال المؤتمر السوري الفلسطيني في ٢٥ آب (أغسطس) ١٩٢١، وقد تضمن معلومات عن نشاطه في جنيف ومطالبه لدى عصبة الأمم بالحرية والاستقلال[١].
(أصل مخطوط)

أعمال المؤتمر السوري الفلسطيني

عقد المؤتمر السوري الفلسطيني جلسته الأولى التمهيدية في ٢٥ أوغسطس سنة ٩٢١ في قاعة الاجتماعات بدار بلدية بلا نباله (Blanc palais) في جنيف، واقتصرت أعماله فيها على تلاوة برنامج الأعمال وكيفية توزيع اللجان وتلاوة البرقيات التي وردت من مندوبين عديدين قادمين إليه ولم يستطيعوا الوصول في الوقت المعين فرأى المؤتمر أن يؤجل البدء بأعماله يومين ريثما يصل جميع المندوبين.

ففي ٢٧ أغسطس سنة ٩٢١ عقدت الجلسة الأولى بحضور معظم المندوبين الذين تألفت هيأة للمؤتمر منهم فيما بعد. وغرض هذا المؤتمر كما يفهم من منشور الدعوة إليه الذي نشرته لجنة حزب الاتحاد السوري المركزية في شهر نيسان الماضي ينحصر في أمرين:

الأول: توحيد حركة الأحزاب الساعية لاستقلال سورية ووحدتها.

الثاني: بسط رغائب أهل البلاد لعصبة الأمم. وجميع ما جرى في المؤتمر يدور حول هذين الأمرين.

أما فيما يتعلق بالأمر الأول فقد تقرر ما يأتي:

١ ـ تأليف لجنة مركزية دائمة يكون مقرها مصر وتتمثل فيها جميع الأحزاب التي من مبدأ المؤتمر. ووظيفة هذه اللجنة السعي لتنفيذ قرارات المؤتمر والقيام

---

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ب II، وثيقة رقم (٢٣) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

بأعماله ومباديه إلى أن يعقد المؤتمر التالي الذي سيكون بعد سنة من تاريخ المؤتمر الأول. وتدعوه اللجنة المركزية إلى الاجتماع قبل هذا الموعد إذا رأت لزوماً لذلك وهي التي تعين مكان الاجتماع وتعد العدات اللازمة له.

٢ ـ إيجاد مكاتب في جنيف وفي العواصم الهامة في أوروبا وأميركا [هدفها] نشر الدعوة وبسط القضية للرأي العام وموافاة اللجنة التنفيذية بالمعلومات التي تهم القضية وما يتعلق بذلك من الشؤون وعهد بتنفيذ هذا القرار إلى اللجنة التنفيذية.

وأما الأمر الثاني فقد جرى بشأنه ما يلي:

١ ـ وضع بيان مفصل بشكل نداء لعصبة الأمم بسطت فيه القضية السورية إجمالاً وألحقت به أمثلة من أعمال المحتلين في سورية وفلسطين ولبنان. وقد طبعت من هذا البيان ستة آلاف نسخة بالفرنسية ووزعت على جميع الجرائد الأوروبية المعروفة وأرسلت إلى جميع أعضاء عصبة الأمم، وإلى الرجال المعروفين في مجالس النواب والأعيان في إنكلترا وفرنسا وإلى جميع الجرائد والأحزاب والجمعيات في سورية وفلسطين ومصر والمهاجر التي لدى المؤتمر عناوينها، وإلى جميع مراسلي الصحف الأجنبية الذين قدموا إلى جنيف بمناسبة اجتماع عصبة الأمم وهم من جمهور أمم الشرق والغرب.

٢ ـ عين المؤتمر وفداً منه للبقاء في جنيف بعد ارفضاضه، فبقي هذا الوفد حتى انتهاء اجتماع عصبة الأمم وحصل على نتائج ثمينة من أعماله فإنه عمد كل يوم إلى مقابلة بعض مندوبـي الدول في عصبة الأمم وبسط لهم القضية شفاهياً واستجلى أسرار موقفها في عصبة الأمم واستفاد عن كيفية السعي وأبوابه في المستقبل وتأكد قبل كل شيء أن مستقبل البلاد ما زال في الميزان. فكل عمل يجري لتحقيق رغائب الأمة الحقيقية يفيد فائدة جلى. ولا تقال كلمة رسمية عن مستقبل البلاد إلا بعد عقد معاهدة الصلح مع تركيا. فوقت العمل ما زال موجوداً، وقد وضعت عصبة الأمم قراراً بهذا المعنى وهذه الصراحة، عندما ورد في برنامجها البحث في مسألة الوصايات، وكان من العوامل الهامة في تأخير النظر في قضيتنا اختلاف الولايات المتحدة التي استعرضها المؤتمر مراراً مع الحلفاء من أجل الوصايات.

٣ ـ إرسال وفد إلى أميركا الشمالية والجنوبية مهمته بسط القضية للولايات

المتحدة والطواف في المهاجر السورية لتعزيز النهضة والعمل على إيجاد الوسائل التي تسمح بالاستفادة من قوى المهاجرين الأدبية والمادية. سيسافر هذا الوفد باسم المؤتمر بعد حين يسير مؤلفاً من مندوبين من الاتحاد السوري والوفد الفلسطيني وسليمان بك كنعان عضو مجلس الإدارة اللبناني. وقد تلقى المؤتمر كثيراً من البرقيات ورسائل التشجيع والمعاضدة في سوريا وفلسطين ومصر والحجاز وأميركا الشمالية والجنوبية مما سينشر في الكتاب الذي سيصدره المؤتمر عن أعماله. وكان يرسل برقيات بأعماله وأهم ما يلاقيه إلى الجرائد في مصر وفلسطين وأميركا الشمالية والجنوبية. ويصدر عن كل جلسة نشرة يوزعها على الصحف في سويسرا وإنكلترا وفرنسا ومصر وسورية وفلسطين وتعممها الشركة التلغرافية السويسرية إلى مشتركيها ويرسلها بعض مراسلي الصحف في جنيف تلغرافياً إلى صحفهم في العالم.

وكان رئيس المؤتمر يقابل من يوم لآخر مراسلي الصحف ويبسط لهم القضية فيكتبون عنها مقالات ضافية في جرائدهم مما سينشر في كتاب المؤتمر. وكان الرئيس يغتنم الفرص فيأدب المآدب لأرباب الصحف ورجال السياسة ويتبادل الزيارات مع كثيرين منهم. وكانت أنباء المؤتمر تنشر كل يوم في عشرين جريدة على الأقل من جرائد سويسرة وفرنسا وإنكلترا وألمانيا وإيطاليا. وقد أوفدت جريدة (بوبولو إيتاليا) مراسلاً إلى جنيف عهدت إليه خصيصاً بدرس قضيتنا وموافاتها بأخبار المؤتمر فنشر عنها فصولاً ضافية. وكانت شركة روتر تتناقل أخبار المؤتمر من حين إلى آخر.

أما مبادىء المؤتمر التي كانت محور أعماله فقد وضعها في مطالبه في عصبة الأمم وهي:

١ ـ الاعتراف بالاستقلال وبالسلطان القومي لسورية ولفلسطين ولبنان.

٢ ـ الاعتراف بحق هذه البلاد في أن تتحد معاً بحكومة مدنية مسؤولة أمام مجلس نيابي ينتخبه الشعب وأن تتحد مع باقي الممالك العربية المستقلة في شكل ولايات متحدة (فدراسيون).

٣ ـ إعلان إلغاء الانتداب مباشرة.

٤ ـ جلاء الجنود الفرنسية والإنكليزية عن سوريا ولبنان وفلسطين.

٥ ـ إلغاء تصريح بلفور المتعلق بوطن قومي لليهود في فلسطين.

الوثيقة رقم (١٨)

نداء من القوى اليهودية إلى الشعب الفلسطيني في أيلول (سبتمبر) ١٩٢١ تضمن اعترافات بأن ليس في نية اليهود استلام السلطة والحكم وإنما العيش مع الفلسطينيين لتطوير فلسطين[١].
(أصل مخطوط)

نداء إلى الشعب العربي في فلسطين

أيها الإخوان

إن الشعب الإسرائيلي بعد تشتته من أكتاف الأرض السنين الطوال أخذ في الزمن الأخير يعود إلى وطنه القديم الذي تقدسه جميع الأمم والشعوب. أخذ يعود إلى هذه البلاد لخدمتها خدمة صادقة بنية صافية ومحبة أكيدة. ولقد بذل في هذا السبيل أقصى جهده وضحى في ذلك الضحايا العديدة فحول الصحارى والبراري والقفار إلى أراض خصبة جيدة ورياض أريضة تنبعث منها حياة جديدة تظهر بأجلى بيان لكل ذي عينين.

أتينا هذه الديار والرغبة ملء قلوبنا في أن نعمل وإياكم على بناء هذه البلاد العزيزة عليكم وعلينا وترقيتها بعزم ثابت ونية خالصة متضامنين متحابين. إننا إخوانكم، الإخوان الذين انفصلوا مدة عن بعضهم ثم نادوا فتلاقوا وتقاربوا. إننا تحملنا ولاقينا مصاعب جمة في تلك الأنحاء التي عدنا إليكم منها لاختلاطنا بأمم وشعوب لا تعرفنا ولا نعرفها ولا تعرف شيئاً عن منازعنا ومشاربنا، وقد تجاذبتنا الآمال بأنا هنا في وطن أبناء سام الذين تربطنا وإياهم صلة العنصر واللغة نتمكن من أن تجد تلك اللغة والروح المشتركتين بيننا فنستطيع بذلك أن يفهم الواحد منا الآخر ونعمل معاً على إنهاض الوطن وترقيته.

---

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ب II، وثيقة رقم (٢٦) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

تعلمون ولا شك أنه في خلال الأربعين سنة الأخيرة أتى الشعب اليهودي إلى البلاد بثروة طائلة وفتح أبواباً شتى للارتزاق عادت بالخير الجزيل على أبناء العرب. إن الستين مستعمرة وغيرها من الأماكن التي أنشأناها في جهات القدس ويافا والسامرة والجليلين الأسفل والأعلى وفي مرج بن عامر والبلدان الجديدة كتل أبيب والأحياء الجديدة في حيفا والقدس وغيرها قد دفعت الوطن شوطاً بعيداً في مضمار التقدم والنجاح وحركت دولاب الأشغال وحولت الأراضي القاحلة إلى جنائن زاهرة والقفار المجدبة إلى رياض سندسية زاهية زاهرة.

رأت الدول الأوروبية ما بذله ويبذله الشعب اليهودي من الجهد والنشاط، فوجدت من العدل أن تعيد إليه ترفه ليتمكن من بناء وطن قومي خاص به في بلاد أبائه. إن هاته الدول ـ وفي مقدمتها بريطانيا العظمى والشعب اليهودي أيضاً ـ لم يخطر لها ببال استعباد أي كان كما أننا لم نفكر قط باستلام السلطة والأحكام، بل كل غايتنا هي أن نعيش عيشة هادئة آمنة في هذه البلاد الحرة مهد صبانا وسائر الشعوب الموجودة فيها وذلك طبقاً لقرار المؤتمر الصهيوني الذي عقد في (كرلسباد) في شهر أيلول سنة ١٩٢١ القائل: بأن غاية الصهيونية القيام برغبة الشعب اليهودي بأن يعيش مع الشعب العربي عيشة سعيدة آمنة والعمل معه لتحويل وطنهما المشترك إلى بلاد خصبة راقية يرفرف عليها نور المدنية والحرية والديمقراطية.

مطبعة هاسوليل

الوثيقة رقم (١٩)

بيان من الهيئة القومية الإسرائيلية الفلسطينية إلى الشعب الفلسطيني في عام ١٩٢١ يهدف إلى استمالة الفلسطينيين ووقف معارضتهم للوجود الإسرائيلي، طالباً من الفلسطينيين إقامة التعاون العربي - الإسرئيلي لتطوير فلسطين[١].

(أصل مخطوط)

إلى أهالي فلسطين عامة
وإلى سائر الشعوب العربية في جميع أقطار العالم

إخواننا في العنصرية، إخواننا في اللغة، إخواننا في التاريخ الماضي والحاضر والعتيد!

إننا أبناء الأمة الإسرائيلية القاطنين معاً هذا الوطن المقدس العزيز، جئنا اليوم ندعوكم إلى الإخاء والسلام إلى المحبة والوئام إلى الوفاق والاتحاد والعمل المشترك، ولنبين لكم إخلاصنا لكم ونوايانا الصافية نحوكم.

إن شرائعنا وأنبيائنا قد حذرونا من تجاوز قواعد العدل والاستقامة، وقبل أن تطأ أقدامنا هذه الأرض المقدسة قد عقدنا العزيمة ووطنا النفس على أننا عائدون إليها لاستثمار رمالها وقفارها واستعمار جبالها وبطاحها، فتخرج ما اختفى في جوفها من الخيرات واكتشاف كنوزها الموجودة بين طيات الأرض طبقات فوق طبقات والاحتفاظ بمياهها الجارية السائلة هنا وهناك دون فائدة تجنى منها سوى توليد الميكروبات الضارة في الأقنية والمستنقعات، حيث تبعث إلى ما حولها من الأحياء الأمراض الخبيثة والحميات، ثم إصلاح شؤون البلاد بما وهبنا الله من القوات

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ب III، وثيقة رقم (١٣) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

الجسمية والمعنوية والمالية، ولم يكن في وسع الأهلين إصلاحها حتى اليوم لعدم توفر هذه الوسائط لديهم، فكان جلال الموت سائد البلاد فلم تكن ترجى لها الحياة.

لم نأتِ إلى هذه البلاد للتحكم في رقاب العباد أو نشر لواء الظلم والاستبداد أو غمط حق أي كان أو مس كرامة حريتكم المقدسة، فقد أوصينا على يد أنبيائنا بإكرام الغريب وصيانة حقوقه فكيف بكم أنتم أمة عظيمة الشأن تربطنا وإياكم صلات الرحم والعنصرية منذ أول عهد التاريخ حتى اليوم والدهر بنا معاً قلب. نرتشف بيد واحدة العسل أو الحنظل. ونتجرع كؤوس الهناء أو الشقاء في زمن واحد ومكان واحد، ولا زالت تلك الأواصر محكمة العرى حتى اليوم سماؤنا واحدة وأرضنا واحدة وميدان واحد لكلينا للسير معاً في مستقبل الحياة.

افتحوا عيونكم أيها الفلسطينيون، وأبصروا إلى ما هو كائن ومحسوس، فهما خير شاهد على ما نقول. إننا في هذه البلاد الأحقال والأجيال، إلا أن أعمالنا في استثمار الأرض وإنتاج خيراتها وإنشاء القرى والمزارع لم تبدأ إلا منذ أربعين عاماً فقط. فهل وجد أو يوجد الآن من يقول بأننا غمطنا حق أو سلبناه ماله ومتاعه؟ فتشوا في السجون بين القتلة والسفاكين واللصوص وسائر الجناة المجرمين هل يوجد بينهم يهودي واحد؟ لقد جلبنا إلى هذه البلاد مئات الملايين من الفرنكات من الخارج فأنفقناها هنا بما يفيد الأهلين جميعاً على السواء. إن أماكن خربة قفراء مجدبة قد حولناها إلى قرى عامرة، فأصبحت مصدر ارتزاق جديد لألوف من السكان، فضلاً عن أن إنشاء هذه القرى كان دافعاً على ارتفاع أثمان الأراضي وزيادة المحصولات، مما بث حياة جديدة حولها لم تكن من قبل. ها هي (تل أبيب) التي أصبحت اليوم عامرة بالسكان لا تهدأ فيها الحركة ليلاً ولا نهاراً، تدب منها وحولها الحياة دبيب الدم في الجسم الصحيح السليم. كانت منذ ثلاثة عشر عاماً فقط صحراء قاحلة من الرمال تباع أرضها بالبارات والدوانم وهي اليوم تكاد لا تباع إلا بالشبر والفتر. قس على (تل أبيب) سائر المستعمرات الإسرائيلية التي لم تكن أرضها وما حولها بأكثر قفراً ووحشة من تلك.

لقد قامت مؤخراً فئة من الناس من بينكم تزرع بذور الشقاق عن طريق الدين، وأخذوا يشيعون الأباطيل ويذيعون الأراجيف تاهمين إيانا بالحط من كرامة أماكنكم

المقدسة، ولكنكم خير شاهد على بطلان مزاعمهم ومفترياتهم التي لا ظل لها من الصحة. واستنشدوا عقولكم الرشيدة على ما توحيه إليكم أصول الدين الإسلامي الحنيف وسلوا نفوسكم المطمئنة عما إذا سبق ليهودي أن استهتر بمعتقدات غيره وإيمانه، وتمعنوا في هؤلاء القادمين الجدد، هل أتى أحدهم يوماً أمراً فرياً يضر بكم وبمصالحكم؟ ألم ينفقوا ما جلبوه معهم وما يرد إليهم من الخارج من الأموال في كل يوم في كل مكان في البلاد، وهذا مما يزيد الثروة الداخلية طبعاً؟ من هم زبائن الفلاح وبائع الخضراوات والأسماك واللحوم في أسواق القدس ويافا وحيفا وطبريا وغيرها من بلدان فلسطين، أليسوا هم اليهود؟ هل اقترض اليهودي مبلغاً من المال من غيره ولم يؤده في الموعد المضروب؟ أو استخدم أحداً دون أن يفي ما فرضه على نفسه إليه، لا بل وأكثر منه أيضاً.

سلوا حتى الأولاد الصغار والنسوة العربيات اللواتي يطفن في كل يوم بل وفي كل ساعة على بيوت اليهود من الخادمات والغسالات وبائعات الحليب واللبن فيما إذا أساء اليهود إليهم يوماً بأمر ما؟ ولم يقابلوهم إلا بالأمانة والصدق بل بالعطف والحنان.

إننا ندعوكم اليوم بقلب صاف ونية خالصة مرتكزين إلى قواعد العدل والاستقامة والمحبة والسلام التي نتوخاها في كل خطوة من خطواتنا. إننا شعبان شقيقان في هذه البلاد التي تحتاج لإنهاضها ورقيها القوات العظيمة المتحدة المشتركة معاً. فلنضع أيدينا بأيدي بعض متآخين مؤتلفين متحدين بنية صافية وقلب طاهر مخلص، فنعمل سوية على ما فيه نجاحها وتقدمها وليسع كل من شعوب هذا الوطن في رقي قومه ولغته وآدابه، والتسابق في ميدان العلوم والمصارف. فإن السباق في هذا المضمار خير للمتسابقين وللعالم أجمع. إن الحق قوة لا تفوقها قوة في الوجود، وهي هي التي تقتل وتمحو كل ما أوتي من بين يدي الباطل من الإشاعات والتلفيقات الباطلة المزورة. إن للشعب العربي تاريخاً مجيداً لم يدونه التاريخ إلا بمداد العدل والإنصاف وهو يشرئب بعنقه إلى النهوض ثانية إلى ما بلغه في الماضي من الغزو والسؤدد والتقدم والنجاح، والشعب العربي يجد في شقيقه الشعب الإسرائيلي كل تعضيد وتنشط في هذا السبيل حيث يعمل معه بإخلاص وتفان لخيرهما ونجاحهما.

يا شعوب الشرق ويا أبناء سام

إن في حياتنا حياتكم وفي نهضتنا نهضتكم، وفي نجاحنا نجاحكم، وحريتنا مقرونة بحريتكم، ضموا أيديكم إلى أيدينا للتصافح والتآخي ثم للعمل المشترك ولنستقبل المستقبل القريب بسعة صدر وثغر باسم، فإن يد الله مع الجماعة، وما خاب من أخلص النية واستعاذ برب الناس من شر الوسواس الخناس من التجول في صدره، والسلام على المهتدين.

الهيئة القومية الإسرائيلية الفلسطينية

الوثيقة رقم (٢٠)

برقية من اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني من مصر في ٢٣ آذار (مارس) ١٩٢٢ إلى مندوبي مؤتمر الشرق الأدنى في باريس[1].

(أصل مخطوط)

صـورة البرقيـة

إن اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني لجميع الأحزاب السورية الحرة المجتمعة في جلسة فوق العادة في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٢ بمناسبة اجتماع مؤتمر الشرق الأدنى في باريس.

بناءً على الوعود الصريحة التي أعطيت بالاستقلال للبلاد العربية المنفصلة عن تركيا قبل اشتراكها في الحرب العمومية بجانب الحلفاء وبعد هذا الاشتراك.

ولما كان الحلفاء قد اعترفوا لسكان هذه البلاد في زمن الحرب أنهم من بين الشعوب المحالفة.

وبما أن الحلفاء ما زالوا يحتلون البلاد السورية احتلالاً عسكرياً رغم انتهاء الحرب وخلافاً لكل عدالة ولتصريحاتهم الجلية جلاءً تاماً وقد مزقوا وحدتها الوطنية وعاملوها معاملة بلاد خاضعة بالفتح فقد قررت اللجنة بالإجماع:

١ ـ إعادة الاحتجاج على إبقاء الاحتلال العسكري وعلى تمزيق الوحدة الوطنية باستصناع دول سميت فلسطين وشرق الأردن وجبل الدروز ودمشق ولبنان والعلويين وحلب ودير الزور وكيليكيا إلخ، وذلك خلافاً لرغائب الشعب.

٢ ـ الطلب من المؤتمر المجتمع في باريس لإعادة السلم في الشرق الأدنى أن

---

(١) وثائق الهيئة العربية العليا، ملف ب II، وثيقة رقم (٤٠) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة). انظر أيضاً: أوراق أكرم زعيتر، المصدر السابق، ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨.

يحترم العهود الصريحة المقطوعة للبلاد المذكورة وذلك باحترام حقها في الاستقلال والإبقاء على وحدتها الوطنية مما هو في مقدمة العوامل لإيجاد سلم دائم في الشرق.

٣ ـ أن تقدم للمؤتمر نفسه المطالب التي وضعها المؤتمر السوري الفلسطيني في جنيف وقدمها إلى المجمع الثاني العام لعصبة الأمم وهي:

١ ـ الاعتراف بالاستقلال والسلطان القومي لسورية وللبنان ولفلسطين.

٢ ـ الاعتراف بحق هذه البلاد في أن تتحد معاً بحكومة مدنية مسؤولة أمام مجلس نيابي ينتخبه الشعب وأن تنتظم مع باقي البلاد العربية المستقلة في شكل حلفي (فيدراسيون).

٣ ـ إعلان إلغاء الانتداب حالاً.

٤ ـ جلاء الجنود الفرنسية والإنكليزية عن سورية ولبنان وفلسطين.

٥ ـ إلغاء تصريح بلفور المتعلق بوطن قومي لليهود في فلسطين.

رئيس المؤتمر السوري الفلسطيني

ميشيل لطف الله

الوثيقة رقم (٢١)

البرقيات المتبادلة بين مجلس الوصاية في جمعية الأمم وبين اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني في ١٢ و١٣ أيار (مايو) ١٩٢٢ تضمنت مشروع الوصاية ورفضه من جانب اللجنة[1].

(أصل مخطوط)

المؤتمر السوري الفلسطيني
اللجنة التنفيذية بمصر
٤٥ شارع عابدين ـ تلفون ٧٤٧

مصر ١٢ مايو سنة ١٩٢٢
مصر ـ الأمير ميشيل لطف الله
علمت أن إنكلترا تريد أن تعرض للبحث مشروع الوصاية على فلسطين

رابـــار
رئيس فرع الوصايات في جمعية الأمم
جنيف

جواب اللجنة التنفيذية إلى جمعية الأمم

علمنا أن مجلس جمعية الأمم ينظر في اجتماعه الحالي في الانتدابات فنذكركم بالقرارات التي وضعها المؤتمر السوري الفلسطيني في جنيف سنة ١٩٢١ ورفعها إلى جمعيتكم المحترمة وهي:

١ ـ الاعتراف بالاستقلال والسلطان القومي لسورية وللبنان وفلسطين.

٢ ـ الاعتراف بحق هذه البلاد في أن تتحد معاً بحكومة مدنية مسؤولة أمام

(١) وثائق الهيئة العربية العليا، ملف ب II، وثيقة رقم (٤٢) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

مجلس نيابي ينتخبه الشعب وأن تنتظم مع باقي البلاد العربية المستقلة في شكل حليفي (فيدراسيون).

٣ ـ إلغاء الانتداب حالاً.

٤ ـ جلاء الجنود الفرنسية والإنكليزية من سوريا ولبنان وفلسطين.

٥ ـ إلغاء تصريح بلفور المتعلق بوطن قومي لليهود.

وقد أثبتت سوريا في حوادثها الأخيرة إرادة الأمة في رفض الانتداب وتزيين مساعي الدولة المحتلة لخنق الشعور الوطني فنأمل من مجلسكم المحترم مراعاة حق الأمم في تقرير مصيرها ورغبة سوريا التي أظهرتها مراراً بجميع الطرق المشروعة في طلب الاستقلال ورفضه الوصاية ولا تتحمل تبعة العواقب التي تقع لإصرار قرار مخالف لإرادة الشعب.

رئيس اللجنة التنفيذية	نائب الرئيس	السكرتير العام
ميشيل لطف الله	**محمد رشيد رضا**	**نجيب شقير**

الوثيقة رقم (٢٢)

تقرير من نائب القنصل البريطاني في بيروت سمارت إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٣ أشار فيه إلى اهتمام بريطانيا بوصل فلسطين بلبنان عبر خطوط السكك الحديدية[١].

(أصل مطبوع)

بيروت	**نسخة إلى القدس**
٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٣	**رقم (٦٧)**

سيدي اللورد

لي الشرف أن أقر باستلام رسالة سيادتك رقم (١٦٤) في العاشر منه، وذلك فيما يتعلق بسكة حديد بيروت ـ طرابلس. يظهر أن وضع السكة الحديدية قد أسيء فهمه وذلك من خلال مذكرة غرفة تجارة عبر البحار رقم (١١٥٦٣) الموجودة في رسالة سيادتك.

إن مصالحنا الحالية في إنشاء خط طرابلس ـ حيفا (وليس خط طرابلس ـ بيروت) هي في زيادة الحركة الشمالية الجنوبية والجنوبية الشمالية للركاب والبضاعة. وهكذا فإنها تشكل ازدهاراً بالنسبة لخطوط السكك الحديدية الفلسطينية.

هناك فائض دائم من المسافرين من مصر إلى سوريا والعكس بالعكس وخصوصاً خلال الصيف عندما يجذب لبنان أعداداً ضخمة من المصريين الذين ينشدون البرودة. فإذا كان من المحتمل الوصول بالقطار من القاهرة إلى بيروت في ٢٤ ساعة فلا يوجد أدنى شك بأن الأكثرية الساحقة من المسافرين من وإلى مصر سوف يهجرون طريق البحر ويفضل عليها هذه السكة الحديدية.

---

(١) W. Smart (Beirut) to F.O. No. E 1476, of 31 Dec. 1923, in F.O. 371/10161/31.
(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية F.O غير المنشورة).

في الوقت الحاضر فإن المسافرين القادمين بالبر من القاهرة سوف ينزلون من القطار في حيفا ويكملون رحلتهم في السيارة إلى بيروت فوق طريق وعرة لمدة خمس ساعات. وأكثر من ذلك فإنهم سوف يتركون أمتعتهم الثقيلة في حيفا على أن تتبعهم فيما بعد بطريقة غير لائقة. وفي الوقت نفسه سوف يكون هناك حركة معتبرة نحو الجنوب للمنتجات اللبنانية على طول هذا الخط.

إن خط بيروت ـ دمشق وخط حيفا ـ دمشق والحركات الشرقية الغربية والغربية الشرقية بين بيروت وحيفا كلها لا تستطيع أن تنافس الحركات التي وصفتها من قبل. إنني لا أستطيع أن أفهم لماذا التمازج الإنكليزي ـ الفرنسي يجب أن يؤمن الفرص المتساوية في حال التعارض مع البند الثاني من الانتداب الفرنسي في تلك الحالات.

إن أي شخص له ملء الحرية بالنسبة لهذا البند أن يقدم اقتراحات للحكومة اللبنانية مثل مجموعة الأنجلو ـ فرنسيين مثلها مثل أي شخص آخر.

لقد رأيت أنه من المستحسن أن أقدم هذه التفسيرات كي لا يكون هناك أي سوء فهم بالنسبة للمعنى الصحيح فيما يختص بنا حول ربط شبكة خطوط السكة الحديدية بين القسطنطينية وطرابلس والقاهرة ـ حيفا.

من الواضح والملائم أكثر إذا كان الفرنسيون سيؤمنون الخط المفقود وذلك بإنشاء خط حيفا ـ طرابلس لأن شركة إنكليزية يمكن أن تواجه جميع أنواع الصعوبات في سوريا بالرغم من الحرية النظرية الموجودة في البند الثاني من الانتداب. إن فكرتي في اقتراح التجربة المؤقتة للشركة الإنكليزية هو أن الفرنسيين سيقودون الحركة وسيهتمون بإنشاء خط حيفا ـ طرابلس بأنفسهم أو بتعاوننا، وإذا تركنا هذا الشأن لرغبتهم الخاصة فيخشى عليهم أن يبذلوا جهداً قليلاً في ربط بيروت مع حيفا لأنه من الممكن أن يعتبروا أن هذا الربط سيشكل أذى بالنسبة إليهم.

خادمك الأمين والمطيع

نائب القنصل العام

سمارت

Smart

الوثيقة رقم (٢٣)

تقرير من المندوب السامي البريطاني في القدس هربرت صموئيل إلى وزارة المستعمرات البريطانية في ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٢٤ حول موضوع مد خطوط سكك حديدية بين لبنان وفلسطين واهتمام الفرنسيين بهذا الأمر[١].

(أصل مطبوع)

إدارة الحكومة (سري)

القدس ـ ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٢٤ **المرجع: سياسي رقم (٤٥٠) ب**

سيـدي

١ ـ لي الشرف أن أشير هنا إلى رسالتي السرية بتاريخ ١٠ كانون الثاني (يناير) في موضوع احتمال ضم حيفا إلى بيروت بواسطة السكة الحديدية، وكان جوابك في رسالة سرية في شباط (فبراير) عام ١٩٢٤.

٢ ـ يمكن أن ألاحظ أنه لم يطرح أي سؤال في رسالتي التي استشهدت بها عن النفقات الكبيرة التي تتعرض لها هذه الحكومة لإنشاء خط فسيح من حيفا إلى الحدود. لقد طرحت المسألة طبقاً للواقع لأن حركة السكة الحديدية في سوريا هي لربط سكة بيروت ـ طرابلس والتي هي قيد الدرس الآن.

٣ ـ التصحيح لهذا الافتراض قد يوطد بواسطة إيصال رسالة من القنصل الفرنسي العام في القدس والتي يسأل فيها عن إذن لفرقة سكة حديدية فرنسية لإدارة مسافة قصيرة على الحدود للاتصال مع مشروع لإنشاء سكة حديدية من بيروت إلى الحدود السورية الفلسطينية.

٤ ـ من الملاحظ أيضاً أن القنصل الفرنسي العام يشير إلى احتمال قوي لهذه

---

(١) H. Samuel (Jerusalem) to Thomas (Colonial office) No. E 2756, of 28 Feb. 1924, in F.O. 371/10161/31.

(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية F.O. غير المنشورة).

الحكومة أن تباشر في وقت قريب بمد هذا الخط حتى حيفا.

٥ ـ لقد أعلمت القنصل الفرنسي أنه لا يوجد أي اعتراض لفرقة السكة الحديدية التي تعمل في منطقة فلسطين على ما طلب منها. وسأكون مسروراً لنصيحتك التي بها سأستطيع أن أرد عن أي سؤال يوجه إليّ بالنسبة لمد سكة حديد بيروت رأس الناقورة حتى حيفا.

المندوب السامي العام

هربرت صموئيل

H. Samuel

الوثيقة رقم (٢٤)

جواب محمد أمين الحسيني ـ رئيس المجلس الإسلامي في القدس ـ إلى محمد جميل بيهم ـ رئيس اتحاد الشبيبة الإسلامية ـ في ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٩ شاكراً جهود الجمعية من أجل فلسطين وطالباً المعونة المالية والسياسية من أبناء سوريا الشمالية[١].

(أصل مطبوع)

المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى
القدس الشريف

حضرة الوطني المفضال الأستاذ العلامة محمد جميل بك بيهم المحترم

بيروت ـ صندوق البريد (٦٤١)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. أما بعد فقد تلقيت كتابكم المؤرخ في ٦ أيلول ٩٢٩، وشكرت لحضرتكم ما جاء فيه من صدق العواطف القومية وروح التشارك في ما نزل بسورية الجنوبية من النائبة في هذه الأيام، وشكرت لجمعية اتحاد الشبيبة الإسلامية ما أظهرته من الاستعداد للمواساة وتخفيف النازلة. كما أني شكرت لكل من تفضل بمشاركة إخوانه أهل فلسطين.

أما تفضلكم بالاقتراح وهو إرسال بعثة طبية، فأود استئذانكم في إبداء الرأي في هذا، وهو أن جمع الإعانات من أهل الغيرة والحمية، وإرسال ذلك إلى اللجنة العامة في القدس، يكون خيره أقرب تناولاً من إرسال بعثة طبية. وقد كان من غيرة الأطباء في فلسطين واهتمام دائرة الصحة هنا ما جعل جرحى المسلمين ينالون الإسعاف الطبي والمداواة على وجه كاف، وقد بقيت الحاجة إلى إعانة عائلات الشهداء

---

(١) محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩١١ ـ ١٩٦٥، الملف ٣، ص ٣٢ ـ ٣٣ (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة).

والجرحى، فإذا تفضلتم وجميع الإخوان الكرام بالعناية بهذا تكونون قد مددتم إلى إخوانكم يد العون المباركة يتقبلونها بعظيم الشكر والامتنان.

ثم إني أود أن أوجه عنايتكم إلى مسألة مهمة وهي أن الصهيونيين آخذون بنشر دعاية عالمية ليظهروا أمام العالم أنهم قوم مظلومون، سلب حقهم واعتدي عليهم، أي أنهم يبنون دعايتهم على ضد الواقع ونقيضه تماماً.

وفي مثل هذه الظروف تود فلسطين لو ظلت المؤازرة المعنوية من إخوانها أهل سورية الشمالية قائمة مستمرة، ولا سيما فإن لجنة التحقيق ستصل إلى هنا عما قريب. وحينئذٍ إذا كان من الممكن أن ترفع سورية الشمالية صوتها الكريم بالعطف على فلسطين، فإن ذلك يبرهن للجنة أن سورية الجنوبية ليست بعزلة عن شقيقتها القريبة ولا عن شقيقاتها اللواتي هن أبعد قليلاً كالعراق والحجاز ونجد.

هذا ما وددت بيانه لحضرتكم مكرراً باسم المسلمين الشكر الجزيل، داعياً الله سبحانه وتعالى أن يوحد جميع قوانا لصيانة حقنا بإذن الله وحوله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

٨ ربيع الثاني ١٣٤٨
١٢ أيلول ١٩٢٩

محمد أمين الحسيني
رئيس المجلس الإسلامي الأعلى

الوثيقة رقم (٢٥)

جواب محمد أمين الحسيني إلى محمد جميل بيهم في ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٩ شكره فيه على خدمة القضية الفلسطينية طالباً منه الاستمرار في تفنيد مزاعم الصهيونية[١].

(أصل مطبوع)

المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى
القدس الشريف

حضرة الأخ المفضال رئيس جمعية اتحاد الشبيبة الإسلامية المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد فقد أخذنا كتابكم الكريم المؤرخ في ١٥ ربيع الثاني ٣٤٨، فشكرنا لكم ولإخواننا أعضاء جمعية اتحاد الشبيبة الإسلامية حسن اهتمامكم ومؤازرتكم وما قمتم وتقومون به من جليل الأعمال في سبيل القضية الفلسطينية، وقد حمدنا لكم البرنامج الذي قررتموه في بعث الرسائل إلى المقامات الدينية العليا وسواها في العالم ووضع رسالة جامعة عن بهتان مزاعم الصهيونية وحقيقة مواقف الوطنيين. إن الاستمرار في النشر والدعاية وتكذيب مفتريات اليهود هو من أجلّ الأعمال وأنفعها في قضيتنا، وإننا نبعث إليكم بما تيسر لنا الآن مما يمكن أن يساعد في هذا الموضوع وترون في الصفحة الثالثة من بيان البراق الشريف أقوال بعض زعماء اليهود التي تدل على مطامعهم الرهيبة.

على أننا سنوافيكم بعد بما يتيسر لنا أيضاً، حفظكم الله وشكر لكم سعيكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

١٩ ربيع الأول ٣٤٨
٢٣ أيلول ٩٢٩

رئيس المجلس الإسلامي الأعلى
محمد أمين الحسيني

---

(١) محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩١١ ـ ١٩٦٥، الملف ٣، ص ٣٤ (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة).

الوثيقة رقم (٢٦)

بيان تهدئة من بعض وجهاء وزعماء فلسطين إلى الشعب الفلسطيني في ٢٤ آب (أغسطس) ١٩٢٩، وذلك لتهدئة الخواطر ولحقن الدماء بمناسبة الاضطرابات القائمة[1].

(أصل مطبوع)

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان إلى إخواننا العرب

بمناسبة الفتنة المؤسفة التي حدثت بالأمس راجت إشاعات كثيرة وأراجيف مختلفة بأن الحكومة جندت بعض اليهود وقلدتهم سلاحاً وأنها أعادت الجنود اليهود الذين كانوا في الخدمة أثناء الحرب العامة. وأن جنود الحكومة إنما تطلق النار على العرب دون غيرهم.

ولما راجعنا الحكومة مستعلمين عن صحة هذه الإشاعات أكدت لنا وتحققنا بأن لا صحة مطلقاً لذلك وأنها لم تقلد سلاحاً لأحد من اليهود وأنها لا تتحيز مطلقاً لفريق دون آخر بل تحافظ على الأمن وتقوم بواجبها كحكومة حيادية قبل كل شيء، فلا تطلق النار على العرب دون غيرهم، ولكنها تحمي الأرواح وتحافظ على النفوس بدون تحيز، وقد تحققنا أنها كررت تلك الأوامر على الجنود.

وبناءً على ذلك ورغبة في حقن الدماء وصيانة الأنفس نطلب منكم أيها العرب باسم مصلحة البلاد التي تهمكم قبل كل اعتبار أن تعملوا جميعاً بإخلاص لحسم الفتنة وحقن الدماء وصيانة الأرواح. ونرجو منكم جميعاً الإخلاد إلى السكينة والهدوء وبذل الجهد في المساعدة على إقرار الأمن وعدم الإصغاء إلى مثل هذه الإشاعات

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ب IV، وثيقة رقم (٤) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

والأراجيف المختلفة وأن تثقوا بأننا باذلون كل جهد في تحقيق مطالبكم وأمانيكم الوطنية بالطرق السلمية فتذرعوا بالحلم والحكمة والصبر وإن الله مع الصابرين.

رئيس المجلس الإسلامي الأعلى
محمد أمين الحسيني

رئيس اللجنة التنفيذية
موسى كاظم الحسيني

رئيس بلدية القدس
راغب النشاشيبي

عارف الدجاني

محمود الدجاني
إسحاق الشهابي

عضو محكمة الاستئناف
مصطفى الخالدي

القدس في ١٩ ربيع الأول سنة ١٣٤٨ و ٢٤ آب سنة ١٩٢٩
مطبعة دير الروم الأرثوذكس بالقدس

الوثيقة رقم (٢٧)

جواب محمد أمين الحسيني إلى محمد جميل بيهم في ٨ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٢٩ مؤيداً جهود بيهم ورسائله إلى رجال الدين المسيحيين في العالم[١].

(أصل مطبوع)

المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى
القدس الشريف

حضرة الوطني المفضال الأستاذ العلامة محمد جميل بك بيهم المحترم
بيروت

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أما بعد، فقد أخذت كتابكم المؤرخ في ٢٤ أيلول ٩٢٩ ومعه نسخة من الكتاب الذي بعثتم به إلى رئيس أساقفة كنتربري، ونسخة من الكتاب الذي بعثتم به أيضاً إلى البابا، وكان ذلك في محله ودالاً على معنى العطف والتضامن، فجزاكم الله خير الجزاء، وقد ترجمت صورة الكتاب لتنشر في الصحف العربية.

أما كتابكم المؤرخ في ١٥ ربيع الثاني ٣٤٨ ـ ١٩ أيلول ٩٢٩، فقد أجبنا حضرتكم عليه في ١٩ ربيع الثاني ٣٤٨ ـ ٢٣ أيلول ٩٢٩.

هذا ونرجو أن تتفضلوا على الدوام بمواصلتنا بالإعلام والأنباء لنكون على بينة من الأمور الجوهرية. والسلام عليكم.

٥ جمادى الأولى ٣٤٨ — **محمد أمين الحسيني**
٨ تشرين الأول ٩٢٩

---

(١) محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩١١ ـ ١٩٦٥، الملف ٣، ص ٣٥ (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة).

الوثيقة رقم (٢٨)

جواب محمد أمين الحسيني إلى محمد جميل بيهم في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٩ شاكراً جهود اتحاد الشبيبة الإسلامية من أجل فلسطين لدى الهيئات البريطانية والدولية[١].

(أصل مطبوع)

المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى
القدس الشريف

حضرة الكريم المفضال محمد جميل بك بيهم المحترم
جمعية اتحاد الشبيبة الإسلامية
بيروت

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد فقد حظينا بكتابكم الكريم المؤرخ في ١٥ جمادى الثانية ٣٤٨ الحاوي صور البرقيات المرسلة من جمعيتكم الموقرة إلى المندوب السامي في القدس وجمعية الأمم في جنيف ووزارة المستعمرات والخارجية والبرلمان الإنكليزي تتضمن الاحتجاج بشأن قضية البراق الشريف.

إننا باسم إخوانكم عرب فلسطين نشكر لحضرتكم ولجمعية اتحاد الشبان المسلمين في بيروت ولجميع إخواننا العاملين معكم هذه المؤازرة والعطف والمعونة في حفظ أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين. حياكم الله وأكثر من أمثالكم العاملين وحفظكم ذخراً للوطن والدين وجزاكم أحسن الجزاء.

والسلام عليكم.

١٠ جمادى الثانية ٣٤٨
١٢ تشرين الثاني ٩٢٩

رئيس المجلس الإسلامي الأعلى
محمد أمين الحسيني

---

(١) محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩١١ ـ ١٩٦٥، الملف ٣، ص ٣٦ (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة).

الوثيقة رقم (٢٩)

رسالة محمد أمين الحسيني إلى محمد جميل بيهم في أواخر عام ١٩٣٢ أخبره فيها عن النية لإنشاء جامعة المسجد الأقصى وطالباً الدعم المادي[١].

(أصل مطبوع)

المكتب الدائمي
للمؤتمر الإسلامي العام
بيت المقدس
صندوق البريد: ٣٥٧ ـ التلفون: ١٢٨٢

العنوان البرقي: الإسلامي
الرقم: ١٧٨٦/ج
التاريخ: ١٣ شعبان ١٣٥١

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة السري الكبير والعالم المفضال محمد جميل بك بيهم المحترم ـ بيروت

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد، فإن من دواعي الاغتباط ظهور النجاح المستمر في أعمال المكتب الدائمي للمؤتمر الإسلامي العام وقيامه بالواجب الموكول إليه بدؤوب واهتمام يتفقان مع المصلحة الإسلامية العامة التي تترمق الأمة بنتائجها الحسنة، وأنه لمما يضاعف هذا الاغتباط ذانك القراران الخطيران اللذان أصدرهما المجلس الإسلامي الأعلى يوم ٢٨ نوڤمبر الماضي بشأن تخصيص فندق الأوقاف الكبير في القدس (وثمنه يساوي مئة ألف جنيه) إلى إحدى كليات جامعة المسجد الأقصى المنوي إنشاؤها، باستعداد المجلس أيضاً للاشتراك في نفقاتها السنوية.

---

(١) محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩١١ ـ ١٩٦٥، الملف ٣، ص ٥٤ (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة).

وبالنظر لضرورة التعاون في خدمة هذه المصلحة الإسلامية الكبرى، رأينا أن نرجع إلى أمثالكم من سروات الأمة الذين أبدوا كل حمية وفضل فنذكركم بالوعد الكريم الذي تفضلتم به في كتابكم المؤرخ ١ تموز الماضي مؤملين أن يكون للأعمال الإسلامية المشتركة نصيب من بركم المأثور ورفدكم الطيب. جزاكم الله عن الإسلام خيراً وأتاكم من المعروف والفضل كل مزيد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

رئيس المؤتمر

محمد أمين الحسيني

الوثيقة رقم (٣٠)

تقرير من القنصل البريطاني في دمشق إلى السكرتير العام في وزارة الخارجية البريطانية جون سيمون في ٢٤ آذار (مارس) ١٩٣٤ أوضح فيه كيفية انتقال أراضي عبد الرحمن باشا اليوسف إلى الحركة الصهيونية[1].

(أصل مطبوع)

رقم ٢٣
٢/ ٥/ ٣٤

القنصلية البريطانية
دمشق
٢٤ آذار (مارس) ١٩٣٤

سيـدي

لي الشرف أن أنقل لك نص المادتين رقم (١٦) و (١٧) في ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٤ حيث أن سيطرة الحكومة قد ظهرت عبر نقل ملكية الأراضي للأجانب على الحدود بين سوريا ولبنان وبين فلسطين وشرقي الأردن.

لقد فهمت أن مصدر ذلك يمكن أن نجده في بيع ورثة عبد الرحمن باشا اليوسف للصندوق القومي الصهيوني قطعة أرض واسعة تعرف باسم «البطيحة» في منطقة الزاوية على طرف بحر الجليل. كما أن الأنباء عن نقل الأراضي في سوريا إلى منظمة صهيونية قد أثارت عاصفة قوية معادية من الرأي العام. وبالرغم من ذلك فقد أُعلمت بأن صك البيع قد وُقع ودفع المبلغ وقدره أربعون ألف ليرة ذهبية تركية (أي حوالي خمسة وسبعون ألف جنيه استرليني) وهذا من قيمة المشترى العام وهو مائة وخمسون ألف ليرة تركية ذهبية (حوالي ٢٦١ ألف جنيه استرليني).

لقد تداولوا في دمشق بأن الصهاينة قد أجروا مساومة ممتازة بشرط أن ينجحوا بالاستمتاع في الممتلكات. يجب أن تتمعن بالفقرة الأخيرة من هذه الوثيقة.

سأرسل نسخاً من هذا الكتاب إلى عمان والقدس.

لي الشرف بتقديم فائق احترامي وتقديري
خادمك المطيع القنصل البريطاني العام في دمشق

---

(١) British consulate (Damascus) to F.O. No. 23, of 24 March 1934 in F.O. 371/17946/31.
(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية .F.O غير المنشورة).

الوثيقة رقم (٣١)

رسالة بطريرك الموارنة أنطون عريضة إلى عمدة الجمعيات الاثنتي عشرة اليهودية في الأرجنتين في ١٠ نيسان (أبريل) ١٩٣٤ أعرب فيها عن محبته وتأييده للأمة اليهودية[١].

(أصل مخطوط)

عدد ٨٥

بطريركية الموارنة الأنطاكية
PATRIARCHATUS ANTIOCHEOUS
MARONITARUM

حضرة عمدة الجمعيات الاثنتي عشرة اليهودية
في الأرجنتين وجميع أعضائها المحترمين

بابرك آن تلقينا شواهد شعوركم الممتاز نحونا تحريركم اللطيف المعرب عما تكنه قلوبكم الطيبة من عبارات الشكر والامتنان لما أظهرنا نحو أمة اليهود الكريمة من العطف في آن الاضطهاد الذي لم يكن له مبرر، والرسم الذي صوّرته قريحتكم الوقادة عربون الولاء والمحبة سيحفظ في الكرسي البطريركي للذكر المؤبد.

أما نحن فقد رأينا أنه من الواجب الإنساني والمحبة الأخوية والعلائق التاريخية والدينية التي تربطنا بكم أن نرفع صوتنا عالياً بالاحتجاج على ما ينابكم من الاضطهاد المكروه، ونظهر لكم عطفنا ورغبتنا فيما يأول لخيركم وراحتكم، كما أننا مستعدون أن نؤازركم مع ضعفنا في كل ما يأول لخير أمتكم ونجاحها سالكين بذلك على خطة الإنجيل المقدس وطريقة سلفائنا البطاركة. ونود من كل قلبنا أن تزداد علائق الوداد بيننا وبينكم سائلين المولى المتعال أن يحقق الآمال ويحسن توفيقكم مدى الأجيال.

صدر عن كرسينا في بكركي ١٠ نيسان سنة ١٩٣٤

الحقير
أنطون بطرس
بطريرك أنطاكية وسائر المشرق

---

(١) مجموعة محمد جميل بيهم الوثائقية ـ غير مصنفة. (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة).

الوثيقة رقم (٣٢)

فتوى صادرة من الشيخ محمد رشيد رضا في عام ١٩٣٤ حول تحريم الشرع الإسلامي لبيع الأراضي لليهود[١].

(أصل مطبوع)

فتوى خطيرة لحجة الإسلام سماحة العلامة السيد محمد رشيد رضا بشأن من يساعد اليهود على امتلاك فلسطين

بسم الله الرحمن الرحيم

ربي آتني حكماً وفهماً وعلمني من لدنك علماً. أما بعد فإن حكم الإسلام في عمل الإنكليز واليهود الصهيونيين في فلسطين حكم قوم من أهل الحرب أغاروا على وطن من دار الإسلام فاستولوا عليه بالقوة واستبدوا بأمر الملك فيه، وشرعوا في انتزاع رقبة أرضه من أهله بتدابير منظمة ليسلبوهم الملك (بكسر الميم) كما سلبوهم الملك (بضمها) وحكم من يساعدهم على عملهم هذا (امتلاك الأرض) بأي نوع من أنواع المساعدة وأية صورة من صورها الرسمية (كالبيع) وغير الرسمية (كالترغيب) حكم الخائن لأمته وبلاده، العدو لله ولرسوله وللمؤمنين، الموالي لأعدائهم وخصومهم في ملكهم ومليكهم، لا فرق بينه وبين المجاهد معهم للمسلمين بماله ونفسه، فالذي يبيع أرضه لليهود الصهيونيين في فلسطين والذي يسعى في شراء أرض غيره لهم من سمسار وغيره كالذي يساعد أي قوم من الأجانب على قومه فيما

(١) وثائق الهيئة العربية العليا، ملف ب II، وثيقة رقم (٢٧) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

يحاولون من فتح بلادهم بالسيف والنار وامتلاك أوطانهم، بل أقول ولا أخاف في الله لومة لائم، ولا إيذاء ظالم إن هذا الشرع من فتح الأجنبـي لدار الإسلام هو شر من كل ما سبقه من أمثاله من الفتوح الحربية السياسية والدينية على اختلاف أسمائها في هذا العصر، لأنه سلب لحق أهل الوطن من ملك بلادهم وحكمها ولحقهم في ملك أرضها لأجل طردهم منها، وأن المعلوم بالبداهة أنه إذا بقي لنا ملك الأرض تيسر لنا إعادة ملك الحكم، وإلا فقدناهما معاً. هذا وإن فقد فلسطين خطر على بلاد أمتنا المجاورة لهذا الوطن منها. فقد صار من المعلوم بالضرورة لأهل فلسطين والمجاورين لهم ولكل العارفين بما يجري فيها، من عزم اليهود على تأسيس الوطن القومي الإسرائيلي واستعادة ملك سليمان بقوة المال الذي هم أقطاب دولته الاقتصادية وبقوة الدولة البريطانية الحربية. إن هذا الخطر سيسري إلى شرق الأردن وسورية والحجاز والعراق، بل هو خطر سينتقل من سيناء إلى مصر. وجملة القول إن الصهيونية البريطانية خطر على الأمة العربية في جميع أوطانها الآسيوية وفي دينها ودنياها، فلا يعقل أن يساعدهم عليه عربـي غير خائن لقومه ووطنه، ولا مسلم يؤمن بالله تعالى وبكتابه العزيز ورسوله محمد خاتم النبيين، صلوات الله عليه وعلى آله وأصحابه بل يجب على كل مسلم أن يبذل كل ما يستطيع من جهد في مقاومة هذا الفتح ووجوبه آكد على الأقرب فالأقرب. وأهون أسباب المقاومة وطرقها المقاومة السلبية وأسهلها الامتناع من بيع أرض الوطن لليهود، فإنه دون كل ما يجب من الجهاد بالمال والنفس الذي يبذلونه هم في سلب بلادنا وملكنا منا.

ومن المقرر في الشرع أنهم إن أخذوها وجب على المسلمين في جملتهم بذل أموالهم وأنفسهم في سبيل استعادتها، فهل يعقل أن يبيح لنا هذا الشرع تمهيد السبيل لامتلاكهم إياها بأخذ شيء من المال منهم، وهو معلوم باليقين، لأجل أن يوجب علينا بذل أضعاف هذا المال مع الأنفس لأجل إعادتها لنا وهو مشكوك فيه لأنه يتوقف على وحدة الأمة العربية وتحديد قوميتها بالطرق العصرية، وأن يكون ذلك لها وقلب بلادها وشرايين دم الحياة فيها في قبضة غيرها؟ فالذي يبيع أرضه لليهود في فلسطين أو في شرق الأردن يعد جانياً على الأمة العربية كلها لا على فلسطين وحدها.

ولا عذر لأحد بالفقر والحاجة إلى المال للنفقة على العيال، فإذا كان الشرع

يبيح السؤال المحرم عند الحاجة الشديدة، ويبيح أكل الميتة والدم ولحم الخنزير للاضطرار، وقد يبيح الغصب والسرقة للرغيف الذي يسد الرمق ويقي الجائع من الموت بنية التعويض، فإن هذا الشرع لا يبيح لمسلم ببيع بلاده وخيانة وطنه وملته لأجل النفقة على العيال ولو وصل إلى درجة الاضطرار، إن فرضنا أن الاضطرار إلى القوت الذي يسد الرمق يصل إلى حيث لا يمكن إزالته إلا بالبيع لليهود وسائر أنواع الخيانة. فالاضطرار الذي يبيح أمثال ما ذكرنا من المحظورات أمر يعرض للشخص الذي أشرف على الموت من الجوع وهو يزول برغيف واحد مثلاً وله طرق ووسائل كثيرة.

وإنني أعتقد أن الذين باعوا أرضهم لهم لم يكونوا يعلمون أن بيعها خيانة لله ولرسوله ولدينه وللأمة كلها كخيانة الحرب مع الأعداء لتمليكهم دار الإسلام وإذلال أهلها وهذا أشد أنواعها ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون، واعلموا إنما أموالكم وأولادكم فتنة وإن الله عنده أجر عظيم﴾.

الوثيقة رقم (٣٣)

فتوى صادرة عن المفتي محمد أمين الحسيني عام ١٩٣٤ حول تحريم الشرع الإسلامي لتمليك وبيع الأراضي لليهود لما فيه خطر على الأراضي المقدسة[١].

(أصل مطبوع)

فتوى خطيرة لسماحة المفتي الأكبر السيد أمين الحسيني رئيس المجلس الإسلامي الأعلى

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون واعلموا إنما أموالكم وأولادكم فتنة وإن الله عنده أجر عظيم﴾.

أيها المؤمنون

إن تمليك الأرض بفلسطين للصهيونيين الذين ظهرت نياتهم الرهيبة ووضحت مقاصدهم الخطيرة يؤدي حتماً إلى محو أثر المسلمين وإطفاء نور الإسلام والعرب من هذه البلاد المقدسة. وإنكم لتشاهدون الآن بأعينكم وتلمسون بأيديكم هذه الحقيقة جلية، فهؤلاء الكثيرون من إخوانكم الذين تسربت أراضيهم إلى الصهيونيين قد أصبحوا بلا مأوى ولا مورد عيش، ولم يبق أمامهم إلا الجلاء عن هذه البلاد مخلفين وراءهم ذكريات الماضي المجيد بالحزن والأسى تاركين أرضهم وديارهم إلى حيث يموتون جوعاً مشردين في الآفاق.

أيها المؤمنون

إن هذه البلاد المقدسة التي فيها أولى القبلتين وثالث المسجدين، والتي إليها

---

(١) وثائق الهيئة العربية العليا، ملف ب II، وثيقة رقم (٢٢) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

الإسراء ومنها المعراج بنبيكم محمد ﷺ، والتي جبلت تربتها بدماء المجاهدين الأبرار من المسلمين، وحفلت أرضها بالكثير من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، والتي كل شبر من أرضها فيه أثر من آثارهم الصالحة ومأثرة من مآثرهم الخالدة، بقيت على الدهر مصطبغة بصبغة الإسلام شاهدة (بأن لا إله إلا الله محمد رسول الله) إن هذه البلاد المقدسة الحافلة بجميع ذلك هي أمانة الله ورسوله والمسلمين جميعاً في أعناقكم وإن في بيع كل شبر من أرضها للصهيونيين خيانة لله ولرسوله وللمسلمين جميعاً، وإطفاء لنور الإسلام في الأرض المقدسة ومساعدة على إخراج المسلمين من ديارهم.

أيها المؤمنون

إن الله سبحانه وتعالى قد بيّن لكم إنما أموالكم وأولادكم فتنة، فلا يكن حكم المال دافعاً ومغرياً لكم على خيانته وخيانة رسوله وخيانة أماناتكم وأنفسكم فإن في ذلك الخسران المبين لحالكم وحال أولادكم ووبالاً عليكم في دنياكم وآخرتكم. واعلموا أن إثم بيع الأرض في فلسطين عظيم لأنه أصبح بالنسبة لكل فلسطيني بيعاً صادراً من عالم بنتيجته راض بها فهو يستلزم الكفر والارتداد عن دين الله والعياذ بالله ﴿يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم واعلموا أن الله يحول بين المرء وقلبه وأنه إليه تحشرون. واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة واعلموا أن الله شديد العقاب﴾.

أيها المسلمون

إن الله سبحانه وتعالى قد قرن الذين يخرجون المسلمين من ديارهم والذين يظاهرون على إخراجهم بالذين يقاتلون المسلمين في دينهم حيث يقول تعالى: ﴿لا ينهاكم الله عن الذين يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين، إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم إن تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون﴾ ولا يخفى ما في الآية الكريمة من تشنيع أمر العاملين على إخراج المسلمين أو المساعدين على إخراجهم من ديارهم يجعلهم مقرونين بمن يقاتلون لمحو الدين الإسلامي وصد الناس عنه. فهذه فلسطين هي بلد للمسلمين ومظاهر على

إخراجهم منها. وقد نهانا الله سبحانه وتعالى بصريح الآية عن أن يتولى مثل هؤلاء وأزواجكم أو عشيرتكم ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا آباءكم وإخوانكم أولياء إن استحبوا الكفر عن الإيمان ومن يتولهم منكم فأولئك هم الظالمون﴾. ﴿قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتى يأتي الله بأمره والله لا يهدي القوم الفاسقين﴾.

أيها الإخوان

إننا نهيب بالمسلمين والعرب جميعاً إلى تحذير بعضهم بعضاً من بيع الأرض للصهيونيين وأن يعملوا جميعاً على إزالة هذا المنكر العظيم الذي من شأنه أن يطفىء نور الإسلام ويمحو أثر المسلمين والعرب من هذه الأرض المقدسة. وليتقوا بذلك فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة، ونهيب بالأعيان والزعماء والرؤساء والعلماء. والجملة تجميع ذوي الكلمة والتأثير ليقوموا بواجبهم نحو هذا الأمر وينفروا لحض المسلمين على التمسك بأراضيهم ويعلنوا لهم حكم الله فيمن باع للصهيونيين مباشرة أو بالواسطة، وفيمن توسط أو سمسر بالفعل أو بالقول وفيمن يسهل أمر هذا البيع بأية وسيلة ﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون﴾ والله يهدي إلى سواء السبيل وحسبنا الله ونعم الوكيل.

الوثيقة رقم (٣٤)

فتوى صادرة من الشيخ محمد سليمان القادري الجشتي رئيس جمعية علماء الهند عام ١٩٣٤ أكد فيها على عدم جواز بيع الأراضي لليهود[١].

(أصل مطبوع)

فتوى رئيس جمعية العلماء المركزية في الهند

إن المسلمين الذين يبيعون أراضي فلسطين المقدسة لليهود في أيامنا هذه أو يتوسطون بهذا الفعل القبيح مع أنهم علموا بأن اليهود لا يشترونها إلا لجلاء المسلمين عن تلك الأرض المقدسة وتبديل الهيكل مكان المسجد الأقصى وتشكيل دولة يهودية فإنهم عند الله ممن حاربوا الإسلام وسالموا الكفر وظاهروا أعداء الإسلام ﴿أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين﴾ ولا يكون جزاؤهم إلا نار جهنم. وأظن العلماء الذين أفتوا بكفرهم ومنعوا المسلمين من الصلاة عليهم ودفنهم في مقابر المسلمين زجراً عليهم وعبرة لغيرهم قد أصابوا في فتياهم ولهم أجران.

١٣٥٢

١٩٣٤

محمد سليمان القادر الجشتي

رئيس جمعية العلماء المركزية للهند

بكاتفور

---

(١) وثائق الهيئة العربية العليا، ملف ب II، وثيقة رقم (٢٣) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

الوثيقة رقم (٣٥)

احتجاج الجمعية الإسلامية في فلسطين لدى المندوب السامي البريطاني في شباط (فبراير) ١٩٣٥ بسبب قتل العرب وانتزاع أراضيهم وتسليمها لليهود[١].

(أصل مطبوع)

إلى فخامة المندوب السامي

اطلعت الجمعية الإسلامية بحيفا على البلاغ الرسمي الذي أذاعته السلطة عن مقتل شاب من عرب الزبيدات أثناء محاولة الحكومة إخراجهم من بعض أراضيهم وتسليمها لليهود. هذا عدا عما تداولته الألسنة من أن هناك عدداً من الجرحى بين رجال ونساء وشبان.

هذه مأساة جديدة يسجلها العرب في تاريخ قضيتهم الوطنية ولقد كان لها أسوأ أثر في النفوس وأصبح يعتقد الرأي العام أن السلطة دائبة على إفناء الشعب العربي في فلسطين بجميع الوسائل الفعالة كما أوضحت الجمعية الإسلامية ذلك مفصلاً في تقريرها المرفوع لفخامتكم في المدة الأخيرة.

إن تكرر هذه الحوادث المؤلمة يزيد الأفكار قلقاً واضطراباً فإذا لم تضع الحكومة حداً لسياستها الحاضرة فإن العاقبة ستكون ولا ريب خطراً على الأمن العام في هذه البلاد.

شباط سنة ١٩٣٥   **الجمعية الإسلامية**

---

(١) وثائق الهيئة العربية العليا، ملف ب II، وثيقة رقم (٢٨) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

الوثيقة رقم (٣٦)

كتاب اتحاد الشبيبة الإسلامية إلى أحمد حلمي باشا ـ أحد الزعامات الفلسطينية ـ تضمن ضرورة تسوية النزاعات الفلسطينية بسبب الأخطار المحدقة بفلسطين في أيار (مايو) ١٩٣٥[1].

(أصل مطبوع)

حضرة الاقتصادي الكبير صاحب العطوفة أحمد حلمي باشا الأفخم

سيـدي:

تراقب سوريا الشمالية بأعين ملؤها الحزن وقلوب طافحة بالخوف من التنازع الحزبـي الذي يتفاقم يوماً بعد يوم في شقيقتها فلسطين، وهو تنازع نعيذ البلاد من شره، لا تقتصر عاقبته على تهديم أركان الجبهات الوطنية العربية المقاومة، بل تتعداها إلى تصغير رجالات الوطن بأعين الرعية المكافحة، فضلاً عن تسهيل شأنهم بأعين الأخصام. بل إن هذا التنازع الذي تسود سماؤه غيوم المتاعب وكشف العورات لما يثبط همم العاملين ويضعف اعتماد المكافحين على أنفسهم فيساعد كل ذلك على ضياع القضية التي ما زالوا يدافعون عنها منذ سبع عشرة سنة أشد دفاع وأشرفه. ويجري كل هذا في وقت استفحل فيه الخطر على البلاد المقدسة استفحالاً لم نعهده من وقت استشرى فيه الأعداء واستهانوا بنا متحدين فشرعوا يكتسحونا كتائب وراء كتائب تغذيها الأموال وتثير حماسها الأمال.

لذلك عقد الشباب المسلم جلسة عامة في نادي جمعية الشبيبة الإسلامية أعربوا فيها عن حزنهم المفجع لهذا التنازع في اليوم العصيب، وبسطوا فيها جزعهم أن يؤدي هذا التخاصم الشخصي إلى إحلال الخوف واليأس محل الإعجاب بما تتحلى به الكتلة العربية الإسلامية من نشاط وحكمة في كفاحها عن أولى القبلتين ومهد سيد

---

(١) مجموعة محمد جميل بيهم الوثائقية ـ غير مصنفة. (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة).

النصرانية، فقررت هذه الجمعية أن تعلن حزنها وخوفها من مغبة هذا التنازع والتخاصم، وأن تتقدم إلى هيئة رشيدة من الحكمة والحياد تتوسطها لتوحيد الصفوف والتأليف بين القلوب.

ولما كانت فلسطين تضم عدداً كبيراً من رجالات الإصلاح، وكنتم في مقدمة الذين يتمتعون في الثقة العامة رأينا أن نوجه إليهم هذا الرجاء بواسطتكم آملين أن تتعاونوا على حفظ كرامة العرب وسمعة العرب والإسلام مبتدئين سعيكم المشكور بالرجاء إلى الصحف أن تتهادن وتكنّ عن هذه المثالب والانتقادات وأن تتفاضل بالضغط على العواطف في سبيل المصلحة العامة. وإنا لنعيذ فلسطين أن تمثل في هذا العصر الدور الذي ارتكبته قسطنطينية يوم طوقها السلطان محمد الفاتح، إذ تنازع المؤتمرون في آياصوفيا على التقدم في المقاعد وتنازع الشعب من ورائهم، فكانت عاصمة البيزنطيين لقمة سائغة للفاتحين.

إنا لنعيذها من مثل هذا التنازع لأن الفاتحين ليسوا أقل خطراً لأن منهم عهد قسطنطين در اكـوزس قيصر بيزنطة، ولأن قبلة المسلمين الأولى ومهد المسيحية أحوج اليوم إلى تضحية العواطف الشخصية وترك المصالح الذاتية من أي عهد آخر في سبيل توقيف الخطر المداهم. وإن جمعية اتحاد الشبيبة الإسلامية لترجو أن تجد عطوفتكم في إخلاص إخواننا المتخاصمين معونة لكم على هذه المهمة التي تعتبرها يسيرة استناداً إلى ما نعرفه من تضحياتهم الكثيرة السابقة، ولما نعلمه من كلمتكم النافذة آملة أن تكون جمعيات شبان المسلمين وفتيانها الغُيَّر الميامين الذين لا يساهمون قط إلا في مصلحة الإسلام والعرب أجناداً أقوياء لإصلاح ذات البين وتوحيد الصفوف وتقوية جبهات الكفاح «والله في عون العبد ما زال العبد في عون أخيه».

وتفضلوا يا سيدي بقبول فائق احترامنا

رئيس جمعية اتحاد الشبيبة الإسلامية

محمد جميل بيهم

الوثيقة رقم (٣٧)

جواب أحمد حلمي باشا ـ أحد الزعامات الفلسطينية ـ إلى محمد جميل بيهم ـ رئيس اتحاد الشبيبة الإسلامية في لبنان ـ في ٢٨ أيار (مايو) ١٩٣٥ طمأنه فيه من أن الخلافات بين القيادات الفلسطينية في طريق الحل[1].

(أصل مطبوع)

البنك العربـي	**العنوان التلغرافي : بنكعربي**
شركة محدودة الأسهم	**الهاتف : ١١٣٥**
القدس	**صندوق البريد : ٣٣٥**
الرقم:	**التاريخ : ٢٥ صفر الخير ١٣٥٤**
الخاص:	**٢٨ مايو ١٩٣٥**
العام:	**فروعه : يافا ـ حيفا ـ عمان**

حضرة السيد المفضال والوطني الكبير محمد جميل بك بيهم الأفخم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد، فإنا نشكر الله على أن أبقى في هذه الأمة من أمثالكم من يهتزون لوقع الجائحات ويألمون لأية فرقة تقع بين المسلمين فتصدع بيضتهم وتجعل بأسهم بينهم مما يهيب بالصلحاء الغيارى من أمثالكم إلى معالجة أسبابه وتفادي مغابه.

وليشكر الله سعيكم إذ سارعتم إلى أن تكونوا في الطليعة التي أهمها ما وقع في فلسطين وأمضها استشراء ذلك الجدل العقيم. وأنه ليسرني أن أخبركم أن المسعاة الأولى التي بذلت في سبيل وقف الحملات قد أثمرت ثمراً طيباً، فأخذ الفريقان بالشكيم وحلت بينهما هدنة، نرجو أن يعقبها وفاق دائم موطد الأركان، يساعد على

---

(١) محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٠٨ ـ ١٩٣٥، الملف ٤، ص ٢١٠ (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة).

توجيه القوى جميعها إلى الغاية العليا، غاية الكفاح لإنقاذ هذه البقاع المقدسة.

وإني لأزف لحضرتكم هذه البشرى لتقروا عيناً بها، والله يتولانا وإياكم بالتوفيق ويكلا هذه الأمة بعينه التي لا تنام ويوجهها إلى الوفاق والسلام.

وليتفضل الأخ الكريم بقبول خالص الاحترام وأزكى التحيات.

المخلص

أحمد حلمي

الوثيقة رقم (٣٨)

رسالة من بشير السعداوي أحد زعامات سوريا إلى السير لامبسون في القاهرة في ٥ تموز (يوليه) ١٩٣٦ اقترح فيها تشكيل وفد عربي لحل الاضطرابات في فلسطين[١].

(أصل مطبوع)

نسخة موجهة إلى المدير العام لشؤون أوروبا
من: بشير السعداوي الطرابلسي من دمشق
التاريخ: ٥ تموز (يوليه) ١٩٣٦

لي الشرف أن أعلم سعادتكم بأن الوضع القلق في فلسطين قد تفاقم إلى حد خطير للغاية مما سبب للزعامات السياسية العربية الكثير من الاضطراب، وقد يؤدي لأذى أكثر للعرب الذين هم بأمس الحاجة لتبادل الثقة بينهم وبين بريطانيا العظمى لأن مصالح الطرفين مرتبطة ارتباطاً وثيقاً.

لهذا السبب أتمنى أن أقدم خدمة لبريطانيا العظمى ولفلسطين، وذلك بتقديم اقتراح للمعنيين بالوطن العربي؛ وهو تشكيل وفد مؤلف من: العراقيين، والمصريين والسوريين وذلك لوقف الخلافات ولجلب السلام للطرفين.

لقد عقد العديد من الزعماء السوريين الاجتماعات ووافقوا على اقتراحي، وبعدها تقرر دعوة الشخصيات التالية لتشكيل الوفد وهم:

عن دمشق: شكري بك القوتلي.
بشير بك السعداوي.
يوسف بك العبسي.
مطران الكاثوليك.
مطران الروم الأرثوذكس.

---

(١) Sir Lampson (Cairo) to F.O. No. E 5190, of 5 July 1936, in F.O. 371/20023/31.
(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية F.O. غير المنشورة).

عن حلب : الدكتور عبد الرحمن بك الكيالي.

عن حماه : الدكتور توفيق بك الشيشكلي.

عن طرابلس: عبد الحميد كرامي.

عن حمص : مظهر باشا أرسلان.

عن بيروت : جميل بك بيهم.

عن مصر : حمد باشا الباسل.
علي باشا علوبة.
أحمد خشبة باشا.

عن العراق : جميل بك مدفعي.
مولود باشا مقلز.
سعيد بك ثابت.

أقدم اقتراحاتي هذا للقنصل البريطاني في دمشق وبواسطته سأرسل هذا الكتاب وسأطلعك على التطورات المستقبلية.

التوقيع
بشير السعداوي

الوثيقة رقم (٣٩)

مذكرة من فيرلونغ نائب القنصل البريطاني في بيروت إلى المستر ايدن وزير الخارجية البريطانية في ١٤ آب (أغسطس) ١٩٣٦ تضمنت معلومات وافية حول موقف المسلمين والمسيحيين من القضية الفلسطينية والهجرة اليهودية والوحدة العربية[١].

(أصل مطبوع)

ايسترن EASTERN — (سري)

بيروت في ١٤ آب (أغسطس) ١٩٣٦ — رقم (٨١)

مذكرة من نائب القنصل البريطاني في بيروت إلى المستر ايدن حول مواقف اللبنانيين من الوضع في فلسطين

I ـ موقف الرأي العام

١ ـ من الممكن أن نفترض بأن المسيحيين والمسلمين في لبنان ينظرون إلى أي موضوع من وجهات نظر مختلفة. فإن القضية الفلسطينية منتشرة ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بعامل الدين وهي ميزة حقيقية ذلك أن وجهات النظر لهاتين الطائفتين هي في الغالب متناقضة بشكل كبير.

٢ ـ إن المسيحيين اللبنانيين الذين يشكلون أكثر من نصف السكان مرتبطون اقتصادياً أكثر مما هو سياسياً بقضية فلسطين وكلهم منتفعون وبشكل كبير من التدفق اليهودي إلى فلسطين الذي يزيد في رفاهيتهم ومما يؤدي إلى مضاعفة التجارة وتدفق السياح الفلسطينيين إلى مراكزهم. ومن المؤثرات التي ساعدت على ذلك غياب أصحاب الأراضي الشاسعة في فلسطين والتي اكتسبت خلال الحكم العثماني وقد

---

(١) Furlong (Beirut) to Eden (London) No. E 5475, of 14 August 1936, in F.O. 371/20023/31.

(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية F.O. غير المنشورة).

بيعت بأسعار مرتفعة إلى اليهود. والأكثر من ذلك فإن الكثير منهم قد تحرك بسبب البيان الصادر عن المسيحيين الفلسطينيين، وبدأوا يفكرون ملياً في النتيجة النهائية للوجود اليهودي في فلسطين، ويتساءلون لربما كانت الهجرة اليهودية لم تذهب بعيداً عن حدها الطبيعي، غير أن متاعب ومشاكل الأشهر القليلة الأخيرة أقلقتهم بعمق، وذلك بسبب انخفاض مستوى التجارة والأرباح. لقد شعروا بأنهم أخفقوا في إعادة الهدوء والاستقرار بسبب عدم وجود رجال دولة في حكومة جلالته باستطاعتهم مناقشة بعض التنازلات منذ البداية واحترام أفضل لمشاعر الفلسطينيين العرب، وهذا بدوره كان من الممكن أن يضع حداً سريعاً للأعمال العدوانية.

٣ ـ أما فيما يختص بموقف المسلمين اللبنانيين الذين هم أقل عدداً من المسيحيين فإن وجهة نظرهم هي التي تستحق الاهتمام، فهم على الأقل مشتركون مع الفلسطينيين في الدين، غير أن العناصر الشابة منهم سريعة الحماس، حساسة وغالباً بوطنية ملتهبة، وعندهم تيقظ مع زيادة خوف من استمرار تدفق اليهود ورأسمالهم داخل فلسطين، وهم يشعرون بأنه ليس بوسعهم إلا إجبار حكومة جلالته بالرغم من موقفها المعاكس الأخذ بعين الاعتبار الهيمنة اليهودية، ومما يدعم رأيهم إشاراتهم إلى تصريحات الخطباء الصهيونيين المتكررة بخصوص التصميم الصهيوني للسيطرة على فلسطين. وقد عبروا عن استيائهم الشديد لتلك الاحتمالات لا لأنها تتعارض مع ديانتهم وجنسهم فحسب، بل تتعارض أيضاً مع الفكرة التي يرتكز عليها الاتحاد الكونفدرالي العربي في كل مناطق الشرق الأدنى.

٤ ـ إن المسلمين التقليديين هم أقل تصلباً. فبالرغم من تعاطفهم مع عرب فلسطين غير أنه بسبب طبيعتهم الجشعة قد وضعوا الاعتبارات التجارية فوق الاعتبارات السياسية وهم كمسيحيي لبنان يدركون المنافع المادية التي تجلبها الهجرة اليهودية وكذلك الازدهار التجاري بين فلسطين ولبنان. والجدير بالملاحظة أن عائلتين إسلاميتين لبنانيتين ذات نفوذ تقومان بمفاوضات مع منظمات يهودية لبيعهم أراض في لبنان.

٥ ـ إن شعور التعاطف الفعلي بين أي لبناني وبين عرب فلسطين يثير الدهشة لقلته. ففي شهر أيار (مايو) أقفلت المحال في صيدا لمدة ثلاثة أيام، وفي بيروت

لمدة يوم واحد وذلك احتجاجاً على السياسة التي تنتهجها بريطانيا في فلسطين، وقد وجهت عدة تنظيمات إسلامية احتجاجات بواسطة القنصل العام للحكومة في فلسطين، كما أن الصحافة العربية قد انتقدت هذا الوضع نقداً لاذعاً، وقد شكلت مجموعات لإرسال الإعانات إلى العرب من ضحايا الثورة. كما أن التجار الذين كانوا يحاولون جلب البضائع إلى فلسطين أو خارجها قد هوجموا وأوقفوا في كثير من الحالات.

إن الاعتدال في ردود الفعل لا يعزو في الرغبة في عدم التهور في العلاقات مع بريطانيا العظمى بل في الأغلب بسبب انشغال البلد بأكمله في السؤال عن مستقبله. إن المفاوضات المتوقعة مع فرنسا ألهت انتباه لبنان عن كل الأمور الخارجية.

II ـ الاتصالات السياسية بين فلسطين ولبنان

٦ ـ إن الرابط الرئيسي بين فلسطين والعناصر المسيحية في لبنان هو رابط تجاري. أما العلاقة بين القادة العرب في فلسطين وبين المسلمين اللبنانيين الشبان فهي علاقة قوية من المشاركة الوجدانية، وليست هذه العلاقة بسبب تقارب الدين والعنصر فحسب بل لإحساسهم المتبادل بالوحدة العربية، وعلى هذا فإن الشعور العربي هو القوي والواسع الانتشار بين المسلمين اللبنانيين. غير أنهم لا يستطيعون تصور أي نوع من وحدة البلاد العربية في أي شكل في المدى القريب، لأنهم يؤمنون بأن السياسة الحالية في البلاد العربية تجعل من تحقيق اتحاد البلاد العربية أمراً غير عملي. إن هدفهم البعيد يتجه نحو إيجاد نوع من الفيدرالية بين الدول العربية التي ستتصل ببعضها البعض حضارياً وثقافياً وسوف تحصل على ضمانة أجنبية مشتركة كما هو الحال بالنسبة للعلاقات الأخوية الموجودة حالياً بين العراق والمملكة العربية السعودية.

إن الدول التي تظهر بمظهر رائدة هذه الفيدرالية قد استقبلت بترحيب حار وارتياح كخطوة مهمة نحو تحقيق هذا الهدف. إن المسلمين التقليديين ذوي العقول المحدودة اقتصادياً تتمسك بشعار الوحدة ولكنها تبقى محصورة في الفائدة التجارية التي تتوقع أن تحصل عليها من خلال الاتفاقات التي ستعقد بين أعضاء هذه الفدرالية، كما حصلت على المنافع التي جاءت نتيجة الاتفاق التجاري السوري ـ الفلسطيني.

إن الطوائف المسيحية لا تكره فكرة الفيدرالية العربية، إن موقعها حول العالم الإسلامي واتصالها الاقتصادي البارز بالمجتمعات الإسلامية يجعلها حريصة على أن تحتفظ بوجودها المشترك، بينما هي تحصل على كل الإمكانات والمنافع الاقتصادية من وجودها، كما أن ارتباطها بهذه الفيدرالية يؤمن لها استمرارية وجود أفضل المتعاملين الذين سيحترمون مصالحها.

٧ ـ مهما يكن من أمر فإنه ضمن كل الطوائف يبرز الإحساس بأن تحقيق مثل هذه الفدرالية يأتي فقط بمساعدة بريطانيا العظمى وهي القوة الوحيدة ذات التأثير المباشر على الشرق، ذلك لأن فرنسا ذات تأثير محدود، كذلك إيطاليا فهي غير مستحبة ومتخوف منها لمغامراتها المتهورة. وبالرغم من عدم محبتهم لضمان وجودهم في فلسطين فإن المسلمين الوطنيين المتحمسين يشعرون بأنهم لا يستطيعوا أن يكونوا على علاقات سيئة مع بريطانيا العظمى، ذلك عندما يواجهون مفاوضات طويلة وشاقة مع فرنسا. وفي الظروف الحاضرة فإن إمكانية التدخل النشيط في أي مشروع عربي يتعلق بحقوق فلسطين لا يمكن تجاهله.

III ـ النفوذ البريطاني

٨ ـ إن الكلام القاسي تجاه بريطانيا العظمى وتصاعد التيار بين اللبنانيين عامة والمسلمين خاصة يمكن أن يستدل به من خلال الحالة الحاضرة للنفوذ البريطاني في هذا البلد، ويستدل به من خلال الكلام الذي لم يكن يوماً منخفضاً. لا مجال للشك بأن الرأي المحلي الموحد فيما يختص الحوادث العنيفة الناتجة عن الصدام المباشر بين بريطانيا وإيطاليا قد قللت من شعبية بريطانيا في نظر اللبنانيين. وبعد ذلك مباشرة أتت الحوادث في فلسطين التي سببت استنكاراً وكرهاً بالغين تجاه سياسة حكومة جلالته.

ومن المعروف في كل الاتجاهات بأن بريطانيا قد أخلت بوعودها للعرب عند إصرارها على تعيين خبراء ماليين يهود في لندن، وفقدت نهائياً رأي العالم العربي الجيد تجاهها. وبينما تعتقد بعض الطوائف وخاصة الطائفة المسيحية بأن فشل بريطانيا في التعامل مع الموقف الفلسطيني يظهرها بمظهر العاجز، فإن البعض الآخر

يرى فيه الموقف المشؤوم، بينما موقف بريطانيا يعتمد فقط على إيجاد موقف وُضع لإلحاق فلسطين بها. ولهذا فإن بريطانيا في الوقت الحاضر هي أقل شعبية في نظر العرب من أي وقت مضى.

٩ - إن العبارات القاسية التي تطلق جزافاً ضد بريطانيا يجب عدم أخذها بالجدية التامة هنا في لبنان. إن الغالبية العظمى مهتمة بالأمور التي تتعلق بالفوائد الشخصية وبأمور المعتقد والسياسة، وحبهم أو عدم حبهم تعبر عنها الكلمات فقط التي قليلاً ما تترجم إلى أعمال حقيقية. وكثيراً ما كان يصار إلى إعلان المقاطعة للبضائع الإنكليزية في مناسبات عدة كدليل احتجاج على عمل معين أو تصرف من بريطانيا، غير أن هذه المقاطعة كانت تسقط بعد يوم أو يومين على الأكثر بعد تبرير أو إذعان فاتر يعوزه الحماس. هذا ليس أفضل من أن تقوم مقاطعة في المستقبل للمسألة الفلسطينية. هذا مع العلم بأن الوطنيين المتحمسين يحملون إحساساً مبطناً بأن بريطانيا تميل تجاه العرب ومن المؤمل به بأنه في وقت قريب تستطيع مساعدتهم. إن موقفهم في الوقت الحاضر يبدو كطفل صغير حاول والده الموقر فجأة وبطريقة مبهمة أن يضربه، فهو ممتعض وفي حيرة لأن الظلم قد وقع عليه، ولكنه مع هذا لا يستطيع أن ينكر والده أو يغيره بسواه.

إن أي انتصار سياسي بريطاني في أوروبا أو في مصر أو أكثر من ذلك في تقديم حل عادل للرأي الإسلامي فيما يختص بالقضية الفلسطينية، فقد لا يفصله وقت طويل للمناداة بحماس تأييداً لبريطانيا من قبل اللبنانيين كما هو في الوقت الحاضر ضدها.

بيروت، ١٤ آب (أغسطس) ١٩٣٦

Furlong

الوثيقة رقم (٤٠)

رسالة اللجنة العربية العليا إلى الأمير عبد الله في ١٥ آب (أغسطس) ١٩٣٦ تضمنت لفت نظره إلى أن اللجنة لن تقبل استمرار الهجرة اليهودية واستمرار اعتقال الثائرين[١] .

(أصل مطبوع)

اللجنة العربية العليا
القدس

٢٧ جمادى الأولى ١٣٥٥
١٥ أغسطس ١٩٣٦

حضرة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله المعظم

بعد تقديم واجبات الإجلال والإخلاص نعرض لسموكم أن اللجنة العربية العليا قد اطلعت على الكتب المتبادلة بين سموكم وفخامة المندوب السامي التي تفضلتم بإرسالها لها وقررت بالإجماع أن تعرض لسموكم ما يلي:

تشكر اللجنة العربية سموكم الملكي على عنايتكم الكريمة بالاهتمام بقضية الأمة العربية في فلسطين وتسرع لإلفات نظركم السامي إلى ما جاء في كتاب سموكم إلى فخامته المؤرخ في ١٨ جمادى الأولى ١٣٥٥ ـ ٥ آب ١٩٣٦م من أن آراء اللجنة العربية العليا ووفود فلسطين وأعيان مدنها الذين تلطفتم بدعوتهم إلى المقر العالي كانت صريحة فيما يتعلق بمطالب البلاد الأساسية التي تنحصر بوقف الهجرة اليهودية وقفاً عاماً كبادرة لإظهار حسن نية الحكومة في تحقيق المطالب الأخرى وهي منع بيوع الأراضي لليهود وتشكيل حكومة وطنية.

أما ما جاء في كتاب سموكم المذكور من أن الهيئة المشار إليها قد اعتمدت على أن ينظر في أمر إيقاف الهجرة في حينه كما جاء في بيان وزير المستعمرات فهو اقتراح

---

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ب VI وثيقة رقم (٢٨) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

لم تؤيده الهيئة المشار إليها، إذ على ما تذكر أن جميع الذين تكلموا في الموضوع ذكروا بصورة واضحة قناعتهم أنه لا يمكن أن تهدأ الحالة المضطربة في البلاد ما لم تتقدم الحكومة بوقف الهجرة فوراً وبذات الوقت أن توقف التعقيبات القانونية بحق الثائرين والمتهمين وتصدر العفو العام عن الذين اشتركوا في الحوادث الأخيرة وتخرج المعتقلين.

وإننا ننتهز هذه الفرصة لشكر سموكم العالي مرة أخرى راجين من المولى تعالى أن يؤيد مساعيكم المشكورة بالتوفيق والنجاح.

اللجنة العربية العليا

الوثيقة رقم (٤١)

رسالة الأمير عبد الله أمير شرقي الأردن إلى الحاج أمين الحسيني في ٢٦ آب (أغسطس) ١٩٣٦ حول الجهود العربية للقضية الفلسطينية[١].

(أصل مطبوع)

عبد الله بن الحسين

عمان في ٩ جمادى الثانية ١٣٥٥
الموافق ٢٦/ ٨/ ١٩٣٦

إلى اللجنة العربية العليا بالقدس

سماحة الرئيس الجليل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد، لقد سرني جداً ما رأيت في الصحف من تأكد عزم أصحاب الجلالة ملوك العرب العظام في التوسل لحل مسألة فلسطين حلاً يتناسب مع أماني العرب، وزاد اغتباطي مرور فخامة نوري باشا السعيد بفلسطين واختلاطه بكم وبسائر الأوساط العربية والبريطانية، ثم زيارته إيانا، وإذا أضفنا إلى هذا ما قرأناه في الصحف أيضاً من عزم أحد الوزراء السعوديين على القدوم إلى القدس، نعلم أن القضية الفلسطينية دخلت في دور العطف الظاهر نحوها من الممالك العربية والحمد لله وذلك واجب عليهم. وإنني بهذه المناسبة أحب أن ألفت نظر سماحتكم واللجنة العربية العليا واللجان القومية ثم الشعب الفلسطيني الكريم إلى جهة واحدة وهي الاعتماد على الله وحده والاعتصام به والتذرع بالحكمة، ثم أكرر لفت أنظاركم إلى نقطة أخرى وهي عدم لزوم تبشير الشعب بما هو فوق متناول أيدي

---

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ب VI وثيقة رقم (٢٩) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

الوسطاء مخافة التورط وعدم استطاعة الرجوع فيما بعد وتبقى فلسطين بلجانها وشعبها تقاسي مر البلاء وآلام البلواء، هذا إن لم يكن لديكم ما يخفى علينا وغير ما قد سمعتم وعلمتم، إن النصح لواجب علي مفروض على ذمتي.

هذا وإنني أرجو حمل ما كتبته على الحقيقة والرغبة في حفظ المصلحة العربية بفلسطين، وإن أخوف ما أتخوفه عليكم الآن هو تبلبل الآراء وتشتت السبل والحيرة بعد ذلك أو الرجوع إلى مبتدأ معروف بعد قطع شوط مهم ولبيان ما أراه واجباً عليّ ولتسجيل أفكاري كتبت ما كتبت. دفع الله عن البلاد كل شر ومحنة وهدانا إلى سواء السبيل.

[التوقيع]
عبد الله

الوثيقة رقم (٤٢)

بيان اللجنة العربية العليا الصادر في ٦ كانون الثاني ؛يناير) ١٩٣٧ أشار إلى الاستجابة لوساطتي الملك السعودي عبد العزيز والملك العراقي غازي الأول للاتصال باللجنة الملكية البريطانية[1].

(أصل مخطوط ومطبوع)

عقدت اللجنة العربية العليا بحضور الوفد الذي عاد من رحلته إلى بغداد والرياض وبعد أن استمعت لبياناته وأطلعت على كتابي صاحبي الجلالة ملك العراق وملك المملكة السعودية العربية اللذين حملهما الوفد واللذين نشر نصيهما أعلاه لم يسعها إلا أن تستجيب للطلب السامي فقررت الاتصال باللجنة الملكية وبسط القضية العربية لها. وستتولى اللجنة العربية العليا الاتصال باللجنة الملكية بالنيابة عن الشعب العربي وبسط القضية، وهي ترجو من كل من لديه معلومات أو بيانات تفيد القضية أن يبعث بها خطياً إليها لترى رأيها فيها وأن لا يتقدم أحد للشهادة الانفرادية بدون موافقة اللجنة العربية لما في ذلك من المصلحة وحسن الانسجام والابتعاد عن التشويش والتكرار والله ولي التوفيق.

في ٢٣ شوال سنة ١٣٥٥
وفق ٦ كانون الثاني ١٩٣٧

اللجنة العربية العليا

---

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ب VII/١، وثيقة رقم (٣) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث).
انظر أيضاً: من أوراق أكرم زعيتر، المصدر السابق، ص ٤٦٥، وثائق المقاومة الفلسطينية العربية، ص ٤٦٢.

الوثيقة رقم (٤٣)

رسالة المحامي وديع البستاني من حيفا إلى بطرس البستاني في لبنان في ٧ أيار (مايو) ١٩٣٧ أكد فيها لقاء المطرانين المارونيين المعوشي وعقل لحاييم ڤايتزمن مشيراً إلى استياء الفلسطينيين من مواقف البطريرك الماروني والمطران مبارك[١].

(أصل مطبوع)

المحامي	W.F. Boustany. B.A.
وديع البستاني ب.ع	Advocate
عمارة الخياط	KHAYAT BUILIDING
حيفا ـ فلسطين	HAIFA. P.O.B. 347
صندوق البريد: ٣٤٧	
التلفون: ٤٩٩	TELEPHONE: 499
حيفا ٧/ ٥/ ١٩٣٧	Ref. No. Haifa

عزيز ابن العم بطرس

كتبت إليك بالأمس طالباً خلاصة عن سيرة «أحمد فارس الشدياق» واليوم وقعت بيدي نسخة من النشرة وفيها المطلوب. وهذا مني إليك بصيرة شخصية بالمرة. فلسطين في هذه الأيام ولشهور متبلبلة عصبية المزاج، وقد كان لموقف البطريرك الماروني وموقف مطران بيروت من اليهود ومن عرب فلسطين أثر فظيع في النفوس، والذي يلوح لي أن تكريم أحمد فارس الذي ولد مسيحياً ومات مسلماً حركة مباركة يحتاج إليها لبنان. وأما في فلسطين فالموقف قد ينقلب إلى مجال لإعادة الكرة

(١) مجموعة محمد جميل بيهم الوثائقية ـ غير مصنفة (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة). وقد عثرت على نسخة للوثيقة ذاتها في ضمن مجموعة وثائق الهيئة العربية العليا، ملف ب VII/ ١، وثيقة رقم (٨) مما يشير إلى التعاون بين محمد جميل بيهم والحاج محمد أمين الحسيني.

على البطريرك والمطران، وهذا مما قد يؤول إلى غير الغرض المقصود. وأنا هنا كبستاني تناولت مسألة البطريرك والمطران بحكمة فائقة مع أن جريدة فلسطين كانت بمقال افتتاحي تصريحاً لا تلميحاً أرادت استفزازي لأجهر بموقف عرب فلسطين باسمي وبشخصيتي، وقبلها اللجنة العربية العليا. وإنا على تفاهم تام مع ابن العم المطران أوغسطين في هذه المعضلة السياسية وكذلك أبناء العم الإسكندران وأسعد ويذكرون زيارتي المخصوصة لبيروت وبيت الدين منذ سنتين على إثر إيفاد البطريرك المطران عقل ثم المطران المعوشي لزيارة الدكتور وايزمن. فالذي أراه أن تستعمل حكمتك وتحمل اللجنة التي أنت كاتبها على انتداب غيري لتأليف لجنة تكريم بفلسطين أو الاكتفاء بدعوة من تشاء من أدباء فلسطين لتمثيلها ولا ريب أن موقف الفلسطيني خطيباً في لبنان غيره في فلسطين والأحوال ما تعهد. وفقط خشية من أن يظن أنني أخيب طلباً جاء عن طريق ابن العم أعلن لك استعدادي للاشتراك في حفلة لبنان إذا دعيت إليها. والختام خالص التحية والسلام.

[التوقيع]
وديع البستاني

الوثيقة رقم (٤٤)

بيان ونداء المطران غريغوريوس حجار ـ مطران الروم الكاثوليك في فلسطين ـ إلى مسيحيي لبنان في عام ١٩٣٧ حذرهم فيه من الخطر الصهيوني على لبنان والمسيحية مستنكراً وقوف بعضهم مع اليهود[١].

(أصل مطبوع)

أنا مطران العرب

أنا مطران العرب.

هذا لقب جميل أعطاني إياه أبناء بلادي على اختلاف مذاهبهم في كفاحهم وجهادهم لتحرير بلادهم من ربقة الصهيونيين.

هو لقب يعلي قدري ويزيدني شرفاً ويشجعني في كفاحي ونشاطي في سبيل عرب فلسطين وإنقاذهم من الخطر الصهيوني الذي لا تشعرون به ولا تقدرونه قدره في لبنان.

فأنتم في لبنان مخدوعون في أمر الصهيونية لا ترون فيها غير المال الذي جاءت به إلى بلادنا ولكنه مال باق لليهود، وإذا استفاد منه بعض الملاكين القلائل عندنا، فهذا لا يعني أن فلسطين العربية استفادت منه. إن الفقر والحاجة الذين يعيش بهما أبناء الشعب بفلسطين لم يسبق لهما مثيل. والجنيه الذي أعطاه اليهودي أعاده إليه في خلال السنوات الأخيرة أضعافاً وأضعافاً.

والصهيوني يعيش لوحده على جانب من أبناء البلاد، هو يقاطعها مقاطعة كلية، وإذا اضطر أن يشتري دواء في الليل لمريض مخطر وكانت هناك صيدلية عربية بقرب بيته، لا يذهب إليها ويروح يشتري دواءه من صيدلية يهودية ولو كانت في أطراف

---

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين (من أوراق عزة دروزة) ملف ب VIII/ ٢ وثيقة رقم (٢٣) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

البلد. وليس بيننا وبينه صلة تفاهم، وكلانا يشعر أنه غريب عن الآخر حتى نهاية الدهور. ولا شك أن الاستثمار الذي قام به الصهيوني أخذ البقية الباقية من أموال الفلسطينيين.

وهل تعتقدون أن الشعب الفلسطيني وصل إلى هذه الحالة من الحماس والتضحيات وركوب الأخطار في حرب الكفاح إلا بعد أن استولى اليأس عليه تماماً ولم يعد يجد منفذاً سلمياً يخرج منه، وهل تعتقدون أن في فلسطين غير الشقاء والفاجعة اليوم، ومع هذا **فأنتم بلبنان ما تزالون تعتقدون أن وجود اليهود عندنا ثروة لنا! وبينكم من يتغنى بهم ومن أحباركم الأجلاء من يأخذ جانبهم.**

ولكن، هؤلاء اليهود جاؤوا أيضاً يشلحوننا نحن النصارى القبر المقدس، جاؤوا يجلوننا بمملكتهم اليهودية عن أراضي سيدنا يسوع المسيح وهم صالبوه. فلو تحققت المملكة اليهودية لقمنا نحن النصارى العرب أيضاً إلى البادية وتركنا معابدنا ونواقيسنا والأرض التي وطئها يسوع ـ له المجد ـ لليهود الذين قادوه إلى جبل الجلجلة.

كل هذا لم يفتكر به أحد منكم بلبنان، بل بأجمعكم افتكرتم بتلك الجنيهات التي يصرفها بعض المصطافين اليهود أيام الصيف في بلادكم. ولكن لو أتيح للصهيونيين أن يأتوا إليكم وأن يعيشوا عندكم أحراراً، فهل تعتقدون أن واحداً منهم حينذاك يتعامل معكم أو يشتري منكم حاجة أو يستأجر عندكم بيتاً. قد يؤلفون مستعمرات لوحدهم ـ كما هم بفلسطين ـ ويستغنون عن اللبنانيين تماماً ويعيشون بدول صغيرة مستقلين. ولا يكون بينكم وبينهم أخذ وعطاء.

الوثيقة رقم (٤٥)

بيان الشباب العربي في لبنان صادر في ؟ عام ١٩٣٧ منددا بالأساليب والسياسة البريطانية مطالبين اللبنانيين والعرب إنقاذ فلسطين ومقاطعة كل ما هو إنكليزي وصهيوني[١].

(أصل مطبوع)

إلـى الإنكليـز

أصدقاء المسلمين؟!! وحلفاء العرب!!

إن قضية فلسطين العربية لم يبق عربي ينخدع بأقوالكِ ووعودكِ فيها أيتها الدولة المتمدنة الممدنة. وإن العرب كلهم الذين يعتبرون هذه القضية جزءاً من قضيتهم الكبرى المقدسة يقفون صفاً واحداً للدفاع عنها بأموالهم ونفوسهم.

ارتكبي يا إنكلترا من الفظائع ما تشائين ومزقي من المصاحف والأناجيل ما تستطيعين واستبيحي حرمة الكنائس والمساجد قدر ما تريدين. ولكن اعلمي إلى جانب هذا كله أنك تغرسين بذوراً ستنبت في سبعين مليوناً من العرب وأربعماية مليون من المسلمين: بنادق وحراباً. اعلمي أن هذه الملايين جميعاً تتغذى بفظائعك غذاء أوله وآخره الحقد القومي، هذا الحقد الذي سنقويه في نفوس شيبنا وشبابنا ورجالنا ونسائنا وسنرضعه الصبيان والبنات من أطفالنا.

يا ناكرة عهود العرب وعدوة الإنسانية، سيقاتلك العرب مدافعين إلى أن يحصحص الحق ويزهق الباطل تستبيحين كل شيء في مصلحة الإمبراطورية وسيستبيح العرب كل ما لا يخالف الشرف والحق في خدمة وطنهم العربي والدفاع عن كيانهم القومي.

---

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين (من أوراق عزة دروزة) ملف ب VIII/٢ وثيقة رقم (٢٥) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

أيها العرب كافة إن فلسطين قطعة من صميم وطنكم. إنها عربية لكم. أفترضون أن تكون صهيونية؟ أو إنكليزية؟ وفيكم دم وفيكم نخوة ولكم مصالح فيها وحياة؟.

إن لم تنصروا فلسطين أيها اللبنانيين العرب بالأنفس فانصروها بالمال، انصروها بالمقاطعة. مقاطعة كل ما هو إنكليزي وصهيوني، فهذه نصرة أيضاً، ليعمل كل واحد منكم في سبيل فلسطين كما يعمل في سبيل لبنان وفي سبيل كل جزء من أجزاء وطنه العربي قدر ما يستطيع ولكن ليس أقل مما يستطيع.

الشباب العربي
في
لبنان

الوثيقة رقم (٤٦)

مذكرة الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود وزير الخارجية السعودية إلى الوزير البريطاني المفوض في جدة «ترووث» في أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧ حول سعي السعودية لإلغاء المؤتمر العربي في بلودان حول قضية فلسطين[١].

(أصل مطبوع)

وزارة الخارجية
مكة المكرمة

(مذكـرة شفويـة)

اطلع جلالة الملك على جواب المستر ايدن على الرسالة الملكية التي كنت بلغتكم إياها بتاريخ ١٩ جمادى الثانية ١٣٥٦ (الموافق ٢٦ أغسطس ١٩٣٧) وإن جلالة الملك يريد أن يوضح للحكومة البريطانية أن الشيخ كامل القصاب سافر من هنا مقتنعاً بعدم لزوم عقد مؤتمر عربي عام، كالذي كانت النية متجهة إلى عقده من قبل، ولكن بسبب تأخره في الوصول قبل الميعاد الذي ظن أنه يكفي لرجوعه فإن الذين كانوا يودون عقد المؤتمر كانوا تسرعوا في إرسال الدعوات ليوم ٨ سبتمبر وقد كان المشتركون معهم من العراق قد وافقوهم على عقده وبناءً على ذلك فقد اعتذر لنا أهل المؤتمر بأنهم مع موافقتهم على رأينا ورغبتهم في النزول على رغبتنا، فإن الترتيبات كانت سارت شوطاً بعيداً لم يكن من المصلحة أن يعدل عنها بالكلية، ولذلك اكتفي بأقل ما يمكن من الترتيبات.

فيصل

---

(١) Emir Faisal (Mecca) to British Legation (Jedda), No. E 5784, of 12. sept. 1937, in F.O. 371/20815/31.

(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة).

الوثيقة رقم (٤٧)

بيان «الشباب الوطني في بيروت» إلى اللبنانيين في ٢٥ آذار (مارس) ١٩٣٨ لفت نظرهم وحذرهم فيه من التعامل مع المؤسسات والمصانع الصهيونية طالباً تشجيع الصناعة الوطنية[1].

(أصل مطبوع)

أيها الوطني الغيور
يقيننا بحميتك ونخوتك يجعلنا نسألك
هل تعلم؟

إن في بيروت مصانع ومحلات تجارية هي ألد أعداء هذا الشعب وهذه الأمة وهذا الوطن تعمل مستغلة طيبة قلبك فتقتنص مالك وتبتز دمك وهي آمنة مطمئنة.

وإن هذه المصانع وهذه المحلات هي للصهيونيين والإنكليز الذين يذيقون وطنك الجنوبي المقدس فلسطين الأمرين والذل والهوان.

وإن هذه المصانع وهذه المحلات لا تستخدم في أعمالها إلا الصهيونيين من الروس والبولونيين والألمان ومن كل متشردي العالم.

وإن أبناء وطنك هم قعيدوا القهوات والمنتشرون في الطرقات لا يجدون عملاً لقوتهم وقوت عيالهم وهم الأحق بالعمل من هؤلاء أجمعين.

ومع هذا كله.

تجد أن فريقاً من النفعيين من أبناء وطنك وفي سبيل الربح الخسيس يضحون بأوطانهم ويروجون لهذه المصانع والمحلات التي سنسرد لك بعضاً منها لتأخذ حذرك

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين (من أوراق عزة دروزة) ملف ب VIII/١، وثيقة رقم (١٥) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

منها ومن منتجاتها وبضاعتها، ولنا من شرفك ووجدانك ونخوتك أكبر مشجع على الإعراض عنها والدعوة لمقاطعتها، ولا بد أنك تعلم أن كل قرش يربحه منا الصهيونيون والإنكليز يرتد رصاصاً لصدورنا ولصدور إخواننا في فلسطين.

أما وإننا قد أعلمناك ونبهناك فضميرك اليوم هو الرقيب عليك، وإليك:

مصنع «فلنر ولوبليينر» الكائن بمحلة النهر ببيروت للكلسات من مختلف أنواعها وماركاتها هي كلوريا وركس وسوزان إلخ....

معمل «كبريت البرق» الكائن في الدامور بطريق صيدا، وهو صهيوني، وجد لمزاحمة الكبريت الوطني.

مصنع «ساسون لشفرات الحلاقة» الكائن بشارع سعيد الشرتوني بوادي أبو جميل والمعروف باسم شفرة سورية.

شركة «شوكولاته إيليت ليمتد» بباب ادريس ومركزها الرئيسي بتل أبيب تصنع وتبيع كافة أصناف الشوكولاته والسكاكر والدروبس.

شركة «شمن» ومركزها بحيفا، وهي تضع أنواع الزيوت والصابون ومعجون الأسنان، وكيلها في بيروت الصهيوني شارل فريتش.

شركة «أزهار لمصنوعات الزيوت الفلسطينية ليمتد» ووكيلها في بيروت الصهيوني دروفسكي وكلا الشركتين تعبىء منتجاتها الزيتية في صفائح تنك ومستخرجة من الفاصوليا ومن الفستق العبيد.

مكتب المقاول «يهوذا ليڤي» الكائن بشارع بتان وهو متعهد أشغال المنافع الصحية في الورش والمنازل. وهذا الصهيوني طرد من دمشق لأنه لا يشغل إلا الصهيونيين.

محل «جاجاتي وخاسكي» الكائن بالقرب من قهوة النجار لبيع المنسوجات والقمصان والمناشف التي تصنع بتل أبيب.

وهناك شركات ومصانع ومحلات أخرى لمختلف أنواع المنسوجات القطنية والحريرية ورباطات الرقبة والأرز والسمسم والكولونيا ومغلفات الورق والصيني

والتخوت والمرايات إلخ. . . .

ولنا من ضمير ووطنية مواطنينا تجار ومستهلكين رجالاً ونساءً ومن غيرتهم وحميتهم أكبر ضامن على رفض ما يعرض عليهم بعض الباعة مما يتحقق عندهم إن صهيوني أو إنكليزي وأن يشجعوا كل ما هو وطني. والله بعون العبد ما دام العبد بعون أخيه.

وسنتابع نشر ما يتصل بعلمنا من المحلات الصهيونية وأسماء التجار الذين يروجون بضائعها.

بيروت في ٢٣ محرم سنة ١٣٥٧ و ٢٥ آذار سنة ١٩٣٨

الشباب الوطني في بيروت

الوثيقة رقم (٤٨)

برقية من وجوه وشخصيات مدينة صيدا إلى قنصل إنكلترا في ١٢ أيار (مايو) ١٩٣٨ طلبوا فيها توقف بريطانيا عن دعم الصهيونية في فلسطين[١].

(أصل مطبوع)

سعادة قنصل إنكلترا

صيدا المحتفلة بيوم محمد تصلي صلاة الغائب عن أرواح شهداء العرب في الأرض المقدسة وتؤكد وفاءها لهم ولعروبة فلسطين وتعلن استعدادها للسير مع العالم العربي في أي تضحية واجبة لإنقاذ تلك الديار المستشهدة.

نرجو أن ترفعوا إلى حكومتكم أملنا بأن تكف بريطانيا عن تأييد أكبر جريمة قومية عرفها التاريخ لكي يحل الحق والسلام محل القتال والخراب في بلد صاحب رسالة السلام.

صيدا في ١٢ أيار سنة ١٩٣٨.

عارف الزين	فؤاد زنتوت	المحامي شفيق أبو ظهر
محمد المجذوب	ودود المجذوب	عادل عسيران
توفيق الجوهري	عبد الرحمن البدوي	علي البزري
الدكتور رياض شهاب	المحامي شفيق لطفي	سامي كالو
عبد الهادي الصلح	أحمد الشماع	
شريف بكار	معروف سعد	
أحمد النقيب	شريف الأنصاري	
المحامي نور الدين الجوهري	كامل قاسم	

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين (من أوراق عزة دروزة) ملف ب VIII/ ١، وثيقة رقم (٣١) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

الوثيقة رقم (٤٩)

الوثيقة رقم (٥٠)

مذكرة هيئة العلماء في بيروت المقدمة إلى رئيس وزراء إيران في ٢٣ حزيران (يونيه) ١٩٣٨ طالبوا فيها تدخل إيران للحيلولة دون تهويد فلسطين وعدم تقسيمها لئلا تكون مصدر قلق دائم في الشرق الأدنى[1].

(أصل مطبوع)

حضرة صاحب الدولة محمود جم خان رئيس الوزارة الإيرانية الأفخم

إن هيئة العلماء في بيروت ترحب بدولتكم أجمل الترحيب، وتحييكم أحسن التحية، معربة عن شعور الغبطة والابتهاج بآصرة النسب بين العرشين الفخيمين: الإيراني والمصري، مؤملة أن يكون هذا العهد فاتحة مباركة لتضافر الشعبين الكريمين وإعادة مجد العروبة والإسلام.

وإننا ننتهز هذه الفرصة السعيدة لنلفت أنظار دولتكم وأنتم تمرون بجانب القطر المفدى فلسطين، إلى السياسة الجائرة التي ترمي لإجلاء الشعب العربي المجاهد، وإقامة دولة يهودية في الديار التي أسري إليها بالنبي عليه الصلاة والسلام واتخذها قبلته الأولى أول عهد الإسلام.

ولا يخفى على دولتكم أن العرب في فلسطين لم يفتروا منذ الاحتلال البريطاني عن المطالبة بحقوقهم الوطنية بجميع الوسائل السياسية، ولم يدخروا في إقناع الدولة البريطانية بالعدول عن سياسة الوطن القومي اليهودي، وحين لم تجد الطرق السياسية في إيقاظ ضمير الحكم البريطاني نهض العرب عام ١٩٣٦ نهضتهم الكبرى، وأضربوا ذلك الإضراب الباهر الذي دام ستة أشهر، نشبت خلالها ثورة وطنية لم تقف إلا بعد وعود بذلتها السلطات البريطانية لإنصاف العرب والنظر إلى قضيتهم بعين الحق والعدل.

---

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين (من أوراق عزة دروزة) ملف ب VIII/١ وثيقة رقم (٣٧) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

ولكن الدولة المنتدبة بعد أن وضع العرب أسلحتهم أعلنت عزمها على تقسيم البلاد بما يضمن استيلاء اليهود على ساحل البحر لتقوم فيه دولة يهودية تكون مركزاً للمطامع الدولية ومصدر قلق دائم بالشرق الأدنى، فتنادى العرب إلى الجهاد المستميت إبقاء لعروبة ذلك القطر الغالي وصوناً لذكريات الإسلام وتراثه، وأن العالم الإسلامي ما يزال يذكر بالحمد والثناء موقف حكومتكم العلية في مساهمتها بالدفاع عن قضية البلاد حينما أثيرت مسألة التقسيم في العام الفائت أمام لجنة الانتدابات بجنيف.

ولقد بتنا نعتقد أن الدولة البريطانية لم تعد تأبه لعواطف العالمين العربي والإسلامي. فقد ناصبت الشعب في فلسطين أشد العداء، وانتهكت جميع الحريات، وأعلنت الأحكام العسكرية، وأقصت زعماء البلاد، واعتقلت رجال الدين الإسلامي وسائر رجال الأعمال، وتجاوزت في جميع إجراءاتها حد مكافحة الثورة إلى العدوان على الأبرياء والعزل من الشيوخ والنساء والأطفال.

إزاء جميع هذه الحوادث، رأينا أن نفزع إلى مقام صاحب الجلالة الإمبراطورية الإيرانية لإنقاذ قبلة الإسلام الأولى وثالث الحرمين الشريفين والحؤول دون تهويد البلاد وتشريد العرب والمسلمين، ونحن على يقين تام من أن إيران التي تعهدت فيما مضى مجد الإسلام وحضارته بالعناية والرعاية ساعية في صون الوطن الثاني للإسلام، وإبلاغ العرب حقوقهم المقدسة.

ونختم راجين أن تعرضوا على مسامع صاحب الجلالة صادق ولائنا وعظيم إجلالنا.

بيروت في ٢٤ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧

٢٣ حزيران سنة ١٩٣٨

هيئة العلماء في بيروت

الوثيقة رقم (٥١)

بيان المطران غريغوريوس حجار - متروبوليت عكا وحيفا والناصرة - إلى المهاجرين العرب في أميركا في ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨ طالبهم فيه دعم ومساعدة الفلسطينيين[١].

(أصل مطبوع)

إلى أهل المروءة والإحسان والرحمة

إن فلسطين البلد المقدس، متهاوى أفئدة العالمين وملتقى عواطف العباد، تجتاز الآن مرحلة من أشق مراحلها التاريخية، وقد تحول سلامها إلى اضطراب وثوب نعيمها ورخائها الجميل أمسى ملطخاً بدماء أبنائها ووجهها الوسيم مشوهاً باثار التخريب والتدمير وسائر الفواجع التي جعلت العيش فيها شقاء وتعساً وآلاماً ممضة قاتلة. فترون الأكثرية الكبرى من سكانها يتمرسون بالضيق الشديد، فكم منهم صغاراً وكباراً من يصبح ويمسي بين أنياب الفاقة وكلهم لا يستسيغون إلا الغصص ولا يطفئون نار الجوع إلا بسخين الدموع، هذا إلى عويل الأيتام ونواح الثواكل والأرامل.

وكم من عيال صاروا مشردين بعد خراب منازلهم لا يؤيهم إلا سعة الفضاء، فلا فراش إلا أديم العراء، ولا غطاء إلا سقف السماء. حالة وصف بعضها يكفي ليثير شواعر الشفقة في النفوس الكريمة والقلوب الرقيقة العواطف، ولبسط الأكف بالسخاء على إخوانكم في الدين والإنسانية والوطن، وقد بلغوا مرارة البؤس والشقاء. فليكن هذا الوصف الموجز نداء لكم يا أهل المروءة والإحسان والرحمة، تتجاوب أصداؤه في جوانب نفوسكم وصدوركم فتخففون بمواساتكم لوعة الملتاعين وويلات المنكوبين الذين سيرتفع من أعماق قلوبهم دعاء مستمر إلى الله من أجلكم.

والله يمطركم بركات ونعماً تسعدون بها في الدارين إنه تعالى جزاء المحسنين.

بيروت في ٩ كانون الأول سنة ١٩٣٨

غريغوريوس
متروبوليت عكا وحيفا والناصر

(١) مجموعة محمد جميل بيهم الوثائقية - غير مصنفة.

الوثيقة رقم (٥٢)

رسالة محمد إسحاق درويش ـ أحد القيادات الفلسطينية من بيروت إلى محمد جميل بيهم ـ رئيس الوفد العربي الفلسطيني ـ في أميركا الشمالية في ١٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨ أوضح له فيها رفض البطريرك الماروني والبطريرك الكاثوليكي إصدار بيان لحث المهاجرين من أبناء طائفتهم لمد يد المساعدة للقضية الفلسطينية[١].

(أصل مخطوط)

بيروت ١٢/ ١٢/ ٣٨

قال الله تعالى: ﴿وفضل الله المجاهدين على القاعدين درجات﴾.

حضرة السيد المفضال جميل بك بيهم المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وبعد فقد تلقيت كتبكم المرسلة من مصر ومن نيويورك وجرائد المهجر العربية. أما صحف بيروت فقد نعى إذاعتكم العربية ورحلتكم الموفقة وحفاوة إخواننا المهاجرين بكم. وكان لها تأثير عظيم. ولا شك أن هذه البادرة سيكون لها أكبر الأثر في تخفيف ويلات إخوانكم عرب فلسطين ومساعدتهم في جهادهم وتأييدهم في أعمالهم حتى يأتي الله بنصر من عنده.

وصلتنا كذلك نسخة من جريدة «نيويورك تايمس» واطلع عليها وعلى ترجمتها سماحته كما أنه اطلع على رسائلكم، فطلب مني أن أشكركم شكراً جزيلاً، وسماحته يدعو لكم بالنجاح والتوفيق.

أرسلنا بالبريد صوراً عديدة من صور سماحته، ولعلها تكون وصلتكم قبل

(١) محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٣٦ ـ ١٩٦٥، الملف ٥، ص ٣٦ (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة).

وصول كتابي، وسبب تأخري عليكم بالجواب هو اضطرارنا لمراجعة أصحاب الغبطة بطريرك الطائفة المارونية والروم الكاثوليك اللذان اعتذرا عن تلبية طلبكم بحجة أن أميركا خارجة عن منطقة نفوذهم ولا يمكنهم إرسال مثل هذا البيان الذي يحض أبناء طائفتهم على مد يد المساعدة إلا بعد استئذان قداسة البابا في روما وهذا أمر يطول شرحه.

فاختصرنا على أخذ بيان من حضرة المطران حجار وهو مرسل طيه. وسنأخذ من المطران المعوشي مطران صور للطائفة المارونية، فإن نجحنا نرسله وإلا فمساعيكم وحسن نيتكم وما تتحلون به من المزايا والخصال الحميدة كافية لنجاح المقصد والغاية إن شاء الله.

لا شك أنه بلغكم إفراج السلطة عن معتقلي سيشل، ونحن بانتظارهم لانتخاب الوفد، ولكننا غير مطمئنين لحسن نية بريطانيا. ولهذا من الضروري استمرارنا بالجهاد وحتى ينجح المؤتمر الذي يعقد في آخر كانون الثاني ٩٣٩.

سماحة الحاج أمين أفندي وأحمد أفندي الإمام ومنيف أفندي الحسيني يهدونكم السلام وأرجو إهداء تحيتي للأخ أميل أفندي الغوري ومن تحبون. سيدي.

الرجاء التكرم بإرسال نسخ من الجرائد التي تنشر كتاب غبطة المطران لنشرها هنا في صحف بيروت.

محمد إسحاق درويش

الوثيقة رقم (٥٣)

رسالة السفير البريطاني في جده إلى وزير الخارجية البريطاني الفيكونت هاليفكس في ١٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨ أخبره فيها برسالة ابن سعود حول قضية فلسطين المرسلة إلى الرئيس الأميركي روزفلت[١].

(أصل مطبوع)

المفوضية البريطانية
جده
١٣ كانون أول (ديسمبر) ١٩٣٨

رقم ٢٢٩
٢٦٩٣/٤٧٣/٣٨٦

سيـدي الـلورد

١ ـ يشرفني أن أرسل إليك هذه الرسالة التي تتضمن الاحتجاج حول قضية فلسطين، والذي قدمه ابن سعود إلى رئيس الولايات المتحدة وقد أرسلته في برقيتي رقم (١٩١) بتاريخ ٧ ديسمبر. وأخبرني فؤاد بك[٢] في الرياض بأن رسالة ابن سعود ستكون بلهجة مرنة، وهذا التساهل من فؤاد بك لن يكون بالضرورة مقبولاً من حكومة جلالة ابن سعود، ولكن الحقيقة تقال أن الاحتجاج ليس عنيفاً، ويظهر هذا الاحتجاج عدم الإلمام بجوانب وعد بلفور، ولكن بشكل عام فإن هذا الاحتجاج يتعارض مع الذين يؤيدون الوطن القومي اليهودي، وإذا كان من ذكر له فهو يحتج على فضيحة الظلم الذي يمارس ضد السكان المسالمين في وطنهم. وكذلك يجب أن يذكر أن هذه الوثيقة ليست للنشر.

٢ ـ من الملاحظ أن ابن سعود واجه بعض الصعوبات في استخدام التعابير في

---

(١) R. Bullard (Jedda) to V. Halifax (London) No. E 163, of 13 Dec. 1938, in F.O. 371/23219/31.
(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة).

(٢) فؤاد بك حمزة وكان وكيلاً لوزارة الخارجية السعودية.

رسالته إلى الرئيس روزفلت. فهو استخدم عبارة «فخامة» (Fakhama) بمعنى «سعادة» (Excellency). ولكن لوحظ أن هذا التعبير ليس مناسباً لرئيس الولايات المتحدة الأميركية، ولهذا فقد أسقط من الترجمة.

٣ ـ أرسلت نسخاً من هذه الرسالة إلى سفراء حكومة جلالته في القاهرة تحت الرقم (٢٦٩٤/٤٧٣/٣٨٦) وفي بغداد تحت الرقم (٢٦٩٦/ ٤٧٣/ ٣٨٦) وإلى سعادة المفوض السامي في فلسطين في القدس تحت الرقم (٢٦٩٥/ ٤٧٣/ ٣٨٦).

لي الشرف بأن أتقدم بخالص

احترامي

خادمكم المطيع

[التوقيع]

R. Bullard

الوثيقة رقم (٥٤)

رسالة الملك السعودي عبد العزيز آل سعود إلى وزير الخارجية البريطانية بواسطة سفيره في جده في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨ بحث فيها الجهود المبذولة لقضية فلسطين ولمؤتمر لندن[1].

(أصل مطبوع)

رسالة استلمت من الملك عبد العزيز بواسطة وزير جلالته في ١٧ ديسمبر ١٩٣٨

إن جلالة الملك يشكر الحكومة البريطانية لتقديرها للجهود التي تبذل لإيجاد حل للقضية الفلسطينية، وكذلك فإنه يتمنى أن يحصل العرب على حقوقهم، بالإضافة إلى أن جلالته يود أن يعرف إلى أي حد باستطاعة الحكومة البريطانية تقديم أكثر ما يمكنها من المساعدة، وذلك بهدف دراسة المشكلة من جميع جوانبها لتفادي أية صعوبات قد تواجهنا، ولكي يمهد الطريق لعقد اجتماع في جو من الطمأنينة وليؤدي بالتالي إلى النتائج المرجوة.

أصبح بمعلومنا أيضاً المعلومات التي أعطيت من الحكومة البريطانية في البرقيات السابقة. وما زلنا نبذل أقصى جهدنا بنشاط دائم لكي نحصل على الرضا من جميع الأطراف كي تجتمع كلها لعقد الاجتماع في أجواء مناسبة، وسنظل على اتصال مع الحكومة البريطانية لإعلامها بآخر الجهود المبذولة في هذه المسألة.

١٦ ديسمبر ١٩٣٨

---

(١) R. Bullard (Jedda) to V. Halifax (London) No. E 209, of 19 Dec. 1938, in F.O. 371/23219/31.

(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة).

الوثيقة رقم (٥٥)

رسالة القنصل البريطاني في بيروت إلى وزير الخارجية البريطانية في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨ أعلمه فيها بالدعاية المنتشرة المعادية للسياسة البريطانية[١].

(أصل مطبوع)

القنصلية البريطانية العامة
بيروت
٣١ كانون أول (ديسمبر) ١٩٣٨

رقم ٩٥
٢٦٣/٧/٢

سيدي اللورد

١ ـ استناداً إلى الرسالة رقم (٢٣٣) بتاريخ ١٨ ديسمبر من وزير جلالته في جده لسعادتكم بخصوص الدعاية المعادية لبريطانية حول الأعمال في فلسطين بواسطة الإسطوانات التي تحمل طبعة «الشركة الشرقية لإسطوانات سوديا» في حلب Société Orientale de Disques Sodwa).

ولي الشرف بأن أخبركم بأنني قد اجتمعت البارحة مع نائب المندوب السامي الفرنسي، ولقد لفت انتباهه إلى هذه الدعاية المضادة ضد الإمبراطورية، وطلبت منه أن تتخذ إجراءات بواسطة الأمن العام لمصادرة أي نوع مشابه لهذه الإسطوانات ومصدر توزيعها.

٢ ـ لقد كان السيد «ميريا» (Meyrier) متعاطفاً معي بهذا الشأن، وأخبرني أنه إذا كان باستطاعتي أن أضم كل هذه الاعتراضات في مذكرة والتي بالفعل قد قمت بكتابتها. وبالتالي فإنه سيبحث هذه القضية مع مدير الأمن العام لإيجاد حل لإيقاف هذه الدعاية المعارضة.

---

(١) Havard (Beirut) to v. Halifax (London) No. E 236, of 31 Dec. 1938, in F.O. 371/23219/31.

(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة).

٣ ـ أرسلت نسخاً من هذه الرسالة للمندوب السامي لجلالته في القدس ولسفيري جلالته في القاهرة وبغداد، ولوزير جلالته في جده ولقنصل جلالته في حلب.

لي الشرف بأن أتقدم منكم
بخالص احترامي
سيدي اللورد
خادمك المطيع القنصل العام
Havard

الوثيقة رقم (٥٦)

رسالة محمد إسحاق درويش من بيروت إلى محمد جميل بيهم في الولايات المتحدة الأميركية في ٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٩ أخبره فيها عن وصول المساعدات المالية ومحاولة البعض شق صفوف الأمة وعدم نجاح المساعي مع البطاركة والمطارنة[1].

(أصل مخطوط)

٢/١/٣٩

أخي السيد المفضال جميل بك بيهم المحترم

السلام عليكم ورحمة الله. وبعد لدي عدة رسائل عن رحلتكم الموفقة ومساعيكم المشكورة في سبيل أبناء الوطن المنكوبين الذين سلط الله عليهم أهوال جنكيزخان وتيمورلنك القرن العشرين. ولا نقدر أن نصف لحضرتكم مقدار ما نشعر به من الفرح والسرور عندما نتلقى كتبكم وعندما نقرأ أنباء رحلتكم في جرائد بيروت وفلسطين وسوريا ومصر. فالجامعة العربية في نيويورك أرسلت عدة رسائل ونحن هنا وزعنا كل ما لدينا من المعلومات إلى المكتب العربي الذي بدوره أرسلها لجميع الصحف العربية في الأقطار المختلفة.

إن المبالغ التي تفضلتم بإرسالها وصلت جميعها، وأرسلت إيصالاتها مع تحارير شكر للمرسلين. وإن كانت هذه المبالغ قليلة ولكن أثرها كان عظيماً والغيث أوله قطر ثم ينهمر.

إن سماحة مفتي أفندي اطلع على جميع تحاريركم وتحارير الأخ أميل أفندي وهو يشكر لحضرتكم هذه المساعي، ويقدر الأتعاب التي تواجهونها والصعوبات التي تلاقيكم. أخذ الله بيدكم وقواكم ونجّح مساعيكم.

وصلتنا برقيتكم لإرسال مبلغ للمكتب العربي في لندن، وقد سبق وأرسلنا

---

(١) محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٣٦ ـ ١٩٦٥، الملف ٥، ص ٣٩ ـ ٤٠ (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة).

المبلغ قبل شهر تقريباً عندما وردت لنا إشارة من لندن ومثلها من الدكتور شطارة. والدكتور عزة طنوس موجود الآن في بيروت وقد تفاهمنا وإياه على المبلغ الذي طلبه وأرسل إليه.

إخواننا معتقلو سيشل وصلوا مصر، وسيحضروا إلى بيروت في وقت قريب. ربما يصلكم كتابي هذا ويكونوا عندنا، حيث تجتمع اللجنة العربية وتنتخب وفدها ليسافر إلى لندن. وكان لإطلاق سراحهم أثر عظيم في تقوية معنويات الأمة. وهي قوية جداً. وستثابر الأمة بهذا الإيمان والثبات حتى يكتب الله لها الفوز والنصر، وأما ما قام به فخري النشاشيبي من مساعي إفسادية لشق صفوف الأمة فلم يكن له أي أثر قطعياً رغم تهويش صحف اليهود والإنكليز. حاول عبد الرؤوف البيطار أن يقوم بحركة إفسادية شبيهة بحركة فخري النشاشيبي ففشل.

أرجو أن تتأكدوا أن قوة الأمة لم تنقص بل هي تتزايد بنسبة ما تلقى من شدائد ومصائب، وبنسبة ما تجد من عطف وتأييد من أبنائها البررة.

منيف أفندي الحسيني سافر موقتاً إلى مصر لاستقبال معتقلي سيشل وسيعود بعد وصولهم فالرجاء أن لا تقطعوا رسائلكم عنه.

سبق وقدمت رسالة لحضرتكم بداخلها بيان من حضرة المطران حجار إلى عنوانكم في الجامعة العربية. أرجو تبليغي وصوله. وسبب تأخري بالإجابة هو ما بذلنا من مساعي لأخذ تحارير وبيانات من حضرات رؤساء الأديان الآخرين. ولكن مساعينا لم تنجح بكل أسف.

سماحته وجميع الإخوان يهدونكم أطيب التحية ويتمنون لكم النجاح والتوفيق. كما أنني أرجو قبول تحيتي وإهدائها للأخ أميل أفندي وجميع الإخوان.

محمد إسحاق درويش

الوثيقة رقم (٥٧)

رسالة أحمد فواز باسم الجمعية الإسلامية الأميركية إلى محمد جميل بيهم في ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٩ يستفاد من خلالها مدى التمويل والمساعدة العربية المتدنية في المهجر[١].

(أصل مطبوع)

النهضة العربية الهاشمية

في ديربورن ـ مشيغن

Progressive Arabian Hashmie Society

10401 Dix Avenue

Dearborn, Mich.

سيدي المجاهد الأستاذ الكبير محمد جميل بك بيهم الأفخم

سلام واحترام وثناء زائد على جهادكم المتتابع في سبيل خير القضية الوطنية والقومية العربية.

أما بعد أتشرف بإعلامكم أن الجمعية الإسلامية الأميركية في مشغن ستي قد أراد أعضاؤها الكرام الغيورين على القومية العربية الاشتراك في حفلة جالية ديترويت العربية التي أقيمت على شرفكم وشرف الأستاذ زميلكم أميل الغوري وقد قدمنا بواسطة الداعي خمسة وعشرون دولار ليضموا إلى مجموع تبرعات الجالية العربية، فعليه ولما كانت رسالة الأخوان الكرام جاءتنا بعد انتهاء الحفلة وتقديم التبرعات إلى لجنة الدفاع عن فلسطين في دمشق ـ فأخرنا التبرعات معانا على أمل تقديمهم في الحفلة الثانية التي كنا مزمعين على إقامتها بعد رجوعكم لديترويت باسم تجار المدينة ـ وقد افترقنا ونحن على وعد مع الأستاذ أميل الغوري أن يخابرنا أو يخابر الأخ أحمد بدر قبل رجوعكم لديترويت بالسلامة بأسبوع لنتمكن من تهيئة الحفلة ولكن لسوء الحظ ما شرفتم. أما تشريف الأستاذ الغوري كان عن غير سابق علم منا، وعندما

---

(١) محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩١١ ـ ١٩٦٥، الملف ٣، ص ٨٢ (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة).

أخذنا خبر توجهنا حالاً إلى النزل وثاني ليلة كذلك قعدنا لساعة متأخرة من الليل ولم نحظى برؤية الأستاذ، كذلك صباح ثاني يوم الذي شرف به ذهبت مع الأخ أحمد بدر للنزل فأفادوننا الإخوان زايد وخلف بأنه ترك إلى توليدو، والحالة هذه أصبح معتوب عليكم لأنكم حرتمونا من تشريفكم ورؤياكم مرة ثانية عسى المانع خير إن شاء الله، فعليه الآن تجدون طيه حوالة بقيمة خمسة وعشرون دولار تبرعات الإخوان الكرام أعضاء الجمعية الإسلامية الأميركية في مشغن ستي لإعانة منكوبي فلسطين، فلأمل تقديمهم عن يدكم أو ضمهم وإرسالهم مع تبرعات حفلة جالية نيويورك الوطنية. وبالختام أقبلوا فائق الاحترام منا.

٤ ك ٢ ١٩٣٩

المخلص

أحمد حمزة فواز

الوثيقة رقم (٥٨)

رسالة محمد أمين الحسيني من بيروت إلى محمد جميل بيهم في الولايات المتحدة في ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٩ شاكراً جهوده من أجل فلسطين مؤكداً وصول المساعدات المالية[١].

(أصل مطبوع)

٥ ذي الحجة ١٣٥٧

٢٦ كانون الثاني ١٩٣٩

حضرة صاحب السعادة الأخ الكريم المفضال جميل بك بيهم حفظه الله تعالى آمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد فقد وصلني كتابكم الكريم المؤرخ في ٣٨/١٢/١٢ فأشكر لحضرتكم جزيل الشكر مساعيكم الجليلة وما تتحملونه من مشاق ومصاعب في سبيل فلسطين ومنكوبيها مما يسجل لكم عند الله وعند الأمة العربية إلى الأبد. كان الله في عونكم ومتعكم بالصحة والعافية وجزاكم كل خير وقدر لجهودكم المشكورة التوفيق والنجاح. إنكم هناك أدرى بما يعود بالخير على المهمة وأعرف بالفوائد التي يمكن أن تجنى من زيارة ما ذكرتم من المناطق والجاليات ونحن نوافق على ما ترونه بالاتفاق مع إخوانكم الناصحين والعاملين معكم.

أما ما تفضلتم بذكره عن قدوم السيدتين حرمكم وحرم الأستاذ أميل عليكم، فنحن مع تقديرنا لوجهة نظركم نرى أن لا تحمل السيدتان مثل المشاق التي نشعر بأنكم تتحملونها ومهمتكم تقتضي كثرة التنقل وقطع المسافات الطويلة من غير أن يتيسر لكم وقت للراحة في كثير من الأحيان مما ينوء به السيدات أو يتحملنه بمشقة ولا يستطعن الاستمرار عليها وخصوصاً إذا عزمتم متوكلين على الله على السفر إلى أميركا الجنوبية وسواها من الأقطار النائية، ولعل في الإمكان الاستعانة ببعض

---

(١) محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٣٦ ـ ١٩٦٥، الملف ٥، ص٤٦ (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة).

السيدات النابهات في كل منطقة للعمل مع جمعيات الجالية النسائية فيها.

وإن جميع ما تفضلتم بإرساله بواسطة عمر بك الداعوق في بيروت وبواسطة نبيه بك والشيخ محمد خير ذياب وعزة أفندي دروزة في الشام يصل إلى اللجنة المركزية لإعانة منكوبي فلسطين. وقد كلفنا سكرتير اللجنة ليقدم لحضرتكم جدولاً يفصل فيه جميع الحوالات التي وصلت مع ذكر تواريخها وأرقامها ومقاديرها. كما أن اللجنة ترسل إلى كل جالية وصلاً خاصاً وكتاب شكر وستنشر التبرعات وأسماء المتبرعين جميعاً في الصحف. والله سبحانه يجزل لحضراتكم الأجر والثواب ويعوض على المتبرعين الكرام بالخير الجزيل.

وأقدم لحضرتكم في الختام جزيل الشكر وأوفر التحية والاحترام.

محمد أمين الحسيني

الوثيقة رقم (٥٩)

رسالة من داڤيد بن غوريون باسم الوكالة اليهودية إلى وزير المستعمرات البريطاني مالكولم ماكدونالد في ١٤ شباط (فبراير) ١٩٣٩ ذكّره فيها بموقف وتصريحات الأمير فيصل من الصهيونية[١].

(أصل مطبوع)

The JEWISH AGENCY FOR PALESTINE
77 GREAT RUSSEL STREET
LONDON. W.C.1.
14Th. February 1939

عزيزي السيد ماكدونالد

أرسل إليك مجموعة من الوثائق كما وعدتك بالأمس، وهي تختص بموقف الملك فيصل حيال الصهيونية وفلسطين خلال مؤتمر السلام في باريس.

أود أن ألفت انتباهك لأول هذه الوثائق وهي تصريح للأمير فيصل ولكن ليس لليهود وإنما لوكالة رويتر، والتي أشار فيها إلى اليهود والعرب باستعماله جملة «مناطقهم الخاصة».

بكل إخلاص
داڤيد بن غوريون

المرفقات:

١ ـ تصريح من الأمير فيصل لمندوب رويتر في ١٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٨.
٢ ـ الاتفاق بين الأمير فيصل والدكتور وايزمان في ٣ كانون الثاني (يناير) ١٩١٩.

---

(١) D. Ben Gurion to M. Macdonald, No. E 75928, of 14 Feb. 1939, in CO. 733/414/31.
(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية F.O. غير المنشورة).

الوثيقة رقم (٦٠)

بنود اتفاقية فيصل ـ وايزمن المتفق عليها في ٣ كانون الثاني (يناير) ١٩١٩ مع الإشارة إلى تحفظات فيصل في نهاية الاتفاقية.

(ملحق برسالة بن غوريون إلى السيد ماكدونالد)

إن صاحب السمو الملكي الأمير فيصل ممثل المملكة العربية الحجازية والقائم بالعمل نيابة عنها، والدكتور حاييم وايزمن ممثل المنظمة الصهيونية والقائم بالعمل نيابة عنها، يدركان القرابة الجنسية والصلات القديمة القائمة بين العرب والشعب اليهودي، ويتحققان أن أضمن الوسائل لبلوغ غاية أهدافهما الوطنية هو في اتخاذ أقصى ما يمكن من التعاون في سبيل تقدم الدولة العربية وفلسطين، ولكونهما يرغبان في زيادة توطيد حسن التفاهم الذي يقوم بينهما فقد اتفقا على المواد التالية:

١ ـ يجب أن يسود جميع علاقات والتزامات الدولة العربية وفلسطين أقصى النوايا الحسنة والتفاهم المخلص. وللوصول إلى هذه الغاية تؤسس ويحتفظ بوكالات عربية ويهودية معتمدة حسب الأصول في بلد كل منهما.

٢ ـ تحدد بعد إتمام مشاورات مؤتمر السلام مباشرة الحدود النهائية بين الدولة العربية وفلسطين من قبل لجنة يتفق على تعيينها من قبل الطرفين المتعاقدين.

٣ ـ عند إنشاء دستور إدارة فلسطين تتخذ جميع الإجراءات التي من شأنها تقديم أوفى الضمانات لتنفيذ وعد الحكومة البريطانية المؤرخ في اليوم الثاني من شهر نوفمبر سنة ١٩١٧.

٤ ـ يجب أن تتخذ جميع الإجراءات لتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين على مدى واسع والحث عليها وبأقصى ما يمكن من السرعة لاستقرار المهاجرين في الأرض عن طريق الإسكان الواسع والزراعة الكثيفة. ولدى اتخاذ مثل هذه الإجراءات يجب أن تحفظ حقوق الفلاحين والمزارعين المستأجرين العرب ويجب أن يساعدوا في سيرهم نحو التقدم الاقتصادي.

٥ ـ يجب أن لا يسن نظام أو قانون يمنع أو يتدخل بأي طريقة ما في ممارسة

الحرية الدينية ويجب أن يسمح على الدوام أيضاً بحرية ممارسة العقيدة الدينية والقيام بالعبادات دون تمييز أو تفضيل ويجب أن لا يطالب قط بشروط دينية لممارسة الحقوق المدنية أو السياسية.

٦ ـ إن الأماكن الإسلامية المقدسة يجب أن توضع تحت رقابة المسلمين.

٧ ـ تقترح المنظمة الصهيونية أن ترسل إلى فلسطين لجنة من الخبراء لتقوم بدراسة الإمكانيات الاقتصادية في البلاد وأن تقدم تقريراً عن أحسن الوسائل للنهوض بها، وستضع المنظمة الصهيونية اللجنة المذكورة تحت تصرف الدولة العربية بقصد دراسة الإمكانيات الاقتصادية في الدولة العربية وأن نقدم تقريراً عن أحسن الوسائل للنهوض بها، وستستخدم المنظمة الصهيونية أقصى جهودها لمساعدة الدولة العربية بتزويدها بالوسائل لاستثمار الموارد الطبيعية والإمكانيات الاقتصادية في البلاد.

٨ ـ يوافق الفريقان المتعاقدان أن يعملا بالاتفاق والتفاهم التامين في جميع الأمور التي شملتها هذه الاتفاقية لدى مؤتمر الصلح.

٩ ـ كل نزاع قد يثار بين الفريقين المتنازعين يجب أن يحال إلى الحكومة البريطانية للتحكيم.

وقع في لندن ـ إنكلترا ـ في اليوم الثالث من شهر يناير سنة ١٩١٩.

فيصل بن حسين.

حاييم وايزمن.

(تحفظات فيصل)

يجب عليَّ أن أوافق على المواد المذكورة أعلاه:

بشرط أن يحصل العرب على استقلالهم كما طلبت بمذكرتي المؤرخة في الرابع من شهر يناير سنة ١٩١٩ المرسلة إلى وزارة خارجية حكومة بريطانيا العظمى. لكن إذا وقع أقل تعديل أو تحويل، فيجب أن لا أكون عندها مقيداً بأي كلمة وردت في هذه الاتفاقية التي يجب اعتبارها ملغاة لا شأن ولا قيمة قانونية لها ويجب أن لا أكون مسؤولاً بأية طريقة مهما كانت.

فيصل بن حسين

الوثيقة رقم (٦١)

تقرير من القنصلية البريطانية في بيروت إلى وزارة الخارجية البريطانية في ١٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٠ حول موقف السوريين واللبنانيين من السياسة البريطانية في فلسطين والمنطقة(١).

(أصل مطبوع)

التقرير الأسبوعي رقم ٢/ ٤
١٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٠

العديد من اللبنانيين الذين يعرفون كيف يغتنمون الفرص كانوا يحاولون الانحياز وتأييد البريطانيين بتقديم «خدمات خاصة» للقنصل العام. وبعض الوعود مؤداها أن يتسلم البريطانيين مقاليد الانتداب في لبنان بعد انتهاء الحرب بدلاً من الفرنسيين. وهناك اتجاه بين اللبنانيين والسوريين لتأييد السياسة البريطانية، وبالرغم من ذلك هناك بعض اللبنانيين الموارنة الذين أصبحوا يؤيدون الإيطاليين، وعدد معين من المسلمين الوطنيين الذين يكنون الضغينة لسياستنا في فلسطين، ويرون في الوعود الألمانية وسيلة لتحقيق المطالب التي يتوقون لتحقيقها. ومن الملاحظ أيضاً أن هناك عدداً من المطارنة اللبنانيين ومن ضمنهم المطارنة الموارنة قد أعلنوا مؤخراً عن تعاطفهم مع السياسة البريطانية، بالإضافة إلى الكاردينال اللبناني «تبوني» بطريرك الكنيسة الكاثوليكية السورية، الذي أعرب للجنرال «فوجير» والأدميرال «غوتون» (Gouton) عن أسباب تأييده للسياسة البريطانية، وأخبر الجنرال «فوجير» (Fougère) بأن الجنرال ديغول يعتبر بطلاً، وأن القاتل الحقيقي للبحارة الفرنسيين الذين قتلوا في عوران (Oran) كان الأدميرال الفرنسي الذي كان باستطاعته تجنب إراقة الدماء بإزاحة سفنه.

---

(١) British Consulate (Beirut) to F.O. (London) No. E 2867, of 17 Sept. 1940. in F.O. 371/24595/89.

(وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة).

الوثيقة رقم (٦٢)

رسالة من أبا سيلڤر رئيس مجلس الطوارىء الصهيوني في واشنطن إلى بتلر وكيل وزارة الخارجية البريطانية في ٧ شباط (فبراير) ١٩٤١ شكره فيها على تأييده للصهيونية[١].

(أصل مطبوع)

٧ شباط (فبراير) ١٩٤١

عزيزي السيد بتلر

نيابة عن زملائي المشاركين في اللجنة أود أن أعرب عن امتناني وتقديري للرسالة التي أرسلتها إلى المؤتمر القومي بشأن فلسطين، الذي عقد في واشنطن العاصمة بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ١٩٤١. ولقد تأثر الوفد إلى المؤتمر القومي بالكلمات التي بعثتها والمتضمنة التشجيع والأمل. وبشأن التصميم على إعادة تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين، فلقد تقرر إعطاء كل الدعم للسياسة البريطانية في مقاومتها جميع أشكال الديكتاتورية في المنطقة. ونحن على يقين بأن اليهود في فلسطين هم كاليهود في الولايات المتحدة سيقومون بواجبهم بالمحافظة على أسس الديمقراطية والحرية الشخصية.

مع أطيب التمنيات

أبا هيلل سيلڤر

Abba Hillel Silver

الرئيس القومي لمجلس

الطوارىء الصهيوني

(١) Abba Hillel Silver (washington) to Butler (London) No. E No.?. of 7 Feb. 1941, in F.O. (C.O.) 733/443/31.

(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة).

الوثيقة رقم (٦٣)

رسالة سرية من رئاسة الوزراء البريطانية إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٣٠ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٢ تشير إلى تأييد ونستون تشرشل لجهود الصهيونية متمنياً تحقيق أحلامها[١].

(أصل مطبوع)

١٠ داوننغ ستريت

٣٠ تشرين أول (اكتوبر) ١٩٤٢

مستعجـل

سيـدي

إن رئيس الوزراء لا يحبذ إعلان أية رسالة بمناسبة الاحتفالات بمرور (٢٥) عاماً على إعلان وعد بلفور في ٢ تشرين الثاني (نوڤمبر)، ولكنه سيكون ممتناً إذا قام اللورد هاليفكس (Halifex) بتسليم نص رسالة خاصة وبسرية تامة إلى الدكتور وايزمن الموجود في أوتيل سان ريجز (St. Regis) في نيويورك. وللتذكير نعود ونقول إن هذه الرسالة ليست للنشر وهي:

إلى الدكتور حاييم وايزمن:

إن جميع حواسي وخواطري هي معكم في هذه المناسبة، وكذلك فإننا نرجو أن تتمكنوا من تحقيق كل ما حاربتم من أجله وببطولة.

مع أطيب تمنياتي

ونستون تشرشل

(١) J.M.M (London) to v.g. Lawford (F.O. London) No. E 4 of 30 oct. 1942, in F.O. (C.O.) 371-733/443/31.

الوثيقة رقم (٦٤)

برقية سرية من وزارة الحربية إلى السفارة البريطانية في واشنطن في ١٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٢ تضمنت جهود الجمعية الأنجلو ـ أميركية لتكوين الجيش اليهودي[١].

(أصل مطبوع)

من: وزارة الحربية

رقم: ٢٢٢٥ ـ ١٩ كانون أول (ديسمبر) ٤٢ **إلى: ج.س.م. واشنطن**

برقيـة سريـة

لمعلوماتكم ما يلي:

١ ـ بتاريخ ١٥ كانون الأول (ديسمبر) حدث في مجلس العموم أن سأل السيد حنا (Hannah) ـ ممثل الجمعية الأنجلو ـ أميركية للجيش اليهودي ـ وزير الحربية فيما إذا وافقت حكومة صاحب الجلالة على تكوين لجنة لدرس مشروع إنشاء الجيش اليهودي مع وفد من أميركا.

٢ ـ كان جواب وزير الحربية أنه ليس هناك أي تغيير في السياسة المقررة والمبررة منذ ٦ آب (أغسطس).

٣ ـ اللجنة الأنجلو ـ أميركية قامت أيضاً بمحاولة للتقرب كتابة. كل الوثائق وأجوبة الحكومة تحول الآن إلى السفارة بواسطة وزارة الخارجية.

٤ ـ الرجاء الاتصال بالسفارة للحصول على كافة المعلومات حول النقطة (٣) السابقة الذكر.

---

(١) The war office (London) to J.S.M (washington) No. E 87698, of 19 Dec. 1942, in F.O. (C.O.) 371/448/31.

الوثيقة رقم (٦٥)

تقرير سري من وزارة الخارجية البريطانية إلى وزارة المستعمرات في ١٧ آذار (مارس) ١٩٤٣ حول حقيقة المواقف الأميركية والبريطانية من القضية الفلسطينية[١].

(أصل مطبوع)

وزارة الخارجية (سري)

١٧ آذار (مارس) ١٩٤٣ رقم ٦٥/٥٠٦/١٣٦٩

عزيـزي كامبـل

أشكرك على رسالتك بتاريخ ٢٤ شباط بشأن النشاطات الصهيونية في الولايات المتحدة ونحن نوافقكم الرأي بأن «ألنغ» (Alling) يبالغ في اعتقاده بأن هناك معارضة قوية للصهيونية في الولايات المتحدة. ولكن اهتمامنا منصب على ملاحظات «ألنغ» للسفير العراقي بشأن الوسيلة التي باستطاعة العرب أن يحصلوا بواسطتها على اعتراف باسترجاع حقوقهم. وستلاحظ من البرقية رقم (٨١) المرسلة إلى جدة بأننا نشجع الحكومات العربية للأعراب عن وجهات نظرها إلى الحكومة الأميركية وكذلك إلى الشعب الأميركي. ولقد اقترحنا أيضاً بأن علي جودت باستطاعته استعمال الطرق المؤدية إلى هذه الغاية.

وسيكون من الضروري تجنب توريط السفارة في أية دعاية مؤيدة للعرب. ولكن لن يكون هناك أي ضرر من تسريب بعض هذه الأخبار عن سياستنا. ونحن نشجع بأن يقوم بعض الأشخاص من ذوي المناصب العليا في الدولة بالإعلان عن تأييده للهجرة اليهودية إلى فلسطين على أن لا يؤول ذلك إلى الإضرار بمصالح السكان المحليين، والإعلان بأن الأحلام اليهودية بإنشاء وطن قومي في فلسطين ستؤدي إلى انتقاص حق الفلسطينيين.

مع كامل التقدير والأمل بأن تنال هذه الرسالة كامل الاهتمام.

مع احترامي

C.W. Baxter

---

(١) C.W. Baxter (F.O.) to Campbell (C.O.) No. E 1369 of 17 March 1943, in F.O. 371/506/65.
(وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة).

الوثيقة رقم (٦٦)

قرار مجلس النواب اللبناني الصادر بالأكثرية في ٢٥ تموز (يوليه) ١٩٤٤ باستنكار تأسيس وطن قومي صهيوني في فلسطين نظراً للأخطار التي تهدد لبنان من إنشائه[١].

إن مجلس النواب اللبناني يستنكر كل فكرة ترمي إلى تأسيس وطن قومي للصهيونية في القطر العربي الفلسطيني العريق، لأن لبنان يعتبر نفسه مهدداً مباشرة بالخطر الصهيوني. ويرجو المجلس من الحكومة إبلاغ قراره إلى سفراء الدول الحليفة العظمى لكي تتفضل بنقله إلى الحكومات الأميركية والبريطانية والفرنسية. ويعتبر المجلس أن مبادىء وثيقة الإطلنطيك تتعارض مع فكرة تحويل أية بقعة من الأقطار العربية إلى وطن قومي للصهيونية، ويأمل مجلس النواب من الدول الحليفة أن تكون عوناً للعرب في قضيتهم العادلة وتراعي عواطف البلاد العربية الحليفة.

(١) مضبطة الجلسة الثانية لمجلس النواب اللبناني، ٢٥ تموز (يوليه) ١٩٤٤، ص ٥٦٤، ٥٦٦.

الوثيقة رقم (٦٧)

بيان صادر من فؤاد أباظة رئيس الاتحاد العربي بالقاهرة في أول آب (أغسطس) ١٩٤٤ تضمن استياء من السياسة الأميركية والأوروبية الهادفة إلى إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين[١].
(أصل مطبوع)

بيان من الاتحاد العربي
بالقاهرة

ظن العرب عندما أعلن الميثاق الإطلنطي أن ما حدث بعد الحرب العظمى الماضية من إهمال الوعود المعطاة لهم وهضم حقوقهم لن يتكرر هذه المرة وأن الحلفاء بعد الحرب الحاضرة سيبرون بوعودهم ويعطون لكل شعب حقه في الاستقلال، ولكن سرعان ما خاب ظن الأمم العربية وزاد حذرهم من الوعود المقطوعة. إذ قبل أن تضع هذه الحرب أوزارها وبمجرد أن لاح فجر النصر لهم ابتدأت سياسة تأويل الوعود وأخذت الشعوب المهضومة الحقوق تتظلم. وفي الوقت الذي يسعى العرب لعقد مؤتمر لتأمين وحدتهم تبعاً لحقهم الطبيعي مطمئنين لنيات الحلفاء وميثاق الإطلنطي إذ بالصحف تطلع علينا بأنباء تنافس الحزبين الكبيرين (الجمهوري والديمقراطي) في أميركا للحصول على رآسة الجمهورية الأميركية بسلاح ذي حدين يكسبهم عطف اليهود وينفر منهم الشعوب العربية بأكملها.

فالاتحاد العربي بالقاهرة المؤلف من كبار الرجال في الأقطار العربية مع استنكاره كل الاستنكار الاضطهاد الفظيع الذي حل بإخواننا في الإنسانية من اليهود ومع إشفاقه كل الإشفاق لنكبتهم لا يسعه إلا أن يستنكر كل الاستنكار في الوقت نفسه علاج هذه الحالة بدق أسفين في قلب العالم العربي بفلسطين وإخراج وتشتيت

---

(١) محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧، الملف ٦، ص ٢ (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة).

أصحاب البلاد الأصليين من وطنهم وإدخال فرق من أمم متشعبة في العقليات من صهيونيي أمم أوروبا المختلفة لا سيما وأن ذلك سيترتب عليه فصل البلاد العربية في شرق فلسطين عن أخواتها في غربها مما يسبب اضطراب في مجموعتها الثقافية والدولية ومخالفة لقرار المؤتمر البرلماني الدولي المنعقد في أغسطس سنة ١٩٣٩ في مدينة أوسلو.

والأخلاق العربية تأبى أن يجود الإنسان بمال غيره، ولذلك يرى العرب أنه يمكن لأميركا أن تعمل على إسكان هؤلاء اليهود المضطهدين في ولاياتها الواسعة أو في بلاد حلفائها أو في أي مكان آخر غير فلسطين، فإن هذا هو الحل الملائم لهذه المشكلة بل هو الحل الذي يتفق وديمقراطية الأنجلو سكسون التي لا يمكن أن تسوغ جرائم النازية والفاشية بارتكاب أوزار مماثلة لها ضد عرب فلسطين والعالم العربي بصفة عامة.

وإذا كنا نقدر دقة الموضوع كما نقدر ظروف كل من جنابي مستر روزفلت ومستر ديوي، بشأن اتخاذ كل الوسائل لكسب معركتهما الانتخابية إلا أننا نأمل من حكمتهما وحكمة حزبيهما أن لا يغاضبا العالم العربي الذي قطع العهد على نفسه مهما كانت القوات التي ستقف ضد رغبته بأن لا يقبل اعتبار فلسطين وطناً قومياً للصهيونية اليهودية بحال من الأحوال فإن ذلك ضرر بمصالح الوطن العربي وبسيادتهم القومية والعالم لم ينس بعد المآسي التي حدثت في فلسطين للسبب ذاته.

أول أغسطس سنة ١٩٤٤ **رئيس الاتحاد العربي**

فؤاد أباظة

الوثيقة رقم (٦٨)

مذكرة اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية في ٢ تشرين الثاني (نوڤمبر) ١٩٤٤ بمناسبة وعد بلفور إلى الدول العربية ودول الحلفاء[١].

(أصل مطبوع)

إن الجماهير اللبنانية المؤلفة من العلماء والأطباء والمحامين والصحفيين والمهندسين والتجار والطلاب والزراع وأصحاب الصناعات والعمال وسائر المهن والسيدات المحتشدين في قاعة سينما روكسي وفي ساحة الشهداء في بيروت في اليوم الثاني من تشرين الثاني ١٩٤٤ بمناسبة ذكرى وعد بلفور يحتجون بشدة على الصهيونية المعتدية ومطامعها في فلسطين وسائر البلاد العربية، وهم أيضاً:

١ - يكررون احتجاجاتهم الصارخة على أنصار الصهيونية ودعاتها أولئك الذين يحاولون إرواء أطماعهم الشخصية والحزبية على حساب البلاد المقدسة، وهم بذلك يعملون على إقامة ملك مغتصب للصهيونيين كيما يكون رقبة جسر لغزو البلاد العربية واستثمارها.

٢ - ويقررون المضي في مكافحة هذا العدوان المخالف لروح العدل الإنساني والمناقض لحق الشعوب الطبيعي في تقرير مصيرها، ذلك الحق الذي تسيل من أجله دماء الملايين من البشر في أعظم حرب عرفها التاريخ وهدم الشعوب في سبيله أغلى ما تملك من مال وبنين.

٣ - ويعهدون إلى اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية المؤلفة من كافة الأحزاب والهيئات والمنظمات اللبنانية أن ينوب عنهم برفع احتجاجهم ومطالبهم والإعراب عن إرادتهم إلى سائر الدول العربية والدول الحليفة لإنقاذ فلسطين من براثن الصهيونية ودفع خطرها المداهم عن كافة الأقطار العربية.

رئيس الاتحاد

محمد جميل بيهم

---

(١) وثائق اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية. (مجموعة وثائق اتحاد الأحزاب غير المنشورة).

الوثيقة رقم (٦٩)

رسالة رئيس جمعية أصدقاء فلسطين من باريس إلى رئيس اتحاد الأحزاب اللبنانية في بيروت في ٧ شباط (فبراير) ١٩٤٥ أوضح فيها أن سبب قيام الجمعية هو الغياب الإعلامي العربي في أوروبا وقوة التنظيم الصهيوني الإعلامي[١].

(أصل مطبوع)

جمعية أصدقاء فلسطين العربية

ASSOCIATION DES AMIS DE LA PALESTINE ARABE

2 CITÉ DU CARDINAL LEMOINE-PARIS

Tél. Odéon 14-80

Paris Le 7 Février 1945

إلى حضرة سكرتير اتحاد الأحزاب اللبنانية للدفاع عن فلسطين

تتشرف جمعية أصدقاء فلسطين العربية المتشكلة حديثاً في فرنسا بتقديم تحيتها لحزبكم وترجو أن تكون على اتصال مستمر فيما تقومون به من أعمال في سبيل قضية فلسطين.

تشكلت هذه الجمعية من الشباب العربي المؤمن من سائر الأقطار العربية من المغرب الأقصى إلى العراق الموجود الآن في فرنسا، وهدفها بث الدعاية بواسطة الاجتماعات والمناشير والنشرات والصحف وتأليف الكتب والإذاعات وغير ذلك لإفهام الغرب وجهة نظر العرب في فلسطين والدفاع عن حقوقهم ضد العدوان الصهيوني وجلب عطف الشعوب الأوروبية نحو قضيتهم العادلة قبل انعقاد مؤتمر السلام الذي سيتأثر بالطبع بالرأي العام الغربي. وقد دعانا إلى تشكيل هذه الجمعية ما نراه من التنظيم الصهيوني للدعاية لقضيتهم في حين ليس للعرب في أوروبا صوت يسمع.

---

(١) محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧، الملف ٦، ص ١٢ (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة).

فنرجو أن نكون على اتصال دائم من حيث الوثائق والأخبار لكي نسير على ضوء في طريقنا نحو الهدف الواحد الذي نسعى كلنا إليه.

تقبلوا شكرنا ونحن بانتظار جوابكم والسلام.

رئيس جمعية أصدقاء فلسطين العربية
الدكتور عبد الجبار جومرد
[التوقيع]

الوثيقة رقم (٧٠)

مذكرة اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية إلى الوزير الأميركي المفوض في بيروت «ودسورث» في ٢٢ آذار (مارس) ١٩٤٥ احتج فيها على تصريح الرئيس الأميركي روزفلت المؤيد للصهيونية[1].

(أصل مطبوع)

صاحب السعادة مستر ودسورث ـ الوزير المفوض للولايات المتحدة الأميركية في سوريا ولبنان

لي الشرف بأن أنقل إليكم باسم جمعية اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية التأثير البالغ الذي شمل لبنان من جراء التصريح المنسوب للرئيس روزفلت بشأن الوطن القومي الصهيوني في فلسطين العربية، خصوصاً وأن التصريح الأخير جاء مؤيداً للتصريح السابق الذي أحدث خيبة أمل وامتعاض شديدين في نفوس اللبنانيين وفي قلوب أبنائه المنتشرين في العالم، وحتى النازلين منهم في الولايات المتحدة لأن هذين التصريحين يطعنان الأمة العربية في أعز أمانيها ويتناقضان مع المواثيق والعهود التي أدلت بها الأمم المتحدة أثناء الحرب.

واتحاد الأحزاب اللبنانية الذي قرر في اجتماعه يوم ٢٢ آذار سنة ١٩٤٥ الاحتجاج بشدة على هذا التصريح يتوجه إلى رجال الكونغرس المحترمين في واشنطن وإلى رجال الحكومة والأمة الأميركية بالرجاء الحار أن لا تستهويهم الصهيونية المجرمة التي تتلبس بلباس الإنسانية، ويرجو سعادتكم أن تبلغوا احتجاجه وأمانيه برقياً إلى وزارة الخارجية في واشنطن، وهو يأمل من حكومة الولايات المتحدة الجليلة ـ وقد قررت الخروج عن مبدأ العزلة ـ أن لا تجعل فلسطين الغالية على العرب ضحية وفداء قبل الاتصال بالعالم العربي.

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول فائق الاحترام

محمد جميل بيهم

---

(١) وثائق اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية. (مجموعة وثائق اتحاد الأحزاب غير المنشورة).

الوثيقة رقم (٧١)

رسالة الحزب العربي الفلسطيني إلى اتحاد الأحزاب اللبنانية في ١٧ نيسان (أبريل) ١٩٤٥ تضمنت ضرورة حث العائلات اللبنانية على عدم بيع أراضيها في فلسطين لليهود[١].

(أصل مطبوع)

صندوق البريد: ١٣٥٧ | الحزب العربي الفلسطيني | الرقم: ....
رقم التلفون: .... | المركز العام | التاريخ: ١٧ نيسان ١٩٤٥
القدس ـ الباب الجديد

حضرة صاحب السعادة الأستاذ محمد جميل بك بيهم الأكرم
رئيس اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية ـ بيروت

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وبعد فإننا نتابع بكل إعجاب وتقدير جهودكم القيمة ومساعيكم المبرورة في خدمة قضية بلادكم فلسطين ومكافحة الخطر الصهيوني الجاثم على صدرها، ونرجو أن تقبلوا منا شكر إخوانكم الفلسطينيين وتحيتهم.

بلغنا مؤخراً أن بعض الأسر اللبنانية التي تمتلك أراضي في قرية زبوبا الواقعة في مرج بن عامر على طريق اللجون ـ حيفا، ومن تلك الأسر أسرة المطران وأبيض، وفهمنا أن سعادة الأستاذ موسى بك نمور أيضاً يمتلك حصصاً في تلك الأراضي أو على الأقل يعرف أسماء المالكين. ونظراً لأن الذين يساومون على شراء تلك الأراضي من العرب يعملون لحساب الصهيونيين، نرجوكم الاتصال بتلك العائلات المالكة وحثها على عدم البيع وإظهار الأخطار الناجمة عن بيعهم لأراضيهم، وهي أخطار

(١) محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧، الملف ٦، ص ١٨ (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة).

تلحق أكبر الأذى بكيان العرب في فلسطين.

وتبذل المساعي الآن لتأليف شركة عربية برأسمال كبير لإنقاذ الأراضي، والشركة في دور التأسيس وقد ينتهي العمل من تأسيسها قريباً جداً. فإن كانت تلك العائلات المالكة لأراضي زبوبا في اضطرار للبيع، فيمكنها الانتظار إلى حين قيام الشركة.

قرأنا في الصحف عن مساعيكم لعقد مؤتمر عام لبحث قضية فلسطين. وقد ابتهجنا لهذه الخطوة كل الابتهاج وإننا نرجو لكم التوفيق والنجاح فيها. وإذا تقرر عقد المؤتمر فإن الحزب مستعد على إيفاد من يمثل فلسطين فيه.

ونرجوكم التفضل بقبول التحية والاحترام، والله يحفظكم ويوفقكم سيدي.

توفيق صالح الحسيني

وكيل رئيس الحزب العربي الفلسطيني

الوثيقة رقم (٧٢)

جواب محمد علي العجلوني رئيس المؤتمر الأردني إلى محمد جميل بيهم رئيس اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية في ٢٠ نيسان (أبريل) ١٩٤٥ أشار فيه إلى تجاوب الأردنيين مع فكرة عقد مؤتمر عربي في لبنان لمكافحة الصهيونية[١].

(أصل مطبوع)

سعادة السيد جميل بيهم رئيس اتحاد الأحزاب اللبنانية المحترم

وردتني رسالتكم بالدعوة لعقد مؤتمر في لبنان من رجال الأقطار العربية لمكافحة الصهيونية. فالأردنيون جميعاً يرحبون بهذه الفكرة ويرجون تحقيقها، وتصميمكم على انعقاد المؤتمر في لبنان يزيد الأردنيين اغتباطاً واعتزازاً لما لأبناء هذا الجبل الأشم من حب وتقدير في نفوسهم وفي نفوس إخوانهم في سائر البلاد العربية.

ونحن نرى معكم بأن الوقت وظروف القضية الفلسطينية ونشاط الصهيونيين كل ذلك يحتم علينا المبادرة للقيام بالواجب بأسرع الوسائل.

وسأحاول الاتصال بكم شخصياً (إن أمكن) قبل التئام المؤتمر بشهر على الأقل وإلا فسأكتب إليكم عن ما يجد من اقتراح يتقدم به بعض رجال الأردن المفكرين لمؤازرتكم في الموضوع وإنّا على استعداد للشخوص إلى لبنان عندما نتلقى منكم خبراً يعلن اليوم الذي قررتم فيه الاجتماع.

وسيكون ـ في الغالب ـ معي بعض كرام الأردنيين، لذا أرجو إرسال دعوات مغفلة من الأسماء ليتسنى لنا تقديمها للأشخاص الذين يرغبون بتلبية الدعوة والذين تمكنهم ظروفهم آنئذٍ.

وتفضلوا بقبول تحياتي وتحيات إخواني لكم ولمن يقومون معكم على تنفيذ هذا المشروع الجليل سيدي.

٢٠/٤/١٩٤٥

القائد محمد علي العجلوني

رئيس المؤتمر الأردني لسنة ١٩٤٤

---

(١) محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧، الملف ٦، ص ١٥ (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة).

الوثيقة رقم (٧٣)

جواب الاتحاد النسائي العربي على دعوة اتحاد الأحزاب اللبنانية في ٣٠ نيسان (أبريل) ١٩٤٥ أكد فيه تجاوبه مع الدعوة الهادفة إلى تأييد قضية فلسطين[1]

(أصل مطبوع)

الاتحاد النسائي
الرئيسة: السيدة روز شحفة
أمينة السر: نازك سركيس
بيروت ٣٠ نيسان سنة ١٩٤٥

L'UNION FEMINISTE ARABE
Présidente: Mme Rose CHEHFA
Secrétaire: Mlle SAHMARANI

حضرة الفاضل رئيس اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية المحترم

تلقينا بسرور وارتياح دعوتكم الاتحاد للاشتراك في المؤتمر الذي تنوون عقده في الصيف لمكافحة الصهيونية، ونحن في الاتحاد ـ منذ السنة الماضية ـ ألفنا لجنة تعمل لقضية فلسطين، ونرى رأيكم أن نتحد جميعاً ونعمل بيد واحدة وصوت واحد ضد الخطر الصهيوني الذي يهدد فلسطين العربية أولاً وسوريا ولبنان ثانياً والعروبة عامة ثالثاً.

وقد آن لنا أن ننهض وندرأ هذا الخطر الذي يهدد كيان العروبة. سنطرح الموضوع أمام اللجنة حين اجتماعها ـ بالقريب ـ ونفيدكم عما يكون.

قدرنا الله جميعاً على خدمة البقعة العزيزة ـ فلسطين ـ لا زلتم نصراء الحق وخدمة الأمة العربية الغالية.

وتفضلوا بقبول الاحترام الفائق.

أمينة السر
نازك سركيس

---

(١) محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧، الملف ٦، ص ١٧ (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة).

الوثيقة رقم (٧٤)

مذكرة القوى اللبنانية من نواب ورؤساء أحزاب وصحافة ووجهاء إلى رئيس الوزراء اللبناني عبدالحميد كرامي في ٢٥ أيار (مايو) ١٩٤٥ طالبوه فيها السعي لإطلاق الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين[١].
(نسخة عن أصل مخطوط)

حضرة صاحب الدولة سماحة عبد الحميد كرامه رئيس الوزراء الأكرم

إن من يسعى لخدمة وطنه ويضحي في سبيله بماله وراحته له في نفوس الذين يقدرون محبة الوطن حرمة خاصة. ولما كان الزعيم المجاهد أمين الحسيني لا يهدف من جهاده إلا إلى خدمة وطنه، فإننا نتقدم من حكومتكم الموقرة بأن تسعى لدى السلطات الحليفة بإعادة هذا الزعيم العربي المجاهد، ومن أجدر من الدول الديمقراطية بالعطف على المجاهدين الوطنيين.

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول أوفى احترامي

النـواب:

سامي الصلح رئيس حكومة سابقاً، رياض الصلح رئيس حكومة سابقاً، صائب سلام رئيس لجنة الشؤون الخارجية، أميل لحود رئيس لجنة الشؤون المالية، خبيب أبو شهلا وزير سابق، خليل أبو جودة نائب جبل لبنان، يوسف ضو نائب الشمال، كمال جنبلاط نائب الشوف، يوسف الهراوي نائب البقاع، رشيد بيضون نائب الجنوب، أديب الفرزلي نائب البقاع، فيليب تقلا نائب جبل لبنان، هراتش شامليان نائب بيروت.

الأحزاب والمنظمات الوطنية:

محمد جمل بيهم رئيس اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافة الصهيونية.
الشيخ بطرس الجميل الرئيس الأعلى للكتائب اللبنانية.
الدكتور أنيس الصغير الرئيس الأعلى لمنظمة النجادة.
كاظم الصلح رئيس حزب النداء القومي.
نسيم مجدلاني الرئيس الأعلى لمنظمة الغساسنة.

---

(١) مجموعة محمد جميل بيهم الوثائقية ـ غير مصنفة.

ميشال فرعون رئيس المؤتمر الوطني.
مصطفى المقدم القائد العام لمنظمة الطلائع.
منير النصولي القائد العام لمنظمة الفتوة.
أنيس نجار رئيس الكتلة الإسلامية.
علي ناصر الدين الرئيس الأعلى لعصبة العمل القومي.
صلاح الدين بيهم رئيس لجنة تكريم الشهداء.
فرج الله الحلو رئيس الحزب الشيوعي.
نعمة ثابت رئيس الحزب القومي.

عن الصحافة اللبنانية:

جبران تويني (النهار).
محي الدين النصولي (بيروت).
فؤاد قاسم (العهد).
حنا غصن (الديار).
محمد الباقر (البلاغ).
زهير عسيران (الهدف).
أحمد السبع (الهدى).
رامز سركيس (لسان الحال).

عن وجهاء بيروت:

محمد عمر بيهم، عمر الداعوق، أنيس الشيخ، مصباح سلام، محمد علي بيهم، محمد نصولي، عبد الرحمن نصولي، د. سليم إدريس، د. مصطفى خالدي، المحامي عبد الله قبرصي، يوسف يزبك، عبد المنعم تلحوق، فؤاد اللاذقي، د. جورج حنا، كمال جبر، رفيق نجا، إبراهيم الأحدب، عبد الرحمن سحمراني، حبيب شحادة، سلمان مفرج، د. مصطفى بيضون، د. فيليب أشقر، حبيب سليمان، المحامي حبيب ربيز، د. يوسف مزهر، د. مجيد الخوري، المحامي إيليا خياط، نعيم مجدلاني، إبراهيم عودة، المحامي أمين الحلبي، حسن بحصلي، سعد الدين فروخ، الشيخ ندره عيسى الخوري، د. فريد بدوره، وشارل سعد.

الوثيقة رقم (٧٥)

رسالة اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية إلى رئيس الوزراء عبد الحميد كرامي في ١٥ آب (أغسطس) ١٩٤٥ تضمنت طلباً بالدعوة لعقد اجتماع استثنائي لجامعة الدول العربية[١].

(أصل مطبوع)

١٥ آب ١٩٤٥

صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء للجمهورية اللبنانية الأفخم

سيدي، لي الشرف بأن أرفع إليكم ما يلي:

إزاء النشاط الصهيوني الحاضر وتحت تأثير القلق الذي شمل الأوساط العربية في كل الأمصار على أثر البيان الأخيرا لذي أصدره المؤتمر الصهيوني في لندن يتقدم اتحاد الأحزاب اللبنانية من دولتكم راجياً رجاءً حاراً أن توجه حكومتكم الجليلة طلباً إلى الجامعة العربية حسب الأصول لدعوة ممثلي الدول المشتركة بالجامعة لعقد اجتماع استثنائي في أقرب وقت ممكن لدرس الأحداث الحاضرة المتعلقة بفلسطين.

وتفضلوا يا سيدي بقبول فائق الاحترام

رئيس الاتحاد

محمد جميل بيهم

---

(١) ملف اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية، مجموعة جامعة بيروت العربية الوثائقية (مجموعة وثائق جامعة بيروت العربية غير المنشورة).

الوثيقة رقم (٧٦)

برقية الحزب العربي الفلسطيني إلى اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية في ١٦ آب (أغسطس) ١٩٤٥ أكد فيها على مطالب الفلسطينيين بمنع الهجرة اليهودية ومنع بيع الأراضي لليهود وتأليف حكومة عربية[1].

(أصل مطبوع)

الأستاذ محمد جميل بيهم رئيس اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية

بمناسبة تأليف الحكومة البريطانية الجديدة وانعقاد المؤتمر الصهيوني العالمي يكرر الحزب العربي الفلسطيني مطالب فلسطين القومية الأساسية في منع الهجرة اليهودية ووقف بيوع الأراضي لليهود وتأليف حكومة عربية دستورية تسيطر على شؤون البلاد، ولا يقبل أهل فلسطين مطلقاً أي حل لقضية بلدهم يعارض في تحقيق هذه المطالب. هذا وإن عدم حل القضية الفلسطينية على هذا الأساس يزيد في خلق المشاكل والمصاعب، ويهدد السلم العالمي في فلسطين والعالمين العربي والإسلامي. ويطلب أهل فلسطين قاطبة السماح بعودة زعماء البلاد المبعدين لحاجة الأمة الماسة إليهم لقيادتها إلى أهدافها وإطلاق سراح السجناء المعتقلين في فلسطين.

والشعب العربي الفلسطيني الذي يجدد اليوم العهد في جهاده لتحقيق مطالبه الأساسية يستجير بالعالم العربي ويرغب إليه بشد أزره والعمل على إنقاذ فلسطين من براثن الاستعمار وأنياب اليهودية.

توفيق صالح الحسيني

وكيل رئيس الحزب العربي الفلسطيني

---

(١) وثائق اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية (مجموعة وثائق اتحاد الأحزاب غير المنشورة). انظر أيضاً: النهار (بيروت) ١٧ آب (أغسطس) ١٩٤٥.

الوثيقة رقم (٧٧)

مذكرة اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية إلى الجنرال ديغول - رئيس الحكومة الفرنسية المؤقتة - في ٢٤ آب (أغسطس) ١٩٤٥ احتج فيها على موقف فرنسا المؤيد للصهيونية[١].
(أصل مطبوع)

صاحب الفخامة الجنرال ديغول الأفخم - رئيس الحكومة الفرنسية المؤقتة -

سيـدي

لي الشرف أن أرفع إليكم باسم اتحاد الأحزب اللبنانية ما يلي:

بينما تخرج الدول الديمقراطية منتصرة من حرب جبارة دخلت غمارها في سبيل تأمين السلام العالمي، وبينما اتفقت كلمة هذه الدول على وضع ميثاق لتأمين هذا السلام، وبينما اشتركت الدول العربية بتوقيع هذا الميثاق. وفي حين أن حكومتكم الجليلة قد اتخذت بعد حوادث سوريا والجزائر المؤلمة سياسة تتوخى فيها توثيق العلاقات مع الشعوب العربية، بينما يحدث كل ذلك يسؤنا أن نعلم بأن حكومة باريس تقف من قضية فلسطين العربية موقفاً غير حيادي، بل هو موقف تشجيع للصهيونية من شأنه أن يوسع الخلاف بين فرنسا والشعوب العربية المتحدة.

فقد اتصل باتحاد الأحزاب اللبنانية كثير من أنباء التأييد الذي يلقاه الصهيونيون في فرنسا وخصوصاً في باريس من لدن بعض الأوساط المسؤولة، وفي جملة ذلك إن جمعية أصدقاء فلسطين العربية أخذت رخصة بالطرق القانونية لعقد اجتماع عام يوم ١٧ نيسان الماضي لإظهار وجهة نظر العرب في هذه القضية. وكان بين خطباء الحفلة بعض الشخصيات الفرنسية المعروفة. وبعد أن وزعت المنشورات ووجهت الدعوات فوجئت في اليوم المحدد لإقامة الحفلة بأمر من السلطة يقضي بمنع الحفلة بحجة أنها تعكر الصفو العام.

---

(١) وثائق اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية (مجموعة وثائق اتحاد الأحزاب غير المنشورة).

ولدى سؤال بعض سفراء الدول العربية بصورة خاصة عن سبب هذا المنع، أجيبوا بأن حكومة فرنسا تمنع كل اجتماع لفلسطين سواء أكان القائمون به هم العرب أم اليهود. بيد أن الواقع جاء على خلاف ذلك، ففي مساء يوم ٣ حزيران الماضي عقد اليهود وأنصارهم اجتماعاً كبيراً في عاصمة فرنسا أرصد ريعه ـ كما أعلن صراحة منظمو هذا الاجتماع ـ لتسفير المهاجرين إلى فلسطين، وكان هذا الاجتماع تحت رعاية لجنة (France-Palestine).

لذلك فإن اتحاد الأحزاب اللبنانية رأى من الواجب إلفات نظر فخامتكم إلى هذا التحيز لمساع تخالف من كل الوجوه المبادىء التي قررتها الدول المنتصرة، بل يخالف أيضاً المبادىء الإنسانية التي صدرت من قبل عن فرنسا.

وبعد فإن العالم العربي الذي يعتبر قضية فلسطين قضية تأتي في طليعة الشؤون التي يعيرها الاهتمام الشديد، بل يعتبر أن فلسطين العربية هي المقياس الذي تقاس به عواطف الأمم نحوه. إن هذا العالم العربي يرى أن كل مسعى للتصادق والتواثق لا يقوم على أساس المحافظة على حقوق العرب المشروعة في فلسطين من شأنه أن يؤول للفشل، كما أنه سواء كان من سكان المغرب أو المشرق بعد كل تأييد للصهيونية تحدياً له وعملاً موجهاً ضد قوميته.

وأخيراً فإنه لنرجو أن تتقدم فرنسا في الوقت الحاضر ـ وهي ذات العلائق الكبرى بالعالم العربي ـ ببراهين محسوسة على أنها حريصة على المبادىء التي وضعتها فتأبى إسداء المعونة بسائق الشفقة لقوم يعملون ظلماً وعدواناً على إخراج شعب آمن في وطنه ليحلوا محله دون حق.

وتفضلوا يا سيدي بقبول فائق الاحترام

محمد جميل بيهم

الوثيقة رقم (٧٨)

رسالة مصطفى العريس رئيس اتحاد نقابة العمال إلى محمد جميل بيهم رئيس اتحاد الأحزاب في أول أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥ أشار فيها بأن مهام الوفد العمالي إلى باريس ليس نقابياً فحسب وإنما للدفاع عن فلسطين أيضاً[١].

(أصل مخطوط)

لجنة اتحاد نقابات العمال والمستخدمين

بيروت ـ لبنان

ص. ب ٦٣٣

حضرة رئيس وأعضاء اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية المحترمين

تحية وبعد، لنا الشرف بأن نعلمكم بأن نقابات العمال ستشترك في مؤتمر العمال الدولي الذي سيعقد في باريس في ٢٥ أيلول الجاري سنة ١٩٤٥. وقد انتخب الوفد الذي سيمثل عمال لبنان في المؤتمر المذكور وهو مؤلف من ستة أعضاء.

ونود أن نذكر لحضراتكم بأن البحث في هذا المؤتمر لن يقتصر على المسائل النقابية وشؤون العمال، بل سيتطرق إلى المسائل السياسية والوطنية في كل بلد اشترك في المؤتمر. وستكون هناك مهمة لوفد عمال لبنان إلى جانب مهامه الكثيرة المتعلقة بالعمل والعمال، وهي الدفاع عن قضية فلسطين ضد الخطر الاستعماري والصهيوني، وسيكون وفدنا في جبهة واحدة مع وفود فلسطين ومصر وسورية ضد الصهيونيين ومشاريعهم.

لذلك، بصفتي رئيساً لوفد العمال إلى المؤتمر، فقد كلفني إخواني أعضاء الوفد أن أطلب إليكم تأييدنا في كل ما تستطيعونه حتى نكون مزودين بثقة اتحادكم إلى جانب ثقة العمال التي منحونا إياها.

وعلى أمل الجواب، نرجو أن تتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

مصطفى العريس

[التوقيع]

رئيس وفد العمال اللبنانيين إلى مؤتمر العمال الدولي

---

(١) محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧، الملف ٦، ص ٣١ (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة).

الوثيقة رقم (٧٩)

دعوة الجبهة العربية بيافا إلى اتحاد الأحزاب اللبنانية في ٣٠ آب (أغسطس) ١٩٤٥ لعقد مؤتمر قومي من أجل فلسطين، مع إشارة الدعوة إلى خطورة قيام الدولة اليهودية[1].

(أصل مطبوع)

الجبهة العربية بيافا التاريخ: ٣٠/٨/ ٤٥

ص.ب. ٤٥٥ الرقم: ....

سيـدي:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد فإن الجبهة العربية بيافا تتشرف بدعوتكم إلى المؤتمر العربي القومي العام، الذي قررت الجبهة عقده في مدينة يافا في الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة المصادف ٢١/ ٩/ ٤٥ للمطالبة بحق فلسطين الطبيعي بتأسيس دولة عربية ذات سيادة فيها، عملاً ببروتوكول الإسكندرية والمحاضر الملحقة به الصادر عن جامعة الدول العربية بتاريخ ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٣ واستئنافاً للنشاط السياسي بمناسبة انتهاء الحرب ورداً على المؤتمر الصهيوني ومطالبته بإقامة دولة يهودية في فلسطين.

لقد انتهت الحرب العالمية الثانية بين الأمم القوية المتحاربة ليشن الصهيونيون حرب الهجوم المركزة: حرب الفناء أو البقاء لنا. ونحن في فلسطين أقوياء بإيماننا ولكننا سنكون أقوى من ذلك وأصلب عوداً وأثبت عند الشدائد إذا لقينا التأييد الرسمي والشعبي من إخواننا في الأقطار العربية، فلا نقف وحدنا أمام المطامع الصهيونية وقوتها العالمية المدججة بأسلحة المال والدعاية.

---

(١) محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧، الملف ٦، ص ٢٩ (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة).

لقد تطورت الصهيونية، فأصبحت تطالب بإقامة دولة يهودية في فلسطين سيحققها لها الاستعمار الغربي إذا تخلى إخواننا عنا، فلم يؤيدونا ولم يشدوا أزرنا في المطالبة بحقنا الطبيعي المقدس بالحرية والاستقلال والسيادة.

هذا ولنا وطيد الأمل بأن تلبوا دعوتنا وتؤيدوا مطلبنا فتشددوا العزائم وتقووا الهمم وتصلوا الرحم.

وتفضلوا بقبول فائق التجلة والاحترام.

عن سكرتير الجبهة العربية بيافا[1]

[التوقيع]

(١) كان سكرتير الجبهة العربية بيافا عبد الرحمن السكسك.

الوثيقة رقم (٨٠)

رسالة أميل الغوري باسم الحزب العربي الفلسطيني إلى محمد جميل بيهم في ٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥ طلب فيها عدم الاكتراث لدعوة الجبهة العربية بيافا ذلك لأن الحزب العربي هو الوحيد الذي يعمل في فلسطين مما يشير إلى الخلافات بين القوى الفلسطينية[١].

(أصل مطبوع)

الحزب العربي الفلسطيني
صندوق البريد: ١٣٥٧
القدس

في ٤ أيلول ١٩٤٥

سعادة الأستاذ محمد جميل بك بيهم الأفخم

بيروت

سيدي الأخ الكريم حفظه الله وأعزه

تحية واحترام، وبعد فقد اطلعت على رسالتكم الكريمة الموجهة إلى سعادة السيد توفيق صالح الحسيني، وقد سررنا جميعاً بمضمونها وبما احتوت عليه من مذاكراتكم القيمة بخصوص فلسطين، بارك الله فيكم ووفقكم إلى ما يرضيه ويرضيكم.

أما بشأن المؤتمر الذي تدعو إليه (الجبهة العربية) في يافا، فلا شأن للحزب العربي بتلك الحركة. ونحن نعتقد أن سعادة الأخ الكريم لا ينخدع بمثل تلك الأعمال التهويشية التي يقوم بها نفر من الناس سموا أنفسهم (الجبهة العربية) وقصدهم الظهور وإعادة ثقة الناس بهم بعد أن فقدوها. ومن الذين يعملون بتلك الجبهة الشيخ عبد القادر المظفر وغيره وهو أحسنهم. نرجو أن يأخذ سعادة الأخ علماً

---

(١) محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧، الملف ٦، ص ٣٣ (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة).

بهذا الأمر وينبه على سائر الأخوان في سوريا ولبنان عدم الالتفات إلى مثل تلك الشنشنات... وإغفال الرد أو الإبراق (للجبهة العربية) المذكورة يعتبره الوطنيون المخلصون أحسن جواب على من يحاول الظهور على حساب الأمة وحساب مصلحتها. وإذا اجتمع بسعادتكم السيد أحمد الإمام فلا بد وأن يفهمكم كل شيء.

نرجو أن تتوفقوا بعقد مؤتمر عربي عام. إن في ذلك فائدة عظمى للقضية. وسيشترك الحزب في ذلك المؤتمر بشكل بارز ظاهر.

وعلى ذكر الحزب العربي الفلسطيني فأظن أن سعادتكم تعرفون أنه هو الحزب الوحيد الذي يعمل في فلسطين وهو حزب الأكثرية الساحقة في البلاد. وفي غياب إخواننا عنا يحمل لواء الجهاد والحركة الوطنية في فلسطين مكتب الحزب العربي. وهذا المكتب مؤلف من السادة:

توفيق صالح الحسيني ـ إبراهيم سعيد الحسيني ـ فريد العنبتاوي.

رفيق التميمي ـ رفيق الحسيني ـ يوسف صهيون.

موسى الصوراني ـ مسقيل عازر ـ عبد الله السمارة.

محمود نجم ـ كامل الدجاني ـ وأميل الغوري.

وهذا المكتب يمثل الحزب في جميع شؤونه، وأعضاؤه من مختلف أنحاء فلسطين.

وبالختام أرجو أن تكونوا مع السيدة الجليلة حرمكم المصون على أحسن حال وأن يحفظكم ويوفقكم.

المخلص

أميل الغوري

الوثيقة رقم (٨١)

رسالة الحزب العربي الفلسطيني من القدس إلى اتحاد الأحزاب اللبنانية في بيروت في ٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥ طلب فيها العمل من أجل المبعدين الفلسطينيين، طالباً عدم الالتفات إلى دعوة الجبهة العربية في يافا[1].

(أصل مطبوع)

الحزب العربي الفلسطيني
صندوق البريد ١٣٥٦
القدس

في ٤ أيلول ١٩٤٥

حضرة صاحب السعادة الأستاذ محمد جميل بك بيهم الأكرم
رئيس اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية

بيروت

تحية واحترام، وبعد فقد تشرفنا باستلام رسالتكم الكريمة المؤرخة في ٢٤/٨/٤٥، وفهمنا مضمونها. وإننا نشكركم لما تضمنت عليه من ثناء لإخوانكم العاملين في هذا الحزب.

وسرنا جداً ما تشيرون إليه من إعادة السعي لعقد مؤتمر عربي عالمي لبحث قضية فلسطين، وإننا نرجو لسعادتكم كل توفيق في هذا المسعى النبيل، لما في عقد مثل ذلك المؤتمر من فائدة عامة تعود على البلاد وقضيتها. وكما تشرفنا بإعلامكم سابقاً فإننا على استعداد للاشتراك في ذلك المؤتمر.

وإننا نشكركم جزيل الشكر على عنايتكم بقضية فلسطينكم وأهلها إخوانكم، ونستزيدكم عناية واهتماماً بها، وقد اغتبط الحزب لدى اطلاعه على مضمون

(١) محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧، الملف ٦، ص ٣٤ (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة).

مذكراتكم المرفوعة إلى عبد الرحمن بك عزام ورئيس الوزارة اللبنانية والجنرال دي غول.

وننتهز هذه الفرصة لرجاء سعادتكم رجاء خاصاً بالاهتمام بتامين سلامة إخواننا المبعدين، وفي مقدمتهم السيد صديقكم، والسعي لدى الجهات المختصة لإطلاق كامل حريتهم.

أما بخصوص دعوة «الجبهة العربية» في يافا لمؤتمر عربـي عام فإنه لا شأن للحزب بها، وفي رسالة الأخ السيد أميل الغوري ما يغني عن البحث الطويل في هذا الشأن.

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول التحية والاحترام
توفيق صالح الحسيني
[التوقيع]
وكيل رئيس الحزب العربـي الفلسطيني

الوثيقة رقم (٨٢)

رسالة عبد الجبار جومرد رئيس جمعية أصدقاء فلسطين العربية من باريس إلى محمد جميل بيهم في ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥ أشار فيها إلى وقوف الحكومة الفرنسية ضد القضية الفلسطينية وتأييدها للنشاط الصهيوني[١].

(أصل مخطوط)

جمعية أصدقاء فلسطين العربية

ASSOCIATION DES AMIS DE LA PALESTINE ARABE

2 CITÉ DU CARDINAL LEMOINE-PARIS

Tél: Odéon 14-80 | **Paris Le**

١٠ أيلول سنة ١٩٤٥

حضرة رئيس اتحاد الأحزاب اللبنانية المحترم

بعد التحية

دون أن نستلم منكم جواباً على رسالتنا السابقة نبعث لكم هذه لنخبركم عن بعض ما يدور حولنا من الأعمال الصهيونية. وكنا قبل هذا أرسلنا لكم نسخاً عن المؤلف الذي طبعته الجمعية حديثاً وعنوانه «مأساة فلسطين العربية» وكلفنا بعض أعضاء جمعيتنا من القادمين إلى لبنان أن يلتقي بحضرتكم، نرجو أن يكون كل هذا قد تم واحطتم بذلك علماً.

لقد أخبرتكم سابقاً عن منع الحكومة الفرنسية جمعيتنا عن عقد اجتماعات عامة للدفاع عن قضية فلسطين، فقد بقي هذا الاجتماع ممنوعاً حتى اليوم على أن اليهود الصهيونيين مستمرون بالطبع في دوائرهم على أعمالهم وعقدهم الاجتماعات وإقامة الحفلات. ومن الحفلات التي أقيمت أخيراً ٣ تموز في إحدى صالات باريس اجتمع

---

(١) محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧، الملف ٦، ص ٣٥ (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة).

فيها خلق كثير وكانت التبرعات تنهال فيها. وكانت إعلانات هذه الحفلة تعلن بصراحة أن ريعها سيكون لإرسال اليهود إلى فلسطين. وقد قدمنا صورة هذه الإعلانات إلى بعض السفارات العربية. وفي طيه تجدون صورة من ذلك.

وأخيراً أذاع راديو باريس في أواخر شهر أغسطس أن باخرة فرنسية تحمل ٢٨٠٠ يهودي قد وصلت فلسطين، ومن مصادر موثوقة أن بواخر أخرى مستعدة للإبحار في سبيل الهدف نفسه.

كتبنا قبل هذا كتباً إلى كل من السيد موسى العلمي وعبد الرحمن عزام نطلب تشكيل دائرة رسمية للدفاع عن القضية الفلسطينية في فرنسا أو بلد أوروبي آخر ولم يرد بعد الجواب والسبب في ذلك أن القائمين بأعمال الجمعية كلهم طلاب سيعود معظمهم إلى أوطانهم بعد الغيبة الطويلة ونخشى أن تكون غداً الحركة ضعيفة في هذا الخصوص.

تقبلوا تحيتنا جميعاً وفقكم الله للقيام بواجبكم.

رئيس الجمعية
عبد الجبار جومرد

في طيه بضعة رسائل إلى جهات عربية
نرجو إرسالها بأسرع وقت وبصورة
تضمن وصولها.

الوثيقة رقم (٨٣)

رسالة أحمد حلمي رئيس صندوق الأمة العربي من القدس إلى محمد جميل بيهم رئيس اتحاد الأحزاب في ١٥ آب (أغسطس) ١٩٤٥ طلب فيها الدعم العملي لقضية فلسطين بجمع الأموال وتأليف اللجان وحث المواطنين عدم بيع أراضيهم لليهود في فلسطين[1].

(أصل مطبوع)

تلفون: ٢٤٧٠   صندوق الأمة العربي   ص. ب. ١٣٣٩
العدد: ١٠٥٨   شركة محدودة الضمان
الرقم: ١/ج/ج   القدس
المكتب المركزي

القدس في ١٥/٨/ ١٩٤٥

حضرة صاحب السعادة محمد جميل بيهم رئيس اتحاد الأحزاب اللبنانية أدامه الله
بيروت

تحية طيبة مباركة، أما بعد فقد تلقينا كتابكم الكريم المؤرخ في ١٠ تموز ١٩٤٥ وقرأنا في سطوره ما يقر الأعين ويثلج الصدور من عطف كريم على قضية فلسطين وسألنا الله تعالى أن يسدد خطانا جميعاً ويوفقنا لإنقاذ هذه الأراضي المقدسة من براثن الصهيونية التي استحرت غاراتها واستفحلت مكائدها ودسائسها.

سيدي: إن العواطف الكريمة التي غمر بها الشعب العربي الأبي فلسطين لمما تذكي الحمية في النفوس وتقر الطمأنينة في القلوب وإننا لنعترف بأن هذه العواطف كان لها أكبر تأثير في إنهاض الهمم وشحذ العزائم والذب عن حياض هذه البلاد المقدسة، إلا أننا نرجو من إخواننا الكرام أن يؤازرونا مؤازرة عملية بحيث يؤلفون

---

(١) محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧، الملف ٦، ص ٢٥ (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة).

اللجان في جهاتهم ويبادرون لجمع الإعانات من الشعب ورصدها باسم أراضي فلسطين وأن يتخذوا الوسائل الفعالة لمنع مواطنيهم الذين يمتلكون أراض في فلسطين من بيعها لليهود. فقد تكررت هذه المعاملات الأثيمة وألحقت بالبلاد أشد الأضرار والأخطار، فنوجه نظركم إلى هذه القضية الهامة ونرجو أن يلقى اقتراحنا قبولاً لديكم ولدى إخوانكم الكرام أعضاء الاتحاد الذين يعملون بإخلاص وإيمان لإنقاذ فلسطين المقدسة التي هي وطن المسلمين والعرب جميعاً ومهوى أفئدتهم والله ولي المخلصين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
رئيس مجلس الإدارة
أحمد حلمي
[التوقيع]

الوثيقة رقم (٨٤)

التعميمان رقم (٨٠) و (٨٥) الصادران عن رئيس الوزراء اللبناني سامي الصلح في أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥ تضمنا أوامر بمنع بيع الأراضي للأجانب وملاحقة السماسرة وملاحقة الداخلين إلى البلاد بطرق غير شرعية[1].

(أصل مطبوع)

تعميم عدد ٨٠
لكافة الوزارات

لاحظنا أن بعض الدوائر لا تطبق أحكام المرسوم الاشتراعي رقم ٥١ الصادر بتاريخ ٢١ حزيران سنة ١٩٤٣ المتعلق بشراء الأجانب لعقارات واقعة في الأراضي اللبنانية.

ولما كان المرسوم الاشتراعي المشار إليه يمنع منعاً باتاً إبرام أي عقد يجري باسم أجنبي يتعلق بعقارات في لبنان مبنية أو غير مبنية سواء كان بالشراء أم بالانتقال أم بالهبة أم بأية وسيلة أخرى مباشرة أو في الواسطة، ما لم يستحصل المتعاقدان على ترخيص سابق من رئيس الدولة، ولما كان هذا المرسوم الاشتراعي يعتبر العقود التي أبرمت خلافاً لأحكامه باطلة وملغاة ويقضي بشطبها وقيدها على اسم الدولة، ويفرض أيضاً عقوبة عن كل سمسار أو عميل أو وسيط وكذلك على كل شخص مستعار ساعد على إبرام أو على قيد عقد يمنعه هذا المرسوم.

فعليه إنني ألفت نظر الوزارات ذات الشأن لضرورة تطبيق القانون تطبيقاً صارماً سيما وإن هناك فئة من الأجانب قد تعمل على تملك قسم من أراضي الوطن بصورة مستترة وبواسطة وطنيين مأجورين لحسابها تربطهم بهذه الفئة اتفاقات سرية.

فعليه أرغب إليكم أن تدققوا وتحققوا في كل عقد يتعلق بنقل ملكية عقار أو بتأجير أو بإنشاء حق علني عليه لمصلحة شخص أجنبي طبيعي أو معنوي، سواء أكان

---

(١) وثائق اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية (مجموعة وثائق اتحاد الأحزاب غير المنشورة).

اسمه فيه حقيقياً أو مستعاراً. وعلى الدوائر المختصة أن تمتنع عن قبول أي عقد لم يستحصل بشأنه ترخيص سابق من رئيس الدولة، وعلى النيابة العامة بصورة خاصة أن تلاحق جميع المسؤولين.

وإنني أعلق أهمية كبرى على ضرورة العمل بهذا التعميم وعلى التقيد بأحكامه بكل دقة وانتباه.

الختم

بيروت في ١٢ أيلول ١٩٤٥
رئيس مجلس الوزراء
الإمضاء
سامي الصلح

تعميم ٨٥

لقد اتصل بي أن هنالك تساهل في ضبط وملاحقة مخالفات القرار رقم ٤٠ الصادر في ٢٥ شباط سنة ١٩٣٥ والأنظمة الملحقة به التي تعاقب على الدخول إلى البلاد والخروج منها بطريقة الغش.

ولما كان التساهل في هذا الأمر من شأنه أن ينزل بالبلاد أضراراً مادية ويشوش علاقاتها مع البلاد المجاورة فضلاً عن أنه يمس بسلامة الأمن الداخلي.

لذلك أرجو من وزارتي الداخلية والعدلية الاهتمام الجدي بهذا الأمر وملاحقة المخالفين بأقصى ما يكون من الشدة.

الختم

بيروت في ٢٤ أيلول ١٩٤٥
رئيس مجلس الوزراء
الإمضاء
سامي الصلح

الوثيقة رقم (٨٥)

رسالة غرفة التجارة بيافا إلى اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية في ٢٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥ أوضحت خطورة سيطرة الشركات اليهودية على خط باصات حيفا ـ بيروت[١].

(أصل مطبوع)

الغرفة التجارية الوطنية
يافا وقضاها (فلسطين)
تلغرافياً: غرفة التجارة الوطنية
تلفون: ٢٩٢ ـ صندوق البريد: ٣٣٨

The National Chamber of Commerce
JAFFA & District (PALESTINE)
Telegraphic Address
NATIONAL CHAMBER COMMERCE
Telephone 292 -P.O.B. 338

يافا في ٢٩ أيلول سنة ١٩٤٥ Jaffa

حضرة الوطني الفاضل صاحب العزة جميل بك بيهم المحترم

بيروت ـ لبنان

خط باصات حيفا ـ بيروت

تحية واحتراماً

أعلنت حكومة فلسطين عن عزمها على التصريح بتسيير خط باصات منظم بين حيفا وبيروت نرفق لكم صورة من ذلك الإعلان المنشور في جريدة فلسطين الغراء يوم ٢٥ آب المنصرم.

«إن تسيير خط باصات منظم بين القطرين الشقيقين اللبناني والفلسطيني لمما يزيد في توثيق الروابط الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى الروابط الأخوية بين بلدين ينشدان رفع شأن العروبة ولا ريب أن المواصلات وعلى الأخص الجيدة هي شريان الحياة الاقتصادية لكل قطر أو مجموعة من الأقطار.

---

(١) محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧، الملف ٦، ص ٣٧ ـ ٣٨ (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة).

لكن المهم في الموضوع أن هناك محاولات جدية وقوية من قبل الشركات اليهودية بتأييد من بعض المأجورين من العرب الذين باعوا ضمائرهم ومصلحة أوطانهم بدراهم معدودات لأخذ امتياز ذلك الخط وفي هذا الطامة الكبرى إذ يتسلط الصهيونيون على سبل الاتصال بين القطرين الشقيقين ويهيمنون عليها ويضعون حداً لمجال عرب فلسطين الحيوي وهو الاتصال بإخوانهم في الأقطار المجاورة».

لقد اهتمت الغرفة اهتماماً بالغاً بهذا الموضوع الجوهري وكتبت للسكرتير العام لحكومة فلسطين وللدوائر الرسمية الأخرى المختصة، مطالبة بالمحافظة على حقوق العرب. نرفق لكم نسخة من كتاب الغرفة المشار إليه. وهي دائبة السعي لما فيه مصلحة العرب.

ونظراً لما عرفتم به من حدب وغيرة على مصالح إخوان لكم رزئوا بأعز مقدساتهم ولم يحدث في تاريخ الإنسانية أن مني شعب بما منوا به فإنهم يتطلعون إليكم وكلهم أمل بأنكم ستأخذون بناصرهم وتعملون للحيلولة دون إعطاء ذلك الامتياز للصهيونيين، لا سيما وإن ذلك الأمر منوط بموافقة حكومة لبنان الشقيق.

لنا وطيد الأمل بأنكم ستعيدون هذا الموضوع الحيوي اهتمامكم وعنايتكم بما عرفتم به من بالغ الاهتمام فيما يعود على العرب من منافع ومصالح.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

مدير

الغرفة التجارية الوطنية بيافا

[التوقيع والختم]

نسخ إلى:

- **قناصل الدول العربية.**
- **الغرف التجارية العربية.**
- **الهيئات الشعبية في البلاد العربية.**

الوثيقة رقم (٨٦)

رسالة من لجنة الشباب للدفاع عن فلسطين في دمشق إلى محمد جميل بيهم في ٢٢ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٥ أشارت إلى تكوين لجنة الشباب ونشاطها من أجل نصرة فلسطين[1].

(أصل مطبوع)

حضرة السيد الفاضل جميل بيهم المحترم

بيروت

سلام الله عليكم ورحمة الله

ليس يخاف عليكم ما تبذله الجمعيات الصهيونية في مختلف الأصقاع والبلاد لدعم قضيتها في تهويد البلاد الفلسطينية العربية وتأليف دولة يهودية فيها وهي ما برحت تعمل بشتى الوسائل لإنجاح قضيتها الصهيونية وعلى ذلك فقد تألفت في دمشق لجنة من الشباب على اختلاف هيأتهم وأحزابهم للدفاع عن فلسطين واتخذت لها مركزاً في نادي فيصل الثقافي بدمشق وانتخب من أجل ذلك لجان لمكافحة الصهيونية وقد ارتأينا أن تقوم البلاد العربية جميعاً بتوحيد جهودها للوقوف أمام الطغيان الصهيوني وقررنا القيام بمظاهرات سلمية في يوم ٢ تشرين الثاني وهو اليوم الذي أعلن فيه وعد بلفور، وأن نتقدم باحتجاجات نعرب فيها عن وجهة نظر الأمة العربية في هذه القضية الحيوية، فوجدنا من الضروري الاتصال بكم لإطلاعكم على قرارنا هذا رجاء اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه لديكم أيضاً ويحسن أن نكون على اتصال دائم لتنظيم هذه الحركة القومية لمقاومة الاعتداء الصهيوني الذي يهدد بلادنا بخطر كبير حتى تجيء الجهود المشتركة بالثمرة المطلوبة إن شاء الله. والله الموفق إلى ما فيه الخير والسلام.

دمشق في ٢٢/ ١٠/ ١٩٤٥ **لجنة الشباب للدفاع عن فلسطين**

---

(١) محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩١١ ـ ١٩٦٥، الملف ٣، ص ٩٩ (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة).

الوثيقة رقم (٨٧)

جواب مختار مخيش القنصل الأول في المفوضية اللبنانية في واشنطن إلى محمد جميل بيهم في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥ أوضح فيه النشاط العربي من أجل قضية فلسطين لدى الأوساط الأميركية[١].

(أصل مخطوط)

LEGATION OF LEBANON

WASHINGTON

MUKTAR BEY MOKAISH
First consular at The
Legation of Lebanon
Washington D.C.
U.S.A

واشنطن في ٢ تشرين الثاني سنة ١٩٤٥

حضرة الوجيه الأستاذ جميل بك بيهم المحترم

تحية وبعد استلمت هذه المفوضية برقيتكم المؤرخة في ٢٨ أيلول سنة ١٩٤٥ بشأن المشكلة الصهيونية، فشكرت لكم جهودكم الوطنية وحميتكم العربية. وبهذه المناسبة أخبركم بأن أصحاب السعادة وزراء مصر والعراق وسوريا ولبنان في واشنطن قدموا في ١٢ اكتوبر سنة ١٩٤٥ مذكرة رسمية إلى معالي وزير الخارجية الأميركية ضمنوها وجهة نظر العرب في الموضوع. وهذه المذكرة نشرت في أمهات الصحف الأميركية بعد نشر الكتابين المتبادلين بين جلالة الملك السعودي والمغفور له الرئيس روزفلت صديق العرب. وكان لهذا النشاط المتعلق بالقضية الفلسطينية في الفترة الحاضرة أطيب الأثر في الأوساط الأميركية المهتمة بالشؤون الشرقية. ولقد بعثنا نسخة المذكرة المذكورة إلى وزارة الخارجية اللبنانية الجليلة.

---

(١) محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧، الملف ٦، ص ٤٥ (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة).

وكذلك فإن «المكتب العربي» في واشنطن قام ويقوم بالقسط الوفير من أعمال الدفاع عن فلسطين الغالية على قلوب العرب أجمعين. ولربما كان من الصواب والمنفعة بمكان أن تتصلوا بالمكتب المذكور في المستقبل وهاكم عنوانه:

The Arab office

mark man park Hotel

washington D.C.

وأخيراً اسمحوا لي بأن أهديكم شخصياً أطيب التحيات لكم ولكافة الإخوان الأكارم بما فيهم الأخ عبد الرحمن بك السحمراني.

وتفضلوا بقبول الاحترام

مختار مخيش

الوثيقة رقم (٨٨)

كتاب اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية إلى الغرف التجارية وجمعيات التجار في العالم العربي في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥ تضمن اقتراحاً بعقد مؤتمر اقتصادي لمقاطعة الصهيونية اقتصادياً[١].

(أصل مطبوع)

يطيب لي أن أتوجه إليكم بما يلي:

عُني اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية في قضية مقاطعة الصهيونية مقاطعة اقتصادية كل العناية خلال الاجتماع الكبير الذي عقده يوم ٢ تشرين الثاني سنة ١٩٤٥ لمناسبة وعد بلفور المشؤوم حتى أنه درج في البند الأول من المقررات التي اتخذها لترفع إلى مجلس جامعة الدول العربية وباسم الجماهير المحتشدة التي فوضت إليه تلك العبارة التالية: «أن تتخذ الجامعة العربية قراراً جازماً يطبق في العالم العربي بمنع إدخال الصناعات الصهيونية إلى كافة الأقطار العربية، وإذ يتعذر وقع الالتباس فيما يصنعه الصهيونيون وغير الصهيونيين، فيصار إلى منع جميع مصنوعات فلسطين من الدخول للبلاد العربية».

ولما كان السلاح الماضي الذي يتسلح به الصهيونيون لتحقيق أمانيهم في فلسطين هو غمر العالم بمصنوعاتهم، وذلك قصد جعل فلسطين قادرة على استيعاب أكبر عدد منهم، ولما كان الاقتراح الذي رفعناه إلى مجلس الجامعة العربية من شأنه أن يرد هذا السلاح إلى نحرهم.

لذلك فإن اتحاد الأحزاب اللبنانية يرجو إليكم أن تؤيدوه في هذا المطلب برفع البرقيات إلى سعادة أمين سر الجامعة، وهو في نفس الوقت يرجوكم أن تتخذوا مقررات مماثلة منذ الآن تفرض على التجار والباعة في الأقطار العربية جميعها وتثيروا بحكمتكم شعور التجار المستوردين ليقطعوا معاملتهم مع الصهيونيين قطعاً باتاً، كما

---

(١) وثائق اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية (مجموعة وثائق اتحاد الأحزاب غير المنشورة).

تقتضيه مصلحة البلاد العربية جمعاء وذلك بانتظار قرار الجامعة بهذا الشأن. ونحن نرجو إذا تنادت الغرف التجارية والصناعية وجمعيات التجار لعقد مؤتمر بدرس هذا الموضوع بصورة خاصة أن تجني البلاد ثمرات طيبة من جراء هذا التعاون لمكافحة الخطر الصهيوني الجارف.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

محمد جميل بيهم

الوثيقة رقم (٨٩)

بيان من جمعية تجار بيروت موجه إلى التجار والمواطنين اللبنانيين في ١٢ شباط (فبراير) ١٩٤٦ وقد أوضح مدى الخطر الاقتصادي والسياسي الصهيوني على فلسطين ولبنان، طالباً مقاطعة البضائع والمنتوجات الصهيونية[1].

(أصل مطبوع)

بيان من جمعية تجار بيروت

أيها الزملاء الكرام

في غمرة الأحداث العالمية الخطيرة يتعرض مجدداً كيان لبنان العزيز إلى خطر اقتصادي عظيم من أهم الأخطار ألا وهو خطر اجتياح الصهيونية لبلادنا والاستيلاء على مواردها ومرافقها ومواطن الرزق والحياة فيها.

إن تأسيس الوطن القومي الصهيوني في فلسطين وبالتالي تأسيس الدولة الصهيونية إذا اكتسبا لا سمح الله الصفة الدولية النهائية يحملان عوامل الفناء للشعب الفلسطيني الشقيق وبالتالي عوامل الاستثمار والاستعباد لسائر البلاد المجاورة بل عوامل الاستعمار بأساليبه الجائرة في إخضاع الشعوب العربية لطغيانه واستثمارها لمصلحته.

وبعبارة أوضح فإنها محاولة ظالمة لجعلكم في بلادكم يا أبناء الوطن على هامش الحياة وتمكين الصهيونيين من تحدي كرامتكم ورغباتكم وتاريخكم المجيد.

أيها اللبنانيون. إن الصهيونيين ـ بأساليبهم الغادرة المعروفة ـ سوف لا يتورعون عن مزاحمة التاجر في عقر داره وحرمان الوسطاء ووكلاء الشركات والمعامل من

---

(١) محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧، الملف ٦، ص٥٨ (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة).

وكالاته وقطع أرزاق المالك والمزارع والعامل حتى يضطرون جميعهم للنزوح قسراً عن بلادهم وتركها نهباً مقسماً بين أيدي الصهيونيين.

لذلك تتوجه إليكم جمعية تجار بيروت ـ أيها اللبنانيون الكرام ـ وتناشدكم باسم المصلحة وباسم الوطنية الحقة أن تعاونوا الحكومة على تنفيذ قرارها بمنع استيراد البضائع والمنتوجات الصهيونية ومقاطعتها مقاطعة تامة ومقاطعة الوسطاء الصهيونيين وتشهير من يشذ عن هذا القرار وإعلان اسمه واعتباره خائناً لوطنه خارجاً على أمته.

أيها المواطنون الكرام. إن المقاطعة التامة للصهيونيين هي السلاح الماضي الوحيد والضربة الأخيرة القاضية على أحلام هؤلاء المغتصبين بل هي الوسيلة الوحيدة لإنقاذ لبنان وتجارة لبنان وكل ما يتعلق في نواحي الحياة والعمل في لبنان من خطر الصهيونية فإلى الإمام.

بيروت في ١٢ شباط سنة ١٩٤٦

الرئيس

الفرد نصر

الوثيقة رقم (٩٠)

مذكرة أحمد حلمي رئيس مجلس صندوق الأمة العربي إلى المندوب السامي البريطاني في فلسطين في ٢١ آذار (مارس) ١٩٤٦ تضمنت الشكوى من العناصر اليهودية التي استولت على الأراضي بالقوة[١].

(أصل مطبوع)

تلفون: ٢٤٧٠ | صندوق الأمة العربي | ص.ب. ١٣٣٩

شركة محدودة الضمان

القدس المكتب المركزي

القدس في ٢١/٣/١٩٤٦

فخامة المندوب السامي لفلسطين المحترم: القدس

تحية واحترام، أما بعد فقد تلقينا برقية من حضرة رئيس الجمعية الإسلامية في حيفا وبرقيات أخرى من رئيس بلدية الناصرة وأعيانها ومثلها من أعيان صفد تتضمن الاحتجاج ضد عدوان اليهود على أراضي قرية بيريا العربية واستيلائهم عليها بالقوة رغم الحكم بها للعرب من قبل محكمة الاستئناف وهي أعلى مرجع قضائي في البلاد، وقد بلغ من استهانة الجماعات اليهودية بالقوانين والأنظمة والاستخفاف بهيبة الحكومة وقوى بوليسها وجيشها واستفزاز شعور العرب، أن زحفوا على هذه الأراضي أفواجاً أفواجاً زحف الغزاة المحاربين واستولوا عليها بالقوة كأن لم تكن حكومة في البلاد. وبما أن هذا التحدي سابقة خطرة تخل بالأمن والسلام وتحمل العرب على أن يردوا هذا العدوان بأيديهم حفظاً لحقوقهم وكيانهم مقابلة بالمثل، لذلك نرجو اتخاذ الإجراءات الحازمة السريعة لصد عدوان أولئك اليهود المتمردين على القوانين وإيقافهم عند حدهم وإفهام أن الحكومة قادرة على أن تغل أيديهم إلى أعناقهم، وإرسال نسخة من هذه المذكرة إلى وزير المستعمرات في لندن.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

أحمد حلمي

رئيس مجلس الإدارة

---

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ج II/ ٢، وثيقة رقم (٢) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

الوثيقة رقم (٩١)

مذكرة وزارة الحربية البريطانية إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٢ نيسان (أبريل) ١٩٤٦ رداً على مطالب الحكومة اللبنانية بتعيين الحدود بين لبنان وفلسطين وموضوع الهجرة اليهودية غير الشرعية[١].

(أصل مطبوع)

وزارة الحربية
لندن ـ س، دبل يو (١)
نيسان (أبريل) ١٩٤٦

٤. أو. م/٣٠٠٨/١٤٤

سيـدي

١ ـ تلقيت بواسطة وزارة الحربية إفادة باستلام رسالتكم رقم (E 2138/2138/88) بتاريخ ١٦ آذار (مارس) المتعلقة بموضوع «المناطق المحرمة» (Forbidden zone) بين لبنان وفلسطين. ورداً على ذلك يمكن إعلام الوزير بيڤن بما يلي:

٢ ـ وافق المجلس مبدأياً على أية خطة جيدة تساعد على منع الهجرة غير الشرعية وبطيب خاطر. وبالإضافة إلى ذلك فإنه يرفض أي اقتراح مقدم من الدول العربية يمكن أن يؤدي إلى ريبة ضمن البلاد العربية، وبشكل عام في سلامة نيتنا في الرغبة في إلغاء مثل هذه الهجرة. ومهما يكن فإن التعقيبات على الموقف اللبناني هو التالي:

أ ـ يوجد إبهام في الخطة التي يجب أن تكون فاعلة إلا إذا كانت المناطق المحرمة ستتسع لضم الحدود السورية التي تجاور المناطق اليهودية قرب بحيرة الحولة.

---

(١) The war office to F.O. No. E 2975, of 2 April 1946, in F.O. 371/52494/88.
(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية F.O. غير المنشورة).

ب ـ غير واضح من نص رسالة الحكومة اللبنانية فيما إذا كانت المنطقة المقترحة تريد إدخالها في المنطقة اللبنانية أو على جانبـي الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية، وإذا كان الاقتراح الأخير هو المقصود فهو ملموس في طبيعة البلد والذي يتفق في الواقع مع ما تريده الكثير من المستعمرات اليهودية في المنطقة المحرمة (منطقة الحظر) على الجانب الآخر من حدود فلسطين، والتي أرادت إلزام الحصول على ثمن إبعاد عدد كبير من الجماعات، بينما درجة الهجرة غير الشرعية داخل أرض فلسطين هي بدرجة كبرى أقل مما هي على البحر. إن المجلس يريد التثبت من الحلول المقترحة التي يريدها فعالة قبل الاتفاق على الأسلوب الذي يريده فحسب لمنع دخول عدد غير مهم من المهاجرين غير الشرعيين.

٣ ـ ومهما يكن فإن المجلس نظر في هذا الاقتراح الذي لا يريد إعادته بدون أقصى حد من الدراسة المستفيضة. وبناءً على ذلك فقد اقترحت وزارة المستعمرات الطلب إلى المفوضية العليا في فلسطين التشاور مع رئيس القومندانية (M.E.F) لفتح مفاوضات مباشرة مع الحكومة اللبنانية حول ذلك الاقتراح.

خادمك المطيع

[التوقيع]

الوثيقة رقم (٩٢)

رسالة البطريرك الماروني انطوان عريضة إلى وزير الخارجية البريطانية أرنست بيفن في ٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٦ تضمنت رفضه مشروع ضم جزء من فلسطين إلى لبنان[١].
(أصل مطبوع)

البطريركية المارونية لأنطاكية
وسائر المشرق

PATRIACHATUS MARONITARUM
ANTIOCHILAE TOTIUSQUE ORIENTIS
In Libano - Néo - Kannobin - Dimane, le 2 octobre 1946
N. 4/241/46.

سعادة السيد ارنست بيڤن
وزير الشؤون الخارجية البريطانية
لندن

صاحب السعادة

اطلعنا على إشاعة حول مشروع السلطات المختصة لفصل جزء من فلسطين لإلحاقه بلبنان.

إن هذا المشروع لا يناسب اللبنانيين ولا بطريكيتنا المارونية في لبنان، وبالتالي فإننا لا نستصوبه.

نصلي من أجل سعادتكم وإرادتكم الجيدة كي تتحقق رغبتنا.

مع فائق اعتبارنا وتقديرنا
لسعادتكم
بطريرك أنطاكية
وسائر المشرق
انطون بطرس عريضة
[الختم]

---

(١) A. P. Arida to E. Bevin, No. E 10647, of 2 oct. 1946, in F.O. 371/52494/88.
(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية F.O. غير المنشورة).

الوثيقة رقم (٩٣)

رسالة المطران الماروني اغناطيوس مبارك إلى وزير الخارجية البريطانية في ١٢ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٦ رافضاً ضم جزء من فلسطين إلى لبنان لأنه يؤدي إلى زيادة عدد المسلمين في لبنان ولا مانع لديه من ضم جنوب لبنان المسلم إلى فلسطين[١].

(أصل مطبوع)

المطرانية المارونية
في بيروت

ARCHEVECHÉ MARONITE
DE BEYROUTH

صاحب السعادة

إن الضجة مثارة في بيروت حول إصرار حكومة صاحب الجلالة البريطانية على فصل جزء من فلسطين الشمالية لإلحاقه بلبنان. إذا كان هذا المشروع صحيحاً فإننا لا نوافق عليه مطلقاً لأن من نتيجته تضخيم عدد المسلمين في لبنان وجعل المسيحيين أقلية في هذا البلد.

إذاً فإن سعادتكم لا تجهلون بأن لبنان كان دوماً ملجأ المسيحيين في الشرق، ولهذا فإننا نطالب حكومة صاحب الجلالة بأن تحافظ على هذه الميزة للبنان وإبقائه ملجأ للمسيحيين حتى يمارسوا شعائرهم بكل طمأنينة.

إما إذا كان سيحدث بعض التغييرات في الحدود فتصبح الرغبة عند المسيحيين عند ذاك بفصل جزء من لبنان الجنوبي ـ حتى الليطاني مثلاً ـ وضمه إلى فلسطين، وهكذا يتضاءل عدد المسلمين في لبنان ويبرز خاصية هذا البلد المسيحي.

وإني لآمل من حكومة صاحب الجلالة أن تتفهم حقائق الأمور والأوضاع الدولية والتنبه إلى محاذير هذا العمل الهام.

أصلي من أجل سعادتكم وإرادتكم الجيدة كي تتحقق رغبتنا.

اغناطيوس مبارك
مطران الموارنة في بيرروت

---

(١) Ignace Mobarak to E. Bevin, No. E 10647, of 12 oct. 1946, in F.O. 371/52494/88.
(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية F.O. غير المنشورة).

الوثيقة رقم (٩٤)

رسالة من وزارة الخارجية البريطانية إلى (J. Higham)في وزارة المستعمرات البريطانية في ٣١ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٦ حول رسالة البطريرك الماروني المتضمنة موضوع ضم أراضي من فلسطين إلى لبنان[١].

وزارة الخارجية
س. دبل يو. (١)
٣١ تشرين أول (أكتوبر) ١٩٤٦

عزيزي

أرسلت نسخة إلى وزير الدولة عن الرسالة التي وصلتنا من البطريرك الماروني المتضمنة موضوع إشاعة عزم السلطات البريطانية المختصة فصل قسم من فلسطين وضمه إلى لبنان. إني أقترح التوسط وإخبار البطريرك إن هذه الإشاعة ليست صحيحة.

J. G. S Beith

---

(١) J.G.S. Beith (F.o.) to J. Higham (C.o.) No E 10647, of 31 oct. 1946, in F.o. 371/52494/88.

(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية F.O. غير المنشورة).

الوثيقة رقم (٩٥)

مذكرة وزراة المستعمرات البريطانية وزارة الخارجية البريطانية في ٢٩ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٦ وافقت فيها على الاقتراح الهادف إلى طمأنة البطريرك الماروني بأنه لا صحة لما أشيع عن ضم جزء من فلسطين إلى لبنان[١].

(أصل مطبوع)

وزارة المستعمرات
دواننغ ستريت
س. دبل يو. (١).

عزيزي بيث

شكراً على رسالتك رقم (E 10647]2138]88) في ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) حول موضوع قلق البطريرك الماروني.

نحن متفقون تماماً مع اقتراحكم لإعلام البطريرك بأنه لا صحة لما أشيع بأن السلطات المختصة تريد فصل جزء من فلسطين وضمه إلى لبنان.

T. Marthoson

---

(١) T. Marthoson (C.o.) to Beith (F.o.) No 3 11749, of 29 Nov. 1946, in F.o. 371/52494/88.
(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية F.O. غير المنشورة).

الوثيقة رقم (٩٦)

رسالة وزارة الخارجية البريطانية إلى القائم بالأعمال البريطاني في بيروت في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦ تضمنت إعلام البطريرك والمطران بوصول رسائلهما مؤكدة على خطة غير نهائية بضم الجليل إلى لبنان[1].

(أصل مطبوع)

عزيزي جيري

لقد أرسلت لك نسخاً من الرسالتين المرسلتين إلى وزارة الخارجية التي وصلتنا من البطريرك الماروني والمطران مبارك والتي تضمنت محتوياتهما أن هناك خطة بريطانية لأخذ قسم من فلسطين وإلحاقه بلبنان.

إن من واجبنا احترامه وإعلامه بأن رسالته وصلتنا، وإعلامه بأن تعليقاته قد باتت معروفة. كما أنه من الضروري أن توجه الشكر للمطران مبارك وتعلمه بوصول رسالته إلينا.

لمعلوماتكم الخاصة فإن إحدى الخطط التي تتعلق بفلسطين بحثت في الصيف الماضي وهي تتعلق بفصل الجليل وضمه إلى لبنان. في الوقت الحاضر أن النظر في هذه الخطة ليس جدياً، كما أنها على الأقل لا تتعلق بوضع المسيحيين اللبنانيين.

Furlong

---

(١) Furlong (F.o) to G. Young (Beirut) No. E 10647, of 29 nov. 1946, in F.o. 371/52494.88.
(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية F.O. غير المنشورة).

الوثيقة رقم (٩٧)

كتاب حنا إلياس البيطار إلى اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية في ٥ أيار (مايو) ١٩٤٦ اقترح فيه توجيه الدعاية للقضية الفلسطينية للخارج لكسب الرأي العام الدولي على غرار ما فعل اليهود[١].

(أصل مطبوع)

ENCYCLOPEDIA FOR THE INTERNATIONAL PRESS

التسلسل: ٤٣٩/٢: ٣١

حنا إلياس بيطار
دائرة المعارف الصحفية الدولية
شارع المعرض ـ بناية العبد
ص. ب ٧٩٤
بيروت

حضرة الفاضل رئيس لجنة مكافحة الصهيونية في بيروت المحترم

سلاماً واحتراماً

أما وقد ظهرت نوايا الإنكليز والأميركان الاستعمارية للشرق الأوسط والعالم العربي عن طريق فلسطين بعد أن أقصوا دولة فرنسا الاستعمارية عن دولتي المشرق: لبنان وسوريا، فقد أصبح السكوت وعدم الجرأة والقبول بالأمر الواقع جريمة لا بل خيانة وطنية غير موجهة إلى فلسطين العربية فحسب بل إلى سائر الأقطار العربية على السواء في عصر القنبلة الذرية.

ومع الاعتراف بأن الشعوب العربية يجب أن تغذى دوماً ويجدد نشاطها بخلق جو وطني ضاغط بفترات قصيرة تأخذ بعضها برقاب بعض، فإن الدعاية المنظمة

---

(١) محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧، الملف ٦، ص ٦٤ (مجموعة محمد جميل بيهم غير المنشورة).

للخارج هي أجدى وأنفع وخاصة لقضية فلسطين المحك الحساس للقضية العربية الكبرى، تلك القضية التي يجهلها تمام الجهل الرأي العام العالمي عامة والأنكلو سكسوني خاصة. ويعزز كلامنا هذا ويؤيده تقرير لجنة التحقيق الأنكلو ـ أميركية نفسه حين يقول: «تلك الحقيقة التي تتلخص في أن اليهود قد استطاعوا بما لهم من نفوذ أن يقنعوا لندن وواشنطن بعدالة قضيتهم بينما لا يملك العرب الوسيلة التي تؤهلهم أن يفعلوا ذلك ويقوموا بالدعاية اللازمة لهم في العالم الغربي».

ولهذه الأسباب جئنا بكتابنا هذا لافتين نظركم الكريم إلى أن الوقت قد حان والساعة قد دقت للعمل الإيجابي المستمر ضمن نطاق الإمكانيات الحاضرة وأن تعملوا ما بوسعكم لبث الدعاية اللازمة من محطات إذاعة دول الجامعة العربية باللغات الأجنبية وخاصة اللغة الإنكليزية كي يفهم الرأي العام الأنكلوسكسوني ماهية قضية فلسطين، وأن العدالة الإنسانية والسلام العام في الشرق الأوسط بأجمعه يتطلبان العدول عن تنفيذ توصيات لجنة التحقيق وعدم معارضة استقلال فلسطين العربية أسوة ببقية الأقطار العربية التي حظيت باستقلالها ومنها سوريا ولبنان.

هذا ولنا ملء الأمل بأن تعيروا ناحية الدعاية للخارج عظيم اهتمامكم وأن تكون هذه الدعاية مبنية على أساس «العروبة لبناء الأوطان العربية» وأن العرب قد استيقظوا وهم غير مستعدين أن يقبلوا بالأمر الواقع مهما كانت النتائج حتى يتنبه الرأي العام الأنكلوسكسوني إلى هذه الحقيقة التي يحصلونها تمام الجهل ولله در من قال:

وانتهز الفرصة إن الفرصة   تصير إن لم تنتهزها غصّة

هذا رأينا قدمناه ولو تطفلاً لكي ننقد ما يمكن انقاذه، ونحب أن نعتقد بأن الفرصة لا تزال مؤاتية للعمل السريع حباً بمستقبل العرب وشرف العروبة التي لنا الشرف الأكبر بالانتساب إليها وعمل كل ما بوسعنا لخدمتها بكل أمانة وإخلاص.

وتفضلوا يا حضرة الرئيس بقبول فائق الاحترام

الداعي

صاحب ومؤلف دائرة المعارف الصحفية الدولية

حنا إلياس بيطار

الوثيقة رقم (٩٨)

رسالة المفتي محمد أمين الحسيني إلى محمد جميل بيهم ـ رئيس اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية ـ في ٥ أيار (مايو) ١٩٤٦ أوضح فيها أخطار تقرير لجنة التحقيق الانجلو ـ أميركية مطالباً بتأييد الهيئات اللبنانية للقضية الفلسطينية[1].

(أصل مخطوط) (أصل مطبوع)

٣ جمادى الآخر ١٣٦٢
٥ مايو ١٩٤٦

حضرة السيد جميل بك بيهم حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

لقد آلمنا جداً كما نتأكد أنكم أيضاً متألمون للنواحي الفظيعة التي وردت في تقرير لجنة التحقيق الإنكليزية ـ الأميركية بشأن فلسطين. فقد أوصت بكل شيء لليهود وحرمت العرب من كل شيء. إن إعطاء مئة ألف شهادة هجرة لا تعني السماح لمئة ألف مهاجر يهودي يدخلون فلسطين، لأن الشهادة معناها مهاجر ومن يعول من ذويه كامرأته وأولاده ووالده ووالدته، وهذا يعني السماح بدخول ما يقرب من نصف مليون يهودي. ولم تكتف اللجنة بذلك بل طلبت استمرار باب الهجرة اليهودية مفتوحاً بعد دخول هؤلاء في سنة ٩٤٦. وهذا يعني بلوغ اليهود الأكثرية العددية في سنة واحدة. وبعد أن يصبح اليهود أكثرية تعلن في فلسطين دولة يهودية.

ثم استمرار بيع الأراضي العربية من اليهود، معناه إفساح المجال لطرد العرب من البلاد وتمليكها من اليهود، وأما قولهم أن لا تشكل دولة عربية أو يهودية في فلسطين، فيقصد منه حرمان العرب فقط من التمتع بالحكم الذاتي وهم الأكثرية، أما عندما يصبح اليهود أكثرية فيتبدل الوضع ويصبح الكونغرس الأميركي والبرلمان الإنكليزي أول من ينادي بوجوب تشكيل حكومة في فلسطين تتولاها الأكثرية اليهودية وفقاً لأحكام الديمقراطية.

---

(١) محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٣٦ ـ ١٩٦٥، الملف ٥، ص ٨٨ ـ ٨٩ (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة).

إن هذه المصيبة الداهمة والكارثة الهائلة إذا تحققت لا سمح الله، فستعم البلاد العربية أجمع، وسيكون أثرها المباشر في لبنان وسوريا قبل غيرهما من الأقطار العربية. وحضرتكم أدركتم هذا الخطر منذ القديم وعملتم على درئه، وفي سفركم إلى أميركا سنة ٩٣٩ انتصاراً لقضية إخوانكم عرب فلسطين أكبر برهان على ذلك. ولهذا وبصفتكم رئيس اتحاد الأحزاب الوطنية في لبنان للدفاع عن قضية فلسطين[1]، فقد رأيت أن أكتب لحضرتكم راجياً اتخاذ جميع الوسائل لصد هذا الخطر الداهم. فعدا عن الاحتجاجات والإضطرابات التي وقعت في لبنان وكان لها الوقع الحسن في نفوس العرب أجمعين، بحسن الاستمرار على الأعمال التي تقوي معنويات إخوانكم في فلسطين.

وبمناسبة اقتراح إعلانها دار جهاد وإخلائها من النساء والأطفال، يكون من المفيد جداً تشكيل لجان لجمع الأموال والمساعدات لأجل الطوارىء وأيضاً استمرار إظهار السخط إلى الحكومتين الإنكليزية والأميركية فيما إذا أصرتا على تحقيق ما ورد في هذا التقرير. ثم إن من الضروري أن تتعاون جميع الأقطار العربية في تقديم قضية فلسطين إلى مجلس الأمن الدولي العام لأنه ليس من الحق أن تنفرد دولتان ضالعتان مع اليهود في تقرير مصير البلاد دون بقية الدول الأخرى من عربية وغير عربية.

ثم يكون من المفيد جداً أن يصرح ملوك ورؤساء جمهوريات البلاد العربية، بما يشجب هذا الظلم الذي لم يعرف التاريخ له نظيراً. وتحتج الحكومات العربية ورؤساؤها على هذا التقرير كما فعل رئيس وزارة العراق، وكذلك يقوي الوضع كل تصريح من كل رئيس هيئة أو حزب ديني أو سياسي وأيضاً الهيئات والجمعيات النسائية. وتكتب المقالات المتوالية في الصحف وتعقد الاجتماعات العديدة في كل مناسبة.

هذا ما بدا لنا ونعتقد أنكم قمتم بأكثر ما جاء في كتابنا هذا قبل أن يصلكم. والله سبحانه يتولاكم بعنايته ويمدكم برعايته إنه سميع مجيب.

محمد أمين الحسيني

---

(١) إن اسم الاتحاد الذي كان يرأسه محمد جميل بيهم عرف على النحو التالي: اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية.

الوثيقة رقم (٩٩)

قرار مجلس النواب اللبناني الذي اتخذ بالاجماع في ٧ أيار (مايو) ١٩٤٦ استنكر فيه تقرير وتوصيات لجنة التحقيق الأنجلو ـ أميركية[1].

إن مجلس النواب

يستنكر تقرير لجنة التحقيق المشتركة عن فلسطين ويحتج على توصياتها المخالفة لحقوق العرب الطبيعية في وطنهم وللمواثيق والعهود التي قطعت لهم.

ويعتبر أن في تنفيذ توصيات اللجنة مساساً بحقوق ومصالح جميع البلاد العربية وبالسلام والأمن في هذه الأرجاء.

لذلك فهو يطلب من الحكومة أن تتخذ بالاتفاق مع الدول العربية جميع التدابير العملية الفعالة لصيانة فلسطين من الخطر الصهيوني وحماية حقوق العرب المقدسة فيها.

بيروت في ٧ أيار سنة ١٩٤٦

(١) مضبطة الجلسة الثامنة لمجلس النواب اللبناني، ٧ أيار (مايو) ١٩٤٦، ص ٥٦٥.

الوثيقة رقم (١٠٠)

برقية من الوزير البريطاني المفوض في بيروت «شون» إلى وزارة خارجيته في ٢٨ أيار (مايو) ١٩٤٦ أشار فيها إلى اخبار احتمالات اجتماع إميل إده بالمستر بيڤن والعمل لإقامة وطن قومي يهودي ووطن قومي مسيحي[١].

(أصل مطبوع)

إداري رقم (٢)

مستر شون

رقم ٥٢ مختصر

الرئيس السابق إميل إده يحتمل أن يجتمع بالمستر بيڤن في باريس. يبدو كأنه مشجع عن طريق الإنكليز لإقامة مشروع سوريا الكبرى الذي يتضمن إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ووطن قومي مسيحي في لبنان.

Shone

---

(١) Shone (Beirut) to F.o. No. E 5046, of 28 May 1946, in f.o. 371/52499/88.

(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية F.O. غير المنشورة).

الوثيقة رقم (١٠١)

برقية من وزير الخارجية البريطانية أرنست بيفن إلى الوزير البريطاني المفوض في بيروت «شون» في ٣١ تموز (يوليه) ١٩٤٦ تضمنت نفي اجتماعه بإده ونفي تأييد مشروع إقامة وطنيين قوميين: يهودي ومسيحي[1].

إداري رقم (٢).

رقم ٥٥٧

من وزارة الخارجية إلى بيروت وتكرر إلى باريس رقم (١٥٢٠)

برقيتك إلى باريس رقم (٩٣) في ٢٤ تموز (يوليه) حول الرئيس إده.

إن الوزير اللبناني قام باستعلامات غير مباشرة عن الموضوع نفسه مؤخراً. وقال بأن الإشاعات تذكر بأن إده اجتمع بـي في باريس وأنه لقي تشجيعاً من حكومة جلالة الملك للتخطيط لتحقيق مشروع سوريا الكبرى لإنشاء وطن قومي لليهود ووطن قومي مسيحي كلبنان الصغير.

أخبرت الوزير اللبناني المفوض أن إده لم يجتمع بـي في باريس، وأن بقية القصة هي مجرد خزعبلات.

Bevin

(١) E. Bevin (F.o.) to Shone (Beirut), No. E7125, of 31 July 1946, in F.o 371/52499/88.
(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية F.O. غير المنشورة).

الوثيقة رقم (١٠٢)

رسالة مدير صندوق الأمة العربي بيافا إلى سليم البنا في القدس في الأول من حزيران (يونيه) ١٩٤٦ طلب منه الاحتفاظ بالأرض المشتراة وعدم بيعها لليهود[1].

(أصل مطبوع)

صندوق الأمة العربي — **التاريخ ١/٦/١٩٤٦**
فرع يافا — **الرقم ١٦٥/د**

حضرة الفاضل السيد سليم ساري البنا المحترم ـ القدس ـ مقاول أبنية

تحية واحتراماً

علمنا يقيناً بأنك اشتريت من السيد سعادات سالم حسين عبد الفتاح من قرية الخيرية حصته في البيارة الواقعة في القرية المذكورة في بلوك ٦١٧٩ قسيمة ٢٩ بموجب وكالة دورية سجلت وتصدقت في دائرة عدل القدس بتاريخ ٣٠/٥/١٩٤٦ بموجبها وكل السيد سعادات المذكور (ي. إغجانيان) في بيع وفراغ حصته إليكم، وأود أن أحطيكم علماً بأن إشاعة تروج في القرية مفادها أن الأرض المذكورة ستنقل لليهود أو أن هذا الشراء هو بمثابة تمهيد لبيعها لليهود ولذا فلكي نزيل ما في أذهان الناس وما تتردد من الإشاعات في القرية حول ذلك، أرجو أن تؤكدوا لنا بعزمكم على الاحتفاظ بهذه الأرض عربية وأن لا تفرطوا بها لأعداء الوطن اليهود مهما كانت الظروف. وبانتظار الجواب.

تفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير

مكتب صندوق الأمة بيافا

[التوقيع]

---

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ج I/١، وثيقة بدون رقم (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

الوثيقة رقم (١٠٣)

رسالة مدير صندوق الأمة العربي بيافا إلى مفتش الصندوق في القدس في الأول من حزيران (يونيه) ١٩٤٦ حول قضية بيع أرض وإمكانية تحويلها لليهود[١].

(أصل مطبوع)

صندوق الأمة العربي
فرع يافا

التاريخ ١/٦/١٩٤٦
الرقم ٥٩/ب

حضرة صاحب الفضيلة المفتش العام لصندوق الأمة العربي المحترم – القدس

تحية واحتراماً

وبعد حضر السيد سعادات سالم حسين عبد الفتاح من الخيرية إلى المكتب وقدم الكتاب المرفق طيه مع صورة عن الوكالة الدورية التي عقدها مع المشتري وصورة لعقد شراء بيارة الياس حناوي وشركاه، وخلاصة ذلك أن المذكور باع بالعدل كما هو مذكور في الوكالة إلى السيد سليم ساري البنا متعهد بناء في القدس حصته في البيارة الواقعة في الخيرية في بلوك ٦١٧٩ وقسيمة ٢٩ على اعتبار أنه يود الاحتفاظ بها وزراعتها غير أن هناك إشاعة بأن هذه الأرض ستنتقل لليهود. لذلك أرجو التفضل بالاتصال بالمشتري المذكور فإذا ما تبين لفضيلتكم صحة الإشاعة فأرجو إعلامي، إذ البائع قد استعد بموجب كتابه المرفق طيه أن يفسخ البيع ويتحمل النفقات. وعليه أرجو بعد وقوفكم على الحقائق التفضل بإخباري كي أبلغ ذلك للبائع لإجراء فسخ البيع وانتظار الجواب.

تفضلو بقبول فائق الاحترام
مدير مكتب صندوق الأمة بيافا
[التوقيع]

---

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ج I/١، وثيقة رقم (٣) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

الوثيقة رقم (١٠٤)

بيان الهيئة العربية العليا لفلسطين الصادر في القاهرة في ١٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٦ حول المساعدات التي تقدمها السلطات البريطانية للجنود اليهود المسرحين من الجيش البريطاني[١].

الهيئة العربية العليا
لفلسطين **(أصل مطبوع)**
القاهرة

التاريخ ٤٦/٩/١٤

أصدر مكتب المطبوعات البيان الصحفي التالي:

لقد قطعت المشروعات المتسعة التي وضعتها الحكومة لمساعدة المسرحين شوطاً طيباً حتى الآن. وفيما يلي عرض للإجراءات التي اتخذتها الحكومة وللشوط الذي قطعته مشاريع الحكومة بهذا الصدد.

الإسكان

وضعت الحكومة مبلغ (٨٩٠) ألف جنيه ليكون بمثابة قروض تحت تصرفات البلديات والمجالس المحلية لإنشاء المساكن للمسرحين وقد خصص من هذا المقدار أربعمائة وأربعين ألف جنيه لبلدية تل أبيب حيث يقارب العمل في ٢٧٠ وحدة من وحدات السكنى على الفراغ وسيخص بلدية حيفا مبلغ ٣٠٠ ألف جنيه يصرف منها ٤٢٠ ألف جنيه لبناء ٣٠٠ وحدة من وحدات الإسكان التي سيبدأ العمل فيها هذا الأسبوع.

أما نصيب يافا من هذا المبلغ فسيكون ٣٠ ألف جنيه وسيوزع مبلغ الـ ١٢٠ ألف

---

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ج II/١، وثيقة بدون رقم (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

جنيه المتبقية على البلديات والمجالس المحلية الأخرى. ورغبة في تقديم المساعدة المباشرة لإسكان المسرحين وعائلاتهم فقد ألفت لجان خاصة لإنشاء ثكنات لإسكان هؤلاء المسرحين وقد تم فعلاً إسكان حوالي ٧٠٠ رجل وامرأة في ثكنات أقيمت في القدس وحيفا ونهاريا ونتانيا.

وفي القدس وضعت يدها على واحد وستين منزلاً أسكن فيها ١٥٠ شخصاً من المسرحين وأوجدت المساكن أيضاً لست وستين عائلة في أحد أحياء الإسكان في تل أبيب. وبالإضافة إلى ذلك أسكن حوالي ٥٠٠ رجل وامرأة بصورة مؤقتة في نزل السكنى الحكومية في القدس ويافا وتل أبيب وحيفا.

إيجـاد أعمـال

قررت الحكومة خلال الشهور الماضية أن تضع بعض أملاكها تحت تصرف المسرحين ليعملوا فيها كمزارعين، ومن بين المقاطعة التي جرى البحث حولها بهذا الصدد منطقة تبلغ مساحتها (٣٢٦١) دونماً في قضاء الرملة و (٥٠٥) دونمات في قاقون و (٢٩٤) دونماً في قلنسوة في قضاء طولكرم. وقد قدمت الحكومة منح للأفراد المسرحين لمساعدتهم على استئناف أعمالهم وكانت هذه المنح بمعدل ١٠٠ جنيه للشخص الواحد. وبلغت قيمة المنح التي دفعت حتى الآن ٥٥,٨٠٠ جنيه.

التدريس للمهن والحرف

يقوم المسرحون بالتدرب على المهن والأعمال الزراعية على نفقة الحكومة. وقد بدأ ٩٥٠ شخصاً بالحصول على هذا التدريب وهناك ٤٥٠ شخصاً آخرين وافقت الحكومة على إدخالهم في مشروع التدريب. وفي خلال الشهور الستة الماضية عمل مكتب الخدمات التابع لدائرة العمل في حكومة فلسطين على ملء ٤٠٣ وظائف شاغرة في الحكومة بالأشخاص المسرحين.

ملاحظة: كل هذه المساعدات للجنود المسرحين من اليهود.

الوثيقة رقم (١٠٥)

تقرير سري مغفل التوقيع إلى الهيئة العربية العليا في أول كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦ تضمن معلومات عن بيع لبنانيين وسوريين لأراضي قرية قدس لليهود[١].

(أصل مطبوع)

قضية أراضي قرية قدس ـ قضاء صفد

تقع هذه القرية على الحدود الفلسطينية ـ اللبنانية ومساحتها (٨٨٠٠) دونم وتربتها جيدة ولها قداستها الخاصة عند اليهود ومالكوا الأرض من السوريين واللبنانيين وهي مشاع للآن، رغم إتمام دائرة التسوية أعمالها فيها وذلك لمعارضة شركة الكارن كايمت للإفراز.

سنة ١٩٣٧ باع أحمد المارديني وإخوانه (سوريين) ما يخصهم في هذه القرية أو (٦ ١/٤) قيراط من أصل ٢٤ قيراطاً لليهود. وفي سنة ١٩٤٤ باع الحاج عبد المطلب فرحات وحسين فرحات وباقي الورثة من برعشيت وبليدا ـ لبنان ستة قراريط، أي جميع ما يخصهم في هذه القرية لليهود أيضاً. وفي سنة ١٩٤٥ باع علي بزي من بنت جبيل ـ لبنان (٥ ١/٢) قيراط وهو جميع ما يخصه في هذه القرية لليهود. وبذلك أصبح اليهود يملكون (١٧ ٣/٤) قيراط. وفي أوائل هذا الشهر بلغنا أن ما بقي من أراضي هذه القرية والتي تخص عبد الغني المارديني وإخوانه (سوريين) ومقدارها (٦ ١/٤) قيراط أو ما يعادل (٢٢٠٠) دونم سوف يكون مصيرها نفس مصير ما سبقها. وعلى ذلك اتصلت بالسيد حامد النحوي في صفد لتزويدي بما يمكنه من المعلومات عن هذا الموضوع، كما أن القنصلية السورية بالقدس اتصلت بي بنفس الوقت تقريباً لإخبارها عما نعلمه عن هذه القضية، وذلك بناءً على الأمر الصادر إليها

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ج ١/I، وثيقة رقم (٢٣) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

من الحكومة السورية للتحقيق في هذه القضية واهتمامها بها. وبعد البحث مع القنصلية اتفقنا على أن يرسلوا كتاباً للسيد عبد الغني الماrديني وإخوانه يطلبون فيه منهم الحضور للقدس للبحث معهم. وفي يوم الخميس الماضي الواقع في ٢٨/١١/٤٦ اتصل بي قنصل سوريا تليفونياً وأخبرني أن السيد عبد الغني الماrديني حضر وهو موجود عنده الآن، وطلب مني الحضور للقنصلية لبحث القضية المذكورة. فذهبت وتتلخص قضيته بما يلي:

أنكر السيد عبد الغني الماrديني موضوع البيع وقال إنه متمسك بأرضه ويرغب في استثمارها لجودة أرضها ويبرهن على ذلك بأنه طلب من أخويه الصغيرين عبد اللطيف وعلاء الدين ترك تحصيلهما العلم والحضور لقدس لمساعدته في العمل، ولو كانت نيته العكس لما أضر بمستقبلهما، ولكنه مع ذلك يشكو من أن اليهود يثيرون الفلاحين المزارعين عليه (وكلهم شيعة ويعملون بإيعاز من كامل الحسين وأحمد الأسعد) بطرق شتى، منها سرقة المحصول وعدم إعطاءه حصته وإهانته، كما أن اليهود وهم أصحاب الأغلبية في الأرض اتفقوا مع المزارعين على إعطائهم ثلاثة أرباع الحاصلات الشتوية بعد أن كانوا يعطونهم قبلاً (٢/٣) ثلثيها وثلثي الحاصلات الصيفية عوضاً عن النصف سابقاً، وهذا مع أنه يضر بمصلحتهم كشركاء في الأرض إلا أنهم بعملهم هذا كانوا يرمون إلى صيد عصفورين بحجر واحد: الأول الإضرار بمصلحة عبد الغني الماrديني وإخوانه والتضييق عليهم للخلاص من الأرض وبيعها لهم. والثاني الظهور بمظهر الصديق للفلاحين والعطف عليهم وكسب صداقتهم. ويقول السيد عبد الغني أنه رفع شكواه مراراً لصندوق الأمة ومدير بنك الأمة في صفد السيد محمد الخضرا لمساعدته برفع أذى الفلاحين عنه ولكنه مع الأسف لم يجد أذناً صاغية. كما أنه أظهر بعض التذمر من السيد محمد الخضرا المذكور ومن شخص آخر اسمه أحمد الدريج قائد النجادة في صفد والذي كان راعياً عنده بأنه يثير النجادة هناك ضده للسرقة. وهو لذلك يطلب مساعدتنا على إفهام الفلاحين المزارعين حقيقة الحالة ومساعدته، وثانياً مساعدته على إفراز الأرض. وبما أن اليهود لا يرغبون في الإفراز تشبثاً منهم للوصول إلى غاياتهم بتخليه عن الأرض، وبما أنه لا يمكنه القيام بعمل كهذا لوحده لما يتطلبه ذلك من المصاريف والجهد، وبما أنه ضعيف وليس هناك من

يعضده بمثل هذا العمل ضد خصومه الأقوياء (اليهود والفلاحين الذين يعملون بإيعاز من كامل الحسين وأحمد الأسعد) فهو لذلك يطلب منا العمل على إنقاذه من بلائه.

أما رأيي الخاص فيه فإنني أظن أن هذا الشخص للأسباب السالف ذكرها ولإغراء اليهود له بشراء هذه الأرض بما يقرب من (١٧٠,٠٠٠) جنيه (مع أنه على استعداد لبيعها لأية هيئة عربية بنصف الثمن كما يدعي) يجعلني أعتقد أنه يرغب في البيع ولكنه نظراً للضجة التي قامت حوله واهتمام الحكومة السورية بالأمر واعتقالها بعض أقاربه في سوريا للتحقيق معهم في هذا الموضوع وخوفه من نتيجة عمله جعله ينكر البيع الآن ليتدبر أمره انتظاراً لفرصة سانحة يتم فيها أمره بسكون وهدوء. وبما أنه لا يمكننا دفع مبلغ كهذا، فإنني أرى أن نعمل على مساعدته في النواحي الأخرى على أن لا نغفل عن مراقبته.

القدس في ٧ محرم سنة ١٣٦٦ ١ كانون الأول ١٩٤٦

الوثيقة رقم (١٠٦)

رسالة علي بزي ـ أحد وجوه الجنوب في لبنان ـ إلى رئيس حز
النداء القومي في ٢٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦ نفى في
تهمة اشتراكه في بيع أراضي في المالكية للشركا
الصهيونية[1].

(أصل مطبوع)

بيروت في ٢٦ كانون الأول ١٩٤٦

سيدي رئيس حزب النداء القومي المحترم

بعد تقديم فائق الاحترامات، كنت عرضت لحضرتكم تفاصيل موقفي في قض
مبيع أراضي في المالكية قضاء صفد فلسطين من قبل بعض أقاربي إلى إحد
الشركات الصهيونية في فلسطين وبينت لكم الجهد الذي بذلته في مختلف النواح
لتجنيب المصلحة العربية أي أذى فلم أتوفق لوقف ذلك.

واكتفيت حينذاك بذلك أولاً: لأنني مرتاح الضمير بأنني لم أقصر في أي جه
يطلبه مني الواجب القومي، بل ربما بذلت أكثر مما أستطيع. ثانياً: لعلمي أن أك
المشتغلين في القضية الفلسطينية من فلسطينيين وسواهم يعلمون موقفي في ه
القضية وفي سواها أيام نضال فلسطين وثورتها.

والآن وقد بدأ قوم يستغلون هذا الحادث لتشويه سمعتي وإدانتي في جرم قوم
أنا بريء منه وذلك بتشهيري في الصحف، فقد نشرت جريدة «فلسطين» تاري
٨/ ٤٦/١٢ رسالة لمراسلها في صفد خلاصتها «أن وفداً من آل البزي حضر إلى صف
برئاستي وتفاوض مع لجنة صندوق الأمة لمبيع هذه الأراضي فتم الاتفاق، ثم با

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ج I/٣، وثيقة رقم (٢٤) (مجموعة وثائق مركز الأبحا
غير المنشورة).

آل البزي إلى شركة صهيونية» فيشتم من لهجة الرسالة أنني كنت من الراضين وربما المتآمرين.

ونشرت جريدة «الأيام» تاريخ ١٦/١٢/٤٦ لمراسلها في صفد رسالة بنفس المعنى صرحت باسمي صراحة، بينما جريدة فلسطين لمحت تلميحاً.

ذلك مما دعاني لأتقدم إليكم بكتابي هذا راجياً التحقيق في هذه القضية من قبل الهيئات المختصة في فلسطين حتى إذا ظهرت لكم حقيقة الأمر أرجو رفع هذه التهم الموجهة إليّ وبيان حقيقة موقفي في هذه القضية.

وتفضلوا بقبول فائق احتراماتي سيدي

علي بزي

الوثيقة رقم (١٠٧)

تقرير من علي بزي ـ مرفق برسالته ـ إلى رئيس حزب النداء القومي في ٢٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦ تحدث فيه عن ملابسات بيع آل بزي لأراضي المالكية للشركات الصهيونية[1].

(أصل مطبوع)

بيروت في ٢٦ كانون الأول سنة ١٩٤٦

تقع قرية المالكية على الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية يدعي فريق من ملاكيها آل بزي بملكية نصف الأراضي ينازعهم في ذلك بقية أهالي البلدة نزاع استمر عشرات السنين ويختلف نفس الملاكين من آل بزي مع بعضهم بعضاً على حصة لم تزل معلقة في المحاكم، هذا النزاع مع بعضهم بعضاً ومع الفلاحين واعتداء بعض الفلاحين على أحدهم محمد علي بزي أحد الملاكين وضربه وعدم شعور هؤلاء الملاكين في عظم المسؤولية القومية دعاهم للتفاوض مع اليهود لبيع أملاكهم هذه، وتم الاتفاق أثناء وجودي في المعتقل سنة ٤٢ ـ ٤٣، وعندما خرجت من المعتقل وعلمت بذلك بذلت أقصى الجهد وحاولت إقناعهم بالعدول عن البيع أصلاً ثم حاولت مراراً تسوية النزاع فلم أتوفق.

عند ذلك عرضت الأمر على لجنة صندوق الأمة في صفد واجتمعت معها مراراً وتفاوضت مع عطوفة أحمد حلمي باشا وفي نيتي أن القضية انتهت وأرسلت الملاكين للقدس للتفاوض مع أحمد باشا فرجعوا يتهمونني بأنني أضحك منهم ذلك لأن الباشا أجابهم: بأن ليس لديه مالاً وأن لديه كثير من مثل هذه القضية ولا يستطيع تخليصها، ومن فورهم أتموا الصفقة مع اليهود رغماً عني ولست أملك أي سلاح قانوني أستطيع أن أقف البيع إذ لست ملاكاً معهم في هذه البلدة.

---

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ج I/٣، وثيقة رقم (٢٤) مرفقة بالوثيقة الأولى التي تحمل الرقم نفسه (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

بل إنني عندما تمنعت لجنة صندوق الأمة عن مشترى حصة آل بزي بدافع الخلاف على الكثير منها تعهدت للجنة أنني مستعد أن أدفع لها من مالي الخاص وأرهن أملاكي في لبنان إذا خسروا الدعاوى المعلقة، كل ذلك تسهيلاً لهم في مهمتهم وإنقاذاً للموقف فلم أتوفق.

والآن ولم يتم التسجيل لهذه الأراضي المباعة فإنني مستعد إذا كان بالإمكان إنقاذها، أن أبيع جميع ما أملك وأساهم به في هذه القضية القومية وأن أبذل كل ما في الطاقة بذله من جهود في هذا السبيل.

علي بزي

الوثيقة رقم (١٠٨)

رسالة المفتي محمد أمين الحسيني إلى اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية في ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧ أشار فيها إلى خطورة الصهيونية على لبنان بالذات، وطالب بالتعاون العربي لإنقاذ فلسطين[1].

(أصل مطبوع)

حضرات السادة الفضلاء رئيس وأعضاء اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية المحترمين

أبعث إلى حضراتكم بأوفر التحية والاحترام وأجزل الشكر والتقدير لجهودكم المبرورة التي تبذلونها لمكافحة الصهيونية الأثيمة. ولا ريب في أن فلسطين تخوض اليوم معركتها الحاسمة، وأن النتيجة في هذه المعركة لا تعود على فلسطين فحسب بل تصيب الأقطار العربية ولا سيما المجاورة منها. ذلك لأن الصهيونية ترمي إلى السيطرة المطلقة على العالم العربي، وإلى إنشاء دولة تضم أكثر الأقطار العربية وفي مقدمتها لبنان. بهذا تنطلق تصريحات زعمائهم وتشير خرائطهم وترسم خططهم.

إنهم يسيرون إلى هذه الأهداف خطوة خطوة، وأن أولى خطواتهم تقسيم فلسطين وما بعد التقسيم إلا الدولة اليهودية، فحشد الملايين من المهاجرين وتجييش الجيوش من برية وبحرية وجوية، فالزحف والتوسع والسير بالأهداف إلى غاياتها.

فعلى العرب جميعاً أن يقدروا الخطر حق قدره ويتخذوا لدفعه كل ما استطاعوا قبل أن يعظم الويل ويطمو السيل، وإني لواثق بأن الأقطار العربية لن ترض بأن تقوم في وسط بلادها دولة أجنبية ذات أهداف خطرة ترمي للقضاء عليهم والسيطرة على بلادهم.

---

(١) محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٣٦ ـ ١٩٦٥، الملف ٥، ص ٩٣ (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة).

وإني على ثقة بأن تعاون الأقطار العربية ولا سيما المجاورة منها لفلسطين إذا تعاونت تعاوناً وثيقاً وقامت بجهود جدية مستمرة تستطيع دفع الخطر ودرء الضرر.

وفي الختام أكرر أجزل الشكر وأقدر كل التقدير مواقفكم المشرفة من قضية فلسطين وأبعث إليكم جميعاً بأطيب التحية وأوفى الاحترام.

القاهرة في ٢٠ صفر ١٣٦٦
١٢ كانون الثاني ١٩٤٧

محمد أمين الحسيني

الوثيقة رقم (١٠٩)

رسالة من الهيئة العربية العليا من القاهرة إلى مصطفى الحسيني في القدس في ٢٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧ للبحث في مسألة حماية بعض الأراضي في اللد من التسرب لليهود[١].

(أصل مطبوع)

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة الأخ المفضال الأستاذ السيد مصطفى كامل الحسيني حفظه الله

تحية واحترام. أما بعد فقد علمنا أن دائرة تسوية الأراضي قد انتقلت إلى قرية يالو في قضاء اللد للنظر في قضية ستة آلاف دونم من أراضي تلك القرية متنازع عليها بين أهالي يالو وبعض أهالي القدس.

وبما أننا قد فهمنا أن هنالك محاولات كان بعض سماسرة اليهود قاموا بها لشراء هذه الأراضي أو جانب منها لذلك وحرصاً على بقائها بأيدي العرب ودفعاً للخطر اليهودي عنها نرجو العناية التامة بهذه القضية والتنبيه على مخاتير يالو بأن يكونوا على حذر من حيل الصهيونيين وأعوانهم الذين يتخذون من وجود التسوية في بعض القرى وسيلة للادعاء بملكية أراضي في المناطق الممنوع فيها بيع الأرض لهم بموجب قانون سنة ٩٤٠ ليسهل عليهم تسجيلها بالتواطؤ مع بعض ضعاف الإيمان من السماسرة والوسطاء الأشرار. وقد بلغنا أن تلك الأراضي يملكها فريق من وجهاء القدس منهم أفراد من عائلة جار الله، فبإمكانكم الاتصال ببعض المخلصين منهم للاطلاع على حقيقة الحال وينبغي أن تتخذوا كل ما يمكنكم من الوسائل القانونية والإدارية لصيانة هذه المساحة الكبيرة وغيرها من الأراضي العربية ومنع تسربها لليهود، ويمكن بالتعاون مع بعض المخلصين من أهالي القرى أن تصلوا إلى نتائج مفيدة في هذا الشأن.

القاهرة في ٢٦ صفر ١٣٦٦
٢٠ كانون الثاني ١٩٤٧

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته
[التوقيع]

---

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ج I/٣، وثيقة رقم (٢٩) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

الوثيقة رقم (١١٠)

مذكرة اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية إلى أرنست بيڤن وزير الخارجية البريطانية في ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧ تضمنت رفض استمرار الانتداب البريطاني وتقسيم فلسطين والهجرة اليهودية[١].

(أصل مطبوع بالإنكليزية والعربية)

بيروت ٣٠/١/١٩٤٧

صاحب السعادة المستر بيڤن وزير الشؤون الخارجية البريطانية المحترم

في الجلسة القانونية المنعقدة بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٧، قرر اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية تحديد موقفه فيما يتعلق بمؤتمر لندن المنعقد حالياً لدرس القضية الفلسطينية فقرر بالإجماع أن يكون موقفه من المقررات التي تنشأ عن هذا المؤتمر على الوجه الآتي:

أولاً: عدم القبول بأي حل يؤدي إلى استمرار وجود الجيوش البريطانية في فلسطين.

ثانياً: عدم القبول باستمرار الانتداب البريطاني على فلسطين.

ثالثاً: عدم الاعتراف بكل قرار يرمي إلى تقسيم فلسطين.

رابعاً: عدم القبول باستمرار الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

خامساً: الاحتجاج على إثارة الروح العنصرية التي أدت فيما أدت إليه إلى انبثاق الفاشستية والنازية. والعالم لم ينس بعد ما جرته هذه من ويلات على المدنية والإنسانية معاً.

---

(١) ملف اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية، مجموعة جامعة بيروت العربية الوثائقية (مجموعة وثائق جامعة بيروت العربية غير المنشورة).

سادساً: يرى الاتحاد من واجبه أن يلفت نظر المؤتمر إلى أنه قد يصبح من الصعب بعد الآن إقناع الشعوب العربية بوجوب استمرار اللجوء إلى المفاوضات السلمية. هذه المفاوضات التي لم تجد إلى الآن أية فائدة.

سابعاً: إن اتحاد الأحزاب اللبنانية يلمس في الجماهير العربية فكرة تتضح أكثر فأكثر، وهي أن هذه المؤتمرات التي تعقد من أجل القضية الفلسطينية وإرسال لجان التحقيق إنما هي في الواقع محاولات ترمي إلى كسب الوقت ولإضاعة الظروف الدولية المؤاتية على العرب.

ثامناً: إن عدم أخذ المؤتمر بما أوردناه هنا بعين الاعتبار يؤدي إلى القضاء على السلم في الشرق العربي.

رئيس الاتحاد

محمد جميل بيهم

الوثيقة رقم (١١١)

برقية من أهالي قرية قاقون من طولكرم إلى رئيس صندوق الأمة العربي في ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٤٧، طالبوا فيها إنقاذ أراضيهم من محاولات استيلاء اليهود عليها بدعم حكومي بريطاني[١].

(أصل مطبوع)

رئيس صندوق الأمة العربي

القدس

أهالي قاقون التابعة طولكرم والبالغ عدد سكانها ٢٥٠٠ عربي يتصرفون بأراضي بصة قاقون ويزرعونها ويفلحونها وهي علاوة على ذلك المرعى الوحيد لمواشيهم منذ مئات السنين وقد بلغتنا الحكومة المحلية وجوب تسليمها للجنود المسرحين اليهود، ومعنى ذلك الحكم بموت هذه الآلاف من النفوس العربية والقضاء على مواشي القرية برمتها. إن انتزاع هذه الأراضي العربية وتسليمها للمسرحين اليهود لن يتم إلا على جثثنا. نستصرخ الضمير الإنساني للحيلولة دون وقوع هذه الكارثة وإبقاء هذه الأرض عربية كما كانت في الماضي القريب والبعيد سيدي.

مختار قاقون عبد الله الجبر، مختار قاقون رشيد الشربجي، وجيه عبد الرحيم إجباره، عضو لجنة محمد مصطفى هنطش، عضو لجنة عبد الرؤوق زيدان، وجيه ديب مصطفى أبو هنطش، وجيه سعيد حسن الشولي، عضو لجنة نمر مصطفى المكحل، وجيه مصطفى اجباره، وجيه محمد محمود الشلبي، عضو لجنة عبد الله كنعان، وجيه أحمد المكحل.

---

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ج I/ ٣، (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

الوثيقة رقم (١١٢)

مذكرة اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية إلى الوزير البريطاني المفوض في لبنان في ٣ آذار (مارس) ١٩٤٧ احتجاجاً على قرار الأمم المتحدة بشكيل لجنة تحقيق جديدة للقضية الفلسطينية بناءً على إصرار المندوب البريطاني[١].

(أصل مطبوع بالإنكليزية والعربية)

بيروت في ٣ مارس ١٩٤٧

صاحب السعادة وزير بريطانيا المفوض الأفخم في لبنان

سيـدي،

لي الشرف أن أعرض إلى سعادتكم ما يلي:

إن العالم العربـي المتجه بقلوبه وأنظاره إلى الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة المنعقدة لمعالجة قضية فلسطين رأى في القرار الذي اتخذته هذه الهيئة بتأثير الدبلوماسية البريطانية مناورة جديدة للتسويف في حل قضية فلسطين ريثما تصبح لليهود كثرة فيها تؤمن لهم بلوغ هدفهم الأسمى.

ويعتقد العرب الذين رفض طلبهم الآن بصدد مناقشة مسألة انتهاء الانتداب ومنح فلسطين الاستقلال أن هذه المناورة ستنتهي حينما يتسنى للصهيونيين الطغيان بالعدد والعديد على فلسطين وأهلها، وذلك باستمرار الهجرة، وحينئذٍ يصبح طلب استقلال هذا البلد المقدس مقبولاً، وتقوم فيه حكومة يهودية وفقاً لمرامي الصهيونيين.

إن قرار الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة بناءً على إصرار مندوب بريطانيا العظمى فيها الذي يفضي إلى تعيين لجنة جديدة لبحث الحقائق والوثائق التي تقدم إليها. إن هذا القرار لا مبرر له، خصوصاً وأن قضية فلسطين لم تعد في حاجة ماسة للدرس والتحقيق، ولا نستطيع أن نرد هذا القرار إلا إلى رغبة حكومة جلالة الملك رغبة ملحة في الاحتفاظ بانتدابها على فلسطين، وذلك خلافاً لما قطعته دول الحلفاء الظافرة

---

(١) ملف اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية، مجموعة جامعة بيروت العربية الوثائقية (مجموعة وثائق جامعة بيروت العربية غير المنشورة).

على نفسها أثناء الحرب وبعدها من العهود والمواثيق لتأمين الحريات والاستقلال.

فاتحاد الأحزاب اللبنانية، هذا الاتحاد الذي يمثل لبنان في صعيد مكافحة الصهيونية يقدم الاحتجاج الشديد على موقف مندوب حكومتكم الجليلة في الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة السيد كادوغان، خصوصاً لتصريحه لمندوبي الصحف «إن الواجب يقضي بأن يسمع رأي اليهود» بينما إن طلبات كهذه قد رفضت في مؤتمر سان فرنسيسكو الدولي وما بعده من المؤتمرات الدولية.

إن البلاد العربية ـ وعلى رأسها لبنان ـ التي ترى أن لا شأن لليهود من الوجهة القانونية في هذه القضية، وإنما هي قضية تنحصر في شكوى العرب من بريطانيا العظمى من جراء تصرفها في فلسطين بما لا حق لها به. إن هذا العالم العربي ومن ورائه العالم الإسلامي، وكل منصف يحتجون على كل محاولة ترمي إلى إشراك اليهود في مناقشات الجمعية العمومية بقضية فلسطين خصوصاً وأن النزاع في هذه القضية ليس هو قائم بين العرب والمسلمين من جهة وبين اليهودية من جهة أخرى، بل إن كثيراً من الجماعات اليهودية تشاطر العرب وجهة نظرهم في الصهيونيين.

لذلك كله فإني أرجوكم يا صاحب السعادة أن تبرقوا إلى وزارة الخارجية البريطانية في أسرع وقت ممكن، وترفعوا إليها احتجاجاتنا الشديدة على موقف حكومة جلالة الملك في الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة المنعقدة الآن، وألم العالم العربي من جراء هذا الموقف، وخصوصاً لبنان المتحد في صعيد مكافحة الصهيونية، لأن خطرها يحيق به وفوضاها في فلسطين تضر بمصالحه أشد من كل قطر آخر.

وإني أكون ممنوناً أيضاً إذا نوهتم يا سعادة الوزير ببرقيتكم إلى أنه مثلما أن موقف بريطانيا من فلسطين قبل الحرب العالمية الثانية أفضى إلى تعكير صفاء المودة التقليدية بين العالمين العربي والإسلامي من جهة وبين أمتكم المحترمة من جهة أخرى فإن الموقف الجديد الذي يقفه سعادة مندوب حكومة جلالة الملك في الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة سيفضي حتماً إلى نفس النتيجة وسيؤدي إلى توجيه الشرق الأوسط وجهة جديدة لا ترضاها.

وتفضلوا بقبول فائق احترامي

محمد جميل بيهم

الوثيقة رقم (١١٣)

رسالة محمد صبري عابدين ـ مدير دائرة الأراضي بالهيئة العربية العليا ـ إلى عبد الرحمن عزام أمين عام جامعة الدول العربية في ٤ آذار (مارس) ١٩٤٧ تضمن أساليب السلطة البريطانية لتحويل الأراضي الأميرية لليهود[١].

(أصل مطبوع)

١١ ربيع الآخر ١٣٦٦ و ٤ مارس ١٩٤٧

حضرة صاحب المعالي عبد الرحمن عزام باشا الأمين العام لجامعة الدول العربية

القاهرة

تحية واحترام، أما بعد فجواباً على كتابكم المرسل إلى الأستاذ جمال بك الحسيني في ٦ ربيع الثاني سنة ١٣٦٦ و ٢٧/ ٢/ ١٩٤٧ وفي طيه صورة البرقية الواردة لمعاليكم من أهالي قاقون في فلسطين متضمنة شكواهم من محاولة السلطة البريطانية في فلسطين انتزاع أراضيهم وتسليمها للجنود المسرحين اليهود.

إن المعلومات الخاصة بهذه القضية والتي تبين مبلغ الغبن الفادح النازل بالعرب من سوء تصرفات سلطة الانتداب تلخص فيما يلي:

١ ـ دأبت الحكومة البريطانية منذ احتلالها فلسطين على انتزاع مساحات شاسعة من أراضي العرب في أنحاء البلاد بزعم أنها «موات» وحراج وغابات «منحلة» وبهذه الوسيلة سجلت الحكومة باسم المندوب السامي مئات ألوف الدونمات انتزعتها من أصحابها العرب قسراً مع أن أغلب تلك الأراضي كان مراعي لمواشي الأهلين من البدو والفلاحين وأماكن لاحتطابهم وارتفاقهم منذ مئات السنين ولم تكن مواتاً أو متروكة بالمعنى الذي تدعيه السلطات الاستعمارية. وبهذه الوسيلة تمكنت حكومة الانتداب من انتزاع زهاء مليون دونم من أراضي العرب باسم «موات» وحراج وغابات وجعلتها من أملاك الحكومة.

---

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ج II/ ٢، وثيقة رقم (٧) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

٢ ـ من عهد قريب انتزعت السلطة مئة ألف دونم من أراضي مراعي عشيرة الظلّام في بئر السبع ووضعت يدها عليها بحجة أنها غابة «موات» رغم احتجاج أصحابها والهيئات الوطنية في البلاد ومنذ شهور اقتطعت عشرة آلاف دونم من أراضي العرب في قرية يعبد في منطقة جنين وما زالت إدارة مساحة الأراضي والتسوية الحكوميتين دائبتين على اقتطاع الألوف من الدونمات من العرب وتسجيلها باسم الحكومة بادعاء أنها «موات». ويمكن أن يقال أن أراضي قاقون من هذا القبيل.

٣ ـ لو كانت السلطات في فلسطين تحتفظ بالأراضي التي تنتزعها من العرب بهذه الوسيلة فتبقيها لمصلحة الشعب العامة لهان الخطب ولكنها درجت على منح قسم منها مجاناً لليهود من جنود مسرحين وغيرهم. وقد جاء في تقرير لجنة اللورد بيل الملكية الصادر سنة ١٩٣٧ ص ٣١٦ أن مجموع الأراضي الأميرية التي منحتها السلطة البريطانية لليهود في فلسطين هو ١٧٥,٥٤٥ دونماً. أما مقدار ما منحته لهم منذ سنة ١٩٣٧ حتى الآن فليس لدينا أرقام رسمية عنه لتكتم السلطة في ذلك خشية احتجاج العرب وسخطهم.

٤ ـ تجدون في طي هذا الكتاب صورة طبق الأصل عن البيان الرسمي الذي أصدرته سلطة الانتداب في فلسطين بتاريخ ١٩٤٦/٩/١٤ عن مساعدتها للجنود المسرحين، ومنه يتبين لمعاليكم الإجحاف الواضح الذي أنزلته تلك السلطة بالعرب.

٥ ـ أما الجواب عما يمكن سلوكه لدفع الضرر عن أهالي قاقون الشاكين فيمكن بأن تلفت الجامعة العربية الموقرة نظر الحكومة البريطانية بأن منحها لليهود الأراضي التي سجلتها باسم المندوب السامي هو من قبيل المساعدة والتسهيل لنقل الأراضي العربية إلى اليهود وزيادة عدد المتضررين من العرب مما يكون سبباً لتشريدهم وحرمانهم من أماكن رعي مواشيهم ومرافقهم في الاحتطاب والاحتشاش مما يعتبر تحيزاً واضحاً واسترسالاً في تهويد البلاد وهضم حقوق العرب.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

محمد صبري عابدين

[التوقيع]

الوثيقة رقم (١١٤)

مشروع قانون صادر عن الحكومة السورية في ١٠ آذار (مارس) ١٩٤٧ يعتبر بيع العقارات وتهريب اليهود إلى فلسطين جرماً جنائياً يعاقب عليه المواطن السوري[١].
(أصل مخطوط وأصل مطبوع)

مشروع قانون
الأسباب الموجبة

بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٤٦ اتخذ مجلس جامعة الدول العربية في دورته غير العادية في بلودان قراراً أوصى به بوضع تشريع يعتبر بموجبه بيع العقار في فلسطين للصهيونيين وتهريب اليهود إليها أو المساعدة عليهما بطرق السمسرة أو غيرها جرماً جنائياً.

فعملاً بهذه التوصية أعد مشروع القانون المرفق الذي يقضي باعتبار الأفعال المذكورة جناية يعاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤقتة.

ولما كان من شأن إصدار هذا القانون الحيلولة دون تسرب أراضي العرب وأملاكهم للصهيونيين والحد من خطر توسع الاستعمار الصهيوني في فلسطين، لذلك ترجو الحكومة من المجلس الموقر المصادقة عليه بأقصى ما يمكن من السرعة لتكون سوريا من أولى دول الجامعة العربية إن لم تكن أسبقها في اتخاذ هذا التدبير الخطير.

المادة ١: يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة:

١ ـ كل من باع رأساً أو بالواسطة للصهيونيين عقاراً في فلسطين يخصه أو يخص الغير أو توسط لعقد هذا البيع أو سهله.

---

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ج II/ ٢، وثيقة رقم (٩) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

٢ ـ كل من هرب يهودياً إلى فلسطين أو ساعد على تهريبه إليها بطريق السمسرة أو التوسط أو الإيواء أو بغير ذلك من طرق المساعدة.

المادة ٢ : خلافاً لأحكام الفقرة الأخيرة من المادة ٧ من قانون أصول المحاكمة الجزائية المعدلة بالقرار رقم ٢٥٣٧ المؤرخ في ١٧ تشرين الأول ١٩٣٠ يمكن إجراء التتبعات بحق السوري الذي يرتكب خارج الأراضي السورية إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون قبل عودته إلى سورية.

المادة ٣ : وزراء الدولة مكلفون تنفيذ أحكام هذا القانون.

مشروع قانون يتضمن اعتبار بيع العقار في فلسطين للصهيونيين وتهريب اليهود إليها أو المساعدة عليهما بطريق السمسرة أو غيرهما جرماً جنائياً يقدمه إلى مجلس النواب رئيس مجلس الوزراء ووزير العدلية وهما مكلفان ببيان أسبابه الموجبة والمناقشة فيه.

دمشق في ١٧ ربيع أول ٣٦٦ و ١٠/٣/٩٤٧

صدر عن رئيس الجمهورية شكري القوتلي

رئيس مجلس الوزراء
جميل مردم

وزير العدلية
عدنان الأتاسي

الوثيقة رقم (١١٥)

رسالة محمد أمين الحسيني إلى محمد جميل بيهم في ١٢ آذار (مارس) ١٩٤٧ تضمن بحث مسألة سفر بيهم إلى أميركا الجنوبية من أجل القضية الفلسطينية وإمكانية دعم الحكومة اللبنانية لهذا المسعى[١].

(أصل مطبوع)

الهيئة العربية العليا
لفلسطين
القاهرة

التاريخ: ١٩ ربيع الآخر ١٣٦٦ الموافق ١٢ مارس ١٩٤٧ الرقم: . . . . . .

سعادة الكريم المفضال محمد جميل بك بيهم المحترم رئيس اتحاد الأحزاب اللبنانية حفظه الله

بيروت

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد جواباً على كتابكم الكريم المؤرخ في ١٨ شباط سنة ١٩٤٧ بشأن السفر إلى أميركا الجنوبية، وبعد دراسة وسائل السفر هنا، علمنا أن الطائرة تكاد تكون الوسيلة الوحيدة للسفر في الظروف الحاضرة نظراً لصعوبة السفر في البواخر كما ذكرتم في كتابكم. أما التأشيرات على الجوازات فالأفضل أن يكون من عندكم «ترانزيت» إلى إيطاليا والبرتغال، ثم تأشيرة كاملة إلى البرازيل والأرجنتين.

وكان الرأي متجهاً أول الأمر إلى انتداب بضعة أشخاص يرافقون سعادتكم في السفر إلى أميركا الجنوبية، غير أنه تخفيضاً للنفقات واعتماداً على المعاونة العملية التي سيقدمها للوفد إخواننا أبناء الجالية العربية في تلك البلاد، فقد رؤي الاكتفاء

(١) محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩١١ ـ ١٩٦٥، الملف ٣، ص ١١٩ ـ ١٢٠. (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة).

بالأستاذ يوسف نعواس من الشبان الفلسطينيين الطيبين، وهو كاثوليكي المذهب ويتقن اللغة الإسبانية وسبق له أن عاش في أميركا الجنوبية، كما أنه مدير الكلية التجارية الآن في القدس، ومن ذوي الأخلاق الطيبة والسمعة الحسنة، ونعتقد أنكم ستكونون مرتاحين إلى مرافقته لكم واتباعه لتوجيهاتكم وإرشاداتكم الحكيمة.

والسفر بالطائرة ينبغي كما فهمنا أن يكون إما من القاهرة إلى لشبونة ومنها إلى ريو دو جنيرو عاصمة البرازيل، على أن يتم إخبار الشركة قبل أسبوعين لحجز المحلات، وإما أن يكون من الإسكندرية إلى جنوى ومنها بالطائرة أيضاً في ٢٥ أبريل إلى بوينس آيرس عاصمة الأرجنتين.

أما من ناحية الحكومة اللبنانية وحملها على توجيه الدعوة إلى اللبنانيين في المهجر للمساعدة على إنجاح مهمة الوفد، فنحن نعتقد بصواب رأيكم في هذه المسألة وسنبحث هذا الموضوع مع المفوضية اللبنانية هنا أو مع دولة رياض بك الصلح عند قدومه لشهود مجلس الجامعة. وعند قدومكم إن شاء الله يتم الاتفاق على كل ما ينبغي أن يعمل في هذه المسألة وغيرهما مما يتعلق بسفر الوفد.

ونحن في انتظار تشريفكم العاجل بعد أن تكونوا قد أنهيتم أعمالكم والله يحفظكم ويرعاكم ويبارك فيكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

رئيس
الهيئة العربية العليا
محمد أمين الحسيني

الوثيقة رقم (١١٦)

رسالة من أحد الفلسطينيين إلى الحاج أمين الحسيني في ٩ نيسان (أبريل) ١٩٤٧ بحث فيها قضية الأراضي وموضوع بنك التسليف ودائرة الأراضي[١].

(أصل مخطوط)

حضرة صاحب السماحة رئيس الهيئة العربية العليا المحترم

سيـدي،

لما كانت قضية الأراضي تشكل جزءاً هاماً وحساساً من قضيتنا السياسية العامة، فلا شك أن الاهتمام بهذا الجزء من القضية ودعمه سوف يكون موضع رعايتكم وعنايتكم. ففي الفترة الواقعة بين سني ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ حينما توقف النشاط السياسي في البلاد سنحت الفرصة كاملة لليهود للتغلغل بين العرب لإغرائهم بشتى الوسائل للتعاون معهم، ومن ذلك التنازل عن أكبر قسم ممكن من أراضيهم، وأن ظهور المستعمرات اليهودية الفجائي في أنحاء مختلفة من البلاد كان نتيجة مباشرة لذلك، وحينما ابتدأ النشاط يدب في البلاد من جديد رغم بطئه وعدم تنظيمه، خفت حركة تسرب الأراضي عن السابق نوعاً ما وضعفت. وكان لإذاعة نبأ إنشاء بنك التسليف صدى مشجعاً لدى كثيرين ممن كانت تحوجهم الضرورة أحياناً بقبول التخلي عن أراضيهم، ولكن كثرة تأجيل مباشرته للعمل تجعلنا نخشى سوء رد الفعل لذلك.

وعند مباشرة دائرة الأراضي أعمالها كثرت لديها الطلبات من جميع أنحاء البلاد، فمنها ما كان للإنقاذ عن طريق الشراء ومنها ما كان لطلب مساعدات مالية إما لتحسين زراعتهم أو لضرورة استغلال أراضيهم خوف التعدي عليها أو الاستيلاء عليها، والبعض الآخر كان يطلب مساعدات أدبية لحل بعض المشاكل المتعلقة بالأراضي. ونظراً لعدم وجود ممثلين لدائرة الأراضي خارج القدس، فقد كانت

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ج ٢/II، وثيقة رقم (١١) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

الدائرة تضطر أحياناً لمخابرة بعض كرام الوطنيين لموافاتها بما لديهم من المعلومات عن هذه القضايا والتفضل بالمساعدة لحلها مما كان يسبب بعض التأخير للوصول إلى نتيجة مرضية. ولذلك أرى من المستحسن توسيع هذه الدائرة وزيادة عدد موظفيها بحيث يكون لديها فرعاً في كل من حيفا وبيسان ويافا وغزة، كما يزاد موظف آخر لمكتب القدس وتعيين محام خاص يكون مركزه القدس.

وبهذه المناسبة أرجو أن أوجه نظر سماحتكم إلى أن غلاء المعيشة في فلسطين قد يكون من الأسباب الرئيسية التي تضطر بعض الأشخاص الأكفاء من الامتناع عن قبول الوظائف التي تعهد بها الهيئة العليا إليهم بالنسبة للرواتب الحالية، التي تعرضها الهيئة عليهم بالمقارنة مع ما يتقاضونه حالياً أو مع ما يعرض عليهم من الحكومة أو من الشركات الأخرى، لذلك اقترح زيادة الاعتماد المخصص لهذا الشأن بحيث يتناسب مع الحالة الحاضرة وكفاءة الأشخاص وميزانية الهيئة العليا العامة.

ونظراً لمراجعة أشخاص محتاجين عديدين من أنحاء مختلفة من البلاد لهذه الدائرة يطلبون مساعدتهم إما بتوكيل محام عنهم أو لدفع رسوم القضايا الخاصة بالأراضي، وبما أن التقاعس عن هذه المساعدة قد يؤدي إلى نتائج سيئة. لذلك أرجو التفضل بالموافقة على اعتماد مبلغ (٢٥٠) جنيهاً شهرياً، بما في ذلك مصاريف السفر والانتقال يصرف منها عند الحاجة إليها، هذا وإنني لأرجو أن ينال اقتراحي رعايتكم وقبولكم.

١٧/٥/١٣٦٦ — وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

٩/٤/١٩٤٧ — [التوقيع]

الوثيقة رقم (١١٧)

رسالة مدير دائرة الأراضي بالهيئة العربية بالقدس إلى أحد أبناء صفد في فلسطين في ١٥ نيسان (أبريل) ١٩٤٧ لمعالجة كيفية الاحتفاظ بأرضه وعدم بيعها لليهود[١]

(أصل مطبوع)

الهيئة العربية العليا
لفلسطين
القاهرة

التاريخ ٢٣ جمادى الأولى ١٣٦٦ الموافق ١٥ نيسان ١٩٤٧　　　**الرقم أ/٢/ص ٣**

حضرة الوطني الفاضل السيد خليل يوسف رستم المحترم
صفد ـ فلسطين

تحية واحتراماً، أما بعد فجواباً على كتابكم المؤرخ في ٤/٥/٦٦ الموافق ٦/٤/١٩٤٧ المتضمن طلب مساعدتكم للمحافظة على ٨٠٠ دونم من أراضي مزرعة علمين نعلمكم أن سماحة المفتي الأكبر قد اطلع على التفصيلات الواردة في كتابكم وهو يشكر لكم غيرتكم الوطنية وسعيكم المشكور في سبيل صيانة هذه الأرض وإبقائها عربية. وسيولي سماحته هذه المسألة كل ما يمكن من العناية والاهتمام وقريباً إن شاء الله يباشر بنك إنقاذ الأراضي العربي أعماله في فلسطين فيسهل عليكم عرض الأمر عليه لحل مشكلتكم. أما إذا كنتم مضطرين جداً فيرى أن توافقوا على ما عرضته عليكم المؤسسة العربية بالقدس من استعدادها لشراء نصف الأرض كما جاء في كتابكم لتسديد ديونكم ولضمان حفظه رقبة الأرض عربية وإبعاد الخطر اليهودي عنها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مدير دائرة الأراضي بالهيئة العربية العليا
محمد صبري عابدين

نسخة لحضرة مدير الأراضي بالهيئة العربية بالقدس.

---

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ج I/٣، وثيقة بدون رقم (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

الوثيقة رقم (١١٨)

رسالة الحاج أمين الحسيني من القاهرة إلى نائب رئيس الهيئة العربية في القدس في ٢٨ أيار (مايو) ١٩٤٧ طلب فيها بذل الجهود لحفظ مشاع أراضي قرية الطيرة لعدم استيلاء اليهود عليها[١].

(أصل مطبوع)

الهيئة العربية العليا
لفلسطين
القاهرة

التاريخ ٨ رجب ١٣٦٦ الموافق ٢٨ مايو ١٩٤٧ **الرقم أ/ ذ/ ١٥**

حضرة نائب رئيس الهيئة العربية العليا المحترم:
القدس

تحية واحتراماً، أما بعد فقد وصلتنا برقية من بعض وجوه قرية طيرة بني صعب ـ طولكرم ـ يرجون فيها مساعدتهم على حفظ مشاع القرية من المحاولات التي يحيكها الصهيونيون بواسطة بعض أعوانهم من السماسرة لاقتطاع جانب منه عن طريق أحد مخاتير الطيرة توطئة للاستيلاء على المشاع وجميعه بالتدريج وباتباع الوسائل والمغريات التي درج اليهود على التوسل بها لتحقيق مطامعهم.

ولما كان هذا المشاع لا تقل مساحته عن أربعة آلاف دونم وهو واقع في منطقة تعتبر كالحاجز أو السد لمنع تقدم الاستعمار الصهيوني في قضاء طولكرم.

لهذا وتنظيماً لخطة قانونية وإدارية حازمة لإنقاذ هذا المشاع وإبعاد الخطر اليهودي عنه نرجو اتخاذ ما يلي:

---

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ج I/ ٣، وثيقة رقم (٢٠) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

١ ـ دراسة قضية المشاع من كل الوجوه والإيعاز إلى مدير دائرة الأراضي أن يتوجه وبصحبته أحد المحامين العرب إلى طولكرم وهناك ينضم إليهما فريق من كرام الوطنيين المطلعين على حقيقة الحال في هذه الأرض وتذهبون جميعاً إلى قرية الطيرة للاجتماع إلى أهلها واستماع أقوالهم بشأن المشاع،

٢ ـ إن المعلومات التي وصلتنا تدل على أن المشاع محكوم به للذكور من أهل القرية ولم يبق إلا دعوى بجانب منه رفعها أحد مخاتير الطيرة عبد الرؤوف سمارة فنقترح الاتصال بالمذكور والبحث معه في موضوع قضية الطيرة والسعي لحلها ودياً وفض النزاع بينه وبين باقي أهل قريته بالشكل الذي يضمن حفظ المشاع كله ولا يسهل ضياع أي جزء منه فتصفية هذا الخلاف ينتهي الإشكال ولو بإعطاء المختار شيئاً يتفق عليه أهل القرية مقابل تنازله عن دعواه حرصاً على وحدة المشاع.

٣ ـ إذا لم يتيسر فض هذه المشكلة صلحاً فينبغي دراسة القضية من قبل نخبة من كبار المحامين العرب ومتابعة الأمر بالحزم والتوسل بجميع الوسائل القانونية والإدارية والعرف والعادة المتبعة بين أهالي القرى والعشائر في سبيل الوصول إلى نتيجة إيجابية والمهم معالجة هذه القضية بأسرع ما يمكن خشية فوات الوقت، ونحن بانتظار ثمرة جهودكم التي نرجو من الله أن تكلل بالنجاح والتوفيق إن شاء الله.

رئيس الهيئة العربية العليا
محمد أمين الحسيني

الوثيقة رقم (١١٩)

جواب المفتي محمد أمين الحسيني إلى محمد جميل بيهم في ١٢ حزيران (يونيه) ١٩٤٧ حول موقف جامعة الدول العربية من مقررات لجنة التحقيق[1].

(أصل مطبوع)

حضرة الأخ الكريم صاحب السعادة الأستاذ الكبير محمد جميل بك بيهم المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. أما بعد، فقد أخذت رسالتكم الكريمة المؤرخة في ١٩٤٧/٦/٩ وإني لأشكر لكم من صميم القلب طيب عواطفكم وجهودكم المتوالية لخدمة الأمة والوطن، ولقد تلقيت بسرور وابتهاج سعيكم المشكور لعقد الاجتماع الذي اقترحناه عليكم وأشرتم إليه في كتابكم، وإنني لعلى ثقة من أنه سيكون مؤيداً كل التأييد لموقف العرب في فلسطين من لجنة التحقيق.

أما ما ذكرتموه من موقف الجامعة ومن إبهام مقرراتها بشأن الاتصال بلجنة التحقيق، فقد أذعنا تفسيراً له نشر في جرائد القاهرة في ٤٧/٦/١٢. ومنه يتضح أن لا إبهام في قرارات لجنة الجامعة بعد هذا الإيضاح وأنها لا تتناقض مع موقف الهيئة العربية العليا، وستجدون طيه نسخة من هذا التفسير الذي أذعناه، فنرجو نشره في الصحف عندكم إن رأيتم ذلك.

حفظكم الله وكلأكم بعين عنايته وأمدكم بقوة منه والسلام عليكم.

محمد أمين الحسيني

القاهرة في ٢٣ رجب ١٣٦٦
١٢ يونيو ١٩٤٧

---

(١) محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٣٦ ـ ١٩٦٥، الملف ٥، ص ١٠٠ (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة).

الوثيقة رقم (١٢٠)

جواب المفتي محمد أمين الحسيني إلى محمد جميل بيهم في ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٤٧ شكره فيها على خدمته لقضية فلسطين ومبيناً له بعض الخونة المتعاملين مع الصهيونية[١].

(أصل مطبوع)

حضرة صاحب السعادة الأخ الكريم والأستاذ الكبير محمد جميل بك بيهم المحترم

بيروت ـ لبنان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. أما بعد، فقد أخذت رسالتكم الكريمة المؤرخة في ١٩٤٧/٦/٢٠ فأشكركم أجزل الشكر لما تقومون به في سبيل فلسطين، فأنتم دائماً وأبداً في الطليعة تمنحونها تأييدكم بالعمل المستمر وبالرأي الصائب.

ولقد عنيت كل العناية بما أبديتم من ملاحظات قيمة تدل أوضح دلالة على أن قضية فلسطين تحتل من قلبكم الكريم العامر بأنبل المشاعر وأقواها أسمى منزلة. كما قرأت بألم نسخة الرسالة التي وردتكم من نيويورك وسنعمل ما نستطيع في هذا الشأن.

أما رئيس بلدية حيفا فصهيوني خبيث، وأما جورج نصار فخائن قديم التصق باليهود منذ خمس وعشرين سنة وهو متشرد يعيش من فتات موائدهم ولا قيمة له مطلقاً.

أحسن الله جزاءكم وأمدكم بروح منه وكلأكم بعين عنايته ورعايته.

القاهرة في ١١ شعبان ١٣٦٦
٣٠ يونيو ١٩٤٧

محمد أمين الحسيني

(١) محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٣٦ ـ ١٩٦٥، الملف ٥، ص ١٠١ (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة).

الوثيقة رقم (١٢١)

رسالة منيف الحسيني - مع ملف كامل - من القدس إلى محمد إسحاق درويش في القاهرة في ٦ تموز (يوليه) ١٩٤٧ تضمنت قضية بيع أراضي آل الأسعد لليهود[١].

(أصل مطبوع)

حضرة رئيس دائرة الشؤون العامة المحترم

القاهرة

تحية واحتراماً، وبعد أقدم إليكم بياناً موجزاً عن بيع حصص شائعة من اليهود في بعض القرى الواقعة ضمن حدود فلسطين من قبل أفراد من عائلة الأسعد، باستثناء حصة لرضا بك التامر من جبل عامل. ورضا بك المذكور وكّل حضرة الأستاذ أسعد داغر بموجب وكالة رسمية مصدقة من كاتب عدل بيروت الأستاذ رائف سمارة، وهي وكالة عامة بإجراء ما يرى فيه المصلحة في أمر حصته المذكورة. وإني أرسل إليكم الوكالة المذكورة بعينها مع خلاصة القضية المذكورة راجياً العناية بشأنها واتخاذ ما ترونه مناسباً في هذا الشأن.

حلمية الزيتون

١٧ شعبان سنة ١٣٦٦

٦ تموز سنة ١٩٤٧

المخلص

منيف الحسيني

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ج 1/٣ وثيقة رقم (٢٦) ص ١ (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

الوثيقة رقم (١٢٢)

مذكرة محمد إسحاق درويش من القاهرة إلى نائب رئيس الهيئة العربية في القدس في ٧ تموز (يوليه) ١٩٤٧ لإعلامه بقضية أرض رضا التامر الذي على استعداد لوقفها للجمعيات الخيرية[١].
(أصل مخطوط ونسخة من أصل مطبوع)

الهيئة العربية العليا
لفلسطين
القاهرة

التاريخ ١٨ شعبان ١٣٦٦ (٧ يوليو ١٩٤٧) **الرقم أ/ ب/ ص ١١**

حضرة سعادة نائب رئيس الهيئة العربية العليا المحترم القدس

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

١ ـ قدم الأستاذ أسعد بك داغر، مدير قسم الصحافة في جامعة الدول العربية، إلى مكتب الهيئة العربية في القاهرة، وكالة من حضرة رضا بك تامر، مفوض الحكومة اللبنانية لدى مجلس الشورى في بيروت، وهذه الوكالة مصدقة من كاتب العدل في بيروت، يوكله بها في بيع أو وقف ما يملك من الأراضي في فلسطين لمن يشاء من الأشخاص والهيئات.

٢ ـ نرسل أيضاً ملخصاً عن هذا الموضوع وبياناً بالأملاك. ملحق رقم (١) وصورة من الوكالة ملحق رقم (٢).

٣ ـ الرجاء التفضل بإجراء ما يقتضي بهذا الشأن، مع العلم بأن السيد رضا بك تامر على استعداد لإفراغ هذه الأملاك لمن توافق عليه الهيئة العربية من المزارعين أو غيرهم، وبالأسعار المخفضة التي ترونها، أو وقفها للجمعيات الخيرية العربية.

٤ ـ الرجاء التكرم بتعريفنا ما يتم في هذا الموضوع.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس دائرة الشؤون العامة إسحاق درويش

---

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ج I/ ٣، وثيقة رقم (٢٦) ص ٢، (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

الوثيقة رقم (١٢٣)

معلومات عن أراضي رضا التامر مرفقة بملف القضية، شرحها الوكيل أسعد داغر وقد حولت إلى الهيئة العربية العليا لفلسطين في ١٨ حزيران (يونيه) ١٩٤٧[١].

(أصل مخطوط ونسخة من المطبوع)

الملحق رقم (١)
الوكيل الأستاذ أسعد داغر
عن رضا بك التامر من جبل عامل

حصة شائعة ضمن الحدود الفلسطينية في قرى: هوين، المنارة، عديسة، والقريتان الأخيرتان يقع قسم منهما وهو الأكثر في فلسطين. والقسم الآخر وهو الأقل في لبنان.

هذه الأملاك اتصلت بموكل الأستاذ أسعد وهو رضا بك التامر من جبل عامل (بيت الأسعد) بالإرث الشرعي عن والدته ووالده، وهذه القرى مسجلة باسم المورث جد الموكل المرحوم خليل بك الأسعد.

إن والد الموكل محمد بك التامر تزوج بعد وفاة المالك خليل بك الأسعد بابنته مريم الأسعد التي توفيت، فتزوج من شقيقتها والدة الموكل خديجة الأسعد فورثت خديجة المذكورة والدة رضا بك والده بعد وفاته، ثم توفيت فانتقل إرثها لرضا بك المذكور (الموكل).

وقد نظم حصر إرث المالك الأصلي خليل بك الأسعد في لبنان وأجريت عليه المعاملات الرسمية في فلسطين، فقسم حصر الإرث سهام جميع الورثة وبينهم رضا بك التامر. وقد نظر بتقسيم هذه السهام قاضي التسوية المستر كتون وهو قاض إنكليزي متنقل، وسجلات المحكمة وسجلات العقارات المذكورة موجودة بصفد.

---

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ج ٣/I، مرفقة بوثيقة رقم (٢٦) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

أما الإضبارة المختصة بهذه الأملاك والمستندات فقد أرسلت بكتاب مضمون مع وكالة عامة للأستاذ أحمد الشقيري لكنه لم يتلق منه جواباً.

الرجاء اهتمام دائرة الأراضي بهذه القضية وإرسال كتاب شكر إلى رضا بك نفسه.

توجد قضية أخرى بيعت عن طريق التزوير، ونشأ عنها عزل قاضي التسجيل وحبسه خمس سنين. وقد وعد الأستاذ أسعد أن يوافينا بمعلومات مفصلة عنها عندما تصله من بيروت من شقيقه بطرس داغر.

١٩٤٧/١/٢٨

الوثيقة رقم (١٢٤)

وكالة رضا التامر لأسعد داغر تضمنت توكيله وكالة عامة لأملاكه وأراضيه الواقعة خارج لبنان وذلك في ٢٠ حزيران (يونيه) ١٩٤٧[1].

(أصل مطبوع)

الملحق رقم (٢)

مكتب الأستاذ رائف سمارة — **رقم ٦٢٧٤/٤٧**

الكاتب العدل

لدى المحاكم الوطنية والمحاكم الناظرة

بالقضايا الأجنبية في بيروت

تلفون المكتب: ٨٥ ـ ٧٨

المنزل: ٨٩ ـ ٩٧

يوم الجمعة الواقع في العشرين من شهر حزيران سنة ألف وتسعماية وسبعة وأربعين حضر لدائرتي أنا رائف سمارة حامل شهادة الليسانس في الحقوق الكاتب العدل في بيروت والمقيم في مكتبي الكائن بشارع الكبوشية السيد الأستاذ رضا بك محمد بك التامر مفوض الحكومة لدى مجلس الشورى المعروف مني شخصياً، وبحضوري صرح طائعاً مختاراً بما يلي: إني وكلت سعادة الأستاذ أسعد بك داغر المقيم في القطر المصري للمرافعة والمدافعة عني بكل دعوى لي أم عليّ حادثة أم ستحدث مع أي كان وبأي خصوص كان لدى عموم المحاكم والمجالس والدوائر الرسمية على اختلاف أنواعها ووظائفها. وما يتفرع عنها وكالة عامة بهذا الخصوص مفوضة لرأيه وفعله مجيزة له تقديم الاستدعاءات واللوائح الخطية واستلام واسترجاع كافة الأوراق أين وأنى كانت والتحليف والتحكيم والتبليغ وتسمية الخبراء وردهم وقبول تقاريرهم والاعتراض عليها وطلب الحجز وتثبيته ورفعه والاستحصال على

---

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ج I/٣، مرفقة بوثيقة رقم (٢٦) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

الأحكام والقرارات الإدارية وتنفيذها بجميع الطرق القانونية وطلب الرهن الإجباري وبيع أموال المديون المنقولة وغير المنقولة بالمزاد العلني وملاحقة جميع المعاملات في الدوائر العقارية وطلب شهر الإفلاس والتصفية القضائية وتصديق الكونكورداتو وتثبيت الديون والاعتراض عليها وتقديم الشكاوى وطلب الحقوق الشخصية في الدعاوى الجزائية ومراجعة جميع المحاكم بجميع طرق المراجعة العادية والاستثنائية استئنافاً وتمييزاً وإعادة محاكمة واعتراض الغير والاعتراض على الأحكام الغيابية وطلب رد الحكام والشكوى منهم وتسمية الشهود وردهم واختيار محل الإقامة. وأجزت له بيع كل ما يخصني من مال ثابت وعقار خارج لبنان ممن يشاء وبما يشاء من البدل مع حق قبضه وإجراء معاملات الفراغ والبيع على اسم المشتري، وأن يقف ما يشاء من أملاكي لأي مؤسسة كانت ويوقع عقود الوقف عنا وبالصلح والصرف والإسقاط والإبراء والإقرار وطلب القسمة والإفراز وتصديق عقودها وبطلب الشفعة والرجوع عنها وبقبض كل مبلغ عائد إليّ مهما كان مصدره كل ذلك فيما يختص بأملاكي خارج لبنان وبإرسال الإخطارات والإنذارات وتوكيل من يشاء بكل ما وكلته به أو ببعضه وعزل من يوكل وإجراء جميع ما تقتضيه مصلحتي شرعاً وقانوناً. وبعد تلاوة هذا السند عليه علناً ومصادفته على مضمونه أمضي مني ومنه.

٢٠ حزيران ١٩٤٧	الكاتب العدل في بيروت
طابع مالي	التوقيع والختم
ختم مصادقة	ختم
وزارة الخارجية اللبنانية	الجمهورية اللبنانية
مع طابع مالي في	عدد ٤٨٢٧
٢٤ حزيران ١٩٤٧	

الوثيقة رقم (١٢٥)

رسالة يوسف بركات من القدس إلى رئيس الهيئة العربية في مصر في ١٨ تموز (يوليه) ١٩٤٧ عرض فيها مشكلة دار عربية في القدس وضرورة العمل لإنقاذها وعدم سيطرة اليهود عليها[١].
(أصل مطبوع)

يوسف بركات
ص.ب. ٣٢
القدس ١٨/ ٧/ ١٩٤٧

لحضرة رئيس الهيئة العربية الفلسطينية بمصر المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك أقدم لحضرتكم أحر تحياتي القلبية راجياً من المولى تعالى أن يعيد عليكم وعلى جميع الشعوب الإسلامية قاطبة والعربية خاصة مثل هذا الشهر المبارك وأنتم في خير ما تستحقونه من المولى تعالى على ما تبذلونه من جهود في سبيل القضية العربية. كلل الله مساعيكم في النجاح والتوفيق، إنه لخير المنصفين.

أود برسالتي هذه أن أعرض لحضرتكم ما يلي:

يوجد في حي القطمون بالقدس دار عربية كان قد أخطر صاحبها لرهنها على مبلغ يتراوح بين السبعة آلاف وخمسمائة جنيه فلسطيني وذلك منذ خمس أو ست سنوات تقريباً. والآن عندما استحق إيفاء الدين وعجز عن سداده حتى دفع الفائدة القانونية حجز الدائن على الدار المذكورة وأنزلها في المزاد العلني. لقد قدر مأمور الإجراء ثمن هذه الدار بثمانية آلاف وثلثمائة جنيه فلسطيني، ولكن صاحب الدار يسمح ببيعها لإخواننا العرب مقابل الديون التي عليها لي بـ ٧٥٠٠ جنيه فلسطيني.

إن موقع هذه الدار في أحسن بقعة معروفة بالقدس وهي «القطمون» إن مساحتها

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ج ١/I، وثيقة رقم (٢٠) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

دونم واحد واقعة على شارعين إسفلت مكونة من طابقين الطابق السفلي ويحتوي على خمس غرف وصالون مع حمام وجميع المنافع. والطابق الثاني يحتوي على ست غرف وصالون وحمام مع جميع المنافع. ويوجد في الدار ماء وكهرباء وحديقة وكراج وله مدخلان أي على كل شارع مدخل.

والآن بما أنه لم يتقدم أحد من إخواننا العرب لإنقاذ هذه الدار من الضياع خصوصاً وأن ضياع هذه الدار يكون أول حجر أساسي يضعه اليهود في هذه البقعة الخالية من الأملاك اليهودية.

لقد بذلت غاية ما استطيع بذله من جهود في سبيل إنقاذ هذه الدار من الضياع حيث أني كتبت بتاريخ ٢٣/ ٥/ ١٩٤٧ إلى:

١ - الأمين العام لبيت المال العربي.
٢ - رئيس الحزب العربي.
٣ - رئيس جمعية إخوان المسلمين.
٤ - رئيس المجلس الإسلامي الأعلى.

فلم يتنازل أحد من هذه الهيئات الوطنية أن يكلف نفسه الإجابة على رسالتي ولو بكلمة تبعث على الطمأنينة والرجاء، إلا أن الأمين العام لبيت المال العربي أجابني بتاريخ ٤ تموز برسالة يقول فيها (يظهر أنني في الوقت الذي كتبت فيه رسالتي أغفلت التاريخ) بدليل ما جاء قوله في الرسالة وهي صورة طبق الأصل:

حضرة الفاضل السيد يوسف بركات المحترم:

تحية واحتراماً بالإشارة إلى كتابكم (غير المؤرخ) بخصوص الدار المهددة بالقطمون والمرسل منه نسخ إلى شتى الهيئات الوطنية أفيد حضرتكم أن بيت المال العربي لا يستطيع أن يقوم بشيء في هذا الصدد في الوقت الحاضر. ورأينا أن تتصلوا شخصياً بالهيئة العربية العليا لتبحثوا فيما يمكن عمله. مع الشكر لاهتمامكم وغيرتكم الوطنية وتفضلوا بقبول الاحترام.

المدير العام
يوسف الصائغ

وبتاريخ ١٩٤٧/٧/٧ واجهت السيد محمود العمري في مكتب الهيئة العربية العليا وأطلعته على كل شيء. والآن وحيث أنه لم يبق للمدة المحدودة سوى خمسة وعشرون يوماً فقط جئت برسالتي هذه إليكم وهي آخر أمل ورجاء يمكن أن أتأمله في المساعدة مثل أمل المريض الذي يتقلب على فراش النزع وبأمل الشفاء بواسطة إبرة «بنسلين».

ربما قد يحسبه أحد إخواننا أعضاء الهيئات الوطنية تطرفاً مني أو بمعنى آخر جنوناً لتدخل مثلي لا سيما شخص عادي في مثل هذه الأمور فينظر إلي بغير النظرة التي استحقها ولكن سيان عندي فيما قد يقال عني طالما أني أسعى لإرضاء ضميري فأسعى في سبيل رد روح الحياة إلى أعز شخص يكاد يلفظ أنفاسه الأخيرة طالما أنه يعتقد بنفسه اعتقاداً راسخاً أنه في وسعي إنقاذه لو حاولت ذلك ولم أيئس ولم أقنط.

فأي خيانة أفظع من أن أسمح لضياع مثل هذه الدار على مرأى ومسمع مني خصوصاً في شهر رمضان المبارك التي ستكون وصمة عار وخجل لكل من تجري في عروقه الدماء العربية والنخوة الوطنية.

وفي الختام وفي حال أحد من إخواننا الناطقين بالضاد في جميع أنحاء البلاد العربية، أطلب باسم حرمة شهر رمضان المبارك أن يعمل على إنقاذ هذه الدار ولو عن طريق جمع الإعانات.

وتفضلوا بقبول أرق تحيات المخلص

خادمكم الأمين

يوسف بركات

نسخة إلى الهيئة العربية في القدس.

الوثيقة رقم (١٢٦)

تقرير من الوزير البريطاني المفوض في بيروت إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٠ آب (أغسطس) ١٩٤٧ تضمن معلومات عن لجنة التحقيق الدولية وموقف لبنان والدول العربية من القضية الفلسطينية وموقف أميل إده[١].

(أصل مطبوع)

المفوضية البريطانية
بيروت

سري ـ سياسي
رقم (٨)

أحداث شهر تموز (يوليه) ١٩٤٧

سيـدي:

الحدث البارز في هذا الشهر هو زيارة لجنة التحقيق الدولية (UNSCOP) في ٢٠ ـ ٢٤ تموز (يوليه). وبالتالي فإن اللجنة أخطرت العواصم العربية للتحضير لهذه الزيارة لسماع المواقف العربية. وقبل التشاور مع بقية الحكومات العربية فإن الحكومة اللبنانية نشرت دعوة اللجنة لزيارة لبنان. كل الحكومات العربية ـ باستثناء شرقي الأردن ـ انتدبت ممثلين لها، وتمنع الحكومة الأردنية عن ذلك يعود إلى أنها ليست عضو في منظمة الأمم المتحدة، غير أنه من المرجح إجراء ترتيبات لعدد من أعضاء اللجنة لزيارة عمان بعد زيارتهم للبنان.

إن الاجتماع الأول كان مع وزير الخارجية في ٢٢ تموز (يوليه). وقد أدلى الوزير حميد فرنجية بياناً عن المسألة العربية وقد شدد على قضيتين:

أ ـ حقوق العرب في فلسطين في تقرير مصيرهم.

ب ـ الحاجة إلى الحفاظ على السلام في الشرق الأوسط.

---

(١) Houston Boswall (Beirut) F.O. No. E 7657, of 20 August 1947 in F.O. 371/61710/88.
(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية F.O. غير المنشورة).

وفي اليوم التالي أجاب المندوبون العرب كتابة على المسائل المعروضة من قبل اللجنة في اجتماعين سريين عقدا في صوفر. وفي ٢٤ تموز (يوليه) غادرت اللجنة بيروت كما غادر رئيسها أيضاً وذلك لزيارة عمان ليوم واحد، ومن ثم فقد توجهت لسويسرا.

اعتماداً على معلومات من اللجنة فإن إجراء التسويات تعتبر مرضية، وهي في الحقيقة تأمل كثيراً في الاعتماد على الحكومة اللبنانية فيما يخص القضية الفلسطينية.

إن محازبـي أميل إده أرسلوا تلغرافاً إلى لجنة التحقيق حذروها فيه من رأي الحكومة اللبنانية التي هي بنظرهم غير شرعية، وأنه بناءً على ذلك فإن لبنان ليس مضطراً الالتزام بأي عمل يربطه مع فلسطين، غير أن الأمر الخطير أيضاً هو في عودة المطران الماروني أغناطيوس مبارك من روما وهو المعارض للحكم.

التوقيع

Boswall

الوثيقة رقم (١٢٧)

رسالة مصطفى أبو زيد إلى المفتي الحاج أمين الحسيني في ٢٨ آب (أغسطس) ١٩٤٧ شرح له فيها ملابسات بيع بيارة لليهود في قرية سلمة[١].

(أصل مطبوع)

مصطفى أحمد أبو زيد
يافا ـ شارع البطمة

يافا في ٢٨/٨/ ١٩٤٧

سيدي صاحب السماحة المفتي الأكبر رئيس الهيئة العربية العليا حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، هذه قضية عامة أعرضها على سماحتكم، بصفتكم المرجع الأعلى لجميع الأمور الوطنية، بل ملاذنا جميعاً.

فقضيتي باختصار نتجت عن علاقات تجارية في غمرة من غمرات العمل، فقد ساهمت أنا والسيد نوري ملص من تجار الخشب في شراء بيارة المرحوم الحاج عبد الرحمن حماد في قرية سلمة، وقد أضطر شريكي ملص بسبب ضائقة مالية لبيع حصته (نصف البيارة) من تاجر أخشاب أرمني اسمه مكرديج داود مصرليان من بيروت. وقد اتخذنا عليه العهود والمواثيق، وكفالة خطية من بطريرك الأرمن نرسل نسخاً عنها لسماحتكم وقد فوجئنا ببيع حصة الأرمني هذا من اليهود بمبلغ (٦١) ألف جنيه مع رهينة على الأرض من آخرين بمبلغ (٣٥) ألف جنيه ليتم التلاعب والاحتيال على القانون.

وقد علمت بهذا البيع، فسارعت بالرجوع من بيروت حيث سارعت بالاتصال بالهيئة العليا بالقدس وبصندوق الأمة ووكلت أحد المحامين لاتخاذ الإجراءات القانونية لإبطال البيع ثم سافرت اليوم إلى بيروت للاتصال بالحكومة هناك.

---

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ج I/ ١، وثيقة رقم (١٣) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

هذا ملخص هذا الحادث الذي اقترفه هذا الأرمني بعد نكث الوعد والعهد، عرضته باختصار على سماحتكم حتى لا يتخذه بعض الدساسين الذين يصطادون في الماء العكر فيقلبون الحقائق ويلصقون التهم الباطلة ولا شك أن سماحتكم تعرفون مصطفى أبو زيد من الذين يعملون في المجال الاقتصادي والقومي بما يرضي الله والضمير والوطن.

إن جهداً من سماحتكم إلى فخامة رئيس الحكومة اللبنانية لاتخاذ الإجراءات ضد لبناني مثل مكرديج سيكون لها ولا شك نتائج إيجابية موفقة. ولا شك أن السيد جمال طاهر الذي أوفدته خصيصاً لهذه الغاية سيشرح لكم الأمور على حقيقتها ليكون عند سماحتكم جميع الحقائق في هذا الشأن.

أدامكم الله ذخراً وملاذاً وأمد في حياتكم وأمدكم بنصر من عنده. وتفضلوا يا سيدي بقبول فائق الاحترام.

المخلص

[التوقيع]

ختم

الهيئة العربية العليا ـ القاهرة

ديوان الرئاسة

التاريخ: ٢/ ٩/ ٤٧

الوارد: ٨.

رقم الملف: ١.

الوثيقة رقم (١٢٨)

مطالعة أمين سر الهيئة العربية العليا موجهة لرئيس الهيئة في ٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧ تضمنت قضية بيع بيّارة مصطفى أبو زيد، والحلول المقترحة لإنقاذ أراضي فلسطين[١].

(أصل مخطوط)

١٩ شوال سنة ١٣٦٦ مطالعة الموضوع: بيارة أبـي زيد وشريكه نوري
١٩٤٧/٩/٤ ملص مقترحات بشأن إنقاذ حصة
ملص من التسرب لليهود

سيدي صاحب السماحة

قرأت كتاب السيد مصطفى أبـي زيد بشأن إنقاذ حصة شريكه السيد نوري ملص في بيارة حماد بسلمة، كما اطلعت على الوثائق المرفقة به. ومنها يتبين أن نوري ملص قد أذن للسيد أبـي زيد بالفراغ للمشتري «مكرديج مصرليان» الأرمني التاجر ببيروت، ويظهر أن أبا زيد قد أجرى ذلك.

أما كتاب البطريركية الأرمنية الذي يتضمن كفالة «مكرديج» بأن لا يبيع الأرض لليهود فهو مما لا قيمة له من الناحيتين الشرعية والقانونية ولا يُلزم الأرمني بالوفاء به إذا عرض الأمر على المحاكم لأن القاعدة الشرعية وهو ما درجت عليه أيضاً المحاكم النظامية أنه لا يصح بيع وشرط «يعنـي أنه لا يصح أن يشترط البائع على المشتري أن لا يبيع العين المشتراة إلى شخص معين أو أن يشترط بيعها لمعين». فكل ذلك غير جائز وما هنا من هذا القبيل. ولعل الأرمني كان يعلم ذلك ولهذا فهو لم يتأخر عن تقديم الكفالة التي لا تلزمه بشيء.

مسألة بيع هذه البيارة ليست جديدة فقد عرض عليّ أمرها قبل سنة وتوجهت سنة ١٩٤٦ إلى قرية سلمة وكشفت عليها وتحريت حقيقة الحال، وكان السيد أبو زيد

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ج I/١، وثيقة رقم (١٤) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

يؤكد بأن الأرمني سوف يحتفظ بها وأنه لا يفرط بشيء منها، ولعله كان معتمداً على كفالة البطريركية التي بيّنا أنها غير ذات قيمة قانونية.

فلأجل استيفاء بحث وسائل إنقاذ هذه البيارة ورسم الخطة العملية للوصول إلى نتيجة إيجابية في ذلك؛ اقترح إرسال كتاب لمكتب الهيئة العربية العليا بالقدس لدراسة القضية من جميع وجوهها والوقوف على رأي المحامين بشأنها وإعداد تقرير مفصل في هذا الشأن، كما أرى التوصية ببذل كل ما يمكن من الجهود القانونية والإدارية لإنجاح قضية السيد أبـي زيد رجاء إنقاذ البيارة.

أما بشأن طلب السيد أبـي زيد إرسال كتاب لحكومة لبنان لإقناع الأرمني «مصرليان» بالعدول عن البيع، فأرى إرجاء ذلك حتى تصلنا المعلومات الصحيحة في هذه القضية عن طريق مكتب الهيئة العليا وخصوصاً استشارة المحامين فيما ينبغي عمله. والمهم في الأمر سرعة معالجة القضية ومتابعة السعي بأقصى ما يمكن لإحباط مساعي اليهود وأعوانهم وإبعاد خطرهم عن هذه البيارة وما حولها بالتعاون مع العرب من أصحاب الأراضي والبيارات في سلمة، إذ بغير التعاون معهم يعسر جداً تحقيق فكرة الإنقاذ.

وهنا أمر خطير يؤسف له جداً وهو أن كثيرين من أصحاب الأراضي والبيارات العربية الواقعة بقرب تل أبيب وملبس وما حولهما أصبحوا بحالة يأس لما يرونه من تعدي اليهود عليهم واضطرارهم في كثير من الأحيان لمغادرة بياراتهم وأراضيهم وتركها تحت رحمة اليهود الذين يعيثون فيها فساداً ويخربون في كثير من الأوقات آلاتها «موتوراتها» ويقطعون الكثير من أشجارها أثناء غياب أهلها عنها، ولعل في حوادث الاعتداء أخيراً على بيارات أبـي لبن والعمري وغيرهما ما يكفي في بيان ذلك.

وبينما يجد أصحاب تلك البيارات والأراضي أنفسهم مهددين بالخطر وبإتلاف ممتلكاتهم تعرض عليهم في الوقت نفسه أثمان مغرية قد يبلغ في بعض الحالات ثمن الدونم الواحد أكثر من ألف جنيه. من أجل ذلك يود البعض منهم أن يتخلصوا من بياراتهم وأراضيهم بكل وسيلة متكئين على أوهى الأسباب وأضعفها ليبرروا موقفهم أمام الهيئات الوطنية وليدفعوا عن أنفسهم تهمة بيع الأرض ليحفظوا أنفسهم من نقمة الشعب عليهم، ولو أنهم كانوا مؤمنين حقاً بوجوب بقاء العربـي في كل شبر من

أراضي فلسطين والدفاع عنه إلى آخر قطرة من دمائهم لحبطت بذلك المؤامرة الصهيونية.

ومما يجدر التنويه به أن هنالك أفراداً من العرب المخلصين في منطقة يافا قد رفضوا بكل إباء التنازل عن شيء من أراضيهم وتحملوا في هذا السبيل صنوفاً من التضييق وإرهاق كواهلهم بالرسوم المتنوعة التي تفرضها بلدية تل أبيب وسواها. فالواجب الوطني يقضي بوضع خطة حازمة لدفع الخطر عن الأراضي العربية لا سيما المحيطة بيافا وسواها من المدن والاحتفاظ بكل شبر منها مهما كانت بجانب اليهود حتى ولو أحاطوها من كل جهة. فتلافياً لهذه الحالة الخطيرة أقترح ما يلي:

١ - يتصل رجال مكتب الأراضي في الهيئة العليا بالعرب أصحاب البيارات والأراضي الواقعة بقرب اليهود وتقوية عزائمهم ببث روح الأمل والثبات في نفوسهم وإفهامهم أن بالاحتفاظ بأراضيهم عربية يحبط مشروع الغزو الصهيوني والاستعماري، وعلى كل منهم أن يعتبر نفسه جندياً حارساً للأرض التي بتصرفه ليتركها للأجيال القادمة كما أبقاها له آباؤه وجدوده الذين حرسوها ودافعوا عنها بدمائهم وأرواحهم.

٢ - تأليف لجنة من المحامين العرب لدراسة قضايا هذه الأراضي ومتابعتها في المحاكم إنقاذاً لها ولرفع قضايا ضد بلدية تل أبيب وناتانيا وسواهما من البلديات اليهودية التي تتقاضى من العرب رسوماً على الأراضي الزراعية أضعاف ناتجها مما لا نظير له في أي قطر من أقطار العالم.

٣ - رفع قضايا ضد لجان تنظيم المدن التي دأبت على إلحاق ألوف الدونمات من أراضي العرب الزراعية وضمها إلى مناطق البلديات اليهودية كتل أبيب وسواها ورفع الضرائب عليها تسهيلاً لاستيلاء اليهود عليها حين يعجز أصحابها العرب عن إيفائها.

٤ - تأليف حاميات عربية لمساعدة أصحاب الأراضي حين اللزوم وحراسة ممتلكاتهم القريبة من اليهود ومنع تعديهم عليها.

وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام سيدي

أمين السر

[التوقيع]

محمد صبري عابدين

الوثيقة رقم (١٢٩)

رسالة إذن من نوري ملص إلى مصطفى أبو زيد في ١١ آب (أغسطس) ١٩٤٥ أجاز له بيع حصته من الأرض في قرية سلمة للأرمني مكرديج[1].

(أصل مطبوع)

١١ آب ١٩٤٥

حضرة السيد مصطفى أبو زيد المحترم

تحية واحترام وبعد. بما أنني كنت أذنتك بالسابق بأن تفرغ للخواجة مكرديج مصرليان مقدار تسعة دونمات ومايتين وثلاثة أمتار و ٢٥٠ سم مما خصني من أصل ما هو مسجل باسمك في بيارة سلمة المشتراة بطريق دائرة الإجراء من المرحوم عبد الرحمن حماد المعلومة الحدود بيننا وترصد لي في البيارة المذكورة مساحة تسعة دونمات ومايتين وثلاثة أمتار و ٢٥٠ سم. وحيث أن هذه المساحة لا تزال مسجلة باسمك مع أنها عائدة لي.

لذلك وبالإضافة للإذن السابق المحرر مني لصالح الخواجة مكرديج مصرليان، فإنني الآن آذنك بأن تفرغ للخواجه مكرديج المذكور رصيد المساحة العائدة لي البالغة تسعة دونمات ومايتين وثلاثة أمتار و ٢٥٠ سم في البيارة المذكورة دون حاجة لقبض أي مبلغ من الخواجة مكرديج مصرليان، وآذنك أيضاً بأن تعترف بالطابو بقبض الثمن منه رأساً.

في حالة تنفيذ هذا البيع بدائرة الطابو لصالح الخواجه مكرديج مصرليان بموجب هذا الإذن والأذونات السابقة مني فإنني أقر وأعترف بأنه لم يعد لي بذمتك أي حق أو أي ادعاء وأبرىء ذمتك إبراماً تاماً شاملاً.

محمد نوري ملص

---

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ج ١/I، مرفقة بوثيقة رقم (١٤) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).
كما أرفق معها أيضاً شهادة حسن سلوك وتعهد من البطريرك الأرمني تختص بالأرمني مكرديج (مركز الأبحاث).

الوثيقة رقم (١٣٠)

مذكرة المحيامان هنري كتن وبشارة عازر المقدمة إلى الهيئة العربية العليا في ٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧ حول قضية أراضي آل بيدس التي يمكن أن تتحول لليهود[١].

(أصل مطبوع)

المحاميان	H. CATTAN & B. AZAR
هنري كتن وبشارة عازر	Advocates
يافا ـ القدس	JAFFA & Jerusalem
يافا: ٤٣، شارع ألكسندر هوارد	JAFFA: 43 Alexander Howard's Str.
ص. ب. ١٠٩ ـ تلفون ٧٤٢	P.O.B. 109 Tel. 742
القدس: العمارة المركزية ١٩٩ شارع يافا	Jerusalem: Central Bldg, 199, jaffa Rd.
ص. ب. ٣٨٣ ـ تلفون ٤٧٢١	P.P.B. 383. Tel. 4721

يافا في ٨ أيلول سنة ١٩٤٧

حضرات أعضاء الهيئة العربية العليا المحترمين

تحية واحتراماً، بوكالتنا عن آل بيدس من مدينة يافا وقرية الشيخ مونس نود بأن نعرض لحضراتكم المسألة الآتية ذات الأهمية الكبرى والمتعلقة بأراض واسعة واقعة في إجليل القبلية راجين من حضراتكم الاهتمام بالأمر إذ إن القضية الآتي تفسيرها أدناه سوف لا تكون الأولى من نوعها:

١ ـ يملك آل بيدس بالاشتراك مع غيرهم من اليهود القسيمة (١) من بلوك ٦٦١٩ التي مساحتها ٦٢٠ دونماً و ١١٨ متراً مربعاً والواقعة في إجليل القبلية الملاصقة لقرية الشيخ مونس.

---

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ج I/١، وثيقة رقم (٧) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

٢ ـ إن آل بيدس يملكون في القسيمة المذكورة مساحة ٤١٢ دونماً و ٦٠٧ أمتار مربعة ويملك اليهود رصيد الدونمات التي مساحتها ٢٠٧ دونمات و ٥١١ متراً مربعاً.

٣ ـ إن المنطقة المذكورة واقعة ضمن مناطق تنظيم المدن وقد تعين الحد الأدنى لكل قطعة في حالة إفراز الأرض لخمسماية متر في بعض المحلات وألف متر في المحلات الأخرى.

٤ ـ لقد تقدم بعض المالكين من اليهود الذين يملكون حصة مساحتها أقل من الحد الأدنى المذكور بطلب إزالة الشيوع في القسيمة المذكورة وذلك في القضية الحقوقية رقم ٤٣/٣٩٢٥ المقدمة أمام محكمة صلح تل أبيب وقد قررت المحكمة المذكورة رغماً عن الاعتراضات العديدة وجوب إزالة شيوع القسيمة المذكورة عن طريق بيعها بالمزاد العلني.

٥ ـ إن قيمة الأرض على أقل تعديل هي ١٨٦ ألف جنيه تقريباً على حساب ٣٠٠ جنيه للدونم الواحد وإن ثمن حصة المالكين اليهود في القسيمة المذكورة هي ٦٢ ألف جنيه تقريباً، وعليه وإن بيعت القسيمة المذكورة بالمزاد العلني في أول تشرين أول من هذه السنة وهو التاريخ المعين لجلسة المزاودة فسوف لا يتمكن أي من آل بيدس إيجاد المبلغ لدفع ثمن حصة المالكين اليهود الأمر الذي سوف يؤدي إلى شراء القسيمة من قبل أحد المزاودين من اليهود.

٦ ـ إن قانون تقسيم الأموال الغير منقولة العثماني مجحف جداً بحقوق مالك الحصة الكبيرة في أية أرض مشتركة إذ يضع مالك الحصة الكبيرة تحت رحمة مالك الحصة الصغيرة الغير قابلة للقسمة والذي أراد الضرر بصاحب الحصة الكبيرة بإمكانه أن يطلب إزالة الشيوع في الأرض كلها عن طريق القضاء.

وهذا ما تم في هذه القضية وهذه هي وسيلة قانونية قضائية يلجأ إليها اليهود للتمكن من الحصول على الأراضي العربية إذ يشترون بعض الأمتار في قسيمة ذات مساحة كبيرة ويطلبون إزالة شيوعها لعدم جواز إفراز حصتهم الصغيرة وفقاً لقانون تنظيم المدن الأمر الذي يؤدي إلى ضياع أراض عربية واسعة عدا عن أخذها بقيمة زهيدة جداً.

٧ ـ كان الأستاذ الشيخ راغب أبو السعود الدجاني قد قدم عريضة لسكرتير حكومة فلسطين العام طالباً تعديل قانون القسمة المشار إليه بأن يعدل القانون المذكور بجواز شراء الحصة الصغيرة (خاصة المدعي في دعوى إزالة شيوع) من قبل صاحب الحصة الكبيرة.

لقد اهتم السكرتير العام في تقرير الأستاذ الشيخ راغب أفندي وأرسل عنه نسخاً للقضاة لإبداء رأيهم فيه. كما وأنني بطريقة غير مباشرة قد أبديت رأيي فيه لبعض القضاة الذين استحسنوا التعديل وطلبوا إجراءه. إلا أنه قد مضت مدة تزيد عن ثلاثة أشهر ولم تجر الحكومة أي تعديل على قانون القسمة.

إن رجاءنا عند الهيئة هو إما تلح على الحكومة بإجراء التعديل حالاً خاصة وإن الجلسة معينة في ١/ ٤٧/١٠، أو أن تساعد هيئتكم الموقرة آل بيدس بالإلحاح على المؤسسات المالية في فلسطين بالاشتراك بالمزاودة للتمكن من تسجيل الأرض المذكورة على اسم مؤسسة عربية أو اسم شخص عربي.

وحيث أن الأمر هو من الأمور المستعجلة الضرورية الهامة نرجو من حضراتكم الاهتمام في الموضوع ولتسهيل مهمة الاضطلاع على التماسنا هذا فقد أرسلناه لحضراتكم على ثلاث نسخ كي تتمكنوا من توزيعه على الذين يهمهم الأمر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
عن المحامين
هنري كتن وبشارة عاز
وكلاء آل بيدس
[التوقيع]

وردت ثلاث نسخ وزعت كما يلي:

١ ـ الهيئة العربية العليا الموقرة ـ القاهرة.

٢ ـ حضرة مدير دائرة الأراضي ـ القدس.

٣ ـ الهيئة العربية العليا الموقرة ـ القدس.

١٩٤٧/٩/١١

حامد النحوي

ختم
الهيئة العربية العليا ـ القاهرة
التاريخ: ٢٧/٩/٤٧
رقم الوارد: ١٩٠
رقم الملف: ص/٤٩

ختم
الهيئة العربية العليا
قسم المراسلات
الوارد: أراضي/ ١٠٨٣
التاريخ: ١١/٦/٤٧

الوثيقة رقم (١٣١)

رسالة من دائرة الشؤون العامة في الهيئة العربية إلى رئيسها الحاج أمين الحسيني في ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧ تضمنت اقتراحاً بإنقاذ أراضي فلسطين بواسطة شراء الأغنياء الفلسطينيين لهذه الأراضي والعقارات[١].

(أصل مطبوع)

الهيئة العربية العليا — **ديوان الرسائل**

لفلسطين

القاهرة

التاريخ: ٨ ذو القعدة ١٣٦٦ ـ ٢٣ سبتمبر ١٩٤٧ — **الرقم: ١٢٧**

رقم الملف: ع/ ٨٥ — **الدائرة: الشؤون العامة**

حضرة صاحب السماحة رئيس الهيئة العربية العليا المعظم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد فلما كانت هناك أراض عربية كثيرة مهددة بالانتقال لأعداء البلاد، ولما كانت الهيئات الوطنية والمالية العربية لتعجز عن إنقاذ كل الأراضي المهددة بالغزو الصهيوني. وبما أن هنالك عدداً كبيراً من الأغنياء في فلسطين يمكنهم أن يقوموا بخدمة بلادهم خدمة كبيرة بأن ينقذوا ما يمكن إنقاذه من الأراضي المهددة كأن يشتري الواحد منهم ألف دونم أو دون ذلك لحسابه الخاص، ومهما بلغت أسعار الدونم فإن في وسع كل منهم أن يقوم بعملية الإنقاذ هذه دون أن تتأثر ماليته الضخمة خصوصاً وأنه بعمله هذا إنما يخدم نفسه عن طريق خدمة بلاده.

ولو أننا استطعنا إقناع خمسة من المتمولين في القدس ومثلهم في يافا وحيفا وعدداً من متمولي نابلس وغزة وغيرهما من المدن والقرى الفلسطينية، خصوصاً من

---

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ج II/ ٢، وثيقة رقم (١٩) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

المهاجرين، لأصبح في الإمكان إنقاذ ما لا يقل عن عشرين ألف دونم.

ويشترط لنجاح هذا المشروع أن يكون القائمون به مؤمنين إيماناً صادقاً بنجاحه وفوائده وأن يكون مدعوماً بتأييد الهيئة العربية العليا.

هذا اقتراح أرفعه لسماحتكم عسى أن تعيروه اهتمامكم.

وتفضلوا يا صاحب السماحة بقبول عظيم الإجلال والاحترام.

عن رئيس دائرة الشؤون العامة

[التوقيع]

الوثيقة رقم (١٣٢)

مذكرة غالب الخالدي إلى الهيئة العربية العليا في عام ١٩٤٧
حول كيفية تسرب الأراضي العربية لليهود[١].

(أصل مخطوط)

بسم الله الرحمن الرحيم

الموضوع: بعض الأساليب التي يتبعها اليهود للاستيلاء على الأرض في فلسطين ولتطويق المدن.

أولاً ـ مشروع مدينة الجامعة العبرية بالقدس

تحاول بعض الهيئات اليهودية بمؤازرة الوكالة اليهودية القيام بمشروع ضخم هو بناء مدينة جامعية عبرية في القدس على مساحة كبيرة من الأرض تبلغ ٢٥٠٠ دونم على الأرض الواقعة بين الجامعة العبرية ومنزل المرحوم علي بك جار الله. وبالإضافة إلى الخطر الذي يقوم من المشروع ذاته مباشرة، فإن له خطرين آخرين جسيمين هما:

١ ـ **تطويق المدينة**: فهو يغلق المنفذ الوحيد في وجه العرب إلى الشمال، وبذلك يكون المنفذان الرئيسيان للغرب والشمال تحت سيطرة اليهود.

٢ ـ **اقتطاع أراض ثمينة**: وهي أراضي العرب في أشد الحاجة إليها.

هذا وإنني أضع أمامكم بعض المعلومات التي توصلنا إليها في هذه القضية:

أ ـ تقدمت بعض الهيئات اليهودية بواسطة الوكالة اليهودية بالقدس إلى لجنة تنظيم المدن بمشروع بناء المدينة الجامعية العبرية وأرفقتها بالرسوم والخرائط، وقد وافقت هذه اللجنة على المشروع.

---

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ج II/ ٢، وثيقة رقم (١٥) ص ٢، (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

ب ـ وكذلك قدم المشروع للسكرتارية العامة لحكومة فلسطين ووافقت عليها أيضاً.

ج ـ أرفقت الهيئات اليهودية الآنفة الذكر المشروع بطلبين: نزع ملكية الأرض التي يزمع القيام عليها بالمشروع، والسماح لها بتحريش جبل الطور.

د ـ لم توافق الحكومة على هذين الطلبين لأن ثمانين بالمئة من الأرض يملكها العرب، ولأن جبل الطور بقعة مقدسة يستحيل تسليمها لأية هيئة.

هـ ـ أحالت الهيئات اليهودية المشروع على وزارة المستعمرات لفشلها في فلسطين.

ثانياً ـ قضية رمال يافا

وهي القضية التي أخذت دوراً هاماً في السنوات الأخيرة، والتي تنطوي على محاولة اليهود لتطويق يافا وخنقها بالاستيلاء على المساحات الرملية الواسعة الواقعة جنوب يافا، فإن اليهود بعد أن ثبتوا أقدامهم في تل أبيب شمال وشرق يافا، يريدون الآن أن يسدوا المنفذ الوحيد والمكان الحيوي الوحيد الذي تستطيع يافا أن تمتد عليه وتتسع باستيلائهم على هذه الرمال، وهذه بعض المعلومات التي وصلنا إليها في هذه القضية:

١ ـ تبلغ مساحة الأرض ٤٠٠٠ دونم.

٢ ـ تمكن اليهود بواسطة المحامي داود فويال وغيره من سماسرة اليهود بعد الحرب العظمى الماضية من شراء معظم هذه الأراضي بأسعار بخسة لا تتجاوز الجنيهين. ولقد كانت بيوع هذه الأراضي بموجب عقود عادية خارج الطابو.

٣ ـ يدعي اليهود أنهم استلموا الأرض وأنها تحت تصرفهم منذ ما يقرب من العشرين عاماً.

٤ ـ إن قسماً كبيراً من هذه الأراضي التي يملكها العرب مسجلة بأسمائهم في الطابو بموجب كواشين وقسم منها بالتصرف.

٥ ـ إن السبب في عدم تسجيل البيوع في الطابو هو خوف اليهود حينئذٍ من قيام

ضجة في الوقت الذي لم يثبتوا أقدامهم في تل أبيب أو فلسطين.

٦ ـ هنالك نزاع قائم الآن في محكمة أراضي يافا بين ثلاثة أطراف:

أ ـ الحكومة: وهي تدعي أن هذه الأرض تحمل صفة (الميري) وهذه الصفة تخول الحكومة الاستيلاء على الأرض إن هي تركت بدون استغلال، وبما أنها كانت متروكة فالحكومة تطالب بالاستيلاء عليها.

ب ـ العرب: الذين يحملون كواشين مسجلة وهم لا يعترفون بالبيع الذي حصل في السابق.

ج ـ اليهود: الذين يدعون ملكية الأرض بالشكل الذي بيناه آنفاً.

٧ ـ إن الحكومة تساعد اليهود وهي في جانبهم في هذه القضية.

ثالثاً ـ المشروع الأخضر لمدينة جديدة في أراضي الشيخ مونس

باع العرب نحو ثمانين بالمائة من هذه الأراضي من اليهود، إلا أنهم خوفاً من عار الخيانة وخزيها وافق اليهود معهم على عدم تسجيل تلك الأراضي في دوائر الطابو، وكل ما فعلوه هو أنهم ارتبطوا معهم بمبالغ وغرامات.

وقد قامت مؤخراً ضجة حول هذا الموضوع، هي في الواقع صورية متفق عليها مع أصحابها كي يتخلصوا أمام الرأي العام بادعائهم أن هذه الأرض أخذت منهم باسم القانون، أي بنزع الملكية وبتأثير الحكومة ونفوذها.

غالب الخالدي

الوثيقة رقم (١٣٣)

مذكرة المطران الماروني إغناطيوس مبارك ـ مطران أبرشية بيروت ـ إلى رئيس لجنة التحقيق الدولية الخاصة بفلسطين في ٥ آب (أغسطس) ١٩٤٧ وقد طالب فيها بإنشاء وطن مسيحي في لبنان ووطن يهودي في فلسطين[١].

بيروت ٥ آب سنة ١٩٤٧

إلى حضرة القاضي السيد سندستروم رئيس لجنة التحقيق الدولية الخاصة للقضية الفلسطينية

جنيف ـ سويسرا

إنني آسف أن يكون غيابي في أوروبا قد صادف أثناء مرور لجنة التحقيق بالقضية الفلسطينية بلبنان. إذ لولا ذلك لأتيح لي أن أعمل على إسماع صوتي والإدلاء برأيي ـ الذي هو في الواقع رأي أكثرية اللبنانيين ـ في هذه المسألة. وليست هي المرأة الأولى التي أعرب فيها عن رأيي في هذه القضية. فلقد كثرت الكتابة حولها. وكانت الصحافة العالمية تتناول بعد كل تصريح من تصريحاتي جميع أقوالي بالتعليق وتشرحها شرحاً وافياً. وإذا اعترف هذا الشرق الأوسط ذو الأكثرية المسلمة للحكومة اللبنانية الحالية بالصفة الرسمية، التي تسمح لها بأن تنطق باسم الأمة اللبنانية، فإننا نكون مستعدين لأن نجيب، بل لأن نثبت أن أسياد الساعة لا يمثلون إلا أنفسهم، وأن تصريحاتهم المقول أنها رسمية، لم تمل إلا لضرورات الساعة وللتضامن المفروض الذي يربط هذا البلد ذا الأكثرية المسيحية بباقي البلدان الإسلامية التي تحيط به من كل جهة وتدخله قسراً في دائرة نفوذها السياسي والاقتصادي.

إن لبنان، من حيث موقعه وتاريخه وثقافته وتقاليده وأخلاق سكانه وتمسكهم بإيمانهم ومثلهم الأعلى. نعم إن لبنان من حيث كل ذلك كان يتهرب دائماً، حتى يوم

---

(١) أرشيف صحيفة النهار، غير مصنفة، وقد نشرتها صحيفة النهار، في ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧، العدد ٣٧٠٠.

كان النير العثماني من ضغط الشعوب المحيطة به وقد وفق لصيانة تقاليد خالصة. أما فلسطين وهي مركز كل الدعايات المذهبية للعهد القديم والحديث فقد كانت عرضة لكل إهانة شائنة وموضعاً لكل اضطهاد.

ورأينا في كل العهود، أن كل ما يرمز فيها لأبسط الذكريات التاريخية قد خرب ونهب ونكل به، فالكنس والكنائس حولت إلى جوامع، وقضي لغرض مقصود على الدور الذي كان يمثله هذا الجزء الشرقي من البحر الأبيض المتوسط. ومما لا ريب فيه أن فلسطين كانت وطن اليهود والمسيحيين الأولين، وأن أحداً منهم لم يكن من أصل عربي. فقوة الفتح العنيفة أخضعتهم واضطرتهم لاعتناق الدين الإسلامي. هاكم أصل العرب في هذه البلاد. فهل يمكن الاستنتاج من هذا أن فلسطين عربية وأنها كانت دوماً عربية؟ إن الآثار التاريخية والذكريات المقدسة للمذهبين باقية حية لتشهد بأن هذه البلاد عاشت بعيدة عن الحروب الأهلية العربية التي كان يشنها أمراء العراق والجزيرة العربية بعضهم على بعض. فالأماكن المقدسة والهياكل والمبكى والكنائس وأضرحة الأنبياء والقديسين، وبكلمة موجزة إن كل ذكريات المذهبين هي رموز حية تدحض بذاتها ادعاءات الذين يجدون من مصلحتهم أن يجعلوا من فلسطين بلداً عربياً. وإن إدخال فلسطين ولبنان في نطاق البلاد العربية إنكار للتاريخ وقضاء على التوازن الاجتماعي في الشرق الأدنى. وقد أثبت هذان البلدان وهذان الوطنان حتى اليوم ضرورة وجودهما ككيان مستقل وقائم بذاته.

ولبنان كان ولا يزال موئل جميع المسيحيين المضطهدين في الشرق الأوسط فإليه التجأ الأرمن بعد أن تعرضوا للإبادة في تركيا والكلدانيون المطاردون من العراق والبولونيون الملاحقون في أوروبا المشتعلة ناراً، وفيه وجد الفرنسيون المطرودون من سوريا الأمان وفيه لقيت العائلات البريطانية التي فرت من الإرهاب في فلسطين المأوى والموئل. فلبنان وفلسطين يجب أن يظلا الموطنين الدائمين للأقليات.

ما هو الدور الذي مثله اليهود في فلسطين؟ إننا إذا نظرنا إلى فلسطين كما كانت سنة ١٩١٨ لألفيناها بلداً مجدباً فقيراً ومحروماً من كل مورد وأقل الولايات التركية المجاورة تطوراً والبؤس يلامس الجالية الإسلامية التي تقطنها. وما إن بدأت الهجرة الصهيونية حتى قامت المستعمرات اليهودية وانقلبت حياة البلاد في أقل من عشرين

سنة فازدهرت الزراعات ونشأت الصناعات العظيمة وحلت الثروة في البلاد، فوجود مثل هذا الشعب المتطور العامل إلى جانب لبنان لا يمكن إلا أن يساهم في رفاهية الجميع. إن اليهودي يحقق المشاريع واللبناني سريع التكيف، ولذلك فإن هذا الجوار لا يمكن إلا أن يؤدي إلى تحسين مستوى حياة السكان. ويستطيع هذان الشعبان أن يفتخرا بأن لديهما في الميدان الثقافي من المثقفين والمفكرين عدداً يعادل ما تحويه بلدان الشرق الأدنى مجتمعة. فليس من العدل أن تشرع لهما القوانين أكثرية جاهلة تريد أن تفرض إرادتها. وليس من العدل أن يصبح مليون من البشر المتطورون والمثقفون لعبة في أيدي بعض الشخصيات ذات المصلحة التي تتولى قيادة ملايين من الأفراد متأخرين قابليتهم للتقدم ضعيفة، ويصنعون القانون كما يشتهون.

إن العالم يقوم على نظام هو التوازن وإذا أرادت الأمم المتحدة أن تصونه فعليها أن تفعل كل ما تستطيع لتقويته. وإن هناك أسباباً رئيسية اجتماعية وإنسانية ودينية تقضي بأن يخلق وطنان للأقليات: وطن مسيحي في لبنان كما كان دائماً، ووطن يهودي في فلسطين، وسيكون هذان الوطنان مرتبطين ببعض جغرافياً ويتساندان ويتعاونان اقتصادياً ويكونان جسراً لا بد منه بين الشرق والغرب سواء من الناحية الثقافية أو الحضارية. وسوف يؤدي تجاوز هذين الشعبين إلى صيانة السلام في هذا الشرق الأدنى الذي تتنازعه المنافسات وإلى حماية الأقليات من الاضطهادات لأنها ستجد دائماً الموئل في واحد من هذين البلدين.

ذلك هو رأي اللبنانيين الذين أمثلهم ورأي هذا الشعب الذي لم تستطع لجنتكم المحققة سماعه، إذ إنكم لم تصغوا وراء نوافذ فندق صوفر المقفلة إلا إلى الأقوال التي أملاها على ممثلينا ـ المقول أنهم شرعيون ـ سادتهم وأسيادهم من البلاد العربية الإسلامية المجاورة. إن صوت لبنان الحقيقي قد خنقته عصابة مزوري الانتخابات في ٢٥ أيار. إن لبنان يطالب بالحرية ليهود فلسطين كما يتمنى حريته الخاصة واستقلاله.

مع أسمى تقديري

الإمضاء

إغناطيوس مبارك

مطران الطائفة المارونية

الوثيقة رقم (١٣٤)

بيان النواب الموارنة الذي أعلن في المجلس النيابي في ٢٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧ احتجاجاً على مذكرة المطران أغناطيوس مبارك[1].

بيان من النواب المارونيين في المجلس النيابـي اللبناني

لقد طالعنا بمرارة وألم مذكرة المطران إغناطيوس مبارك المؤرخة في ٥ آب سنة ١٩٤٧ والموجهة إلى لجنة التحقيق الدولية التي أوفدتها منظمة الأمم المتحدة لدرس قضية فلسطين لما حوته تلك المذكرة من الافتراءات وعوامل الدس والتفرقة.

لذلك نعلن نحن نواب الطائفة المارونية في المجلس النيابـي اللبناني:

أولاً: إننا نستنكر هذه المذكرة استنكاراً شديداً ونشجبها كما سبق واستنكرنا بيانات المطران مبارك السياسية الأخيرة.

ثانياً: ليس للمطران مبارك حق التكلم باسم الطائفة المارونية ولا باسم سائر الطوائف المسيحية لا سيما في الشؤون السياسية.

ثالثاً: إن لبنان بشخص فخامة رئيس الجمهورية، وبإجماع آراء الحكومات والمجالس النيابية اللبنانية، وبتأييد الرأي العام المحمدي والمسيحي قد حدد موقفه النهائي من قضية فلسطين. فهو يرفض تقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية فيها، ويصر على المطالبة باستقلالها استقلالاً تاماً كدولة عربية وإيقاف الهجرة اليهودية في الحال، ويرفض رفضاً باتاً كل ادعاء للصهيونية فيها، وها وفوده الرسمية بأكثريتها المارونية تجوب العالم للدفاع عن هذه القضية المقدسة.

رابعاً: إن لبنان ليس لطائفة دون أخرى، بل هو لجميع اللبنانيين على السواء يعيشون فيه دون تمييز بين مذهب وآخر أو أكثرية وأقلية، ويحرصون على إخائهم

(١) مضبطة الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني، ٢٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧، ص ٨٤ ـ ٨٥.

وتضامنهم، كما يحرصون على استقلالهم ويحافظون على ميثاق القاهرة ويغارون على تضامنهم مع جميع الدول العربية الشقيقة.

خامساً: إن مذكرة المطران مبارك لا تعبر إلا عن رأيه ورأي زمرة من الدساسين النفعيين الذين كانوا وما زالو حرباً على الاستقلال وعلى التضامن بين مختلف الطوائف والذين لا يمكنهم أن يحققوا مآربهم إلا بالدس على هذا العهد ورجاله.

فإظهاراً للحقيقة ورغبة في وضع حد لهذا التهجم الطائش وإعلاناً لموقفنا الصريح من إخواننا في لبنان وفي هذا الشرق العربي أرسلنا هذا البيان في ٢٧ أيلول سنة ١٩٤٧.

جورج زوين	**وديع أنطون نعيم**	**الدكتور شهيد الخوري**
الدكتور رئيف أبي اللمع	**الدكتور يوسف حتي**	**يوسف ضو**
يوسف شمعون	**فريد الخازن**	**إبراهيز عازار، خليل أبو جودة**

الوثيقة رقم (١٣٥)

تقرير من الوزير البريطاني المفوض في بيروت إلى وزارة خارجيته في ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧ أشار فيه إلى ردود الفعل المعارضة لمذكرة المطران مبارك وإلى موقف جامعة الدول العربية من توصيات لجنة التحقيق[١].

(أصل مطبوع)

المفوضية البريطانية
في بيروت

سري - سياسي
رقم (١٤)

أحداث شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧

سيدي

في ٢٧ أيلول (سبتمبر) نشرت المذكرة المقدمة من المطران إغناطيوس مبارك للجنة التحقيق الدولية (UNSCOP)، والذي دافع فيها عن تأسيس دولة يهودية في فلسطين ووطن قومي مسيحي في لبنان. هناك قليل من الشك بهذه المذكرة، ونشرها تدبير حكومي لإهانة ولفضح المطران مبارك والبطريرك الماروني. أما فيما يختص بالنواب الموارنة فقد تحركوا بسرعة مع المجلس النيابي لإدانة مذكرة المطران.

إن تحركات المطران مبارك تعتبر خطرة وهي مجازفة قد تؤدي إلى اشتباكات خطرة بين أفراد الشعب تكون نتائجها جسيمة. غير أن الحكومة نجحت تماماً وأيدت إضراباً عاماً في بيروت في ٢٩ أيلول (سبتمبر) احتجاجاً على المذكرة.

وفي ٢٥ أيلول (سبتمبر) اجتمع مجلس النواب في جلسة استثنائية. أما الجلسة الثانية في ٢٩ أيلول (سبتمبر) فقد كانت برمتها مكرسة للهجوم على المطران الماروني مبارك بسبب تقديم مذكرته إلى لجنة التحقيق.

---

(١) H. Boswall to F.O. No. E 9986, of 30 Sept. 1947, in F.O. 371/61710/88.
(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية F.O. غير المنشورة).

في ميدان الشؤون الخارجية فإن الاهتمام لا يزال مركزاً على القضية الفلسطينية، وقد كانت ردود الفعل اللبنانية على توصيات لجنة التحقيق غير ملائمة عموماً. وكان قد جرى في ١٦ أيلول (سبتمبر) اجتماع للجنة السياسية لجامعة الدول العربية التي اجتمعت للنظر في الوضع. وفي هذا الاجتماع وقعت صدامات عنيفة بين ممثلي العراق وممثلي المملكة العربية السعودية بسبب كيفية تطبيق قرارات بلودان السرية وفي تفاصيل إتمام المقاطعة الاقتصادية على كل من بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأميركية. أما قرار اللجنة السياسية لمجلس الجامعة العربية فقد تضمن ما يلي:

١ ـ رفض توصيات لجنة التحقيق الدولية.
٢ ـ مساعدة عرب فلسطين في شكل المال والسلاح والرجال.
٣ ـ توجيه مذكرات لبريطانيا وللولايات المتحدة الأميركية.
٤ ـ تعيين لجنة فنية لتنسيق المساعدات العربية لفلسطين.

[التوقيع]
Boswall

الوثيقة رقم (١٣٦)

برقية أمين فرح من الولايات المتحدة الأميركية إلى محمد جميل بيهم في بيروت في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٧ عبر فيها عن استيائه من بيان المطران إغناطيوس مبارك[1].

(أصل مخطوط)

جميل بيهم - بيروت

إن بيان المطران مبارك حول فلسطين هو كارثة زادت من حدة نتائج وعد بلفور ببيع أراضي الغير، وإن العناية الإلهية هي التي تلهم البطريرك عريضة تضميد الجراح الدامية التي أحدثها إغناطيوس والتي يئن منها المسلمون والمسيحيون في كل مكان. مرحى للمروءة اللبنانية الساهرة على الأخت الصغيرة فلسطين.

أمين فرح
سكرتير مؤسسة الشؤون العربية الأميركية
فلنت، مشيغان، الولايات المتحدة الأميركية

---

(١) محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧، الملف ٦، ص ٧٠ (مجموعة وثائق محمد جميل بيهم غير المنشورة).

الوثيقة رقم (١٣٧)

رسالة الحاج أمين الحسيني من القاهرة إلى نائبه في القدس في ٥ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٧ طلب منه إيجاد مختلف الوسائل لإنقاذ أرض في قرية فجة والحيلولة دون سيطرة اليهود عليها[1].

(أصل مطبوع)

الهيئة العربية العليا
لفلسطين
القاهرة

التاريخ: ٢ ذو القعدة ١٣٦٦ ـ ٥ أكتوبر ١٩٤٧ — الرقم: ١٧٧
رقم الملف: ض/١١٩ — الدائرة: الأراضي
الموضوع: إنقاذ أرض قرية فجة ـ يافا

حضرة نائب رئيس الهيئة العربية العليا المحترم
القدس

تحية واحتراماً، أما بعد فقد وصلنا أمس كتاب من مخاتير واختيارية قربة فجة التابعة لقضاء يافا يطلبون فيه مساعدتهم على إنقاذ قطعة أرض مساحتها ١٣ دونماً واقعة ضمن بيوت القرية وهي مهددة بالانتقال إلى اليهود الذين استرهنوها من مالكها على مبلغ ١٧٠٠ جنيه وطرحوها بواسطة المحكمة للبيع بالمزاد العلني وقد ذكروا في كتابهم أنهم راجعوا مكتب الهيئة بالقدس وكثيراً من المؤسسات العربية في فلسطين رجاء مساعدتها لهم ولكن دون جدوى وهم لفقرهم عاجزون عن دفع المبلغ المطلوب لسداد الرهن وإنقاذ الأرض.

ولما كان استيلاء اليهود على هذه الأرض داخل فجة وتغلغلهم فيها مما يهدد تلك القرية العربية بالاندثار والضياع بسيطرة الصهيونيين عليها، فتلافياً لذلك نرجو

---

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ج I/١، وثيقة رقم (١٢) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

بذل أقصى ما يمكن من الجهود لصد الخطر عنها بإنقاذ أرضها. وإن من المفيد البحث عن عربي موثوق به لشراء القطعة المطروحة للبيع وسداد قيمة الرهن أو تعملوا لإقناع مختاري فجة ووجوهها بأن يستدينوا بالتضامن مبلغ الألف والسبعمائة جنيه من أحد المصرفين العربيين لمدة ستة أشهر ويدفع لليهودي المستر هن ريثما تباشر شركة التسليف العقارية أعمالها في فلسطين قريباً وحينئذٍ يمكن صاحب الأرض أن يستلف المبلغ منها ويردوه إلى البنك الذي استدانوه منه.

والمهم في هذه القضية وما شابهها أن تتوسلوا بكل الوسائط القانونية والإدارية لصيانة القرية العربية من المطامع الصهيونية التي تحاول ابتلاعها والاستيلاء على كل شبر من أرضها بمختلف الحيل والوسائل.

والمرجو أن تكون نتيجة جهودكم ومساعيكم في هذا السبيل خيراً وتوفيقاً إن شاء الله. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

رئيس الهيئة العربية العليا
محمد أمين الحسيني
[التوقيع]

الوثيقة رقم (١٣٨)

برقية من الوزير البريطاني المفوض في بيروت إلى وزارة خارجيته في ٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧ تضمنت معلومات عن الإضرابات في بيروت بشأن فلسطين[١].

(أصل مطبوع)

المفوضية البريطانية
إلى وزارة الخارجية

٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧
رقم (٨٦٤)

برقيـة مستعجلـة
حول قرار الأمم المتحدة الخاص بفلسطين

في الأول من كانون الأول (ديسمبر) جرت تظاهرات طلابية صدت من قبل الشرطة الذين شكلوا حماية لمفوضيات فرنسا والسوفييت وبلجيكا والأمم المتحدة. حطم المتظاهرون بعض نوافذ الإدارات الرسمية وشركة التابلاين. الإضراب عام وشامل. التبرع من أجل فلسطين بدأ يُجمع.

التدابير المناسبة كانت معدة من قبل الحكومة اللبنانية لحماية مفوضيتنا.

---

(١) H. Boswall to F.O. No. E 11441, of 2 Dec. 1947, in F.O. 371/61743/88.
(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية F.O. غير المنشورة).

الوثيقة رقم (١٣٩)

برقية من الوزير البريطاني المفوض في بيروت إلى وزارة خارجيته في ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧ أشار فيها إلى قيام الإضرابات والتظاهرات تأييداً لقضية فلسطين[١].

(أصل مطبوع)

المفوضية البريطانية — ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧

إلى وزارة الخارجية — رقم (٨١)

برقيـة مستعجلـة

حول مشكلة فلسطين

اجتمع المجلس النيابي اللبناني في ٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧ الذي أعرب عن تأييده الكامل للقضية الفلسطينية، كما صادق على وضع مبلغ مليون ليرة للدفاع عن فلسطين، وقرر النواب أيضاً التبرع بمقدار شهر من رواتبهم، كما أن المجلس البلدي قرر المساهمة بمبلغ مائة ألف ليرة.

إن الإضراب والتظاهرات المنظمة صودفت في ٥ كانون الأول (ديسمبر) وقد أقفلت جميع المحلات والمراكز التجارية الساعة ١١ قبل الظهر. وكانت حركة الإضراب في الأصل فرصة للمنافسة بين التنظيمات المحلية وعلى وجه الخصوص ابتداء بمنظمة النجادة. وكانت من بين النتائج إنهاء التعاون المشترك بين كل الأحزاب المحلية العاملة للدفاع عن فلسطين لا سيما بين مكتب فلسطين الدائم وبين اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية.

في ٤ و ٥ و ٦ كانون الأول (ديسمبر) وقعت انفجارات في ضواحي الحي اليهودي وفي مراكز الإدارة المشتركة والمجاورة نسبياً لمفوضية الولايات المتحدة الأميركية. لقد كان الضرر قليلاً جداً والانفجارات هذه لم تؤد إلى خسارة في الأرواح. وهذا العمل أثار اهتمام الصحافة المحلية خلال اليومين أو الثلاثة الماضية التي انتقدت أيضاً الموقف البريطاني.

---

(١) H. Boswall to F.O. No. E 11816, of 9 Dec. 1947, in F.O. 371/61743/88.
(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية .F.O غير المنشورة).

الوثيقة رقم (١٤٠)

برقية من الوزير البريطاني المفوض في بيروت بوزويل إلى وزارة خارجيته في ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ أعلمها فيها عن قرار الحكومة اللبنانية بطرد الطلاب اليهود من الجامعة الأميركية[١].

(أصل مطبوع)

من بيروت إلى وزارة الخارجية بالشيفرة
رقم (٣٨)

١ ـ بُلغ الطلاب اليهود في الجامعة الأميركية في بيروت بأمر من الحكومة اللبنانية بضرورة مغادرة البلاد وعلمت أن عددهم ١٦ طالباً.

٢ ـ أبلغ رئيس الوزراء اللبناني موظف في سفارتنا بأن الفلسطينيين اليهود من طلبة الجامعة الأميركية يتأثرون بهذا القرار، وأن الطلبة اليهود من غير الفلسطينيين هم كالطلبة اليهود الفلسطينيين ومن غير نظر إلى جنسيتهم. أما الذين يدرسون في الجامعة اليسوعية فقد سمح لهم بالبقاء. وقال رئيس الوزراء إن شعور الطلاب العرب في الجامعة الأميركية ضد اليهود هو شعور متوقد، وأنه من مصلحة الطلاب اليهود مغادرة الجامعة.

٣ ـ لقد تقدم ثلاثة طلاب من الذي طلب إليهم مغادرة البلاد إلى القنصلية البريطانية وقدموا أنفسهم وعرضوا لحالتهم. وأنا أقترح عدم القيام بأي مسعى مع اللبنانيين مطلقاً، لأنه من الواضح أنهم غير مستعدين عن العودة عن قرارهم، ثم إنه إذا حدث شيء للطلاب اليهود فإن الحكومة اللبنانية ستلقي تبعة ذلك على بعثة جلالته ومع بعض التبرير.

٤ ـ إن زميلي الأميركي وأنا لن نفاجىء بأية تطورات، بينما الحالة في فلسطين تتدهور، ولذا فإنه من المحتمل طرد كل الطلاب اليهود من كلا الجامعتين، باستثناء البلدان العربية الأخرى.

نسخة إلى سكرتاريا قسم الشرق الأوسط.

---

(١) H. Boswall to F.O. No. E 715, of 15 Janu. 1948, in F.O. 371/68493/88.
(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية F.O. غير المنشورة).

الوثيقة رقم (١٤١)

تقرير من الوزير المفوض البريطاني في بيروت «بوزويل» إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ أشار فيه إلى تعاطف يهود بيروت مع الصهيونية وردود الفعل الشعبية ضد اليهود[١].

(أصل مطبوع)

المفوضية البريطانية **سري**

في بيروت **رقم (١)**

أحداث شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨

سيـدي

إن فلسطين طغت على كثير من الاهتمام. في ٧ كانون الثاني (يناير) اكتشفت الحكومة كمية من الأسلحة في الحي اليهودي في بيروت واعتقل العديد من الناس، وسرت إشاعات بأن اليهود متورطون وأنهم يلاقون دعماً من الصهيونية، وكان من نتيجة ذلك أن حدث الكثير من الهرج. وبالرغم من جميع الإجراءات المتخذة من قبل السلطة فقد جرى طعن شخص يهودي حتى الموت، كما وقعت العديد من الانفجارات في الحي اليهودي، غير أن الحالة عادت إلى طبيعتها عندما اكتشف بأن الحادث لم يكن سوى حادثاً فردياً.

وفي ١٩ كانون الثاني (يناير) أرغم عدد من الطلاب اليهود على ترك الجامعة الأميركية في بيروت بسبب شعور المناهضة لليهود (AnTi-Jewish) ورأت إدارة الجامعة أن مغادرة هؤلاء الطلاب للجامعة يكون لمصلحتهم وأفضل لهم.

التوقيع

Boswall

---

(١) H. Boswall to F.O. No. E 2855, of 30 Janu. 1948, in F.O. 371/68489/88.
(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية F.O. غير المنشورة).

الوثيقة رقم (١٤٢)

رسالة د. عزت طنوس أمين عام بيت المال العربـي إلى مدير عام الشركة العقارية العربية في ١١ آذار (مارس) ١٩٤٨ أوضح له فيها قيام نظام الحراسة ضد أعمال الصهيونيين وما يتوجب على الشركة من مبالغ[1].

(أصل مطبوع)

بيت المال العربـي
المكتب الرئيسي

صندوق البريد: ١٢٦٩
التلفون: ٣٥٥١

القدس في ١١ آذار ١٩٤٨
الإشارة: ٣/ د/ ٤
الموضوع: تكاليف الحراسة

جناب مدير عام الشركة العقارية العربية المحترم
عمارة «بنك مصر» القاهرة

تحية واحتراماً، وبعد فإننا نتشرف بإفادتكم أن حالة النضال في فلسطين أوجبت على سائر المكاتب والمنازل اتخاذ إجراءات للحراسة ضد أعمال الغدر الصهيوني، وترتب على ذلك قيام جميع المستأجرين بعمارة طنوس بالقدس، بالإضافة إلى أصحاب الملك بتعيين اثني عشر حارساً ورئيس حرس وتسليحهم بأسلحة مناسبة منعاً لأي عدوان إرهابـي.

وبالنظر لتحسن حالة الحراسة العامة في المدينة وتنظيم حامية الدفاع فيها، فإن عملية الحراسة الخاصة هذه لن تعمر طويلاً على ما نعتقد، ولذلك فإن التكاليف التي ستتحملها المكاتب المعنية بالأمر لن تستمر على ما نرجح أكثر من شهرين أو ثلاثة.

ولقد وزعنا عبء التكاليف (بعد التداول مع المستأجرين) على الشكل التالي:

---

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ج II/٢، وثيقة رقم (٢٩) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

ـ يتحمل أصحاب العمارة ربع التكاليف.

ـ يتحمل طنوس إخوان (بصفتهم مستأجرين عدا كونهم أصحاب العمارة) ربع التكاليف.

ـ يتحمل بيت المال العربي ربع التكاليف.

ـ تتحمل الشركة العقارية العربية ربع التكاليف.

ترون حضرتكم أن حصتكم أقل من حصة بيت المال العربي إذا قابلنا عدد غرف مكاتبكم بما لدينا من غرف ولكننا أهملنا هذه المقابلة بالنظر إلى كون الشركة لم تباشر أعمالها بعد. وبما أن مجموع التكاليف الشهرية للحراس من رواتب ومصاريف هو ٣٦٠ جنيهاً فإن حصتكم هي ٩٠ جنيهاً شهرياً. فالرجاء تحويل مبلغ ١٨٠ جنيهاً عن شهري فبراير ومارس الحالي وتحويل ٩٠ جنيهاً بآخر كل شهر إلى أن تزول الضرورة الموجبة للحراسة ونفيدكم عن ذلك.

وتفضلوا بقبول التحية والاحترام

الأمين العام لبيت المال العربي

الدكتور عزت طنوس

نسخة لمدير المالية العام للهيئة العربية العليا المحترم.

نسخة للسيد متري فراج المحترم ـ القدس.

ختم

الهيئة العربية العليا ـ القاهرة

التاريخ: ٣٠ أبريل ١٩٤٨

رقم الوارد: ٦٧٥

رقم الملف: ٤/ ١٠٥

الوثيقة رقم (١٤٣)

برقية من جامعة الدول العربية من بيروت إلى كميل شمعون وشارل مالك وبقية المندوبين العرب في نيويورك في ١٨ آذار (مارس) ١٩٤٨ تضمنت حرص الدول العربية على السلام في فلسطين شرط وقف الهجرة اليهودية ووقف العمل العسكري الصهيوني[١].

(أصل مطبوع)

القنصلية اللبنانية

نيويورك

سعادة شمعون ومالك قف. اجتمعت اللجنة السياسية وقررت إرسال التوجيهات التالية للممثلين العرب أمام مجلس الأمن وهي ترغب أن يلقى بهذا المعنى بيان في المجلس في أول فرصة مناسبة وباسم الدول العربية قف. أرجو إبلاغ فارس بك وفوزي بك قف. هذا نص التوجيهات قف.

اطلعت اللجنة السياسية على ملخص وبيان فارس بك في مجلس الأمن يوم ١٥ الجاري كما أذاعته البرقيات وفهمت منه ما أخبرها به دولة مردم بك من أنه سبق إرسال مذكرة الأمانة العامة للجامعة العربية المؤرخة ٤ مارس إليه وأن مردم بك كان موافقاً على ما جاء فيها خاصاً بفلسطين ولذلك بعث إلى فارس بك بتعليمات الحكومة السورية.

وحيث إن اللجنة السياسية قد أقرت ما جاء في هذه المذكرة بالإجماع خاصاً بفلسطين، فيمكنكم أن تعلنوا في أول اجتماع يعقده مجلس الأمن ما يأتي باسم حكومات الدول العربية بعد تحضير الصحافة والرأي العام وتنبيههما إلى أن العرب سيدلون ببيان هام في المجلس:

---

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ث ٧، وثيقة رقم (٣٤) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

إن الدول العربية تحدوها الرغبة في انتشال فلسطين من الفوضى والدمار وسفك الدماء وتحرص على المحافظة على السلم الدائم في الشرق الأوسط. ولهذه الغاية فهي مستعدة، متى وافقت هيئة الأمم على إخراج الإرهابيين من الأرض المقدسة وعلى تجريد الهجانا ـ تلك القوة الأجنبية التي لا يتمتع أكثر أفرادها حتى بالجنسية الفلسطينية ـ وغيرها من المنظمات اليهودية العسكرية من السلاح تجريداً كاملاً، ومتى وافقت على تدمير ما أنشأوا من القلاع والحصون. إن الدول العربية تكون مستعدة في هذه الحالة لأن تبذل غاية جهدها للوصول إلى حل سلمي عادل للقضية الفلسطينية متفق والمبادىء الديمقراطية وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها ولأن تعمل مع الأمم المتحدة كذلك على نزع السلاح نزعاً كاملاً من أهالي فلسطين وعلى حل القوات المنظمة فيها، بحيث تكون فلسطين بلداً لا يستطيع أحد فيه تحت تأثير مختلف العواطف أو التدخلات الأجنبية قادراً على الإخلال بالأمن والسلم.

والدول العربية حين تعلن هذا إنما تريد أن يكون واضحاً للعالم أن موقف العرب موقف دفاعي صرف وأن عرب فلسطين وقعوا فريسة لغزو جماعات أجنبية من مختلف الأقوام تريد السيطرة بجميع الوسائل، بما فيها القوة على وطنهم وتمد باستمرار وانتظام شهرياً بألف وخمسمائة من المهاجرين بموافقة الدولة المنتدبة فضلاً عن آلاف المهاجرين الذين يدخلون البلاد ضد إرادتها ويمدون الجيش اليهودي بما يحتاج إليه من المحاربين، وفضلاً عن الأسلحة الكثيرة الواردة من الخارج من بلاد مختلفة ومن المصانع التي أنشأت داخل فلسطين لتسليح المنظمات اليهودية الأجنبية. وترجو الدول العربية أن يكون مفهوماً أن موقفها هذا إنما يوحيه مجرد شعور إنساني نبيل وأن عرب فلسطين لا يفرون ولن يفروا من الميدان أو يرفضون ملاقاة التحدي اليهودي بمثله. فإذا أرادت الدول أن تعتبر الحالة في فلسطين حرباً أهلية بين سكانها، كما هو الواقع، وأن تقف تجاهها الموقف الذي تقفه تجاه الحروب الأهلية الواقعة الآن في جهات أخرى من العالم فإن الدول العربية مستعدة إذا تعهدت الأمم المتحدة باتخاذ التدابير التي تكفل عدم ورود إمدادات من الخارج لليهود في شكل مهاجرين أو أسلحة أو عتاد أن تعمل جاهدة على منع انتشار الفوضى من فلسطين التي سببها مشروع التقسيم.

والدول العربية وهي تبدي استعدادها الكامل للسلم والوصول بفلسطين إلى الاستقلال والحرية والأمن لجميع سكانها في نطاق دولة فلسطينية ديمقراطية واحدة، لن تغير شيئاً من موقفها تجاه مشروع تقسيم فلسطين أو إقامة دولة يهودية فيها أو استمرار الهجرة إليها وستعارض كل عمل من شأنه أن يؤدي إلى ذلك. وهي في كل الأحوال لا تقصد إلى التدخل بالقوة في فلسطين ما لم تتدخل قوى أجنبية من خارج فلسطين لمساعدة الصهيونيين.

بيروت في ١٨/ ٣/ ٤٨

الوثيقة رقم (١٤٤)

برقية من جامعة الدول العربية من بيروت إلى القنصلية اللبنانية في نيويورك في ١٨ آذار (مارس) ١٩٤٨ لتبليغ الوفود العربية استعداد الهيئة العربية العليا معاونة مجلس الأمن لحل القضية الفلسطينية[١].

(أصل مطبوع)

القنصلية اللبنانية

نيويورك

بلغوا ممثلي الدول العربية ما يأتي:

نظراً لما بدأ يظهر من اتجاهات في مجلس الأمن لرفض مشروع التقسيم وعدم فرضه بالقوة فإن الهيئة العربية العليا على استعداد للتعاون مع المجلس وإمداده بالمعلومات والبيانات المعينة على استنباط الحل العادل لهذه القضية. وقد بدأ هذا التعاون بإجابة الهيئة على الأسئلة التي وجهها إليها أخيراً سكرتير عام الأمم المتحدة. ولكن تعاون الهيئة معلق على استبعاد مشروع التقسيم وعدم إقحام الهيئة العربية في أي بحث متصل به من قريب أو بعيد وستصدر الهيئة التعليمات المؤدية لهذه الغاية إلى الأستاذ نخلة[٢] وتطلب منه أن يكون دائم الاتصال بالوفود العربية والاسترشاد بآرائها، وأن يوثق أواصر التعاون والتشاور المستمر معها لتحديد خطة العمل. وقد أوصت اللجنة السياسية أن تدعم الهيئة العربية تمثيلها في نيويورك بضم عناصر أخرى إليه خدمة للقضية. وتحل الهيئة هذه التوصية محلها اللائق من الاهتمام.

---

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ث ٧، وثيقة رقم (٣٥) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

(٢) المحامي عيسى نخلة.

الوثيقة رقم (١٤٥)

تقرير من الوزير البريطاني المفوض في بيروت إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٣٠ نيسان (أبريل) ١٩٤٨ أشار فيه إلى ردود الفعل اللبنانية الرسمية والشعبية من قضية فلسطين[١].

(أصل مطبوع)

المفوضية البريطانية
في بيروت

سري - سياسي
رقم (٤)

أحداث شهر نيسان (أبريل) ١٩٤٨

سيـدي

في بداية شهر نيسان (أبريل) ١٩٤٨ قام وزير جلالته المفوض بإبداء الملاحظات لرئيس الوزراء اللبناني حول الهجمات العربية في فلسطين. وقد تحدث رئيس الوزراء بإيجابية حول هذه النقطة.

وفي ١٦ نيسان (أبريل) جرت إضرابات ومظاهرات احتجاجاً على مذبحة دير ياسين. ثم أجرى وزير الخارجية اللبنانية محادثات مع وزير جلالته بسبب مشاكل حيفا ولفت انتباه وزير جلالته إلى ضرورة تنفيذ المعاهدة بالمحافظة على السلامة العامة، وأوضح أيضاً مخاطر وقوف القوات البريطانية على الحياد.

ونتيجة الخسائر العربية في حيفا قامت الصحافة بتوجيه النقد للسياسة البريطانية وللحكومات العربية، وقام طلاب الجامعة الأميركية والعناصر الإسلامية خاصة بمظاهرة ضد سياسة الحكومات العربية وطالبوا بالتدخل العربي وحدثت بعض الأضرار في الممتلكات اليهودية في بيروت، وقد جرى إضراب في الجامعة لمدة يومين وامتنع حوالي مائة طالب عن الطعام.

---

(١) H. Boswall to F.O. No. E 7086, of 30 April. 1948, in F.O. 371/68489/88.
(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية F.O. غير المنشورة).

وفي ٢٧ نيسان (أبريل) عاد رئيس الوزراء من القاهرة، وفي اليوم التالي حضر اجتماعاً سرياً للحكومة، ومن مصادر موثوق بها ذكرت بأن رئيس الوزراء ركز على أخطار التدخل الرسمي قبل ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، كما ركز على أخطار استيلاء اليهود على قطع من الأراضي العربية الهامة إذا لم يتم التدخل. وخلال مناقشة مجلس الوزراء جرى الكثير من النقد بشأن السياسة الملكية البريطانية. ثم وافق مجلس الوزراء على قرارين بالإجماع وهما:

الأول: يتعلق بفرض الرقابة على الصحف.

الثاني: يتعلق بفرض «ضريبة فلسطين».

والقرار الثاني يساعد على تحصيل ١٢٪ زيادة على الدخل العام، كما فرضت ضريبة على الإسمنت والسيارات والطوابع والسكر والأرز والطحين.

ملاحظة: في ٢٩ نيسان (أبريل) غادر رئيس الوزراء اللبناني البلاد إلى عمان لإجراء المزيد من المباحثات مع الزعماء العرب. ومما يلاحظ أنه نتيجة لتفكك جيش التحرير العربي ازدادت أهمية الملك عبد الله في لبنان.

[التوقيع]

Boswall

الوثيقة رقم (١٤٦)

برقية من الوزير البريطاني المفوض في بيروت بوزويل إلى وزارة خارجيته في ٢٦ أيار (مايو) ١٩٤٨ تضمنت موقف الحكومة اللبنانية من اليهود الكنديين والأميركيين المتجهين بحراً إلى فلسطين عبر لبنان[١].

(أصل مطبوع)

من بيروت إلى وزارة الخارجية
رقم (٣٩٠)

قضية يهود السفينة «مارين كارب»

١ ـ أخبرني وزير الخارجية اللبنانية عن رغبته في إطلاق الكنديين اليهود، وكذلك مواطني الولايات المتحدة في القريب في تسوية لهم لإعادتهم إلى وطنهم مباشرة على نفقة حكوماتهم. ويبدو أن زميلي الأميركي متعب بسبب ترتيب نقل جميع المسافرين، وكان عليَّ أن أبدي الشكر، ومن ثم معرفة ما إذا كانت الحكومة الكندية تريد السماح بعودة الكنديين المعتقلين.

٢ ـ إن المسافرين اليهود (الكنديين والأميركيين) اعتقلوا بناءً على قانون حالة الطوارىء الصادر حديثاً. لقد قال وزير الخارجية اللبنانية بأن الموضوع الوحيد الذي يهم الحكومة اللبنانية من هذا الاعتقال هو العمل للحيلولة دون تعزيز القوة العسكرية التي تسمح بقيام إسرائيل.

٣ ـ موظف في مفوضية الولايات المتحدة زار المعتقلين في بعلبك وأخبرنا بأنهم كلهم بمن فيهم الكنديين في صحة جيدة ونشاط وقد أبدوا شكرهم ومدحهم من المعاملة اللائقة بهم.

٤ ـ كل جوازات السفر هي من إصدار أوتاوا بتاريخ ١٩٤٧/٣/٢١، و ١٩٤٤/٦/٢١ و ١٩٤٧/١/٣٠. السلطات اللبنانية كان لديها استخبار للتثبت من عناوينهم.

---

(١) H. Boswall to F.O. No. E 7050, of 26 May 1948, in F.O. 371/68493/88.
(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية F.O. غير المنشورة).

الوثيقة رقم (١٤٧)

تقرير عن حالة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان قُدم إلى رياض الصلح رئيس وزراء لبنان والهيئة العربية العليا في ١٤ حزيران (يونيه) ١٩٤٨ تضمن الأوضاع المتردية لمخيمات الفلسطينيين مقترحاً تحسين أحوالهم[١].

(أصل مخطوط)

الهيئة العربية العليا
لفلسطين

تقرير عن حالة اللاجئين في لبنان

قدمت في ٤٨/٦/١٤ تقريراً للهيئة العليا الموقرة وسلمت نسخة بالمعنى ذات لصاحب الدولة رياض بك الصلح يداً بيد، ذكرت فيه ما خلاصته:

١ ـ انتدبت من قبل الهيئة العليا في بيروت لتفقد شؤون اللاجئين في لبنان وجعلت مقر عملي ثكنة الكرنتينا حيث أتيح لي مجال التعاون والأخ السيد علي خليفة قائد الثكنة ومفتش الكشاف المسلم في بيروت وتحققت بنفسي حالات اللاجئين.

٢ ـ قمت خلال المدة بزيارات متعددة للبيوت والثكنات في بيروت وأنحاء لبنان ولمست الحقيقة الراهنة ومقدار العناية بهم، وقلت إن الواجب يقضي بمضاعفة الاهتمام والإسراع في تقديم المساعدات المجدية، وحذرت من عاقبة التهاون وإغماض عين الحكومة لأن مكتب فلسطين الدائم مع الاحترام لأعضائه والاعتراف بإخلاص ونشاط بعض القائمين بأعماله لم يستطع ولن يستطيع تأمين جزء يسير من مطالب اللاجئين وما يفتقرون إليه.

٣ ـ إن العناية الطبية لا قيمة لها وهي مفقودة تماماً في بعض الثكنات، ولو لم

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ث VI، وثيقة رقم (٦٥) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

أرسل شخصياً ممرضاً فلسطينياً إلى ثكنة ضبية وممرضة إلى عنجر لعمّ البؤس وعم الشقاء في الثكنتين. إن مساعدات الصليب الأحمر والجمعيات الخيرية الأخرى تافهة لا تذكر. ولقد دعوت المسؤولين من رجال الحكومة والهيئات الرسمية والعلماء ورجال الدين والصحفيين لزيارة الثكنات ودراسة الحالة والإشراف على الوضع. ولقد رافقت بعضهم وتأكدوا من أن العري والجوع والمرض والموت والعبث واللصوصية والإجرام على اختلاف أنواعها أمور حقيقية راهنة. وقلت بأننا لو لم نتدارك الأمور في أكثر الأحيان ونطمئن الخواطر ونحول بالمعسول من الأقوال دون الفوضى والتظاهرات لساءت العاقبة واضطرب حبل الأمن في لبنان. وذكرت الجميع بالقول المأثور: واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة.

٤ ـ ضربت الأمثلة المتعددة على ما ذكرت وأشرت إلى أن العراقيل التي تحول دون راحة اللاجئين أكثر من أن تحصى منها: ما خصص لثكنة ضبية من اللحم لا تزيد كميته عن (١٥) كيلوغراماً لـ (٦٥٠) لاجئاً في الأسبوع. ومنها أنصاف قطع الصابون أو القطع الكاملة الرديئة التي تعطى في الأسبوع لشخص أو لأشخاص عديدين وأن الطبيب الذي كان يتكرم بزيارة الثكنة انقطع بتاتاً منذ شهر ونصف، وأن إصابات الجرب فيها تزيد عن الثمانين. وأن الحالة في الكرنتينا أقل خطراً بالنسبة لنظام الكشافين وإخلاصهم، وإن كانت لا تقل تعاسة عن غيرها بالنسبة للتغذية والأمتعة والأمكنة والفراش والعناية الطبية، ولولا الحمامات الصحية الموجودة والتطعيم الإجباري لانتشرت الأمراض الخبيثة في أرجاء لبنان.

إن المسؤولين وغيرهم يبعثون باللاجئين دون التثبت من سلامتهم من الأمراض الخطيرة وقبل التأكد من جنسياتهم ونزواتهم إلى الثكنات. وجولة تفتيشية قصيرة تريكم المسلولين والمصابين بالجدري والحصبة والسفلس والطاعون والأوبئة القتالة والمشبوهين أخلاقياً وسياسياً، ترونهم مندسين بين اللاجئين.

إن عراقيل الشيخ منصور الخازن وأمثاله وهو مدير الكرنتينا الموظف من قبل الحكومة وإقفاله أبواب الغرف الصحية في المحجر الصحي واحتفاظه بقسم كبير من الأغطية والأمتعة والفرش وانتزاعه الأوامر الوزارية موهماً رؤساءه بأنه أخصائي للعناية بالحجاج قبل موسم الحاج بنصف عام. ولا تزيد مهمته كما رأيت عن أن له ولأمثاله

في لبنان منذ ربع قرن وفي أعظم مراكز البلاد العربية الاستراتيجية ـ للاستعمار مقراً وممراً ـ حدّث عن ذلك ولا حرج.

٥ ـ لا يجوز لنا أن نحمّل مكتب فلسطين وحدة التبعات الجسام ولا الحكومة وحدها ولا هيئة من الهيئات لأن التبعات احتمالها شاق والأمر يخص الجميع، فالكل راع ومسؤول واللاجئون الذين جرفهم التيارات من جبلّة واحدة، فهم من طوائف متعددة وجنسيات مختلفة وفيهم الشرفاء والمجرمون وفيهم العائلات المستورة والعائلات الشريرة وأرباب الفساد والمومسات وهؤلاء هم من لبنان وسوريا ومصر والعراق والسودان وتركيا واليونان وإيران والأفغان أيضاً وأن بينهم حثالات بلدانهم وكرام الناس. لذلك اقترحت أن تسلم الإدارة للكشافين ورجالها المخلصين أمثال الأستاذ خليفة، وأن يكون ذلك تحت إشراف ذوي الماضي المجيد من رجال الحكومة والهيئة العربية العليا ومكتب فلسطين. وأنا أعتقد بأن الكشافين جديرون بكل ثقة لأنهم لا يأخذون أجراً ولأنهم أدرى الناس بالمجاملات والمعاملات الاجتماعية ولأن لهم عناية خاصة بالناحية الإنسانية والأخوة العالمية والناحية الوطنية الحقة.

٦ ـ لقد استطعنا رغم العراقيل الكثيرة تحقيق الكثير من الآلام وساعدنا قدر الإمكان على حفظ الحقوق واحترام النظام، وذلك بتأليف لجان جديدة وأجهزة منظمة عاملة تشابه نظام الرهط الكشفي، فأصبح بين لاجئي الثكنات التصاريح والإحصاء كتّاب وللحراسة والنظافة والتحقيق آخرون، وللإسعافات والأمن والعناية بالأرامل والأيتام مختصون وللشباب الضالين والناحية الخلقية مراقبون، وللأمور الاجتماعية الأخرى كذلك، وذلك دون ما مقابل، والسعيد بين العاملين من يتسلم أجراً يومياً «باكيتاً» من أحد أنواع السجاير يشغّله طيلة الليل وفي النهار.

٧ ـ لفت في كثير من المناسبات الأنظار إلى ضرورة العناية بأحوال الشباب الفلسطيني الذين ملأوا الشوارع والمقاهي وأصبحوا مضغة الأفواه، وإلى الإسراع في رد التهم الباطلة عن الفلسطينيين بالإجمال، وأشرت إلى أن الكثير من الحوادث التي تجلب الانتقاد يكون أبطالها من المندسين بين اللاجئين ومن شذاذ الأقطار المختلفة، وقد اكتشفت شخصياً حوادث عديدة منكرة كان أبطالها غير الفلسطينيين.

٨ ـ اقترحت الإسراع بتخصيص ثكنة للشباب والقادرين على حمل السلاح وأن يعني بهم وتحسن معاملتهم وتنقى صفوفهم قبل أن يستفحل الداء ويستعصي الدواء، ولا بد من إعداد الصالحين منهم إعداداً نظامياً صحيحاً وتوجههم توجيهاً وطنياً إنسانياً شريفاً سيفيدون به البلاد في حالة الحرب كما سيفيدونها في حالات الاستقرار.

٩ ـ إن اللاجئين في دير مار الياس لطائفة الروم في بيروت كادت تقع بينهم وبين زوار الدير الذين وفدوا لزيارته من أنطاكية فتنة تداركها العقلاء ورجال الشرطة وسيادة المطران. وقد علمت أن الأسباب تافهة يقع مثلها كثير في كافة الجهات. فالمؤاساة للمنكوبين ضرورية والمعاملة الحسنة للاجئين والمراقبة التامة للمشبوهين والمندسين أمور لا غنى عنها. واللاجئون موجودون في أكثرية مدن وقرى لبنان وفي صيدا وصور وبرجا والشياح والجنوب والدامور تقع لهم أمور، وفي طرابلس وعنجر ولبنان الشمالي. . . .

(والخلق كلهم عيال الله فأحبهم إليه أنفعهم لعياله).

المخلص

عاطف نور الله

مراقب، أرسل من طرف مكتب الهيئة العربية

في بيروت إلى الكرنتينا

كمال حداد

٤٨/٦/٢٧

الوثيقة رقم (١٤٨)

تقرير من الوزير البريطاني المفوض في بيروت إلى وزارة خارجيته في ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٤٨ تضمن الموقف العسكري في فلسطين وتطورات معركة المالكية والتزام بريطانيا منع تصدير السلاح إلى الدول العربية[١].

(أصل مطبوع)

المفوضية البريطانية
في بيروت

سري ـ سياسي

أحداث شهر حزيران (يونيه) ١٩٤٨

سيـدي

في الأول من حزيران (يونيه) بدأ وقف إطلاق النار في فلسطين وقد لقي موافقة من العرب في اجتماع لجامعة الدول العربية في عمان، كما وافق اليهود على القرار. غير أنه لم يتم وقف إطلاق النار فعلياً إلا في ١١ حزيران (يونيه).

وفي ٥ حزيران (يونيه) زار الكونت برنادوت بيروت مع أعضاء من لجنته لمناقشة الخطوط العريضة لوقف إطلاق النار مع رئيس الجمهورية اللبنانية. وفي ٦ حزيران (يونيه) قام الجيش اللبناني بدعم من وحدات من الجيش السوري ومن متطوعين بقيادة فوزي القاوقجي يتقدم ملحوظ في منطقة المالكية التي استعيدت بعد أن كانت سقطت في أيار (مايو). وفي ١٠ حزيان (يونيه) أحرزت هذه القوات تقدماً أبعد في المنطقة نفسها، وقد نال القاوقجي ميدالية الأرز من رتبة كومندور لقيامه بهذه العمليات.

ومن ١١ حزيران (يونيه) إلى نهاية الشهر انتهك قرار وقف إطلاق النار عدة

---

(١) H. Boswall to F.O. No. E 10301, of 30 June 1948, in F.O. 371/68489/88.
(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية .F.O غير المنشورة).

مرات حسب تقارير السلطة اللبنانية، غير أنه أمكن تجنب اشتعال الحرب بصورة شاملة. وفي ١٨ حزيران (يونيه) تسلمت الحكومة اللبنانية نسخ عروض الكونت برنادوت لتسوية مشكلة فلسطين. وبالرغم من المحاولات العديدة من وكالة «يونيتد برس» ومن الرأي العام فإنه لم تنشر أية تفاصيل عن هذه العروض.

أما فيما يختص بقرار حكومة صاحب الجلالة بمنع تصدير الأسلحة إلى الدول العربية فإنه قُبل من الوجهة الفلسفية من قبل اللبنانيين الذين لم تكن لهم علاقة وطيدة مع الحكومة البريطانية. ولم يتأثروا به مباشرة. كما أن إخلاء حيفا في نهاية الشهر استقبل بسلبية بالنسبة للبنانيين الذين أظهروا انطباعاً مؤسفاً لهذا الموضوع، لأن إخلاءه مكن اليهود لأن يكون تحت سيطرتهم ميناء أدى إلى تحسين وضعهم العسكري.

الوثيقة رقم (١٤٩)

برقية رياض الصلح رئيس وزراء لبنان من باريس أثناء اجتماع هيئة الأمم إلى الملك عبد الله في عمان في ٢٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨ طلب فيها أن يعلن رفضه لتقسيم فلسطين ودعم استقلال فلسطين الموحدة[١].

(أصل مطبوع)

جلالة الملك عبد الله ـ عمان

بلغ مسامع جلالتكم ما دخل على قضية فلسطين من تبدل بعد تقديم تقرير الكونت برنادوت الرامي إلى تقسيم فلسطين وإقرار دولة إسرائيل على أن يضم القسم العربي إلى شرق الأردن ظناً أن هذا الحل من شأنه أن يقضي على تضامن الدول العربية واتفاقها فيحقق المطامع التي سنحاربها وسنظل نحاربها إلى أن نقضي عليها ونفوز بأمنيتنا الغالية التي طالما جاهدتم جلالتكم في سبيلها ألا وهي وحدة فلسطين واستقلالها الناجز والقضاء على الخطر الصهيوني الذي يهددنا جميعاً في المستقبل ويجعل أوضاع الدول العربية عرضة للانهيار. وقد آلمنا كما يؤلم جلالتكم أن تذهب وفود الدول هنا والصحافة العالمية إلى القول بأن جلالتكم توافقون على الحل الذي اقترحه برنادوت وأشار إليه غير واحد من مندوبي الدول في خطبهم بدليل أنكم تعارضون إقامة حكومة فلسطينية موحدة لفلسطين بأسرها ويصرون على أن هناك صلة بين الحل القاضي بضم قسم من فلسطين إلى شرقي الأردن وبين تلك المعارضة لإقامة حكومة لا بد منها. لذلك أتقدم من جلالتكم باسم مصلحتكم التي تعلمون جلالتكم أنها عزيزة عليّ بالرجاء الحار بأن تقضوا على ما يحاك من مناورات يغذيها الصهيونيون وتعود بالضرر الفاحش على العرب في قضيتهم المقدسة وعلى مصلحتهم بصورة خاصة فتعلنوا على الناس أنكم ما زلتم ولن تزالوا تقاومون التقسيم وتسندون بكل قواكم استقلال فلسطين الموحدة، وأنا مع إخواني هنا جميعاً ننتظر هذا الإعلان مشفوعاً برسالة ملكية إلى الوفود الغربية.

باريس في ١٩٤٨/٩/٢٧ **رياض الصلح**

---

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ر I، وثيقة رقم (١٣)، وملف ر VIII، (بدون رقم) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

الوثيقة رقم (١٥٠)

برقية الملك عبد الله من عمان إلى رئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح في ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨ أعرب فيها عن استيائه من قرار الجامعة العربية إقامة حكومة فلسطينية في غزة لأن ذلك معناه تقسيم فلسطين مؤكداً وقوفه مع قضية وشعب فلسطين[1].

صاحب الدولة رياض بك الصلح

باريس

إن تقرير الكونت برنادوت لم يكن أبداً موضوعاً لبحثنا، ولكن تعلمون أن الدولة الأردنية بالاتفاق مع دول الجامعة خاضت غمار الفتنة الصهيونية لخضد شوكة الصهيونيين والسعي للخروج من المشكلة بأقل ما يمكن من الخسائر مع تذكيركم بخطابنا الذي فهنا به على مائدة الغداء أول زيارتكم لنا، وبينما نحن ماضون في شرقي الأردن في مهمتنا الحربية متحملون أثقل الأعباء وحدنا وإذا بالجامعة تقرر إقامة دولة واهنة لعموم فلسطين وتقيمها في غزة للتخلي عن المسؤوليات كما يقول الناس، وأن هذا العمل معناه قبول التقسيم وتنفيذه. أما نحن فلا نزال وحدنا متكلين على الله في القيام بالواجب، ومتى رأينا الجيوش العربية من غربنا في مصر ومن شمالنا في سوريا ولبنان تتهيأ وتتقدم لتنفيذ العزم ولا تبعث كل واحدة منها بلواء وما أشبه غير عاطفة على من تشتت من أهل فلسطين ولا ناظرة إليهم، ثم تستمر بالتحريض على غير فائدة، وتنتظر فتح فلسطين على يد دولة واحدة، متى رأينا ذلك كنا في الطليعة كدأبنا دائماً.

الشتاء أقبل واللاجئون في العراء، مسؤولية هؤلاء على الجامعة وعدم إنهاء القضية يعود على الدول العربية التي لم تبذل مجهوداً عسكرياً بل ظلت تتفرج، وإن أفعال جيشي وثباته تكفي لدحض مفتريات الناس.

عمان في ١٩٤٨/٩/٣٠

تحياتي لكم ولإخوانكم جميعاً

عبد الله بن الحسين

(١) الآثار الكاملة للملك عبد الله بن الحسين، ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤.

الملاحق الوثائقية

الملحق رقم (١)

برقية الجنرال غورو من بيروت إلى وزارة الخارجية الفرنسية في ٢٥ آذار (مارس) ١٩٢٠ تضمنت شروط الملك فيصل للسفر إلى أوروبا بما فيه رفضه إقامة دولة يهودية في فلسطين(*).

Telegram communicated by the French Ambassador.

No.700/6

Beyrouth, le 25 mars 1920 à 11 h.
reçu le 26 à 7 h. 15.

D'après les deux colonels, cette formule, volontairement imprécise, de l'émir Faysal, signifie qu'avant toute décision concernant son voyage en France. Il veut obtenir de notre part, et de façon au moins officieuse, les assurances suivantes:

"Indépendance arabe en Mésopotamie et en Syrie, cette dernière englobant la Palestine, abandon des projets sionistes et promesse d'un examen bienveillant de la question (de l')(unité) syrienne."

Il est clair que, sans y insister, l'émir escompte aussi notre évacuation prochaine de la zone ouest, suivant le voeu du congres de Damas.

Par ailleurs, l'émir, affirmant que le peuple arabe combattra plutôt que de laisser installer un état juif en Palestine, craint d'être retenu comme otage en Europe, si des hostilités éclataient pendant son absence.

Il se préoccupe, enfin, de l'accueil qui lui sera fait en France au point de vue protocolaire.

J'ai répondu que l'émir ne pourrait avoir aucune crainte d'être retenu en Europe, quelles que soient les circonstances

(*) Général Gouraud à Quai d'orsay, No. E 2864, 25, Mars 1920, in F.o. 371/5034/44.

circonstances; que le Gouvernement lui rendrait, vraisemblablement, des honneurs qui ne seraient certainement pas royaux, mais ménageraient l'amour-propre du peuple syrien; qu'enfin, l'émir et son peuple, avant de se lancer dans une guerre qui serait inévitablement une catastrophe pour eux, devraient tout faire pour l'éviter, que, par suite, l'émir ne pouvait que déférer à l'invitation de la Conférence.

A suivre.

GOURAUD.

الملحق رقم (٢)

تقرير من الكابتن البريطاني رويلند في مصر إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٧ آذار (مارس) ١٩٢٠ تضمن معلومات ومقررات مؤتمر فلسطين الرافض للهجرة اليهودية إلى فلسطين أو فصل فلسطين عن سوريا(*).

No. 8.—ARCHIVES.

EASTERN. [April 9.]

CONFIDENTIAL. SECTION 1.

[E 2915/2/44] No. 1.

Chief Political Officer, Egyptian Expeditionary Force, to Earl Curzon.—(Received April 9.)

(No. 38.)
My Lord, *Cairo, March* 27, 1920.

I HAVE the honour to transmit herewith a copy of a protest delivered by the General Palestine Congress, which assembled at Damascus on the 27th February, 1920.

I have, &c.
(For Chief Political Officer),
A. J. ROWLAND, *Captain.*

Enclosure in No. 1.

The Palestine Congress.

WE submit to you the summary of the decision given at the general meeting held in the Arab Club building, Damascus, on the 27th February, by the representatives of the three zones of the Syrian nation.

Those who met together were the representatives of the National Defence Committee—many members of the Syrian Congress—and the representatives of the political parties, viz., the Arab Independence Party, the Syrian Union, the Syrian Covenant, the Irak Covenant, the Syrian National Arab Club, the princes of the Arab tribes of Hauran, El Soukhour, El Fadle, El Kerak, the Circassians, the notables of Kus, the clergymen, the lawyers, the doctors, the journalists, the chief merchants and a big number of the students of high schools of all sects and creeds.

The Syrian nation has fully discussed the Syrian-Palestine problem, and has given the following four decisions to which they will stick to the end :—

1. We support what the nation has often and officially declared, to the effect that Palestine is an inseparable part from Syria, and they will never stop claiming this unity, and are quite ready to defend its rights till they shed the very last drop of blood they have in their veins.

2. The population of Northern Syria, as well as the natives on the coasts, consider the Zionist immigration quite dangerous to them, because it threatens their political and economical existence in future. Consequently they all still refuse that immigration just as they did in the presence of the American Committee. The people are still united to oppose the Zionists actually if the Allies persist to enforce their well-known policy.

3. The population of Northern Syria and the coasts partake with the Palestine Congress (Conference) in refusing any national government [illegible] that might be set up in Palestine before the [illegible] [illegible] the [illegible] of the [illegible] which had been submitted to the American Committee to the effect that their zone ought not to be separated from Syria, and that the Zionist immigration should be prohibited, and that they demand the perfect political independence. They also refuse any other decision which the natives might make if it were to contradict the first one they gave, because such would likely be the result of their fear of the bayonets.

4. Whereas the national movement in this land requests the independence of Syria with its natural boundaries and the independence of Mesopotamia as well, and whereas the colonizers of the Zionist Allies separate still the word Palestine from the word Syria in all their publications in order that they may mislead the public opinion ; and whereas those ideals if fulfilled—God forbid !—are going to be very dangerous to the public peace throughout all the Arab zones, therefore the population of Northern Syria and that of the coasts wish to explain to everybody that their national movement is to

[2881 i—1]

(*) Captain Rowland to Lord curzon No. E 2915, of 27 March 1920, in F.o. 371/5034/44.

be directed against all those who desire to stand in the way of the union of the country, and they would never permit that any zone would be separated from the other (if the public peace is to be maintained).

(The President of the Society and Secretary of the Conference):

ABD-EL-KADER.
EL MUZZAFAR.

This copy is conformable with the original signed by all the members.

March 4, 1920.

الملحق رقم (٣)

برقية من الجنرال اللنبي في مصر إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٧ آذار (مارس) ١٩٢٠ تشير إلى توجهات الشريف حسين حول مستقبل البلاد السورية والجزيرة العربية والمؤتمر السوري العام(*).

POLITICAL

EGYPT

From Decypher. Lord Allenby, (Cairo), March 27th. 1920.

D. March 27th. 1920.

R. 12.20.p.m. March 30th. 1920.

No.298.

My telegram No.282.

King Hussein has wired me on the subject of Syrian independence. He emphasizes the principle of Arab Unity. He is indifferent whether people owe allegiance to him or he to them. He quotes verbatim, as defining the policy of Great Britain, that part of McMahon's letter of August 30th 1915 which confirms Lord Kitchener's message concerning the independence of Arabia and Caliphate.

He states he supports resolutions of Syrian and Mesopotamian Congress which are in accordance with declarations of Peace Conference and appeals to us "not to support the opinions of those who hate our interests which are bound up with yours" (reference of course to the French). He finishes by declaring that Arabs who responded to our call in the war are still our friends.

Vickery reports Abdullah has received many telegrams of congratulation and that local excitement prevails, majority of inhabitants being averse from any aggrandizement of Sherifian family.

King has begun to sign himself Grand King of the Arabs.

Addressed to Foreign Office No.298. Repeated to Baghdad.

Allenby to F.o. No. E 2491, of 27 March 1920, in F.o. 371/5034/44. (*)

الملحق رقم (٤)

بيان تهدئة من بعض وجهاء وزعماء فلسطين إلى الشعب الفلسطيني في ٢٤ آب (أغسطس) ١٩٢٩، لتهدئة الخواطر ولحقن الدماء بمناسبة الاضطرابات القائمة(*).



بيان الى اخواننا العرب

بمناسبة الفتنة المؤسفة التي حدثت بالامس راجت اشاعات كثيرة واراجيف مختلفة بان الحكومة جندت بعض اليهود وقلدتهم سلاحاً وانها اعادت الجنود اليهود الذين كانوا في الخدمة اثناء الحرب العامة . وان جنود الحكومة انما تطلق النار على العرب دون غيرهم .

ولما راجعنا الحكومة مستعلمين عن صحة هذه الاشاعات اكدت لنا وتحققنا بان لا صحة مطلقاً لذلك وانها لم تقلد سلاحاً لاحد من اليهود وانها لا تتحيز مطلقاً لفريق دون اخر بل تحافظ على الامن وتقوم بواجبها كحكومة حيادية قبل كل شيء فلا تطلق النار على العرب دون غيرهم ولكنها تحمي الارواح وتحافظ على النفوس بدون تمييز . وقد تحققنا انها كررت تلك الاوامر على الجنود

وبناء على ذلك ورغبة في حقن الدماء وصيانة الانفس نطلب منكم ايها العرب باسم مصلحة البلاد التي تهمكم قبل كل اعتبار ان تعملوا جميعاً باخلاص لحسم الفتنة وحقن الدماء وصيانة الارواح . ونرجو منكم جميعاً الاخلاد الى السكينة والهدوء وبذل الجهد في المساعدة على اقرار الامن وعدم الاصغاء الى مثل هذه الاشاعات والاراجيف المختلفة وان تثقوا باننا باذلون كل جهد في تحقيق مطالبكم وامانيكم الوطنية بالطرق السلمية فتذرعوا بالحلم والحكمة والصبر وان الله مع الصابرين .

رئيس المجلس الاسلامي الاعلى
محمد امين الحسيني

رئيس اللجنة التنفيذية
موسى كاظم الحسيني

رئيس بلدية القدس
راغب النشاشيبي

عارف الدجاني

محمود الدجاني

عضو محكمة الاستئناف
مصطفى الخالدي

اسحق الشهابي

القدس في ١٩ ربيع الاول سنة ١٣٤٨ و ٢٤ آب سنة ١٩٢٩

مطبعة دير الروم الارثوذكس — بالقدس

(*) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ب IV وثيقة رقم (٤).

الملحق رقم (٥)

رسالة من الحاج أمين الحسيني من القدس إلى محمد جميل بيهم في بيروت في ١٢ أيلول (ستمبر) ١٩٢٩ طلب فيها بمناسبة أحداث فلسطين جمع الإعانات وتأييد فلسطين والوقوف إلى جانبها ضد الصهيونيين(*).



حضرة الوطني الفضال الاستاذ العلامة محمد جميل بك بيهم المحترم ٠
بيروت — صندوق البريد (٦٤١)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ٠٠ امّا بعد فقد تلقيت كتابكم المؤرخ في ٦ ايلول ٩٢٩ ، وشكرت لحضرتكم ما جاء فيه من صدق العواطف القومية وروح التشارك في ما نزل بسورية الجنوبية من النائبة في هذه الايام ، وشكرت لجمعية اتحاد الشبيبة الاسلامية ما اظهرته من الاستعداد للمؤاساة وتخفيف النازلة ٠ كما اني شكرت لكل من تفضل بمشاركة اخوانه اهل فلسطين ٠

امّا تفضلكم بالاقتراح وهو ارسال بعثة طبية ، فاذا استاذنكم في ابداء الرأى في هذا ، وهو ان جمع الاعانات من اهل الغيرة والحمية ، وارسال ذلك الى اللجنة العامة في القدس ، يكون خيره اقرب تناولا من ارسال بعثة طبية ٠ وقد كان من غيرة الاطباء في فلسطين واهتمام دائرة الصحة هنا ما جعل جرحى المسلمين ينالون الاسعاف الطبي والمداواة على وجه كاف ، وقد بقيت الحاجة الى اعانة عائلات الشهداء والجرحى ، فاذا تفضلتم وجميع الاخوان الكرام بالعناية بهذا تكونون قد

(*) محمد جميل بهيم: رسائل ووثائق ١٩١١ ـ ١٩٦٥، الملف ٣، ص ٣٢ ـ ٣٠٣.

المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى

(٢)

مددتم الى اخوانكم يد العون المباركة يتقبلونها بعظيم
الشكر والامتنان ٠

ثم اني اود ان اوجه عنايتكم الى مسألة مهمة وهي ان
الصهيونيين آخذون بنشر دعاية عالمية ليظهروا امام العالم
انهم قوم مظلومون ٠ سلب حقهم واعتدى عليهم ، اى
انهم يبنون دعايتهم على ضد الواقع ونقيضه تماما ٠

وفي مثل هذه الظروف تود فلسطين لو ظلّت المؤآزرة
المعنوية من اخوانها اهل سورية الشمالية قائمة مستمرة ،
ولا سيما فان لجنة التحقيق ستصل الى هنا عمّا قريب ،
وحينئذ اذا كان من الممكن ان ترفع سورية الشمالية صوتها
الكريم بالعطف على فلسطين ، فان ذلك يبرهن للجنة
أن سورية الجنوبية ليست بمعزلة عن شقيقتها القريبة ولا
عن شقيقاتها اللواتي هنّ ابعد قليلا كالعراق والحجاز ونجد ٠

هذا ما وددت بيانه لحضرتكم ، مكررا باسم المسلمين
الشكر الجزيل ، داعيا الله سبحانه وتعالى ان يوحّد بين
جميع قوانا لصيانة حقّنا باذن الله وحوله ٠

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ٠

رئيس المجلس الاسلامى الاعلى

الملحق رقم (٦)

تقرير من القنصل البريطاني في دمشق إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٤ آذار (مارس) ١٩٣٤ أوضح فيه كيفية انتقال أراضي عبد الرحمن باشا اليوسف إلى الحركة الصهيونية(*).

BRITISH CONSULATE,
DAMASCUS,
March 24, 1934.

No. 23.
(2/5/34.)

Sir,

I have the honour to transmit to you herewith the texts of two arrêtés No. 16/LR and No. 17/LR, of January 18, 1934 whereby governmental control is exercised over the conveyancing of lands to foreigners on the frontiers between Syria and the Lebanon and Palestine and Trans-Jordan.

2. I understand that the origin of this order is to be found in the sale by the heirs of the late Abdul Rahman Pasha el Yusef to the Zionist National Fund of a large tract of land known as El Batiha in the district of Kawiah, on the edge of the Sea of Galilee. The news of a transfer of land in Syria to a Zionist organisation raised a considerable storm of hostile public opinion. Nevertheless I am informed that the contract of sale has already been signed and earnest money paid of forty thousand Turkish gold pounds (about fifty seven thousand pounds sterling) from the total purchase price of one hundred and fifty thousand Turkish gold pounds (about two hundred and sixteen thousand pounds sterling). It is thought

[Margin: £TG.40,000.. / £.57,000.. / £TG.150,000.. / £.216,000..]

in /

The Right Honourable Sir John Simon,
G.C.S.I., K.C.V.O., O.B.E., K.C., M.P.,
His Majesty's Principal Secretary
of State for Foreign Affairs,
Etc., Etc., Etc.,
Foreign Office,
London, S.W. 1.

(*) British Consulate to F.. No. 23, pf 24 March 1934, in F.o. 371/17946/31.

in Damascus, that the Zionists have made an excellent bargain provided they succeed in enjoying possession. The last of this affair has yet to be heard.

3. I am sending copies of this despatch to Amman and Jerusalem.

I have the honour to be,

With the highest respect,

Sir,

Your most obedient,

humble Servant,

Gilbert Mackereth.

الملحق رقم (٧)

رسالة اللجنة العربية إلى الأمير عبدالله في ١٥ آب (أغسطس) ١٩٣٦ تضمنت لفت نظره إلى أن اللجنة لن تقبل استمرار الهجرة اليهودية واستمرار اعتقال الثائرين(*).

اللجنة العربية العليا
القدس

٢٧ جمادى الاولى ١٣٥٥ هـ
١٥ أغسطس ١٩٣٦

حضرة صاحب السمو الملكي الامير عبد الله المعظم

بعد تقديم واجبات الاجلال والاخلاص نعرض لسموكم أن اللجنة العربية العليا قد اطلعت على الكتب المتبادلة بين سموكم وفخامة المندوب السامي التي تفضلتم بارسالها لها وقررت بالاجماع أن تعرض لسموكم ما يلي :

تشكر اللجنة العربية العليا سموكم الملكي على عنايتكم الكريمة بالاهتمام بقضية الأمة العربية في فلسطين وتسرع لالفات نظركم السامي الى ما جاء في كتاب سموكم الى فخامته المؤرخ في ١٨ جمادى الاولى ١٣٥٥ — ٥ آب ١٩٣٦ من أن آراء اللجنة العربية العليا ووفود فلسطين وأعيان مدنها الذين تلطفتم بدعوتهم الى المقر العالي كانت صريحة فيما يتعلق بمطالب البلاد الأساسية التي تنحصر بوقف الهجرة اليهودية وقفا تاما كبادرة لاظهار حسن نية الحكومة في تحقيق المطالب الأخرى وهي منع بيوع الأراضي لليهود وتشكيل حكومة وطنية .

أما ما جاء في كتاب سموكم المذكور من أن الهيئة المشار اليها قد اعتمدت على أن ينظر في أمر ايقاف الهجرة في حينه كما جاء في بيان وزير المستعمرات فهو اقتراح لم تؤيده الهيئة المشار اليها اذ على ما تذكر أن جميع الذين تكلموا في الموضوع ذكروا بصورة واضحة قناعتهم انه لا يمكن أن تهدأ الحالة المضطربة في البلاد مالم تتقدم الحكومة بوقف الهجرة فورا وبذات الوقت أن توقف التعقيبات القانونية بحق الثائرين والمتهمين وتصدر العفو العام عن الذين اشتركوا في الحوادث الأخيرة وتخرج المعتقلين

واننا لننتهز هذه الفرصة لنشكر سموكم العالي مرة أخرى راجين من المولى تعالى أن يؤيد مساعيكم المشكورة بالتوفيق والنجاح .

اللجنة العربية العليا

(*) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ب VI، وثيقة رقم (٢٨).

الملحق رقم (٨)

رسالة الأمير عبدالله أمير شرقي الأردن إلى الحاج أمين الحسيني في ٢٦ آب (أغسطس) ١٩٣٦ حول الجهود العربية للقضية الفلسطينية(*).



عمان في ٩ جمادى الثانية ١٣٥٥
الموافق ٢٦ /٨/ ١٩٣٦

الى اللجنة العربية العليا بالقدس

سماحة الرئيس الجليل ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد فلقد سررت جداً بما رأيت في الصحف من تأكد خبر انعطاف أصحاب الجلالة ملوك العرب العظام في التوسل لحل مسألة فلسطين حلاً يتناسب مع أماني العرب وزاد اغتباطي حضور فخامة نوري باشا السعيد بفلسطين واختلاطه بكم وبسائر الاوساط العربية والبريطانية ثم زيارته الينا واذا اضفنا الى هذا ما قرأناه في الصحف ايضاً من عزم أحد الوزراء السعوديين على القدوم الى القدس نعلم ان القضية الفلسطينية دخلت في دور العطف الظاهر نحوها من الممالك العربية والحمد لله وذلك واجب عليهم ، وانني بهذه المناسبة لاستحسان التي تظهر سماحتكم واللجنة العربية العليا واللجان القومية ثم الشعب الفلسطيني الكريم الى جهة واحدة وهي الاعتماد على الله وحده والاعتصام به والتذرع بالحكمة ثم الكر لضعاف انظاركم الى نقطة اخرى وهي عدم لزوم تشهير الشعب بما هو اهل متناول ايدي الوسطاء مخافة التورط وعدم استطاعة الرجوع فيما بعد وتبقى فلسطين بحاجاتها ومصيبتها تقاسي مر البلاء وآلام البلواء ، هذا ان لم يكن لديكم ما يخفى علينا وغيرنا لله سبحانه وتعالى ، ان النصح لواجب عليّ مفروض على ذمتي هذا وانني ارجو حمل ما كتبته على الحقيقة والرغبة في حفظ المصلحة العربية بفلسطين ، وان المخوف ما اخافه عليكم الآن هو تبلبل الآراء وتشعب السبل والحيرة بعد ذلك او الرجوع الى مبدأ معروف بعد قطع شوط مهم واتيان ما يراه واجباً عليّ ولتسجيل افكاري كتبت ما كتبت دفع الله عن البلاد كل شر ومحنة وهدانا الى سواء السبيل .

(*) وثائق الهيئة العربية العليا، ملف ب VI، وثيقة رقم (٢٩).

الملحق رقم (٩)

بيان من اللجنة العربية العليا إلى الفلسطينيين في ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٧ تحذرهم فيه من الوقوع في شرك الفتنة الطائفية وتدعوهم لليقظة والاتحاد لمواجهة الأخطار(*).

بيان عام

للامة العربية الكريمة في فلسطين

من اللجنة العربية العليا

ما فتىء اعداء هذه البلاد المقدسة ، ينصبون لاهلها الشباك ويدسون الدسائس ، ويشتغلون في الكيد والافساد كلما اشتدت الامة العربية في نضالها الشريف ، وكلما ازدادت صفوفها اتحاداً وكلتها علواً وابناؤها إلفة ومحبة . وقد أتى على الامة العربية في فلسطين حين من الدهر قرابة عشرين عاما وأعداؤها وخصومها ينفثون في جوها الصافي من سمومهم الفتاكة ودسائسهم الخبيثة ما يعكر ذلك الصفو الجميل ، وما يكاد فعله يكون أشبه شيء بالغازات السامة او جراثيم الأوبئة الفتاكة .

لكن الفطرة السليمة التي فطر الله عليها اهل هذه البلاد المقدسة ، والمناعة الخلقية التي اشتهروا بها ، والمبادىء السامية التي تمسكوا بها وفي طليعتها الالفة والاتحاد المتين اللذان لم يتطرق اليهما أي وهن في العصور الماضية ، بل ازدادا قوة ومتانة منذ اضطلعت امتنا الكريمة بعبء نهضتها الوطنية الحاضرة — قد مكنت لهذه الامة في نضالها المنيف وثبتت اقدامها في ميدان جهادها الشريف وقادتها بحول الله وقوته الى مواقف النصر والظفر ،

ولقد سبق للجنة العربية العليا ان اذاعت على الامة العربية الفلسطينية الكريمة قبل نحو ثلاثة اسابيع بياناً رقم(١١١) اشتمل على تحذير الامة وتنبيهها الى وجود ايد اثيمة تثير نعرة طائفية خبيثة يرمي مثيروها من اعداء البلاد ، الى تشويه جمال الوحدة العربية والاخوة الوطنية في هذه البلاد المقدسة ، كما اشتمل على دعوتها ابناء الامة الكريمة مسلمين ومسيحيين الى محاربة تلك الدسيسة وقمعها والقضاء عليها .

غير ان خصوم البلاد واعداءها الذين عز عليهم ان تظهر الامة الكريمة بهذا المظهر الجميل من مظاهر الاتحاد المتين ، وان تتكاتف افرادها وتتراص صفوفها تلقاء الخطوب والمكاره ، كما عز عليهم ان تصل الامة الى ما وصلت اليه من الفوز بفضل ذلك الاتحاد المتين والائتلاف الوثيق ، قد قاموا يستأنفون اعمالهم الافسادية بصورة واسعة النطاق ، ونشطوا الى القاء شباك الدسائس بين صفوف الامة وفي مختلف انحاء البلاد ، نشاطاً يبذلون به الاموال ويروجه اعوان السوء وصنائع الاعداء من طلاب الصيد في المياه العكرة ،من الذين تجردوا من كل وجدان حي وضمير شريف ، واتخذوا من ترويج تلك الدسائس والمفاسد تجارة ووسيلة يتوسلون بها الى ضرب الامة في الصميم ،

فاللجنة العربية العليا ، الحريصة كل الحرص على وحدة الامه ، والتي تدرك حق الادراك مبلغ ما في هذه الدسيسة الشيطانية من الخطر ، وما في اثارة مثل هذه الفتنة العوجاء من الضرر على وحدة الامة ، وبالنظر الى ما فتىء اعداء البلاد واذنابهم من المأجورين والدساسين يروجونه من اراجيف ويتقولونه من اقاويل ويذيعونه سراً من اذاعات ونشرات ترمي كلها الى صدع بنيان الامة وتمزيق صفوفها المتراصة وتفريق كلتها المتحدة واثارة النعرة الطائفية بين المسلمين والمسيحيين ، تتقدم ببيانها هذا الى الامة الكريمة على اختلاف طوائفها وهيئاتها وافرادها ،مكررة دعوتها الى الاستمساك بحبل الاتحاد والاخوة ، واستنكار ما يروجه الاعداء من دسائس واراجيف ومحاربتها بلا هوادة حتى تجتث من جذورها وتستأصل من تربة هذا الوطن المحبوب .

واللجنة واثقة تمام الوثوق ان هذه المحاولات الإثيمة سيكون نصيبها الفشل وأن مصيرها سوف لا يختلف عن مصير امثالها من المحاولات والدسائس السابقة الفاشلة التي لم تزد الامة الا قوة وثباتاً ، وحرصاً على وحدتها ان تعبث بها ايدي العابثين ويلغ منها كيد الكائدين . والله المستعان ،

القدس ٢١ شوال سنة ١٣٥٥
٤ كانون الثاني ١٩٣٧

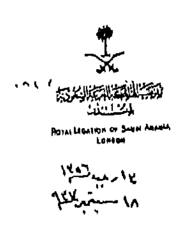
رئيس اللجنة العربية العليا
محمد امين الحسيني

مطبعة دار الايتام الاسلامية بالقدس

(*) وثائق الهيئة العربية العليا، ملف ب I/VII، وثيقة رقم (٢).

الملحق رقم (١٠)

مذكرة السفير السعودي في لندن حافظ وهبه إلى وزارة الخارجية البريطانية في ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧ أوضح فيها حرص الملك عبد العزيز في إقناع علماء نجد بعدم نشر فتواهم لمحاربة بريطانية والصهيونية وقد أرفق مع مذكرته الفتوى ورد الملك عليها ومذكرة الملك للحكومة البريطانية(*).



مذكرة

ان السبب الحقيقي لاستدعاء جلالة الملك لزيارته في الرياض
في هذا الفصل الحار هو رغبة جلالته في اطلاعي على حقيقة الصعوبات
التي يلاقيها جلالته مع العلماء ورؤساء العشائر بسبب مشكلة
فلسطين لاسيما في مسألة الفتوى التي طلبها بعضهم من اهل
فلسطين ومصر من علماء نجد . وجلالة الملك يفضل ان تكون
هذه الامور مكتومة بقدر الامكان خشية من احداث مشاكل
للحكومة البريطانية بسبب اذاعتها وجلالته يحرص اتم الحرص
على تقليل الصعوبات عن الصديقة بريطانيا . ولذا فانه لم
يحب ان يخابرني بشأنها بالبريد او البرقية .
وقد اتيح لي اثناء اقامتي في الرياض ان اجتمع ببعض كبار العلماء
وان اطلع على الكتب التي وصلت اليهم من الخارج فرأيت في بعضها
استنهاضا للروح الدينية العربية وفي البعض الآخر اسئلة
عادية . والعلماء على العموم شديدو الغضب للمشكلة الفلسطينية
باعتبارها مشكلة دينية كبرى . وجلالة الملك يحس بصعوبات

(*) Hafiz Wahba to F.o. No. E 5726, of 18 sept. 1937, in F.o. 371/20815/31.
هذه المذكرة وما يليها من وثائق ملحقة بها هي بخط السفير السعودي حافظ وهبه وقد نسخها لتقديمها إلى وزارة الخارجية البريطانية.



ROYAL LEGATION OF SAUDI ARABIA
LONDON

يمكن ان تحدث فى المستقبل فيما لو وقعت اضطرابات فى فلسطين
بسبب التقسيم وفرضه بالقوة على السكان فانه فى هذه الحالة
اذا رأى جلالة الملك ان عشائره التى على الحدود حاولت الاشتراك
انتصارا لعرب فلسطين ضد اليهود وحاول الملك منعهم وتأديبهم
كما يقضى بذلك واجبه نحو الحكومة الصديقة فانه بلا شك سيتهم
بانه ضد الشعور العربى وضد الاسلام وسيفقد بذلك مقامه
بين قومه وبين العرب . وان سكت وترك الحبل على غاربه فانه يكون
بذلك قد قصر فى واجب نحو حكومة صديقة مجاورة
وقد تمكنت فى اثناء مباحثتى مع العلماء بان ابعد السائلين ليعرفون
خلوه المشاكل لنجد وللحاكم فانه لا نقصد من هذه الفتاوى
واستنزاضه الهم الا اشعال الفتنة من جديد فى فلسطين
وحينئذ يقول اعداء نجد للانجليز انظروا الى صديقكم ابن سعود
وما يحدثه لكم من المشاكل . وقد وافق العلماء اخيرا على
الاناة والصبر لمدة شهرين او ثلاثة ريثما تنجلى الاحوال



وتنكشف الحالة التامة وقد تقنع الحكومة البريطانيه بحل

آخر غير التقسيم

وزيادة للايضاح ارفقت طى هذا الكتاب المرسل لجلالة

الملك من العلماء ورد جلالة الملك عليه ومذكرة

جديدة من جلالته للحكومة البريطانية فيما يراه ممكنا

لحل المشكلة الفلسطينيه

حافظ وهبه

Hafiz Wahba

الملحق رقم (١١)

رسالة وفتوى علماء نجد الصادرة في ٢٩ آب (أغسطس) ١٩٣٧ الموجهة إلى الملك عبد العزيز والتي تضمنت ضرورة استنهاض المسلمين والدعوة إلى الجهاد لمنع قيام الدولة اليهودية في فلسطين.



٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٥٦
٢٩ أغسطس سنة ١٩٣٧

بسم الله الرحمن الرحيم

من محمد بن عبد اللطيف آل الشيخ ومحمد بن ابراهيم آل الشيخ ومحمد ابن بشر وعبد الله بن بليهد وعبد الرحمن بن زاحم وعمر بن سليم الى حضرة الامام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل السعود نصره الله بالحق والهمه الصواب ووفقه الى خدمة الاسلام والمسلمين

اما بعد. فقد وردت علينا اسئلة كثيرة من الهند ومصر والعراق وفلسطين ومن بعض اخواننا من اهل نجد والحجاز يستفتوننا فيما من حكم الاسلام في اقتطاع ارض المسلمين لليهود وانشاء دولة يهودية في فلسطين. وقد طلب منا بعض المستفتين ان نرسل اليهم الاجابة سرا من دون جلالة الملك لاشكا فيما فطرت عليه من الاخلاص للدين ولكن لان هذه المسألة لتعلقها الشائك بالسياسة ولاسيما بالدولة البريطانية التي بينك وبينها صلات عهدية

انت تعلم اطال الله عمرك ان الدين امانة في عنقنا لا يسع مسلم كتمانه ففي الحديث من كتم علما الجمه الله لجاما من نار



وعداوة اليهود للمسلمين قديمة وايذاؤهم للنبي وفتنتهم للمسلمين معروفه
ومملوءة بها كتب السير وليس بعد نص القرآن الكريم في سورة المائدة
اي حاجة للشك او البحث (لتجدن اشد الناس عداوة للذين آمنوا
اليهود والذين اشركوا ولتجدن اقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا
انا نصارى ... الخ) وان انشاء الدولة اليهودية في فلسطين
امارة من امارات الساعة ففي البخاري حدثنا اسحاق عن ....
عن .... عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقوم
الساعة حتى تقاتلوا اليهود حتى يقول الحجر وراءه اليهودي يا مسلم هذا
يهودي ورائي فاقتله . وروى البخاري ايضا حدثنا اسحاق عن ....
عن .... عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تقاتلون
اليهود حتى يختبئ احدهم وراء الحجر فيقول يا عبد الله هذا يهودي ورائي
فاقتله

انا سلمك الله لم نر ان نرسل الفتاوى التي استفتينا فيها
الى الامصار اجابة للسائلين حتى نتراجع واياك فيها ونتعرف
موقفك ازاء هذه المصيبة التي لم يصب الاسلام بمثلها من قبل
ولا نظن ان اعمال الدولة البريطانية في فلسطين سوف لا ينتج منها
غير القضاء على العرب والاسلام بانشاء الدولة اليهودية .



وانا لا نخفي عليك ان من واجبنا استنهاض المسلمين لدفع هذه الكارثة
عن الاسلام وان من اكبر الاثم السكوت انا سنرفع علم الجهاد اعلاء
لكلمة الله ولا نظنك الا موافقنا فان خالفتنا في الرأي فاتركنا
وشأننا حتى يبني اليهود مملكتهم على اشلاء المسلمين ونحن واثقون
من نصر الله وتأييده لنا . "ولينصرن الله من ينصره وكان حقا علينا
نصر المؤمنين"*

انت تعلم ان الجهاد واجب وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
فيما رواه الامام احمد وابو داود قال سمعت رسول الله يقول اذا
تبايعتم بالعينة واخذتم باذناب البقر ورضيتم بالزرع وتركتم الجهاد
سلط الله عليكم ذلا لا ينزعه حتى ترجعوا الى دينكم. ونحن نعلم ان
انفاذ امر الجهاد راجع لولي الامر حيث يرى المصلحة ونحن
وان كنا نرى ان اعلان الجهاد يجب ان يستند الى رأيكم وامركم لما نعلمه
من نصحك للاسلام والمسلمين واخلاصك لدينه القويم ولكن
مسألة اليهود ليست مسألة جهاد فقط ولكنها مسألة دفاع عن
الاسلام والمسلمين وعن منازل الوحي وليس في هذا الامر استثناء
ولا عذر فيه لاحد ولذلك فالدفاع واجب ويجوز لاهل الثغور من
المسلمين اذا رأوا ضرورة الدفاع فانهم يدافعون ولو بغير استشارة



ولي الأمر فأي جهاد اكبر من هذا الجهاد اذا كان اليهود اعداء الله واعداء رسوله واعداء المسلمين ينشئون مملكة في بلاد المسلمين وبين المسلمين ويتحكمون في رقاب المسلمين فان ذلك فيه كل الخطر على مصالح الاسلام وعلى المسلمين فلا عذر لمن يريد ان يتعرض لغضب الله وغضب رسوله. ونعرف ان الله سبحانه وتعالى قال " لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا اباءهم او ابناءهم او اخوانهم او عشيرتهم ".

فاذا كانت عداوة اليهود للاسلام والمسلمين ثابتة بنص الكتاب والحديث من قديم الزمان وحديثه فالأمر في دفاعهم متعين ولا يخفى على احد يرجو الله واليوم الآخر. وقد اخبرنا بعض علماء المسلمين الذين ان اليهود يتحدثون بان المدينة وخيبر وتيما بلادهم وانهم عند نتوءهم اول فرصة وقوة يجدونها يتوجهون اليها وان رجاونا بالله مكين وان ايديهم مغلولة انشاء الله. ولكن لا عذر لك ولا لنا ولا لأي مسلم بترك الدفاع وكما قال اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم يوم اليرموك لما استقل المسلمون حزبهم واستكثروا حزب عدوهم ارادوا مراجعة عمر بن الخطاب رضي الله عنه يستمدونه فقام عقلاؤهم واهل العلم منهم وقالوا لم تراجعون عمر ونحن ما دخلنا هذا الدين الا لتكون كلمة الله هي العليا ودينه هو الظاهر فان اعزنا الله ونصرنا عليهم فذلك المطلوب وان كانت الثانية كان موتنا في سبيل الله



ووراءنا الجنة .

اننا قد قمنا بالواجب بالاطلاع على ما اعتزمنا عليه ونشهد
الله ثم نشهد خلقه باننا قد قمنا بالواجب نحو ربنا ونحو امامنا
وممضناه النصح . والله يتولى الجميع بتوفيقه ورعايته ..

الملحق رقم (١٢)

رد الملك عبد العزيز على علماء نجد في ٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧، وقد تضمن ضرورة عدم نشر الفتوى حرصاً على صداقة بريطانيا وانتظاراً للمساعي المبذولة.



٢٧ جمادى الثانية سنة ١٣٥٦

٣ سبتمبر سنة ١٩٣٧

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل الى حضرات الأخوان العلماء الكرام محمد بن عبد اللطيف آل الشيخ ومحمد بن ابراهيم آل الشيخ ومحمد بن بشر وعبدالله بن بليهد وعبد الرحمن بن زاحم وعمر بن سليم حفظهم الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . امابعد . فقد اطلعت على كتابكم وماذكرتموه كان لدى اخيكم معلوما وعلى الأخص ما اشرتم اليه مما ورد عليكم من استفتاء اخوانكم المسلمين وما بينتموه لي من رأيكم الشريف وهذا الذي ادين الله به وابرأ الى الله ان اقول غيره او ان اقدم راحة نفسي او شهوة الملك في اي طريق يغضب الله او يخل بالأسلام والمسلمين .

ان الذي عاهدت الله عليه وارجو ان احيا واموت عليه انشاء الله هو ان انصح لله ولكتابه ولرسوله وللمسلمين عامة وان اقدم مصالح المسلمين عامة على جميع رغباتي ومصالحي الخاصة ولكن بما ان الله سبحانه امر نبيه موسى ونبيه محمد صلوات الله عليهما بلين القول والتحري لما يصلح احوال المسلمين وعدم التعرض لما فيه الخطر لذلك احب ان ابين لكم ما عندي :



القول الصحيح الذي اقوله لكم ان قوميتكم هذه هي بدافع ديني وكذلك قومية
جميع من استفتاكم انشاء الله واني انشاء الله عند آثر ظنكم بي
واني والله لشهيد شريك لكم في كل ما تعتقدونه . هذا من جهة .
ومن جهة ثانية . فان الخطر على ملكي واهل بيتي اكثر من الخطر على جميع
الخلق . واقسم لكم بالله اني منذ علمت بما قرر مما سمعتموه فاني لم
التذ بعيشة ولم اهنأ براحة فانه خطر محدق من جميع الجهات ودين
ادين الله به . وقد رأيت لمعالجة هذا الخطر مواصلة السعي مع
الحكومة البريطانيه بالطرق السياسية وصداقتي للدولة المذكورة
ليس لقرب عنصر او دين لأن الأمر بعيد ذلك وليس لمصلحة من
مصالح الدنيا ارجوها منهم وانما الأمر كما عرفتم في مختلف الظروف
ان قرب المواصلات وتشابك المصالح وتداخل جزيرة العرب مع الممالك
المجاورة لنا واعتقادنا ان هذه الدولة اهون شرا من غيرها وتمتاز
على غيرها بكثير من المزايا مثل الأناة والتباعد عن الشر والرغبة التي
نراها مثلي في موادة العرب ولذلك كنت ولا ازال ارى ان مصلحة
بلادنا ان نكون وبريطانيا في مسالمة وتواد وصداقة . فاذا
فهمتم ذلك فكونوا على يقين اني انشاء الله احرص منكم ومن
غيركم في هذا الأمر . وارجو ان تسمعوا لي وتسمعوا ما عندي وهو
اننا اذا نشرنا هذه المسألة وصدرت من جهتنا كان ذلك .



صدمة لصداقتنا بريطانيا بلا مبرر . وقد امرنا الله أن نتبين في جميع امورنا
وارجوكم ان تنتظروا وتتريثوا في هذه المسألة في الوقت الحاضر لأن
المراجعة بيني وبين حكومة بريطانيا وبعض ملوك العرب رجاء حل هذه
المسألة جارية فان حلت على المطلوب اوحوله فالحمد لله وان لم يتم
الأمر الا على الوجه الثاني فهنالك أكون معذورا منهم لأني ما تمكن
من منع اي شخص يريد بيان دينه . وقد ارسلت الى مندوبي في لندن
واحضرته هنا لأتكلم معه بما يلزم ويخبر الحكومة البريطانية به . ومن
عادتي التي تعرفونها اني لا احب المجاهرة باعمالي واعمل بالسر حتى
اتمكن من الوصول للنتيجة واقوم بكل واجبي . واسأل الله تعالى
ان يتولانا واياكم بتوفيقه والسلام .

الملحق رقم (١٣)

مذكرة الملك عبد العزيز إلى الحكومة البريطانية في ٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧ وقد طالب فيها حل مشكلة فلسطين ورفض التقسيم وتأسيس حكومة دستورية وتحديد الهجرة اليهودية وعدم تجريد العرب من أراضيهم.



مذكرة

تحريراً في اول رجب سنة ١٣٥٦
٦ سبتمبر سنة ١٩٣٧

لسنا في حاجة لأن نؤكد للحكومة البريطانية الصديقة رغبتنا الشديدة في أن نسير في السياسة العامة التي لها علاقة بمصالحنا المشتركة على خطة موحدة متفق عليها فيما بيننا. وقد كانت هذه خطتنا التي سرنا وما نزال نسير عليها بالرغم من ان الحكومة البريطانية كانت تقف في أكثر الاحيان موقفاً سلبياً من حيث عدم رغبتها في التقيد بسياسة معينة ثابتة يسار عليها في المستقبل. غير أن الظروف الحاضرة الناشئة عن القلق الدولي والمخاوف من المستقبل المجهول تضطرنا الى مفاتحة صديقتنا بكل صراحة في موضوع من المواضيع الخطيرة التي سبق لنا معالجته معها بروح الاعتدال والمودة والصداقة

٢. ان الموضوع الخطير المشار اليه هو موضوع فلسطين وما يمكن ان يجر اليه من التطورات ذات الخطر الأكيد في مستقبل الشرق الأدنى والبلاد العربية. وقد تحققت الحكومة البريطانية من دون شك رغبتنا الأكيدة في المساعدة على معالجة هذه القضية بروح النصفة والاعتدال حين اشتداد الاضطرابات بفلسطين في العام الماضي وحين تحقيقات اللجنة الملكية وبعد ذلك الى الآن.



وبنفس تلك الروح قد ابلغنا للسير ريدر بولارد دهشتنا من تقرير
اللجنة الملكية واعتبارنا له ضربة مؤلمة تصيبنا نحن خاصة فضلا
عن اصابتها لأمانى العرب والمسلمين فى الصميم . وقد ابلغناه ذلك
قبل ان ينشر التقرير ويعلم الأثر البليغ الذى احدثه بين العرب
فى فلسطين وسائر البلاد العربية . فلما رأينا مدى الرأى العام
فى فلسطين والبلاد العربية وبالأخص فى بلادنا التى تعتبر من اعرق
البلاد فى اصدار احكامها على الاعمال السياسية العامة لم نجد
بدا من لفت نظر الحكومة البريطانية الصديقة الى الأخطار التى
تنجم عن الخطأ فى معالجتها والى الظروف المحيطة بها او التى يمكن
ان تؤثر فيها وبالتالى فى علاقاتنا بل علاقات العرب اجمالا
ببريطانيا

٣ . لايخفى ان هنالك اسبابا جوهرية جدا تحملنا على
الاهتمام بقضية فلسطين واستعمال كل ما فى وسعنا من قوة
لكى نوضح للحكومة البريطانية ما عندنا ونلح عليها لايجاد حل عادل
دائم لها . وتلك الاسباب هى :-

اولا : ان عدم حل قضية فلسطين على وجه معقول قد يؤدى الى
ايجاد هوة سحيقة وبرزخ لايمكن اجتيازه بين العرب وبين بريطانيا
ولسنا فى حاجة الى التوسع فى ذكر الاخطار التى تنجم عن ذلك مما نسعى جهدنا
لعدم حصوله ولتجنب وقوعه .



ثانيا : ان قضية فلسطين قضية عربية اسلامية ولايمكن لاى بلاد عربية او اسلامية او لاى حاكم عربي مسلم ان يتغافلها او يهملها دون ان يعرض نفسه للانتقاد والتخطئة

ثالثا : واخيرا المسئولية الادبية العظمى التى اخذناها على عاتقنا بموافقة صديقتنا بريطانيا حينما اصدرنا بالاشتراك مع ملوك العرب وامرائهم البيانين اللذين كان لهما الأثر الفعال والمباشر فى وقف الاضطرابات وتعاون العرب مع اللجنه الملكية ،

٤ . اننا بالرغم مما مر وبالرغم عن التشاور الواقع بين الحكومات العربية لتوحيد خطة العمل فى معالجة قضية فلسطين لم نشأ ان نزيد فى الصعوبات الكثيرة التى تواجهها الحكومة البريطانية بالاحتجاج على تقرير التقسيم او باعلان استهجاننا له وعدم موافقتنا عليه وانما اكتفينا بابداء ملاحظاتنا وبيان رأينا لها رأسا وفيما بيننا لوثوقنا انها تتلقى مانوضحه لها بكل صراحة واخلاص وتعتبره دليلا قويا على وجود رغبة صادقة من جانبنا فى اتباع خطة مشتركة من شأنها مواجهة الصعوبات وحلها على الوجه الموافق ، غير ان مضى الحكومة البريطانية فى خطتها برغم ماظهر لها من هياج الرأى العام وظهور بوادر الخطر فى هذه القضية يجعلنا ان نتقدم ببياننا هذا راجين منها ان تحمله على محمل الاخلاص للمصلحة المشتركة والرغبة فى زيادة وتوثيق التعاون بيننا وتوحيد خطتنا نحو هدف واحد هو تأمين السلم واقراره بشكل دائم فى هذا القسم من العالم



٥. إننا نرى بوادر الخطر ظاهرة في التحفز والاستعداد في فلسطين وشرق الأردن نفسها وفي البلاد العربية المجاورة وقد تحقق لدينا أن العرب يعتبرون هذه القضية قضية موت أو حياة. ونخشى أن ينقلب هذا النزاع — وليس من المستبعد أن ينقلب — إلى نزاع عنصري بين العرب وبريطانيا، وهذا أمر يجب أن نبذل جهدنا للحيلولة دونه. ولكن قوة الرأي العام ودافع الشعور يجعل الوقوف في سبيله فضلاً عن عدم مساعدته أمراً في حكم المستحيل. وهذه إحدى المشاكل التي علينا أن نواجهها إذا جد الجد.

٦. فاذا أمعنت الحكومة البريطانية في كل ما ذكرناه نعتقد أنها ستعمل جهدها على تغيير قرارها بإجراء التقسيم لأننا نعتقد أن الحكومة البريطانية قد برت بوعدها بالنسبة لليهود بينما أن في التقسيم إجحافاً كبيراً بحقوق العرب لاسيما إذا أخذنا بعين الاعتبار أن ما أطلقوا عليه (تبادل السكان) من المنطقة اليهودية إلى المنطقة العربية إنما هو في الحقيقة إجلاء للعرب لم يجر له مثيل من قبل لأن المنطقة العربية ليس بها من اليهود عدد يذكر ووعد بلفور في أساسه لم ينص على إجلاء العرب من بلادهم بل بالعكس أوصى بعدم الإجحاف بحقوقهم. وسيكون من دواعي سرورنا أن نقترح عليها حلاً عادلاً يرضى به جميع من يهمهم الأمر ويحل القضية حلاً نهائياً دائماً على الأسس الآتية:

أولاً: تأسيس حكومة دستورية في فلسطين يشترك بها



سكان فلسطين الحاليين بنسبة عددهم في الوقت الحاضر على اسس تتفق عليها، وتوضع ضمانات كافية لحماية الاماكن المقدسة والوصول اليها للجميع وكفالة حقوق الأقليات وتوزيع العدالة وضمان مصالح بريطانيا الخاصة.

ثانيا: تحديد الهجرة اليهودية بنسبة ثابتة هي النسبة الحالية بين سكان فلسطين بحيث لا يجوز زيادتها عن ذلك مهما تقلبت الاحوال.

ثالثا: وضع تدابير معينة لانتقال الاراضي بشكل يضمن عدم تجريد العرب من اراضيهم.

٧. اننا نأمل ان تلاقي ملاحظاتنا هذه قبولا عند الحكومة البريطانية الصديقة، ونرجو ان توافينا بآرائها في ذلك قبل استفحال الخطر وستجدنا دواما ذلك الصديق الذي يهمه ادامة حسن التفاهم وتثبيت الصداقة بين العرب وبريطانيا، ومستعدا لبذل ما في وسعه لايجاد احسن الفرص والظروف لتفاهم دائمي وصداقة وطيدة.

الملحق رقم (١٤)

تقرير «تروت» الوزير البريطاني في جدة إلى وزير الخارجية البريطانية أنتوني إيدن في ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧ تضمن موقف السعودية من مؤتمر بلودان حول فلسطين مع إشارة إلى رسالة الأمير فيصل إلى الوزير البريطاني حول الموضوع نفسه(*).

No.149.
(1353/384/340)

British Legation,
Jedda,
September 13th 1937.

Sir,

In continuation of my telegram No.77 of September 13th I have the honour to forward to you herewith a copy of the original Arabic text and a translation of the note-verbale which His Royal Highness the Amir Faisal sent to me on September 12th under cover of a personal note asking me to communicate it to you as soon as possible.

2. I have done my best with the rather obscurely-worded text. The two parts of the translation about which I have the greatest doubt are the part dealing with the delay in Sheikh Kamil el Qassab's arrival and departure, and the last sentence. The former is not of great importance. As for the latter, I suspect that there is a misprint and what the King really meant was that the promoters of the conference contented themselves with making as few arrangements as possible, in deference to His Majesty's disapproval of the whole idea of the conference.

3. The general meaning is I think clear. Ibn Saud is anxious to show His Majesty's Government that he continues to do nothing contrary to their policy, and that in pursuance of that aim he is not afraid to stand up to Iraqi and Syrian extremists.

4. I am sending copies of this despatch with enclosures to His Majesty's Representatives at Cairo, (No.1354/384/340), Bagdad, (No.1356/384/340) and the Officer Administering the Government of Palestine at Jerusalem, (No.1355/384/340).

I have the honour to be with the highest respect,

Sir,

Your most obedient,

humble servant,

A C Trott

The Right Honourable Anthony Eden, M.C.,
M.P., &c., &c., &c.

(*) British Legation to A. Eden, No. E 5784, of 13 sept. 1937, in F.o. 371/20815/31.

الملحق رقم (١٥)

مذكرة الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود إلى الوزير البريطاني المفوض في جدة في ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧ حول جهود السعودية لإلغاء المؤتمر العربي في بلودان من أجل فلسطين(*).

وزارة الخارجية
مكة المكرمة

[مذكرة شفهية]

اطلع جلالة الملك على جواب المستر ايدن على الرسالة الملكية التي كنت بلغتكم اياها بتاريخ ١٩ جمادى الثانية ١٣٥٦ [الموافق ٢٦ اغسطس ١٩٣٧] وان جلالة الملك يريد ان يوضح للحكومة البريطانية ان الشيخ كامل القصاب سافر من هنا مقتنعا بعدم لزوم عقد مؤتمر عربي عام كالذي كانت النية متجهة الى عقده من قبل ولكن بسبب تأخره في الوصول قبل الميعاد الذي ظن انه يكفي لرجوعه فان الذين كانوا يودون عقد المؤتمر كانوا شرعوا في ارسال الدعوات ليوم ٨ سبتمبر وقد كان المشتركون معهم من العراق قد وافقوهم على عقده وبناء على ذلك فقد اعتذر لنا اهل المؤتمر بانهم مع موافقتهم على رأينا ورغبتهم في النزول على رغبتنا فان الترتيبات كانت سارت شوطا بعيدا لم يكن من المصلحة ان يعدل عنها بالكلية ولذلك اكتفي بأقل ما يمكن من الترتيبات .

(*) Enir Faisal to British Legation, No. E 5784, of 12 sept. 1937, in F.o. 371/20815/31.

الملحق رقم (١٦)

بيان من اللجنة العربية العليا في أول حزيران (يونيه) ١٩٣٨ تضمن رفض مقترحات الأمير عبدالله لأنها تكرس الوجود البريطاني وتهويد فلسطين(*).

بيان من اللجنة العربية العليا لفلسطين

ردا على مقترحات سمو الأمير عبد الله

اطلعت اللجنة العربية العليا على اقتراحات لحل القضية الفلسطينية منسوبة الى صاحب السمو الأمير عبد الله وعلى تصريحات لسموه تثبت صدور هذه الاقتراحات عنه

فاللجنة ترى أن هذه الاقتراحات تتنافى تنافياً أساسياً مع الميثاق القومي للاسباب الآتية:

١ - لانها بنيت على أساس إقامة كيان يهودي خاص مستقل في قسم من فلسطين، تعين مناطقه ويكون لليهود فيه نوع من الاستقلال عبر عنه بالحكم الذاتي. وهذا مظهر آخر من مظاهر التقسيم الذي اعلنت الأمة العربية والشعوب الاسلامية في فلسطين وخارجها بالاجماع رفضها إياه وسخطها عليه. وهو درجة تمهيدية لاقامة الدولة اليهودية التي تهدد الاقطار العربية كلها بأشد الأخطار

٢ - لانها بنيت على أساس بيع الاراضي لليهود، واستمرار الهجرة اليهودية استمراراً يؤدي حتما الى بلوغ اليهود الأكثرية والسيادة في فلسطين وقد أعلنت الامة العربية أن البلاد لم تعد تحتمل هجرة يهودي واحد. وكذلك لم يبق مجال للسماح بنقل شبر واحد من الارض من يد عربية الى أيد يهودية بعد ان استولى اليهود على أخصب الاراضي وأثمنها. ولا يخفف من هذا الخطر حصر الهجرة والبيع في مناطق خاصة، فاليهود يتخذون من ذلك تمهيداً لخطوة أخرى يخطونها فيما بعد لتحقيق برنامجهم الكامل وهو تأسيس الدولة اليهودية في فلسطين كلها. بل ان الاقتراحات نفسها تفتح الباب للامل بتوسيع الهجرة وبيع الاراضي حتى يشملا فلسطين وشرق الاردن كلها

٣ - لانها بنيت على اساس مد أجل الانتداب عشر سنين أخرى للتجربة. ومعنى «التجربة» أن انتهاء الانتداب بعدها غير قطعي

٤ - ولأنها بعد هذا كله، تترك مصير البلاد النهائي بدون حل قطعي. فالقرار النهائي بشأن المصير لا يعطى إلا في السنتين الأخيرتين من السنوات العشر

وأي حل هذا الذي يبقي الانتداب عشر سنين «للتجربة» يتقوى اليهود خلالها باستمرار الهجرة وامتلاك الأراضي ثم يعلق القرار النهائي في مصير البلاد الى نهاية هذه السنين؟

من اجل ذلك ترى اللجنة العربية العليا، وتؤيدها الأمة العربية كلها، والشعوب الاسلامية بأسرها، أن هذه الاقتراحات غير صالحة مطلقاً لان تكون أساساً لحل القضية الفلسطينية. وهي ترى في هذه المناسبة أيضا أن تعيد نشر الميثاق القومي العربي، وتعلن انه لا يحق لأي عربي أو مسلم أن يتقدم بأي اقتراح ينافي هذا الميثاق:

١ - الاعتراف بحق العرب في الاستقلال التام في بلادهم.

٢ - العدول عن تجربة الوطن القومي اليهودي.

٣ - انهاء الانتداب البريطاني وتبديله بمعاهدة مماثلة للمعاهدة البريطانية العراقية، والمعاهدة البريطانية المصرية، والمعاهدة الافرنسية السورية، بموجبها تنشأ في فلسطين دولة ذات سيادة

٤ - وقف الهجرة اليهودية وبيع الاراضي لليهود وقفاً تاماً.

والعرب على استعداد لمفاوضة الحكومة البريطانية مفاوضة تقوم على أسس مقبولة للاتفاق على الشروط التي تحفظ بها المصالح البريطانية المعقولة وعلى الضمانات الضرورية للمحافظة على جميع الاماكن المقدسة وتأمين حقوق زيارتها، وحماية جميع الحقوق المشروعة للسكان اليهود وغيرهم من الاقليات في فلسطين

٢ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧
١ حزيران سنة ١٩٣٨

اللجنة العربية العليا

(*) وثائق الهيئة العربية العليا، ملف ب I/VIII، وثيقة رقم (٤٢).

الملحق رقم (١٧)

رسالة محمد إسحق درويش من بيروت إلى محمد جميل بيهم في أميركا في ١٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨ أوضح فيها رفض البطريرك الماروني والبطريرك الكاثوليكي إصدار بيان لحث المهاجرين من أبناء طائفتهم لمديد المساعدة للقضية الفلسطينية(*).

قال الله تعالى «وفضّل الله المجاهدين على القاعدين درجات»

بيروت في ١٢/١٢/٣٨

حضرة السيد المفضال جميل بك بيهم المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وبعد فقد تلقيت كتبكم المرسلة من مصر ومن نيويورك وجرائد المهجر العربية. اما صحف بيروت فقد نشرت أنباء همتكم العربية ورحلتكم الموفقة وحفاوة اخواننا المهاجرين بكم. وقد كان لها تأثير عظيم. ولا شك أن هذه البادرة سيكون لها أثرها في نجاح مهمتكم التي تسجل في تاريخ القضية بأحرف ذهبية. وجهادكم الطويل سيكون له أكبر الأثر في تخفيف ويلات اخوانكم عرب فلسطين وما [illegible] في جهادهم [illegible] من اعمالهم حتى يأتي الله بنصر من عنده.

وصلنا [illegible] نسخة من جريدة نيويورك تايمس والمجلة [illegible] وقد ترجمت لسماحته كما انه [illegible] رسائلكم فطلب مني ان اشكركم شكراً جزيلاً. وسماحته يدعو لكم بالنجاح والتوفيق.

ارسلنا بالبريد صوراً عديدة من صور سماحته. ولعلها تكون وصلتكم قبل وصول كتابي. سبب تأخري عليكم بالجواب هو ان طلبنا من صاحبي الغبطة بطريرك الطائفة المارونية والروم الكاثوليك اللذان اعتذرا عن تلبية طلبنا بحجة ان أميركا خارجة عن منطقة نفوذهم ولا يمكنهم ارسال مثل هذا البيان الذي يحث ابناء طائفتهم على مزيد المساعدة؛ الا بعد استئذان قداسة البابا في روما وهذا امر يطول شرحه.

فاضطررنا ان نأخذ بياناً من حضرة المطران مبارك وهو [illegible]. وسنأخذ من المطران المعوشي [illegible] من رجال الطائفة المارونية. فان تمكنا نرسله [illegible] عليكم [illegible] وما [illegible] والقضية الحميدة كافية لنجاح المقصد والغاية ان شاء الله.

ولا شك أنكم [illegible] عن مستقبل [illegible]. [illegible] الوفد. ولكننا في طمأنينة [illegible]. ولهذا [illegible] استمرارنا بالجهاد حتى [illegible] المؤتمر الذي يعقد في آخر كانون الثاني ٩٣٩.

سماحة الحاج أمين أفندي [illegible]

[illegible]

محمد اسحق درويش

(*) محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٣٦ ـ ١٩٦٥، الملف ٥، ص ٣٦.

الملحق رقم (١٨)

رسالة السفير البريطاني في جدة إلى وزير الخارجية البريطانية في ١٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨ أخبره فيها برسالة ابن سعود حول قضية فلسطين إلى الرئيس الأميركي روزفلت(*).

No. 229.
(2693/473/386)

E 163
6 JAN 1939

British Legation,
Jedda.
December 13th., 1938.

My Lord,

I have the honour to transmit herewith in translation the protest about Palestine addressed by Ibn Saud to the President of the United States, to which I referred in my telegram No. 191 dated December 7th.. Fuad Bey informed me at Riyadh that the protest would be in moderate language. Moderation to Fuad Bey is not necessarily acceptable under that description to His Majesty's Government, but in point of fact the protest, all things considered, is not violent. It is true that it shows no understanding of the basis of the Balfour Declaration, but on the whole it deals with principles which have not always received the attention they deserve from the supporters of the Jewish Home; and if there is a passing reference to the "scandalous oppression which is being brought to bear upon a peaceful people living in their own country" it must be remembered that the document is not for publication.

2. Ibn Saud probably had some difficulty in deciding upon a form of address for Mr. Roosevelt. He uses "fakhama", which is one of the two equivalents for "Excellency", but this seems so unsuitable to the position of the President of the United States that it has been omitted in the translation.

3. I am forwarding copies of this despatch to His Majesty's Ambassadors at Cairo (2694/473/386) and Bagdad (2696/473/386) and to His Excellency the High Commissioner for Palestine at Jerusalem (2695/473/386).

I have the honour to be, with the highest respect,
My Lord,
Your Lordship's most obedient,
humble servant,

R. Bullard
Sir R. Bullard

The Right Honourable the Viscount Halifax, K.G.,
&c. &c. &c.

Bullard to Halifax, No. E 163, of 13 Dec. 1938, in F.O. 371/23219/31.

(*) Bullard to Halifax, No. E 163, of 13 Dec. 1938, in F.o. 371/23219/31.

الملحق رقم (١٩)

رسالة محمد إسحق درويش من بيروت إلى محمد جميل بيهم في أميركا في ٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٩ أخبره فيها عن وصول المساعدات المالية ومحاولة البعض شق صفوف الأمة وعدم نجاح المساعي مع البطاركة والمطارنة في لبنان(*).

ا سحاق درويش

٢/١/٣٩

أخي السيد المفضال جميل بك بيهم المحترم

السلام عليكم ورحمة الله. وبعد لدي عدة رسائل من حضرتكم الموفقة ومساعيكم المشكورة في سبيل أبناء الوطن المنكوبين. الذين سلط الله عليهم أهوال جنكيزخان وتيمورلنك القرن العشرين. ولا أقدر أن أصف لحضرتكم مقدار ما أشعر به من الفرح والسرور عند ما أتلقى كتبكم وعندما أقرأ أخبار حضرتكم في جرائد بيروت وفلسطين وسوريا ومصر. فالجامعة العربية في نيويورك أرسلت عدة رسائل وشكرناها وزودنا كل ما لدينا من المعلومات إلى المكتب العربي الذي بدوره أرسلها لجميع الصحف العربية في الأقطار المختلفة.

إن المبالغ التي تفضلتم بإرسالها وصلت جميعها. وأرسلت إيصالاتها مع تحارير شكر لمرسليه. وإن كانت هذه المبالغ قليلة ولكن أثرها كان عظيماً والغيث أوله قطر ثم ينهمر.

إن [illegible] على جميع تحاريركم وتحارير الأخ أمين أفندي وهو يشكر لحضرتكم المساعي؛ وليقدر الأتعاب التي تواجهونها والصعوبات التي تلاقونها. أخذ الله بيدكم وقواكم ونجح مساعيكم.

وصلتنا برقيتكم لإرسال مبلغ لمكتب العرب في لندن. وقد سبق وأرسلنا المبلغ قبل شهر تقريباً عندما وردت لنا إشارة من لندن ومثلها من الدكتور [illegible]. والدكتور عزة دروزة موجود الآن في بيروت وقد تفاهمنا وإياه على المبلغ الذي طلب وأرسل إليه.

إخواننا معتقلو سيشل وصلوا مصر. وسيحضروا إلى بيروت في وقت قريب. وربما يصلكم كتابي هذا ويكونوا عندنا. حيث تجتمع اللجنة العربية وتنتخب وفدها ليسافر

(*) محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٣٦ ـ ١٩٦٥، الملف ٥، ص ٣٩ ـ ٤٠.

إلى لندن . وكان لاطلاعه شخصياً أثر عظيم في تقوية معنويات الأمة . وهي قوية جداً .

وستثابر الأمة بهذا الإيمان والثبات حتى يكتب الله لها الفوز والنصر . وأما ما قام به

نحوي الشاب [illegible] من مساعي فاسدة لشق صفوف الأمة فلم يكن له أي أثر قطعياً رغم تحريض

حلفائه اليهود والإنجليز . حاول عبد الرؤوف البيطار أن يقوم بحركة فاسدة شبيهة بحركة فوزي

القاوقجي ففشل .

أرجو أن تتأكدوا أن قوة الأمة لم تنقص بل هي متزايدة بنسبة ما تلقى من شدائد

ومصائب . وبنسبة ما تجد من عطف وتأييد من إخوانها البررة .

منيف أفندي الحسيني سافر موقتاً إلى مصر . لاستقبال معتقلي سيشل ولعوده لبغداد [illegible]

فالرجاء أن لا تقطعوا رسائلكم عنه .

بعد وقد وصلت رسالة حضرتكم بتاريخ [illegible] بيان من حضرة عطوفة [illegible] إلى [illegible] الجامعة

العربية أرجو تحقيق وصوله . وسبب تأخير الإجابة هو ما بذلنا من مساعي لأخذ

تأييد وبيانات من حضرات رؤساء الأديان الأخرى . ولكن مساعينا لم تنجح مع الأسف .

سماحته وجميع الإخوان يهدونكم التحية ويتمنون لكم النجاح والتوفيق . كما إني

تقبل تحياتي واحتراماتي [illegible] أطيب تحياتي وجميع الإخوان

[illegible signature]

الملحق رقم (٢٠)

رسالة داڤيد بن غوريون إلى وزير المستعمرات البريطاني في ١٤ شباط (فبراير) ١٩٣٩ ذكّره فيها بموقف وتصريحات الأمير فيصل بن الشريف حسين من الصهيونية، وأرفق بالرسالة تصريحاً له واتفاق فيصل - وايزمن(*).

הסוכנות היהודית לארץ ישראל
THE JEWISH AGENCY FOR PALESTINE.

TELEPHONE: MUSEUM 3817 (4 LINES)
TELEGRAMS: "ZIONISBURO, LONDON"
CODES: BENTLEY'S AND MOSSE'S.

In reply please address the Secretary and quote the following Reference No.

77, GREAT RUSSELL STREET,
LONDON, W.C.1.

14th February, 1939.

The Right Hon. Malcolm MacDonald, P.C.,M.P.,
Conference on Palestine,
St. James's Palace, S.W.1.

Dear Mr. MacDonald,

As I promised yesterday, I am sending you herewith a set of documents relating to King Feisal's attitude towards Zionism and Palestine during the Peace Conference in Paris. I would like to draw your attention to the first of these documents, which is a statement made by the Emir Feisal, not to Jews, but to Reuter's Agency, in which the Emir, referring to Jews and Arabs, uses the phrase "their respective areas."

Yours sincerely,

D. Ben-Gurion

Enclosures:

1) Statement by the Emir Feisal to a representative of Reuter's, December 12, 1918.

2) Agreement between the Emir Feisal and Dr. Weizmann, January 3rd, 1919.

/3)

(*) D. Ben Gurian to M. Macdonald, No. E 75928 of 14 Feb. 1939, in F.o. (c.o.) 733/414/31.

الملحق رقم (٢١)

بيان الاتحاد العربي في القاهرة في أول آب (أغسطس) ١٩٤٤ تضمن الاستياء من السياسة الأميركية والأوروبية الهادفة إلى إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين(*).

بيـــــان
مـــن
الاتحاد العربي بالقاهـــرة

ظن العرب عندما أعلن الميثاق الاطلنطي ان ما حدث بعد الحرب العظمى الماضية من اهمـال الوعود المعطاة لهم وهضم حقوقهم لن يتكرر هذه المرة وأن الحلفاء بعد الحرب الحاضرة سيـبـرون بوعودهم ويعطون لكل شعب حقه في الاستقلال . ولكن سرعان ما خاب ظن الامم العربية وزاد حذرهم من الوعود المقطوعة . اذ قبل ان تضع هذه الحرب اوزارها وبمجرد ان لاح فجر النصر لهم ابتدأت سياسة تأويل الوعود واخذت الشعوب المهضومة الحقوق تتظلم . وفي الوقت الذي يسعى العرب لعقد مؤتمر لتأمين وحدتهم تبعا لحقهم الطبيعي مطمئنين لنيات الحلفاء وميثاق الاطلنطي اذ بالصحف تطالعهما بأنباء تنافس الحزبين الكبيرين (الجمهوري والديمقراطي) في امريكا للحصول على رآسة الجمهورية الامريكية بسلاح ذي حدين يكسبهم عطف اليهود ويفقدهم الشعوب العربية باكملها .

فالاتحاد العربي بالقاهرة المؤلف من كبار الرجال في الاقطار العربية مع استنكاره كل الاستنكار الاضطهاد الفظيع الذي حل باخواننا في الانسانية من اليهود ومع اشفاقه كل الاشفاق لنكبتهم لا يسعه الا ان يستنكر كل الاستنكار في الوقت نفسه علاج هذه الحالة بنقل آسفين في قلب العالم العربي بفلسطين واخراج وتشتيت اصحاب البلاد الاصليين من وطنهم وادخال فرق من امم متشعبة في المعتقدات من صهيوني امم اوروبا المختلفة لا سيما وأن ذلك سيترتب عليه فصل البلاد العربية في شرق فلسطين عن اخواتها في غربها مما يسبب اضطراب في مجموعتها الثقافية والدولية ومخالفة قرار المؤتمر البرلماني الدولي المنعقد في اغسطس سنة ١٩٣٩ في مدينة اوسلو .

والاخلاق العربية تأبى ان يجود الانسان بمال غيره ولذلك يرى العرب انه يمكن لامريكا أن تعمل على اسكان هؤلاء اليهود المضطهدين في ولاياتها الواسعة او في بلاد حلفائها او في اي مكان آخر غير فلسطين فان هذا هو الحل الملائم لهذه المشكلة بل هو الحل الذي يتفق مع ديموقراطية الانجلوسكسون التي لا يمكن ان تسوغ جرائم النازية والفاشية بارتكاب أوزار مماثلة لها ضد عرب فلسطين والعالم العربي بصفة عامـــة .

واذا كنا نقدر دقة الموضوع كما نقدر ظروف كل من جنابي مستر روزفلت ومستر ديوي بشأن اتخاذ الوسائل لكسب معركتهما الانتخابية الا اننا نأمل من حكمتهما وحكمة حزبيهما أن لا يغاضبا العالم العربي الذي قطع العهد على نفسه مهما كانت القوات التي ستقف ضد رغبته بأن لا يعتبر فلسطين وطنا قوميا للصهيونية اليهودية بحال من الاحوال فان ذلك ضرر بمصالح الوطن العربي وسياستهم القومية والعالم لم ينس بعد المآسي التي حدثت في فلسطين للسبب ذاته .

أول اغسطس سنة ١٩٤٤

رئيس الاتحاد العربي

١٩٤٤/٨/١

وقد نشر بالجرائد المصرية وأرسل للممثلين السياسيين للأمم العربية والاجنبية

١٩٤٤/٩/١٧

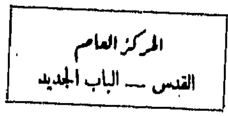
(*) محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧، الملف ٦، ص ٢.

الملحق رقم (٢٢)

رسالة الحزب العربي الفلسطيني إلى اتحاد الأحزاب اللبنانية في ١٧ نيسان (إبريل) ١٩٤٥ تضمنت ضرورة حث العائلات اللبنانية على عدم بيع أراضيها في فلسطين لليهود(*).

الحزب العربي الفلسطيني

صندوق البريد: ١٣٥٧
التلفون:



الرقم ....
التاريخ ١٧ نيسان ١٩٤٥

حضرة صاحب السعادة الاستاذ محمد جميل بك بيهم الاكرم
رئيس اتحاد الاحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية = بيروت

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد فاننا نتابع بكل اعجاب وتقدير جهودكم القيمة ومساعيكم المبرورة في خدمة قضية بلادكم فلسطين ومكافحة الخطر الصهيوني الجاثم على صدرها ، ونرجوان تقبلوا منا شكر اخوانكم الفلسطينيين وتحيتهم .

بلغنا موخرا ان بعض الاسر اللبنانية التي تمتلك اراضي في قرية زبوبا الواقعة في مرج بن عامر على طريق اللجون — حيفا . ومن تلك الاسر أسرة المطران وابيض . وفهمنا ان سعادة الاستاذ موسى بك نمور ايضا يمتلك حصصا في تلك الاراضي او على الاقل يعرف اسماء المالكين . ونظرا لان الذين يساومون على شراء تلك الاراضي من العرب يعملون لحساب الصهيونيين ، نرجوكم الاتصال بتلك العائلات المالكة وحثها على عدم البيع واظهار الاخطار الناجمة عن بيعهم لاراضيهم ، وهي اخطار تلحق اكبر الاذى بكيان العرب في فلسطين .

وتبذل المساعي الان لتاليف شركة عربية براسمال كبير لانقاذ الاراضي ، والشركة في دور التاسيس وقد ينتهي العمل من تاسيسها قريبا جدا . فان كانت تلك العائلات المالكة لاراضي زبوبا في اضطرار للبيع ، فيمكنها الانتظار الى حين قيام الشركة .

قرأنا في الصحف عن مساعيكم لعقد موتمر عام لبحث قضية فلسطين . وقد ابتهجنا لهذه الخطوة كل الابتهاج واننا نرجو لكم التوفيق والنجاح فيها . واذا تقرر عقد الموتمر فان الحزب مستعد على ايفاد من يمثل فلسطين فيه .

ونرجوكم التفضل بقبول التحية والاحترام ، والله يحفظكم ويوفقكم سيدي

وكيل رئيس الحزب العربي الفلسطيني

(*) محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٤٤ - ١٩٤٧، الملف ٦، ص ١٨.

الملحق رقم (٢٣)

رسالة جمعية أصدقاء فلسطين من باريس إلى اتحاد الأحزاب اللبنانية في ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥ تضمنت أساليب فرنسا ضد القضية الفلسطينية وتأييدها للحركة الصهيونية والهجرة اليهودية إلى فلسطين(*).

K D

جمعية اصدقاء فلسطين العربية

ASSOCIATION DES AMIS DE LA PALESTINE ARABE

2, CITÉ DU CARDINAL LEMOINE : PARIS

Tél. Odéon 14-80

Paris, le ١٠ ايلول ١٩٤٥

حضرة رئيس اتحاد الاحزاب اللبنانية المحترم

بعد التحية: [illegible] جواباً على رسالتنا السابقة [illegible]

[illegible]

فلسطين العربية [illegible]

[illegible]

[illegible] في هذا الخصوص.

تقبلوا تحياتنا [illegible]

رئيس الجمعية

عبد الجبار جودة

(*) محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧، الملف ٦، ص ٣٥.

الملحق رقم (٢٤)

رسالة من جمعية أصدقاء فلسطين من باريس إلى اتحاد الأحزاب اللبنانية في ٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٥ تضمنت جهود الجمعية من أجل القضية الفلسطينية.

جمعية اصدقاء فلسطين العربية

ASSOCIATION DES AMIS DE LA PALESTINE ARABE

2, CITÉ DU CARDINAL LEMOINE - PARIS

Tél. Odéon 14-80

Paris, le ٧ تشرين الاول ١٩٤٥ 194

الهيئة الإدارية
Comité Directeur

حضرة العزيز الكريم السيد محمد جميل بيهم المحترم ،
رئيس اتحاد الأحزاب اللبنانية .

تحية واحتراماً ،

استلمنا بمزيد السرور كتابكم ، وبطيه نسخة من الكتاب الذي وجهتموه الى بعض الشخصيات الدولية الرسمية احتجاجاً على اعمال اليهود وتحاملهم في تأييدهم على بعض الشخصيات الدولية ، فأعضاء الهيئة الادارية لجمعيتنا تشكركم وتهنئكم على الوطنية في اداء الواجب نحو القضية المقدسة [illegible] الله تعالى [illegible] حتى اليوم [illegible] اما نحن هنا فمستمرون على العمل دون هوادة واليكم اهم الاعمال منذ ارسالنا آخر كتاب اليكم :

(١) على اثر اجتماع المؤتمر الدولي للعمال ، اتصلنا ببعض الوفود لنفهمهم عن حقيقة القضية الفلسطينية . وقد قدم احد اعضاء المكتب العربي في لندن الاستاذ انور النشاشيبي ، وقد كنا معه في اغلب مدة اقامته ، واطلعناه على كثير من اعمالنا وزودناه ببعض اوراق الجمعية [illegible] او دعوة لبعض الوفود والقى فيهم محاضرة في الفندق .

(٢) اقام المذكور (انور) اجتماعاً في « Grand Hotel » وبحث القضية الفلسطينية الذي احتله حضور اعضاء الـ [illegible] وبعض من وفود [illegible] وقد حضر عدد قليل من حضور الوفود اهم الوفد الصيني والهندي والروسي والفرنسي [illegible] ولم يحضر الوفد الانكليزي والاميركي [illegible] وقليل من الاوربيين [illegible] المنظمات نسخاً من كتابنا « Le drame de la Palestine arabe »

(٣) وزعنا على كل الوفود بواسطة [illegible] (تجدون نسخة منه في طي رسالتنا هذه) [illegible] بمنشور مختصر لهذا الكتاب [illegible] والمفوضيات الاجنبية غير العربية [illegible]

(٤) وزعنا نسخاً من الكتاب [illegible] منه على المفوضيات العربية [illegible] في فرنسا [illegible] اذ كنا قد وزعنا قبل [illegible]

(٥) ارسلنا الى [illegible] الحكومات العربية كتاباً [illegible] التفريط [illegible] فلسطين [illegible] والتاريخ [illegible] العالم [illegible] فلسطين [illegible] عائلة عربية [illegible] ....

(*) محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧، الملف ٦، ص ٤٠ ـ ٤١.

(٦) سنبعث قريباً احتجاجاً الى سائر المفوضيات الاجنبية في باريس ، على ما وقع لبعض الشخصيات الدعاية في وفود العرب في فلسطين دون اخذ استشارة ضرورية في

ارجو ان تواصلوا بأخباركم وكتبكم التي تشجعنا على العمل وتبعث روح الشباب في افراد اعضاء جمعيتنا . تحيتنا جميعاً الى سائر اعضاء مكتبكم ولكم مزيداً الاحترام .

جومرد

الملحق رقم (٢٥)

رسالة المفتي محمد أمين الحسيني إلى محمد جميل بيهم في ٥ أيار (مايو) ١٩٤٦ تضمنت أخطار تقرير لجنة التحقيق الأنجلو ـ أميركية، وطالب بتأييد الهيئات اللبنانية للقضية الفلسطينية(*).

حضرة الأخ المحترم الوجيه الفاضل السيد جميل بك بيهم حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

لقد آلمنا جداً كما نتأكد أنكم أيضاً شاهدتم [illegible] للنواحي الخطيرة التي وردت في تقرير لجنة التحقيق الانجليزية الأمريكية بشأن فلسطين، فقد أوصت بفتح الباب لليهود وحرمت العرب منها [illegible]. إن إعطاء مائة ألف شهادة هجرة، لا تعني السماح لمائة ألف مهاجر يهودي بدخول فلسطين، لأن الشهادة معناها المهاجر ومن يعول من ذويه كزوجته وأولاده ووالديه ووالديها، وهذا يعني السماح بدخول ما يقارب من نصف مليون يهودي. ولم تكتف اللجنة بذلك، بل طلبت استمرار باب الهجرة اليهودية مفتوحاً بعد دخول الألوف في سنة ١٩٤٦، وهذا يعني بلوغ اليهود الأكثرية العددية في سنة واحدة. وعند ذلك يصبح لليهود الأكثرية تعلن في فلسطين دولة يهودية.

ثم استمرار بيع الأراضي العربية من اليهود، معناه افساح المجال لطرد العرب من البلاد وتمليكها من اليهود. أما قولهم إنه لن تكون دولة عربية أو يهودية في فلسطين، فيقصد منه حرمان العرب فقط من التمتع بالحكم الذاتي وحكم الأكثرية، أما عندما يصبح اليهود الأكثرية فيتبدل الوضع ويصبح الكونغرس الأمريكي والبرلمان الانجليزي أول من ينادي بوجوب تشكيل حكومة في فلسطين تتولاها الأكثرية اليهودية وفقاً للأحكام الديموقراطية.

إن هذه المصيبة الداهمة والكارثة الحالة إذا تحققت لا سمح الله، فستعم البلاد العربية أجمع، وستبدو آثارها المباشرة في لبنان وسوريا قبل غيرهما من الأقطار العربية. وحضرتكم أدركتم هذا الخطر منذ القديم وعملتم على درئه. ومن [illegible] ١٩٢٩ انتصاراً لقضية إخوانكم عرب فلسطين أكبر برهان على ذلك. ولهذا بصفتكم رئيس اتحاد الأحزاب الوطنية في لبنان للدفاع عن قضية فلسطين، فقد رأيت أن أكتب لحضرتكم راجياً اتخاذ جميع الوسائل لصد هذا الخطر الداهم. فهذا من الاحتجاجات والاضرابات التي وقعت في لبنان وكان لها الوقع الحسن في نفوس العرب أجمعين، يحسن الاستمرار على الأعمال التي تقوي معنويات إخوانكم في فلسطين.

اقتراح

وبمناسبة انعقاد [illegible] واجتماعاتها من أبناء والأطفال، أرى من المفيد جداً تشكيل لجنة لجمع الأموال والمساعدات لأجل المدارس وأيضاً استمرار الخطابات [illegible] إلى الحكومتين الانجليزية والأمريكية [illegible] إذا أُجريا على تنفيذ ما ورد في هذا التقرير

(*) محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٣٦ ـ ١٩٦٥، الملف ٥، ص ٨٨ ـ ٨٩.

ومن الضروري ان تتعاون جميع الاقطار العربية في تقديم قضية فلسطين الى مجلس الأمن الدولي العام لأنه ليس من العدل ان

تكتفي [illegible] من الجهود في تقرير مصير البلاد دون بقية الدول الاخرى من عربية وغير عربية .

ومن المفيد جداً أن يخرج ملوك ورؤساء جمهوريات البلاد العربية ، بما يشجب هذا الظلم الذي لم يعرفه التاريخ للظلم . وتحتج

الحكومات العربية رسمياً على هذا التقسيم كما فعل رئيس وزارة العراق ، وكذلك يتولى الاحتجاج والتصريح من كل رئيس هيئة او حزب

سياسي وابناء البلدان والجمعيات النسائية ، وتكتب المقالات المتوالية في الصحف وتعقد الاجتماعات العديدة في كل مناسبة .

هذا ما بدا لنا ورأينا ان نتقدم به بالنسبة لما جاء في كتابنا هذا قبل ان يصلكم . والله سبحانه يتولاكم بعنايته ويمدكم برعايته

[illegible]

الملحق رقم (٢٦)

رسالة الحاج أمين الحسيني من القاهرة إلى قادة منظمة النجادة في حيفا في ١١ حزيران (يونيه) ١٩٤٧ تضمنت شكره لهم لتفانيهم في دمج منظمتي النجادة والفتوة في منظمة الشباب العربي(*).

الهيئة العربية العليا
لفلسطين
القاهرة

٢٢ رجب ١٣٦٦ (١١ يونيو ١٩٤٧) — الرقم [illegible]

حضرة الفاضلين المحترمين قائد منظمة النجادة لمنطقة حيفا السيد يونس النفاع
والمساعد السيد محمد شريف مدني حفظهما الله

حيفا

السلام عليكم ورحمة الله . وبعد فقد تلقيت كتابكم الكريم المؤرخ في ٤/٦/١٩٤٧ المشتمل على القرارات التي اتخذت في اجتماع مجلس القيادة وممثلي أفواج النجادة في منطقة حيفا المنعقد في ٢١/٥/١٩٤٧ . وإني أشكركم وأرجوكم أن تبلغوا شكري لجميع أعضاء مجلس القيادة وممثلي جميع أفواج النجادة وأعضائها على ما بدا منهم من روح الاخلاص والطاعة في الاجتماع المذكور والموافقة على دمج منظمتي النجادة والفتوة في منظمة الشباب العربي عملا بما تقضي به المصلحة الوطنية العامة من الاندماج والتضامن والاتحاد التام والحرص على احترام الاتفاق الذي تم بالقاهرة بتاريخ ٢٠/٢/١٩٤٧ .

وإننا عملا بما تم في اجتماع القاهرة الذي انعقد في ٢٠/٢/١٩٤٧ ووقع عليه كل من قائد منظمة النجادة وقائد منظمة الفتوة باعتبارهما القائمين بالنيابة عن المنظمتين المذكورتين . قد قررنا على الشكل الذي توخينا فيه المصلحة العامة وفائدة المجموع وكتبنا بشأنه بتاريخ ٢٢ جمادى الاولى ١٣٦٦ — (١٤ ابريل ١٩٤٧) الى كل من قائدي النجادة والفتوة وأخبرناهما حضرة محمود بك لبيب للقيادة العامة والسيدين محمد نمر الهواري وكامل عريقات مساعدين له .

فنرجو أن تحيطوا علما بذلك وتبلغوه اخوانكم جميعا للعمل بموجبه والمسارعة الى الاندماج في سلك المنظمة الجديدة تنفيذا لاتفاق القاهرة وتحقيقا لمصلحة الامة الكريمة . والتأكيد للجميع بأنه لن يكون هنالك أي اجحاف بأي شخص أو بأي فريق .

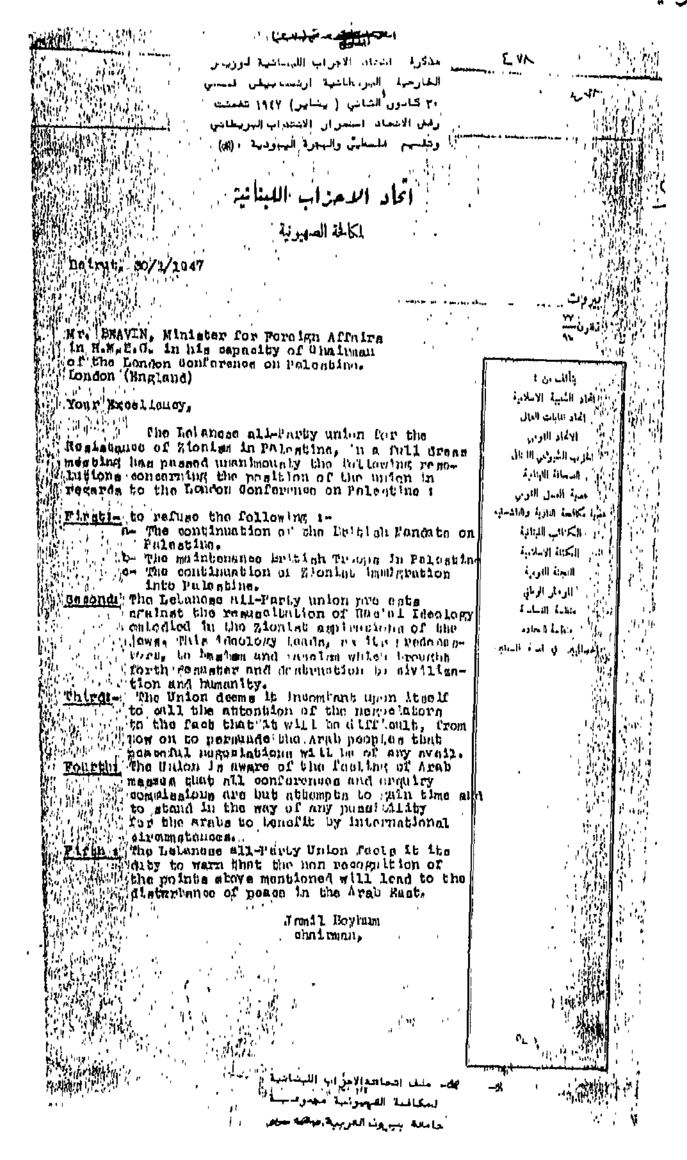
بارك الله فيكم ووفقكم الى ما فيه الخير والفلاح . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

رئيس الهيئة العربية العليا

(*) وثائق الهيئة العربية العليا، ملف ث I، الوثيقة رقم (٥).

الملحق رقم (٢٧)

مذكرة اتحاد الأحزاب اللبنانية لوزير الخارجية البريطانية أرنست بيفن في ٣٠ كانون الثانية (يناير) ١٩٤٧ تضمنت رفض الاتحاد استمرار الانتداب البريطاني وتقسيم فلسطين والهجرة اليهودية(*).



٤٧٨

مذكرة اتحاد الاحزاب اللبنانية لوزير الخارجية البريطانية ارنست بيفن في ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧ تضمنت رفض الاتحاد استمرار الانتداب البريطاني وتقسيم فلسطين والهجرة اليهودية . (*)

اتحاد الاحزاب اللبنانية

لمكافحة الصهيونية

Beirut, 30/1/1947

بيروت

Mr. BEAVIN, Minister for Foreign Affairs
in H.M.G. in his capacity of Chairman
of the London Conference on Palestine.
London (England)

Your Excellency,

The Lebanese all-Party union for the Resistance of Zionism in Palestine, in a full dress meeting has passed unanimously the following resolutions concerning the position of the union in regards to the London Conference on Palestine :

First:- to refuse the following :-
a- The continuation of the British Mandate on Palestine.
b- The maintenance British Troops in Palestine
c- The continuation of Zionist Immigration into Palestine.

Second: The Lebanese All-Party union protests against the resuscitation of [illegible] Ideology embodied in the Zionist aspirations of the Jews. This ideology leads, as its predecessors, to [illegible] and [illegible] which brought forth disaster and destruction to civilization and humanity.

Third:- The Union deems it incumbent upon itself to call the attention of the negotiators to the fact that it will be difficult, from now on to persuade the Arab peoples that peaceful negotiations will be of any avail.

Fourth: The Union is aware of the feeling of Arab masses that all conferences and enquiry commissions are but attempts to gain time and to stand in the way of any possibility for the arabs to benefit by international circumstances.

Fifth : The Lebanese all-Party Union feels it its duty to warn that the non recognition of the points above mentioned will lead to the disturbance of peace in the Arab East.

Jamil Beyhum
chairman,

يتألف من :
اتحاد الشبيبة الاسلامية
اتحاد نقابات العمال
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
الكتائب اللبنانية
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

(*) ملف اتحاد الاحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية مجموعة جامعة بيروت العربية .

(*) ملف اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية مجموعة جامعة بيروت العربية .

الملحق رقم (٢٨)

جواب الحاج أمين الحسيني إلى محمد جميل بيهم في ١٢ حزيران (يونيه) ١٩٤٧ حول الإبهام في موقف جامعة الدول العربية من مقررات لجنة التحقيق(*).

حضرة الاخ الكريم الاستاذ الكبير محمد جميل بك بيهم المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته اما بعد ، فقد اخذت رسالتكم الكريمة المؤرخة فى ٩/ ٦/ ١٩٤٧ وانى لا شكر لكم من صميم القلب طيب عواطفكم وجهودكم المتوالية لخدمة الامة والوطن ، ولقد تلقيت بسرور وابتهاج سعيكم المشكور لعقد الاجتماع الذى اقترحناه عليكم واشرتم اليه فى كتابكم ، وانى لعلى ثقة من انه سيكون مؤيدا كل التأييد لموقف العرب فى فلسطين من لجنة التحقيق .

اما ما ذكرتموه من موقف الجامعة ، ومن ابهام مقرراتها بشأن الاتصال بلجنة التحقيق ، فقد اذعنا تفسيرا له نشر فى جرائد القاهرة فى ١٢/ ٦/ ٤٧

ومنه يتضح أن لا ابهام فى قرارات لجنة الجامعة بعد هذا الايضاح وانها لا تتناقض مع موقف الهيئة العربية العليا ، وستجدون طيه نسخة من هذا التفسير الذى اذعناه ، فنرجو نشره فى الصحف عندكم ان رأيتم ذلك .

حفظكم الله وكلأكم بعين عنايته وامدكم بقوة منه ، والسلام عليكم .

القاهرة فى ٢٣ رجب ١٣٦٦
١٢ يونيو ١٩٤٧

(*) محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٣٦ ـ ١٩٦٥، الملف ٥، ص ١٠٠ .

الملحق رقم (٢٩)

تقرير المفوضية البريطانية في بيروت إلى وزارة الخارجية البريطانية عن أحداث شهر تموز (يوليه) ١٩٤٧، وقد تضمن تفصيلات عن زيارة لجنة التحقيق الدولية للمنطقة ومواقف لبنان والدول العربية من اللجنة(*).

SECRET

SYRIA AND LEBANON
August 20, 1947
Section 1

E 7657/909/88

Copy No. 8

LEBANON: MONTHLY SUMMARY No. 12, JULY 1947

(A) Political

The outstanding event of the month has been the visit of U.N.S.C.O.P. (20th-24th July). Following an intimation by the Committee it would be prepared to visit any Arab capital for the purpose or hearing the Arab case, the Lebanese Government after consultation with the other Arab Governments issued an invitation to the committee to come to the Lebanon. All Arab Governments, with the exception of Transjordan, sent representatives; the Transjordan Government declined the invitation on the grounds that it was not a member of the United Nations Organisation, but arrangements were made for a number of the Committee to visit Amman after their stay in the Lebanon. The first meeting was held in public at the Lebanese Ministry for Foreign Affairs on 22nd July, when Hamid Frangieh read a statement presenting the Arab case. This statement emphasised: (1) The right of the Arabs of Palestine to self determination, and (2) the need for the maintenance of peace in the Middle East. On the following day the Arab delegates replied to written questions submitted by the committee at two secret meetings held at Sofar, and on 24th July the committee, including the chairman, left for a one-day visit to Amman and the remainder proceeded to Switzerland. Arrangements made for the Committee's reception were satisfactory (in fact they reflect considerable credit on the Lebanese Government), and on the whole the Arab case appears to have been well presented. A suggestion by the Committee that an Arab liaison officer should, if it were considered necessary by the committee, be made available in Switzerland, was agreed to by the Arab delegates, and Camille Chamoun, the Minister of the Interior, who left for Europe on a private visit at the end of the month, is expected to proceed to Switzerland to contact the Committee.

2. Advantage was taken of the presence of Arab statesmen to discuss the Anglo-Egyptian dispute, and, in particular, to draw up instructions for despatch to the Syrian representative on the Security Council. Owing to the Arab League decision to support Egypt the delegates who, on the whole, appeared to appreciate the British position, found themselves in a serious dilemma, and it was only after several meetings that they succeeded in drafting the instructions. On 25th July it was agreed that the Syrian Government should instruct Fares Khoury on the following lines:—

(1) The Arabs were bound to execute the decision of the Arab League.

(2) His Majesty's Government considered that Syria was virtually a party to the dispute and there was danger that objection might be raised against Syria in the course of the meeting of the Security Council.

(3) The Syrian representative should warn the Egyptians of the dangers involved. Failure might lead to grave consequences not only in Egypt but also in other Arab countries.

(4) Egypt's national aspirations should be attained by conciliation lest Anglo-Egyptian tension should have repercussions on other Arab affairs.

(5) Should the Security Council be inclined to recommend reopening of direct negotiations, the Syrian representative should encourage it.

3. In spite of preoccupation with foreign affairs, internal politics have received considerable attention. The Chamber met on 1st July when the report of the Validation Committee was debated. This report recommended the invalidation of the election of three candidates, Farid Khazen, Amin Nahleh (both of Mount Lebanon) and Mohammed Ghotaimy (South Lebanon). The debate was continued at a meeting of the Chamber on 28th July, when it was decided to reject the Committee's report. The Chamber unanimously accepted the validity of the election of Farid Khazen (who undoubtedly

105-126

(*) British Legation to F.o. No. E 7657, of July 1947, in F.o. 371/61710/88.

الملحق رقم (٣٠)

برقية جامعة الدول العربية من بيروت إلى كميل شمعون وشارل مالك وبقية المندوبين العرب في نيويورك في ١٨ آذار (مارس) ١٩٤٨ تضمنت حرص الدول العربية على السلام في فلسطين شرط وقف الهجرة اليهودية ووقف العمل العسكري الصهيوني(*).

١٩٤٨/٣/١٨

المفوضية اللبنانية
نيويورك

سعادة شمعون ومالك قف اجتمعت اللجنة السياسية وقررت ارسال التوجيهات التالية للمتكلمين العرب امام مجلس الامن ونحن نرغب ان يلقى بهذا المعنى بيان في المجلس في اول فرصة مناسبة باسم الدول العربية قف ارجو ابلاغ فارس بك والخوري بك قف هذا نص التوجيهات قف

اطلعت اللجنة السياسية على ملخص بيان فارس بك في مجلس الامن يوم ١٠ الجاري كما اطلعت على البرقيات ولمست منه ما اخبرها به دولة مردم بك من انه سبق ارسال مذكرة الامانة العامة للجامعة العربية المؤرخة ٤ مارس اليه وان مردم بك كان موافقا عليها جاعلها خاصا بفلسطين ولذلك بعث الى فارس بك بتعليمات الحكومة السورية .

وحيث ان اللجنة السياسية قد اقرت ما جاء في هذه المذكرة بالاجماع ، خاصا بفلسطين ، فيمكنكم ان تعلنوا في اول اجتماع يعقده مجلس الأمن ما يأتي باسم حكومات الدول العربية بعد تحضير الصحافة والرأي العام وتنبيههما الى ان العرب سيدلون ببيان هام في المجلس

ان الدول العربية تحدوها الرغبة في انتشال فلسطين من الفوضى والدمار وسفك الدماء وتحرص على المحافظة على السلم الدائم في الشرق الاوسط . ولهذه الغاية فهي مستعدة ، متى وافقت هيئة الامم المتحدة على اخراج الارهابيين من الأرض المقدسة وعلى تجريد الهاجانا ، تلك القوة الأجنبية التي لا يتمتع اكثر افرادها حتى بالجنسية الفلسطينية ، وغيرها من المنظمات اليهودية العسكرية من السلاح تجريدا كاملا ومتى وافقت على تدمير ما انشأوا من القلاع والحصون ، ان الدول العربية تكون مستعدة في هذه الحالة لأن تبذل غاية جهدها للوصول الى حل سلمي عادل للقضية الفلسطينية متفق والمبادئ الديموقراطية وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها ولان تعمل مع الأمم المتحدة كذلك على نزع السلاح نزعا كاملا من اهالي فلسطين وعلى حل القوات المنظمة فيها ، بحيث تكون فلسطين بلدا لا يستطيع احد فيه ، تحت تأثير مختلف العواطف او التدخلات الأجنبية قادرا على الاخلال بالأمن والسلم .

والدول العربية حين تعلن هذا انما تريد ان يكون واضحا للعالم ان موقف العرب موقف دفاعي صرف وان عرب فلسطين وقعوا فريسة لغزو جماعات اجنبية من مختلف الاقوام تريد السيطرة بجميع الوسائل ، بما فيها القوة ، على وطنهم وتمد باستمرار وانتظام شهريا بألف وخمسمائة من المهاجرين بموافقة الدولة المنتدبة فضلا عن الاف المهاجرين الذين يدخلون البلاد ضد ارادتها ويمدون الجيش اليهودي بما يحتاج اليه من المحاربين فضلا عن الاسلحة الكثيرة الواردة من الخارج من بلاد مختلفة ومن المصانع التي انشئت داخل فلسطين لتسليح المنظمات اليهودية الأجنبية . وترجو الدول العربية أن يكون مفهوما ان موقفها هذا انما يوجهه مجرد شعور انساني نبيل وان عرب فلسطين لا يفرون ولن يفروا من الميدان او يخافون ملاقاة التحدي اليهودي بمثله . فاذا ارادت الدول أن تعتبر الحالة في فلسطين حربا اهلية بين سكانها ، كما هو الواقع ، وان تقف تجاهها الموقف الذي تقفه تجاه الحروب الاهلية الواقعة الآن في جهات اخرى من العالم فان الدول العربية مستعدة ،

اذا تعهدت الامم المتحدة باتخاذ التدابير التي تكفل عدم ورود امدادات من الخارج لليهود في شكل مهاجرين او اسلحة او عتاد ان تعمل جاهدة على منع انتشار الفوضى في فلسطين التي سببها مشروع التقسيم .

والدول العربية وهي تبدي استعدادها الكامل للسلم والوصول بفلسطين الى الاستقلال والحرية والأمن لجميع سكانها في نطاق دولة فلسطينية ديموقراطية واحدة ، لن تغير شيئا من موقفها تجاه مشروع تقسيم فلسطين أو اقامة دولة يهودية فيها او استمرار الهجرة اليها وستعارض في كل عمل من شأنه أن يؤدي الى ذلك . وهي في كل الأحوال لا تقصد الى التدخل بالقوة في فلسطين مالم تتدخل قوى اجنبية من خارج فلسطين لمساعدة الصهيونيين .

بعث في ١٨/٣/٤٨

(*) وثائق الهيئة العربية العليا، ملف ث ٧، وثيقة رقم (٣٤).

الملحق رقم (٣١)

برقية جامعة الدول العربية إلى القنصلية اللبنانية في نيويورك في ١٨ آذار (مارس) ١٩٤٨ لتبليغ الوفود العربية استعداد الهيئة العربية العليا معاونة مجلس الأمن لحل قضية فلسطين(*).

١٩٤٨/٣/١٨

القنصلية اللبنانية
نيويورك

بلغوا ممثلي الدول العربية ما يأتي

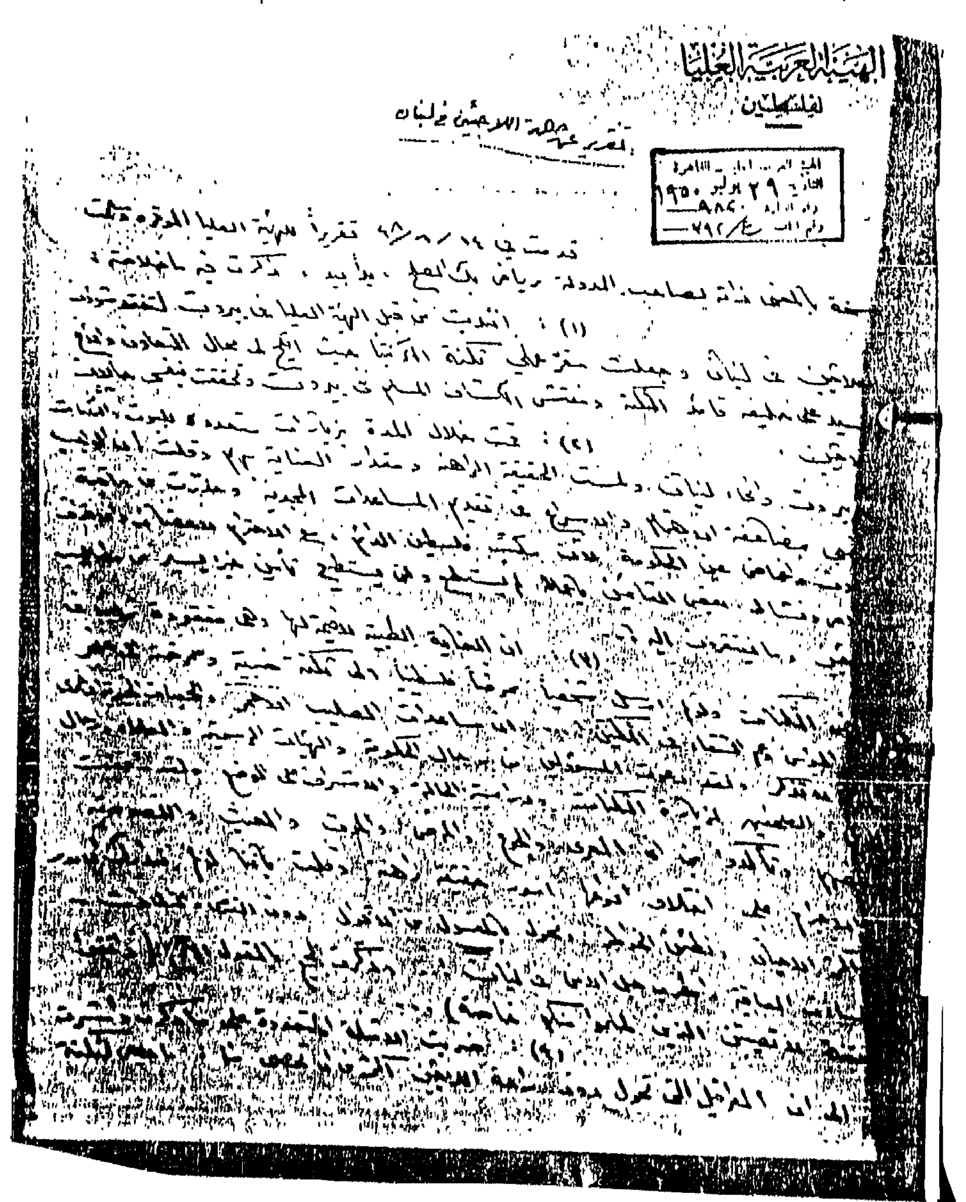
نظرا لما بدأ يظهر من اتجاهات في مجلس الأمن لرفض مشروع التقسيم وعدم فرضه بالقوة فان الهيئة العربية العليا على استعداد للتعاون مع المجلس وامداده بالمعلومات والبيانات الصحيحة على استنباط الحل العادل لهذه القضية، وقد بدأ هذا التعاون باجابة الهيئة على الاسئلة التي وجهها اليها أخيرا سكرتير عام الامم المتحدة، ولكن تعاون الهيئة معلق على استبعاد مشروع التقسيم وعدم اشتراك الهيئة العربية في أي بحث يتصل به من قريب أو بعيد وستكلف الهيئة التمثيلية الموفدة لهذه الغاية إليها لاستئناف عمله وتطلب منه أن يكون دائم الاتصال بالوفود العربية والاستهداء بآرائها، وأن يترك أمر التعاون والتفاهم المستمر معها لتحديد خطة العمل، وقد اوصت اللجنة السياسية أن تدعم الهيئة العربية تمثيلها في نيويورك بضم عناصر أخرى اليه خدمة للقضية، وتحل الجامعة هذه التوصية محلها اللائق من الاهتمام

بيروت في ١٩٤٨/٣/١٨

(*) وثائق الهيئة العربية العليا، ملف ث ٧، وثيقة رقم (٣٥).

الملحق رقم (٣٢)

الصفحة الأولى من تقرير عاطف نور الدين عن حالة اللاجئين في لبنان بعد كارثة فلسطين قُدم إلى رياض الصلح وبعض المسؤولين، تضمن أوضاعهم المتردية[١].



الهيئة العربية العليا
لفلسطين

تقرير عن حالة اللاجئين في لبنان

التاريخ ٢٩ يوليو ١٩٥٠

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ث VI، وثيقة رقم (٦٥).

المصادر

وثائق غير منشورة:

١ ـ وثائق وزارة الخارجية البريطانية (.F.O):

وهي الوثائق والمراسلات المتبادلة بين السفراء والقناصل البريطانيين وبين وزارة الخارجية البريطانية، والمراسلات المتبادلة بين وزارة الخارجية وبين وزارتي المستعمرات والحربية البريطانية المحفوظة في مكتبة السجلات العامة في لندن (P.R.O) للفترة الممتدة بين ١٩٢٠ ـ ١٩٤٨ وهي مصنفة في أربع مجموعات تحت الرقم العام (F.O. 371) على النحو التالي:

F.O. 371/ Turkey 44.

F.O. 371/ Syria 89.

F.O. 371/ Lebanon 88.

F.O. 371/ Palestine and Transjordan.

٢ ـ وثائق ومراسلات اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧:

(مجموعة من الوثائق وردت أرقامها وتواريخها في هوامش الدراسة).

٣ ـ وثائق جامعة بيروت العربية وتتضمن:

ملف وثائق ومراسلات اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية.

(وثائق غير موجودة في مجموعة وثائق ومراسلات اتحاد الأحزاب، وقد وردت تواريخها في هوامش الدراسة).

٤ ـ مضابط جامعة الدول العربية ـ القاهرة وتتضمن:

مضابط ومحاضر جلسات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام في الإسكندرية ١٩٤٤.

٥ ـ **مضابط ومحاضر مجلس النواب اللبناني ١٩٤٤ ـ ١٩٤٦.**

٦ ـ **مجموعة محمد جميل بيهم الوثائقية وهي تتضمن ما يلي:**

أ ـ وثائق ورسائل غير مصنفة (وردت في هوامش الدراسة).

ب ـ وثائق ومراسلات وتقارير متبادلة بين محمد جميل بيهم وبين الأحزاب والهيئات والقيادات المحلية والعربية والدولية وهي مصنفة في عدة مجلدات اخترنا منها ما يلي:

- محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩١١ ـ ١٩٦٥، الملف ٣.
- محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٠٨ ـ ١٩٣٥، الملف ٤.
- محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٣٦ ـ ١٩٦٥، الملف ٥.
- محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧، الملف ٦.
- محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٠٢ ـ ١٩٦٥، الملف ٧.

٧ ـ **وثائق مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية (بيروت سابقاً):**

ويتضمن مجموعة كبرى من الوثائق والبيانات والمراسلات غير المنشورة وهي من ضمن مجموعة الهيئة العربية العليا لفلسطين ومجموعة الحاج محمد أمين الحسيني، ومجموعة عزة دروزة، ومصنفة في عدة ملفات، وقد اخترنا منها وثائق عديدة في الملفات التالية:

١ ـ ملف ب II	٦ ـ ملف ت I
٢ ـ ملف ب III	٧ ـ ملف ث IV/ ٢
٣ ـ ملف ب IV	٨ ـ ملف ث V
٤ ـ ملف ب VII/ I	٩ ـ ملف ر I
٥ ـ ملف ب VIII/ I	١٠ ـ ملف ر VIII

وثائق منشورة:

١ ـ مجموعة شهادات العرب في فلسطين أمام اللجنة الملكية البريطانية، جمع جميل الشقيري، مطبعة الاعتدال، دمشق ١٩٣٨.

٢ ـ ملف وثائق فلسطين، جـ ١، (٦٣٧ ـ ١٩٤٩) جامعة الدولة العربية ـ القاهرة ١٩٦٩.

٣ ـ ميثاق جامعة الدول العربية ـ جامعة الدول العربية ـ القاهرة، (بدون تاريخ).

٤ ـ وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ ـ ١٩٣٩، مجموعة أكرم زعيتر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت ١٩٧٩.

٥ ـ الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، جـ ١، (١٩١٥ ـ ١٩٤٦) جامعة الدول العربية ـ القاهرة ١٩٥٧.

٦ ـ وثائق المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية ١٩١٨ ـ ١٩٣٩، جمع وتصنيف د. عبد الوهاب الكيالي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت) جمعية صندوق فلسطين (بغداد)، بيروت ١٩٦٨.

كتب وثائقية وعامة باللغة العربية:

٧ ـ أحمد طربين: محاضرات في تاريخ قضية فلسطين، جامعة الدول العربية ـ معهد الدراسات العربية العالية ـ القاهرة ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩.

٨ ـ أسعد داغر: مذكراتي على هامش القضية العربية، دار القاهرة للطباعة، القاهرة ١٩٥١.

٩ ـ أمين سعيد: أسرار الثورة العربية الكبرى ومأساة الشريف حسين، دار الكاتب العربي ـ بيروت (طبعة جديدة بدون تاريخ، بينما الطبعة الأولى عام ١٩٣٥).

١٠ ـ أنيس صايغ: الهاشميون وقضية فلسطين، صحيفة المحرر والمكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت ١٩٦٦.

١١ ـ بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ٣ (١٩٤٧ ـ ١٩٥٢)، منشورات أوراق

لبنانية، درعون ـ حريصا، لبنان ١٩٦١ .
١٢ ـ حسان حلاق: موقف لبنان من القضية الفلسطينية ١٩١٨ ـ ١٩٥٢، مركز الأبحاث ـ بيروت ١٩٨٢ .
١٣ ـ حسن الحكيم: مذكراتي ـ صفحات من تاريخ سورية الحديث ١٩٢٠ ـ ١٩٥٨، القسم الأول، دار الكتاب الجديد، بيروت ١٩٦٥ .
١٤ ـ دورين انغرامز: أوراق فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٢٢، ترجمة ونشر دار النهار ـ بيروت ١٩٧٢ .
١٥ ـ ريتشارد ستيفنس: الصهيونية الأميركية وسياسة أميركا الخارجية ١٩٤٢ ـ ١٩٤٧، تعريب: جورج نجيب واكيم، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٧ .
١٦ ـ زين زين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، دار النهار، وبيروت ١٩٧١ .
١٧ ـ ساطع الحصري: يوم ميسلون، دار الكشاف، بيروت ١٩٤٨ .
١٨ ـ صالح صائب الجبوري: محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية، دار الكتاب، بيروت ١٩٧٠ .
١٩ ـ عارف العارف: النكبة، نكبة بيت المقدس، جـ ١، المكتبة العصرية ـ صيدا ـ بيروت ١٩٥٦ ـ ١٩٥٩ .
٢٠ ـ الملك عبد الله: الآثار الكاملة للملك عبد الله، الدار المتحدة للنشر (بدون تاريخ).
٢١ ـ عبد العزيز نوار: وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧ ـ ١٩٢٠، جامعة بيروت العربية، بيروت ١٩٧٤ .
٢٢ ـ عمر عبد العزيز عمر: دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٥ .
٢٣ ـ فوزي القاوقجي: فلسطين في مذكرات القاوقجي، جـ ٢، إعداد خيرية قاسمية، مركز الأبحاث ودار القدس، بيروت ١٩٧٥ .
٢٤ ـ كميل شمعون: مراحل الاستقلال ـ لبنان ودول العرب في المؤتمرات الدولية، مكتبة صادر، بيروت، ١٩٤٩ .

٢٥ ـ محمد جميل بيهم: فلسطين أندلس الشرق، صادر ـ ريحاني، بيروت ١٩٤٦.
٢٦ ـ محمد جميل بيهم: قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، جـ٢، دار الكشاف، بيروت ١٩٥٠.
٢٧ ـ محمد فايز القصري: حرب فلسطين ١٩٤٨، جـ١، دار المعرفة، مصر ١٩٦١.
٢٨ ـ محمد فيصل عبد المنعم: أسرار ١٩٤٨، مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٦٨.
٢٩ ـ مناحم بيغن: يوميات مناحم بيغن، تعريب: معين أحمد محمد، دار المسيرة، بيروت ١٩٧٨.

كتب وثائقية وعامة باللغة الأجنبية:

1 - BenGurion, D; Rebirth and Destiny of Israel. ed. Mordekhai Nurock, (Philosophical library, New york, 1954).
2 - Cohen, I., A short History of Zionism, (Frederick Muller LTd, London 1951).
3 - ESCO Foundation For Palestine, vol. I, (New Haven, Yale university Press 1947-1949).
4 - Friedeman, I., The question of Palestine 1914-1918, (Routledge and Kegan paul, London 1973).
5 - Glubb, J.B.; A Soldiers with The Arabs, (Hodder and stoughton, London 1957).
6 - Howard, H.; The King-Grane Commission, (Khayate library, Beirut 1963).
7 - Hull, C.; The Memoirs of Cordell Hull, vol. II, (New york 1948).
8 - Hurewitz, J.C.; Diplomacy in the Near and Middle East, vol. II, (D. Van Nostrand company inc. Princeton, New york, London 1956).
9 - Jansen, M.E; The united state and The Palestinian People, (The institute for Palestine Studies, Beirut 1970).
10 - TheJewish Agency for Palestine (The Agency, New york 1947).
11 - John, R. Hadawi, S.; The Palestine Diary 1945-1948, vol. II, (The Palestine Research center, Beirut 1963).

12 - Kish, L.T.; Palestine Diary, (victor Collancy LTd, London 1938).
13 - Longrigg, S.H.; Syria and Lebanon under French Mandate, (Oxford university Press, London, New york, Toronto 1958).
14 - Stein, L.; The Balfour Declaration, (Vallentine and Mitchell, London 1961).
15 - Terry, J.J.; Attitudes of united states congressman, (Palestine Research center, Beirut 1973).
16 - United Nations Resolutions on Palestine and the Arab-Israeli conflict 1947-1974, Ed.G. Tomeh, (The Institute for Palestine Studies, Centre fof Research and Documentation, Beirut-Abu Dhabi 1975).
17 - Weizman, ch.; Trial and Error, (H. Hamilton, London 1949).

الدوريات العربية:

١ ـ البيان (نيويورك) ١٩٣٨.
٢ ـ الحياة (بيروت) ١٩٤٨.
٣ ـ السمير (بروكلن ـ نيويورك) ١٩٣٨.
٤ ـ الشعب (دمشق) ١٩٣١.
٥ ـ العاصمة (دمشق) ١٩٢٠.
٦ ـ المنار (القاهرة) ١٩٢٣.
٧ ـ النهار (بيروت) ١٩٤٤ ـ ١٩٤٨.
٨ ـ الهدى (نيويورك) ١٩٣٨.
٩ ـ الوطن العربي (باريس) ١٩٧٩.

الدوريات الأجنبية:

1 - Arab world and Diplomatic History, vol. 2 (1942-1952) by Menahem Mansoor (washington 1972).
2 - Cahiers de L'Orient Contemporain, vol. I (Paris 1944) Centre d'Études de L'orient contemporain de l'Institut d'Études Islamique de L'université de Paris.

3 - The Detroit News (Detroit) 1938.
4 - Le jour (Beyrouth) 1947-1948.
5 - KeesinG's Contemporary Archives 1946-1948, vol. VI, weekly, Diary of world-Events (London).
6 - The Middle East and North Africa (London 1977).
7 - The Ney york Times (New york) 1945-1946.

المؤلف في سطور

من مواليد بيروت عام 1946 ، لـه أكثر مـن (35) كتابا في تـاريخ العرب الحديث والمعاصر والحضارة العربية والاسلامية . اهتم اهتمامـا بالغا بتاريخ بيروت ولبنان وفلسطين والدولة العثمانية ، واشتهر عنه خلال سنوات عديدة تصحيح جوانب هامة من التاريخ العربي والاسلامي . ترجمت بعض مؤلفاته الى اللغة الاجنبية ، لهذا اعتمد عليه بعض الباحثين والمستشرقين الاجانب ، وفي مقدمتهم الالمان ، كما اعتمد على مؤلفاته وبحوثه في المؤتمرات العلمية العربية والدولية . نـال شهادة تقدير من جامعة الاسكندرية عام 1992 . وفي عام 1993 نال شهادة المؤرخ العربي من اتحاد المؤرخين العرب .

أسهم في تفعيل الحياة الفكرية في بيروت ولبنان ، واحياء " الذاكرة التاريخية " للمواطنين وذلك نتيجة لنشاطاته العلمية في الجمعيات الثقافية . فضلا عن ذلك ، فالدكتور حسان حلاق استاذ التاريخ في كلية الاداب والعلوم الانسانية في الجامعة اللبنانية ، واستاذ التاريخ الحديث والحضارة الاسلامية في جامعة بيروت العربية ، وعضو المجلس الاعلى لجامعة بيروت العربية ، وعضو مجلس امناء وقف البر والاحسان ، ونائب رئيس مجلس امناء وقف المركز الاسلامي للتربية في بيروت ، ورئيس اللجنة الثقافية في جمعية متخرجي جامعة بيروت العربية ، وعضو اتحاد الكتاب اللبنانيين .

هذا الكتاب

يعتبر هذا الكتاب من المصادر الرئيسة التي تمثل " الذاكرة التاريخية " للشعب الفلسطيني خاصة وللشعب العربي عامة . وهو يمثل حقبة تاريخية هامة تطرح سؤالا مصيريا هو : كيف ضاعت فلسطين ؟ وكيف تمت معالجة قضيتها في المؤتمرات العربية والدولية ؟ وما هي المواقف التي ادت الى ضياعها وتهويدها ؟ وكيف يمكن الاستفادة من الدراسات التاريخية تمهيدا لاستعادتها وتعريب ما تهود منها .

وتبرز اهمية الكتاب في اعتماد الباحث الدكتور حسان حلاق على وثائق ومراسلات فلسطينية وعربية واجنبية تنشر للمرة الاولى ، استطاع خلال سنوات طويلة الحصول عليها من مراكز عربية ودولية ، مما اضفى على الكتاب طابعا علميا نحن اليوم في امس الحاجة الى دراسات مماثلة له .

ومن خلال معالجة الباحث لموضوعات هذا الكتاب ، وما تضمنه من معلومات ونصوص ومراسلات وثائقية ، فانه لا شك يسد ثغرة اساسية في تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، يمكن الاستفادة منها في اطار الحقوق الفلسطينية والعربية المشروعة في فلسطين .

الناشر

DR. HASSAN HALLAK

PALESTINE

IN

ARAB AND INTERNATIONAL CONFERENCES

CORRESPONDENCES & DOCUMENTS PUBLISHED FOR THE FIRST TIME

1998

PUBLISHER
MAJDALAWI MASTERPIECES
AMMAN - JORDAN